جامعة 08 ماي 1945 قالمة
كلية الحقوق والعلوم السياسية

مخبر الدراسات القانونية البيئية
مشروع بحث التجارة الالكترونية والتنمية البيئية
بالتعاون مع المحكمة الإدارية –قالمة-

الملتقى الوطني عن بعد

"البيئة الرقمية ضمن متطلبات التنمية المستدامة "

ليوم 12 ديسمبر 2021

عن طريق تقنية BBB

جامعة 8 ماي 1945 – قالمة –

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم القانونية

ينظم مشروع بحث التجارة الإلكترونية والتنمية البيئية تحت رقم :G01L01UN240120190002

ومخبر الدراسات القانونية البيئية –الفرقة الرابعة–

بالتعاون مع:

المحكمة الإدارية – قالمة -

ملتقى وطني عن بعد بعنوان:

البيئة الرقمية ضمن متطلبات التنمية المستدامة



يوم 12 ديسمبر 2021- عن بعد -

مجمع هيليوبوليس - قالمة

1. إشكالية الملتقى الوطني:

لقد شكلت الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر خريطة جديدة في حياة البشرية، حيث أدخلت مصطلحات جديدة في حياتنا وذلك بسبب التطور التكنولوجي الكبير والمتنامي والمتسارع في مختلف مناحي الحياة، و ذلك بظهور التجهيزات الحديثة والدقيقة التي تعتمد فقط على الذكاء البشري لإدارتها ومن بين هذه الأجهزة ظهور الطباعة والراديو والتلفزيون والكمبيوتر ووصولا إلي الإنترنت، حيث أصبح العالم عبارة عن قرية صغيرة و أصبحنا نعيش في عالم رقمي .

لقد أدت الانترنت إلى الانفجار الهائل للمعلومات حيث شكلت ما يعرف بالبيئة الرقمية التي تعتمد على الدقة والسرعة والآنية في تقديم المعلومات المتنوعة والثرية والحديثة، هذا ما أكسب هذه البيئة مكانة مرموقة في قلوب الباحثين بمختلف أصنافهم ، وحتمية للعمل بها في كل القطاعات بهدف تحسين الخدمات العمومية والخاصة .

لم تستخدم التقنية المعلوماتية حتى الآن استخداما كافياً في الوطن العربي ، ولم يتم تقدير دور المعلومات في عملية التنمية قدرها الصحيح، وما زالت هناك عوامل متعددة تؤثر تأثيراً مباشراً في أنشطة المعلومات ومن هذه العوامل : الفجوة الاقتصادية بين الدول العربية ، فهناك دول غنية تستطيع اقتناء أحدث نظم تقنية المعلومات وهناك دول فقيرة تنظر إلي تقنية المعلومات كرفاهية علمية غير مطلوبة قبل توفير الغذاء والمسكن لشعبها.

الإشكالية:

كيف ساهمت البيئة الرقمية في تحقيق التنمية المستدامة؟

محاور الملتقى الوطني:

المحور الأول: مفهوم البيئة الرقمية

-تعريف البيئة الرقمية .

-خصائص البيئة الرقمية .

-أهداف البيئة الرقمية .

المحور الثاني: رقمنة خدمات المرافق العمومية والتنمية المستدامة .

***الرقمنة في قطاع العدالة**

***الرقمنة في قطاع الضمان الاجتماعي**

***الرقمنة في الجماعات المحلية**

***الرقمنة في قطاع التعليم العالي**

المحور الثالث: رقمنة المعاملات التجارية والتنمية الاقتصادية

***التوقيع الالكتروني**

***التسويق الالكتروني**

***الدفع الالكتروني**

الرئيس الشرفي: الاستاذ الدكتور صالح العقون

رئيس جامعة 8 ماي 1945 قالمة.

- **رئيسة اللجنة العلمية للملتقى الوطني:**

د/ العايب سامية

أعضاء اللجنة العلمية للملتقى الوطني:

- أ.د/سحري فضيلة — عنابة
- أ.د/ وفاء شيعاوي — الجزائر
- أ.د/ حميدي حميد — عنابة
- أ.د حسينة شرون — بسكرة
- أ.د باخويا دريس — أدرار
- د/العايب سامية — قالمة
- د/بن بوعبد الله منية — سوق اهراس
- د/ميهوب يزيد — برج بوعريريج
- دريد كمال — أم البواقي
- د/رايس أمينة — أم البواقي
- د/سهام عباسي — بريكة
- بولحية شهرة — بريكة
- بن عشي حفصية — باتنة
- د/مقلاتي مونة — قالمة
- بوقندورة عبد الحفيظ — أم البواقي
- د/مشري راضية — قالمة
- د/بن بوعبد الله نورة — باتنة
- د/العايب ريمة — قالمة
- د/بوشارب ايمان — قالمة
- د/موشارة حنان — قالمة
- د/يلس اسيا — قالمة
- غربي أحسن — سكيكدة
- قرانة عادل — عنابة

اللجنة التنظيمية:

رئيسة اللجنة التنظيمية للملتقى الوطني : د/ شوايدية منية

أعضاء اللجنة التنظيمية للملتقى الوطني

- الدكتور بوحجر حسام
- د/حميداني مُحَمَّد
- الاستاذ فرنان فاروق
- الاستاذ مهيدي كمال
- الدكتور بونفلة صاليح
- ط/حساينية مسعود
- ط/ رقطي منيرة
- ط/فراح ربيعة
- ط/كحل الراس سماح
- ط/لعرابة منال
- ط/شناتلية وفاء
- ط/بن سعادة نبيل

شروط المشاركة :

01-تكتب المداخلة طبقا للأصول العلمية المتعارف عليها، باللغة العربية أو الانجليزية أو الفرنسية مع إرفاقها بملخص لا يتجاوز نصف صفحة باللغة الانجليزية (abstract).

02-تكتب المادة العربية بخط Simplified Arabic حجم 14، أما الفرنسية فبخط Times New Roman، حجم 12.

03-تتراوح صفحات البحث من 12 – 20 صفحة A4.

04-يشترط أن يكون البحث أصيلا، لم يتم نشره من قبل، ولم يسبق أن قدّم في مؤتمرات أو ملتقيات علمية سابقة.

05-تخضع جميع البحوث للتحكيم العلمي.

06- تقبل المداخلات المشتركة الثنائية ، ولا يقبل تقديم أكثر من مداخلة.

07-ترفض المداخلات التي لا يتطابق مضمونها مع المحاور.

إستمـارة المشاركـة :

الاسم:.....**اللقب:** .....

الرتبة العلمية:.....

التخصص:.....

الوظيفة:.....

مجال البحث::.....

المؤسسة:.....

رقم الهاتف (إجباري):.....

البريد الالكتروني (إجباري):.....

رقم المحور:.....

عنوان المداخلة :.....

ملخص المداخلة:.....

مواعيد هامة:

- **آخر أجل لاستقبال المداخلات كاملة : 10 سبتمبر 2021.**
- **تاريخ رد اللجنة العلمية للملتقى على قبول المداخلات 2021/09/28**
- **تاريخ انعقاد فعاليات الملتقى: 12 ديسمبر 2021**

توجـه المراسلات إلى:

البريد الإلكتروني للملتقى:

برنامج جلسات الملتقى الوطني:

برنامج جلسات الملتقى الوطني"البيئة الرقمية ضمن متطلبات التنمية المستدامة"

المنظم من طرف مشروع بحث التجارة الإلكترونية والتنمية البيئية ومخبر الدراسات القانونية البيئية بالتعاون مع المحكمة الإدارية

–قالمة- ليوم 2021/12/12

- كلمة السيد مدير الجامعة : الرئيس الشرفي للملتقى الوطني
- كلمة السيدة عميدة الكلية
- كلمة السيدة: رئيسة اللجنة العلمية للملتقى
- المداخلة الافتتاحية : محافظ المحكمة الإدارية - قالمة – رقمنة قطاع العدالة في الجزائر

الجلسة الأولى

رئيس الجلسة الأولى : الدكتور بوسنة رابح

.

الرقم	الاسم واللقب	الجامعة	العنوان	المحور
01	د/بوسنة رابح	قالمة	ماهية البيئة الرقمية	الأول
02	أ/ هامل سارة	سكيكدة	البيئة الرقمية كنمط جديد للبحث العلمي	الأول
03	د/بولقواس سناء	خنشلة	الرقمنة والتوجه للخدمة العمومية الالكترونية وتحقيق التنمية المستدامة ،أي تجسيد؟	الأول
04	د/ دريد كمال ط.د/لحسن روان	أم البواقي أم البواقي	مقتضيات استعمال التكنولوجيا الرقمية لخدمة البيئة في إطار التنمية المستدامة بالجزائر	الأول
05	د/ مناصرية حنان د/شبري عزيزة	تيسمسيلت بسكرة	خصوصية المعلومات في البيئة الرقمية	الأول

06	د/ لمزري مفيدة	ميلة	تطبيق الإدارة الالكترونية داخل الجماعات المحلية في الجزائر	الأول
07	د/ مرابط عبد الرزاق د/ بوكر الدين هبة	عنابة عنابة	استراتيجية رقمنة البحوث العلمية كآلية لضمان الجودة في مؤسسات التعليم والبحث العلمي.	الأول
08	د/عزالدين وفاء	قالمة	رقمنة الإدارة المحلية كآلية لترقية الخدمة العمومية في إطار إرساء قواعد التنمية	الأول
09	د/بوحليط يزيد ط.د/ سعادة ع/كريم	قالمة	رقمنة قطاع السجون في الجزائر بين الواقع والآفاق	الثاني
10	د/ معيزي جزيرة د/ نغموشي أمينة	قالمة كلية العلوم الاقتصادية	رقمنة قطاع التعليم العالي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر	الثاني
11	د/ مهوب يزيد د/ رقطي منيرة	برج بوعريريج قالمة	عصرنة وترشيد الجماعات المحلية والتوجه نحو تطبيق الإدارة الالكترونية في الجزائر" جواز السفر البيومتري الالكتروني أنموذجا"	الثاني
12	د/ العايب ريمة أ/فرنان فاروق	قالمة قالمة	التحول الرقمي لهيئات الضمان الاجتماعي في الجزائر بين أبعاد عصرنة القطاع وحتمية تحسين الأداء	الثاني

الجلسة الثانية

رئيس الجلسة الثانية : الدكتورة موشارة حنان

13	أ/ بارش عيسى	أم البواقي	عصرنة الجماعات المحلية بين الو اقع العملي و التخطيط النظري	الثاني
14	د/حسون محمد علي ط .د/ طايري يوسف	قالمة قالمة	ضرورة تفعيل رقمنة قطاع العدالة والسياسة العقابية الحديثة في ظل جائحة كورونا	الثاني
15	د/فاضل الهام د/يلس آسيا	قالمة قالمة	التراث الرقمي ما بين تراثية المصدروحداثة الوسيلة للوصول إليه	الثاني
16	د/العايب سامية ط.د/ نزار بلال	قالمة قالمة	أثررقمنة النظام الجبائي على التنمية المستدامة في الجزائر	الثاني
17	د/ سماح فارة	قالمة	الضوابط القانونية للإشهارالأخضرالالكتروني آلية لتحقيق التسويق الالكتروني	الثالث
18	د/بوالقدرة نزيهة د/لكحل نبيلة	عنابة عنابة	الاقتصاد الرقمي :صورة الاقتصاد المبني على المعرفة والابتكار	الثالث
19	د/بوحجر حسام ط.د/حمودة وحيدة	قالمة قالمة	تقنية البلوك شين آلية لحماية الخدمات المصرفية الالكترونية وتحسينها	الثالث
20	ط.د/قوسم ياسمين ط.د/مهدي أسماء	قالمة قالمة	تطبيقات التوقيع الالكتروني في مجال المعاملات التجارية الالكترونية	الثالث

21	أ/مهيدي كمال ط.د/غربي فريد	قالمة قالمة	تحديات وسائل الدفع الالكتروني الحديثة في الجزائر	الثالث
22	د/شو ايدية منية ط.د/ كحل الراس سماح	قالمة قالمة	أثرتكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحسين أداء الأسواق المالية	الثالث
23	د/موشارة حنان ط.د/ حساينية مسعود	قالمة قالمة	المواكبة التشريعية لتطورالتوقيعات الإلكترونية	الثالث
24	د/ بونفلة صاليح	قالمة	الدفع الإلكتروني والتنمية الاقتصادية	الثالث
25	آسية عيادي ميلود حمصي	قالمة	**الطبيعة القانونية للعملات الافتراضية (البتكوين نموذجا).**	الثالث
26	زدوري أسماء قداش نوة	قالمة	**أثر الرقمنة على أداء مؤسسات التعليم العالي**	الثالث
27	محمودي سماح طرشي عبد المؤمن	المركزالجامعي بريكة	**إشكالات التراضي الالكتروني بين المتدخل والمستهلك في عقود التجارة الالكترونية**	

إستمــارة المشاركـة :

الاسم:رابح اللقب:بوسنة

الرتبة العلمية:أستاذ محاضر أ

التخصص:القانون الجنائي

الوظيفة:أستاذ

مجال البحث:حقوق الطفل

المؤسسة:جامعة 08 ماي 1945 قالمة

رقم الهاتف (إجباري):0662176465

البريد الالكتروني (إجباري):boucennarabah@live.fr

رقم المحور: الأول.

عنوان المداخلة :ماهية البيئة الرقمية

ملخص المداخلة:

عنوان المداخلة: ماهية البيئة الرقمية

ملتقى البيئة الرقمية ضمن متطلبات البيئة التنمية المستدامة

مقدمة:

يقسم علماء التاريخ مسار الإنسان منذ نشأته إلى اليوم إلى عذة مراحل هي خلاصة تطوره .واكتسابه لطرق جديدة للعيش في هذا الكوكب، وهذه المراحل هي مرحلة الصيد والقنص ثم الرزراعة والغرس أين كان الإعتماد على الأرض وما تزخر به به من ثروات طبيعية ، ثم مرحلة الصناعة أين أنتقل الإنسان إلى استعمال الألات في عملية الإنتاج ، ثم عرف الإنسان نقلة نوعية أخرى ، حيث انتقل من مرحلة الصناعة إلى مرحلة الرقمنة ، أو ما

يعرف بالبيئة الرقمية، وفيها أصبح العالم يعتمد كليا على المعلومات عن طريق الوسائط التي توفرها التكنولوجيا الحديثة بالإعتماد على شبكة الإنترنت، أين أصبح العالم عبارة عن قرية صغيرة، ويمكن إدارة كل الأعمال والمشاريع عن بعد دون حاجة للتنقل وقطع المسافات ، وقد عمت هذه التقنيات الحديثة كل مجالات الحياة وقطاعاتها، وهذا ما حدا بالباحثين للغوص في هذا الموضوع والبحث فيه، و الورقة المقدمة اليوم في هذا الملتقى هي محاولة ومقاربة فكرية لتحديد ماهية البيئة الرقمية وخصائصها و غاياتها، وأيضا تحديد أثارها الإيجابية والسلبية على حياة الإنسان.، و للإجابة على هذه النقاط المثارة تناولنا الموضوع في النقاط التالية:

-تعريف البيئة الرقمية .

-خصائص البيئة الرقمية .

-أهداف البيئة الرقمية .

تقييم البيئة الرقمية.

1- تعريف البيئة الرقمية:

البيئة هي المحيط الذي نعيش فيه بجميع امتداداته،

الرقمية مشتقة من الأرقام وهي أساس المعرفة ، وعليها قوام التكنولوجيا الحديثة، وهي التعبير المقابل للمعلومات.

فالبيئة الرقمية هي البيئة التي تستعمل فيها التقنيات الحديثة ، والتي تعتبر المعلومة فيها هي أساس كل شيئ .فبعد ما كان الإنسان يعتمد على مواد الخام الموجودة في الطبيعة والطاقات المختلفة في عصر الصناعة وما قبل الصناعة، أصبحت المعلومة في هذا العصر وفي البيئة التي نحيا فيها هي محور كل النشاط الإنساني، لذا يسمي علماء الاجتماع المجتمعات المعاصرة بمجتمعات المعلوماتية[1]، ومجتمع المعلوماتية هو المجتمع الذي يمكن جميع الشخاص من دون تمييز أو عوائق من انشاء وتقاسم استخدام المعلومات والمعرفة لتحقيق[2] النمو الاقتصادي والإجتاماعي والثقافي وغيره.

وتمر العمليات الرقمية عبر عدة مراحل وهي:

أ- الحصول على البيانات: والبيانات (DATA)هي مشتقة من كلمة بينة وهي الدليل الذي يتبين منه الحق من الباطل والصحيح من الخطأ.

---

[1] - د. عيسى العسافين، مجتمع المعلومات ، منشورات الجامعة الإفتراضية السورية،2020، https://creativecommons.org/licenses/by-nd/4.0/legalcode.ar

[2] - هاشم الشرف الغريفي، أساسيات بناء مجتمع المعلومات العربي، مقال منشور بمجلة آداب البصرة، جامعة البصر، كلية الآداب، العدد 46، سنة 2008، ص 329.

واصطلاحا هي المادة الخام للتشغيل على الحاسب وتتكون من نعبير رقمي أو غير رقمي عن أحداث أو حقائق قصد تخزينها ثم معالجته[3]ا.

والبيانات يتم جمعها وتخزينها ثم معالجتها ي المرحلة الموالية

ب-معالجة البيانات وهذا عن طريق نقلها وفرزها ثم القيام بعمليات التركيب والتحليل ثم استخلاص النتائج منها وهي الوصول للمعلومة

ت-المعلومات هي النتائج المتوصل إليها وهي المعرفة اللازمة والضرورية لأتخاتذ القرار المناسب والصحيح.

وبالتالي فإن المعلومة هي الغاية والهدف من البيانات، فالبيانات هي مجرد معطيات غامضة لا تفيد في شيئ إلا بعد معالجتها.

ويعبر عن المعلومة في البيئة الرقمية بالإعلام وبالتالي فهي ليست مشتقة من العلم (Sciece) وإنما مصدرها من الملمة اللاتينية (information) وهي المعلومات أو الإعلام وهي في أصلها تعني عملية الإتصال وما يتم إيصاله وتلقيه من حقائق وأخبار ....

ث-المعرفة : إذا تراكمت المعلومات مع بعضها وأصقبح هناك رصيد من الحقائق الذي تبلور في مختبرات البحث العلمي بعد الدراسة والتمحيص الف-كري والميداني تشكلت لدينا المعرفة.

والمعرفة مأخوذة من العرف والذي يعني السلوك الذي يستقر عليه مجموعة من الناس ، وبالتالي فالمعرفة تتجاوز الإطار النظري من حيث أنه الإحاطة بماهية

[3] - عيسى العسافين – نفس المرجع السابق.

الأشياء وإدراكها إلى الإطار العملي التطبيقي و الكم من الخبرات المتراكمة والتجارب السابقة. التي توصل إلى مرحلة الحكمة أو ما يعبر عنه بالذكاء الإصطناعي.

وعليه فالبيئة الرقمية هي البيئة التي يتم الإعتماد فيها على المعلومات وتستخدم في هذا السبيل تكنولوجيا المعلومات والإتصالات عن بعد في مختلف مجالات الحياة التعليمية والسياسية والإقتصادية والثقافية والإجتماعية وغيرها....

ونشير إلى أن المعلومة في عصر الرقمنة هي المرحلة الأخيرة التي وصلت إليها هذه الأخير، فالمعلومة كانت تخزن في الماضي في ذاكرة الإنسان بالحفظ والتلقين، ثم أخترعت الكتابة بعد الألف باء، فأصبحت المعلومة تخزن في الألواح والجلود و الحجارة، ثم ظهرت القرن الخامس عسر بالتزامن مع الثورة الصناعية الطباعة وهي الأخرى تطورت عبر أشكال مختلفة، ثم انتقل الإنسان إلى الوسائط السمعية البصرية والتلغراف إلى أن جاء القرن العشرين حيث في النصف الثاني منه ظهرت تكنولوجيا المعلومات عبر الوسائط التكنولوجية الحديثة كالحاسبات الإلكترونية و الحواسب والهواتف الذكية وتكنولوجيات النظم والإتصالات، والتي تعتمد على شبكة الإنترنت.

2-1- مستويات البيئة الرقمية:

أ- بيئات منتجة: وهي تلك المجتمعات التي تنتج تكنولوجيا المعلومات والإتصالات.- وتظم الدول المتطورة والمتقدمة مثل اليابان و أمريكا و..

ب-بيئات مستخدمة ومتفاعلة : وهي بإمكانها التواصل مع العالم عبر استخدامها لتكنولةوجيات الإعلام والإتصال.

ت-بيئة معزولة ومهمشة: وهي بيئات لا تصنع ولا تستعمل تكنولوجيات الإعلام والإتصال..

3-1- الأثار المترتبة على هذا التقسيم:

- ينتج عن هذا التقسيم التساؤل عن مستويات التدفق المعلوماتي بين هذه البيئات المختلفة، حيث أثبتت الدراسات ظهور ما يسمى بالفجوة الرقمية بين من يملك القدرة للوصول إلى المعلومات والمعرفة بكل سهولة ويسر باستخدام هذه الوسائط وبين من لا يماك هذه الإمكانات، بل قد نجد هذا التفاوت داخل الدولة الواحدة بين المدن والقرى....وتعود الأسباب في هذا التفاوت إلى عوامل مختلفة منها ما يتعلق بالعمر والجنس والموقع الجغرافي والنظام السياسي والمستوى الاجتماعي....وغير ذلك.
- التسابق نحو التسلح بهذا السلاح الجديد: إن التفوت الإقتصادي بين الدول ، بعديد الدول لا سيما المتطورة إلى امعلوماتي وبيئات رقمية متطورة لتحقيق التنمية المستدامة، فأعت لهذا العدة الكاملة وأرصدت أغلفة مالية كبيرة وخطط مستعجلة لتحقيق هذه الأهداف وهذ منذ سنوات ، كما فعلت بريطانيا وبعدها اليابان سنة 2000وقبلهما الولايات المتحدة سنة 1976 وكوريا الجنوبية سنة 1980.

2- -خصائص البيئة الرقمية"

2-1 – ارتباط البيئة الرقمية بمدى تطور الإعلام : حيث أن وسائل الإعلام في أي دولة مرتبطة ارتباطا مطردا بتطور تكنولوجيات الإتصال والمعلومات فيها، فكلما كان المجتمع متطورا أعلاميا ويلعب الإعلام فيه دورا إيجابيا ، كلما كانت البيئة التي يوجد فيها هذا النوع من الإعلام الحر أكثر استجابة لأساليب ووسائل تكنولوجيات الإعلام والإتصال.لاسيما عنذ ظهور الشبكة العنكبوتية في مطلع تسعينات القرن الماضي.

2-2- انتقال صناعة المعلومة من سيطرة النخب إلى الجماهير ، حيث لم تعد صناعة المعلومات والوصول إليها حكرا على جهة دن أخرى، لأن الإعلام نفسه لم يعد يقتصر على الإعلام الحكومي النخبوي بل أصبح متاحا للجماهير أيضا.

2-3- الزمن عنصر أساسي في البيئة الرقمي، حيث ما يميز البيئات الرقمية هو السرعة في انجاز الأعمال والأنشطة المختلفة في أقل وقت وبأقل التكاليف.

أو من حيث الوصول على المعلومة نفسها والإستفادة منها.

2-4- في البيئة الرقمية نجد أن المعلومة هي السلعة أو الخدمة الرئيسة والمصدر الأساسي للقي سواء من حيث فرص التشغيل أو توجيه الاقتصاد .

2-5 – البيئة الرقمية تتيح وتسمح بتعميم التكنولوجيات الحديثة سواء من حيث العتاد أو البرمجيات وذلك عبر مختلف الأسر والمناطق الجغراقية و أماكن العمل وقطاعات الدولة المختلفة، بل ومختلف الأعمار أيضا.

3- تقييم البيئة الرقمية :

3-1-السلبيات:

3-1- 1- الخطورة على سلامة أمن المعلومات: حيث هناك العديد من الساليب التكنولوجية التي يمكنها الوصول إلى المعلومات واستخدامها استخداما سيئا يصر بالعملاء، و هذا ما أدى إلى ظهور الجرائم المعلوماتية. التي تعني ضبط شخص دخل أو حاول الدخول أو بقي داخل نظام المعالجة الألية للبيانات، وقام بمحو هذه البيانات أو سرقتها أو تعديلها أو تعطيل تشغيل النظام.

3-1-2- عدم الثقة في المعلومة[4] ، حيث مع الكم الهائل للمعلومات إلا أنها تكاد تكون في أغلبها بلا مظمون وبلا محتوى مفيد، وأحيانا تكون معلومات خاطئة، وهذا بسبب تعدد مصادر المعلومة، واصبح بإمكان أي كان أن يصنع المعلومة ويبثها عبر الوسائط الرقمية.

3-1-3- عدم تكافؤ الفرص في الإستفادة من خدمات تمنولوجيات الإعلام والإتصال، وهذا سبب التفاوت في الحصول على المعلومة بين بيئة وأخرى كما سبق الذكر.

3-2 الإيجابيات:

3-2-1- توفير الوقت والجهد على الإنسان وـالإستغلال الأمثل للجهد الإنساني.

---

[4] - محمد محمود مكاوي، البيئة الرقمية بين سلبيات الواقع وآمال المستقبل، دراسة مقدمة من طرف المركز الوطني للمعلومات، الجمهورية اليمنية، سنة 2005، ص 03.

3-2-2- السرعة في انجاز المشاريع وتحقيق الأهداف المرسومة.

3-2-3-القضاء على التنقل وقطع المسافة للوصول للمؤسسة.

3-2-4- تسهيل عمليات المراقبة والإطلاع على الأعمال ومدى تقدم السير فيه عن بعد.

4-2-5- تسهيل التواصل بين الناس ، وسهولة الوصول إلى المعلومات .

4- أهداف وغايات البيئة الرقمية:

4-1 - تهدف البيئة الرقمية إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة للإنسان وتحقيق أقصى المنافع له ولا سيما من حيث تيسير وتسهل طرائق العيش وأساليب الحياة وتقليل المتاعب ، بتقليص الوقت والقضاء على البيروقراطية الإدارية وكثرة الوثائق والتنقل بين الإدارات والمؤسسات ، والأستغلال الأمثل للجهود والطاقات.

4-2- القضاء على البيروقراطية والوساطة في الإدارت الحكومية.

4-3- التقليل من طوابير الموظفين الذين لا طائل من توظيفهم في أعمال أصبح بامكان ان يقوم بها شخص واحد.

الخاتمة:

نخلص إلى القول بأن البيئة الرقمية تحصيل حاصل للتطور الحاصل في التمنولوجيا بعد عصر الألة، وقد أصبح ضرورة لا مفر منها، إذ على كل الدول أن تلحق بركب تكنولوجيات الإعلام، لتحقيق التنمية المنشودة، ويمكن بعد هذه المفاهيم التي سبق عرضها

أن نضع جملة من التوصيات التي قد يؤدي الأخذ بها إلى تحقيق تنمية شاملة في دولنا العربية:

- رصد اغلفة مالية معتبر لتطوير هذا السلاح الجديد وتعميمه.
- تهيئة وإعادة رسكلة كل مؤسسات الدولة لتتماشى مع هذا التطور الحاصل.
- إعداد خبراء في تكنولوجيات الإتصال والبرمجيات. للأنتقال من الدولة المستخدمة للتكنولوجيا لى دولة صانعة لها .
- إدخال مادة المعلوماتية إلى صفوف المدارس الإبتدائية.
- وضع خطة عمل لتحقيق بيئة رقمية كاملة خالية من الورق في آجال معقولة.
- وضع سياسات جديدة تساعد مختلف شرائح المجتمع من استخدام أدوات اعصر المعلومات.
- إرساء مفاهيم التعليم عن بعد والتعليم الإلكتروني.
- التعاون مع الدول المتقدمة في هذا المجال والإستفادة من خبراتهم.

المراجع:

1- محمد محمود مكاوي، البيئة الرقمية بين سلبيات الواقع وآمال المستقبل، دراسة مقدمة من طرف المركز الوطني للمعلومات، الجمهورية اليمنية، سنة 2005.

2- عيسى العسافين، مجتمع المعلومات ، منشورات الجامعة الإفتراضية السورية،2020، https://creativecommons.org/licenses/by-nd/4.0/legalcode.ar

3- هاشم الشرف الغريفي، أساسيات بناء مجتمع المعلومات العربي، مقال منشور بمجلة آداب البصرة، جامعة البصر، كلية الآداب، العدد 46، سنة 2008،

عنوان المداخلة: البيئة الرقمية كنمط جديد للبحث العلمي.

The digital environment as a new style of scientific research.

اسم ولقب المؤلف: سارة هامل

مؤسسة الإنتماء للباحث: جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة / كلية الحقوق

ملخص المداخلة:

احدث التطور التكنولوجي في وسائل الإعلام و الإتصال إنفجار معلوماتي و إلكتروني هائل خاصة الأنترنيت التي حظيت بإقبال واسع و استعمال كبير لها من قبل الطلبة و الباحثين نظرا لما تقدمه من خدمات سريعة و حديثة و ذات جودة عالية في وقت وجيز جدا، مما سمح بتشكيل بيئة رقمية يعتمد عليها في البحث العلمي سواءا من قبل الباحثين أو مختلف القطاعات العامة أو الخاصة بهدف تقديم أحسن الخدمات.

و بناء عليه توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

– أن البيئة الرقمية تعد نظام جديد تعتمده مختلف الجامعات و الإدارات في تقديم خدماتها، نقص الكفاءات البشرية المتخصصة في الرقمنة و إن كانت منعدمة في بعض الأحيان، عدم وعي الطلبة والموظفين بأهمية نظام الرقمنة المعلوماتية وجهلهم بكيفية استعمالها والبحث فيها، نقص الدعم المالي لمشاريع الرقمنة و عدم تنوع مصادرها.

الكلمات المفتاحية:البيئة الرقمية، البحثالعلمي ، التحول الرقمي، الإدارة الإلكترونية.

Abstract:

The lates technological development in the media and communication explore and electronic information about his noise especially the internet, which has widely broad and use of her students and researchers given the best and modern quality services and high quality and very high time,allowing for the formation of a digital environment that is based on scientific research whether by researchers or different public or private sectors to provide the best services.

We reached a set of results, the most important of which are :the digital environment is a new system adoption various universities and departments in providing services ,the shortage of human competencies specialized in the digitism and that they were infeeding sometimes,the students integrity and staff are not aware of the importation in the information system and their ignorance of is how they use and search,lack of financial support for digitization projects and non-diversity of sources.

Keywords:Digital environment,research scientific,digital transformation ,electronique administration.

مقدمة:

يشهد العالم اليوم تطورا مهولا و ملحوظ في وسائل الإعلام و الإتصال بمختلف أنواعها من صحافة، إذاعة و تلفزةوهذا راجع لتطور المجتمعات البشرية و تغير سلوك الإنسان، وتنوع الروابط و العلاقات التي تربط أفراد هذه المجتمعات بعدما كانت في القديم لا تجمعهم سوى صلات متقطعة جراء قلة وسائل الإتصال و جهل استعمالها.

فبظهور وسائل الإتصال الحديثة و شيوع استعمالها بين الناس بصفة دائمة أصبح العالم قرية صغيرة و بمثابة قبيلة واحدة تنقل الأخبار بينهم و تخلق فيهم شوقا متجددا لمعرفة المزيد عنها و الإطلاع على الساحة الدولية وما يحدث فيها، وتعد الأنترنيت من مصادر المعرفة نظرا للكم الهائل من المعلومات و التقنيات التي تقدمها مما شجع مستخدميها و خاصة الطلبة على البحث من خلالها و التعمق فيها.

فالتكنولوجيا الحديثة استحوذت على كافة مجالات الحياةو تأثيرها على مختلف المستويات سواءا كان المستوى الثقافي ، الإقتصادي، الإجتماعي و السياسي، و قطاع التعليم العالي كغيره من القطاعات لم تسلم منه الذي يعتبر ركيزة القطاعات الأخرى، فغالبا ما يحبذ الطلبة الولوج للمواقع التي هي في مجال تخصصهم للبحث عن المعلومات و المصادر التي يحتاجونها في البيئة الرقمية نظرا لضيق الوقت لديهم، كما أن الفضاء الرقمي يوفر خدمات ممتازة و سريعة يصعب الحصول عليها في الواقع المادي أو البيئة التقليدية، بالإضافة إلى رقمنة الوثائق و المستندات و تقديمها في شكل رقمي تجسيدا لنظام الإدارة الإلكترونية.

تستمد هذه الدراسة أهميتها من الموضوع الذي تتناوله، حيث يعد موضوع البيئة الرقمية أو الإلكترونية من المواضيع حديثة التطبيق ، وقد تركز هدفنا خاصة على محاولة معرفة مفهوم البيئة الرقمية في ظل التحول الرقمي الذي شهدته مؤسسات التعليم العالي و البحث العلمي، و كذا تسليط الضوء على دور البيئة الرقمية في تحسين جودة البحث العلمي من خلال معرفة مزايا استخدام الأدوات و التقنيات الحديثة .

ومن خلال هاته التوطئة البسيطة نطرح الإشكالية التالية: ما مدى فعالية البيئة الرقمية في تحقيق جودة البحث العلمي؟ أو كيف تساهم البيئة الرقمية في تحقيق جودة البحث العلمي؟.

اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي التحليلي لكونه يعتمد على جمع البيانات و تحليلها بطريقة موضوعية و علمية و يتناسب مع موضوع الدراسة الحالية.

وللإجابة على الإشكالية المطروحة سابقا ارتأينا معالجتها كالتالي: حيث قسمنها إلى مبحثين يتعلق الأول بمفهوم البيئة الرقمية ويتعلق الثاني بدور البيئة الرقمية في تحسين جودة البحث العلمي.

المبحث الأول: مفهوم البيئة الرقمية.

لقد ساهمت العديد من العوامل إلى توظيف الأساليب المعرفية و الأدوات التقنية و شبكات الأنترنيت تطبيقا للإدارة الإلكترونية نذكر منها: تسارع التطور التكنولوجي و الثورة المعرفية المرتبطة به، توجهات العولمة و ترابط المجتمعات الإنسانية و الإنفتاح على العالم الخارجي، انتشار الثقافة الإلكترونية، التحولات الديمقراطية و ما رافقها من تغيرات اجتماعية، التكيف و الإستجابة لمتطلبات البيئة المحيطة و مسايرتها[1]، إضافة إلى ظهور الأجهزة الإلكترونية المتطورة كالحواسيب و الهواتف الذكية و اللوحات الإلكترونية،لذا يتطلب الأمر التطرق إلى تعريف البيئة الرقمية فيالمطلب الأول ، وفي المطلب الثانيإلى خصائص البيئة الرقمية، وفي المطلب الثالث إلى أهداف البيئة الرقمية.

المطلب الأول: تعريف البيئة الرقمية.

يقصد بالبيئة الرقمية مجموعة العناصر متفاوتة المهام و الإختصاصات و الدرجات الوظيفية و القناعات و الكفاءات العلمية المتفاعلة فيما بينها وفق منظومة لإنجاز مهام محددة[2].

أو هي عبارة عن مزيج من الأنشطة و الخدمات التي تكتسي طابعا رقميا تبعا للوسائل و الإمكانيات المتاحة و تتفاعل فيها العديد من التقنيات التي تساهم في تغيير ملامح الخدمات المقدمة، وأنها ترتكز على شبكة المعلومات خاصة شبكة الأنترنيت و كذا مختلف مخرجات تكنولوجيا المعلومات من أدوات و تقنيات تجهيزية و برمجية التي ظهرت نتيجة التطورات الحاصلة[3].

البيئة الرقمية هي بيئة يكون اتصال المستفيد بها من أي مكان و من أي حاسوب و لا تكون المعلومات و المراجع فيها منظمة بل يحتاج الباحث فيها إلى استخدام استراتيجيات و طرق معينة لاسترجاع المراجع و المصادر التي يبحث عنها،ومن هنا نلاحظ أنها بيئة الأنترنيت فلا يحتاج الباحث سوى شبكة و حاسوب للإتصال بها، و بالتالي يمكن أن نطلق شبكة الأنترنيت مسمى البيئة الرقمية[4].

---

[1]– عماري سمير،" الإدارة الإلكترونية كآلية للتحول الإلكتروني لمؤسسات التعليم العالي في ظل البيئة الرقمية"، مجلة اقتصاديات الأعمال و التجارة، العدد السادس، سبتمبر 2018، ص125–126.

[2]– قنديلجي و آخرون، حوسبة المكتبات، دار السيرة، عمان، 2004، ص114.

[3]– لحواطي عتيقة، استرجاع المعلومات العلمية و التقنية في ظل البيئة الرقمية و دوره في دعم الإتصال العلمي بين الباحثين، أطروحة دكتوراه في علم المكتبات و التوثيق، جامعة قسنطينة02،2014، ص50.

[4]– بوخملة فوزية، طرق البحث العلمي و التهميش في البيئة الرقمية، مداخلة في علم المكتبات و التوثيق، أعمال ملتقى تمتين أدبيات البحث العلمي، الجزائر، 2015/12/29، ص116.

و يمكن القول أن البيئة الرقمية للمكتبات تختلف عن البيئة التقليدية تتحقق باجتماع العديد من الأجهزة و البرمجيات و الأساليب و الإجراءات و الخدمات، التي ترتكز بصفة أساسية على التسهيلات المقدمة من طرف الشبكات بمحتلف أنواعها منها شبكة الأنترنيت، أنظمة المعلومات، الفهارس الآلية ، الوسائط المتعددة و النشر الإلكتروني و غيرها من المخرجات التكنولوجيةالتي تشكل أهم مظاهر البيئة الرقمية في المكتبات و المؤسسات التعليمية و التي تسمح بتبادل المعلومات و المعارف و الخبرات و إيصالها للمستفيدين بشكل رقمي[1].

أو هي نتيجة لتطبيقات التكنولوجيا المختلفة في المؤسسات و مدى تقبل الإنسان و تفاعله مع التغيرات التكنولوجية الحديثة[2].

و تعرف أيضا على أنها بيئة المعلومات في شكلها الرقمي المتاح على شبكة الأنترنيت[3]، و بالتالي فالبيئة الرقمية هي البيئة التي يجري تناول المعلومات فيها بشكل رقمي باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة التي تسمح بالوصول المباشر للمعلومات بطريقة سهلة و سريعة.

و تضم البيئة الرقمية عددا هائلا من المصادر الرقمية أنشئت رقميا أو تم رقمنتها و إتاحتها بشبكة الأنترنيت، وتشتمل على أعمال الباحثين الأكاديميين، الدوريات الإلكترونية العلمية، مواقع المكتبات الإلكترونية[4].

و تجدر الإشارة إلى أن التكنولوجيا الرقمية فتشمل كل التقنيات الرقمية المتمثلة في كل الأجهزة الإلكترونية عتاداو البرمجيات التي تقوم بمعالجة المعطيات و رقمنتها، و الرقمنة أو التحويل الرقمي هي عملية تحويل البيانات إلى شكل رقمي وذلك من أجل معالجتها بواسطة الحاسب الإلكتروني[5].

هذا و قد اختلف الباحثون حول البيئة الرقمية فهناك من يعتبرها مكتبة رقمية و هناك من يقول عنها أنها بيئة الأنترنيت، حيث تعرف المكتبة الرقمية على أنها" تلك المكتبة التي تتجه سياستها نحو

---

[1]– العمري سارة، " تفعيل التكوين الإلكتروني للإستفادة من خدمات المكتبات في البيئة الرقمية : دراسة ميدانية من وجهة نظر المستفيدين"، مجلة العلوم الإنسانيةو الإجتماعية، المجلد06، العدد01، جوان2020، ص268.

[2]– رحاب فايز أحمد سيد و عمر حوتيه، "المكتبات الجامعية الرقمية كأنموذج للتحول نحو العمل في البيئة الرقمية"، مجلة ببليوفيليا لدراسات المكتبات و المعلومات، العدد 05، مارس 2020، ص17.

[3]– شروق عبد العزيز سالم بصفر، سلوكيات البحث عن المعلومات في البيئة الرقمية لدى طالبات التعليم العام، رسالة ماجستير، جامعة الملك عبد العزيز، المغرب، 2013 ، ص04.

[4]– رحاب فايز أحمد سيد و عمر حوتيه، المرجع السابق، ص18.

[5]– فراج عبد الرحمان،" مفاهيم أساسية في المكتبات الرقمية"،مجلة المعلوماتية، مركز المصادر التربوية بوزارة التربية و التعليم، المملكة العربية السعودية، العدد2005،10، ص38.

زيادة رصيدها من المصادر الرقمية، سواءا المنتجة أصلا في شكل رقم أو التي تم تحويلها إلى الشكل الرقمي، وتتم عملية ضبطها ببلوغرافيا و تنظيمها و صيانتها باستخدام نظام آالي متكامل يتيح أدوات و أساليب بحث استرجاع لمختلف أنواع مصادرها، سواءا على مستوى بدائل و أساليب بحث و استرجاع لمختلف أنواع مصادرها، سواءا على مستوى بدائل الوثائق(الميتاداتا) أو الوثائق نفسها(المحتوى)، سواءا كانت محلية أو موسع أو غير شبكة الأنترنيت"[1].

و يمكن تعريف المكتبة الرقمية على أنها تلك المكتبة التي تحتوي على مصادر معلومات مرقمنة أصلا أو التي تم رقمنتها و تحويلها إلى شكل رقمي و يتم ضبطها ببلوغرافيا بواسطة نظام آلي و يسمح الولوج إليها من خلال شبكة الأنترنيت.

المطلب الثاني: خصائص البيئة الرقمية.

تتسم البيئة الرقمية بجملة من المميزات و الخصائص نذكر منها ما يلي:

– تتميز شبكة الانترنيت بقدرتها العالية على تحديث و تحيين معلوماتها، فالحداثة صفة ملازمة لمعلومات هذه البيئة نظرا للتجدد المتسارع لمعلوماتها على عكس البيئة التقليديةالتي تتصف ببطئ شديد في عملية التحيين و التعديل و التحديث وذلك لاستغراقها وقت طويل في ذلك يؤدي إلى تقادم هاته المعلومات في ظل الإنفجار المعلوماتي.

– فمعلومات البيئة الرقمية تتميز بالنمو الهائل والمستمر.

– عدم استقرار وثبات أماكن وجود المعلومات، فيمكن أن نجد نفس المعلومة في مواقع مختلفة.

– التعدد اللغوي للمحتوى المعلوماتي، بالإضافة إلى وفرة المراجع و المصادر على اختلاف أشكالها.

– تجدد سريع و متواصل لهذا المحتوى.

– سرعة الوصول لكم هائل من المعلومات في وقت قصير و بدون جهد.

– لا هيكلية المعلومات في بعض المواقع.

و بالرغم من أن هذه الخصائص توفر ميزات كبيرة لعملية البحث و تمكن من الاسترجاع الفعال للمعلومات العلمية و التقنية، غير أن بعضها يعتبر عراقيل تعيق الوصول لهاته المعلومات من طرف

[1]– محمد فتحي عبد الهادي و آخرون، المكتبات الرقمية: الأسس النظرية والتطبيقات العملية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2006، ص51.

الباحثين و التي لم تكن مطروحة بقوة في إطار نظم الإسترجاع في البيئة التقليدية[1]، كما أن هاته العراقيل و الصعوبات من شأنها إضعاف إمكانية الحصول على المعلومات و المستندات بسهولة و تعيق الدخول للمواقع و البوابات الإلكترونية.

المطلب الثالث:أهداف البيئة الرقمية.

تسعى البيئة الرقمية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية أهمها:

- تشجيع البحث العلمي و ترقيته.
- مسايرة العمليات التعليمية بأنواعها في الجامعات.
- مواكبة عصر الرقمنة المعلوماتية و استخدامها بشكل فعال يعود بالنفع العام على كل الباحثين.
- المساهمة في البناء الفكري للفرد و تطويره و خدمة المجتمع[2].
- تهيئة أفضل الشروط و الوسائل المساعدة على البحث و الدراسة.
- خدمة المناهج التعليمية و مساعدة الأساتذة في إعداد الدروس[3].
- تسمح بتبادل المعلومات و الأفكار بين الباحثين و الطلبة و الأساتذة و فتح باب الحوار و المناقشة.
- تشجيع الباحث على الدخول للمواقع و المنصات الإلكترونية في أي وقت للقيام بأبحاثه.
- تنمية الفكر البشري وتطوير مهاراته بغية تحسين وضعية الإنسان في شتى الميادين.
- توسيع معارف و خبرات الباحث و تحسين مداركه، مما يساهم في تحسين مستوى البحث العلمي.

المبحث الثاني:دور البيئة الرقمية في تحسين جودة البحث العلمي.

إنالبحث في البيئة الإلكترونية يحتاج في بعض الأحيان إلى مهارات متخصصة بحسب كل موضوع و حسب طبيعة البحث، و كلما زاد مستوى العمق الذي تتم به الدراسة تصبح الحاجة إلى مهارات بحثية متقدمة مطلبا ضروريا للباحث، فهناك العديد من الحقائق و الإستراتيجيات المهمة التي اتفق الكثير من المنخرطين بضرورة الوعي بها عند البحث في البيئة الرقمية، إذ تتنوع المهارات بين مهارات عامة و

---

[1]- لحواطي عتيقة،المرجع السابق، ص52.

[2]- ريا أحمد الدباس، المرجع في علم المكتبات و المعلومات، دار دجلة،عمان، 2008، ص91.

[3]- عماري سمير،" الإدارة الإلكترونية كآلية للتحول الرقمي للمكتبات الجامعية في ظل البيئة الإلكترونية"، مجلة آفاق علوم الإدارة و الإقتصاد، العدد01، 2017 ، ص185.

أولية لابد لأي مستخدم للأنترنيت امتلاكها للتعرف على الموضوعات التي تدخل في اهتمامه العام و ما بين مهارات ذات صلة بنظام الإسترجاع التي تتطلب القدرة على التعامل مع نظم استرجاع المعلومات الآلية بشتى أنواعها و فه استراتيجيات البحث الآلي و الخطط و الأساليب و أدوات إجراء البحث و القدرة على تقييم نظم استرجاع المعلومات الآلية[1]،و عليه سيتم التطرق في مطلب أول إلى مزايا استخدام التقنيات الرقمية الحديثة، و في مطلب ثاني إلى أدوات البحث في البيئة الرقمية، و في مطلب ثالث إلى بيان الفرق بين الإدارة التقليدية و الإدارة الإلكترونية.

المطلب الأول:مزايا استخدام التقنيات الرقمية الحديثة.

حسب الأستاذ **تيلي** فإنالبيئة الرقميةتتكون من التكنولوجيات الحديثة لنقل المعلومات و الإتصال، الوسائل التقنية المستعملة من قبل المستعمل للوصول إلى المعلومة و المعلومة على الشكل الرقمي[2]، فهاته الأجهزة و مختلف البرمجيات المستعملة أثبتت نجاعتها في توفيربيئة إلكترونية ناجحة و ذلك من خلال اتسامهابالعديد من المزايا و المحاسننذكر منها:

– تطوير الخدمات المقدمة و جودة المعلومات و تقريب المسافات و سرعة الإتصال.

– تقديم آليات تيسر العمل بالمؤسسات كالأعمال المكتبية و البحثية التي تتطلب وقت طويل والكثيرمن الأشخاص.

– وفرة التصنيع للأجهزة و البرمجيات و بروز منتوجات جيدة و انخفاض في الأسعار.

– الإنفتاح على العالم الخارجي، فيمكن تبادل المعلومات بين جهازين مرتبطين داخل دولة بنفس الطريقة أو حتى غير متواجدين في نفس البلاد و لا في نفس القارة،مما يجعل العالم قرية إلكترونية، كما أن الشيء الإيجابي جدا هو تحمل نفس التكلفة بين المستعملين.

– تزود المدرسين و المتعلمين خصوصا بقدر كبير من الإختيار فيما يتعلق بكيفية بناء التعلم.

– توفر للباحث سرعة الوصول للمعلومات مع الدقة المتناهية و السيطرة على الكم الهائل و المتزايد من المعلومات و إنجاز البحوث بأفضل الطرق.

[1]– هيام حايك، مهارات البحث في البيئة الرقمية، موجود على الأنترنيت De blog. nassej.com,proposé تاريخ الإطلاع:2021/09/08، على الساعة: 17.00.

[2]- Tellier,Sylvie, la bibliothéque virtuelle :l’information au bout des doigts,Direction informatique,1993,vol,6,n1,p14.

– تنوع مصادر المعلومات الإلكترونية من أقراص صلبة متخصصة و مصادر شاملة ومتخصصة[1].

– تحسين الأداء و جودة الخدمة.

و بالرغم من محاسن استعمال التقنيات الرقمية إلا أن هناك صعوبات تعترض مسارها يمكن ذكرها في:

– تكلفة اقتناء الأجهزة الإلكترونية اللازمة لذلك و تثبيتها.

– ارتفاع تكلفة تطوير الأنظمة المعلوماتية و البرمجيات و صيانتها.

– ارتفاع تكلفة تكوين الموظفين أو توظيف تقنيين مختصين في مجال تكنولوجيا المعلومات و الإتصال[2].

بالإضافة إلى صعوبة السيطرة على كل المعلومات جراء الإنتشار الرهيب لها في شتى المواقع و البوابات الإلكترونية، و عدم التدفق العالي في شبكة الأنترنيت.

المطلب الثاني: أدوات البحث المستخدمة في البيئة الرقمية.

و هي تلك الوسائل التي تقوم بتنظيم الصفحات المتاحة في البيئة الرقمية و كذا المواقع وتسهل عملية استرجاعها من طرف المتصفح عند الحاجة وفي أي وقت و تتمثل في:

– **محركات البحث:** و هي عبارة عن برامج تقوم بالبحث في الوثائق المتاحة على شبكة الأنترنيت عن كلمات مفتاحية معينة، ويعتمد محرك البحث على برنامج العنكبوت الذي يقوم بالبحث عن الوثائق في الفضاء المعلوماتي و تجميعها، و برنامج المكشف الذي يقوم بقراءة الوثيقة و إعداد كشاف يعتمد على الكلمات المفتاحية الموجودة بها.

– **الأدلة البحثية:**و هي تجمع لمواقع الأنترنيت مرتبة وفقا لقطاعات موضوعية استنادا للخبرات البشرية.

– **برنامج المفهرس:** هو البرنامج الذي يقوم بتنظيم صفحات الويب و فهرستها وتوصيفها.

---

[1]– رحاب فايز أحمد سيد، عمر حوتيه، المرجع السابق، ص18، نقلا عن عبد الجليل زيد المرهون، البحث العلمي و إشكالاته الراهنة، جريدة الرياض، العدد17308، بتاريخ 2015/11/13.

[2]– عماري سمير،"الإدارة الإلكترونية كآلية للتحول الرقمي للمكتبات الجامعية في ظل البيئة الإلكترونية"، المرجع السابق، ص182.

- **برنامج الزاحف:** عبارة عن مجموعة برمجيات تقوم باستكشاف الانترنيت و تحديدا برنامج الويب، وينتقل من موقع إلى موقع آخر حيث يتمكن هذا البرنامج من الفحص بشكل دوري لملايين الصفحات مشكلا قاعدة بيانات ضخمة بالمواقع التي قام بزيارتها.

- **برنامج محرك البحث:** وهو البرنامج المرتبط بالواجهة الجرافيكالخاصة بالبحث حيث تعطي الفرصة للمستفيد لصياغة استفساره إلى جانب استعراض الصفحة المتضمنة للإجابات في شكل قائمة بالنتائج.

- **محركات البحث المتعددة:** و هي تلك المحركات التي لا تمتلك قاعدة بيانات فعلية و إنما تقوم بإرسال الإستفسار إلى العديد من قواعد البيانات ثم تجميع النتائج و ترتيبها اعتمادا على لوغاريتمات محددة[1].

- **البوابات:** هي نقطة دخول لجزئية من الويب و تجمع مزيجا من الخدمات و المحتويات كالبريد الإلكتروني، الدردشة و المواقع الإخبارية أين تقدم روابط لوظائف موجودة في مواقع مختلفة، و تسمح للمستفيدين بالوصول إلى محتويات تلك المكتبات في صورتها الإلكترونية[2]، و بالتالي فهي موقع إلكتروني مملوء بالبيانات و المعلومات الخاصة بموضوع معين، كما أنها مكان افتراضي تفاعلي موجود على شبكة الأنترنيت.

- **المصادر الإلكترونية:**

تتواجد المصادر الإلكترونية على الأنترنيت طبقا لتصنيفات متعددة منها ما يتم تصنيفه وفقا للإتاحة مثل مصادر المعلومات الإلكترونية بالإتصال المباشر و مصادر المعلومات الإلكترونية على الأقراص Online ومنها ما يصنف وفقا لنوع CD-ROM المدمجة المعلومات الإلكترونية ذات النص و مصادر المعلومات الإلكترونية Full text الكامل، الببليوجرافية و مصادر المعلومات النصية مع بيانات رقمية و مصادر المعلومات الرقمية Numeric Databases Numerical[3]،فمعظم الأشكال المتعارف عليها و التي تم الإعتماد عليها في البيئة التقليدية متواجدة الآن على شبكة الانترنيت مما سماها البعض الفوضى الإلكترونية أو المعلوماتية مثل الكتب الإلكترونية، المقالات، الدوريات، الجرائد، دوائر المعارف و الموسوعات، والقواميس، الكتب السنوية و الرسائل الجامعية و غيرها.

المطلب الثالث: الفرق بين الإدارة التقليدية و الإدارة الإلكترونية.

---

[1]- لحواطي عتيقة، المرجع السابق، ص ص60-64.

[2]- البوابات الإلكترونية آفاق تخترق فضاء المعلوماتية، مأخوذ من جريدة البيان http://www.albayan.ae edication تاريخ الإطلاع:2021/09/09، على الساعة: 22.00.

[3]- هيام حايك، مهارات البحث في البيئة الرقمية De blog. nassej.com,proposé تاريخ الإطلاع:2021/09/08، على الساعة:17.00.

هناك فروقات كثيرة بين هذين النظامين نوردها فيما يلي:

– **من حيث الوسائل و الوثائق المستعملة:** تعتمد البيئة التقليدية على الإتصال المباشر و المراسلات الورقية و تقدم الوثائق ورقيا، في حين تعتمد البيئة الرقمية على شبكات الإتصال الإلكترونية و تقدم الوثائق إلكترونيا.

– **من حيث الوصول للبيانات:** في الإدارة التقليدية نجد صعوبة في الوصول للمعلومات بسبب كثرة المستندات الورقية، أما في الإدارة الإلكترونية نجد سهولة الوصول إليها بسبب توفر قاعدة بيانات ضخمة جدا.

– **من حيث درجة الإعتماد على الإمكانيات المادية و البشرية:** تستند الإدارة التقليدية في أداء مهامها و تحقيق أهدافها بدرجة كبيرة على استغلال أفضل للإمكانيات المادية و البشرية المتوفرة، في حين تستند الإدارة الإلكترونية لتحقيق أهدافها على استخدام تكنولوجيا المعلومات و الإتصال.

– **من حيث الحماية:**نجد أن البيئة الرقمية توفر حماية عالية جدا بسبب توفر نظم حماية المعلومات، بينما البيئة التقليدية أقل حماية بسبب عدم توفر نظم حماية المعلومات.

– **من حيث درجة التفاعل:** البيئة الرقمية تتميز بالتفاعل السريع و تقديم خدمة فورية إذ يمكنها استقبال عدد كبير من الطلبات أو الرسائل في زمن قصير و إرسال رسائل لعدد كبير من الأشخاص، بينما البيئة التقليدية تتميز بتفاعل بطيء فقد تستغرق الخدمة أيام و شهور بسبب الإجراءات البيرو قراطية و التماطل في تلبية الطلبات.

– **من حيث مدة الخدمة:**في الإدارة الإلكترونية نجد ساعات الخدمة متاح 24 ساعة يوميا وفق برامج معدة مسبقا للرد على طالبي الخدمة ، بينما في الإدارة التقليدية ساعات الخدمة محدودة.

– **من حيث التكلفة و الجودة:** الإدارة الرقمية تقدم خدمات اقتصادية على المدى البعد و ذات جودة عالية جدا، بينما الإدارة التقليدية تقدم خدمات مكلفة و ذات جودة أقل.

– **من حيث نوع التنظيم:** في الإدارة التقليدية التنظيم فيها هرمي جامد في حين نجده شكي مرن فيالإدارة الإلكترونية[1].

[1]– أحمد محمد غنيم،الإدارة الإلكترونية بين النظرية و التطبيق،المكتبة العصرية للنشر،المنصورة، 2008،ص ص31–33.
– عماري سمير،" الإدارة الإلكترونية كآلية للتحول الإلكتروني لمؤسسات التعليم العالي في ظل البيئة الرقمية"، المرجع السابق ، ص 125.

و الملاحظ على هاتين الإدارتين أو البيئتين وجود اختلاف شاسع بينهما سواءا من حيث الوسيلة المستعملة و هي تكنولوجيا المعلومات و الإتصال التي تصنع الفارق بينهما أو من حيث الخصائص و المزايا التي تمنحها هذه الوسيلة الحديثة للإدارة في ظل تبنيها للرقمنة المعلوماتية.

الخاتمة:

من التحليل السابق نخلص إلى أن البيئة الرقمية هي نتاج التطور التكنولوجي الهائل و الإنفجار المعلوماتي، حيث أثبتت فعاليتها في تحقيق جودة البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي التي تسعى جاهدة إلى التحول الرقمي و التخلص من الأساليب التقليدية في إنجاز الأعمال العلمية و استبدالها بالوسائل الإلكترونية الحديثة اختصارا للوقت و الجهد و تحسين الأداء و الخدمة، بالإضافة إلى رقمنة المعلومات و الوثائق تجسيدا لنظام الإدارة الإلكترونية أو الإدارة الإفتراضية.

فالبيئة الرقمية تعتبر اتجاها جديدا في إدارة و تسيير المؤسسات المعاصرة التي تسعى إلى استعمال وسائل الإعلام و الإتصال و توظيفها في مختلف مهامها و عملياتها، سواءا بالنظر إلى مميزاتها أو بالنظر إلى الأدوات البحثية المعتمد عليها في البحث، وبالتالي فهي ضرورة حتمية لابد من مواكبتها و تقتضي تهيئة البيئة المناسبة لتحقيق أهدافها لتفادي العراقيل التي تعترضها، و لعل من أبرز مظاهر البيئة الرقمية هي: المكتبة الرقمية، التوقيع الإلكتروني، الدفع الإلكتروني، نظام التعليم عن بعد

وبناءا على ما تم تحليله توصلنا إلى جملة من النتائج تتمثل في:

- إن البيئة الرقمية تعد نظام جديد تعتمده مختلف الجامعات و الإدارات في تقديم خدماتها.
- نقص الكفاءات البشرية المتخصصة في الرقمنة و إن كانت منعدمة في بعض الأحيان.
- عدم وعي الطلبة و الموظفين بأهمية نظام الرقمنة المعلوماتية و جهلهم بكيفية استعمالها و البحث فيها.
- انخفاض التدفق لشبكة الأنترنيت.
- نقص الدعم المالي لمشاريع الرقمنة و عدم تنوع مصادرها.

و بناءا على ما تم التوصل إليه من نتائج جعلنا ندرج توصيات أهمها:

– العمل على تطوير التشريعات و القوانين لمواكبة التحولات الحاصلة في البيئة الرقمية.

– ضرورة توفير إطارات بشرية متخصصة في الرقمنة في المؤسسات الجامعية و خاصة في المكتبات.

– ضرورة نشر الثقافة المعلوماتية و الرقمية من خلال توعية الموظفين و الطلبة على أهمية الرقمنة المعلوماتية.

– العمل علىتنويع مصادر تمويل عمليات الرقمنة و تخصيص مبالغ مالية كافية لهاته المشاريع.

– ضرورة تحسين مستوى البنية التحتية لتطبيق الإدارة الإلكترونية في مؤسسات التعليم العالي بما يتماشى مع التطور التكنولوجي.

– توفير الأجهزة اللازمة لرقمنة المكتبة الجامعية و تطويرها وتدريب الموظفين على كيفية استعمال هاته الأجهزة و المعدات.

– إقامة أيام دراسية ودورات تدريبية لتدريب الطلبة و الباحثين على كيفية البحث في المواقع الإلكترونية المتخصصة و المنصات الرقمية.

قائمة المراجع:

– الكتب:

1– قنديلجي و آخرون، حوسبة المكتبات، دار السيرة، عمان، 2004.
2– أحمد محمد غنيم،الإدارة الإلكترونية بين النظرية و التطبيق،المكتبة العصرية للنشر،المنصورة، 2008.
3– ريا أحمد الدباس، المرجع في علم المكتبات و المعلومات، دار دجلة، عمان، 2008.
4– محمد فتحي عبد الهادي و آخرون، المكتبات الرقمية: الأسس النظرية والتطبيقات العملية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2006.

– المقالات:

1- العمري سارة، " تفعيل التكوين الإلكتروني للإستفادة من خدمات المكتبات في البيئة الرقمية : دراسة ميدانية من وجهة نظر المستفيدين"، مجلة العلوم الإنسانيق و الإجتماعية، المجلد06، العدد01، جوان2020.

2- رحاب فايز أحمد سيد و عمر حوتيه، "المكتبات الجامعية الرقمية كأنموذج للتحول نحو العمل في البيئة الرقمية"، مجلة ببليوفيليا لدراسات المكتبات و المعلومات، العدد 05، مارس 2020.

3- فراج عبد الرحمان،" مفاهيم أساسية في المكتبات الرقمية"،مجلة المعلوماتية، مركز المصادر التربوية بوزارة التربية و التعليم، المملكة العربية السعودية، العدد10، 2005.

4- عبد الجليل زيد المرهون، البحث العلمي و إشكالاته الراهنة، جريدة الرياض، العدد17308، بتاريخ 2015/11/13.

5- عماري سمير،"الإدارة الإلكترونية كآلية للتحول الرقمي للمكتبات الجامعية في ظل البيئة الإلكترونية"، مجلة آفاق علوم الإدارة و الإقتصاد، العدد01، 2017.

6- عماري سمير،" الإدارة الإلكترونية كآلية للتحول الإلكتروني لمؤسسات التعليم العالي في ظل البيئة الرقمية"، مجلة اقتصاديات الأعمال و التجارة، العدد السادس، سبتمبر 2018.

7- Tellier,Sylvie, la bibliothéque virtuelle :l'information au bout des doigts,Direction informatique,1993,vol,6,n1,p14.

- الرسائل و الأطروحات:

1- شروق عبد العزيز سالم بصفر، سلوكيات البحث عن المعلومات في البيئة الرقمية لدى طالبات التعليم العام، رسالة ماجستير، جامعة الملك عبد العزيز، المغرب، 2013.

2- لحواطي عتيقة، استرجاع المعلومات العلمية و التقنية في ظل البيئة الرقمية و دوره في دعم الإتصال العلمي بين الباحثين، أطروحة دكتوراه في علم المكتبات و التوثيق، جامعة قسنطينة02، 2014.

- المداخلات:

- بوخملة فوزية، طرق البحث العلمي و التهميش في البيئة الرقمية، مداخلة في علم المكتبات و التوثيق، أعمال ملتقى تمتين أدبيات البحث العلمي، الجزائر، 2015/12/29.

- المواقع الإلكترونية:- هيام حايك، مهارات البحث في البيئة الرقمية، موجود على الأنترنيت تاريخ الإطلاع :2021/09/08، على الساعة: 17.00 De blog . nassej.com,proposé

- البوابات الإلكترونية آفاق تخترق فضاء المعلوماتية، مأخوذ من جريدة البيان http://www.albayan.ae edication تاريخ الإطلاع:2021/09/09، على الساعة: 22.00.

الرقمنة والتوجه للخدمة العمومية الإلكترونية وتحقيق التنمية المستدامة: أي تجسيد؟

د, بولقواس سناء

أستاذة محاضرة قسم "أ"

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة عباس لغرور – خنشلة–

الملخص:

يشهد العالم اليوم تطور كبيرا في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال، وتوجها متسارعا لرقمنة مختلف القطاعات والتوجه لتقديم الخدمات العمومية الإلكترونية، بجودة عالية في سعي من الدولة لمواكبة حاجات مواطنيها المتطورة كما ونوعا، إلا أن أمر تجسيدها عمليا مرتبط وجودا وعدما بتوفير المتطلبات التكنولوجية اللازمة لهذا التحول والتشريعية لحماية المعطيات والبيانات ذات الطابع الشخصي، وسنحاول من خلال هذه الورقية البحثية دراسة العلاقة الموجودة بين الرقمنة والتوجه للخدمة العمومية الإلكترونية المرتبطة بتطبيق الإدارة الإلكترونية وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر أي مكتسبات حققت في الواقع العملي.

مقدمة:

شهد العالم بأسره تغيرات كثيرة مست مختلف مجالات الحياة، وأدت التطورات التكنولوجية المتسارعة الحاصلة، والتقدم الحاصل في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات دورا بارزا في ذلك، فقد كان لظهور شبكة الإنترنيت والتوسع الهائل في استخدام الشبكات الالكترونية في مختلف المجالات انعكاس على الأساليب التي من خلالها يتم إنجاز الأعمال من الأساليب التقليدية إلى الأساليب الالكترونية.

في ظل هذا التقدم المحرز في مجال التقنية كما سبق الإشارة وظهور التقنية الرقمية كان لزاما على الدول أن تتوجه لتوظيف هذه الأخيرة في كل المجالات بما فيها المجال الإداري، فأدخلت في مجال التجارة الإلكترونية وفي مجال الإدارة الإلكترونية...الخ، وتسعى الدول لتطبيق نظام الإدارة الإلكترونية في كافة تعاملاتها للتخلص من نظام الإدارة التقليدية.

عمل الدول على تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية وإدخال كل ما يستجد من تطورات في مجال التقنية للبيئة الإدارية يهدف بشكل مباشر لرفع مستوى أداء إداراتها وأجهزتها، والتوجه لتقديم الخدمات العمومية الإلكترونية وهو أحد جوانب التطوير الذي تسعى الدول لتحقيقه في إداراتها، وكل تطوير تسعى الدولة لتحقيقه في هذا الصدد مرتبط بشكل كبير بالتقنية واستخدامها من قبل إداراتها وأجهزتها، لأن هذه الأخيرة الدور البارز في رفع كفاءة الأداء والسرعة في إنجاز الخدمات مع خفض للتكاليف.

إشكالية البحث:

لما كانت التطوير والتنمية الإدارية جزء لا يتجزأ من التنمية الشاملة التي تسعى أي دولة لتحقيقها، والذي هو مرتبط بشكل مباشر مع استخدامها لأساليب التقنية فإننا سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية معرفته من خلال الإجابة عن الإشكالية التالية: ما هي انعكاسات الرقمنة على التوجه للخدمة العمومية الإلكترونية وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر في الواقع العملي؟

خطة البحث:

للإجابة عن الإشكالية السابقة سنقوم بتقسيم دراستنا لمحورين نتناول في أولهما إطار مفاهيمي للدراسة، مبينين المفهوم التقليدي والالكتروني للإدارة، والأهمية الناجمة عن تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية ودواعي التوجه لتطبيقها، وكذا مفهوم الخدمة العمومية الإلكترونية، ونتناول في المحور الثاني بعض التجارب في الرقمنة والتوجه للخدمة العمومية الإلكترونية في الجزائر وذلك على النحو التالي:

أولا: الإطار المفاهيمي للدراسة

تقتضي منا دراستنا لموضوع تطبيقات الإدارة الإلكترونية كمدخل للتطوير الإداري وحتمية التوجه للخدمة العمومية الإلكترونية إبراز مفهومي قوام دراستنا هما: الإدارة الإلكترونية التي هي أساس التوجه للخدمات العمومية الالكترونية، وكذا الخدمة العمومية الإلكترونية التي بدأ التوجه لاعتمادها من قبل الدول ككل وبدرجات متفاوتة بحسب قدرتها على توفير متطلبات انتشارها والتحول إليها، نفصل في كل ذلك على النحو التالي:

1. مفهوم الإدارة الإلكترونية

تقتضي منا دراسة موضوع تطبيقات الإدارة الإلكترونية كمدخل للتطوير الإداري استعراض مفهوم الإدارة الإلكترونية، وإبراز الاختلاف الكامن بين الإدارة التقليدية والإدارة في ظل استخدام الوسائل التقنية، والأهمية التي تنجم عن الأخذ بها بشكل واسع في مختلف الإدارات، ثم إبراز دواعي التحول لنظام الإدارة الالكترونية لمعرفة فيما إذا كان التحول حتمية أم ضرورة للتطوير الإداري؟ وهو ما سنقوم ببيانه على النحو التالي:

أ. المفهوم التقليدي والالكتروني للإدارة

إن اصطلاح الإدارة الإلكترونية هو احد المصطلحات الحديثة في مجال الإدارة، والتي جاءت نتيجة للثورة التكنولوجية والمعلوماتية التي شهدها العالم، بفعل التطور الذي مس شبكات المعلومات والاتصالات، والذي ساهم بشكل كبير في إحداث تحول هام في آداء الإدارة على مستوى الخدمات وسرعة الآداء وكذا جودة هذه الاخيرة، ولما كان هناك اختلاف بين مفهومي الإدارة التقليدية والإدارة الإلكترونية نقوم بتعريف كل منهما على النحو التالي:

أ-1: تعريف الإدارة بالمفهوم التقليدي:

عرفت الإدارة على أنها:" ذلك الجهد الإنساني الذي يتعلق بالتخطيط وتنظيم وقيادة ورقابة الموارد البشرية المادية لتحقيق أهداف محددة بكفاءة وفعالية".[1]

عرفت الإدارة أيضا بأنها:" فن إنجاز المهام من خلال القوى البشرية العاملة في المنظمة بغية الوصول إلى الأهداف المطلوبة من قبل المنظمة وتكون عمليات التخطيط والتنظيم والسيطرة واتخاذ القرارات هي الوظائف الأساسية".[2]

أ-2: تعريف الإدارة الإلكترونية:

عرفت الإدارة الإلكترونية على أنها:" تحويل كافة العمليات الإدارية ذات الطبيعة الورقية إلى عمليات ذات طبيعة الكترونية باستخدام مختلف التقنيات الالكترونية في الإدارة، وهذا يعني تحويل الدورة المستندية الورقية في

المنظمة إلى دورة إلكترونية، وهذا ما يطلق عليه العمل الإلكتروني أو الإدارة بلا أوراق، وتتعدى فكرة الإدارة الإلكترونية مفهوم الميكنة الخاصة بإدارات العمل داخل المؤسسة إلى مفهوم تكامل البيانات والمعلومات بين الإدارات المختلفة والمتعددة، واستخدام تلك البيانات والمعلومات في توجيه سياسة وإجراءات عمل المؤسسة نحو تحقيق أهدافها وتوفير المرونة اللازمة للاستجابة للمتغيرات اللاحقة."[3]

عرفت الإدارة الإلكترونية أيضا على أنها:" أسلوب مبتكر لعلاج المشكلات المزمنة لتقديم الخدمات الحكومية للمواطنين عبر توظيف التقنيات الحديثة في الاتصالات والمعلوماتية."، وعرفت أيضا على أنها:" المدرسة الأحدث في الإدارة التي تقوم على استخدام الإنترنيت وشبكات الأعمال في إنجاز وظائف الإدارة (التخطيط، التنظيم، القيادة، الرقابة) إلكترونيا".

عرفت الإدارة الإلكترونية على أنها:" استخدام وسائل الاتصال التكنولوجية المتنوعة ولمعلومات في تيسير سبل أداء الإدارة الحكومية لخدماتها العامة الالكترونية ذات القيمة، والتواصل مع طالبي الانتفاع من خدمات المرفق العام بمزيد من الديمقراطية، من خلال تمكينهم من استخدام وسائل الاتصال الإلكترونية عبر بوابة واحدة."[4]

وعرفت الإدارة الإلكترونية أيضا أنها:" العملية الإدارية القائمة على الإمكانيات المتميزة للإنترنيت وشبكات الأعمال في تخطيط وتنظيم وتوجيه والرقابة على الموارد والقدرات الجوهرية للإدارة والآخرين بدون حدود من أجل تحقيق أهداف الإدارة."[5]

ب. أوجه الاختلاف بين الإدارة التقليدية والإدارة الإلكترونية

بعد استعراضنا لمفهومي الإدارة التقليدي والإلكتروني يمكننا إيجاز أوجه الاختلاف بينهما فيما يلي:

- الإدارة التقليدية تستعمل الوسائل التقليدية في تعاملاتها، في حين انه في الإدارة الإلكترونية تتم الاتصالات باستخدام الشبكات الإلكترونية.
- الإدارة في المفهوم التقليدي تكون العلاقات بين أطرافها بشكل مباشر، في حين أنه في الإدارة الإلكترونية فإنه لا توجد هناك علاقة مباشرة بين أطراف التعامل لاستعمال شبكات الاتصال الالكترونية.
- التفاعل بين الإدارة وطالبي الخدمات يتسم بالبطء في الإدارة التقليدية، في حين أنها تتسم بالسرعة في الإدارة الإلكترونية.
- تعتمد الإدارة التقليدية على الوثائق الورقية في تعاملاتها، في حين يتم التعامل في الإدارة الإلكترونية باستخدام الاتصال الالكتروني.
- تقوم الإدارة التقليدية بتوفير خدماتها للأفراد في أيام العمل الرسمية فقط ولمدة زمنية محددة، في حين أنه في الإدارة الإلكترونية تقدم الخدمات دائما.

- يتم الاعتماد في الإدارة التقليدية على الإمكانيات المادية والبشرية في ممارستها للوظيفة الإدارية، في حين أنه تعتمد ممارسات الإدارة الإلكترونية على استخدام التكنولوجيا.[6]

ج.أهمية تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية والآثار المترتبة على ذلك

تطبيق الإدارة الإلكترونية لها أهمية كبيرة لاسيما فيما يتعلق بتقديم الخدمات لطالبيها بكفاءة عالية وبتكلفة أقل، لذا نجد أن هناك توجها كبيرا للأخذ بها وتطبيقها ولهذا التطبيق أهمية كبيرة نبرزها والآثار المترتبة عليها على النحو التالي:

ج-1: الأهمية الناتجة عن تطبيق الإدارة الإلكترونية:

- تقديم خدمات محسنة للأفراد: فالإدارة الإلكترونية تضمن تنوعا في المهارات والكفاءات المهيأة لاستخدام التكنولوجيا الحديثة، لأن الإدارة الإلكترونية تركز على توظيف المعلومات واستخلاص النتائج واقتراح الحلول الملائمة لكل مشكلة وحسن استغلالها في بيئة الإدارة بشكل يسمح بتحديد نقاط القوة والضعف والتعرف عليها.
- التركيز على النتائج: اهتمام الإدارة الإلكترونية منصب على تحويل الأفكار لنتائج مجسدة على أرض الواقع،[7] ومن ثم فالإدارة الإلكترونية وبتطبيقها يتم تحقيق تخفيف للعبء الملقى على المواطنين في الجهد والوقت، وتعمل كذلك على خدمة دائمة لطالبيها على مدار الساعة وإنجاز العمل بكفاءة وفي وقت أسرع.
- سهولة الاستعمال والإتاحة للجميع: وهذا تمكينا لكل المواطنين من التواصل مع الإدارة الإلكترونية، كما ان نظام الإدارة الإلكترونية يسمح بان يكون الاستعمال سهلا لأن عملية الربط بين الجمهور والإدارات يتسم بالسهولة.[8]
- التغيير المستمر: وهو أمر أساسي تقوم عليه الإدارة الإلكترونية حيث أنها تقوم بشكل دوري بتحسين وإثراء ما هو موجود ورفع مستوى الأداء، لرفع تنافسيتها أو إرضاء الزبائن..الخ، ففي كل الحالات فالمستفيد هو المواطن أو طالب الخدمة.[9]
- خفض التكاليف، وتحقيق التكامل بين أجزاء التنظيم وتوحيدها كنظام مترابط من خلال تكنولوجيا المعلومات.
- تقديم آليات فعالة وداعمة لاتخاذ القرارات، وذلك بضمان تدفق المعلومات بدقة وكفاية.[10]

ج-2: الآثار الناتجة عن تطبيق الإدارة الإلكترونية:

- إعادة هيكلة المؤسسات التقليدية الحالية لتحسين الأداء الإداري التقليدي وكسب الوقت وتقليل التكلفة.
- ضرورة إعادة النظر في الموارد البشرية القائمة على العملية الإدارية، والعمل على رفع كفاءتها ومهاراتها التكنولوجية حتى يتسنى إيجاد رابط بين الأهداف المرجو تحقيقها من نظام الإدارة الإلكترونية نظريا وواقعيا.
- ضرورة إعادة النظر في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحريرها لكي تستجيب لمتطلبات الخدمات اللازمة بالحجم والنوعية لتحقيق خدمات الإدارة الإلكترونية.

- إيجاد علاقة جديدة بين المواطنين والدولة أو مؤسساتها الإدارية من خلال تمكينهم من المعلومات الضرورية، وتسهيل عملية مشاركتهم في تحديد أولويات واستراتيجيات الدولة.
- دعم عملية الشفافية وتخفيض القيود البيروقراطية والتقليل من عدد الأوراق الضرورية لإنجاز المعاملات الإدارية.

د. دواعي التحول لنظام الإدارة الإلكترونية:

- التقدم التكنولوجي، وتوجيهات العولمة والحاجة الماسة للتكيف مع متطلبات البيئة المحيطة، فتطبيق بعض الدول لنظام الإدارة الإلكترونية يحتم على الدولة الأخرى مواكبة هذا التطور الحاصل حتى لا تبقى في حالة عزلة وتخلف.[11]
- زيادة الوعي لدى المواطنين بفعل تحسين المستويات التعليمية والمعيشية.
- استخدام العديد من الإدارات الحكومية لأساليب تقليدية في العمل مما أدى لتعقيد في قيامهما بمهامها الإدارية والصعوبة في إنجازها.
- البيروقراطية المعتمدة وكثرة الإجراءات الواجب القيام بها لإنجاز المعاملات أحد الأسباب في تبني نظام الإدارة الإلكترونية.
- زيادة مستوى جودة المعلومات، لأن هذه الأخيرة أصبحت تعتمد كنهج متكامل، فالإدارة الإلكترونية تعزز من مفهوم إدارة الجودة الشاملة في جميع الأعمال الإدارية التي تقوم الجهة الإدارية.
- تحسين عملية المتابعة وتقييم مستوى تحسين الآداء.
- تقليل تأثير العلاقات الشخصية على إنجاز الأعمال.
- حتمية تحقيق الاتصال المستمر بين العاملين على مستوى نطاق العمل.
- ضرورة توحيد البيانات داخل المؤسسة.

2.مفهوم الخدمة العمومية الإلكترونية

تعتمد الخدمة العمومية الالكترونية على تقديم الخدمات للجمهور من خلال الاعتماد على المعرفة العلمية والتكنولوجية التي كانت سببا في هذا التحول مختصرة الوقت والمكان، بعد أن ظهر تضخم في الأجهزة الإدارية والتوجه لتسريح العمال منذ منصف القرن العشرين بسب تضخم في الميزانيات بسبب التوسع في انشاء الإدارات والمصالح والذي قابله انتشار للبيروقراطية وحاجة اعمال تتطلب دقائق للقيام بها لأيام، وللحد من ذلك كان لزاما التوجه للاعتماد على تقنية المعلومات والتكنولوجيات الحديثة، فتوجهت بعض الحكومات لترك المقابلات الشخصية باستخدام الهاتف الآلي، بتوجيهها للجهات المختصة مباشرة وهو ما قلل من نفقات الأماكن التي

تجرى فيها المقابلات وتكاليف الموظفين الذين يجرونها، إلا أن زيادة الضغط على خطوط الهاتف زاد الأمور تعقيدا في متابعة المعلومات.

لكن التطورات التي مست التقنية الرقمية والانترنيت سمح بظهور الإدارة الإلكترونية التي تقدم خدمات إلكترونية بالاعتماد على الحواسيب والانترنيت، وأصبح من الممكن أن يحل المواطنون على نماذج الوثائق التي يريدونها بكل سهولة.[12]

ثانيا: بعض التجارب في الرقمنة والتوجه للخدمة العمومية الإلكترونية في الجزائر

بالنظر للتوجه السريع والمتنامي في الرقمنة و الأخذ بنظام الإدارة الإلكترونية من قبل الدول كأسلوب للتطوير الإداري فإننا سنقوم من خلال دراستنا في هذا المحور باستعراض التجربة الجزائرية في مجال تطبيق الإدارة الإلكترونية، نشير هنا إلى أن دخلت خدمة الإنترنيت في الجزائر سنة 1998 عن طريق cerist وهو مركز للأبحاث تابع للدولة، بعدها وفي سنة 1998 انتهى احتكار الدولة لخدمة الانترنيت وفتح بذلك المجال للقطاع الخاص،[13] ويمكننا إرجاع هذا التأخر ربما للأوضاع الأمنية السائدة في ذلك الحين في الجزائر وحالة عدم الاستقرار السياسي، بعدها بدأ التوسع في تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية في الجزائر وسنأخذ كنموذج عن ذلك قطاع العدالة وذلك على النحو التالي:

1. الرقمنة والخدمة العمومية الإلكترونية في مرفق العدالة

في إطار تطبيق خطة إصلاح مرفق العدالة الذي أقره رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة سنة 2003 لجعل هذا المرفق الهام في خدمة المواطنين، شهد تقدما ملموسا وهذا بفضل الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال في عصرنة قطاع العدالة، ولم يكن إدخال الإنترنيت وتكنولوجيا المعلومات والاتصال لهذا المرفق هدفا في حد ذاته، وإنما وسيلة لغاية هي جعل العدالة في متناول المواطنين بأكبر فعالية وسرعة ممكنة، وأيضا منح القاضي الوسائل التقنية لإتمام مهامه على أفضل وجه، ولهذا الغرض تم ما يلي:

إنجاز أرضية الإنترنيت ISP:

في نوفمبر 2003 تم إنجاز ممول الدخول للإنترنيت، وهذا تلبية للأهداف الخاصة للإدارة والهيئات القضائية، يسمح بإنشاء وتسيير ذاتي للاتصالات الالكترونية وضمان وصول المعلومة لكل الموظفين في مرفق العدالة.

إنشاء موقع إلكتروني:

هذا الأخير تم إنشاؤه في أواخر نوفمبر 2003 بهدف تمكين المواطنين من المعلومات القانونية الضرورية، في وقتنا الحاضر يتضمن الموقع العديد من المعلومات حول تنظيم المرفق ومهامه وبرامجه ونشاطاته، ومعلومات قانونية...الخ، كما تم تطوير الإنترنيت داخل مرفق العدالة والموجه للاتصال الداخلي بين موظفي

العدالة، في مرحلة لاحقة [14] تم إنجاز مواقع إلكترونية للمجالس القضائية متضمنة لمعلومات عن نشاطاتها بالطبع كل على حدا، وفي سنة 2006 انتهوا الشبكة الداخلية للوزارة التي تساهم في تبادل المعلومات بين مصالح الوزارة والمجالس القضائية.

- **إنشاء بوابة القانون:**

هي الأخرى أنجزت في أواخر 2003، تمكن المتخصصين في القانون من الوثائق المتعلقة بالنصوص القانونية والتنظيمية والاجتهادات القضائية والاتفاقيات الدولية، وانطلق العمل بها فعليا منذ جوان 2006.

- **إنشاء المركز الوطني للسوابق القضائية:**

تم استلامه في 6 فيفري 2004 والهدف من إنشائه هو إعداد ومنح صحيفة السوابق القضائية رقم 3 بفعالية وبسرعة، تحقيق التعاون بين الجهات المعنية حيث يمكن الحصول على المعلومة مباشرة من المحكمة، لاسيما وأن هذا يساعد على المعالجة السريعة والفعالة لملفات المسجونين.

- **الشبكة القطاعية لوزارة العدل:**

تم البدء في وضع شبكات محلية في موقعين رئيسيين الجهات القضائية للجزائر ووهران، ثم بعد ذلك تم تعميمها على 144 هيئة قضائية في ديسمبر 2004، ثم توسعت بعد ذلك للجهات القضائية والمؤسسات العقابية في بداية سنة 2005، ثم بعد ذلك تم العمل على التوسع في ربط المؤسسات القضائية على اختلاف درجاتها بالإدارة المركزية منذ بداية سنة 2007...الخ.

- **إنشاء نظام تسيير ومتابعة الملفات القضائية:**

وهذا ييسر من متابعة المنازعات بفضل التسيير والمتابعة المعلوماتية للملفات القضائية بدء من تاريخ تسجيل القضية لصدور الحكم، كما أن هذا من شانه أن يضمن وجود شفافية وموضوعية في جدولة القضايا، كما أن هذا النظام من شانه تيسير تقديم إحصائيات موثوقة ومنتظمة.

- **رقمنة الأرشيف القضائي:**

وهذا لتحسين ظروف حفظ الأرشيف القضائي، وكذا السرعة في الحصول على المعلومات واسترجاعها، وهذا كله سنعكس إيجابا على تقديم الخدمة العمومية على أحسن وجه، وتم الانتهاء من إعداد دفتر الشروط لهذا المشروع والذي هو مبرمج لسنة 2011-2013.

2.مشروع الجزائر الإلكترونية 2008-2013 والتحول نحو نظام الإدارة الإلكترونية:

بناء على تصريح وزير البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصال فإن مشروع الجزائر الإلكترونية يهدف لبناء مجتمع المعلومات وتحريك الاقتصاد وجعله رقميا، وتقليص البيروقراطية والوصول للسرعة في اتخاذ القرارات، [15]

ومن ثم فالهدف من هذا المشروع هو النهوض بالاقتصاد الوطني، وتضمنت 13 محورا يمكن إيجاز محتواها في النقاط التالية:

- **تسريع استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الإدارة العمومية:** فذلك سيؤدي لتحول كبير في أساليب تنظيم الإدارة الإلكترونية وعملها،وما سينعكس بدور على الخدمة المقدمة للمواطنين.
- **تسريع استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الشركات:** وترتب على ذلك 3 أهداف وهي: دعم تكنولوجيات الإعلام والاتصال من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير تطبيقات تحسين أداء الشركات، وأخيرا تطوير وعرض خدمات إلكترونية من طرف الشركات.
- **تطوير الآليات والإجراءات التحفيزية بتمكين المواطنين من الاستفادة من تجهيزات وشبكات تكنولوجيات الإعلام والاتصال:** وهذا يتطلب مواصلة عملية تعميم النفاذ إلى الإنترنيت.
- **دفع تطوير الاقتصاد الرقمي:** والاقتصاد الرقمي يتمحور حول 3 أمور أساسية وهي: البرمجية، الخدمات، والتجهيز، وهذا يتطلب تهيئة المناسبة لتطوير صناعة تكنولوجيات الإعلام والاتصال.
- **تعزيز البنية الأساسية للاتصالات ذات التدفق السريع:** لكي تكون هذه الأخيرة قادرة على الاستجابة للمعايير الدولية.
- **تطوير الكفاءات البشرية:** وهذا يفرض إعادة النظر في مجال التكوين وتطوير الكفاءات الاجتماعية.
- **تدعيم البحث، التطوير والابتكار:** لأن هناك ارتباط بين البحث والتطوير والاقتصاد.
- **ضبط مستوى الإطار القانوني الوطني:** لتغطية كل المسائل القانونية المتعلقة باستخدام وتطوير تكنولوجيات الإعلام والاتصال.
- **الإعلام والاتصال:** التحسيس بدور تكنولوجيا الاتصال في تحسين معيشة المواطنين والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للدولة من خلال إعداد وتنفيذ مخطط اتصال حول مجتمع المعلومات.
- **تثمين التعاون الدولي:** وهذا لتملك التكنولوجيا والمهارات وإقامة شراكات إستراتيجية لتملك التكنولوجيات والمهارات.
- **آليات التقييم والمتابعة:** لقياس مدى تأثير تكنولوجيات الإعلام والاتصال على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإجراء تقييم دوري لتنفيذ المخطط الاستراتيجي" الجزائر الالكترونية".
- **إجراءات تنظيمية:** بهدف وضع تنظيم التنفيذ الفعلي للمخطط الاستراتيجي " الجزائر الالكترونية"، ولهذا الغرض تم إنشاء لجنة وزارية " اللجنة الالكترونية" وتم تشكيل "لجنة تقنية" لتوفير الدعم التقني لهذا المجال.
- **الموارد المالية:** يستلزم تنفيذ الاستراتيجة موارد مالية متعددة واستغلالها استغلالا جيدا.

3.تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية في مؤسسة اتصالات الجزائر

سنة 1999 قامت الجزائر بإصلاحات عميقة في قطاع البريد والمواصلات، تجسدت في سن قانون جديد للقطاع في أوت 2000،[16] والذي أنهى احتكار الدولة لنشاطات البريد والمواصلات وكرس الفصل بين نشاطي التنظيم واستغلال وتسيير الشبكات، ولهذا الغرض تم إنشاء سلطة ضبط مستقلة إداريا وماليا، ومتعاملين أحدهما يتكفل بالنشاطات البريدية والخدمات المالية البريدية متمثلة في مؤسسة" بريد الجزائر"وثانيهما بالاتصالات ممثلة في "اتصالات الجزائر."

في إطار فتح سوق الاتصالات للمنافسة تم في شهر جوان 2001 بيع رخصة لإقامة واستغلال شبكة للهاتف النقال وأستمر تنفيذ برنامج فتح السوق للمنافسة ليشمل فروع أخرى، حيث تم بيع رخص تتعلق بشبكات VSATوشبكة الربط المحلي في المناطق الريفية، كما شمل فتح السوق كذلك الدارات الدولية في 2003، والربط المحلي في المناطق الحضرية في 2004، و بالتالي أصبحت سوق الاتصالات مفتوحة تماما في 2005.

تؤثر اتصالات الجزائر من خلال أنشطتها على أفراد المجتمع بشكل مباشر، ولها دور كبير في رفع مؤسسات وقطاعات المجتمع بما تحتاجه من مواد بشرية متخصصة في كافة المجالات، وه من المؤسسات الرائدة في الجزائر في تبني الأنظمة والمفاهيم الحديثة في كل المجالات، لتحقق لنفسها ميزة تنافسية وتخرج مختصين مواطنين لتطورات العصر يكونون قادرين على المساهمة في عملية تنمية الموارد البشرية والمجتمع.[17]

تشير دراسة أجريت في مؤسسة اتصالات الجزائر فرع ولاية ميلة، أن الاتجاه العام لأراء عينة دراستهما إلى توجه لدعم إدارة المؤسسة محل الدراسة للتحول للاعتماد على الإدارة الإلكترونية إيجابي، فقد كان المتوسط الحسابي الكلي لفقرات المحور أكبر من 3، والأمر سيان بالنسبة لأهمية تطبيق الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية لدى مختلف المستويات الإدارية والذي كان إجابيا وبنفس الوسط الحسابي الكلي، [18] وهو ما يعكس بشكل واضح إيلاء مؤسسة اتصالات الجزائر أهمية كبيرة لتطبيق الإدارة الإلكترونية في مختلف المستويات الإدارية.

أما فيما يتعلق بتوفير بنية تحتية للمعلومات بما يساعد على اعتماد الإدارة الإلكترونية فحسب ادراسة فمؤسسة اتصالات الجزائر تولي أهمية متوسطة لذلك.

3.تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية في مؤسسة كوندور

تم إجراء دراسة على مؤسسة كوندور ببرج بوعريريج، وقد أثبتت الدراسة تطبيق مؤسسة كوندور للإدارة الإلكترونية يرقى لمستوى مقبول، ويساهم في فعاليات التخطيط.[19]

	عناصر الإدارة الإلكترونية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب
	1. الحاسوب وملحقاته	4,01	0,28	7,21	**الثاني**

1	توفر مؤسستكم العدد الكافي من أجهزة الحاسوب في المكاتب	4.10	0.379	9.24	2
2	توفر مؤسستكم العدد الكافي من ملحقات الحاسوب في المكاتب (الطابعات، الماسح الضوئي..)	3.97	0.276	6.95	1
3	يتم تحديث أجهزة الحاسوب في مؤسستكم بشكل منتظم	3.96	0.609	15.37	3
4	يتم تحديث ملحقات الحاسوب في مءسستكم بشكل منتظم	4.03	0.554	13.74	4
	2. البرمجيات	3.97	0.32	**8,09**	**الرابع**
5	توفر مؤسستكم البرمجيات الخاصة بالتسيير (المحاسبة، المالية، التخزين، الشراء، الانتاج...)	4.04	0.492	12.17	2
6	تستخدم مرسستكم نظام المعلومات الإدارية MIS	3.86	0.549	14.22	7
7	تستخدم مؤسستكم نظم دعم القرارات DSS	3.92	0.501	12.78	4
8	تستخدم مؤسستكم الأنظمة الخبيرة Expert Systems	4.05	0478	11.80	1
9	تستخدم مؤسستكم الشبكات العصبية Neural Networks	3.97	0.640	16.12	6
10	تستخدم مؤسستكم نظام إدارة سلاسل التوريد SCM	3,97	0,506	12,74	3
11	تستخدم مؤسستكم نظام إدارة علاقات الزبائن CRM	4.01	0.610	15.21	8
12	تستخدم مؤسستكم نظام تخطيط موارد المؤسسة ERP	3.96	0.542	13.68	5
13	تحرص مؤسستكم على توفير أنظمة حماية متطورة لحماية بياناتها المختلفة	3.94	0.647	16.42	9
	3, شبكات الاتصال	3.91	0.35	**8.98**	**الخامس**
14	ترتبط المكاتب في مؤسستكم بخدمة الهاتف	4.14	0.416	10.04	1
15	توفر مؤسستكم الربط بشبكة الإنترنيت	3.78	0.523	13.83	2
16	يوجد تواصل بين العاملين في مؤسستكم من خلال الشبكة الداخلية	3.82	0.594	15.54	3
17	يوجد تواصل إلكتروني بين مؤسستكم وشركاء العمل (شركاء، زبائن، موردين...) من خلال الشبكة الخارجية	3.90	0.568	14.56	4
	4. قواعد البيانات	3.85	0.29	7.60	**الثالث**

18	تمتلك مؤسستكم قاعدة بيانات كافية لإنجاز أعمالها	4.00	0.453	11.325	1
19	تمتلك مؤسستكم قاعدة بيانات توفر معلومات مهمة	3.76	0.486	12.92	3
20	تمتلك مؤسستكم قاعدة بيانات توفر معلومات حديثة	3.86	0.549	14.22	5
21	يتم تعديل قاعدة بيانات مؤسستكم من قبل المختصين	3.84	0,517	13.46	4
22	يتم تعديل قاعدة بيانات مؤسستكم من قبل المديرين	3.81	0.482	12.65	2
	5. العنصر البشري	3.91	0.26	**6.88**	**الأول**
23	تقدم مؤسستكم لكوادرها البشرية دورات تدريبية في مجال الحاسوب	3.97	0.423	10.65	2
24	يوجد لدى الكوادر البشرية في مؤسستكم اهتمام بتطبيقات الحاسوب	3.76	0.486	12.92	5
25	تعمل مؤسستكم على استقطاب أصحاب الخبرات والمهارات في مجال العمل الالكتروني	3.95	0.504	12.75	4
26	يتوفر في مؤسستكم كوادر بشرية مؤهلة لصيانة أجهزة الحاسوب	4.01	0.299	7.45	1
27	يوجد في مؤسستكم كوادر بشرية قادرة على تسيير الموقع الالكتروني للمؤسسة بكفاءة	3.85	0.455	11.81	3
28	لدى مؤسستكم مهندسون قادرون على تطوير البرمجيات المستخدمة في المؤسسة بكل سهولة	3.94	0.667	16.92	6
	المتوسط العام للإدارة الإلكترونية	3.93	0.22		

المصدر: رحماني سناء، رحماني موسى، المرجع السابق، ص ص 306، 30

الخاتمة:

في ختام دراستنا لموضوع الرقمنة والتوجهة للخدمة العمومية الإلكترونية وتحقيق التنمية المستدامة: أي تجسيد؟ توصلنا لجملة من النتائج والاقتراحات نوجزها على النحو التالي:

أولا: النتائج

- التطوير الإداري عامل أساسي تقوم عليه أي عملية تغيير لقيادة التنمية الشاملة في المجتمع، وأحد الأسس التي يقوم عليها التطوير الإداري هي: الإدارة الإلكترونية، وأن الإدارة الإلكترونية وسيلة جيدة لدعم الأداء

الإداري في أي دولة، وهو ما دفع للأخذ بها في عصرنة مرفق العدالة في الجزائر سنة 2003 والذي جسد من خلال العديد من الإجراءات التي سبق لنا تناولها بالدراسة والتحليل.

- مشروع الجزائر الإلكترونية لسنة 2013 أول وثيقة محددة للتوجه نحو الإدارة الإلكترونية في الجزائر.
- التوجه في الجزائر لتطبيق الإدارة الالكترونية والتحويل لتطبيق الخدمات العمومية الإلكترونية تواجه العديد من الإشكالات التي لا تتعلق مطلقا بامتلاك كل مواطن لجهاز إعلام آلي مزود بخدمة الأنترنيت، فالأمر أكبر من ذلك فهو مرتبط بالبنية التحتية الضرورية للتحول لعصر المعلوماتية، من جهة أخرى هناك ارتفاع في سعر خدمات الانترنيت ووجود أمية إلكترونية بصفة خاصة دون أن نزيدها مشكلة القدرة على الحصول على المعلومات خاصة مع عجزها.

ثانيا: الاقتراحات

- يمكن إرجاع التوجه لتبني نظام الإدارة الإلكترونية والخدمات الإلكترونية لتنامي التوجه لاستخدام التكنولوجيا الحديثة في الإدارات العامة،
- حتى يكون للإدارة الإلكترونية دور في التطوير الإداري وحتى يمكن التحول من الإدارة التقليدية للإدارة الإلكترونية يتعين ضمان دورات تدريبية للموارد البشرية للإدارات وتحفيزهم لاستخدام التقنيات الالكترونية.
- لما كانت الإدارة الإلكترونية تقوم على استخدام التكنولوجيا ووسائل الاتصال الحديثة فلن تكون هناك عملية تطوير إداري فعلية دونما تحسين لمستوى البنية التحتية اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية.
- لما كانت الإدارة الإلكترونية تقوم على تقنيات المعلومات، فإنه يتعين توفير الموارد المالية اللازمة لإنجاز البحوث والدراسات في هذا الصدد، ولتوفير شبكات الاتصال الإلكترونية المتقدمة.
- حتى يكون هناك تحول فعال لنظام الإدارة الإلكترونية ويكون هذا الأخير مدخلا للتطوير الإداري يتعين أن يكون التوجه لها مخططا له، من خلال اعتماد الإصلاحات الضرورية للإدارة، والاهتمام بالقيادة، والتعاون والشراكة...الخ، ويتم توفير كل مستلزمات ذلك ومعالجة كل المعوقات التي تواجه ذلك.

الهوامش:

[1]– إدريس ثابت عبد الرحمن، نظم المعلومات الإدارية في المنظمات المعاصرة،الدار الجامعية، الإسكندرية، دط، 2005، ص 161.

[2]– السالمي علاء عبد الزاق، السليطي خالد البراهيم، الإدارة الإلكترونية،دار وائل، عمان، دط، 2008، ص 13.

[3]– أبو مغايض يحي محمد، الحكومة الإلكترونية ثورة على العمل الإداري التقليدي، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، 2005، ص ص 111، 112.

[4]– هيم الفلكاوي، " الحكومة الإلكترونية"، مجلة الحرس الوطني الكويتي، العدد التاسع عشر، السنة الخامسة، نوفمبر 2002، ص 50.

[5]– محمد سمير أحمد، الإدارة الإلكترونية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، د ط، 2009، ص 43.

[6]– غنيم أحمد علي، " دور الإدارة الإلكترونية في تطوير العمل الإداري ومعوقات استخدامها في مدارس التعليم العام للبنين بالمدينة"، المجلة التربوية، العدد الواحد والثمانين، المجلد الواحد والعشرين، 2004، ص ص 40/36.

– عبد الحميد عبد الفتاح المغربي،الإدارة الأصول العملية والتوجيهات المستقبلية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، د ط، 2006، ص 238.

[7]– عمار بوحوش، نظريات الإدارة الحديثة في القرن الحادي والعشرين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، د ط، 2006، ص 190.

[8]– عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، المرجع السابق، ص 239.

[9]– محمد سمير أحمد، المرجع السابق، ص 45.

[10]– العواملة نائل عبد الحافظ، " نوعية الإدارة والحكومة الإلكترونية في العالم الرقمي دراسة استطلاعية"، مجلة الملك سعود، المجلد الخامس عشرة، 2003، ص. 265

[11]– العواملة نائل عبد الحافظ، المرجع السابق، ص 266 وما بعدها.

[12]– جامعة الملك عبد العزيز، " الحكومة الإلكترونية"، سلسلة نحو مجتمع المعرفة، سلسلة دراسات، معهد البحوث والاستشارات، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، الإصدار التاسع، 1427، ص ص 3، 4.

[13]– وكان ذلك بموجب أحكام المرسوم الوزاري رقم 256 لسنة 1998.

[14]– وذلك في الفترة الممتدة ما بين 2005–2009

[15]– ف. بعيط، " الحكومة الإلكترونية هدفها تقليص البيروقراطية وتحريك الاقتصاد"، جريدة صوت الأحرار

http://www.saut-ahrar.net/online/mudules/php?name=newsfile=article8sid=7371

[16]– وذلك بموجب القانون رقم 03/2000، المؤرخ في 5 أوت 2000، المتضمن القواعد العامة المتعلقة بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، ج ر عدد 48.

[17]– خولةزياني، عبد المالك مهري، " واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية في المؤسسات الاقتصادية (مؤسسة اتصالات الجزائر أنموذجا)"، مجلة دفاتر اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد العاشر، العدد الأول، ص 452.

[18]– نفس المرجع، ص ص 463، 464.

[19]– رحماني سناء، رحماني موسى، " دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل عملية التخطيط (دراسة ميدانية لمؤسسة كوندور برج بوعريريج الجزائر)"، مجلة رؤى اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد الحادي عشر، ديسمبر 2016، ص ص 305، 306.

الاسم واللقب	دريد كمال	روان لحسن
الدرجة العلمية	أستاذ محاضر "أ"	طالب دكتوراه
التخصص	قانون إداري	قانون البيئة والتنمية المستدامة
الوظيفة	أستاذ دائم	طالب دكتوراه ل م د السنة الثالثة
المؤسسة الجامعية	جامعة العربي بن مهيدي –أم البواقي	
رقم الهاتف	06.61.21.26.96	07.70.76.36.56
البريد الالكتروني	drid.kamel@univ-oeb.dz	huislr@yahoo.fr

عنوان المداخلة	مقتضيات استعمال التكنولوجيا الرقمية لخدمة البيئة في إطار التنمية المستدامة بالجزائر The requirements for the use of digital technology to serve the environment in the context of sustainable development in Algeria
محور المداخلة	

ملخص:

تبنت الجزائر في تشريعاتها الحديثة مبدأ التنمية المستدامة في مختلف المجالات بسبب تنوع الأهداف المتعلقة بهذا المبدأ من جهة وكذا بسبب ابعاده الاقتصادية والاجتماعية والبيئة والتكنولوجية من جهة أخرى، وبخصوص البعد البيئي أصبحت البيئة قاسم مشترك وحمايتها مهمة جماعية وفردية تتطلب تغيير السلوكيات اليومية، وهذا ما يتطلب استعمال وسائل حديثة توفر الوقت والجهد، وتسهل المعاملات والخدمات وتجعلها ذكية وصديقة للبيئة وهو ما يعرف بالتكنولوجيا الرقمية، ونهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى معرفة مدى مواكبة المجالات المرتبطة بالبيئة لاستعمال التكنولوجيا الرقمية واستغلاله ا في خدمة البيئة وتعزيز حمايتها.

الكلمات المفتاحية: البيئة، التنمية المستدامة، التكنولوجيا الرقمية.

Abstract:

Algeria has adopted in its modern legislation the principle of sustainable development in various fields because of the diversity of objectives related to this principle on the one hand, as well as because of its economic, social, environmental and technological dimensions on the other hand, and with regard to the environmental dimension, the environment has become a common denominator and its protection is a collective and individual task that requires changing daily behaviors, and this requires the use of Modern means that save time and effort, facilitate transactions and services and make them smart and environmentally friendly, which is known as digital technology, and we aim through this research paper, to know the extent to which the environment-related fields keep pace with the use of digital technology and its exploitation in serving the environment and enhancing its protection.

Keywords: environment, sustainable development, digital technology.

مقدمة:

تعتبر البيئة بمختلف جوانبها حلقة مشتركة بين جميع أفراد المجتمع الدولي خاصة بعد التحول الصناعي والسعي دوما لتحقيق التنمية في مختلف القطاعات مما أدى إلى ظهور مشكلات التلوث والاحتباس الحراري ولأجلها عقدت عدة مؤتمرات وا تفاقيات دولية لحماية البيئة لعل أبرزها الاعلان العالمي للبيئة في استوكهولم سنة 1972 واتفاقية فيينا 1982 بشأن حماية طبقة الاوزون والإعلان الصادر عن قمة الارض بريو 1992 .

ولقد تبنت الدول المبادئ الدولية المتعلقة بحماية البيئة وإقرارها في تشريعاتها الوطنية خاصة في ظل تطور فكرة التنمية وظهور مفهوم التنمية المستدامة التي تتضمن تلبية الاحتياجات الحالية الراهنة دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم في مختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وقد ساهم التطور التكنولوجي في إيجاد حلول للمشكلات البيئية والمساعدة في جعل العالم أكثر سلما وأكثر نقاء وساعدت التطورات وا لإنجازات الرقمية أن دعم تحقيق كل أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.

والجزائر واحدة من دول العالم التي أخذت بهذا التوجه سواء ما تعلق بخدمة وحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة من جهة أو من خلال مواكبة التطورات التكنولوجية في مختلف القطاعات بما فيها الاستخدام التكنولوجيا الرقمية خاصة بعد التطور الذي شهدته اجهزة الكمبيوتر والانترنت وظهور الهواتف النقالة الذكية وما تحتويه من خدمات وتطبيقات مفيدة وعملية لحياة بيئية ذكية، فمن الناحية التشريعية تبنت الجزائر حماية البيئة في ودسترتها كبعد أمني تسعى الدولة الحفاظ عليه لتحقيق الرفاهية للأفراد، وكذا اصدار القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ومختلف القوانين ذات الصلة

بالبيئة وكذا تبني تكنولوجيا الرقمنة من خلال عصرنة كل القطاعات والإدارات وإحداث وزارة الرقمنة والاحصائيات والسعي لمحو الأمية المعلوماتية في العصر الرقمي.

ولذا يكتسي موضوع استعمال التكنولوجيا الرقمية في خدمة وحماية البيئة أهمة كبيرة كون موضوع البيئة بمختلف مجالاتها وأنواعها الطبيعية والصناعية يخص كل القطاعت وحمايته مسؤولية الجميع كما أن أساس نجاح أو فشل أي سياسة وطنية منوط بمدى نجاحها في تحقيق الأمن البيئي والحوكمة البيئية ومدى مراعاتها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة خاصة في ظل التطور التكنولوجي والتحول إلى البيئة الرقمية في مختلف المجالات.

وت هدف هذه الدراسةإلى الربط بين خدمة البيئة وحمايتها في إطار التنمية المستدامة في إطار التوجه الرقمي واستغلال ايجابياته.

فتمحور إشكالية البحث حول استخدام التكنولوجيا الرقمية في خدمة وحماية البيئة وعليه تم طرح الاشكالية التالية:

ما مدى مساهمة التكنولوجيا الرقمية في خدمة البيئة في إطار التنمية المستدامة بالجزائر ؟

للإجابة على هذه الإشكاليةِ اعتمدنا على المنهج التحليلي أثناء تحليل وشرح بعض النصوص القانونية والمنهج الوصفي من خلال التطرق لتحديد بعض المفاهيم المتعلقة بموضوعنا وإشكالاته.

وقد تم تقسيم عملنا إلى محورين الأول نظري والثاني تطبيقي للإجابة على التساؤلات المطروحة أعلاه كما يلي:

المحور الأول: التأصيل المعرفي للتنمية البيئية المستدامة والتكنولوجيا الرقمية.

المحور الثاني : تطبيقات التكنولوجيا الرقمية على المجالات البيئية في اطار التنمية المستدامة.

المحور الأول: التأصيل المعرفي للتنمية البيئية المستدامة

والتكنولوجيا الرقمية

يهدف الانسان إلى تحقيق الرقي وبلوغ الرفاهية في كل المجالات وهو ما يعرف بالتنمية من خلال الاستغلال الجيد لكل ما هو موجود في المعمورة من خيرات وثروات، التي لابد من ديمومتها واستقرارها للأجيال الحاضرة والمستقبلية وهذا ما يعرف بالتنمية البيئة المستدامة (العنصر الأول) ولتحقيق ذلك لابد من استغلال الوسائل والقدرات والتكنولوجيات الحديثة والصديقة للبيئة ومنها التكنولوجيا الرقمية (العنصر الثاني).

العنصر الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية البيئية المستدامة.

سوف نتطرق إلى مفهوم التنمية المستدامة أولا ثم نتطرق إلى التنمية البيئة المستدامة ثانيا

أولا: مفهوم التنمية المستدامة.

سوف نتطرق الى تعريف التنمية المستدامة من منظور الهيئات الدولية واخترنا تعريف مؤتمر ريو دي جانيرو ثم احد التعريفات الفقهية واخترنا تعريف الأستاذ غونتر هاندل وأخيرا تعريف المشرع الجزائري للتنمية المستدامة.

1- تعريف مؤتمر ريو دي جانيرو: تم تعريف التنمية كما يلي: "التنمية المستدامة انها ضرورة انجاز الحق في التنمية، بحيث يتحقق على نحو متساو، توازن الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل"[1].

2- تعريف الأستاذ غونتر هاندل[2]:

يرى غونتر هاندل، في مقال تحليلي لإعلان ستوكهولم 1972 بشأن البيئة البشرية، واعلان ريو 1992 بشأن البيئة والتنمية، حيث يقول أنها تفهم بصورة عامة انها تلك التي "تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون أن تنال من قدرة أجيال المستقبل على تلبية احتياجاتهم "مستقبلنا المشترك، ويرى أن التنمية المستدامة تمثل كذلك تيارا متواصل وكأنه خيط لا ينقطع ضمن سياق اعلان ريو، أما اعلان ستوكهولم فهو يمثل تيارا تحتيا قويا فهو من خلال المبدأ الأول والرابع منه يرى ان اللجنة العالمية للبيئة والتنمية تسلم بالحاجة الى توخي القصد

فيما يتصل بالتعامل مع الموارد وما يتسق مع قدرة كوكب الارض ولمصلحة اجيال الحاضر والمستقبل، أما اعلان ريو فقد سعى الى ارساء مجموعة من الاشارات القانونية البيئية والتقنية والإجرائية.[3]

3- تعريف المشرع الجزائري للتنمية المستدامة

عرفها المشرع الجزائري في القانون المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة في مادته الرابعة: "التنمية المستدامة مفهوم تعني التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجيات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية"[4].

كما تجدر الاشارة إلى أنه يوجد تعريف علمي للتنمية المستدامة يتمثل في " أنها تغيير حضاري يستهدف الارتقاء بالمجتمع اقتصاديا واجتماعيا وتكنولوجيا وثقافيا وتوظيف كل الموارد المادية والطبيعية والبشرية من اجل صالح الجميع"[5].

ثانيا: أبعاد التنمية المستدامة.

توسع مفهوم التنمية المستدامة منذ مؤتمر ريو 1992، حيث تحددت ثلاثة أبعاد وهي النماء الاقتصادي، التطور الاجتماعي وحماية البيئة[6].

1- البعد الاقتصادي: ويهدف إلى تشجيع الافراد على العمل والإنتاج والاخلاص في العمل النابع من الضمير الداخلي للشخص والحرص على المصلحة العامة، فخصائص تنمية المجتمع عملية شاملة لجميع الجوانب الإجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، الادارية، فلا يمكن البدء بأي شكل من اشكال التنمية الا بعد تحديد الأهداف الرئيسية منها، ولا يمكن تحقيق هذه الأهداف الا من خلال عملية تخطيط ذات أسلوب عِلمِي منظم، وعَمَلي استثماري، بتعاون جميع المؤسسات، سواء كانت حكومية أم خاصة، فعملية التنمية تهدف الى النهوض بأفراد المجتمع وتحقيق الرفاهية لهم[7].

وللبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة انعكاسات على البيئة وكيفية تحسين التقنيات الصناعية وتظهر أهم عناصر هذا البعد في النمو الاقتصادي المستدام[8].

2-البعد الاجتماعي: في ظل عدم الامان بخصوص النظام العالمي الجديد عقدت الدول مؤتمر كوبنهاغن سنة 1995، وخلصت فيه الى التزامات التنمية الاجتماعية منها:

-القضاء على الفقر المطلق بحلول موعده يحدده كل بلد.
-تشجيع التكامل الاجتماعي القائم على تعزيز جميع حقوق الانسان وحمايتها.
-تهيئة بيئية، اقتصادية، سياسية، اجتماعية، ثقافية وقانونية تمكن السكان من تحقيق التنمية الاجتماعية.
-تعزيز التعاون من اجل التنمية الاجتماعية عن طريق الامم المتحدة[9].

3- **البعد البيئي:** يتميز هذا البعد بضرورة الحفاظ على البيئة ومواردها الطبيعية، وفي أهمية الاستخدام العقلاني والأمثل لها، ويتمثل أيضا في الحفاظ على النظم الايكولوجية، التنوع البيولوجي، الانتاجية البيولوجية، القدرة على التكييف[10]، لذا تطرح التنمية المستدامة بتأكيدها على مبدأ الحاجات البشرية، مسألة السلم الصناعي اي الحاجات التي يتكفل النظام الاقتصادي بتلبيتها لكن الطبيعة تضع حدودًا يجب تحديدها واحترامها في مجال التصنيع، والهدف من وراء ذلك وضع حدود نسبية للنشاط الاقتصادي بحيث تتماشى والتنمية الملائمة للبيئة عن طريق التسيير والتوظيف الأحسن لرأس المال الطبيعي[11].

ثالثا: مفهوم التنمية البيئية المستدامة.

التنمية المستدامة في برنامج الأمم المتحدة وإن كانت تعتمد على ابعاد ثلاث كما تم دراسته في هذه الورقة البحثية، فقد باتت أمر لا غنى عنه مما تم توسيعه في كل بعد من الأبعاد المذكورة سابقا، ومنه نلاحظ أنه هناك تطور واهتمام المجتمع الدولي بالبيئة، مم ا يستدعي تعريف البيئة ثم تعريف التنمية البيئية المستدامة.

1- **تعريف البيئة:** سوف نقتصر على موقف المشرع الجزائري الذي لم يعرف البيئة صراحة وإنما عرفها بالنظر إلى مكوناتها وهو ما نصت عليه المادة 4 من القانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة الفقرة الرابعة ، التي تضمنت " تتكون البيئة من الموارد الطبيعية اللاحيوية والحيوية كالهواء والجو والماء والأرض و باطن الأرض والنبات والحيوان، بما في ذلك التراث الوراثي وأشكال التفاعل بين هذه الموارد و كذا الأماكن والمناظر و المعالم الطبيعية "[12] .

2- **تعريف التنمية البيئية المستدامة:**

هي إدارة تقوم بوضع الخطط والسياسات البيئية من اجل رصد وتقييم الآثار البيئية للمؤسسات، حيث تتضمن جميع مراحل الإنتاج بدءا من الحصول على الموارد الأولية ووصولا الى المنتج النهائي والجوانب البيئية المتعلقة به التي تتضمن التكاليف البيئية، وتنفيذ إجراءات رقابية فعالة، من أجل الحفاظ على الموارد الطبيعية، وإتخاذ قرارات تاخذ بعين الاعتبار الإهتمام بالتنمية المستدامة [13].

والمشرع الجزائري لم يعرف التنمية البيئية المستدامة صراحة، عكس ما فعله مع التنمية المستدامة ولكن بالتمعن في نص المادة 03 من القانون رقم03/01 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، نستنتج أن المشرع الجزائري قد عرف التنمية المستدامة في بعدها البيئي فقط وهو ما يتوافق مع تعريف التنمية البيئية المستدامة، وبمفهوم المخالفة يمكن اعتبار أن المشرع الجزائري في المادة 3 [14]، قام بتعريف التنمية البيئية المستدامة بقوله: "نمط التنمية تضمن فيه الخيارات وفرص التنمية التى تحافظ على البيئة والموارد الطبيعية والتراث الثقافي للأجيال القادمة".

3- أهداف التنمية البيئية المستدامة

تسعى الامم المتحدة من خلال الآليات التي اوجدتها لأجل تحقيق برنامج التنمية المستدامة الى تحقيق اهداف معينة من خلال التنمية البيئية المستدامة وهي:

أ-تحقيق نوعي لحياة أفضل للسكان.

ب-إحترام البيئة الطبيعية: تعمل التنمية المستدامة على توطيد العلاقة بين البيئة والسكان.

ج-تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية، من خلال مشاركتهم في إيجاد حلول لهذه المشاكل البيئية.

د-تحقيق استغلال عقلاني للموارد على اعتبار أن هذه الموارد الطبيعية هي موارد محدودة لذا وجب توظيفها بشكل عقلاني[15].

كما ترى هيئة الأمم المتحدة أن تحقيق النمو الاقتصادي لا يتم الا بترشيد استخدام جميع الموارد[16]، وحفظ الموارد الطبيعية والبيئية من أجل الاجيال القادمة هو من اهم الأهداف التي تسعى لبلوغها من خلال تكاثف جهود المجتمع الدولي في اطار النظام الدولي الجديد.

العنصر الثاني: الإطار المفاهيمي للتكنولوجيا الرقمية.

سنتطرق إلى معرفة التكنولوجيا الرقمية ثم نتطرق إلى العناصر التي تقوم عليها .

أولا: تعريف التكنولوجيا

التكنولوجيا :(Technology) عبارة عن كلمة يونانية تتكون من مقطعين (Techno)، وتعني حرفة أو مهارة أو فن، و (logy) حيث تعني علم أو دراسة، وهناك عدة تعاريف اصطلاحية للتكنولوجيا نذكر منها : أنها عبارة عن عملية شاملة هدفها القيام بتطبيق المعارف والعلوم بشكل منظم في جميع الميادين، بحيث يتم تحقيق أهداف ورغبات الإنسان، ويتم ذلك بالاستخدام الأمثل لهذه المعارف العلمية وتطبيقاتها[17] .

ثانيا: خصائص التكنولوجيا: للتكنولوجيا عدة خصائص نذكر بعضها:

- أنها علم قائم بذاته ومستقل.
- أنها تهدف إلى تحقيق الرفاهية وحل مشكلات الناس.
- أنها شاملة لجميع الميادين .أنها متطورة وتخضع دائما إلى عمليات المراجعة والتعديل والتحسين .
- تقليص الوقت (الزمان) والمكان (العولمة وشبك الانترنيت)

ثالثا: تعريف التكنولوجيا الرقمية:

للتكنولوجيا الرقمية عدة تعريفات نذكر منها: أنها حشد كل التقنيات المتوفرة على صعيد الاتصالات والمعلومات من الهاتف والتلفاز والحواسيب والأقمار الصناعية والكابلات والوسائط المتعددة في منظومة مدمجة ووضعها في تصرف أفراد المجتمع للاستفادة منها في حياتهم العملية والاجتماعية للقيام بالتقاط ومعالجة وتخزين واسترجاع وايصال المعلومات في شكل معطيات رقمية، نص، صوت، صورة.[18]

كما تعرف التكنولوجيا الرقمية بأنها مختلف تكنولوجيات المعلومات والاتصال الحديثة، والتي أخذت طابعين، يتمثل الأول في الماديات (hardwar) كالحاسوب والسبورة التفاعلية، والثاني يتمثل في البرمجيات (softwar) كبرنامج زوم، وهي توفر الجهد وتختزل المسافات.[19]

المحور الثاني: تطبيقات التكنولوجيا الرقمية على المجالات البيئية في اطار التنمية المستدامة.

إن مفهوما التنمية المستدامة والتكنولوجيا الرقمية لهما علاقة مباشرة بالحياة اليومية للمواطن ومجالات البيئة والقطاعات ذات الصلة بها، كما أن لهما علاقة أيضا بضمان الأمن الغذائي والحد من مظاهر التلوث بشتى أنواعه ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة كان لزاما الاستعانة باستعمال وسائل حديثة ومتطورة منها استعمال التكنولوجيا الرقمية في مختلف المجلات سواء لها علاقة بالبيئة (العنصر الأول) أو المجالات التي تخص بالبيئة (العنصر الثاني).

العنصر الأول: بعض تطبيقات التكنولوجيا الرقمية العامة التي لها علاقة بالبيئة.

سوف نتطرق إلى نوعين من تطبيقات التكنولوجيا الرقمية على الادارة وتحولها إلى إدارة رقمية (أولا) بما في ذلك الادارة البيئية، ثم نتطرق إلى الاحصاء الرقمي وبنك المعلومات الرقمية (ثانيا).

أولا: الادارة الرقمية: عرفها الأستاذ الدكتور "ماجد راغب الحلو" بأنها : " استخدام تكنولوجيا المعلومات الرقمية في انجاز المعاملات الإدارية، وتقديم الخدمات المرفقية، والتواصل مع المواطنين بمزيد من الديمقراطية".[20]

وتتجه الجزائر لمراجعة مجموعة من التشريعات القوانين المتعلقة بأمن المعلومات، لتعزيز الحكومة الإلكترونية الذكية والإدارة الرقمية والتي تشرف عليها وزارة الرقمنة والاحصائيات، و يدخل في هذا الإطار عمل وزارات الداخلية المالية البريد والتعليم العالي والطاقة والتربية ، حيث تتواصل أعمال ربط مختلف الوزارات والإدارات المحلية التابعة لمختلف الهيآت ونخص بالذكر الوزارة الكلفة بالبيئة والادارات التابعة لها بنظام رقمي مركزي تنفيذا للتوصيات التي ستنتهي بإنشاء إدارة حكومية رقمية بهدف تقريب الإدارة من المواطنين والمساهمة في مكافحة البيروقراطية.

كما أصبح من الضروري ترسيخ ثقافة رقمية توازي الإستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي من شأنها الإسهام في الارتقاء بالمرفق العام لفائدة المواطنين وإضفاء النجاعة على العمل الاقتصادي[21].

ثانيا: الاحصاء الرقمي وبنك المعلومات الرقمية

تعمل الجزائر على ضمان تطوير النظام الإحصائي الوطني وتعزيزه ، وضعت الديوان الوطني للإحصائيات وربطه بالرقمنة للقطاعين الإداري والاقتصادي س يسمح بإثراء نظام الإحصائيات الوطني، كما تعمل على بعث المجلس الوطني للإحصاء الذي يعتبر فضاء للتبادل والتنسيق بين المؤسسات ومراجعة أحكام القانون الخاص بالإحصائيات.

كما تقوم وزارة الرقمنة والاحصائيت بوضع مخطط يشمل أربعة جوانب رئيسية تتعلق بالموارد البشرية والتنظيم والتمويل والبنى التحتية.

ويوجد المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة يقوم برصد المعلومة البيئة أو ما يسمى "بنك المعلومة البيئية"

ونصت المادة 06 من القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على " ينشأ نظام شامل للإعلام البيئي، ويتضمن ما يأتي -شبكات جمع المعلومة البيئية التابعة للهيئات أو الأشخاص الخاضعين للقانون العام أو القانون الخاص – كيفيات تنظيم هذه الشبكات وكذلك شروط جمع المعلومات البيئية -إجراءات وكيفيات معالجة وإثبات صحة المعطيات البيئية – قواعد المعطيات حول المعلومات البيئية العامة، العلمية والتقنية والإحصائية والمالية والاقتصادية المتضمنة للمعلومات البيئية الصحيحة - .كل عناصر المعلومات حول مختلف الجوانب البيئية على الصعيدين الوطني والدولي، -إجراءات التكفل بطلبات الحصول على المعلومات وفق أحكام المادة 7 "[22]

العنصر الثاني: بعض تطبيقات التكنولوجيا الرقمية الخاصة بمجالات بالبيئة.

إن البيئة سوف نتطرق إلى نوعين من تطبيقات التكنولوجيا الرقمية على الادارة وتحولها إلى إدارة رقمية (أولا) بما في ذلك الادارة البيئية، ثم نتطرق إلى الاحصاء الرقمي وبنك المعلومات الرقمية (ثانيا).

أولا : في مجال تسيير النفايات:

تعمل وزارة البيئة والطاقات المتجددة على تطوير الاقتصاد التدويري والاقتصاد الأخضر حيث أطلقت تظاهرة " النادي الأخضر" بعدة طبعات تهدف من خلالها استعمال الوسائل الرقمية للوصول للنتيجة بيئة بدون نفايات يساهم في ذلك مختلف الفاعلين بما فيها الجامعة التي تعتبر مشتلة المبادرات الايجابية والأفكار البيئية التي تمكن من تحقيق التنمية المستدامة والانتقال إلى اقتصاد تدوير ورسكلة النفايات وإعادة تحويلها بما يضمن الوصول إلى صفر بالمائة من النفايات في آفاف 2030.

وحسب تصريح وزيرة البيئة والطاقات المتجددة فإن الدولة تسهر على توفير كل الإمكانيات المادية والبشرية للتحكم الأمثل في نشاط تدوير ورسكلة النفايات، الذي ما فتئ يحظى باهتمام عدد كبير من الصناعيين والمستثمرين بالعاصمة والعديد من ولايات الوطن، بالنظر لما يدره من مداخيل مالية إضافية للخزينة العمومية من جهة، والحد من تلوث المحيط والأوساط الحية من جهة أخرى.

كما تهتم الوزارة بالأفكار والمشاريع المبتكرة في مجال الاتصال والتحسيس حول البيئة والاقتصاد الأخضر والمنصات الرقمية المخصصة لقطاع البيئة ونوعية الهواء والتنوع البيولوجي و الزراعة الإيكولوجية والصرف الصحي الحضري و المياه المستعملة وكل ما يتعلق بالسياسة البيئية[23].

ثانيا: في مجال الإعلام البيئي

نصت المادة 21 التعديل الدستوري الأخير نوفمبر 2020 على ما يلي: " تسهر الدولة على: – حماية الأراضي الفلاحية، – ضمان بيئة سليمة من أجل حماية الأشخاص وتحقيق رفاههم، – ضمان توعية متواصلة بالمخاطر البيئية، – الاستعمال العقلاني للمياه والطاقات الأحفورية والموارد الطبيعية الأخرى.– حماية البيئة بأبعادها البرية والبحرية والجوية، واتخاذ كل التدابير الملائمة لمعاقبة الملوثين. ونصت المادة 64 : للمواطن الحق في بيئة سليمة في إطار التنمية المستدامة."[24]

كما تجدر الاشارة إلى نص المادة 03 من القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على مبادئ حماية البيئة ومنها مبدأ الاعلام والمشاركة[25].

وفي هذا المجال تعمل ال وزارة المكلف بـالبيئة على تزويد مختلف الفاعلون والمعنيون والمهتمون بقطاع البيئة بمختلف الموارد المعرفية والعلمية والإدارية التي تسهل الوصول السهل والبسيط للمعلومة وكذا الاجابة على مختلف انشغالاتهم، وهو ما يؤكد حرص القطاع على تعزيز التواصل مع الجميع بهدف تحقيق الأهداف الكبرى التي تضعها الوزارة من خلال الاستفادة من التقنيات الحديثة للمعلومات والاتصالات باعتبارهما المحرك الأساسي لعجلة التنمية ومواكبة التطور في هذا العصر، لتحقيق التحول الكامل نحو الخدمات الرقمية.

خاتمة:

ومن خلال ما سبق يمكن القول بأن استعمال واستغلال التكنولوجيا الرقمية أصبح ضرورة حتمية يجب تعميمها على جميع القطاعات بما فيها مجالات وموضوعات البيئة وحمايتها كالإدارة البيئة والإعلام البيئي وغيرها وظبطها بأطر وتشريعات قانونية تحدد وتنظم طرق استعمالها وهذا مؤدي إلى مواكبة تطلعات المجتمع الدولي لتحقيق أمن بيئي فعال واقتصاد أخضر في ظل حوكمة بيئية رشيدة.

إلا أنه ما يلاحظ في التجربة الجزائرية لاستعمال الرقمنة عموما وفي مجال موضوعات البيئة خصوصا نجاحها النسبي والضئيل بسبب عدة معوقات: إدارية،وتقنية، ومالية، تشريعية، بالإضافة إلى المعوقات البشرية.

ولتجاوز هذه المعوقات نقترح التوصيات التالية:

- ضرورة تجسيد الإدارة البيئية الالكترونية الرقمية على مختلق الأصعدة المركزية والمحلية وذلك بوضع بنية تحتية تكنولوجية حديثة من تطوير الأجهزة والزيادة في سرعة تدفق الانترنيت.
- تخصيص موارد مالية لتفعيل التكنولوجيا الرقمية والاستفادة من الخبرات الدولية الناجحة في هذا المجال.
- وضع تخطيط ودراسات الجدوى السليمة للانتقال نحو الرقمنة.

– وضع نصوص تشريعية تحدد وتنظم استعمال التكنولوجيا الرقمية وتشجع على التحول الرقمي وبالمقابل تعاقب الاستعمال السلبي والغير قانوني لها خاصة في مجال المعلومة والجريمة البيئية.

– تعزيز نشر الثقافة البيئية و تفعيل دور المراكز والهيئات والمراصد والجمعيات البيئية في الرقابة ونشر الوعي البيئي والإعلام البيئي فلا يمكن انتظار نجاح اسعمال التكنولوجيا في حالة غياب الوعي والاعلام البيئي عند المواطن.

– إيجاد هيئات رقابية متخصصة لها وسائل وأجهزة وبرامج متطورة لكشف ومتابعة كل تهديد للأمن البيئي وسوء استعمال التطورات التكنولوجية.

– العمل على محو الأمية المعلوماتية في العصر الرقمي وتدريس علم التكنولوجيا الرقمية في مختلف التخصصات، وتكوين العنصر البشري في الادارات البيئية.

الهوامش:

1 عفاف لومايزية، آليات ارساء المحاسبة البيئية كمدخل من مداخل تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة الاقتصاد والقانون، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق اهراس، العدد السادس، جوان 2020، ص173.

2 غونتر هاندل ، استاذ كرسي إبرهارد دويتش للقانون الدولي العام، كلية الحقوق بجامعة تولان.

3 غونتر هاندل، اعلان مؤتمر الامم المتحدة بشأن البيئة البشرية اعلان استوكهولم 1972 واعلان ريو بشأن البيئة والتنمية 1992، مكتبة هيئة الامم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي العام، العدد غ م، سنة 2012، ص5.

4 القانون رقم 10/03 المؤرخ في 19جمادى الأولى 1424، الموافق ل 2003/07/19، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج ر العدد 43، الصادرة في 2003/07/20 .

5 معتصم محمد إسماعيل، دور الاستثمار في تحقيق التنمية المستدامة –سوريا نموذجا–، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سنة 2015 ص42.

6 حسين شكران، من مؤتمر استوكهولم 1972 الى ريو+20 لعام 2012 مدخل الى تقييم السياسات البيئية العالمية، بحوث اقتصادية عربية، العدد23–24 صيف خريف 2013، ص152.

7 سعيد غني النوري، التنمية بين المفهوم والإصلاح، موقع / http//mawdoo3.com ، تاريخ الاصدار غ م، الصفحة 5.

8 عبد القادر بن جيلالي، خليفة مونية، التحول الطاقوي من الطاقة التقليدية الى الطاقة المتجددة لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية والمعاصرة، ، المجلد3، العدد2، ص 208.

9 الجمعية العامة، القرار رقم 25/52، تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمية للتنمية الإجتماعية، الجلسة العامة 56، نوفمبر1997، ص18.

10 المرجع نفسه، ص208.

11 احمد حنيش، حفيظ بوضياف، التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة على أساس الاستثمار في الطاقات المتجددة، الملتقى الدولي العلمي الخامس حول استراتيجيات الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة تجارب الدول يومي23–2018/04/24، جامعة البليدة2 ، ص5.

12 انظر المادة 04 من القانون 03–10 المرجع السابق.

13 الطيب عيساوي، مبني نور الدين، الاعلام البيئي كفاعل إستراتيجي لتحقيق التنمية البيئية المستدامة، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد2، العدد2، سنة 2020، ص ص 331 332.

14 انظر المادة 03 من القانون رقم 03–01 المؤرخ في 16ذي الحجة/الموافق ل17–2–2003 المتعلق بالتنمية المستدامة السياحية، ج ر عدد11، الصادر في 19فبراير2003.

15 عبد القادر بن جيلالي، خليفة مونية، المرجع السابق، ص 207.

16 مدحت أبو نصر، ياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة مفهومها ابعادها مؤشراتها، المجموعة العربية للتدريب والنشر، سنة2017، ص 88.

17 https://mawdoo3.com

18 رشيد زوزو, محمد توفيق ومان، التكنولوجيا الرقمية ودورها في تنمية المورد البشري الخاص بسلك الأمن لولاية بسكرة، مجلة علوم الانسان والمجتمع، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 24، 2017، ص 22،23.

19 مسعود خليل، توظيف التكنولوجيا الرقمية في تعليم اللغة العربية بين الواقع والمأمول، مجلة إشكالات في اللغة والأدب، جامعة أكلي محند أولحاج بالبويرة، مجلد10 ، عدد 2، السنة 2021، ص 310.

20 حمزة خضري، حمزة عشاش، الإدارة الالكترونية ودورها في عصرنة خدمات قطاع العدالة بالجزائر ، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، المجلد - 05 العدد - 01 السنة 2020، ص 269

21 https://dzayerinfo.com/ar/الإدارة-الرقمية-في-الجزائر-

22 انظر المادة 06 من القانون 10/03 المرجع السابق.

23 https://www.me.gov.dz/a/?page_id=2150

24 مرسوم رئاسي رقم 20-442 مؤرخ في 2020/12/30 يتعلق بإصدار التعديل الدستوري، المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر سنة 2020، الجريدة الرسمية عدد 82 بتاريخ 2020/12/30.

25 أنظر المادة 03 من القانون 10/03 المرجع السابق.

الدكتورة مناصرية حنان

جامعة تيسمسيلت

أستاذة مساعدة – ب–

التخصص: قانون أعمال.

البريد الإلكتروني: Menasria2017@gmail.com

الهاتف: 07.76.61.27.19

الدكتورة شبري عزيزة

أستاذة محاضرة أ

جامعة محمد خيضر بسكرة

البريد الإلكتروني:chebri80@yahoo.fr

عنوان المداخلة: خصوصية المعلومات في البيئة الرقمية

ملخص

لقد عالجت هذه الدراسة موضوع خصوصية المعلومات في البيئة الرقمية، ذلك أن مقياس التطور الحضاري الآن يتمثل في حجم المعلومات والمعرفة لدى المجتمع وقدرة الفرد على التعامل معها، فالتطورات الاقتصادية الكبيرة الهائلة التي ظهرت على الساحة العالمية، تعتمد بشكل تكاملي على التطور خاصة في ظل تطورات النشر الرقمي للمعلومات، كما أن البيئة الرقمية المتمثلة في شبكة الأنترنيت وتكنولوجيات المعلومات الحديثة تعتبر مصدرا للمعلومات، حيث تتسم هذه المعلومات بعدة خصائص في ظل البيئة الرقمية، وقد تم طرح إشكالية عامة تبرز من خلال تحديد أهمية المعلومات في البيئة الرقمية؟ حيث تم تقسيم الموضوع إلى محورين وذلك بالتطرق إلى مفهوم البيئة الرقمية وكذا تحديد خصوصية المعلومات في البيئة الرقمية.

الكلمات المفتاحية: الأنترنت ، التكنولوجيا الرقمية، المعلومات الرقمية، الإنتاج الفكري.

summary

This study has dealt with the issue of information privacy in the digital environment, because the measure of civilized development now is the volume of information and knowledge in society and the individual's ability to deal with

it. The digital environment of the Internet and modern information technologies is a source of information, as this information has several characteristics in the light of the digital environment, and a general problem has been raised that emerges by determining the importance of information in the digital environment? Where the topic was divided into two axes, by addressing the concept of the digital environment, as well as determining the privacy of information in the digital environment.
Keywords: Internet, digital technology, digital information, intellectual production.

مقدمة

لقد أحدثت التقنيات الرقمية تحديات جديدة من خلال خلق محيط يجمعها لتتفاعل فيما بينها بشكل يسمح بتقديم خدمات في شتى المجالات الثقافية، الإجتماعية، الإقتصادية، وقد أطلق على تسمية هذا المحيط بالبيئة الرقمية أو الفضاء الإلكتروني أو البيئة الإفتراضية، حيث أن هدف الوصول للمعرفة يتم عبر إتاحة الإنتاج الفكري الإلكتروني على الشبكة العالمية للمعلومات وفقا لآليات تتماشى والعصر الرقمي وذلك بغية تسريع الاتصال العلمي بين الباحثين عبر البيئة الرقمية، حيث أنه من أبرز معالم التحول من البيئة التقليدية إلى البيئة الرقمية إحلال مستودعات المعلومات الإلكترونية محل المطبوعات الورقية، بالإضافة إلى تغيير في ملامح الخدمات التي يتم تقديمها للمستفيدين من خلال تطور طرق إتاحة المعلومات وتمكين طالبيها من الحصول عليها في أقل وقت وبأيسر الطرق والتكاليف وذلك من أجل التكيف مع البيئة الجديدة، وهذه الحقيقة هي إنعكاس لما تتضمنه المعلومات وتكنولوجياتها المختلفة من تحولات في مجمل الحياة البشرية والتي جاءت بها البيئة الرقمية مغيرة كل المفاهيم حول تواجد وإتاحة المعلومات العلمية والتقنية.

من خلال هذا الطرح تبرز الإشكالية الآتية:

فيما تتمثل خصوصية المعلومات في البيئة الرقمية؟

وقد تم الإعتماد على الخطة الآتية:

المبحث الأول: مفهوم البيئة الرقمية

المطلب الأول: تعريف البيئة الرقمية

المطلب الثاني: خصائص البيئة الرقمية

المبحث الثاني: تحديد خصوصية المعلومات في البيئة الرقمية

المطلب الأول: تعريف المعلومات عبر البيئة الرقمية

المطلب الثاني: خصائص المعلومات عبر البيئة الرقمية

المطلب الثالث: معوقات البحث عن المعلومات في البيئة الرقمية

المبحث الأول: مفهوم البيئة الرقمية

سنتطرق وفق هذا الفرع إلى تحديد تعريف للبيئة الرقمية وكذا أهم خصائصها وذلك وفق العناصر الآتية.

المطلب الأول: تعريف البيئة الرقمية

قبل التطرق إلى وضع تعريف للبيئة الرقمية لا بد التعرض أولا لمصطلح الرقمية [1]، هذه الأخيرة تعرف اصطلاحا بأنها مجموعة من التكنولوجيات المؤسسة على تحويل إشارة إلى عدة تسلسلات من " 0،1 " وهي تشترط عموما استعمال جهاز الكمبيوتر.

كما تعرف الرقمية على أنها تقنية تسمح بنسخ المعلومات، فكل محتوى مهما كانت هيأته يمكن تصغيره وحفظه، أما أهميته فتكمن في قدرته على إعادة التشكل من جديد، فكل تصغير يمكن أن يخضع للعملية العكسية المتمثلة في إعادة إنشاء المحتوى مماثلا للأصل.

[1]– عزب رانيا ، العقود الرقمية في قانون الأنترنت " دراسة تحليلية مقارنة في الفقه والتشريعات العربية والأمريكية والأوروبية"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2012، ص62.

كما عرف البعض البيئة الرقمية بأنها المجال التي تستخدم فيها التقنيات الرقمية، حيث تسمح بنقل المعلومة من ظاهرة محسوسة بصفة تناظرية كالإحساس بالصوت واللون والضوء إلى ظاهرة تدرك بصفة رقمية بواسطة الترقيم المزدوج " 0،1 ".

يطلق البعض على البيئة الرقمية بالبيئة التكنولوجية أو الإفتراضية والتي تعرف بأنها مجموعة من العناصر متفاوتة المهام والإختصاصات والكفاءات العلمية المتفاعلة فيما بينها وفق منظومة لإنجاز مهام محددة، وبعبارات أخرى فإن البيئة الرقمية هي نتيجة لتطبيقات التكنولوجيات المختلفة في المؤسسات وتفاعل الإنسان ومدى تقبله للتغييرات التكنولوجية الجديدة[1].

إضافة إلى ذلك فالبيئة الرقمية عبارة عن مزيج من الأنشطة والخدمات التي تكتسي طابعا رقميا تبعا للوسائل والإمكانات المتاحة وتتفاعل فيها العديد من التقنيات التي تساهم في تغيير مامح الخدمات المقدمة، وأنها ترتكز على شبكات المعلومات على غرار شبكة الأنترنت، وكذا مختلف مخرجات تكنولوجيا المعلومات من أدوات وتقنيات تجهيزية وبرمجية والتي تظهر نتيجة للتطورات الحاصلة[2].

إن البيئة الرقمية هي البيئة التي يكون فيها تداول المعلومات بشكل رقمي من خلال وسائل اتصال جديدة تتيح الوصول المباشر والكامل إلى المعلومات، والبيئة الرقمية بمفهومها الواسع هي بيئة المعلومات في شكلها الرقمي المتاح على شبكة الأنترنت[3].

وعليه فالبيئة الرقمية حسب رأينا هي البيئة التي تعتمد بصورة أساسية على شبكات المعلومات والحواسيب وتخزين مجموعة كبيرة من المعلومات وحفظها وترتيبها إضافة إلى سهولة الوصول إليها دون تضييع للوقت وتشمل عددا هائلا من المصادر الإلكترونية والتسهيلات المرتبطة بإنتاج المعلومات واستخدامها كما أنها تمثل تطورا لنظم بحث واسترجاع المعلومات.

يتبين من أن مكونات البيئة الرقمية تتمثل في التكنولوجيات الحديثة لنقل المعلومات والإتصال، الوسائل التقنية المستعمل من قبل المستعمل للوصول إلى المعلومة، المعلومة في الشكل الرقمي[4].

المطلب الثاني: خصائص البيئة الرقمية

---

[1]– المساعيد فرحان نزال، حق الحصول على المعلومات في التشريعات الأردنية ، مجلة العلوم القانونية ، المجلد 32، العدد 2، جامعة بغداد، 2017، ص309.

[2]– المساعيد فرحان نزال، المرجع نفسه، ص311.

[3]– عزب رانيا، مرجع سابق، ص63.

[4]– زغنوف عبد الغني وعظيمي أحمد، المعلومة وأهميتها في المجتمع المعلوماتي، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، الجزائر، العدد9، 2014، ص149.

إن التقنية الرقمية توفر مميزات وفوائد عديدة مما جعل استخدامها في تسارع كبير والحصول على نوعية جيدة للتثبيت على الدعامة، بالإضافة إلى السهولة من حيث الحفظ والإطلاع وكذا سهولة إعادة الإنتاج والمزج.

الفرع الأول: سهولة الحفظ

تتيح التقنية الرقمية تخزين مجموعة كبيرة من المعلومات في مساحة متناهية الصغر، إذ يمكن لقرص رقمي أن يتضمن مئات المليارات من الموسوعات والمؤلفات أو الصور، أو حتى الصور المتحركة، وقد سمحت عمليات رقمنة النصوص والتي تعد من أهم ميزات الرقمية من حفظ وترتيب النصوص إضافة إلى سهولة الوصول إليها دون تضييع للوقت[1].

الفرع الثاني: سهولة الإطلاع

إن محركات البحث تتيح في وقت قصير البحث عن نصوص آلاف من الصفحات والوثائق المرقمنة على الفقرات أو الجمل التي تتضمن الألفاظ والعبارات محل البحث، وذلك بطريقة منظمة، كما تسمح الرقمية للعاملين في الإدارات ومسيري الوثائق والمستندات بتصنيف هذه الأخيرة كل حسب نوعها وجنسها بطريقة موضوعية تبتعد كل البعد عن طريقة التصنيف الكلاسيكية، وهو ما يدعم فكرة سهولة الإطلاع في البيئة الرقمية[2].

الفرع الثالث: سهولة إعادة الإنتاج

إن سهولة إعادة الإنتاج أو نسخ كل أو جزء من النص بواسطة الأداة المتعارف عليها بين مستخدمي الإعلام الآلي باسم نسخ/ لصق أزالت العمل الشاق الذي كان يعيق الناسخين من قبل، فالمؤلفات الطويلة يمكن إعادة إنتاجها ونسخها في مدة قصيرة دون حدوث أخطاء في النسخة الجديدة، كما أن تقنيات الإنتاج الرقمية لا يتحدد مجال تطبيقها على النصوص المكتوبة فحسب بل تتعداه لتطبق على الصوت، الصورة، الصورة المتحركة، كما أنها ممكنة التطبيق على المقاطع الموسيقية أو مشاهد من

---

[1]– أنظر/ حقاص صونية، حماية الملكية الأدبية والفنية في البيئة الرقمية في ظل التشريع الجزائري، مذكرة ماجستير، تخصص المعلومات الإلكترونية الإفتراضية واستراتيجية البحث عن المعلومات، جامعة منتوري" قسنطينة، 2001–2012، ص48.

[2]– أحمد حسين بكر المصري، أخصائي المكتبات والمعلومات في البيئة الرقمية، مذكرة ماجستير، تخصص علم المكتبات والمعلومات، جامعة حلوان "القاهرة"، 2008، ص4.

فيلم، كل هذه المصنفات التي كانت عمليات إعادة إنتاجها تتطلب جهدا ووقتا كبيرا ، حيث أصبحت اليوم وبفضل التقنيات الرقمية تتم بسهولة[1].

الفرع الرابع: سهولة المزج

إن البيئة الرقمية تمنح إمكانية نسخ ولصق جزء من النص أو أي مصنف تم تضمينه في نص أو أي مصنف آخر، الشيء الذي يسمح للمستخدم باقتطاع جزء أو عدة أجزاء ومزجها للحصول على محتويات جديدة[2].

بالإضافة إلى هذه الخصائص فإن معلومات البيئة الرقمية تتميز بسمات أخرى تتمثل في:

- نمو هائل ومتصاعد باستمرار.
- عدم استقرار أماكن المعلومات.
- التعدد اللغوي للمحتوى المعلوماتي.
- تجدد سريع ومتواصل لهذا المحتوى.

وبالرغم من أن بعض الخصائص توفر ميزات كبيرة لعملية البحث وتمكن من الإسترجاع الفعال للمعلومات العلمية والتقنية، إلا أن البعض الآخر يشكل العديد من الصعوبات في الوصول إلى هذه المعلومات من طرف الباحثين، والتي لم تكن مطروحة بنفس تلك الحدة في إطاع نظم الإسترجاع في البيئة التقليدية.

المبحث الثاني: تحديد المعلومات عبر البيئة الرقمية

إن العصر الذي نعيشه اليوم هو عصر الثورة الإعلامية والمعلوماتية، وهذه الحقيقة هي انعكاس ما تتضمنه المعلومات وتكنولوجياتها المختلفة من تحولات في مجمل الحياة البشرية والتي جاءت بها البيئة الرقمية مغيِّرة كل المفاهيم حول تواجد وإتاحة المعلومات.

وعليه سيتم التطرق من خلال هذا الفرع إلى تعريف المعلومات عبر البيئة الرقمية وكذا خصائصها وذلك من خلال العناصر الآتية.

المطلب الأول: تعريف المعلومات عبر البيئة الرقمية

---

[1]– حقاص صونية، مرجع سابق، ص50.

[2]–أحمد حسين بكر المصري، مرجع سابق، ص5.

إن مقياس التطور الحضاري الآن يتمثل في حجم المعلومات والمعرفة لدى المجتمع وقدرة الفرد على التعامل معها، فالتطورات الاقتصادية الكبيرة الهائلة التي ظهرت على الساحة العالمية، تعتمد بشكل تكاملي على التطور خاصة في ظل تطورات النشر الرقمي للمعلومات.

الفرع الأول: عدم الإستقرار في وضع تعريف للمعلومات الورقية

يعتبر علم المعلومات[1] من العلوم الحديثة التي نشأت نتيجة للتطور الحتمي لتدفق الإنتاج الفكري، ورغم أن جذور هذا العلم تمتد منذ اختراع الكتابة سواء كانت هذه الكتابة على وسائط ورقية أو غير ورقية، فإن مفاهيمه وتعريفاته مازالت غير مستقرة ولم تحظى بالاتفاق الكامل عليها مثل بقية العلوم الأخرى[2].

حيث أن مصطلح المعلومات بالمفهوم التقليدي حسب بعض الفقهاء [3] يُعرف بأنه بيان معقول أو رأي أو حقيقة أو مفهوم أو فكرة، كما قد تكون تجميعا مترابطا للبيانات أو الآراء أو الأفكار، والمعلومات مرتبطة بالمعرفة لأنها عندما يتم مقارنتها وفهمها تصبح معرفة، أي أن المعلومة هي التي تساهم في تغيير الحالة المعرفية للإنسان[4].

---

[1]– لقد ورد تعريف للمعلومات عند القضاء الفرنسي، ففي قرار صادر عن القضاء الفرنسي في 1981/12/22 حيث عرف المعلومات بأنها " عنصر من عناصر المعرفة قابلة لأن تعرض بواسطة اتفاق أو تخزن بموجبه أو يتم تداولها أو التعامل بها"، وتكمن أهمية هذا التعريف في أنه حدد الطبيعة غير المادية للمعلومات ، ولكن قيمته القانونية محدودة، لأن التعريف ربط المعلومات بالمعرفة، في حين أن المعرفة ذات طابع شخصي بينما المعلومات ذات طابع موضوعي...للمزيد أنظر/ خاطر صبري حمد، مدى تطويع القواعد القانونية التقليدية في مواجهة المعلومات " دراسة مقارنة"، دار الكتب القانونية، الإسكندرية، 2014، ص11.

[2]– أنظر/ خاطر صبري حمد، المرجع نفسه، ص12.

[3]– ملحم صام توفيق أحمد، مصادر المعلومات الإلكترونية في المكتبات الجامعية، الطبعة الأولى، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2011، ص55.

[4]– أنظر/ في هذا الصدد: قنديلجي عامر ابراهيم وآخرون، مصادر المعلومات من عصر المخطوطات إلى عصر الأنترنيت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2000، ص70، وكذا عمايرية عائشة، أخصائي المكتبات والتكوين الذاتي بالمكتبات الجامعية في الجزائر" مكتبات جامعتي السانيا والعلوم والتكنولوجيا بوهران نموذجا"، مذكرة ماجستير، تخصص علم المكتبات والعلوم الوثائقية، جامعة وهران، 2009–2010، ص49،

ويرى لا نكاستر" أن المعلومات شيء غير محدد المعاني فلا يمكن رؤيتها أو سماعها أو الإحساس بها، كما أوضح بروكسن " أن المعلومات هي التي تعدل وتغير من البناء المعرفي بأي طريقة من الطرق"[1].

فالمعلومات إذن حسب رأينا هي ناتج معالجة البيانات تحليلا أو تركيبا لاستخلاص ما تتضمنه هذه البيانات أو ما تشير إليه من مؤشرات وعلاقات ومقارنات وموازنات وغيرها، وذلك من خلال تطبيق العمليات الحسابية والطرق الإحصائية والمنطقية أو من خلال إقامة النماذج، وعليه فالبيانات هي ركيزة المعلومات.

إن حق الحصول على المعلومات له أهمية خاصة ويرتبط ارتباطا مباشرا بالحق في المعرفة وهو حق مقرر للأفراد ويساهم في بناء الأساس القانوني للدول الديمقراطية الحديثة من خلال الشفافية التي تتبعها الدول، الأمر الذي يضفي لديهم شعور بالمشاركة في شؤون الدولة حيث ينعكس هذا الأمر إيجابا على الدولة ككل.

الفرع الثاني: إحلال المعلومات الرقمية محل المعلومات الورقية

إن المعلومات تعتبر مادة جوهرية تعتمد عليها مختلف الأنشطة البشرية، كما تعد ثروة أساسية ومصدرا رئيسيا لتحقيق الهيمنة، وخلال العقود الأخيرة من القرن العشرين برزت هذه الأهمية نظرا للتحولات التي طرأت على عملية معالجتها، حفظها، واسترجاعها من جهة، وتعدد استخدامها من جهة أخرى، ما جعل البعض يطلق على هذه المرحلة بعصر المعلومات، خاصة بعد الإنتشار الواسع لشبكة الأنترنيت وتطور تقنيات التمثيل الرقمي باعتبارها أحد أهم التحولات التي سهلت من مهمة نقلها وعرضها لعدد كبير من الأفراد بكفاءة عالية[2]، ومن أبرز معالم التحول من البيئة التقليدية إلى البيئة الرقمية إحلال المعلومات الإلكترونية محل المطبوعات الورقية، وتغيير طبيعة الإجراءات والعمليات التي يتم التعامل فيها مع هذه المعلومات ووسائط حفظها ونقلها، بالإضافة إلى تغيير في ملامح الخدمات التي يتم تقديمها للمستفيدين من خلال تطور طرق إتاحة المعلومات وتمكين طالبيها من الحصول عليها في أقل وقت

---

[1]– أنظر/ في هذا الصدد: سالم شوقي ، نظم المعلومات والحاسب الإلكتروني، مركز الإسكندرية للوثائق الثقافية والمكتبات، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2001، ص 22، وكذا عليان ربحي مصطفى، مقدمة في علم المكتبات، والمعلومات، الطبعة الثالثة، دار الفكر، عمان، 2005، ص62.

[2]– أنظر في هذا الصدد: فتحي عبد الهادي محمد، علم المكتبات والمعلومات، الطبعة الأولى، الدار العربية، القاهرة، 1998، ص75، وكذا حامد عياد سامي علي، الجريمة المعلوماتية وإجرام الأنترنت، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص36.

وبأيسر الطرق والتكاليف[1]، ففي الوقت الحاضر تتألف بعض الموسوعات المطبوعة على الورق من أكثر من عشرين مجلدا بها ملايين من الكلمات وآلاف الصور وتكلّف مئات الآلاف من الدولارات وهذا ما يعد توظيفا لحجم كبير من الأموال وخاصة السرعة التي تفقد بها المعلومات جدتها، أما التكنولوجيا الرقمية فقد أتاحت توفير هذه الموسوعات على حوامل متعددة الوسائط تحتوي على الملايين من الكلمات وآلاف الصور الفوتوغرافية ومجموعة من الخرائط والرسوم البيانية، ولا تكلّف مع ذلك إلا عددا من الدولارات وهذا ما لا يتسنى لأي موسوعة ورقية تحقيقه[2].

ومن جانب آخر إن ظهور الأنترنيت تكوَّن ما يسمى بالفضاء الإلكتروني أو فضاء المعلومات، حيث تكونت كيانات إجتماعية رقمية جديدة في الفضاء الإفتراضي وذلك في هيئة جماعات رقمية يتم تحاور البشرية عبرها من أشهرها مؤتمرات الفيديو وخدمات البريد الالكتروني، إضافة إلى قواعد البيانات على الخط ومواقع الويب التي أصبحت تنشر عددا هائلا من المعلومات عن طريق الصوت والصورة والنص، وهذا ما أضفى ميزة جديدة على كل ما هو مرتبط بأشكال الإتصال الإنساني ومنح أبعادا ومفاهيم جديدة للمعلومات في البيئة الرقمية[3].

إن مواقع الويب تقدم معلومات علمية متنوعة بتنوع إحتياجات الباحثين كالدوريات الإلكترونية العلمية وكمواقع المكتبات الإلكترونية، إذ أن شبكة الأنترنت تتيح للباحث العديد من الموسوعات وكشافات الدوريات والأدلة والكتب، الفهارس، الببليوغرافيا، حيث تقدم هذه المواقع كل الخدمات التي كانت تقدمها المكتبات التقليدية مع إمكانية السرعة والدقة والتفاعلية.

المطلب الثاني: خصائص المعلومات عبر البيئة الرقمية

---

[1]– أنظر/ في هذا الصدد لحواطي عتيقة، إسترجاع المعلومات العلمية والتقنية في ظل البيئة الرقمية ودوره في دعم الإتصال العلمي بين الباحثين " دراسة ميدانية مع الأساتذة الباحثين بجامعة محمد الصديق بن يحي جيجل"، أطروحة دكتوراه في علم المكتبات والتوثيق، تخصص تقنيات المعلومات في الأنظمة الوثائقية، جامعة قسنطينة– 2–، 2013–2014، ص49.

[2]– أنظر/ في هذا الصدد يصرف حاج، الحماية القانونية للمصنفات الرقمية وأثرها على تدفق المعلومات في الدول النامية، أطروحة دكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، تخصص علوم الإعلام والاتصال، جامعة وهران، 2015–2016، ص26، وكذا بلعباس عبد الحميد، إتاحة واستخدام مصادر المعلومات الإلكترونية، مذكرة ماجستير، تخصص علم المكتبات والتوثيق، جامعة الجزائر، 2006–2007، ص24.

[3]– أنظر/ بدير جمال، المدخل لدراسة علم المكتبات ومراكز المعلومات، دار الحامد، عمان، 2008، ص65.

إن البيئة الرقمية المتمثلة في شبكة الأنترنيت وتكنولوجيات المعلومات الحديثة تعتبر مصدرا للمعلومات، حيث تتسم هذه المعلومات بعدة خصائص في ظل البيئة الرقمية، ومن أهم هذه الخصائص:

الفرع الأول– خاصية الحداثة والتحديد: إن ما يميز البيئة الرقمية قدرتها الفائقة على تحديث معلوماتها، وتعتبر الحداثة من أهم الصفات الملازمة لمعلومات هذه البيئة التي تتميز بالتجدد والإبتكار المتسارع لمعلوماتها، كون أن الأفكار غير المبتكرة هي أفكار شائعة يسهل الوصول إليها من قبل الأفراد ولا يمكن نسبتها إلى شخص معين أو مجموعة من الأفراد [1]، على عكس البيئة التقليدية التي تتصف ببطئ شديد في عملية تحديث المعلومات والذي يستغرق وقتا طويلا قد يكون كافيا لتقادم هذه المعلومات في ظل الإنفجار المعرفي والتسارع الكبير في إنتاج المعلومات، أما بالنسبة لخاصية التحديد فيقصد بها إمكانية حصر المعلومات في دائرة خاصة بها وتحديد جوانبها وهذا لكونها تعد بمثابة تعبير وصياغة مخصصة هدفها تبليغ رسالة عن طريق علامات وإشارات مختارة، والتحديد خاصية ضرورية من أجل حماية المعلومات من أي إعتداء لأن الإعتداء لا يقع إلا على شيء محدد خاصة مع ظهور الجرائم المستحدثة[2].

الفرع الثاني– سهولة الوصول إلى المعلومات: تتيح شبكة الانترنيت إمكانية الوصول المرن والمناسب للموارد الإلكترونية التي قد تكون في شكل قواعد بيانات، ملفات، بيانات، وغيرها من الموارد التي تضمنها الشبكة، وتتمثل فوائد هذه الموارد في وجود خيارات مرنة ومتعمقة للبحث ووصول أكثر من مستخدم للمعلومات بشكل متزامن وفي أي وقت[3].

الفرع الثالث– عدم استقرار أماكن المعلومات وتنوعها: إن المعلومات في ظل البيئة الرقمية تتواجد في إطار ما يسمى بالويب الظاهر وهو الويب الذي يتعامل معه عامة الناس والذي يضم معلومات علمية وأخرى عامة متخصصة ثقافية، أما الويب الخفي الذي يحتوي على معلومات كثيرة لا يمكن الوصول إليها

---

[1]– أنظر/ الجبوري سليم عبد الله، الحماية القانونية لمعلومات شبكة الأنترنيت، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2011، ص39.

[2]– أنظر/ في هذا الصدد: عباس طارق محمود، مجتمع المعلوماتي الرقمي، الطبعة الأولى، المركز الأصيل للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص95، ص22، وكذا العريان محمد علي، الجرائم المعلوماتية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2004، ص40.

[3]– سالم شوقي ، نظم المعلومات والحاسب الإلكتروني، مركز الإسكندرية للوثائق الثقافية والمكتبات، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2001، ص25.

من قبل عامة الناس، إذ يمكن الوصول إلى الكثير من قواعد بيانات التي تحتوي معلومات علمية متنوعة بتنوع احتياجات الباحثين[1].

الفرع الرابع– القابلية على التداول: إن من أهم خصائص المعلومات هو قابليتها على التداول بل إن وجود المعلومات لا معنى له إلا في ظل نظام في إطاره يتم فيه بث المعلومات واستقبالها، وهذه الخاصية في المعلومات جعلت منها ذات طبيعة عالمية " فهي موجودة في كل مكان في العالم"[2].

وتجدر الإشارة بأنه إضافة إلى هذه الخصائص فإن المعلومات في ظل البيئة الرقمية تتميز بمميزات أخرى توفر ميزات كبيرة لعملية البحث وتمكن من الإسترجاع الفعال للمعلومات، حيث تتمثل في النمو الهائل والمتصاعد باستمرار والتعدد اللغوي للمحتوى المعلوماتي وتجدد سريع ومتواصل لهذا المحتوى، وكذا لا هيكلية المعلومات في بعض المواقع[3].

المطلب الثالث: معوقات البحث عن المعلومات في البيئة الرقمية

تتمثل أهم المعوقات التي يواجهها الباحث في البحث عن المعلومات في البيئة الرقمية تتمثل في معوقات إجتماعية، ومعوقات نفسية، ومعوقات مالية وإقتصادية، وتكنولوجية، ومعوقات قانونية وتشريعية.

الفرع الأول: المعوقات الإجتماعية

لكل مجتمع قيمة إجتماعية وسياسية ودينية والتي من الممكن أن تعمل كعائق في طريق تدفق المعلومات بين المصدر والباحث، وذلك عائق موجود في النظام الإجتماعي أمام إمكان وصول الفرد إلى مصادر المعلومات التي تلبي إحتياجاته[4].

الفرع الثاني: المعوقات النفسية

إن إنعدام روح المطالعة والبحث تشكل حاجزا رئيسيا في الحصول على المعلومات، فتحديد الباحث لحاجته إلى المعلومات يتطلب النوعية الكافية في الإستخدام الأمثل للمعلومات المتوفرة، كما أن كثيرا من الناس يشعرون بالعجز ويميلون إلى عدم طلب المعلومات لأنهم يتصورون أن سؤالهم تصعب الإجابة عنه.

---

[1]– غانم حسن صالح، المدخل إلى علم المكتبات والمعلومات، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص21.

[2]– أنظر/ في هذا الصدد: خاطر صبري حمد، مرجع سابق، ص19.

[3]– سالم شوقي، مرجع سابق، ص26.

[4]– زغنوف عبد الغني وعظيمي أحمد، مرجع سابق، ص150.

ويدخل أيضا ضمن العوائق النفسية التي تحول دون وصول الباحثين للمعلومات مدى تحمل الباحث للوقت الذي يستغرقه أثناء عملية البحث عن المعلومات، فكلما استغرق وقتا طويلا وتعمق في البحث عن المعلومات كلما كانت نتائجه في البحث أفضل والعكس صحيح.

الفرع الثالث: المعوقات المالية والإقتصادية

إن الحصول على المعلومات وتبادلها أصبحت عملية تستلزم الإنفاق الكبير ومشاريعها تحتاج إلى تمويل واسع ومستمر وذلك سواء كان في الوسائل الحديثة للشراء والإشتراك في بنوك المعلومات. لذلك تعتبر مشكلة الميزانية وتكلفة مصادر المعلومات وكذا تكلفة الإشتراك في قواعد البيانات البحثية من جهة ومن جهة أخرى ضعف الجانب الإقتصادي والمالي للباحث من أهم المعوقات التي تعترض عملية حصول البحث عن المعلومات تلبية لاحتياجاته، كما أن المعلومات أصبحت تكتسي طابعا إقتصاديا من خلال إعتبارها كسلعة تساهم في الدخل الفردي والقومي[1].

الفرع الرابع: المعوقات التكنولوجية

إن استخدام التقنيات الحديثة في عمليات الإتصال وكذا الوسائل التكنولوجية لتناقل المعلومات قد يصادف مجموعة من العراقيل، إذ تعتبر المعوقات التكنولوجية من أهم العراقيل التي تعترض سبيل الباحث في تحصيله للمعلومات وذلك إما لجهل الباحث بطريقة استخدامها أو حتى تخوفه من إعتماده، كما أن عدم تمكن الباحث في تكنولوجيا المعلومات من حيث الطرق وعدم التمكن من أساليب التفحص والبحث من خلال الشبكات وكيفيات تخزين واسترجاع المعلومات يؤدي إلى عدم الإستفادة من المعلومات الإلكترونية[2].

الفرع الخامس: المعوقات القانونية والتشريعية

يواجه العالم اليوم مشكلة تداول المعلومات بحكم الصعوبات القانونية كحقوق المؤلف وعدم شرعية إعادة نسخ غير المؤسس، ومع ظهور تقنية النشر الرقمي والإنتشار الواسع لمصادر المعلومات الرقمية تم وضع قوانين صارمة للحد من الإستخدام غير المرخص لمصادر المعلومات الرقمية كقانون حق المؤلف في الألفية الرقمية عام 1998 في الولايات المتحدة الأمريكية وكل هذا يشكل تحدي كبير أمام حصول الباحثين على المعلومات التي يحتاجون إليها[3].

الخاتمة

---

[1]– رصاع فتيحة، الحماية الجنائية للمعلومات على شبكة الأنترنت، مذكرة ماجستير، تخصص قانون عام، جامعة أبي بكر بلقايد– تلمسان–، 2011–2012، ص30.

[2]– رصاع فتيحة، مرجع سابق، ص32.

[3]– سالم شوقي، مرجع سابق، ص35.

إن البيئة الرقمية بمختلف مكوناتها ومصادرها تظل مصدرا مهما من مصادر المعلومات لدى الباحثين بمختلف أنواعهم، والباحث الذي يتقن مختلف الادوات البحثية والطرق سوف يكون له مصدرا متجددا للمعلومات وباستمرار لأن مصادر المعلومات الرقمية سريعة التحديث والتغيير والتداول، غير أنه يجب على الباحث التدقيق في المعلومات قبل أخذها لأن الأنترنت ومواقع الويب تجمع بين المعلومات الجيدة والرديئة والمسؤولية تقع على عاتق الباحث في مدى اعتماده على معايير التقييم والإختيار المختلفة للمعلومات.

وقد تم التوصل من خلال هذا الموضوع إلى الإقتراحات الآتية:

– إنشاء موقع ويب يكون بمثابة بوابة للوصول إلى كل المعلومات العلمية المختصة في ميدان الرقمنة.

– إنشاء مكتبة رقمية تضم البحوث الأكاديمية المنجزة في ميدان الرقمنة " مقالات، أطروحات، كتب...

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1– العريان محمد علي، الجرائم المعلوماتية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2004.

2– الجبوري سليم عبد الله، الحماية القانونية لمعلومات شبكة الأنترنيت، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2011.

3– بدير جمال، المدخل لدراسة علم المكتبات ومراكز المعلومات، دار الحامد، عمان، 2008.

4– حامد عياد سامي علي، الجريمة المعلوماتية وإجرام الأنترنت، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.

5– خاطر صبري حمد، مدى تطويع القواعد القانونية التقليدية في مواجهة المعلومات " دراسة مقارنة"، دار الكتب القانونية، الإسكندرية، 2014.

6– سالم شوقي ، نظم المعلومات والحاسب الإلكتروني، مركز الإسكندرية للوثائق الثقافية والمكتبات، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2001.

7– عزب رانيا ، العقود الرقمية في قانون الأنترنت " دراسة تحليلية مقارنة في الفقه والتشريعات العربية والأمريكية والأوروبية"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2012.

8–عليان ربحي مصطفى، مقدمة في علم المكتبات، والمعلومات، الطبعة الثالثة، دار الفكر، عمان، 2005.

9– عباس طارق محمود، مجتمع المعلوماتي الرقمي، الطبعة الأولى، المركز الأصيل للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2004.

10- غانم حسن صالح، المدخل إلى علم المكتبات والمعلومات، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
11- فتحي عبد الهادي محمد، علم المكتبات والمعلومات، الطبعة الأولى، الدار العربية، القاهرة، 1998.
12- قنديلجي عامر ابراهيم وآخرون، مصادر المعلومات من عصر المخطوطات إلى عصر الأنترنيت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2000.
13- ملحم صام توفيق أحمد، مصادر المعلومات الإلكترونية في المكتبات الجامعية، الطبعة الأولى، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2011.
14- سالم شوقي، نظم المعلومات والحاسب الإلكتروني، مركز الإسكندرية للوثائق الثقافية والمكتبات، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2001.

ثانيا: المجلات

1- المساعيد فرحان نزال، حق الحصول على المعلومات في التشريعات الأردنية ، مجلة العلوم القانونية، المجلد 32، العدد 2، جامعة بغداد، 2017.
2- زغنوف عبد الغني وعظيمي أحمد، المعلومة وأهميتها في المجتمع المعلوماتي، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، الجزائر، العدد9، 2014.

ثالثا: الرسائل العلمية

1- أحمد حسين بكر المصري ، أخصائي المكتبات والمعلومات في البيئة الرقمية، مذكرة ماجستير، تخصص علم المكتبات والمعلومات، جامعة حلوان "القاهرة"، 2008.
2- بلعباس عبد الحميد، إتاحة واستخدام مصادر المعلومات الإلكترونية، مذكرة ماجستير، تخصص علم المكتبات والتوثيق، جامعة الجزائر، 2006-2007.
3- حقاص صونية ، حماية الملكية الأدبية والفنية في البيئة الرقمية في ظل التشريع الجزائري، مذكرة ماجستير، تخصص المعلومات الإلكترونية الإفتراضية واستراتيجية البحث عن المعلومات، جامعة منتوري" قسنطينة، 2001-2012.
4- رصاع فتيحة ، الحماية الجنائية للمعلومات على شبكة الأنترنت، مذكرة ماجستير، تخصص قانون عام، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان-، 2011-2012.
5- عمايرية عائشة، أخصائي المكتبات والتكوين الذاتي بالمكتبات الجامعية في الجزائر" مكتبات جامعتي السانيا والعلوم والتكنولوجيا بوهران نموذجا"، مذكرة ماجستير، تخصص علم المكتبات والعلوم الوثائقية، جامعة وهران، 2009-2010.
6- لحواطي عتيقة، إسترجاع المعلومات العلمية والتقنية في ظل البيئة الرقمية ودوره في دعم الإتصال العلمي بين الباحثين " دراسة ميدانية مع الأساتذة الباحثين بجامعة محمد الصديق بن يحي جيجل"، أطروحة

دكتوراه في علم المكتبات والتوثيق، تخصص تقنيات المعلومات في الأنظمة الوثائقية، جامعة قسنطينة-2-، 2013-2014.

7- يصرف حاج، الحماية القانونية للمصنفات الرقمية وأثرها على تدفق المعلومات في الدول النامية، أطروحة دكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، تخصص علوم الإعلام والاتصال، جامعة وهران، 2015-2016.

تطبيق الإدارة الإلكترونية داخل الجماعات المحلية في الجزائر

The application of electronic management within local communities in Algeria

د.لمزري مفيدة

أستاذ محاضر . أ .

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف . ميلة.

البريد الإلكتروني:*moufida231977@gmail.com*

ملخص

تعتبر الجماعات المحلية الخلية الأساسية في التنظيم الإداري الجزائري ، حيث تربط القاعدة بالمركز وتعني بتسيير الشؤون المحلية، في ظل توزيع الوظيفة الإدارية بينها وبين السلطة المركزية، ومن أجل جعل الإدارة المحلية إدارة ديناميكية متطورة، خطت وزارة الداخلية والجماعات المحلية أشواطا واضحة في عصرنة الخدمات الإدارية العمومية وتطويرها، بالاعتماد على تكنولوجيا الحديثة سعيا منها لتطبيق الإدارة الإلكترونية وتقريب الإدارة من المواطن .

ومن خلال هذه الورقة البحثية سوف نسعى إلى معرفة واقع الإدارة الإلكترونية في الجزائر أي ما يلمسه المواطن العادي، وما أثر استخدام هذا النمط الإداري في الجماعات المحلية.

الكلمات المفتاحية: الإدارة الإلكترونية، الجماعات المحلية، الإدارة العمومية، ، الجزائر.

Summary:

Local groups are considered the basic cell in the Algerian administrative organization, linking the base to the center and concerned with the conduct of local affairs, in light of the distribution of the administrative function between it and the central authority, in order to make the local administration a dynamic and developed administration, the Ministry of Interior and Local Authorities has taken clear strides in modernizing and developing public administrative services, relying on modern technology in an effort to implement electronic administration and bring the administration closer to the citizen.

Through this research paper, we will seek to know the reality of electronic administration in Algeria, that is, what the ordinary citizen touches, and what is the impact of using this administrative style on local groups

Keywords: electronic administration, local authorities, public administration, Algeria.

مقدمة

إن التغيير و التطور العلمي و التقني ضرورة حتمية لبقاء و استمرار المنظمات الحالية، سواء كانت خاصة أو عامة، في ظل إحتدام المنافسة الشديدة و التحولات الجارية في البيئة العالمية، والتي تحتم على المنظمات مواجهتها بمزيد من الإبتكارية وإحداث تغيرات جذرية في إستراتيجيتها وهياكلها التنظيمية، ونظم أعمالها وأنشطتها الإدارية المختلفة للتكيف مع المتطلبات التنافسية المتنامية، لذا لجأت الدول المتقدمة لمواجهة التحديات الناجمة عن ثورة تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات، إلى الإستثمار في هذا المجال لأجل تطوير وسائل وأشكال تقديم الخدمات لمواطنيها، والقضاء على المشاكل الإدارية التي تتعلق بها، نتيجة التطبيق الجامد للنموذج البيروقراطي في قطاعاتها العمومية.

والجماعات المحلية في الجزائر عانت العديد من المشاكل الإدارية المتجذرة في خضمها البيروقراطية والروتين الوظيفي، ومظاهر الفساد المختلفة، ومن أجل القضاء عليها برمجت الجزائر العديد من الإصلاحات في مختلف الجوانب منها ماهو قانوني وسياسي، ومنها ماهو إداري واقتصادي من بين الإصلاحات التي تم تسليط الضوء عليها هو الإصلاح الإداري من جانب تطبيق الإدارة الإلكترونية لتغيير أساليب العمل التقليدية و تحقيق الشفافية و الارتقاء بخدماتها المحلية.

وبناء على ماسبق ذكره نطرح ***الإشكالية*** التالية:

ما هو واقع وتطلعات استخدام الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية في الجزائر؟

وعلى ضوء الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهية الإدارة الإلكترونية والجماعات المحلية ؟
- ماهي أهم استخدامات الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية؟
- هل نجحت الجزائر في بعث مشروع الإدارة الإلكترونية ؟

أهمية الدراسة: إن موضوع الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية من أهم المواضع المطروحة للدراسة والبحث، فالإدارة الإلكترونية تلعب دورا أساسيا ، وتستعمل بطريقة مكثفة ومستمرة في إنجاز الأنشطة المختلفة،و تعمل على تسهل حصول المواطن على الخدمة .

أهداف الدارسة: تكمن أهداف الدراسة فيمايلي:

-التعرف على التأثير الناجم عن استخدام البيئة الرقمية في الإدارة المحلية.

-التعرف على استفادة المواطن من الخدمات الإلكترونية في الإدارة المحلية.

المنهج المتبع : لدراسة هذا الموضوع اعتمدنا على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لأنهما الأنسب.

تقسيم الدارسة :

أولا : ماهية الإدارة الإلكترونية والجماعات المحلية.

ثانيا : استخدامات الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية.

ثالثا : الآثار المترتبة عن تطبيق الإدارة الإلكترونية داخل الجماعات المحلية على الإدارة والمواطنين

أولا:ماهية الإدارة الإلكترونية والجماعات المحلية

قبل التطرق إلى تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية في الجزائر يجب علينا أول التعرف على مفهوم الإدارة الإلكترونية وما المقصود بالجماعات المحلية.

1-***مفاهيم عامة حول الإدارة الإلكترونية***

سوف نتطرق إلى تعريف الإدارة الكترونية ثم مميزات الإدارة الإلكترونية وأسباب التحول إلى نظام الإدارة الإلكترونية.

1-***1-تعريف الإدارة الإلكترونية:***

بقدر ما يثير مصطلح الإدارة الإلكترونية الكثير من الاهتمام، ويلقى الكثير من الشيوع حاليا في الكتابات العلمية، وفي الإعلام ولدى الأفراد وهيئات الدولة، فقد تنوعت التعاريف الخاصة بمفهوم الإدارة الإلكترونية بالرغم من حداثة المصطلح حيث حاول الباحثون تعريف هذه الأخيرة كل حسب زاويته.

-عرفت الإدارة الإلكترونية من طرف البنك الدولي بأنها"مفهوم ينطوي على إستخدام تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات، بتغيير الطريقة التي يتفاعل من خلالها المواطنين والمؤسسات التجارية مع الحكومة للسماح بمشاركة المواطنين في عملية صنع القرار، وربط طرق أفضل في الوصول إلى المعلومات، وزيادة الشفافية وتعزيز المجتمع المدني "[1]

[1]-سوسن زهير المهندي، تكنولوجيا الحكومة الإلكترونية، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2011،ص25.

-كما عرفت بأنها" منهجية إدارية جديدة تقوم على الاستيعاب والاستخدام الواعي لتقنيات المعلومات و الإتصالات في ممارسة الوظائف الأساسية للإدارة في عصر العولمة و التغيير المستمر"[2]

-وعرفت الأمم المتحدة الإدارة الإلكترونية على أنها " إستخدام الإنترنت لإيصال المعلومات و الخدمات الحكومية للمواطنين"[3]

1-2-مميزات الإدارة الإلكترونية: تمتاز الإدارة الإلكترونية بمجموعة من المميزات أهمها:

-إدارة بلا ورق: تسعى الإدارة الإلكترونية إلى التقليل من استخدام العمل الورقي و الكتابي اليدوي، عن طريق الانتقال إلى العمل الإداري الإلكتروني كالأرشيف الإلكتروني و البريد الإلكتروني و الرسائل الصوتية ...إلخ.

-إدارة بلا مكان: فهي ليست كالإدارة التقليدية تقوم في مقار محددة على طالب الخدمة الذهاب إليها للحصول على الخدمة التي يريد، حيث يتحصل المنتفع من الخدمات من أي مكان كان شرط توفر تقنيات الاتصال كالإنترنت.

- إدارة بلا زمان: الإدارة التقليدية تقوم على ساعات عمل محددة عكس الإدارة الإلكترونية التي تسعى إلى تقديم الخدمات على مدار24ساعة في اليوم، حيث يخصص اليوم بأكمله للخدمة العامة.

-إدارة بلا تنظيمات جامدة ولا روتين إداري: إن هذه الميزة تعد أساس التحول إلى نظام الإدارة الإلكترونية، إذ أن محاربة الروتين و الفساد الإداري من أهم مبررات وجود الإدارة الإلكترونية، أحد أهم أسباب نجاحه، وذلك لقلة انعدام الاحتكاك بين الموظف العام الذي يقتصر دوره على إدخال المعلومات في الغالب، وبين المواطن أي طالب الخدمة و الذي يخاطب الإدارة من خلال تقنيات الإتصال.[4]

3- *أسباب التحول إلى نظام الإدارة الإلكترونية*

إن توجه الإدارات العمومية في كل أنحاء العالم نحو تبني مشاريع ترتبط باستغلال تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات في القيام بأعمالها اليومية، له ما يبرره من دافع وأسباب.

---

[2]-محمد محمود المكاوي، الإدارة الإلكترونية، دار الفكر و القانون، بدون بلد نشر، 2011،ص19.
[3]-زيد منير عبوي، الإدارة وإتجاهاتها المعاصرة، دار دجلة، ط1، الأردن،2007، ص208.
[4]-الوافي رابح، شريط صلاح الدين، استخدام الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية بين الواقع والمأمول، مجلة معارف، العدد 23، ديسمبر 2017 ، جامعة البويرة،ص372.

تتباين هذه الأخيرة بين ضغوطات تجب الإستجابة إليها وبين أهداف يرغب في تحقيقها، فيما يلي شرح موجز لبعض منها:

2-1- الإدارة الإلكترونية دعامة قوية لإصلاح الإدارة العمومية:

تشكل الإدارة الإلكترونية أداة فعالة لإصلاح الدولة وإدارتها، وكذا تقديم خدمات عمومية ذات جودة عالية، ذلك أنها تسمح بتحقيق عدة إيجابيات تتعلق بتخفيض تكاليف الإجراءات و الوثائق الورقية، تحقيق الربح في الإنتاجية، الربح في الوقت والجهد، تحسين جودة الخدمات المقدمة والحصول على معلومات موثوقة...ألخ، وهي تهدف إلى : " تسهيل القيام بالإجراءات الإدارية من طرف مستعملي الخدمات بالاعتماد على الانترنت، توفير أمكنة لتخرين المعلومات الإدارية على الخط، توفير إمكانية استخدام التوقيع الإلكتروني على الوثائق الإدارية، ضمان حماية المعلومات المتنقلة عبر الشبكات بين المواطنين و الإدارات، وكذا بين الإدارات العمومية.

2-2- تحقيق الربح في الإنتاجية:

تسمح التكنولوجيا الحديثة بتسيير أحسن للخدمات العمومية، ذلك أن الاعتماد على المعلومات قد سمح مند سنوات بتحسين تسيير عدة خدمات عمومية، خاصة تلك التي تعالج الملفات بصفة نظامية ومتكررة كخدمات الضرائب، خدمات تسيير الموظفين أو الخدمات الاجتماعية، بالإضافة إلى أتممت بعض المهام أدت إلى تحسين أدائها الإداري، وبالتالي تحقيق اقتصاد في النفقات العمومية.

2-3-الإدارة الإلكترونية تغيير في مناهج العمل وإثراء للمهام

إن إدماج تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في الإدارات العمومية أو ما يعرف بالإدارة الإلكترونية يؤدي إلى تغيير مناهج العمل، و إثراء المهام و اللجوء إلى العمل عن بعد باستخدام الشبكات، وبصفة عامة، تسهيل القيام بالعمال و إعطاء قيمة أكبر للمهام ذات الفعالية، كم أن العمل عن بعد يسمح بتخفيف الضغط وطوابير الانتظار في الأكشاك، مما ينعكس على تحسين شروط العمل و تقديم خدمات جودة أفضل، بمعنى التغيير في الشبابيك الأمامية، من خلال تحسين الخدمات المقدمة يؤدي إلى تحويل الشبابيك الخلفية أي التأثير على السير الداخلي للإدارة، بما في ذلك ترشيد عملية اتخاذ القرار بالإعتماد على نظم المعلومات و تطبيقاتها.

2- 4- الإدارة الإلكترونية تساهم في تحسين كفاءة الإدارة

تعد تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات ضرورية لإصلاح أنماط عمل الإدارة العمومية، من حيث تجديد أنظمة الاستغلال الداخلية والأنظمة المالية، طرق الشراء والبيع وطرق الدفع، الإتصالات

الداخلية وتبادل المعلومات، وكذا مناهج معالجة وتطبيق البرامج التي من شأنها أن تؤدي إلى كفاءة الاستغلال وتحسين الأداء بصفة عامة[5].

2- تعريف الجماعات المحلية

تعرف الجماعات المحلية بمثابة الهيئات الأساسية للتنظيم الإداري في الدولة، و الهدف من وجودها هو إشباع الحاجات العامة، التي في الغالب يعجز أو يمتنع القطاع الخاص عن تلبيتها لقلة مردوديتها أو طول أجالها، بغاية التجسيد الأمثل للأهداف اللامركزية أوكلت لها جملة من الصلاحيات، تأخذ بعين الاعتبار امتداد واتساع المهام المركزية على المحلي من جهة، وتزايد حجم الحاجات العامة المحلية من جهة أخرى، وفي الغالب يعتبر عنصر التنمية المحلية أهم هذه الصلاحيات.[6]

-إن تعبير الجماعات المحلية هو تعبير إصطلاحي يراد به الهيئات الإقليمية المعترف بها قانونيا والمخول لها إدارة و تسيير المرافق المحلية العامة، من خلال توزيع السلطة في ظل اللامركزية أي في ظل الأساليب الحديثة، التي تهدف إلى توزيع الوظائف الإدارية بين السلطات المركزية في الدولة، وبين الهيئات الإدارية المنتخبة على أساس إقليمي لتباشر ما يعهد إليها تحت رقابة السلطات المركزية.[7]

ثانيا: استخدامات الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية

يعد قطاع الجماعات المحلية من بين أهم القطاعات التي تسيير بخطى ثابتة نحو تكريس معالم الإدارة الإلكترونية، وسنحاول إبراز مختلف تطبيقات الإدارة الإلكترونية المعتمدة لدى هذا القطاع:

1-مشروع رقمنة مصلحة الحالة المدنية:

ويتمثل في إنشاء تطبيق على الويب يسمح بإدخال البيانات الخاصة بالمواطن الجزائري، من عقود ووثائق الحالة المدنية على قاعدة بيانات متطورة متواجدة على أجهزة رئيسية وحفظها، ليتم استرجاعها لاحقا سواء بهدف الحصول على معلومات دقيقة بواسطة بحث يجريه موظف البلدية، أو من أجل تمكين ضابط الحالة المدنية من عرض نسخ إلكترونية على شبكة الانترنت، لوثائق و عقود الحالة المدنية الخاصة

---

[5]-نوفيل حديد، حنان كريبط، الخدمات العمومية في ضوء تطبيق الإدارة الإلكترونية ـ دراسة تقييمية للخدمات الإلكترونية نموذج وزارة الداخلية والجماعات المحلية ،مجلة المؤسسة، العدد06، 2017، جامعة الجزائر 3،ص 122-123.

[6]-بن شعيب نصر الدين،شريف مصطفى،الجماعات الإقليمية ومفارقات التنمية المحلية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 10،2010جامعة تلمسان،ص 161.

[7]-سعيدة جوي، رياض بوريش، أثر تطبيق الإدارة الإلكترونية داخل الجماعات المحلية على نوعية الخدمات المحلية، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية،المجلد35، العدد1، 27جوان 2021، قسنطينة، الجزائر .

بالمواطن ليتمكن من حفظها أو طباعتها، وكانت أول بلدية طبق فيها مشروع رقمنة مصلحة الحالة المدنية في ولاية باتنة، بتاريخ 04مارس 2010، وأصدرت أو شهادة ميلاد بيومترية رقم 12في بضع ثوان على مستوى شباك الإلكتروني ، وهي تقنية تجسد أيضا إمكانية إعداد و تسليم الوثائق على مستوى فروع البلدية الواحدة دون أن يضطر المواطن التنقل و السفر للمركز الرئيسي للحالة المدنية، وتستطيع أيضا إصدار في نفس الظروف شهادات الزواج والوفاة.

ولقد تم تعميم استخراجه على مستوى بلديات القطر الوطني بداية 2014 ، إذ يتسنى للمواطنين القاطنين في بلديات غير البلديات المولودين بها استخراج شهادة الميلاد الخاصة بهم من أي بلدية أخرى.

لقد عمد قطاع الداخلية مؤخرا إلى رقمنة جميع وثائق الحالة المدنية، من خلال إعداد ما يسمى بالسجل الوطني الرقمي للحالة المدنية، وهذا من خلال إصدار المرسوم التنفيذي 315/15[8] ، حيث من خلال هذا السجل يتم القضاء على البيروقراطية وارتقاء بمستوى الخدمة العمومية المحلية، حيث عمدت وزارة الداخلية إلى إعداد ما يسمى بشبكة الإنترنت التي تربط بينها وبين الجماعات المحلية و بين هذه الأخيرة فيما بينها.

2-مشروع جواز السفر وبطاقة التعريف البيرمتريين:

في إطار تنظيم العمل بجواز السفر البيومتري، كذلك بطاقة التعريف البيومترية، أصدرت وزارة الداخلية ممثلة في شخص الوزير عدة قرارات نذكر من بينها:

-قرار مؤرخ في 17 أكتوبر 2010، يحدد المواصفات التقنية لمستخرج عقد الميلاد الخاص بإستصدار بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر البيومتري.

-قرار مؤرخ 26ديسمبر2012 يحدد تاريخ بداية تداول جواز السفر الوطني البيومتري الإلكتروني.

أما من الناحية التطبيقية، فقد أعلنت وزارة الداخلية و الجماعات المحلية في 28ديسمبر 2010عن إطلاق المرحلة الأولى بإصدار جواز السفر البيومتري الإلكتروني، بداية من 12جانفي على مستوى 45دائرة بعواصم الولايات بالمقاطعة الإدارية لحسين داي بالجزائر العاصمة، وأضاف ذات المصدر أن هذه الدوائر تم تعينها كمواقع نموذجية للشروع في هذه العملية التي ستعمم تدريجيا على جميع المقاطعات

[8]-المرسوم التنفيذي 315/15 المؤرخ 10ديسمبر 2015المتعلق بإصدار ونسخ وثائق الحالة المدنية بطريقة إلكترونية، ج ر عدد68، صادر 23ديسمبر 2015 .

و الدوائر، ويهدف مشروع جواز السفر وبطاقة التعريف البيومتريين إلى عصرنة وثائق الهوية و السفر، حيث ستكون بطاقة التعريف الوطنية البيومترية و الإلكترونية وثيقة مؤمنة تماما ذات شكل أكثر مرونة تضمن للمواطنين القيام بمختلف الإجراءات اليومية [9] .

وفي ما يخص جواز السفر الإلكتروني البيومتري، وهو وثيقة هوية سفر مؤمنة قابلة للقراءة أليا، و يكون مطابقا لمعايير المملاة من طرف المنظمة الدولية للطيران المدني، ومن جهتها أصدرت وزارة الداخلية و الجماعات المحلية في العدد 01من الجريدة الرسمية لسنة2012[10]، قرار وقعه الوزير يضبط قائمة الوثائق الخاصة بملف بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر البيومتريين، والجديد فيه أنه بالإمكان تحميل الاستمارة من موقع وزارة الداخلية على شبكة الإنترنت، وإرسالها عن طريق البريد الإلكتروني في خطوة مهمة لتجسيد مشروع الجزائر الإلكترونية، وتعميم إستعمال الوسائط الإلكترونية في المعاملات الإدارية.[11]

3- *التسجيل الإلكتروني للحج*

شرعت وزارة الداخلية والجماعات المحلية في عملية التسجيل الإلكتروني للحج سنة 2016، وذلك عبر كافة بلديات الوطن وساهم هذا الإجراء في تخفيف العبء على المواطنين في التنقل واستخراج الوثائق و الإنتظار لدى شباك البلدية[12].

4- *مشروع البطاقة الرمادية ورخصة السياقة الإلكترونية*

يتم حاليا دراسة المشروع الخاص بترقيم ولإعادة ترقيم المركبات، والحصول على البطاقة الرمادية إلكترونيا لتجنب الغش المتزايد في ترقيم المركبة و تزوير خصوصياتها، كما تسعى وزارة الداخلية و الجماعات المحلية إلى استحداث رخصة السياقة الإلكترونية لتصبح أكثر ملاءمة وسهولة على ماهي عليه الآن.

كما وضعت الجماعات المحلية خطوة أولى في تاريخ العصرنة بإفتتاح أول بلدية إلكترونية بالجزائر، والمرتكزة أساسا على تكنولوجيات الحديثة للإعلام و الإتصال، دلك بالمقر الفرعي الإداري لحي 500 مسكن بباتنة ليتم تعميمها بعد ذلك بمختلف البلديات، حيث تساعد هذه البلديات وفق هذا المنهج بتخفيف

---

[9]- إلياس شاهد وأخرون، المرجع السابق ، ص134.

[10]- قرار مؤرخ 26ديسمبر 2011 يحدد المواصفات التقنية لجواز السفر الوطني البيومتري الإلكتروني، ج ر عدد 01، صادر 14جانفي 2012.

[11]- سعيدة جوي، رياض بوريش، المرجع السابق، ص1167.

[12]- الوافي رابح، شريط صلاح الدين، المرجع السابق، ص375 -

العبء عن المواطن من خلال استخرجه لمختلف الوثائق (الزواج، الطلاق، الإقامة، الوفاة، الشهادة العائلية) دون الإنتقال إلى البلدية، مما يقرب مفهوم تقريب الإدارة من المواطنين والتي هي أساس بناء الإدارة الإلكترونية، هذا زيادة على إنشاء بوابة المواطن الإلكترونية التي تضم كافة الخدمات الإدارية الموجهة للمواطنين.

وفي نهاية 2014 وبداية 2015 تميز مشروع الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية بجملة من المميزات تمثلت خصوصا في تخفيض أجال منح جواز السفر البيومتري، وبطاقة التعريف الوطنية إلى جانب استحداث ولايات منتدبة بالجنوب، وتمثلت هذه التدابير في صدور المرسوم التنفيذي 15-204 في جويلية 2015[13] يتضمن إعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفرة بالسجل الآلي للحالة المدنية، قصد التخفيف من حجم الملفات و الإجراءات الإدارية[14]

ثالثا: الآثار المترتبة عن تطبيق الإدارة الإلكترونية داخل الجماعات المحلية على الإدارة والخدمة

مما لاشك فيه أن الانتقال من إدارة محلية تقليدية تعتمد في أداء عملا و في تقديم خدماتها بطرق تقليدية إلى إدارة محلية إلكترونية، له الأثر الكبير على نوعية الخدمة المحلية وكميتها وكيفية أداء وظائفها وعليه من أهم الآثار المترتبة عن تطبيق الإدارة الإلكترونية مايلي:

1-***الآثار المتعلقة بالممارسة***: وتتمثل فيما يلي:

1-1-من حيث الدقة و التكاليف: إن الإدارة الإلكترونية كألية عصرية في عمليات التطوير الإداري و التغيير التنظيمي، تمثل منعرجا حاسما في شكل المهام و الأنشطة الإدارية التقليدية و تنطوي على مزايا أهمها: المعالجة الفورية للطلبات،والدقة و الوضوح التام في إنجاز المعاملات هذا من ناحية الدقة، أما من ناحية التكاليف فإذا كانت الإدارة الإلكترونية في البداية تحتاج لمشاريع مالية معتبرة بهدف دفع عملية التحول، فإن انتهاج نموذج الإدارة الإلكترونية سيوفر الجهد والوقت والمال.

1-2- من حيث تبسيط الإجراءات و تحقيق الشفافية:أمام الحاجة لتحديث و العصرنة الإدارية عملت وزارة الداخلية و الجماعات المحلية على إدخال تكنولوجيا المعلومات داخل مصالحها، و حرصت على

---

[13] - المرسوم التنفيذي 204/15المؤرخ 27جويلية 2015يتضمن إعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفرة ضمن السجل الوطني الآلي للحالة المدنية،ج ر عدد 41، صادر 29 جويلية 2015.

[14]- فرطاس فتيحة، عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارية الإلكترونية ودورها في تحسين خدمة المواطن، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 02- العدد 15، 2016، ص319.

استخدامها الإستخدام الأمثل لما لها من إمكانيات وقدرات في تلبية حاجات المواطنين بشكل مبسط وسريع.

إن وجود الشفافية داخل المنظمات الإلكترونية تعني في مجملها عن وجود الرقابة الإلكترونية، التي تضمن المحاسبة الدورية على كل ما يقدم من خدمات، كما تقلل الإدارة الإلكترونية من معوقات اتخاذ القرارات وهذا عن طريق توفير قاعدة للبيانات وربطها بمراكز اتخاذ القرارات و توظيف تكنولوجيا المعلومات، لدعم و بناء ثقافة مؤسسية إيجابية لدى كافة العاملين[15] .

كما يضفي تطبيق الإدارة الإلكترونية مرونة على التنظيم الإداري، و يوفر الخدمات بشكل مباشر كما تسمح برقمنة جميع الوثائق و تسهيل الحصول على الخدمة المطلوبة.

2-***الإثار المترتبة في مختلف المجالات***:ويمكن حصرها فيما يلي:

2-1-أثار سياسية و اجتماعية: تتمثل هذه الآثار في مجمل الانعكاسات المتوقع حدوثها نتيجة لإستخدام أساليب الإدارة الإلكترونية، من خلال ضمان الإدارة الإلكترونية فرصا متكافئة لكافة المعنيين بخدماتها من حيث إتاحة المعلومات أو تقديم الخدمات الفعلية، إضافة إلى كونها تضمن مبدأ المشاركة في الحياة السياسية من قبل كافة المواطنين، كما طرحت أسئلة كثيرة حول أمن المعلومات الشخصية والمؤسسية عند التحدث على مختلف نتائج الإدارة الإلكترونية.

2-2-أثار اقتصادية ومالية: إن توسيع قاعدة المستخدمين لشبكات المعلومات و الخدمات قد يساعد في خفض تكلفتها الثابتة على المدى البعيد، وتحتاج لدعم من لا يملكون المهارات، التعليم ، الثقافة و المال اللازم لشراء الخدمات الإلكترونية، وبدلك تكون التكلفة عالية على المدى القصير، بالإضافة لشراء التكنولوجيا و أمن المعلومات واستكمال البنية التحتية ،وبالتالي فإن المسؤولية الاجتماعية للدولة تتطلب المساعدة في سد هذه الثغرة.

2-***3- أثار إدارية وتنظيمية:*** وتشمل هذه الآثار تغيرات جذرية في مفاهيم الإدارة ونظرياتها أي البعد الأكاديمي، كما تشمل تغيرات كبيرة في الجوانب الهيكلية، التنظيمي ، البشرية ، الإجرائية و التشريعية أي البعد العملي للإدارة، وهذا يتضمن إعادة هيكلة مؤسسات القطاع الحكومي، من إلغاء ودمج وإنشاء بما

[15]- سلامة عبد المجيد، تطبيقات الإدارة الإلكترونية و أثرها على إدارة الجماعات المحلية، مجلة الحقوق و الحريات، العدد 05، 2018،ص72.

يكفل تفعيلا للتوجه نحو إدارة إلكترونية تتميز بالكفاءة، والفعالية، سرعة الإستجابة، والمشاركة و المسئولية[16].

الخاتمة

أدرك القائمون على البرامج الحكومية أهمية التغيرات المستمرة على تكنولوجيا الإعلام والاتصال، ولم يعد لدى وزارة الداخلية و الجماعات المحلية في الجزائر خيار أخر إلا التفكير جديا في تطبيق الإدارة الإلكترونية، كقناة خدمات عامة يستخدمها الجميع في أي وقت،وفي أي مكان وهو ما سيوفر عليه الكثير من الوقت و الجهد والمال، ومتاعب إنتقال المواطنين إلى المكاتب الحكومية والإنتظار في طوابير لإنهاء إجراء روتيني لمعاملة ما.

فعملت الجزائر على إدخال التكنولوجيات الحديثة في قطاعات عديدة مثل قطاع العدالة، البريد والمواصلات، التربية والتعليم ، الضمان الإجتماعي ...إلخ، هذا جله لتحسين الخدمة المقدمة للمواطن بالكم والكيف، كما عملت وزارة الداخلية والجماعات المحلية على تطوير وحداتها المحلية وهذا من خلال عصرنة مصالحها من أجل تسهيل الحصول على الخدمات من قبل المواطن دون عناء وحصيلة الإنجازات تثبت ذلك.

وقد خلصت دراستنا إلى مجموعة من النتائج نذكر منها:

1-أصبح التوجه نحو إرساء دعائم الإدارة الإلكترونية في المنظمات بصفة عامة و الجماعات المحلية بصفة خاصة حتمية، وذلك في ظل مختلف التطورات التكنولوجية التي أصبحت تشهدها بيئة الأعمال المعاصرة نظرا لعلاقتها الكثيفة والمتبادلة مع المواطنين.

2-يتطلب تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية في الكثير من الأحيان ضرورة توفير مجموعة من المتطلبات الإدارية ، البشرية والتقنية إلا أن هناك مجموعة من المعوقات التي تحول في الغالب دون نجاح التطبيق الفعال لمبادئ الإدارة الإلكترونية، وهو ما يجعل الآثار المترتبة عنها تتفاوت ما بين الإيجابية والسلبية.

---

[16]- ناصف محمد، قداوي عبد القادر، أهمية الانتقال من الإدارة المحلية التقليدية إلى الإدارة المحلية الإلكترونية، مجلة الشعاع للدراسات الإقتصادية، العدد01، مارس 2018، ص 120.

3-تؤثر الإدارة الإلكترونية على شكل الخدمة العمومية من خلال آلياتها المتمثلة في شبكة الإنترنت ومختلف المعدات التقنية والتكنولوجيا.

ومن الأخير نصل إلى تقديم التوصيات التالية:

1-محاولة إيجاد حلول للعوائق والتحديات التي تواجه منظومة الجماعات المحلية من أجل تسهيل، وتسريع نجاح للبرامج الإصلاحية .

2-إستقطاب الكفاءات البشرية المتميزة في مجال الإدارة الإلكترونية، من أجل تسخيرها لتطوير الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية .

3-دراسة التجارب الناجحة للدول، التي سبقتنا في هذا المجال بغية تبادل الخبرات لربح الوقت و الاستفادة منهم في هذا المجال.

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1-سوسن زهير المهندي، تكنولوجيا الحكومة الإلكترونية، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2011.

2-محمد محمود المكاوي، الإدارة الإلكترونية، دار الفكر والقانون، بدون دار نشر، 2011.

3-زيد منير عبوي، الإدارة و إتجاهاتها المعاصرة، دار دجلة، ط1، الأردن ،2007.

ثانيا: المقالات

1-الوافي رابح، شريط صلاح الدين، إستخدام الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية بين الواقع والمأمول، مجلة معارف، ديسمبر 2017، جامعة البويرة .

2-إلياس شاهد وأخرون، تقييم تجربة تطبيق الحكومة الإلكترونية في الجزائر، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، عدد 03، 2016

3-بن شعيب نصر الدين، شريف مصطفى، الجماعات الإقليمية ومفارقات التنمية المحلية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 10، 2010، تلمسان، الجزائر.

4-سعيدة جوي،رياض بوريش، أثر تطبيق الإدارة الإلكترونية داخل الجماعات المحلية على نوعية الخدمات المحلية، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد 35، العدد01، قسنطينة،27جوان 2021.

5- فرطاس فتيحة، عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين خدمة المواطن ، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 2،عدد15،2016.

6-سلامة عبد المجيد، تطبيقات الإدارة الإلكترونية وأثرها على الإدارة الجماعات المحلية، مجلة الحقوق والحريات، العدد 05،2018.

7-ناصف محمد، قداوي عبد القادر، أهمية الإنتقال من الإدارة المحلية التقليدية إلى الإدارة المحلية الإلكترونية، مجلة الشعاع للدراسات الإقتصادية ، العدد01، مارس 2018.

ثالثا: النصوص القانونية

1-المرسوم التنفيذي 315/15المؤرخ ديسمبر 2015المتعلق بإصدار ونسخ وثائق الحالة المدنية بطريقة إلكترونية، ج ر عدد 68، صادر 27ديسمبر2015.

2-المرسوم التنفيذي 204/15 المؤرخ 27جويلية 2015 يتضمن إعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفرة ضمن السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، ج ر عدد41، صادر29جويلية 2015.

3-قرار مؤرخ 26ديسمبر 2011يحدد المواصفات التقنية لجواز السفر الوطني البيومتري الإلكتروني، ج ر عدد01، صادر 14جانفي 2012.

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية الحقوق

مشروع بحث التجارة الالكترونية والتنمية البيئية

الملتقى الوطني الموسوم بـ **البيئة الرقمية ضمن متطلبات التنمية المستدامة**

مداخلة مشتركة بين

الدكتور عبد الرزاق مرابط و الدكتورة هبة بوكردين

كلية الحقوق جامعة باجي مختار عنابة

مخبر الدراسات القانونية المغاربية

البريد الالكتروني abderrezzaqmerabet@yahoo.fr

رقم الهاتف 0661322227

عنوان المداخلة : استراتيجية رقمنة البحوث العلمية كآلية لضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.

ملخص

استعمل قطاع التعليم العالي في الجزائر و منذ زمن ليس ببعيد استراتيجية رقمنه البحوث العلمية كآلية لضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي وهذا حسب التوصيات و النتائج المتوصل إليها من خلال تقييم مختلف المشاريع التي انخرطت فيها الجامعات الجزائرية خاصة تلك التي تدخل ضمن نشاطات الوكالة الجامعية الفرونكوفونية AUF،و التي تعمل على تقييم أداء الجامعات المنتمية إليها و من بينها الجامعة الجزائرية.

تتنوع البحوث العلمية في الجامعة الجزائرية من تخصص لآخر و من مستوى إلى مستوى آخر وهذا بالاعتماد على منهجية علمية تختلف هي كذلك بنفس اختلاف التخصصات و المستويات،إلا أن أهم ما يحتاجه البحث العلمي كي يساهم في التنمية المستدامة هو النشر الذي يخرج أعمال الباحث العلمي للعلنية،فالبحث العلمي لا يوضع في الأدراج بل ينشر وأهم طرق النشر الحديثة هي النشر الالكتروني الذي أصبح محل اهتمام كل الباحثين في كل ميادين و تخصصات العلوم من بينها العلوم الاجتماعية.

من خلال هذه الورقة البحثية المعنونة بإستراتيجية رقمنه البحوث العلمية كآلية لضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي سنتطرق إلى أهمية البحث العلمي في

مؤسسات التعليم العالي و البحث العلمي أولا مع وصف أنواع البحوث العلمية واسعة الانتشار في العلوم الاجتماعية وخاصة ميدان الحقوق والعلوم السياسية،كما سنتطرق للتطور التاريخي الذي عرفته المؤسسات الجامعية الجزائرية في مجال نشر البحوث العلمية لاختصار المسافات و تسهيل طرق الحصول على المادة العلمية و العوائق التي تحول دون مواكبة التطورات الحاصلة في دول أخرى.

مقدمة :

البحث العلمي هو الوسيلة الحقيقية للتنمية،حيث تعتمد أغلب الدول على مخابر البحث الجامعية لتطوير أنظمتها،والتي بدورها تلقى الدعم الكامل و الكافي لإنجاز مختلف البحوث والدراسات التي تدخل ضمن تخصصها،وهذا ما ساهم في جعل تلك الجامعات تأخذ ترتيبا جيدا على المستوى الدولي وفقا لمعايير التقييم المرتبطة بمخرجات البحث العلمي.

تتنوع البحوث العلمية الجامعية من تخصص لآخر و من مستوى إلى مستوى آخر وهذا بالاعتماد على منهجية علمية تختلف هي كذلك بنفس اختلاف التخصصات والمستويات،إلا أن أهم ما يحتاجه البحث العلمي كي يساهم في التنمية المستدامة هو النشر الذي يخرج أعمال الباحث العلمي للعلنية،فالبحث العلمي لا يوضع في الأدراج بل ينشر وأهم طرق النشر الحديثة هي النشر الالكتروني الذي أصبح محل اهتمام كل الباحثين في كل ميادين و تخصصات العلوم من بينها العلوم الاجتماعية.

تهدف هذه الورقة البحثية لدراسة استراتيجية رقمنة البحوث العلمية باعتبارها آلية لضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي و البحث العلمي،حيث عرف على مر التاريخ والأزمنة نقل و انتقال الباحثين و البحوث العلمية من حضارة لحضارة أخرى ومن دولة لدولة أخرى وكان من المسائل الشاقة على الباحث،غير أن تكنولوجيات الاعلام والاتصال اختصرت العمل وجعلت منه أمرا هينا جدا بحكم البيئة الرقمية،مما يجعل الباحثين في تنافس مستمر وسريع لتطوير البحوث العلمية في أقصر وقت ممكن.

تطرح الورقة البحثية إشكالية تتمحور حول ما مدى تقدم مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية في عملية رقمنة البحوث العلمية كآلية لضمان الجودة ؟

للاجابة على هذه الاشكالية و باستخدامنا للمنهج الوصفي من خلال وصف ظاهرة البحث العلمي و واقع رقمنته من جهة و المنهج التحليلي في مجال تحليل الآراء و البحوث المستعان بها في هذه الورقة البحثية قسمنا العمل الى مبحثين الأول يدرس في محتواه أنواع

البحوث العلمية الجامعية و طرق نشرها في الجزائر أما المبحث الثاني فيتناول بالدراسة واقع نشر البحوث العلمية الجامعية و آفاقه المستقبلية.

المبحث الأول: أنواع البحوث العلمية الجامعية و طرق نشرها في الجزائر

يعرف البحث العلمي على أنه،المحاولة الدقيقة للتوصل لحل المشكلات التي تؤرق الانسان و تحيره ،كما يعرف أيضا على أنه وسيلة للاستفهام والاستقصاء المنظم والدقيق الذي يقوم به الباحث بغرض اكتشاف معلومات أو علقات جديدة، بالإضافة إلى تطوير أو تصحيح أو تحقيق المعلومات الموجودة فعالا، على أنْ يتـبع في هذا الاستعلام والاستقصاء خطوات المنهج العلمي واختيار الطرق والأدوات الازمة للبحث[1]،و من خلال هذه التعريفات للبحث العلمي يمكننا القول أن أي إشكالية في طريق الانسان تتطلب بحثا و ما يميز البحث العلمي عن البحوث الأخرى غير علمية هو المنهج والذي يتنوع من خلاله البحث العلمي كذلك .

ينتفع الانسان من أخيه الانسان عن طريق البحث العلمي والذي لا يمكن أن ينتج آثاره إلا بعد الاطلاع عليه و هذا ما يعرف بالنشر الذي يختلف حسب نوع و حجم البحث من جهة والاستراتيجية المتبعة في نشر البحوث العلمية من طرف ملاكها الأصليين لهذا ومن خلال هذا المبحث سنتطرق لأنواع البحوث العلمية الجامعية خاصة المتعارف عليها في الميدان الكبير للعلوم الاجتماعية و خاصة الحقوق و العلوم السياسة وهذا في مطلب أول أما المطلب الثاني فيدرس طرق نشر البحوث العلمية في الجزائر والمشار إليها في الأنواع.

المطلب الأول: أنواع البحوث العلمية الجامعية

تقسم البحوث العلمية وفق فلسفة العلوم الاجتماعية بالاعتماد على العديد من المعايير فهناك من يقسمها حسب معيار الغرض أو الغاية إلى بحوث نظرية و بحوث تطبيقية،كما هناك من يقسمها حسب المنهج إلى بحوث تجريبية وبحوث استكشافية و بحوث وصفية [2]،هذا ما نجده عند دراسة فلسفة البحث العلمي،أما البحوث العلمية التي ينجزها الباحثون في مؤسسات التعليم العالي و البحث العلمي الجزائرية تأخذ تسميات أخرى من مذكرات و أطروحات دكتوراه وكتب فردية وأخرى جماعية ومطبوعات جامعية ومقالات و مداخلات وبحوث صفية هذه هي أهم

---

[1] محاضرات الدكتور عباش أيوب ،منهجية البحث العلمي ،محاضرة ألقيت على طلبة ماستر 1 تخصص تدريب و تحضير بدني رياضي،جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي،الجزائر، 2018-2019،ص16.

[2] دنان العساف، مقدمة في أصول البحث العلمي ومناهجه مقال منشور عبر الرابط الالكتروني الآتي : https://mawdoo3.com/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81_%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%AB_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D9%85%D9%8A

البحوث المعروفة عند دارسي العلوم الاجتماعية عامة و الحقوق و العلوم السياسية خاصة حيث يمكن تقسيمها من حيث الحجم إلى بحوث علمية ذات الحجم الكبير و بحوث علمية ذات الحجم الصغير.

الفرع الأول: البحوث العلمية ذات الحجم الكبير

ينظر غالبا في الدراسات الإجتماعية لحجم البحث العلمي الجامعي وكثيرة هي البحوث العلمية ذات الحجم الكبير خاصة في الجزائر،والتي يستعملها الباحثون إما لنيل شهادة علمية معينة في طور تعليمي معين وإما لنيل ترقية وظيفية في سلم الترقيات وفقا لما تستوجبه القوانين الأساسية و الأنظمة الداخلية لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.

المذكرة والأطروحة هما نوعان من أنواع البحوث العلمية التي تحرر من طرف الباحث العلمي لنيل شهادة جامعية إما شهادة تدرج أو شهادة ما بعد التدرج،فالمذكرة أقل حجما من الأطروحة فهذه الأخيرة هي لمشروع البحثي النهائي لإتمام درجة اللدكتوراه في اختصاص معين. مهمتها هو عرض النتائج والاكتشافات التي توصّل إليها طالب الدكتوراه للإجابة على سؤال البحث الذي اختاره لنفسه ،أما المذكرة فهي كذلك عرض لنتائج توصل اليها الباحث في طريقه للاجابة على الاشكالية التي طرحها أثناء بحثه في الطور التعليمي الذي هو فيه.

النوع الثاني من أنواع البحوث العلمية كبيرة الحجم هي الكتب " المؤلفات " أو الكتب الجماعية والتي يعمل فيها الباحث بعرض مجموعة كبيرة من الأفكار في سبيل شرح نظرية أو تخصص ما،أما الكتاب الجماعي فهو شراكة بين مجموعة من الباحثين في موضوع ما لكل وجهة نظر معينة للموضوع يدرسها من زاوية خاصة به ويسهم مع زملائه في تحرير الجزء المتعلق به.

المطبوعة البيداغوجية و كما يدل عليه اسمها هي عبارة عن مجموعة من المعلومات المنظمة والمتعلقة بمسار بيداغوجي معين يقوم بإعدادها الأستاذ الباحث لتقديمها كعمل بيداغوجي للباحثين أو الطلبة قصد فهم موضوع ما أو مادة علمية ما و هو كذلك من البحوث ذات الحجم الكبير و التي نجد منها الكثير في مؤسسات التعليم العالي و البحث العلمي.

الفرع الثاني: البحوث العلمية ذات الحجم الصغير

البحوث العلمية ذات الحجم الصغير هي عبارة عن جزئيات من موضوع ما تتم دراستها في أشكال مختلفة تبدأ من البحث الصفي المنجز من الطالب في إطار الأعمال الموجهة إلى غاية المقال مرورا بالمداخلات العلمية في الأيام الدراسية و الملتقيات العلمية بمختلف أنواعها،و

تعتبر هذه البحوث من الأعمال الشائعة التي تعرفها العلوم الاجتماعية عامة و الحقوق والعلوم السياسية خاصة وهذا راجع لكثرة الظواهر الاجتماعية المستحدثة و الحديثة التي تتطلب البحث و الدراسة و تبادل المعلومات العلمية بين الباحثين.

المطلب الثاني: طرق نشر البحوث العلمية الجامعية

البحث العلمي هو نتيجة من نتائج العمل الجاد للباحث العلمي الذي يقصد من خلاله افادة مجتمعه من خلاله والمساهمة في التنمية،لهذا فإن بقاء البحث العلمي داخل المكتبات أوالمخابر هو بمثابة قتل لنتائج البحث ومنع للتنمية،لهذا فإن نشر البحوث العلمية هو الوسيلة الأساسية لتشجيع البحث العلمي من جهة و مساهمة الباحث العلمي في التنمية من جهة أخرى.

الفرع الأول: النشر التقليدي

نقصد من خلال فكرة النشر التقليدي النشر الورقي والذي عرفته البشرية منذ القدم فأغلب البحوث العلمية والى غاية يومنا هذا وخاصة في الجزائر هي بحوث علمية منشورة ورقيا سواء كانت أطروحات دكتوراه أو مذكرات ماجيستير أو ماستر أو مطبوعات جامعية أو مؤلفات فردية أو جماعية،كما أن المقالات تنشر في أغلب المجلات ورقيا وهذا طريق من طرق النشر التي تدعى بالطرق التقليدية والتي يبقى وصولها لمجموعة واسعة مكن الباحثين أمر صعب للغاية وخير دليل عليه ما يجده الباحثون من صعوبات في الحصول على أعداد ورقية للمجلة العلمية الصادرة عن الهيئات القضائية العليا مثلا في تخصص الحقوق.

الفرع الثاني: النشر الالكتروني الرقمي

رقمنه البحوث العلمية ونشرها الكترونيا هو الطريق الجديد لنشر البحوث العلمية وهذا ما نلمسه من توجهات السياسة العامة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي نحو استحداث مكتبات رقمية التي يمكن تعريفها على أنها مجموعة من المصادر الالكترونية والإمكانات الفنية ذات العلاقة بإنتاج المعلومات والبحوث عنها واستخدامها و بذلك فان المكتبات الرقمية هي امتداد ودعم لنظام تخزين المعلومات و استرجاعها التي تدير المعلومات الرقمية بغض النظر عن وعاء سواء كان نصيا أو صوتيا أو في شكل صور بنوعيها الثابت و غير الثابت وتكون متاحة على شبكة موزعة[3].

[3]- سكينة فروج،استحداث المكتبة الالكترونية كآلية لرقمنة التعليم العالي في الجامعات الجزائرية،الملتقى الدولي الافتراضي يومي 21 و 22 فيفري 2021 الموسوم بـ الرقمنة ضمانة لجودة التعليم العالي والبحث العلمي وتحقيق التنمية المستدامة،الجزء الثاني،ص 169.

المكتبات الرقمية هي أيضا و في وقتنا الحالي هي الوسيلة المثلى لنشر البحوث العلمية و اتاحتها للباحثين لأن الباحث العلمي يعمل وباستمرار على الدراسة النقدية للبحوث العلمية السابقة لبحثه والتي لها علاقة بتخصصه وهذا أساس العلوم الاجتماعية عامة والحقوق والعلوم السياسية،لهذا فإن توفير مكتبة رقمية هي الطريقة الأمثل لنشر البحوث العلمية بمختلف أنواعها.

المبحث الثاني: واقع نشر البحوث العلمية الجامعية في الجزائرو آفاقه المستقبلية

.

ليس من الصعب على الباحث أن يعرف واقع النشر بصفة عامة في الجزائر،خاصة عندما تتوفر لديه شبكة أنترنات من جهة وتسهيل الولوج لمختلف المواقع و دور النشر وغيرها من المؤسسات التي تعمل على نشر البحوث العلمية ونتائجها كما أن التطورات المستمرة في طرق النشر تظهر من خلاله الآفاق المستقبلية للنشر،فواقع النشر يحتاج لعمل احصائي لمؤسسات البحث العلمي من جهة واحصاء للبحوث العلمية من جهة أخرى و هذا ما ستتم دراسته تقريبيا من خلال المطلب الأول من هذا المبحث أما المطلب الثاني فهو مخصص لدراسة آفاق نشر البحوث العلمية الجامعية في الجزائر.

المطلب الأول: واقع نشر ورقمنة البحوث العلمية الجامعية

بمجرد الولوج للموقع الرسمي لوزارة التعليم العالي و البحث العلمي يمكننا إحصاء مجموعة من المؤسسات القائمة بعملية التعليم العالي والبحث العلمي،حيث تظهر لنا البوابة وجود 54 جامعة موزعة على ندوات جهوية 15 جامعة تابعة لندوة الغرب و 17 جامعة تابعة لندوة الوسد و 22 جامعة تابعة لندوة الشرق،كما تم احصاء 9 مراكز جامعية على مستوى الثلاث ندوات و 37 مدرسة وطنية عليا مقسمة بنفس التقسيم على الندوات و 11 مدرسة عليا للأساتذة،كل هذه المؤسسات تضمن المهمتين الموكلتين لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي و هي ضمان التعليم عالي المستوى و البحث العلمي الذي يساهم في التنمية،لكن الاشكال الذي يطرح في هذه المؤسسات ما هو واقع الرقمنة فيها فهل يمكن الولوج الى موقعها الالكتروني من جهة و هل توفر للباحث الجزائري مادة علمية منشورة تساهم في جودة البحث العلمي ؟هذا ما سيعالجه الفرع الأول من هذا المطلب.

يدرس الفرع الثاني من هذا المطلب واقع النشر في مؤسسات البحث الأخرى والتي تتمثل في وكالات البحث التي تم إحصاء 6 وكالات منها وفقا لما هو موجود عبر الموقع الرسمي

لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي و 19 مركز بحث و 12 وحدة بحث فما هو واقع نشر البحوث العلمية أو نتائج البحوث العلمية المتوصل إليها في هذه المؤسسات؟

الفرع الأول: واقع النشر في المؤسسات الجامعية

ماضي النشر في الجزائر يظهر من خلال الرصيد المكتبي الموجود في مختلف المؤسسات الجامعية والتي سبق احصائها،حيث تحتوي المكتبة الجزائرية ومنذ استقلال الجزائر على مجموعة بحوث علمية لا يستهان بها كان اصحابها يعتمدون على النشر الورقي وخير مثال على ذلك هو مجلة الجزائر الصادرة عن جامعة الجزائر 1 والتي بفعل التطورات الرقمية و دخول عالم النشر الالكتروني تم تحويل نشرها للنشر الالكتروني و تسهيل عملية الحصول على أعدادها.

تتجه معظم الجامعات الجزائرية حاليا لنشر البحوث العلمية الكترونيا لتخفيف نفقات النشر التقليدية من جهة وتسهيل الولوج للبحوث العلمية من جهة أخرى إلا أن الدور المهم لعملية النشر و تطويرها يتطلب تحسين أداء مديرية النشر بالمؤسسات الجامعية،فهي المحرك الفعلي لنشر البحث العلمي وما نلمسه في معظم الجامعات هو شح نشر الأطروحات والمذكرات التي تعتبر أهم البحوث العلمية المتخصصة جدا،فمن الجامعات من اجتهد في نشر هذه البحوث العلمية عبر مواقعها و منها من لم ينشرها،وهذا ما تسبب في اعاقة مشروع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي المتعلق بالبوابة الوطنية للإشعار عن الاطروحات.

يعرف نشر المقالات العلمية في المجلات والدوريات العلمية رواجا كبيرا في الجزائر فاستحداث البوابة الجزائرية للمجلات العلمية ASJP جعل من نشر البحوث العلمية والإطلاع عليها ثروة كبيرة تحسب لصالح البحث العلمي حيث تم رقمنة معظم المجلات الصادرة قبل انشاء البوابة من جهة و تسهيل انشاء المجلات العلمية المنشورة الكترونيا او تخفيف العبأ على المؤسسات الجامعية من جهة أخرى مما يساهم في جودة البحث العلمي عن طريق تسهيل مهمة مراجعة البحوث العلمية من الخبراء في اللجان العلمية.

الفرع الثاني: واقع النشر في مؤسسات البحث الأخرى

مؤسات البحث الأخرى في الجزائر و المتمثلة في وكالات البحث ومراكز البحث ووحدات البحث لا تزال محل ضبابية لدى الباحثين في العلوم الاجتماعية،فيظهر من خلال احصائها شح هذه الهياكل في مجال العلوم الاجتماعية عامة و الحقوق والعلوم السياسية خاصة،إلا أن الاطلاع على مواقعها يظهر من خلاله التوجه الدائم نحو استراتيجية رقمنه

البحوث العلمية فبالنظر الى نموذج الوكالة الموضوعاتية للبحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية فهي وكالة منشأة بموجب المرسوم التنفيذي 12-96 المؤرخ في 1 مارس 2012 فبالنظر لمهامها نجد أنها تعمل على نشر نتائج البحوث في ميدان تخصصها وهو العلوم الاجتماعية والإنسانية حيث تظهر جليا مهام هذه الوكالة و كيفيات تسييرها من خلال المرسوم التنفيذي 19-232 المؤرخ في 13 أوت 2019.

المطلب الثاني: آفاق نشر البحوث العلمية الجامعية

ضمان الجودة يتطلب النشر الواسع للبحث العلمي،وتشجيع الباحثين على ذلك بتوفير الظروف الملائمة للبحث العلمي من جهة وتسهيل الحصول على مادته العلمية،سواء في العلوم والتكنولوجيا سواء في العلوم الاجتماعية،وما يلاحظ على آفاق نشر البحوث العلمية الجامعية هو نجاح رقمنه المقالات العلمية الجامعية كنوع من أنواع البحوث العلمية ذات الجودة، مما يتيح المجال مستقبلا لتعميم هذه التجربة على بقية البحوث العلمية خاصة المتخصصة منها مثل أطروحات الدكتوراه والتي تعرف تأخرا ملحوظا في كثير من الجامعات بالرغم من أن الجامعة هي المالك القانوني للأطروحة الجامعية وهي مرفق عام يهدف لتحقيق المصلحة العامة،و المصلحة العامة حاليا تقتضي النشر الواسع للبحوث العلمية كي تساهم في التنمية،وولوج البحث العلمي للبيئة الرقمية التي أصبحت الشغل الشاغل للباحث العلمي اينما كان موقعه في الجزائر أو خارج الجزائر.

الخاتمة :

مما سبق يتضح لنا أن الجزائر و من خلال مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي تعمل على الضي قدما نحو رقمنه البحوث العلمية تماشيا مع متطلبات الجودة حيث أن عملية التقييم و الترتيب التي تقوم بها الوكالات الدولية لمؤسسات التعليم العالي دفعت معظم الجامعات لفتح مجالها البحث للباحثين سواء الوطنيين أو الدوليين فمن بين مؤشرات تقييم البحث العلمي هو مدى ظهور البحث العلمي المنجز من الباحث في مؤسسة تعليم عالي ما في هوامش بحوث علمية أخرى و هذا ما يدفع الجامعات الجزائرية للنشر الواسع للبحوث العلمية كإستراتيجية و آلية لضمان الجودة.

إن تجربة الجزائر في نشر المقالات عبر بوابة وطنية تضم كل المجلات العلمية هو بمثابة انجاز لا يستهان به في مجال الولوج للبيئة الرقمية واستعمال تكنولوجيات الاعلام والاتصال في تشجيع نشر البحث العلمي مواكبتا للتطورات العالمية الملحوظة والتي يمكن التأكد منها من خلال البوابات العالمية لنشر البحوث العلمية التي عملت الجزائر على اقتناء حقوق الاطلاع

عليها من خلال موقع sndl المتاح للباحثين الجزائريين فالجزائر كذلك عليها أن تواكب باقي الجامعات في نشر الأنواع المختلفة للبحوث العلمية و تمكين الباحثين منها لهذا يمكن الخروج بمجموعة من التوصيات أهمها :

1- تفعيل البوابة الوطنية للإشعار عن الأطروحات من أجل التنسيق بين المؤسسات الجامعية حول البحوث العلمية التي تعود بالفائدة العلمية للمجتمع بصفة عامة والبحث العلمي بصفة خاصة.
2- رقمنة أطروحات الدكتوراه و نشرها الكترونيا عبر مواقع مكتبات الجامعات مع توفير حماية الكترونية للولوج لهذه المحتويات باعتبار الحماية القانونية موجودة في نصوص الملكية الفكرية من حماية حقوق المؤلف و حماية براءة الاختراع و غيرها من النصوص القانونية التي تحمي البحث العلمي و الباحثين.
3- التوجه نحو تشجيع انشاء مراكز البحث في الحقوق والعلوم السياسية و غيرها من التخصصات الفرعية التابعة لميدان العلوم الاجتماعية و الانسانية لأنها كذلك حقل للبحث العلمي المساهم في التنمية الشاملة.

قائمة المراجع :

المرسوم التنفيذي رقم 12-96 المؤرخ في 8 ربيع الثاني عام 1433 الموافق ل 1 مارس 2012 المتضمن إنشاء الوكالة الموضوعاتية للبحث في العلوم الاجتماعية و الانسانية ج.ر.ج.ج.د.ش عدد 14 لسنة 2012

المرسوم التنفيذي 19-232 المؤرخ في 12 ذو الحجة عام 1440 الموافق 13 أوت 2019 يحدد مهام الوكالات الموضوعاتية للبحث وتنظيمها و سيرها ج.ر.ج.ج.د.ش عدد 51 لسنة 2019.

- الدكتور عباش أيوب ،منهجية البحث العلمي ،محاضرة ألقيت على طلبة ماستر 1 تخصص تدريب و تحضير بدني رياضي،جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي،الجزائر ،2018-2019،ص16.

- دنان العساف، مقدمة في أصول البحث العلمي ومناهجه مقال منشور عبر الرابط الالكتروني الآتي :
https://mawdoo3.com/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81_%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%AB_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D9%85%D9%8A

- سكينة فروج،استحداث المكتبة الالكترونية كآلية لرقمنة التعليم العالي في الجامعات الجزائرية،الملتقى الدولي الافتراضي يومي 21 و 22 فيفري 2021 الموسوم بـ الرقمنة ضمانة لجودة التعليم العالي والبحث العلمي وتحقيق التنمية المستدامة،الجزء الثاني،ص169.

المواقع الالكترونية الآتية

https://www.mesrs.dz/
http://www.dgrsdt.dz
https://atrssh.dz/
https://www.sndl.cerist.dz/
https://www.pnst.cerist.dz/

إستمـارة المشاركـة :

الاسم: وفـــاء **اللقب:** عزالـــدين

الرتبة العلمية: دكتوراه علوم

التخصص: قانون عام (إدارة عامة)

الوظيفة:أستاذ مؤقت جامعة 08 ماي 1945 قالمة

مجال البحث: البيئة والضبط الإداري

المؤسسة: جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي

رقم الهاتف (إجباري):0670480935

البريد الالكتروني (إجباري): Zed.wafa@yahoo.fr

رقم المحور: المحور الثاني

عنوان المداخلة :

رقمنة الإدارة المحلية كآلية لترقية الخدمة العمومية في إطار إرساء قواعد التنمية.

Digitizing the local administration as a mechanism for upgrading the public service within the framework of laying the foundations for development.

ملخص المداخلة :

إن التحول التنموي بكل معانيه ومضامينه الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية والحضارية يستوجب السرعة والدقة والإتقان في الأداء الخاص بالإدارة العامة، والتي تشهد طفرة نوعية في مجال التقنيات الإلكترونية، أو ما يعرف بالرقمنة حيث ساهمت في طرح بدائل حديثة على صعيد أداء الخدمات العمومية كميا، نوعيا و زمنيا تماشيا مع التطورات في مجال الإدارة، للتحول من الأعمال الإدارية التقليدية العاجزة عن إرضاء المواطن إلى خدمات رقمية ذات جودة عالية، وكان هذا نتيجة عدة إرهاصات وتجارب تقنية ناجحة ساهمت في التنمية على المستوى المحلي مما حتم ضرورة خوض غمار التجربة الرقمية في الإدارة المحلية في الجزائر .

الكلمات المفتاحية: جماعات محلية، خدمة عمومية، الرقمنة، التنمية .

Summary :

The developmental transformation with all its economic, social, political and cultural implications requires speed, accuracy and perfection in the performance of the public administration, which is witnessing a qualitative leap in the field of electronic technologies, or what is known as digitization, as it contributed to offering modern alternatives in terms of the performance of public services quantitatively, qualitatively and In line with developments in the field of management, to shift from traditional administrative work that is unable to satisfy the citizen to digital services of high quality, and this was the result of several forebodings and successful technical experiences that contributed to development at the local level, which necessitated the need to engage in the digital experience in local administration in Algeria. .

Keywords: local groups, public service, digitization, development.

مقدمة :

تراهن الجماعات المحلية في الجزائر على عد ة تحديات وجب عليها تجاوزها في ظل البيئة الرقمية الحديثة التي تتميز بالتفاعلية والآنية، خاصة مع تفعيل التكنولوجيا الحديثة والانتقال نحو الرقمنة في عديد القطاعات، فهي تعمل ضمن الإمكانيات المتاحة والمتوفرة في حدود اختصاصاتها محليا ، ويبقى العامل التقني رهانا حقيقيا أثناء محاولتها تجسيد الخطط والسياسات على أرض الواقع عند تأهيل الكوادر البشرية ويتطلب ذلك أغلفه مالية ضخم ة يصعب تغطيتها ، كذلك غياب الخبر ة الكفيلة بتعزيز أداء المؤسسات العمومية وإيصالها بقاعدة رقمية فعالة تربط جميع المجالات ، حتى وإن كانت المبادرات الأولية عبارة عن استخراج بعض الوثائق البيومترية من قاعدة بيانات الكترونية إلا أن الرقمنة أثناء الإنجاز هي أعمق من ذلك بكثير، لذلك تحاول الجزائر إنتاج استراتيجيات اتصالية ناجحة تمكنها من تحسين الخدمات العمومية.

وبما أن المرافق العمومية المحلية هي الأقرب إلى المواطن فـإن استخدامها للتكنولوجيا الحديثة سيؤدي إلى تحسين جودة خدماتها وتلبية أكثر لحاجيات المواطن، وهو الهدف الذي تسعى إليه جميع الدول وهذا المسار انتهجته الجزائر من خلال استراتيجيه تجعل من الإدارة المحلية إدارة التميز بأسلوب العصرنة، بحكم أنها أكثر احتكاكا بالمواطن المحلي و الأدري بشؤونه واهتماماته؛ هذا من جهة ومن جهة ثانية لتحسين الخدمة العمومية وفقا لمبدأ الرشادة في التسيير.

ومن هذا المنطلق يستوجب طرح الإشكالية التالية: **إلى أي مدى ساهمت الإدارة الإلكترونية في ترشيد وتحسين الخدمة العمومية المحلية وفقا لأساسيات التنمية ؟ .**

وقد اعتمدنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الأقرب لعرض دور الرقمنة المحلية في تحسين الخدمة العمومية مع جانب تحليلي في مدى إسهامات الرقمنة المحلية في جودة الخدمة والرهانات والمعوقات التي تعتري الخدمة الإلكترونية المحلية ومدى تطبيقها.

وقد قسمنا هذه الورقة البحثية إلى ثلاث محاور:

المحور الأول: آليات رقمنة الإدارة المحلية وواقع الخدمة العمومية.

المحور الثاني: إسهامات الإدارة الإلكترونية في ترقية الخدمة العمومية وتطوير التنمية المحلية.

المحور الثالث: معوقات الإدارة المحلية ورهانات تفعيلها .

<u>المحور الأول</u>: آليات رقمنة الإدارة المحلية وواقع الخدمة العمومية.

لقد عرف البعض الإدارة الالكترونية بأنها: استخدام وسائل الاتصال التكنولوجية المتنوعة والمعلومات في تسيير سبل أداء الإدارات الحكومية لخدماتها العامة الالكترونية ذات القيمة، والتواصل مع طالب الانتفاع من خدمات المرفق العام بمزيد من الديمقراطية من خلال تمكينهم من استخدام وسائل الاتصال الالكترونية عبر بوابه واحدة [1] ، وتعرف أيضا على أنها مقدرة الحكومة على تحسين الخدمات التي تقدمها إلى المواطن من خلال استخدام التكنولوجيا.[2]

أما بالنسبة لتعريف الخدمة العمومية الالكترونية فإنها:" **قدرة الأجهزة العمومية على تبادل المعلومات فيما بينها من جهة، وتقديم الخدمات للمواطنين والقطاع العام من جهة أخرى وذلك بسرعة وتكلفة منخفضة عبر شبكة الانترنت مع ضمان سرية وأمن المعلومات المتناقلة في أي وقت و أي مكان" .**[3]

ومن التعريفات أيضا أنها كل وظيفة يكون أدائها مضمونا ومضبوطا ومراقبا من قبل الحاكمين لأن تأدية هذه الوظيفة أمر ضروري لتحقيق وتنمية الترابط الاجتماعي، وهي من طبيعة لا تجعلها تتحقق إلا بفضل تدخل الحكام .[4]

وقبل تطور مصطلح الخدمة العمومية الالكترونية فقد كان المواطن الجزائري كثيرا ما عان من مشاكل البيروقراطية وكثرة الوثائق الإدارية وضياع الوقت والتكلفة والأخطاء التي تمس الوثائق الإدارية على مستوى مؤسسات الوحدات المحلية بما فيها البلدية؛ الأمر الذي جعل من التغيير والانطلاق في بوادر الإدارة الالكترونية أمرا ضروريا ويتطلب مجموعة من الآليات المختلفة للنهوض بهذا النوع من الخدمات الإدارية ومن الآليات المكرسة :

<u>أولا : الآليات القانونية</u>

إن التحول من نظام الإدارة التقليدية إلى نظام الإدارة الإلكترونية، ي تطلب مجموعه من النصوص القانونية والتنظيمية الجديدة التي تتماشى مع هذا التحول، ومن بين النصوص القانونية في هذا المجال:

---

[1] – هيم الفيلكاوي، **الحكومة الالكترونية**، مجلة الحرس الوطني، الكويت، العدد 19 السنة الخامسة، نوفمبر2002، ص50

[2] – عمار بوحوش، **نظريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد والعشرين**، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 2006 ، ص 182.

[3] – محمود صدام جبر، **الموجة الالكترونية القادمة**، مجلة الإداري، عمان، العدد 91، ديسمبر 2002، ص 21 .

[4] –غنية نزلي، **دور الإدارة الإلكترونية في ترقية خدمات المرافق العمومية المحلية** ، مقال منشور في مجلة العلوم القانونية والسياسية،الصادرة عن كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر ،الوادي،العدد 12، جانفي 2016، ص 180.

-القانون رقم 03-14 المؤرخ في 24 فيفري 2014 يتعلق بسندات ووثائق السفر.[1]

-القرار المؤرخ في 17 أكتوبر 2010 ، يحدد المواصفات التقنية لمستخرج عقد الميلاد الخاص باستصدار بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر.

-القرار المؤرخ في 26 ديسمبر 2011، يحدد المواصفات التقنية لجواز السفر الوطني البيومتري الإلكتروني

-القرار المؤرخ في 26 ديسمبر 2011، يحدد تاريخ بداية التداول بجواز السفر.

- القرار المؤرخ في 25 ماي 2011، يتعلق بملف الطلب لبطاقة التعريف

ثانيا: الآليات البشرية

يشكل المورد البشري مقو ما أساسيا في التنظيم الإداري بحكم أنه العامل المحوري الذي يت أثر بالتغيرات التي تطرأ على التنظيم والمؤثر فيها على حد سواء، مما يستوجب أن يكون هذا المورد على مستوى الإدارة جاهزا ومتلائما مع التطورات التكنولوجية في وسائل الإعلام والاتصال، والذي اقتحم مجالات العمل الإداري، فالأمي في بداية القرن الواحد والعشرون هو الذي لا يعرف استخدام المعلوماتية في حياته الخاصة والمهنية فالإدارة العامة لابد عليها من محو هذه الأ مية لنجاح مشروع الإدارة الالكترونية؛ وبناءا على هذا عمدت الجزائر من خلال مشروع الجزائر الالكترونية العمل على تطوير فكر القيادات الحكومية بما يتلاءم مع مفهوم الحكومة الالكترونية، و إعداد خطة مناسبة لتدريب فرق العمل التي يتم تكوينها من جميع الجهات الحكومية، والتي تشارك في مشروع الحكوم ة الالكترونية بهدف القدر ة على الإدارة والتسيير حسب الاختصاص[2]، فالإدارة الالكترونية لا تدير نفسها بل تحتاج إلى قدرات بشرية ذات كفاءة، تحسن استخدام الكمبيوتر والتكنولوجيا الحديثة، وللخروج من بوثقة الموظف التقليدي إلى العصري لابد من إعداد برنامج أو برامج وخطط للتدريب وتأهيل الموظفين على مستوى البلدية لتقديم خدمات ذات جوده.[3]

ثالثا: الآليات التقنية والتكنولوجية.

لا يمكن عصر نة قطاع الإدارة المحلية دون وجود الوسائل التكنولوجي ة والتقنيات الحديثة التي يحتاجها المكتب الالكتروني لتقديم الخدمات للمواطنين، وتتمثل في توفير البنية التحتية للإدارة الالكترونية من تأمين أجهزة الحاسب الآلي وربط شبكات الحاسوب السريع ة والأجهزة المرفقة معها وتأمين وسائل الاتصال

---

[1] -جريدة رسمية، عدد 16 الصادرة، في 23 مارس 2014.

[2] -فتيحة فرطاس، **عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين خدمة المواطنين** ،مقال منشور في مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 02، العدد 15 ، سنة 2016، ص317 .

[3] -ملال مختارية، **عصرنة الإدارة المحلية"مقاربة لترشيد الخدمة العمومية"**،مقال منشور في مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد 12،ص 24.

الحديثة؛ بمعنى أن الإدارة لابد أن تعمل على تطوير شبكة الاتصالات لكي تحقق الهدف من استخدام شبكة الانترنت، بالإضافة إلى توفير التكنولوجيا الرقمية الملائمة للبيانات والبرامج وتوفير خدمات البريد الرقمي.[1]

رابعا: واقع الخدمة العمومية في الجزائر.

1-نقص الاهتمام بالجانب الاتصال والإعلامي للمواطن: إن النقص في إعلام المواطنين حول مختلف الخدمات الإدارية والشروط التنظيمية اللازمة للاستفادة من بعض الخدمات، كذلك نقص وغياب وأحيانا وجود وسائل تقليديه غير حديثه وغياب الاتصال الفعال الذي يثمن مجهود الإدارة فيما يخص خدمات المرفق العمومي الذي يقدمها ونقص الكفاءة للأعوان والموظفين وضعف انفتاح الإدارة على المحيط الاجتماعي وغياب الرؤية الشاملة للخدمات الإدارية، مع وجود بعض الإجراءات الإدارية المتخذة بصفق انفرادية، وهذا ما يؤدي إلى غياب معلومات دقيقة عن الخدمات التي تقدمها مختلف المصالح الإدارية، وينعكس ذلك على جودة الخدمات التي قدمتها هذه المرافق العمومية.[2]

2- ضعف التكافل بانشغالات المواطنين بشكل مناسب : سارعت وزارة الداخلية والجماعات المحلية إلى معالجه النقائص التي تسود نشاط المرافق الإدارية، خاصة وأن أغلب الموظفين الذين يقومون باستقبال المواطنين للتكفل بانشغالاتهم غالبا ما يفتقرون للمؤهلات والقدرات التي تسمح لهم بالاستقبال الملائم لطلبات المواطن والتكافل بلنشغالاته، لذلك أدرجت عدة إصلاحات قصد تعزيز الثقة بين المواطن والإدارة .[3]

ومن بين النقائص التي تسود نشاط المرافق الإدارية: [4]

-البطء في أداء الخدمة العمومية لأسباب تعود إلى طول وتعقيد الإجراءات والعمليات اللازمة لإنتاج الخدمة والسوء في تسيير الخدمة العمومية.

-التمييز في أداء الخدمة بسبب تفشي ظاهرة الوساطة في منظمات الخدمة العمومية وبين جماهير الخدمة الأمر الذي ينتج عنه فجوة، بين ما يتم تقديمه من أداء للخدمات العمومية وبين ما يتوقع المواطنين نحو هذه الخدمات.

---

[1] – محمد سمير أحمد، **الإدارة الالكترونية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع،عمان، سنه 2009، ص ص 71-72.

[2] - يوسفي كريمة ، **الإدارة ودولة القانون في الجزائر**، مذكرة ماجستر في القانون العام، فرع الدولة والمؤسسات العمومية، الجزائر، دون سنة، ص 40.

[3] - بوسماح أمين، **المرفق العام في الجزائر**، ترجمه رحال بن أعمر الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 45.

[4] - فوزية صادقي، واقع **رقمنة الجماعات المحلية الجزائرية وتحديات تحسين الخدمة العمومية في ظل الثورة التكنولوجية وتأثيرات التحول الرقمي العالمي**، مقال منشور في مجلة العلوم الإنسانية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، المجلد 07 العدد 03، ديسمبر 2020 ص21.

-افتقار الابتكار والتطوير الناتج عن السياسات المخطط ة والمدروسة للتغيير في عمليات وإجراءات إنتاج وتقديم الخدمة العامة للجمهور.

-الغياب الكامل للبحوث والدراسات التطبيقي ة في الوحدات التنظيمي ة التي تقدم الخدم ة العمومية، وعدم الاهتمام بالاستفادة من مثل هذه البحوث والدراسات التي تتوفر بشكل كبير في المؤسسات والمنظمات العمومية، وتحقيق الرقابة الفعالة بغرض التحقق من وصول هذه الخدمات للمواطنين وفقا للقوانين .

-سوء استخدام الموارد التنظيمية المتاحة في إنتاج الخدمة العمومية، وذلك مما يسبب الإهمال ولامبالاة أو عدم القدرة على المحافظة على المستوى الجيد للخدم ة العامة نظرا لغياب المعايير الخاص ة بالرقمنة على وجود هذه الخدمة .

المحور الثاني: إسهامات الإدارة الإلكترونية في ترقية الخدمة العمومية وتطوير التنمية المحلية.

لتكنولوجيا المعلومات الحديثة دور رئيسي في إحداث التطورات المختلفة في مجال تقديم الخدمات للمواطنين؛ حيث ساهمت الإدارة الإلكترونية في العديد من الدول في تطوير مراحل وأساليب العمل الإداري ، وكذا توفير المعلومات في الوقت المناسب وبأقل تكلفة ، بالإضافة إلى أن تطبيق الإدارة الالكترونية -وبالرغم من أن نموذج الخدمة العمومية الإلكترونية في الجزائر - يعرف مراحله الأولية إلا أن تطبيقها قد منح إسهامات وانجازات على واقع الخدمة المقدمة للمواطن بشكل نسبي.

أولا: أولوية تطبيق الرقمنة في الإدارة المحلية لتحسين الخدمة العمومية

سعت الدولة الجزائرية بشتى الطرق لتحسين الخدم ة العمومية، خاصة على مستوى الإدارة المحلية حيث استفادت من تجارب ناجحة في هذا المجال ؛ بداية من تأطير وتكوين الكفاءات البشرية على الخدمات الرقمية ورصدها الأغلفة المالية الخاصة بذلك ؛ لتمكين الإدارة المحلية وتقريبها من المواطن واعتماد التكنولوجيا الحديثة في المجال الإداري، والذي أصبح ضروري مع المستجدات التقنية بما يساهم في خلق شراكة بين جل القطاعات والمؤسسات ، وهذا لن يتأت إلا عن طريق خلق بنية تحتية تقنية ، وهذا ما جعل مسألة الأمن المعلوماتي رهان من خلال أخذ الدول ة الجزائرية أولوية التأسيس لنظام قانوني كفيل بحماية الإدارة الرقمية من مخاطر البيئة الالكترونية ومن مخاطر القرصنة والتجسس الالكتروني.[1]

وبناء على مبررات أساسية أدت إلى أولوية اعتماد الرقمنة منها: [2]

[1] - فوزيه صادقي، مرجع سابق، ص، ص 21- 22

[2] - مختار هشام أمين، **تخطيط وتنمية المجتمعات الجديدة في جمهوري ة مصر** ، رسالة منشورة كلية الهندس ة جامعة القاهرة، مصر ، 2000 ،ص 81

-وقوع الجماعات المحلية تحت ضغوط مستمرة من أجل تحسين خدماتها وذلك بسبب كثرة التعقيدات في مجال المعاملات في الإدارات المختلفة.

-تنامي البيروقراطية بصورة يومية حيث تعاني الأجهزة الحكومية من تدني مستوى الأداء في خدمات المواطنين بسبب الإجراءات الروتينية والأساليب اليدوية.

-زيادة تكلفة أداء الخدمة.

-تعطل الأعمال و تعرض الوثائق للتلف.

-تعدد المكاتب التي يضطر المواطن للذهاب إليها للحصول على خدمات.

-تسارع التقدم التكنولوجي مما أدى إلى ضرورة الاستجابة والتكيف مع المتطلبات البيئي ة المحيطة، لذلك يعتبر تطبيق أساليب الرقمنة في كثير من المنظمات والمجتمعات سبيلا يحتم على الدول اللحاق بركب التطور، تجنبا لاحتمالات العزلة والتخلف عن مواكبة عصر السرعة والمعلوماتية.

-حاجه الموظفين في الجماعات المحلية إلى التعاملات السريعة وبشكل مضمون عبر قاعدة رقمية.

ثانيا: الخدمة العمومية على مستوى البلدية.

تعتبر البلدية الركيزة الأساسية للتنظيم المحلي والجماعة القاعدية الأكثر قربا من المواطن والأعلم بانشغالاته أكثر من الجهات المركزية ، كما تعد مكانا لممارسة المواطن للمشاركة في تسيير الشؤون العمومية من طرف المواطنين [1]، لهذا عمدت السلطات إلى وضع مشروع الجزائر الالكترونية 2008 – 2013 كاستراتيجيه لتطبيق مبادئ الإدارة الالكترونية على مستوى الإدارات العمومية، وبما أن البلدية تعتبر إدارة عمومية فقد خضعت لنظام العصرنة وفقا لنظام الإدارة الإلكترونية بغية تقديم خدمات أفضل للمواطن تجعل علاقته بالإدارة المحلية مبني ة على الثقة وتعزز قيم المواطنة ؛ وفي هذا الإطار دشنت أول بلدية الكترونية بالجزائر يوم 14 مارس 2011 بالمقر الفرعي الإداري لحي 500 مسكن بباتنة وبحضور وزير البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، أين صدرت أول شهادة ميلاد مستخرجة بطريقه الكترونية في بضع ثواني فقط على مستوى الشباك الالكتروني، وهذه التقنية تجسد أيضا إمكانية إعداد وتسليم الوثائق على مستوى فروع البلدية دون أن يضطر المواطن للتنقل إلى المقر الرئيسي للحالة المدنية، هذه البلدية الالكترونية الممثلة لتجربة رائدة تستطيع أيضا في نفس الظروف استخراج شهادات الزواج والوفاة. [2]

[1] – القانون رقم 11–10، المؤرخ في 22 جوان 2011، **المتعلق بالبلدية**، الجريدة الرسمية عدد 37 ،الصادرة في 03 جويلية 2011

[2] - ملال مختارية، **المرجع السابق**، ص ص 25–26.

بالإضافة لمشروع المواطن الإلكتروني الذي أطلقته وزارة الداخلية في أواخر سنة 2013؛ و لأول مرة في الجزائر مدى الحياة يمكن من خلاله استخراج جميع الوثائق الإلكترونية وفق نظام الكتروني يعمل على إصدار مختلف الوثائق في مدة لا تتجاوز 30 ثانية، وهذا من شأنه تخفيف معاناة المواطن مع الوثائق المستخرجة من مصالح البلدية، كما تم تعميم استخراج مختلف وثائق الحالة المدنية مثل شهادات الميلاد رقم 13 على مستوى بلديات القطر الوطني بداية من 2014، حيث يمكن المواطن المقيم ببلدية غير البلدية المولود بها استخراج شهادة الميلاد الخاصة به مكان التواجد الجغرافي للبلدية. [1]

وقد شهدت سنة 2015 تسريع وتيرة عصرنة الإدارة المحلية بقصد ترشيد الخدمة العمومية من خلال جملة من التدابير ؛ منح جواز السفر البيومتري حيث تم تداول أو الجواز السفر الإلكتروني بداية من 05 جانفي 2012 و بطاقة التعريف الوطنية البيومترية ؛ وهي بطاقة رقمية تكون مدة صلاحيتها مدى الحياة وتتمثل هذه التدابير في صدور المرسوم التنفيذي في جانفي 2015 يتضمن إعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفرة بالسجل الوطني؛ بهدف التخفيف من حجم الإجراءات الإدارية حيث ألزم هذا المرسوم الولايات والدوائر والبلديات والوزارات ومختلف الإدارات العمومية التابعة لها بعدم الاشتراط على المواطن تقديم وثائق الحالة المدنية، مثل مستخرجات عقود الميلاد والزواج والوفاة وهذا بعد ربطها ب السجل الوطني التابع لوزارة الداخلية والجماعات المحلية .[2]

ثالثا: أثر تطبيق الإدارة الالكترونية على ترقية خدمات المرافق العمومية المحلية.

إن إدماج التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال في المرافق العمومية المحلية ، في النموذج السابق يوفر فرصا حقيقية وثمنيه لتحسين أداء الإدارة وخدماتها الموجهة للمواطنين ، حيث تسمح هذه التكنولوجيا بتوثيق العلاقة بين الإدارة والمواطن وذلك من خلال ما يلي: [3]

–تقديم خدمات عن بعد دون التنقل إلى الشبابيك و بدخول سهل يسمح بتجاوز المسافات الجغرافية وأوقات الفتح والغلق.

---

[1] - العربي بوعمامة، ركاد حليمة، **الاتصال العمومي والإدارة الالكترونية رهانات ترشيد الخدمة العمومية**، مقال منشور في مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية،الصادرة عن جامعة الوادي، العدد 09 ، ديسمبر 2014 ،ص 43.

[2] - ملال مختارية، **المرجع السابق**، ص 26 .

أنظر أيضا: نازلي غنية، **المرجع السابق**، ص ص 187– 188

[3] - مجيد شعباني ، منوبة مزوار ، **الإدارة الالكترونية للجماعات المحلية إليه لتحسين جودة الخدمة المقدمة** ، مداخلة في ملتقى دولي : آلية تطوير أداء الإدارة المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، المنظمة من طرف جامعة البليدة 2 ، يومي 20– 21 أكتوبر 2014، ص 18.

-تحسين خدمات الإدارة من حيث نوعيتها وسرعتها.

-إمكانية تسوية بعض الإجراءات الإدارية والتوجيه وإعلام المواطن واطلاعه على كافة المعلومات المتعلقة بها.

-الانتقال من الإدارة المباشرة وجها لوجه إلى الإدارة عن بعد.

-تخفيف أعباء كثرة الوثائق بالإدارات.

-اختصار لمجهود الموظفين.

-تطبيق الإدارة الالكترونية يوفر الشفافية.

-التخفيض من حدة المركزية وذلك من خلال إدارة ومتابعة مختلف الإدارات وكأنها وحدة مركزية.

-تطبيق الإدارة الالكترونية سوف يعالج مشكلة تعاني منها أغلب المؤسسات في عملية الحفظ والتوثيق ، مما يؤدي إلى عدم الحاجة لأماكن التخزين وتضييع الوقت في البحث عن المعلومات في أرشيف بالي يعتريه الغبار.

-ربح الوقت، فالعمل المبرمج إنهائه خلال أسبوع في الإدارة التقليدية ، سينهيه الموظف خلال ساعات فقط في ظل الإدارة الالكترونية، وهذا بفضل مساعدة الأجهزة الإلكترونية المزودة بالبرمجيات وشبكات الانترنت.

المحور الثالث: معوقات رقمنة الإدارة المحلية ورهانات تفعيلها

رغم ولوج الجزائر في عالم الإدارة الإلكترونية ، إلا أنه ما زالت تعاني الإدارة العامة على المستوى المحلي من معوقات تقف حاجزا أمام تحقيق بلدية الكترونية أو ولاية الكترونية رقمية تتوفر فيها كل معايير الرشادة في تقديم الخدمة العمومية .

أولا :المعوقات الخاصة برقمنة الإدارة المحلية

1- المعوقات البشرية:

يعد العنصر البشري من أهم المقومات التي تقود إلى نجاح الإدارة الإلكترونية على مستوى الإدارة المحلية، إلا أن النقص في عدد الأفراد المؤهلين للتأكد من البيئة الرقمية، أصبح أمرا تعاني منه أغلب الدول النامية [1]، والجزائر مثل غيرها من الدول النامية تواجه هذه المشكلة على المستوى البلدية في ظل غياب المورد البشري المؤهل لتقديم خدمات عمومية، وتبقى من تطلعات المواطن خاصة بعد تبني سياسة التوظيف القائمة على أساس عقود ما قبل التشغيل مما جعل الكم يغلب على النوع ، بالإضافة إلى نقص الدورات

[1] - محمد السيد القزاز بدر، **الإدارة الالكترونية ودورها في مكافحة الفساد الإداري**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2016، ص 408.

التدريبية على كيفية استخدام تقنيات الإدارة الإلكترونية حيث احتلت الجزائر المرتبة 132 من مجموع 182 دولة في مؤشر رأس المال البشري حول جاهزية الدول للحكومة الالكترونية حسب مؤشرات الأمم المتحدة.[1]

2- المعوقات التقنية:

-عجز قطاع البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تلبية طلبات العملاء على إيصال الهاتف الذي يعد أهم قنوات التواصل عبر الانترنت.

-عدم وجود بنية تحتية متكاملة على مستوى الدولة مما يعرقل تطبيق الإدارة الالكترونية في مؤسساتها.

-وجود اختلاف في المواصفات بالأجهزة المستخدمة داخل المكتب الواحد مما يشكل صعوبة بالربط بينها.

-غياب الوعي لدى موظفي الإدارة المحلية في الحفاظ على الأجهزة الإلكترونية باعتبارها ليست ملكه الخاص.

-محدودية تدفق خدمات الانترنت بالإدارة المحلية مما يشكل عائقا في تقديم الخدمات للمواطنين. [2]

3- المعوقات الاجتماعية والثقافية:

فبالرغم من وجود دوافع وقوة داخليه وخارجيۃ لإحداث التغيير في السياسات والقوانين حتى تتماشى والتحولات الاجتماعية الكبرى ؛ إلا أن بيئة الإدارة المحلية ما زالت تعتمد في تعاملاتها مع البيئة الأخرى الاجتماعية والاقتصادية بالإرث الإداري والتنظيم الموروث ، وسلوك القيادة البيروقراطية مازال يستند على الأسلوب التقليدي القائم على سد الثغرات واتخاذ شكل رد الفعل في التعامل مع الأوضاع الجديدة عوض الاعتماد على مدخل إدارة التغيير.[3]

إضافة إلى هذا فإنها تعاني أيضا من فكر التبعية في الاستيراد الغير واعي للنماذج الإدارية في الإصلاح الإداري، والتقليد الغير مدروس بحجة عالميۃ المبادئ وأسس الإدارة ومناهج التطوير والإصلاح الإداري، بدون مراعاة الخصائص البيئيۃ بكافة أركانها فكان سببا في عدم جدوى غالبية الجهود الإصلاحية وفشلها في تحقيق النتائج المستهدفة. [4]

---

[1]-عبد الله حاج سعيد، **تقييم نظام الحكومة الإلكترونية في الجزائر** ، مقال منشور في مجلة الإنسان والمجال، معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية، المركز الجامعي بالبيض، عدد 02 ، أكتوبر، 2015، ص25.

وأيضا: ملال مختارية، المرجع السابق، ص 27.

[2] - ملال مختاريۃ، المرجع نفسه، ص 27.

[3] – ماموني باهية، **الإدارة المحلية في الجزائر دراسة حالة بلدية النعامة**، مذكرة شهادة ماستر، شعبة العلوم السياسية، تخصص السياسة العامة والتنمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، 2016 ،ص 77.

[4]-ناجي عبد النور، **نحو تفعيل دور الإدارة المحلية (الحكم المحلي) الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة** ، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، ص 12.

4-المعوقات الإدارية:

-عشوائية التخطيط بدلا من الاعتماد على خطط واستراتيجيات محكمة تساعد على مواجهة التحديات الحاصلة والتغيرات السريعة في مجال التكنولوجيات الحديثة ، بالإضافة إلى عدم وجود تنسيق بين مختلف الإدارات العمومية.

-عدم وجود قيادة إدارية رشيد ة ولديها قناعة بالتمسك بنمط الإدارة البيروقراطية بدلا من الفلسفة الجديدة للمكتب.

-بالإضافة إلى عوائق تشريعية قائمة على عدم وجود بيئة علمية الكترونية محمية وفقا لأطر قانونية.[1]

ثانيا: رهانات تفعيل رقمنة الإدارة المحلية.

يعتبر توجه الجزائر نحو تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال مدخلا يعبر عن تغيير رئيسي في ثقافة ممارسة الأعمال الحكومية كوسيلة لتمكين الحكومة من تأمين إدارة أكثر كفاءة لمواردها ؛ وبالتالي تمكينها من تنفيذ سياساتها وخططها بكفاءة، كما وجدت عدة إرهاصات محورية أدت إلى التوجه نحو الرقمنة لتحسين الخدمات العمومية ، ولعل تزويد الجزائر بشبكه الإنترنت عاملا حاسما في ذلك لأن الحكوم ة الجزائرية اعتمدت المعلومات العلمي والتقني واهتمت بدعم التكنولوجيا .[2]

يرتبط الارتقاء بمستوى تطوير الاتصال في الإدارات العمومية كمطلب أساسي لكل استراتيجيه رقمي لأي دولة في العالم بضرورة وجود سياسة وطنية تهتم بتكنولوجيا و أطر إدارتها ، لذلك سعت الجزائر نحو مواكبة تكنولوجيا المعلومات والاتصال كمدخل أساسي يعبر عن الرغبة في التأسيس لثقافة وممارسة الأعمال الحكومية كوسيلة لتمكين الحكومة من تأمين إدارة أكثر كفاءة لمواردها وتنفيذ سياساتها وخططها بفعالية ، حيث تقوم تكنولوجيا المعلومات والاتصال على تطوير البنية القاعدية للاتصالات في مجتمع معلومات ، وتطوير الآليات والإجراءات من الاستفادة من تجهيزات وشبكات الإعلام والاتصال. [3]

كما تعد أنظمة الحماية عند اعتماد التكنولوجيا الحديثة أحد المطالب المهمة في المؤسسات بدعم نظام يحمي السندات لتصبح أكثر أمانا ضد القرصنة؛ خاصة في المعاملات المالية بين المؤسسات، وتسعى الجزائر في مقابل ذلك لتبني استراتيجيه رقمي ة لتطوير المؤسسات وتوظيف التكنولوجيا بشكل هادف قصد تحقيق الانسجام والتكامل بين الجماعات المحلية ، وفي كل القطاعات الأخرى ولأن هذا المجال في تغيير

---

[1] – ملال مختارية، **المرجع السابق**، ص 28.

[2] – صادقي فوزية، **المرجع السابق**، ص 23

[3] – ممدوح خالد، **البلدية المحلية في ظل الأدوار الجديدة للحكومة**، المنظمة العربية للتنمية، القاهرة ، 2009، ص 270.

وتجديد يومي وجب اعتماد الجزائر على تجارب ناجحة في هذا المجال والذي أصبح أمرا ضروريا لما له من فوائد على المؤسسات، سواء عند وضع السياسات أم أثناء مراحل تحقيق أهدافها.[1]

الخاتمة :

تمثل الإدارة الالكترونية نقلة حضريه وثقافيه للمجتمعات ؛ حيث يتسع نطاق تأثيرها ليشمل كافة الجوانب السياسية الاقتصادية والاجتماعية، لذا فإن التقييم السريع لها لن يعطي مؤشرا على نجاح هذه المشاريع إلا بعد انقضاء فتره زمنيه كافي ة، لذا ينبغي عدم التركيز عند إجراء هذا التقييم على الأهداف الطموحة وإنما يتم التركيز على التحسن المستمر في الأداء الإداري، والذي يتم بصوره تدريجية لتتوقف على درجه تقبل المواطنين للتكنولوجيا وتفاعلهم معها فإنتاج المعلومات وتشغيلها وتداولها أصبح محورا حقيقيا للاهتمامات الإدارة.

وتعد الخدمة العمومية من أهم اهتمامات الدول والحكومات الساعية لتقديم أفضل الخدمات، وهذا ما يدفعها إلى عصرنة وتحديث مستمر للإدارة وتقريبها من المواطن ؛ حيث يرتبط المواطن بعد ة قطاعات عموميه قصد قضاء حاجته والاستفادة من الخدمات التي تقدمها ، ولعل أهمها والمتداول في السنوات الأخيرة الإدارة الالكترونية؛ التي تعمل على تنشيط وتنظيم العلاقة بين المواطن والإدارات العمومية وكذا تقريبها من المواطن، الأمر الذي يكرس لديه روح المواطنة والانتماء للمجتمع وهذا ما يحقق التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة المحلية ككل.

ومما سبق فـإن الإدارة الالكترونية بالجزائر حققت نجاح نسبيي على مستوى المرافق العمومية المحلية، وساهمت في تحسين العديد من خدماتها ، لأنه من الصعب القول أن الإدارة الالكترونية؛ بالإدارات العمومية بصفه عام ة وبالمرافق العمومية المحلية بصفق خاصة فاشلة، لأن الدولة الجزائرية لا تزال مبتدئة في هذا المجال، وفي طريقها لتحويل الإدارة من إدارة تقليدية إلى إدارة إلكترونية، سواء على مستوى الوطن العربي أو على مستوى العالم ، حيث عرفت خدمات المرافق العمومية المحلية عدة تطورات مقارنة بالسنوات السابقة رغم العوائق التي تعرقل تجسيد الإدارة الالكترونية تجسيدا كاملا.

بالإضافة إلى ذلك فإن التحول نحو الإدارة الالكترونية لتحقيق التنمية المحلية سيكون تحولا مرحليا ، كما يبقى في حاجه إلى مقومات على الدولة أن تقوم بها لمواكبة الدول المتقدمة في تطبيق الإدارة الالكترونية وسنبين هذه المقومات في شكل توصيات كما يلي:

[1]–الخطيب محمد فتح الله ، محرم صبحي، **الاتجاهات المعاصرة في الحكم المحلي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996، ص14.

-مناقشه التشريعات والأنظمة والقوانين اللازم ة لضمان أمن وسلام ة تبادل الوثائق والمعلومات ، ووضع الأسس والمعايير التي تحكم التوثيق الإجرائي للتعاملات الإلكترونية.

-وجوب التزام المرافق العمومية المحلية بتقديم الخدم ة العمومية وفق النصوص القانونية ذات الصلة: مثل الاستقبال، التوجيه والإعلام والاتصال بالمواطنين.

-حل مشكله الجانب التقني الذي تحتاجه الإدارات المحلية، وا لذي يبقى عائقا أمام تحقيق السياسات المقترحة، خاصة وأن هذا الجانب يحتاج أغلفة مالية ضخمة.

-إعادة بناء الهياكل التنظيمية والإجراءات الإدارية بما يتوافق مع متطلبات الإدارة الالكترونية.

-ضرورة مشاركه القطاع الخاص في التمويل والاستثمار من أجل تحسين البني ة التحتية للشبكات والاتصالات والقيام بعمليات صيانة الأجهزة.

-ضرورة قيام حملات توعية وتقديم شرح للمواطنين حول أي خدمه إلكترونية جديدة تتم على مستوى البلدية، وذلك من قبل وسائل الإعلام والجمعيات الثقافية؛ أي نشر الوعي الإلكتروني.

قائمة المراجع :

1-القوانين:

1- القانون رقم 03-14، المؤرخ في 24 فيفري 2014 يتعلق بسندات ووثائق السفر جريدة رسمية، عدد 16 الصادرة، في 23 مارس 2014.

2-القانون رقم 11-10، المؤرخ في 22 جوان 2011، المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية عدد 37 ،الصادرة في 03 جويلية 2011.

2-المؤلفات:

1-الخطيب محمد فتح الله ، محرم صبحي، الاتجاهات المعاصر ة في الحكم المحلي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996.

2-بوسماح أمين، المرفق العام في الجزائر، ترجمه رحال بن أعمر الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

3-عمار بوحوش، نظريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد والعشرين، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 2006.

4-محمد السيد القزاز بدر، الإدارة الالكترونية ودورها في مكافحة الفساد الإداري، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2016.

5-محمد سمير أحمد، الإدارة الالكترونية، دار المسيرة للنشر والتوزيع،عمان، سنه 2009.

6-ممدوح خالد، البلدية المحلية في ظل الأدوار الجديدة للحكومة، المنظمة العربية للتنمية، القاهرة ، 2009.

7-ناجي عبد النور، نحو تفعيل دور الإدارة المحلية (الحكم المحلي) الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دون سنة .

8-هيم الفيلكاوي، الحكومة الالكترونية، مجلة الحرس الوطني، الكويت، العدد 19 السنة الخامسة، نوفمبر ،2002.

3-المقالات:

1-العربي بوعمامة، ركاد حليمة، الاتصال العمومي والإدارة الالكترونية رهانات ترشيد الخدمة العمومية، مقال منشور في مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية،الصادرة عن جامعة الوادي، العدد 09 ، ديسمبر 2014.

2-عبد الله حاج سعيد، تقييم نظام الحكومة الإلكترونية في الجزائر، مقال منشور في مجلة الإنسان والمجال، معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية، المركز الجامعي بالبيض، عدد 02 ، أكتوبر، 2015.

3-غنية نزلي، دور الإدارة الإلكترونية في ترقية خدمات المرافق العمومية المحلية، مقال منشور في مجلة العلوم القانونية والسياسية، الصادرة عن كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر،الوادي، العدد 12، جانفي 2016.

4-فتيحة فرطاس، عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين خدمة المواطنين ،مقال منشور في مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 02، العدد 15 ، سنة 2016.

5-فوزية صادقي، واقع رقمنة الجماعات المحلية الجزائرية وتحديات تحسين الخدمة العمومية في ظل الثورة التكنولوجية وتأثيرات التحول الرقمي العالمي ، مقال منشور في مجلة العلوم الإنسانية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، المجلد 07 العدد 03، ديسمبر 2020.

6-ملال مختارية، عصرنة الإدارة المحلية"مقاربة لترشيد الخدمة العمومية"،مقال منشور في مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد 12.

7-محمود صدام جبر، الموجة الالكترونية القادمة، مجلة الإداري، عمان، العدد 91، ديسمبر 2002 .

4-الرسائل والمذكرات:

1-ماموني باهية، الإدارة المحلية في الجزائر دراسة حالة بلدية النعامة، مذكرة شهادة ماستر، شعبة العلوم السياسية، تخصص السياسة العامة والتنمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، 2016.

2-مختار هشام أمين، تخطيط وتنمية المجتمعات الجديدة في جمهورية مصر، رسالة منشورة كلية الهندسة جامعة القاهرة، مصر، 2000 .

3-يوسفي كريمة، الإدارة ودولة القانون في الجزائر، مذكرة ماجستر في القانون العام، فرع الدولة والمؤسسات العمومية، الجزائر، دون سنة.

5-الملتقيات:

1-مجيد شعباني، منوبة مزوار، الإدارة الالكترونية للجماعات المحلية إليه لتحسين جودة الخدمة المقدمة، مداخلة في ملتقى دولي: آلية تطوير أداء الإدارة المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، المنظمة من طرف جامعة البليدة 2 ، يومي 20- 21 أكتوبر 2014.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

استمارة المشاركة في الملتقى الوطني الافتراضي

الموسوم بعنوان: البيئة الرقمية ضمن متطلبات التنمية المستدامة.

كلية الحقوق والعلوم السياسية / جامعة 8 ماي 1945 قالمة.

يوم 28 أكتوبر 2021.

اللقب والإسم: **د. بوحليط يزيد.**

الرتبة العلمية: **أستاذ محاضر قسم أ.**

التخصص: **القانون الجنائي.**

الوظيفة: **أستاذ جامعي.**

الجامعة الأصلية: **جامعة 8 ماي 1945 قالمة.**

رقم الهاتف: **0674 72 96 18**

البريد الالكتروني: **bouhalit.yazid@univ-guelma.dz**

اللقب والاسم: **ط.د. سعادة عبد الكريم.**

الرتبة العلمية: **طالب دكتوراه.**

التخصص: **القانون الجنائي.**

الوظيفة: **ضابط إدارة السجون.**

الجامعة الأصلية: **جامعة 8 ماي 1945 قالمة**

رقم الهاتف: **0795 83 60 84**

البريد الالكتروني: **saadakarim43@gmail.com**

رقم المحور: **المحـــــــــــــــــور الثانـــــــــــــــــي.**

محور المشـــاركة: **رقمنة خدمات المرافق العمومية والتنمية المستدامة (الرقمنة في قطاع العدالة).**

عنوان المداخـــلة: **رقمنة قطاع السجون في الجزائر بين الواقع والآفاق.**

الملخص

خاضت الجزائر العديد من الإصلاحات وفي جميع المجالات، خاصة بعد بروز ظاهرة العولمة وتطور تكنولوجيات الإعلام والاتصال، ولعل من بين تلك الإصلاحات اعتماد الإدارة الرقمية، هذا المشروع التي عملت العديد من القطاعات العمومية – وحتى بعض القطاعات الخاصة– على تجسيده على أرض الواقع، ولعل قطاع السجون من بين أهم هذه القطاعات، حيث عملت إدارة القطاع على الانتقال من العمل في ظل الإدارة التقليدي ة إلى تبني فكرة رقمنة القطاع، وخاصة بعد صدور قانو ن عصرنة العدالة.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج والتوصيات أهمها على الإطلاق ضرورة استمرار إدارة القطاع في تجسيد مفهوم الإدارة الرقمية، وتدعيمها بكافة الوسائل البشرية والمادية التي تحتاجها، والعمل على تخطي التحديات وتحقيق الآفاق المستقبلية.

الكلمات المفتاحية

رقمنة قطاع السجون، العولمة، الجزائر، تكنولوجيات الإعلام والاتصال، عصرنة العدالة.

Abstract

Algeria has undergone many reforms in all fields, especially after the emergence of the phenomenon of globalization and the development of information and communication technologies. Perhaps among those reforms is the adoption of digital management, this project that many public sectors - and even some private sectors - have worked to embody on the ground, and perhaps the sector Prisons are among the most important of these sectors, as the administration of the sector has moved from working under the traditional administration to adopting the idea of digitizing the sector, especially after the issuance of the law to modernize justice.

The study reached many results and recommendations, the most important of which is the need for the sector management to continue to embody the concept of digital management, support it with all the human and material means it needs, and work to overcome challenges and achieve future prospects.

Key word

Digitizing the prison sector, globalization, Algeria, information and communication technologies, modernization of justice.

مقدمة

إن التحولات المختلفة التي مرت بها الجزائر على جميع الأصعدة بحلول القرن العشرين، ولاسيما بروز ظاهرة العولمة وما نتج عنها من تطور في وسائل الإعلام والاتصال، فرض عليها أن تعمل على مواكبة هذه التطورات، ومن ثم إجراء إصلاحات في جميع المجالات، ولعل فكرة الإدارة الرقمية هي من بين أهم هذه الإصلاحات التي اعتمدتها الجزائر، وحرصت على تجسيدها في جميع القطاعات العمومية.

ويعتبر قطاع السجون في الجزائر من أهم هذه القطاعات التي عملت على تبني فكرة الإدارة الرقمية، وخاصة منذ صدور قانون عصرنة العدالة سنة 2015، وتجسيدها على أرض الواقع، حيث عمل على إدراج وسائل تكنولوجيا الإعلام والاتصال في العمل اليومي للإدارة العقابية بغرض رقمنة وعصرنة القطاع.

تكمن أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على مفهوم الإدارة الرقمية كإدارة حديثة استوجبتها التطورات الحاصلة في مجال التكنولوجيا، ومدى تجسيدها في قطاع العدالة بصفة عامة وإدارة السجون بصفة خاصة باعتبار أنها مؤسسة لا تتجزأ من قطاع العدالة ، ولأجل ذلك يُطرح الإشكال الآتي:

✓ إلى أي مدى وُفق قطاع السجون في عصرنة ورقمنة الإدارة العقابية ؟ وقد ترتبت عن هذا التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فرعية وهي:- ما هي الإدارة الرقمية؟ وما متطلباتها؟

- كيف جسد قطاع العدالة مفهوم الإدارة الرقمية؟

- ما هي الإستراتيجية المتبعة من طرف قطاع السجون لرقمنة الإدارة العقابية؟ وما هي آفاقه وتحدياته؟

إن الإجابة على هذه الإشكالية وما ترتب عنها من تساؤلات فرعية، يتطلب بالضرورة اتباع المنهج الوصفي من خلال تحديد مفهوم الإدارة الرقمية وخصائصها وبيان متطلباتها، والمنهج التحليلي من خلال تحديد آفاق القطاع المستقبلية وبيان التحديات التي تواجهه، متبعين في ذلك الخطة أدناه:

المبحث الأول: عصرنة ورقمنة قطاع العدالة

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للإدارة الرقمية

المطلب الثاني: تجسيد الرقمنة في قطاع العدالة

المبحث الثاني: واقع الرقمنة في قطاع السجون

المطلب الأول: صور ومظاهر رقمنة قطاع السجون

المطلب الثاني: آفاق وتحديات رقمنة قطاع السجون

المبحث الأول

عصرنة ورقمنة قطاع العدالة

لقد عرفت الجزائر على غرار باقي دول العالم جملة من التغيرات التي مست مختلف مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية، وخاصة مع بروز ظاهرة العولمة وتطور وسائل تكنولوجيا الإعلام والاتصال، الأمر الذي جعل الإدارة العامة – بل وحتى الخاصة– في الجزائر مجبرة على مواكبة الركب حيث لم تجد مهربا من مسايرة مختلف هذه التطورات التي حصلت نتيجة تطور التكنولوجيا في جميع مناحي الحياة[1].

هذا ويعتبر قطاع العدالة من أهم القطاعات السيادية في البلاد التي تأثرت بفكرة الإدارة الرقمية، فسعى إلى تجسيدها على أرض الواقع لمواكبة التطور الحاصل في الإدارة الجزائرية، ولاسيما بعد صدور القانون رقم: 03/15 المؤرخ في: 01 فبراير 2015 والمتعلق بعصرنة العدالة[2].

وعليه سنتناول بالدراسة هذا المبحث من خلال مطلبين اثنين، نتعرض في المطلب الأول إلى الإطار المفاهيمي للإدارة الرقمية، ونتعرض في الثاني لتجسيد الإدارة الرقمية في قطاع العدالة.

---

[1]– بوبكر صبرينة وخمايسية حفيظة، دور الإدارة الالكترونية في تفعيل أداء الخدمة العمومية– قطاع العدالة نموذجا–، مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، جامعة سوق أهراس، العدد 2، 2019، ص222.

[2]– القانون رقم: 03/15، المؤرخ في: 01 فبراير 2015، المتعلق بعصرنة العدالة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 06، الؤرخة في: 10 فبراير 2015.

المطلب الأول

الإطار المفاهيمي للإدارة الرقمية

كانت الإدارة الجزائرية تقوم وتعتمد على الجانب البشري في تسيير وظائفها، غير أنه مع بروز ظاهرة العولمة وظهور وسائل تكنولوجيا الإعلام والاتصال وجدت الإدارة في الجزائر نفسها مجبرة على استغلال هذه الوسائل لعصرنة قطاعاتها، ورقمنة ملفاتها ووظائفها.

ولبيان الإطار المفاهيمي للإدارة الرقمية يستوجب علينا التطرق لمفهومها في فرع أول، ثم بعد ذلك الوقوف على متطلباتها في فرع ثاني.

الفرع الأول: مفهوم الإدارة الرقمية

للاطلاع على مفهوم الإدارة الرقمية أو الالكترونية– كما يسميها البعض– كمصطلح حديث فإنه يجب تعريفها أولا، ثم بيان خصائصها ثانيا.

أولا: تعريف الإدارة الرقمية

تعددت وتنوعت تعاريف الباحثين والمختصين للإدارة الرقمية ، حيث يعرفها البعض بأنها: " إطار يشمل كل من الأعمال الإلكترونية للدلالة على الإدارة الالكترونية للأعمال، والحكومة الالكترونية للدلالة على الإدارة الالكترونية العامة أو الإدارة الالكترونية لأعمال الحكومة الموجهة للمواطنين، أو الموجهة للأعمال، أو الموجهة لمؤسسات ودوائر الحكومة المختلفة"[1]

ويذهب جانب أخر إلى تعريفها بأنها:" استخدام الوسائل، والتقنيات الالكترونية بكل ما تقتضيه الممارسة، أو التنظيم، أو الإجراءات أو التجارة، أو الإعلان"[2].

ولكن الملاحظ أن التعريف الأول وإن كان أشار إلى استخدام مصطلح الإدارة الرقمية في كلا القطاعين العام والخاص، إلا أنه قد أهمل الإشارة إلى وسائل التكنولوجيا وهو العنصر الأساسي الذي تقوم عليه الإدارة الرقمية، مما يجعله تعريفا ناقصا.

ومما سبق بيانه فإنه يمكن اقتراح التعريف الآتي: الإدارة الرقمية هي إدارة حديثة تقوم على استخدام وسائل تكنولوجيا الإعلام والاتصال، من أجل تسيير العمل اليومي للإدارة وتيسيره، سواء بالنسبة لموظفي هذه الإدارة أو بالنسبة للمتعاملين معها توفيرا للوقت والجهد والمال.

هذا وتجدر الإشارة أن نشأة الإدارة الرقمية كمفهوم حديث هي نتاج تطور نوعي أفرزته تقنيات

---

[1]– سعد غالب إبراهيم، الإدارة الالكترونية وأفاق تطبيقاتها العربية، معهد الإدارة العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2005، ص21.

[2]– محمد محمود الطعامنة، الحكومة الالكترونية وتطبيقاتها في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الأردن، 2004، ص ص 10 11.

الاتصال الحديثة، في ظل ثورة المعلومات، وازدياد الحاجة إلى توظيف التكنولوجيا الحديثة في إدارة علاقات المواطن بالمؤسسات، وربط الإدارات عبر آليات التكنولوجيا، وبالتالي التحول الجذري في مفاهيم الإدارة التقليدية وتطويرها[1].

ثانيا: خصائص الإدارة الرقمية

للإدارة الرقمية العديد من الخصائص التي تميزها عن الإدارة التقليدية، ومثل هذه الخصائص هي التي جعلت دول العالم تسعى إلى تجسيد الإدارة الرقمية في جميع مجالات التسيير لديها، وسنتناول أهم هذه الخصائص من خلال ما يلي:

1- سهولة وبساطة الإجراءات: تتسم الإدارة الرقمية بسهولتها وبساطة إجراءاتها وهو ما يميزها عن الروتين التي تتميز به الإدارة التقليدية وتعقيدها، غير أنها تحتاج من يحسن التعامل مع وسائل تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

2- توفير الوقت والجهد والمال: حيث أن الإدارة التي تعتمد على التسيير الرقمي توفر الكثير من الوقت والجهد وكذلك المال من أجل أداء الوظائف المنوطة بها وهذا راجع للخاصية السابقة وهي بساطة وسهولة الإجراءات.

3- تيسيير الرقابة على أعمال الإدارة: من أهم خصائص اعتماد الإدارة الرقمية هو تسهيل مهمة رقابة الرئيس على أعمال المرؤوس، حيث يكفيه فقط الدخول على جهاز الحاسوب الذي في مكتبه للاطلاع على أعمال مرؤوسيه دون عناء التنقل، ولاسيما بالنسبة للإدارة التي لا يَسمح فيها النظام المعلوماتي تعديل المعلومات إلا بالرجوع للإدارة العليا، هذه الأخيرة يمكنها كذلك المتابعة عن طريق كاميرات المراقبة ونظام تأشير الحضور بالبصمة[2].

4- السرية والخصوصية: من خصائص الإدارة الإلكترونية كذلك سرية وخصوصية المعلومات بما تملكه الإدارة من برامج تمكنها من حجب المعلومات والبيانات المهمة، وعدم إتاحتها إلا للموظفين ذوي الصلاحية الذين يملكون كلمة المرور الخاصة بذلك[3].

5- إتقان التسيير الإداري: إن الإدارة الرقمية هي إدارة عصرية تعتمد على العولمة والتطور

---

[1]- سعد غالب إبراهيم، المرجع السابق، ص238.

[2]- باي عبد اللطيف وعاشور عبد الكريم، الحكومة الالكترونية بين فرص النجاح ومعوقات التطبيق، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 29، 2013 ، ص125.

[3]- صفاء فتوح جمعة، مسؤولية الموظف العام في إطار تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع المنصورة، مصر، 2014، ص 11.

التكنولوجي بما ينعكس إيجابا على إتقان التسيير الإداري للوظائف والملفات[1].

الفرع الثاني: متطلبات الإدارة الرقمية

للإدارة الرقمية مجموعة من المتطلبات لابد من توافرها لنجاح الإدارة الرقمية في أداء وظائفها وتحقيق أهدافها نوضحها في ما يلي:

أولا: المتطلبات البشرية

تعتبر المتطلبات البشرية أهم مقوم وركيزة أساسية تقوم عليها الإدارة الرقمية، فالجانب البشري هو الذي يقوم بتسيير الإدارة ومتابعة وظائفها باستمرار، لذلك فإن توافر الموظفين المؤهلين للتعامل مع الإدارة الرقمية يعد عنصرا أساسيا لا غنى عنه.

فالعمل وفق الإدارة الرقمية. يتطلب الكفاءة والسرعة وإتقان التعامل مع وسائل تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وحسن تسيير البرامج والأنظمة المعلوماتية، الأمر الذي يستوجب وجود يد عاملة مؤهلة قادرة على العمل وفق الإدارة الرقمية، كما يجب التنويه بأهمية تنظيم دورات تكوينية لفائدة الموظفين الذي يفتقرون إلى أساسيات العمل وفق هذه الإدارة[2].

ثانيا: المتطلبات المادية

إن المتطلبات المادية مقوم لايقل أهمية عن المقوم البشري، بل إن الجانب البشري المؤهل دون وجود المقومات المادية يبقي الإدارة في وظيفتها التقليدية، لذلك فإن اعتماد الإدارة الرقمية يتطلب أولا وجود مقومات تقنية تتمثل في وجود أجهزة إعلام آلي ولواحقها، وشبكة انترنت، وبرامج وأنظمة معلوماتية وصيانتها باستمرار وهو الأمر الذي يتطلب ثانيا وجود اعتمادات مالية كافية لتوفير هذه البنية التحتية وكذلك من أجل تسخير اليد العاملة المؤهلة القائمة على تسيير الإدارة الرقمية وصيانة الأجهزة والبرامج[3].

المطلب الثاني

تجسيد الرقمنة في قطاع العدالة

لقد سعى قطاع العدالة لمواكبة التطور الحاصل في اعتماد الإدارة الرقمية، وقد عملت السلطات العليا الممثلة في وزارة العدل من أجل توفير الأرضية الرقمية المناسبة، واعتماد الأنظمة المعلوماتية

---

[1]– عبان عبد القادر، تحديات الإدارة الالكترونية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016/2015، ص 215.

[2]– بشير عباس العلاق، الإدارة الرقمية – المجالات والتطبيقات– الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي الإمارات العربية المتحدة، 2005، ص198.

[3]– بختي إبراهيم، الانترنت في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 1، 2002،ص 136.

اللازمة لنجاح متطلبات الإدارة الرقمية في قطاع العدالة

الفرع الأول: توفير الأرضية الرقمية المناسبة

إن السير بقطاع العدالة نحو العصرنة والرقمنة المأمولة إنما يستوجب على الدولة توفير الأرضية الرقمية المناسبة لدخول عالم الإدارة الالكترونية، وهو بالفعل ما سعت السلطات العليا الممثلة في وزارة العدل وبالضبط المديرية العامة لعصرنة العدالة لتوفيره من خلال مايلي:

أولا: إنجاز أرضية الانترنت

حيث ومنذ سنة 2003، تم تزويد قطاع العدالة، بجميع المؤسسات التابعة له، من جهات قضائية على غرار المحاكم والمجالس القضائية، ومؤسسات عقابية ونحوها، بممول لدخول عالم الانترنت ذو نوعية رفيعة، حيث تلبي أرضية الانترنت المنجزة الأهداف الخاصة بإدارة القطاع، وتسيير أداء الوظائف المنوطة بالهيئات القضائية وجميع المؤسسات الأخرى التابعة للقطاع

وتسمح كذلك لهذه المؤسسات بإنشاء وإدارة ذاتية لجميع الاتصالات الرقمية الالكترونية وتعميم الوصول لها من طرف جميع مستخدمي القطاع[1].

ثانيا: إنشاء موقع الكتروني

حيث تم إنشاء الموقع الالكتروني الخاص بوزارة العدلن وذلك من أجل الاطلاع على كافة المعلومات القانونية لطالبها من الأفراد والمؤسسات في زمن قصير وذلك على الرابط التالي:

- ✓ https://www.mjustice.dz

ثالثا: إنشاء بريد الكتروني

كما تم إنشاء بريد الكتروني يربط الإدارة المركزية الممثلة في وزارة العدل ومديرياتها المركزية والفرعية بالجهات القضائية من محاكم ومجالس قضائية ومحكمة عليا، ومؤسسات عقابية، وغيرها من المؤسسات التابعة إداريا لوصاية وزارة العدل.

رابعا: إنشاء بوابة القانون

تم إنشاء هذه البوابة في شهر ديسمبر من سنة 2018، تهدف إلى تقديم كافة المعلومات اللازم ة للمختصين والباحثين والأساتذة والطلبة في القانون، من خلال توفير جميع الوثائق التشريعية والتنظيمية وكذلك الاجتهاد القضائي سواءً على الصعيد الوطني أو الدولي[2].

---

[1]– الموقع الالكتروني الرسمي لوزارة العدل المتوفر على الرابط التالي:

- ✓ https://www.mjustice.dz, 06/06/2021,15:00.

[2]– المرجع نفسه.

الفرع الثاني: اعتماد الأنظمة المعلوماتية اللازمة

ويقصد بها مجموعة من البرامج التي تم استحداثها من أجل خدمة جميع الفاعلين في الوظيفة القضائية، من قضاة وكتاب ضبط من جهة، و كافة المتقاضين والمواطنين على حد سواء من جهة أخرى، تهدف من ورائها إدارة القطاع إلى تقديم خدمة عمومية جيدة وفي المستوى، ولعل أهم هذه الأنظمة[1]:

أولا: نظام صحيفة السوابق القضائية

حيث يجسد هذا النظام المعلوماتي حقيقة عصرنة ورقمنة قطاع العدالة، يهدف هذا النظام إلى تقديم خدمة عمومية جيدة وسريعة، من خلال إعداد ومنح صحيفة السوابق القضائية [2]، سواءً تعلق الأمر بالقسيمة رقم:3 التي تقدم للمواطنين، أو القسيمة رقم 2 التي تقدم للإدارات العمومية المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية[3].

ثانيا: نظام تسيير ومتابعة الملفات القضائية

وهو نظام يسمح بمتابعة مسار الملف القضائي منذ تسجيله لأول مرة على مستوى الجهات القضائية وإلى غاية الفصل فيه، ويلعب هذا النظام دورا وظيفيا مزدوجا؛ فهو من جهة يسمح للمواطنين بالاطلاع على المعلومات الخاصة بهم دون عناء التنقل إلى الى الجهات القضائية، ومن جهة أخرى يساعد الموظفين القائمين على إنجاز وظائفهم بطريقة سريعة وآمنة[4]

ثالثا: نظام متابعة المسار المهني للموظفين

وهو نظام يهدف إلى عصرنة ورقمنة تسيير ومتابعة الملفات الإدارية للقضاة وكافة مستخدم ي قطاع العدالة بصفة عامة ، حيث تسجل فيه جميع التغيرات التي قد تطرق على ملف الموظف، كما تسجل فيه أيضا جميع محاضر التبليغ أو التنصيب أو مقررات الاستفادة من الإجازة السنوية، أو العطلة المرضية ... ونحو ذلك من جميع من جميع الوثائق الخاصة بالموظف.

رابعا: نظام النيابة الالكترونية

وهو نظام مستحدث مؤخرا سنة 2020 أعلن عنه السيد وزير العدل خلال تفقده لمصالح المديرية العامة لعصرنة العدالة، يهدف هذا النظام إلى تقريب النيابة العامة للمواطنن بحيث يمكنه تقديم الشكوى

---

[1]– بوبكر صبرينة وخمايسية حفيظة، المرجع السابق، ص225.

[2]– الموقع الرسمي بوزارة العدل، المرجع السابق

[3]– المرجع نفسه.

[4]– المرجع نفسه.

لخاصة به دون عناء التنقل إلى مكتب السيد وكيل الجمهورية، فيكفيه فقط أن يدخل إلى الموقع التالي: (https://e-nyaba.mjustice.dz)، ويقوم بملأ استمارة الشكوى المخصصة التي تظهر له، وبعد دراسة الشكوى من طرف السيد وكيل الجمهورية يتخذ بشأنها الإجراء القانوني المناسب.

خامسا: رقمنة الإجراءات القضائية

في إطار تنفيذ مخطط عمل الحكومة في الشق المتعلق منه بعصرنة ورقمنة قطاع العدالة، شرعت المصالح المعنية على مستوى وزارة العدل بعقد جلسات عمل مع ممثلي الاتحاد الوطني للمحامين لتجسيد مشروع التحول نحو نظام التقاضي الالكتروني في المواد المدنية على مستوى المجالس القضائية.

وتهدف وزارة العدل من وراء تجسيد مثل هذا النظام إلى تطوير الخدمات التي يقدمها قطاع العدالة وتحسين الإجراءات القضائية لفائدة المحامين والمتقاضين على حد سواء، حيث يمكنهم من خلال هذه الآلية تبادل العرائض والمذكرات في المواد المدنية خارج جلسات المحاكم عبر أرضية رقمية معدة لذلك.

ولقد تم في هذا السياق عقد اجتماع على مستوى مقر المديرية العامة لعصرنة العدالة بتاريخ: 18 مارس 2021، خصص جدول أعماله لمناقشة الملف الذي لا يزال قيد الدراسة والتشاور بين مصالح وزارة العدل، والأطراف الفاعلة على غرار ممثلي الاتحاد الوطني لمنظمات المحامين[1]

المبحث الثاني

واقع الرقمنة في قطاع السجون

تتكفل المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج[2] بمهمة تسيير المصالح التابعة لقطاع السجون ولاسيما المؤسسات العقابية ومراكز التكوين والمصالح الخارجية لإدارة السجون المكلفة بإعادة الإدماج.

وتعكف إدارة السجون حاليا على مواصلة السير في سبيل عصرنة ورقمنة العمل الإداري بالمؤسسات التابعة لها وعلى رأسها المؤسسات العقابية – أو السجون كما يسميها عامة الناس– في جميع

---

[1]– المرجع نفسه.

[2]– يدير المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج مدير عام يساعده أربعة (4) مديري دراسات، وتلحق به مفتشية مصالح السجون، وتضم المديرية العامة لإدارة السجون خمس (5) مديريات مركزية وهي:

– مديرية شروط الحبس.

– مديرية أمن المؤسسات العقابية.

– مديرية البحث وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين.

– مديرية الموارد البشرية والنشاط الاجتماعي.

– مديرية المالية والمنشآت والوسائل.

ولمزيد من التفصيل يرجى النظر إلى المرسوم التنفيذي رقم: 393/44، المؤرخ في: 4 ديسمبر 2004، المتضمن تنظيم المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 78، المؤرخة في: 5 ديسمبر 2004، ص 7.

المجالات على غرار تسيير الموارد البشرية أو تسيير الجمهور العقابي أو فيما يتعلق بتعزيز برامج إعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين حتى تتكيف مع التحولات الوطنية والمعايير الدولية ولعل هذه أهم مظاهر الرقمنة في القطاع، كما أن إدارة السجون تعمل باستمرار على تخطي العوائق التي تواجهها في سبيل تحقيق آفاقها المستقبلية والرقي بالقطاع وعصرنته[1].

وعليه ستعرض من خلال هذا المبحث أهم مظاهر الرقمنة في القطاع، ثم نتناول بعد ذلك العوائق والصعوبات التي تواجه إدارة القطاع في سبيل الاستمرار في رقمنة القطاع بما يتماشى مع الإدارة الرقمية الوطنية وحتى الدولية، وسنخصص لكل عنصر مطلبا مستقلا.

المطلب الأول

صور ومظاهر رقمنة قطاع السجون

وكما أسلفنا القول يعتبر قطاع السجون في الجزائر من بين أهم القطاعات التي تبنت الإدارة الرقمية مواكبةً منه للتطور الحاصل على مستوى العالم، وتتجلى أهم مظاهر رقمنة قطاع السجون في ما يلي:

الفرع الأول: تطوير تطبيقات وتقنيات الاتصال

حيث عملت الإدارة العقابية الممثلة في المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج على اعتماد تطبيقات وتقنيات اتصال حديثة، كما تعمل على تطويرها باستمرار مواكبة للتطور الحاصل في تكنولوجيات الإعلام والاتصال.

أولا: البريد الالكتروني

في ظل الإدارة التقليدية كان البريد يُرسل من المؤسسات العقابية وغيرها من المؤسسات التابعة لقطاع السجون إلى الإدارة المركزية أو العكس ورقيا، غير أنه تم استحداث بريد الكتروني" ZIMBRA" يربط بين الإدارة المركزية والمؤسسات التابعة لها، فأصبح البريد يُرسل الكترونيا عبر هذا البريد الالكتروني.

ثانيا: تطبيقة تسيير الجمهور العقابي[2]

حيث تم وضع تطبيقة لتسيير الجمهور العقابي **(INTRANET)** خاصة بكل مصلحة من مصالح المؤسسة العقابية حتى تبقى هذه المصالح باتصال دائم مع بعضها البعض من جهة، ومع الإدارة المركزية من جهة أخرى، حيث نجد:

---

[1]– الموقع الالكتروني للمديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج المتوفر على الرابط التالي:

- ✓ http://dgapr.mjustice.dz , 03/06/2021, 23: 15

[2]- المرجع نفسه.

1- تطبيقة كتابة الضبط القضائية: وتهدف إلى:

- متابعة ملفات نزلاء المؤسسات العقابية.

- تحديد مسار كل نزيل خلال فترة العقوبة السالبة للحرية منذ تاريخ إيداعه المؤسسة إلى غاية إطلاق سراحه.

- تسهيل تسيير إجراءات العفو.

- الحصول على بطاقة خاصة بكل نزيل تتضمن المعلومات الشخصية والجزائية لاستغلالها في الإجراءات المتعلقة في نظام تكييف العقوبة.

2- تطبيقة كتابة الضبط المحاسبة: وتهدف إلى:

- تسجيل أشياء ونقود نزلاء المؤسسة العقابية.

- تسجيل العملة الصعبة و المعادن النفيسة التي قد تكون بحوزة المحبوس عند إدخالة للمؤسسة العقابية.

- متابعة الرسائل الصادرة والواردة من وإلى المحبوس وأهله.

3- تطبيقة الحيازة: وتهدف إلى توزيع المحبوسين في القاعات وتصنيفهم حسب درجة الخطورة، وكذلك تسجيل المخالفات التي يرتكبها المحبوس والجزاء التأديبي المطبق عليه.

4- تطبيقة العيادة: وتهدف إلى متابعة الوضعية الصحية للمحبوسين، وكذلك متابعة الوضعية النفسية.

5- تطبيقة الزوار: وتهدف إلى تسجيل الزوار وهوياتهم الشخصية، وكافة المأكولات أو الألبسة التي يحضرونها للمحبوسين.

6- تطبيقة التكوين والعمل : وتهدف إلى إعداد برامج فردية لإعادة التربية والإدماج الإجنماعي للمحبوسين.

7- تطبيقة الحوادث الأمنية: وهي مخصصة لتسجيل كافة الحوادث الأمنية التي تقع أثناء ممارسة المهام داخل المؤسسة العقابية.

8- تطبيقة التحويلات: والتي تهدف إلى تسجيل كافة المحبوسين المحولين فيما بين المؤسسات العقابية.

ثالثا: إنشاء تطبيقة رقمنة الأرشيف

تسمح بالانتقال من الشكل الورقي إلى الشكل الرقمي في حفظ وتسيير الأرشيف، كما أنها تساهم في تخزين البيانات والمعلومات على وسيط الكتروني لمدة طويلة.

الفرع الثاني: اعتماد التقنيات الحديثة في التسيير

سعت إدارة قطاع إلى اعتماد واستعمال التقنيات الحديثة حول الإعلام الآلي، وتتمثل هذه التقنيات الحديثة المستعملة في تسيير القطاع فيما يلي:

أولا: استحداث نظام معلوماتي بيومتري

يقوم على استغلال خصائص البصمة الوراثية، وقاعدة معطيات بيومترية وطنية تشمل جميع بصمات نزلاء المؤسسات العقابية، من أجل المساهمة في التعرف على الهوية في وقت قياسين وإضفاء المرونة والسرعة على الإجراءات القضائية وكذا تسهيل عملية تسيير المؤسسات العقابية وتفادي حالات انتحال الشخصية[1].

ثانيا: نظام المراقبة المرئية عن بعد

يساعد هذا النظام على تحقيق المتابعة والمراقبة بالصو ت والصورة من غرفة الإدارة عن طريق أجهزة الحاسوب أو شاشات التلفاز بواسطة كاميرات مراقبة حديثة ومتطورة جدا، ويعتبر هذا النظام من الأنظمة المتطورة جدا حيث يمكن من متابعة سير العمل في المؤسسات العقابية، ومراقبة الأماكن الحساسة.

هذه التقنية الحديثة التي أنشأها ويشرف عليها مهندسو وتقنيو وزارة العدل تم الشروع في اعتمادها عمليا لأول مرة في مؤسسة إعادة التربية والتأهيل القليعة بتاريخ: 7 أكتوبر 2017، ثم بعدها مؤسسة إعادة التربية والتأهيل الحراش ووهران، وتسعى إدارة القطاع إلى تعميمها على كافة المؤسسات العقابية[2].

ثالثا: نظام المحاكمة عن بعد

تم اعتماد هذا النظام بالتنسيق مع الجهات القضائية قصد تطوير وعصرنة المنظومة القضائية في الجزائر بصفة عامة، يهدف هذا النظام إلى تقليص المسافات وتسهيل المهمة على الجهات الأمنية المكلفة باستخراج المحبوسين إلى الجهات القضائية.

حيث يمكن للقاضي من خلال هذا النظام وبعد التحقق من هوية المتهم محاكمته عبر الشاشة بحضور الجميع، وهذا في حال تعذر إحضار المساجين لأسباب عديدة من بينها بعد المسافة مثلا، غير أنه تجب الإشارة أن الجهة القضائية المعنية تقوم بمراسلة المؤسسة العقابية التي ينزل بها المحبوس المراد

[1]– المذكرة الوزارية رقم: 15/056، المؤرخة في: 15 ديسمبر 2015، الصادرة عن السيد وزير العدل حافظ الأختام، المتضمنة إجراءات تسجيل المحبوسين في نظام البصمة الوراثية.

[2]– الموقع الرسمي للمديرية العامة لغدارة السجون وإعادة الإدماج، المرجع السابق.

محاكمتهوتطلب منها سماعه على محضر رسمي إن كان يوافق أو يرفض المحاكمة عن بعد.

ولكن وبعد جائحة كورونا التي ألمت ببلادنا مؤخرا على غرار دول العالم، فقد تم توسيع العمل بنظام المحاكمة عن بعد باستثناء محاكم الجنايات، وهذا كإجراء وقائي من أجل عدم انتشار العدوى[1].

كما تستخدم نفس التقنية من أجل إجراء اجتماعات دورية بين إطارات المؤسسات العقابية والمديرية المركزية للسماع إلى الانشغالات التي يطرحها العمل بالمؤسسة العقابية.

رابعا: اعتماد تقنية التصديق والتوقيع الالكترونيين

لقد سادت فكرة التوقيع التقليدي على مدار سنوات عديدة باعتبارها الوسيلة الوحيدة قانونا للتصديق وإقرار المعلومات التي تتضمنها المحررات، غير أنه ومع التطور الهائل الذي عرفته وسائل الإعلام والاتصال، وما استوجبته من التوجه نحو رقمنة العمليات والوظائف الإدارية، والانتقال من الدعامة المادية الورقية إلى الدعامة الرقمية، ظهرت فكرة التصديق والتوقيع الالكتروني على المحررات[2]

وهو حقيقة ما اعتمدته إدارة القطاع حيث أقرته انطلاقا منذ سنة2016، تطبيقا لما تضمنته أحكام القانون رقم: 04/15 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين، ووفق الشروط التي تتطلبه المادة 7 منه[3]، وقد منحت الإدارة المركزية سلطة التوقيع الالكتروني لمدير المؤسسة العقابية وحده دون نائبه[4].

خامسا: اعتماد نظام الوضع تحت المراقبة الالكترونية كبديل عقابي

تم اعتماده كعقوبة بديلة في ظل التشريع الجزائري سنة 2018، وذلك بمقتضى القانون رقم: 01/18 المؤرخ في: 01 جانفي 2018، المعدل والمتمم لقانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين[5]، وذلك في إطار استكمال سياسة الإصلاح والعصرنة التي تبناها قطاع العدالة بصفة عامة،

---

[1]– المذكرة الوزارية رقم: 20/0004، المؤرخة في: 16 أفريل 2020، الصادرة عن السيد وزير العدل حافظ الأختام، بخصوص تدعيم الوقاية من انتشار فيروس كورونا.

[2]– فاطمة الزهراء تبوب، التوقيع والتصديق الالكتروني في ظل القانون رقم: 04/15 المؤرخ في أول فبراير 2015، مجلة حوليات، جامعة الجزائر 1، العدد 29، الجزء الثاني، دون سنة النشر، ص 311.

[3]– القانون رقم: 04/15، المؤرخ في: 1 فبراير 2015، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 6، المؤرخة في: 10 فبراير 2015.

[4]– المذكرة الوزارية رقم: 16/096، المؤرخة في: 13 نوفمبر 2016، الصادرة عن السيد وزير العدل حافظ الأختام، المتضمنة اعتماد التوقيع الالكتروني للسادة مدراء المؤسسات العقابية.

[5]– القانون رقم: 01/18، المؤرخ في: 30 يناير 2018، المتمم للقانون رقم: 04/05، المؤرخ في: 06 فبراير 2005، المتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 05، المؤرخة في: 30 يناير 2018، ص 10.

وقطاع السجون بصفة خاصة[1].

حيث يمكن هذا النظام العقابي البديل للمحبوس الذي تتوفر فيه شروط الاستفادة من هذا النظام قضاء مدة عقوبته خارج أسوار المؤسسة العقابي، شريطة أن يلتزم بالواجبات المفروضة عليه بمقتضى مقرر الوضع تحت نظام المراقبة الالكترونية، ويهدف هذا النظام وعلى غرار باقي الأنظمة العقابية البديلة الأخرى على تجنيب المحكوم عليه سلبيات ومساوئ العقوبة السالبة للحرية.

المطلب الثاني

آفاق وتحديات رقمنة قطاع السجون

تعمل إدارة السجون باستمرار من خلال التحسيس بأهمية عصرنة ورقمنة القطاع، وتنظيم أيام دراسية وملتقيات وطنية ودولية بالشراكة مع إدارة السجون الفرنسية والإيطالية والإسبانية والبريطانية والمنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، وذاك بغية تحقيق آفاقها المستقبلية فيما يخص تطوير رقمنة القطاع، ولكن هناك مجموعة من التحديات تحد من سيرها نحو ذلك[2].

وعليه سنعرض هذا المطلب من خلال فرعين اثنين، نخصص الأول منهما لبيان آفاق قطاع السجون المستقبلية فيما يتعلق بالرقمنة، ثم بعدها نعرض تحديات تطوير رقمنة القطاع من خلال مايلي:

الفرع الأول: آفاق رقمنة القطاع

تسعى إدارة السجون منذ صدور القانون رقم: 03/15 المتعلق بعصرنة العدالة، على تطوير رقمنة الإدارة العقابية باستمرار[3]، كما أنها تسعى مستقبلا إلى تحقيق العديد من الآفاق نوضحها فيما يلي:

أولا: القضاء على مظاهر الإدارة التقليدية نهائيا

يلاحظ حقيقة في الحياة العملية داخل المؤسسات العقابية أن إدارة القطاع تسعى نحو القضاء على صور ومظاهر الممارسة في ظل الإدارة التقليدية، وذلك بالتدريج.

ثانيا: تدريب جميع موظفي القطاع على التعامل مع الرقمنة

تسعى إدارة السجون من خلال تنظيم دورات تدريبية مستمرة داخل وخارج الوطن بالشراكة مع المدرسة الوطنية لإدارة السجون الفرنسية على تدريب موظفيها على التعامل مع التقنيات الحديثة التي

---

[1]– محمد المهدي بكراوي وحباس عبد القادر وجامع مليكة، نظام الوضع تحت المراقبة الالكترونية في التشريع الجزائري، مجلة آفاق علمية، المركز الجامعي تمنغاست، العدد 3ن 2019، ص263.

[2]– الموقع الرسمي للمديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، المرجع السابق، 2021/06/07، 15:55.

[3]– المذكرة الوزارية رقم: 17/1065، المؤرخة في: 18 جويلية 2017، عن السيد وزير العدل حافظ الأختام، المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، مديرية المالية والمنشآت والوسائل، تتضمن تخصيص اعتمادات مالية لاقتناء الأجهزة اللازمة في سبيل الرقمنة.

اعتمدها القطاع في سبيل الرقمنة.

ثالثا: تطوير التقنيات الحديثة

يسعى كذلك القطاع إلى تطوير التقنيات والأنظمة المستخدمة في الإدارة العقابية، وهي المهمة التي يقوم بها مهندسو الإعلام الآلي التابعين للقطاع، حيث يستفيدون في هذا الإطار من دورات تكوينية مستمرة داخل وخارج الوطن.

<u>الفرع الثاني: تحديات رقمنة القطاع</u>

تواجه إدارة قطاع السجون في سبيل تحقيق آفاقها المستقبلية المتعلقة برقمنة جميع وظائف الإدارة العقابية العديد من التحديات نتناولها كما يلي:

أولا: التحديات البشرية

- تخوف وعدم تقبل بعض المدراء والموظفين لفكرة تغيير نظام الإدارة، واستخدام التقنيات الحديثة واعتبارها تعدي على أساليب العمل التقليدية
- نقص خبرة الإطارات المؤهلة في التعامل مع آليات الرقمنة.
- قلة المعرفة بتقنيات الرقمنة.
- قلة الوعي بأهمية أمن وحماية المعلومات.
- عدم التحكم في اللغة الإنجليزية.

ثانيا: التحديات التقنية

- ضعف صيانة ومتابعة الأجهزة.
- صعوبة برمجة بعض الأنظمة الأجنبية باللغة العربية.
- ذبذبة خدمات الانترنت.

ثالثا: التحديات المالية

- ضعف الميزانية المقرر من طرف إدارة القطاع مقارنة بغلاء أسعار بعض الأجهزة.
- قلة الأموال المخصصة لصيانة الأجهزة والأنظمة.

<u>الخاتمة</u>

حقيقةً لقد تمكن قطاع السجون في الجزائر من قطع أشواط معتبرة في مجال استخدام وسائل تكنولوجيا الإعلام والاتصال، والانتقال من العالم التقليدي إلى العالم الرقمي، وذلك عبر تفعيل الإدارة الرقمية بكل متطلباتها في إدارة القطاع، والسعي دائما نحو تجسيد العديد من المشاريع الرقمية مستقبلا

بغية الوصول إلى تحقيق إدارة رقمية تواكب التطور الحاصل في قطاع السجون على الصعيد الدولي.

- **خلصنا من خلال هذه الورقة البحثية إلى العديد من النتائج، تتمثل أهمها في:**

1- إن الإدارة الرقمية هي إدارة حديثة استوجبتها بروز ظاهرة العولمة وتطور التكنولوجيا.

2- حرص الدولة على عصرنة ورقمنة قطاع العدالة، الأمر الذي تجسد في صدور القانون رقم: 03/15 المتعلق بعصرنة العدالة.

3- الاهتمام المتزايد من المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج برقمنة الإدارة العقابية مواكبة منها للتطور الحاصل في الإدارة الرقمية داخليا ودوليا.

4- سعي قطاع السجون في الجزائر نحو تحقيق آفاق مستقبلية، والعمل على تجاوز الصعوبات والعراقيل التي تحول دون ذلك بكافة الطرق المتاحة.

- **وبناءً على ما تقدم فإننا نقترح مجموعة من التوصيات تتمثل في ما يلي:**

1- ضرورة تحسيس موظفي القطاع بأهمية الإدارة الرقمية قبل العمل على المضي في تجسيدها، باعتبار أن الجانب البشري هو الذي سيشرف مستقبلا على عصرنة الإدارة ورقمنة وظائفها.

2- ضرورة وضع برامج تكوينية وتدريبية لفائدة موظفي القطاع في مجال استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال لإبقائهم على تواصل مستمر بالنظر إلى ما يشهده هذا المجال من تطور مذهل وسريع

3- ضرورة إدراج مقياس الإدارة الرقمية ضمن البرنامج الدراسي المعتمد على مستوى المدرسة الوطنية لموظفي إدارة السجون وكافة ملحقاتها.

4- ضرورة تحسيس موظفي القطاع بتعلم اللغات الأجنبية وإتقان العمل بأجهزة الحاسوب، وتنظيم دورات تكوينية لذلك.

5- تخصيص ميزانية كافية لاقتناء الأجهزة والأنظمة اللازمة وصيانتها، والتكوين المستمر للموظفين المكلفين بالعمل عليها.

6- الإسراع في تنفيذ مشروع البطاقة المهنية البيومترية على غرار العديد من القطاعات التي جسدت هذا المشروع مثل قطاع العدالة والأمن الوطني، والجيش الوطني الشعبي لمنع تزويرها.

7- ضرورة توفير الحماية الكافية للمعطيات والبيانات التي تتضمنها هذه الأنظمة.

المصادر والمراجع المعتمدة

أولا: المصادر

أ - القوانين

1- القانون رقم: 03/15، المؤرخ في: 01 فبراير 2015، المتعلق بعصرنة العدالة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 06، المؤرخة في: 10 فبراير 2015.

2- القانون رقم: 04/15، المؤرخ في: 1 فبراير 2015، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 6، المؤرخة في: 10 فبراير 2015.

3- القانون رقم: 01/18، المؤرخ في: 30 يناير 2018، المتمم للقانون رقم: 04/05، المؤرخ في: 06 فبراير 2005، المتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 05، المؤرخة في: 30 يناير 2018.

ب -المراسيم

1- المرسوم التنفيذي رقم: 393/44، المؤرخ في: 4 ديسمبر 2004، المتضمن تنظيم المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 78، المؤرخة في: 5 ديسمبر 2004.

ج- المذكرات الوزارية

1- المذكرة الوزارية رقم: 15/056، المؤرخة في: 15 ديسمبر 2015، الصادرة عن السيد وزير العدل حافظ الأختام، المتضمنة إجراءات تسجيل المحبوسين في نظام البصمة الوراثية.

2- المذكرة الوزارية رقم: 16/096، المؤرخة في: 13 نوفمبر 2016، الصادرة عن السيد وزير العدل حافظ الأختام، المتضمنة اعتماد التوقيع الالكتروني للسادة مدراء المؤسسات العقابية.

3- المذكرة الوزارية رقم: 17/1065، المؤرخة في: 18 جويلية 2017، عن السيد وزير العدل حافظ الأختام، المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، مديرية المالية والمنشآت والوسائل، تتضمن تخصيص اعتمادات مالية لاقتناء الأجهزة اللازمة في سبيل الرقمنة.

4- المذكرة الوزارية رقم: 20/0004، المؤرخة في: 16 أفريل 2020، الصادرة عن السيد وزير العدل حافظ الأختام، بخصوص تدعيم الوقاية من انتشار فيروس كورونا.

ثانيا: المراجع

أ -**الكتب**

1- بشير عباس العلاق، الإدارة الرقمية - المجالات والتطبيقات- الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي الإمارات العربية المتحدة، 2005.

2- سعد غالب إبراهيم، الإدارة الالكترونية وأفاق تطبيقاتها العربية، معهد الإدارة العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2005.

3- صفاء فتوح جمعة، مسؤولية الموظف العام في إطار تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار الفكـر والقانون للنشر والتوزيــع المنصورة، مصر، 2014.

4- محمد محمود الطعامنة، الحكومة الالكترونية وتطبيقاتها في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الأردن، 2004.

ب -**المقالات**

1- باي عبد اللطيف وعاشور عبد الكريم، الحكومة الالكترونية بين فرص النجاح ومعوقات التطبيق، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 29، 2013.

2- بختي إبراهيم، الانترنت في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 1، 2002.

بوبكر صبرينة وخمايسية حفيظة، دور الإدارة الالكترونية في تفعيل أداء الخدمة العمومية- قطاع العدالة نموذجا-، مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، جامعة سوق أهراس، العدد 2، 2019.

3- فاطمة الزهراء تبوب، التوقيع والتصديق الالكتروني في ظل القانون رقم: 04/15 المؤرخ في أول فبراير 2015، مجلة حوليات، جامعة الجزائر 1، العدد 29، الجزء الثاني، دون سنة النشر.

4- محمد المهدي بكراوي وحباس عبد القادر وجامع مليكة، نظام الوضع تحت المراقبة الالكترونية في التشريع الجزائري، مجلة آفاق علمية، المركز الجامعي تمنراست، العدد 3، 2019.

ج- **أطروحة دكتوراه**

1- عبان عبد القادر، تحديات الإدارة الالكترونية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016/2015.

د- **المواقع الالكترونية**

1- الموقع الالكتروني الرسمي لوزارة العدل المتوفر على الرابط التالي:

- ✓ https://www.mjustice.dz.

2- الموقع الالكتروني الرسمي للمديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج المتوفر على الرابط التالي:

- ✓ http://dgapr.mjustice.dz.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 –قالمة–

ملتقى وطني إفتراضي حول: البيئة الرقمية ضمن متطلبات التنمية المستدامة

المحور الثاني: رقمنة خدمات المرافق العمومية والتنمية المستدامة .

رقمنة قطاع التعليم العالي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

Digitizing the higher education sector and its role in achieving sustainable development in Algeria

أمينة نغموشي (طالبة دكتوراه)
جامعة 08ماي 1945 –قالمة–

جزيرة معيزي (أستاذة محاضرة قسم أ)
جامعة 08ماي 1945 –قالمة–

ملخص :

في هذه الورقة البحثية ندرس قطاع التعليم العالي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في ظل رقمنة القطاع، حيث أن مؤسسات التعليم العالي مذكورة في إطار الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، ولكن أثر هذه المؤسسات يمتد إلى جميع الأهداف لأن التعليم العالي هو محرك للتكنولوجيا والإبتكار. من خلال تقديم الدروس والمحاضرات النظرية والتطبيقية إضافة إلى منح فرص للتكوينات الميدانية فإن مخرجات التعليم العالي تعتبر من نخبة المجتمع وبالتالي يساهم في تحقيق التنمية المستدامة. أيضا يمكن للتعليم العالي أن يساهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال دمجها في المناهج الجامعية إضافة إلى تشجيع الطلبة على إعداد مذكرات ورسائل وأطروحات حول موضوعات متعلقة بها. وتبقى رقمنة القطاع أهم خطوة ستدعم مخرجاته وتطورها وتزيدها رقيا وأداء أفضل لصالح التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية :التعليم العالي، التنمية المستدامة، الرقمنة، الجزائر.

Abstract :

In this research paper, we will study the higher education sector and its role in achieving sustainable development in light of the digitization of the sector, as higher education institutions are mentioned in the framework of the fourth goal of the sustainable development goals, but the impact of these institutions extend to all goals because higher education is an engine of technology and innovation. By providing theoretical and applied lessons and lectures, in addition to providing opportunities for field training, the outputs of higher education are considered among the elite of society and thus contribute to achieving sustainable development. Higher education can also contribute to achieving sustainable development by integrating it into university curricula, in addition to encouraging students to prepare notes, research paper and thises on related topics. The digitization of the sector remains the most important step that will support and develop its outputs and increase its advancement and better performance in favor of sustainable development.

Keywords: Higher education, Sustainable development, Digitization, Algeria.

مقدمة :

يعتبر التعليم العالي من أهم القطاعات في جميع دول العالم لما يقدمه من مخرجات قيمة سواء كانت بشرية بتكوين الطلبة في مختلف المجالات، أو الإنتاج العلمي من أطروحات ورسائل ومذكرات بالإضافة إلى الإبتكارات والإختراعات العديدة التي هي وليدة مخابر البحث الجامعية.

بداية ظهور مصطلح التنمية المستدام مرتبط بالمجال البيئي نتيجة للتلوث الكبير الناتج عن الثورة الصناعية التي شهدها العالم، ومع مرور الوقت أصبح الإنسان هو محور التنمية المستدامة حيث تدور حوله معظم أهدافها المسطرة من قبل الأمم المتحدة والمزمع تحقيقها سنة 2030، وللأهمية التي أصبحت تحضى بها التنمية المستدامة تحاول الجزائر تحقيقها عن طريق سن قوانين واتباع برامج تنموية وإبرام معاهدات دولية، ولعل التعليم العالي من أهداف التنمية المستدامة الأكثر أهمية إذ يذكر ضمن الهدف الرابع بشأن جودة وشمولية التعليم، حيث تمتد الآثار الإيجابية لهذا القطاع إلى باقي أهداف التنمية المستدامة. وعليه فإن رقمنة قطاع التعليم العالي خطوة مهمة جدا ستزيده فعالية وقوة وسلاسة في التواصل بين الطلبة والأساتذة والإدارات، وهذا ما سيحسن أكثر من مردودية كل هذه الأطراف، ومنه تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ومما سبق نطرح الإشكالية التالية:

كيف يساعد التعليم العالي على تحقيق التنمية المستدامة في ظل رقمنة القطاع؟

أهـــداف الـــــدراسة :

*تحديد مدى رقمنة قطاع التعليم العالي في الجزائر.

*تحديد مدى تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

*معرفة دور التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر في ظل رقمنة القطاع.

أهمية الدراسة :

تعود أهمية الموضوع إلى حداثته وانتشاره الواسع في العالم حيث تعتبر الرقمنة من أهم المواضيع المنتشرة في الدول المتقدمة والتي هي في طريق التقدم وحتى الدول المتخلفة، كما أن التنمية المستدامة أيضا موضوع يحصل على قدر كبير من الإهتمام العالمي، وبرقمنة قطاع التعليم العالي يمكن تحقيق التنمية المستدامة لما يقدمه القطاع من مزايا عديدة ومؤثرة في المجتمع.

لدراسة الموضوع تم تقسيمه إلى ثلاثة محاور كالتالي :

المحور الأول: مظاهر الرقمنة في الجزائر ونصيب قطاع التعليم العالي منها

المحور الثاني: واقع التنمية المستدامة في الجزائر

المحور الثالث: دور التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة في ظل رقمنة القطاع

لدارسة الموضوع نتبع المنهج الإحصائي بأسلوبه الوصفي لوصف الظاهرتين وأسلوبه التحليلي لتحليل النتائج.

المحور الأول: مظاهر الرقمنة في الجزائر ونصيب قطاع التعليم العالي منها

أولا: مفهوم الرقمنة

هي عملية تحويل مصادر المعلومات على إختلاف أشكالها من (الكتب، والدوريات، والتسجيلات الصوتية، والصور، والصور المتحركة....) إلى شكل مقروء بواسطة تقنيات الحاسبات الآلية عبر النظام الثنائي (البيتات Bits ،) والذي يعتبر وحدة المعلومات الأساسية لنظام معلومات يستند إلى الحاسبات الآلية، وتحويل

المعلومات إلى مجموعة من الأرقام الثنائية، ويتم القيام بهذه العملية بفضل الاستناد إلى مجموعة من التقنيات والأجهزة المتخصصة (مركز هاردو لدعم التعبير الرقمي، 2016).

ثانيا: التعليم العالي

1.مفهوم التعليم العالي:

التعليم العالي هو التعليم الذي تقدمه الجامعات والكليات والمؤسسات الأخرى التي تمنح درجات أكاديمية. يشمل التعليم العالي كلا من المرحلة الجامعية (أي الكلية) ومستوى الدراسات العليا (أو الدراسات العليا). ويختلف التعليم العالي عن الأشكال الأخرى للتعليم ما بعد الثانوي (بعد التعليم الثانوي) مثل التعليم المهني. التعليم المهني هو شكل من أشكال التعليم الثانوي أو ما بعد الثانوي، لكنه يعتبر غير أكاديمي مقارنة بالتعليم العالي (أحمد، 2019).

2.أهداف التعليم العالي:

يساهم التعليم العالي بشكل كبير في ثروة الأمة، وترجع أهداف التعليم العالي إلى: (فخر الدين، 2021)

- ✓ الحكمة والمعرفة: يقصد بالتعليم تدريب الفكر والعقل ولهذا يمنح بالتأكيد المعرفة والحكمة حيث أن المعلومات لن تصبح مفيدة وهامة ما لم توقظ شئ في الذات المتلقية، وبالتالي يجب أن يكون هناك غرس واضح في الحكمة والمعرفة.
- ✓ التوجيه في أهداف النظام الإجتماعي: يجب أن يقوم النظام التعليمي بمبدأ التوجيه في أهداف النظام الإجتماعي حيث أنه إذا لم نستطيع أن نحافظ على قيمة الحرية والعدل والديمقراطية لا يمكننا الحفاظ على حريتنا.
- ✓ حب القيم العليا للحياة: يجب إحترام المرأة والإيمان بالأخوة دون النظر إلى اللون أو الدين، وتنمية الفكر للفقراء، فلا تعتمد قوة الدولة على كثرة وحجم الأراضي ومقدار الثروة التي تملكها بل تعتمد على حب القيم العليا.
- ✓ التدريب على القيادة: يعتبر التدريب على القيادة في الحياة العامة والمهنية في وظائف الجامعات المختلفة من أهم أهداف التعليم العالي حيث يتم التدريب على القيادة الحكيمة. لذلك يجب أن تهتم الحكومات بتوفير النوع الصحيح للقيادة في كافة المجالات بالإضافة إلى إكتشاف الشباب الموهوبين وتنمية مهاراتهم ومساعدتهم على

تطوير إمكانياتهم لأقصى حد ممكن وذلك عن طريق الإهتمام باللياقة البدنية ودعم القيم الفكرية والأخلاقية في المجتمع. أيضا يجب السعي وراء المعرفة والأفكار الجديدة وتنميتها.

- ✓ الإعداد لسوق العمل: يعد الهدف الأكثر انتشارا للتعليم العالي هو إعداد الأفراد لسوق العمل، وبذلك يساعد التعليم العالي على رفع الطبقة الإجتماعية ومساعدتها على الإرتقاء بحالتها المادية.
- ✓ التنمية الذاتية: يساعد التعليم العالي نمو الشخص المعرفي والإدراكي والارتقاء به من جميع النواحي .
- ✓ التنمية المجتمعية: يساعد التعليم العالي على التحسين من المجتمع وبالتالي يساهمون في جعل بلدهم أفضل وأكثر تنافسية على مستوى العالم.

ثالثا: المجهودات المبذولة لرقمنة القطاعات في الجزائر

تسعى الجزائر إلى تعميم الرقمنة على كل القطاعات العامة والخاصة، حيث يتم استحداث الوكالة الوطنية لتطوير الرقمنة و وضعها حيز الخدمة قبل نهاية 2020، والتي ستوكل لها مهام تحديد المعالم الإستراتيجية الكبرى في مجال ترقية إستعمال التكنولوجيات الحديثة وهو ما سيسمح ببروز إقتصاد رقمي (وكالة الأنباء الجزائرية، 2019). و نذكر من أهم المجالات التي شرعت في عملية الرقمنة :

1.المدن الذكية: من المجالات الأولى التي قررت الجزائر رقمنتها هو المجال العمراني حيث أقيمت التظاهرة الدولية للمدن الذكية بالجزائر العاصمة من أجل مشروع "الجزائر عاصمة، مدينة ذكية"، و يصبو هذا المشروع إلى أن يكون نموذجا من شأنه أن يقدم قاعدة مرجعية لمدن الدول النامية، كما يهدف إلى تقديم معلومات تسمح بتسيير فعال لأنظمة المرور و النقل و المحطات الكهربائية و شبكات التزويد بالمياه و تسيير النفايات و أنظمة الإعلام و المدارس و المكتبات و المستشفيات. (وكالة الأنباء الجزائرية، 2018)

2.الخدمات العمومية:

1.2أهم المشاريع المنجزة في مجال عصرنة المرفق العام باستعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة هي رقمنة جميع سجلات الحالة المدنية على المستوى الوطني وإحداث ما يعرف بالسجل الوطني الآلي للحالة المدنية يستخرج منه كل وثائق الحالة المدنية، و تمكين الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج بتقديم طلب الحصول على عقد الميلاد الخاص 12خ. و إنشاء السجل الوطني الآلي لترقيم المركبات، ومتابعة ملف طلب جواز السفر البيومتري. (وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، 2019)

2.2فضاء الهناء: يتيح للعمال الأجراء المؤمن لهم إجتماعيا وذوي حقوقهم الحصول على الخدمات التي يقدمها الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء (CNAS)عن بعد. كما يمكن لغير الأجراء ولأرباب العمل إستعمال خدمات التصريح عن بعد ودفع إشتراكات الضمان الاجتماعي عبر بوابات التصريح عن بعد، وتتم العملية على الأنترنت بروابط معينة. ويمكن لطالبي وعارضي العمل التسجيل مباشرة في منصة الوسيط. (وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي، 2020)

3. قطاع الجباية والضرائب: في هذا الصدد فيتم تطوير تطبيق لنظام معلوماتي جديد لدى مديرية المؤسسات الكبرى لضمان أحسن تسيير لملفات دافعي الضرائب والمعلومة المتبادلة مع مختلف المؤسسات البنكية والجمركية على الخصوص. (المديرية العامة للضرائب، 2019)

4. قطاع التجارة: يسعى قطاع التجارة في الجزائر إلى تجسيد هدف صفر وثيقة في التعاملات الإدارية بحلول العام 2022، من خلال مخطط يتم تجسيده وفق نظام معلوماتي حديث وتطوير البرامج الإحصائية، كما تساعد التطبيقات التي يتضمنها هذا المخطط متخذي القرار على التسيير واتخاذ القرار المناسب في حينه. وعليه يتم ربط القطاع مع الوزارات ذات الصلة على غرار الداخلية والمالية (الجمارك) والصناعة وغيرها، بغرض تلقي وتبادل المعلومات ذات العلاقة بمختلف العمليات التجارية المجسدة عبر التراب الوطني، ومعلومات عن السلع والأسعار (الجملة والتجزئة) والمؤسسات والعينات. (وزارة التجارة، 2021). وقد أطلق تطبيق إلكتروني موجه للشركات التجارية من أجل إيداع الحسابات الإجتماعية عبر الأنترنت، كما سيساهم في تعزيز آليات إستعمال الدفع الإلكتروني. (Dzair TIC، 2020)

5. القطاع البنكي والمالي: رقمنة النظام البنكي الجزائري ضروري لتسهيل المعاملات البنكية، وضبط أكثر للكتلة المالية المتداولة خارج البنوك وقد شارك البنك الوطني الجزائري بفعاليات الطبعة الثامنة لصالون البنوك، التأمينات و المنتجات المالية، حيث قام بعرض كل إجراءات العصرنة و الرقمنة الخاصة بمنتجات و خدمات البنك بإطلاق: الوكالة الرقمية، الأرضية الجديدة المتعلقة بالخدمات البنكية الالكترونية، بطاقات CIB الخاصة بالشركات و كذا دفتر التوفير مع الشريط المغناطيسي. (البنك الوطني الجزائري، 2018)

6. الصحة: أطلقت الجزائر مشروع المستشفى الرقمي حيث يبدأ من رقمنة الملف الطبي وإنشاء قاعدة بيانات صحية للمرضى يكون الولوج إليها عبر أرضية رقمية للإستقبال مرتبطة بقاعدة بيانات للشبكة الصحية الداخلية

والخارجية. ومشروع رقمنة العلاقات التعاقدية مع هيئات الضمان الإجتماعي عن طريق بطاقة الشفاء. ومشروع الإعتماد على رقم التعريف الوطني الخاص بالبطاقة البيوميترية. ومشروع رقمنة الإدارة المركزية وربطها بالمؤسسات الصحية لتسهيل ومعالجة الملفات المختلفة خاصة الأنشطة الطبية. ومشروع رقمنة مخططات النشاط حتى يسمح للقطاع بتقييم الجانب المادي والبشري للهياكل الصحية . وأخيرا مشروع الصيدلية الإلكترونية الذي يشتمل على قاعدة بيانات الدواء المستهلك ومعرفة إحتياجات المستشفيات بصفة دقيقة من أجل ترشيد النفقات. (الجزائر الآن، 2020). كما أطلقت في جويلية 2020 منصة رقمية لمرضى السلطان معنية بتقليص آجال مواعيد العلاج بالأشعة و كذا بتقريب المرضى من مراكز العلاج بالأشعة. (وكالة الأنباء الجزائرية، 2020)

7. التعليم العالي والبحث العلمي: بدأت الرقمنة في الجامعات الجزائرية منذ 2012 ، ويتجسد ذلك في أرضية رقمية مسمات بـ بروقريس، وقد بدأ هذا البرنامج في العمل مبدئيا في التسجيل الأولي للطلبة في الماستر والدكتوراه، وتجري عملية تطوير البرنامج إلى أن تصبح كل عمليات قطاع التعليم العالي تتم عبره (حصة نيوز الجامعة عبر قناة الجزائر، 2018). أيضا تم إطلاق المشروع الوطني للتعليم عن بعد من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، حيث يرمي إلى تحقيق أهداف تتوزع على ثلاثة مراحلتدور حول إستعمال التكنولوجيا الحديثة وصولا إلى المصادقة على نظام التعليم عن بعد ويتم نشره عن طريق قناة المعرفة، التي يتعدى مجال استعمالها والاستفادة منها بكثير النطاق الجامعي، حيث تستهدف جمهورا واسعا من المتعلمين وكل من يريد توسيع معارفه، وآخرون يحتاجون لمعلومات متخصصة. (موقع الدراسة الجزائري، 2007)

وبسبب تداعيات فيروس كورونا، أطلقت الجزائر منصة للتعليم عن بعد على الرابط التالي : http://elearning-mesrs.cerist.dz على صفحة الفيسبوك الرسمية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

رابعا: التعليم عن بعد

1. تعريف التعليم عن بعد:

هو عملية نقل المعرفة إلى المتعلم في موقع إقامته أو عمله بدلا من إنتقال المتعلم إلى المؤسسة التعليمية، وهو مبني على أساس إيصال المعرفة والمهارات والمواد التعليمية إلى المتعلم عبر وسائط وأساليب تقنية مختلفة، حيث يكون المتعلم بعيدا أو منفصلا عن المعلم أو القائم على العملية التعليمية، وتستخدم

التكنولجيا من أجل ملء الفجوة بين كل من الطرفين بما يحاكي الإتصال الذي يحدث وجها لوجه. (UNESCO، 2020).

و يعتبر مايكل مور –أحد الرواد التربويين في مجال التعليم عن بعد والتعليم الجامعي المفتوح– أن التعليم عن بعد عبارة عن طائفة من طرائق التدريس التي يكون فيها السلوك التعلمي منفصلا عن السلوك التعليمي، ويتضمن تلك الوسائل التي يتم فيها الإتصال بين المعلم والمتعلم عبر أجهزة وأدوات الطباعة والأجهزة الميكانيكية وغيرها من الأجهزة الأخرى. (بطوش، 2016، صفحة 430)

إذن يمكن أن نقول أن التعليم عن بعد يقوم بالأساس على الوسائل التكنولوجية الحديثة من أجهزة رقمية وأجهزة الإعلام الآلي وغيرها، بالإضافة إلى تدفق أنترنت عالي حتى تتم المحاضرات المباشرة بدون إنقطاع، وبالتالي فهو عملية نقل المهارات والمواد التعليمية بدون عناء التنقل للمعلم والمتعلم.

2. واقع التعليم العالي عن بعد في الجزائر:

يجب أن يكون كل من الأساتذة و الطلبة والإداريين راغبين في مثل هذا النوع من التعليم، وأن يكونوا ملمين بثقافة الكمبيوتر ومختلف الأجهزة الرقمية وكيفية إستخدام الأنترنت والتطبيقات الإلكترونية، حيث يستغل هذه التكنولوجيا الحديثة كل حسب دوره في العملية التعليمية. وتظهر رغبة الدولة الجزائرية في نشر ودعم هذا النوع من التعليم بهدف مسايرة التطورات العالمية ومواكبة ركب التقدم الجديد الذي فرضته علينا العولمة والتطورات التكنولوجية الكبيرة، وعليه قامت الجزائر بتجهيز مختلف المؤسسات الجامعية بوسائل تكنولوجية حديثة، وإطلاق عدة مشاريع وبرامج منها (بطوش، 2016، الصفحات 437–447):

- المشروع الوطني للتعليم عن بعد حيث يرتكز التعليم عن بعد في الجزائر على شبكة منصبة للمحاضرات المرئية ونظام التعليم الإلكتروني موزعة على غالبية مؤسسات التكوين الجامعي، حيث يمكن للمتعلم أن يصل للمادة التعليمية في أي وقت وأي مكان بوجود أو غياب المرافق.
- مشروع الأنترنيت لتطوير التعليم عن بعد وهو مشروع مشترك أوروبي/جزائري، يدعم مؤسسات التعليم العالي في مجهوداتهاللتتطوير والتحديث، كما يهدف إلى تزويد أساتذة التعليم العالي بالقدرة على إدماج تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في مهامهم البيداغوجية، وكذا تأهيلهم لإدارة وتصميم المشاريع التعليمية عن بعد.
- برنامج التعاون السويسري في مجال التعليم الإلكتروني عن بعد، موجه لخدمة عشر دول إفريقية ويهدف إلى تعزيز التعلم الإلكتروني في العديد من البلدان الإفريقية الناطقة بالفرنسية. إنطلق البرنامج في الجزائر على

ثلاث مراحل 2010/2009/2003 على التوالي وكانت أهم النتائج متمثلة في تكوين متخصصين وخبراء في التعليم الإلكتروني.

- إطلاق مشروع SNDL النظام الوطني للتوثيق من طرف مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني، كإستراتيجية جديدة لتفعيل تكنولوجيات التعليم الإلكتروني، هذه البوابة مخصصة للطلبة والأساتذة والباحثين على مستوى الجامعات ومراكز البحوث العلمية، حيث يمكنهم الولوج إلى رصيد معرفي إلكتروني ثري ومتنوع وطني وأجنبي، بالإستعانة بحساب خاص.
- برامج جامعة التكوين المتواصل للتكوين عن بعد حيث يشرف عليها أساتذة وتقنيون يقومون بجمع المحاضرات التي يلقيها الأساتذة من مختلف الجامعات، وتوظيفها في المجال السمعي البصري وعبر الأنترنت.

المحور الثاني: واقع التنمية المستدامة في الجزائر

أولا: مفهوم وأهداف التنمية المستدامة

1. تعريف التنمية المستدامة:

في عام 1987، نشرت لجنة الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (WCED) تقرير برونتلاند، الذي سمي على اسم رئيسها، جرو هارلم بروندلاند، بعنوان "مستقبلنا المشترك" حيث عرفت التنمية المستدامة على أنها :"التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم الخاصة. " (Brundtland, 1987)

2. أهداف التنمية المستدامة:

في 25 سبتمبر 2015 اعتمدت قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة قرار يشتمل على 17 هدف للتنمية المستدامة لسنة 2030 موضحة في الشكل أدناه:

الشكل رقم 1: أهداف التنمية المستدامة مقسمة حسب أهم المجالات الإقتصادية والبيئية والإجتماعية



- القضاء على الفقر
- القضاء على الجوع
- الصحة الجيدة والرفاه
- التعليم الجيد
- المساواة بين الجنسين
- الحد من أوجه عدم المساواة
- السلام والعدل والمؤسسات القوية



- المياه النظيفة والنظافة الصحية
- طاقة نظيفة وبأسعار معقولة
- العمل المناخي
- الحياة تحت الماء
- الحياة في البر



- العمل اللائق ونمو الإقتصاد
- الصناعة والإبتكار والهياكل الأساسية
- مدن ومجتمعات محلية مستدامة
- عقد الشركات لتحقيق الأهداف
- الإستهلاك والإنتاج المسؤولان

الشكل من إعداد الباحثتين بالإعتماد على:

https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/sustainable-development-goals

تأتي الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة إستكمالا لإنجازات الأهداف الإنمائية للألفية، وقد يشكل الإبتكار أساسا لسياسات جديدة واستخدام التكنولوجيا كأداة لمكافحة الفقر ورسم معالم المستقبل الذي نطمح إليه لكوكبنا. (African promise, 2019)

تتكفل الإستراتيجية الوطنية للبيئة 2017-2035 بـ 14 من بين 17 هدف للتنمية المستدامة للأمم المتحدة التي التزمت بها الجزائر أثناء مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة سنة 2015. تتركز هذه الإستراتيجية على 07 محاور كالتالي:

المحور الأول حول تحسين الصحة ونمط الحياة، و الثاني في المحافظة على الرأسمال الطبيعي الثقافي الوطني، والثالث في تأمين الأمن الغذائي المستدام، والرابع على تطوير الإقتصاد الأخضر و التدويري، والخامس في زيادة مقاومة الجزائر للتصحر، أما السادس فيهتم بزيادة مقاومة الجزائر للتغيرات المناخية ومشاركتها في المجهودات الدولية، وأخيرا المحور السابع يهتم بوضع حوكمة بيئية. (وزارة البيئة والطاقات المتجددة، 2015)

ثالثا: بعض التدابير المتخذة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

1.المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة : في سياق التوصيات التي تقدمت بها الجزائر خلال مشاركتها في قمة ريو دي جانيرو، واتفاقية برشلونة، ولتعزيز السياسات البيئية تم إنشاء المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة. (الجريدة الرسمية، 2019).

2. البرامج التنموية :

1.2 برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001- 2004: برنامج على المدى القصير والمتوسط ،يهدف إلى مكافحة الفقر وخلق مناصب شغل وضمان التوازن الجهوي وإيجاد الظروف المثلى للنهوض بالإقتصاد الوطني

2.2 البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي 2005-2009 : ويعد أكثر أهمية من البرامج التي أطلقت معه (برنامج الجنوب، برنامج الهضاب العليا)، يهدف لإعادة التوازن الإقليمي من خلال تطوير شبكة الطرق والسكك الحديدية، وتخفيف المشاكل في الموارد المائية، وتحسين الظروف المعيشية فيما يتعلق بالسكن والحصول على الرعاية الصحية والتكفل بالإحتياجات المتزايدة في مجال التربية والتعليم العالي والتكوين المهني.

3.2 برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2010-2015 : ركز البرنامج على استكمال المشاريع الكبرى الجارية آن ذاك وإطلاق مشاريع جديدة، ويهدف البرنامج إلى تحسين التنمية البشرية من خلال تحسين التعليم في مختلف أطواره والتكفل الطبي النوعي وتحسين ظروف السكن والتزويد بالمياه والموارد الطاقوية .إضافة إلى تحسين الخدمة العمومية وخصوصا في قطاع الأشغال العمومية لتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرة الموانئ، إضافة إلى دعم تنمية الإقتصاد الوطني من خلال دعم التنمية الفلاحية والريفية، وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والدعم العمومي لتأهيل وتيسير القروض البنكية، وتطوير الصناعة البتروكيماوية، وتشجيع إنشاء مناصب شغل، وتطوير إقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي (زوين، 2010-2011).

3. القوانين التي سنها المشرع الجزائري لصالح التنمية المستدامة:

سعت الجزائر إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال القوانين التي سنها المشرع الجزائري، فبالإضافة إلى القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة نجد أيضا (الميزان، 2018) :

- قانون رقم 01-19 مؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001، يتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها.

- قانون رقم 02-02 مؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1422 الموافق 5 فبراير سنة 2002، يتعلق بحماية الساحل وتثمينه.
- قانون رقم 04-20 مؤرخ في 13 ذي القعدة عام 1425 الموافق 25 ديسمبر سنة 2004، يتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة.
- قانون رقم 01-20 مؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001، يتعلق بتهيئة الإقليم وتنمية المستدامة.
- قانون رقم 11-02 مؤرخ في 14 ربيع الأول عام 1432 الموافق 17 فبراير سنة 2011، يتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة.
- قانون رقم 07-06 مؤرخ في 25 ربيع الثاني عام 1428 الموافق 13 مايو سنة 2007، يتعلق بتسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتنميتها.
- قانون رقم 04-03 مؤرخ في 5 جمادى الأولى عام 1425 الموافق 23 يونيو سنة 2004، يتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة.

4.المعاهدات والإتفاقيات المبرمة:

كانت الجزائر سباقة في المصادقة على الإتفاقيات الدولية للتنمية المستدامة وأهمها: الإتفاقية المتعلقة بالتراث العالمي الثقافي والطبيعي، والإتفاقية الدولية المعنية بإنشاء صندوق دولي للتعويض عن أضرار التلوث بسبب المحروقات، وأيضا إتفاقية حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث. كما صادقت على بروتوكول التعاون بين دول شمال إفريقيا في مجال مقاومة الزحف الصحراوي، وانضمت للإتفاقية المتعلقة بالمناطق الرطبة ذات الأهمية الدولية وخاصة باعتبارها ملجأ للطيور البرية، كما إنضمت أيضا إلى إتفاقية فيينا لحماية طبقة وبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفذة لطبقة الأوزون، ومن أهم الإتفاقيات الدولية التي إنضمت إليها الجزائر إتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بتغير المناخ الموافق عليها من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة. (محمد ز.، 2020، الصفحات 300-301). أغلب هذه الإتفاقيات تركز على المجال البيئي.

المحور الثالث: مؤشرات الرقمنة و التعليم العالي في الجزائر

1. بعض مؤشرات الرقمنة في الجزائر:

جدول رقم 1 : بعض مؤشرات الرقمنة في الجزائر خلال الفترة 2000\ 2019

المؤشرات السنوات	عرض الترددي الدولي(MBIT/S)	النطاق	مستخدمي الأنترنت (%)
2000	\		0.49170568
2001	\		0.64611402
2002	\		1.59164126
2003	\		2.19535973
2004	\		4.63447509
2005	\		5.84394209
2006	\		7.37598496
2007	\		9.45119063
2008	3200		10.18
2009	20000		11.23
2010	36000		12.5
2011	68608		14.9
2012	104448		18.2
2013	125000		22.5
2014	246250		29.5
2015	467510		38.2
2016	547520		42.9455269
2017	499541		47.6910552
2018	433719		49.0384681
2019	722554		\

المصدر: من إعداد الباحثتين بالإعتماد على ITU

حسب الجدول أعلاه فإن عرض النطاق الترددي في تزايد مستمر في الجزائر حيث يسجل تقريبا سنة 2014 ضعف القيمة التي سجلت في 2013 وثلاثة أضعافها في 2019، كما قد عرف مستخدموا الأنترنت زيادة كبيرة تكاد تصل إلى 50% سنة 2018، وحسب التقرير الرقمي للجزائر 2021 فقد بلغت نسبة مستخدمي الأنترنت 59,6 % من السكان(Digital 2021 Algeria, 2021) ، وهذا راجع للأهمية الكبرى للأنترنت في الحياة اليومية لجميع الأفراد والمؤسسات، ونشير إلى أن التعليم عن بعد في حاجة ماسة لتدفق جد عالي للأنترنت من أجل ضمان تقديم خدمات نوعية وفي المستوى للأساتذة والطلبة وكل من يشارك في العملية التعليمية، ولهذا الغرض فإن تدفق الأنترنت لايزال ضعيف لأداء هذه الوظيفة.

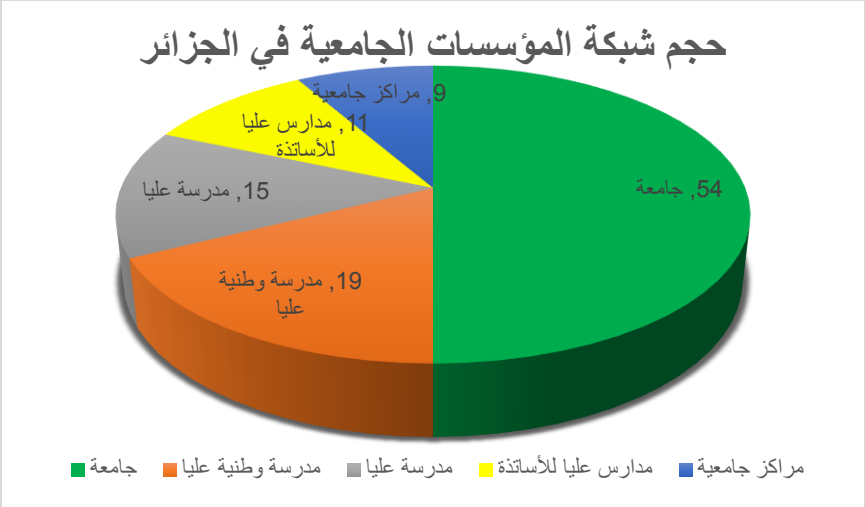
وقد تمت مضاعفة قدرة النطاق الترددي الدولي في الجزائر ب 2,4 تيرابايت/ثانية خلال عام 2021 مما يسمح بتحسين نوعية النفاذ إلى الإنترنت ذات التدفق العالي والجد عالي. وقد إرتفع عرض النطاق الترددي الدولي من 1,7 إلى 2 تيرابايت/ثانية بين جانفي 2020 وجانفي 2021، أيضا سيتم التشغيل الفعلي لنظام الكابل البحري أورفال/ألفال (وهران–فالنسيا) و (الجزائر–فالنسيا) والذي يمكن أن تصل قدرته الإجمالية إلى 40 تيرابايت. كما قد تم خلال العام 2020 إنجاز 7046.93 كيلومترا من الألياف البصرية وتركيب 182 من الحزم الهرتزية الرقمية لتحسين جودة الإتصال بالإنترنت وتعميم الوصول إلى الإنترنت ذات التدفق العالي والجد عالي، و يتواصل مشروع توسيع الوصلة المحورية من خلال إنجاز وصلتين محوريتين جديدتين شرق وغرب بهدف تأمين شبكة النقل وتحسين نوعية الخدمة ورفع عرض النطاق (وكالة الأنباء الجزائرية، 2021).

2. بعض مؤشرات التعليم العالي في الجزائر:

1.2 حجم شبكة المؤسسات الجامعية في الجزائر:

حسب الموقع الرسمي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي فإن الجزائر تضم مئة وثمانية مؤسسة للتعليم العالي موزعة كالتالي:

شكل رقم 02 : حجم شبكة المؤسسات الجامعية في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحثتين بالإعتماد على موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

تتمتع الجزائر بمنظومة جامعية قوية وغنية بالمؤسسات المجهزة لتقديم أفضل الخدمات للطلبة، وهي موزعة على 48 ولاية على التراب الوطني، ولكن نلاحظ غياب تام للقطاع الخاص عن الساحة بالرغم من صدور قرار بخصخصة قطاع التعليم العالي باستثناء المجال الطبي، وهذا بسبب عدم إقتناع الدولة الجزائرية بالفكرة ورفض المجتمع الجزائري لها خوفا من إنتهاء مجانية التعليم في الجزائر واحتكاره على الفئة الغنية فقط. (بليدي، 2016)

في ظل كل هذه التخوفات فإن خصخصة القطاع سوف تزيده رقيا وتطورا ولما لا تنافسية أمام الجامعات الإجنبية، ولهذا يجب أن تباشر الجزائر بمنح ترخيصات للملفات المقدمة بعد دراستها جيدا.

ولعل الأمثلة الوحيدة المتواجد في الساحة عن الجامعة الخاصة هو معهد البحوث الأكاديمية الذي فتح في السنة الدراسية 2020/2019، (محمد ص.، 2019)، ومعهد التكوين في التأمينات والتسيير ومعهد إدارة الأعمال حيدرة (إدريس، 2019، الصفحات 7-8) . ليس للمؤسسات الجامعية أية مخرجات من أجل تقييم المستوى العلمي الذي تقدمه.

2.2 تصنيف الجامعات الجزائرية حسب مؤشرات عالمية:

حافظت جامعة فرحات عباس 1 بسطيف على المرتبة الأولى في الجزائر حسب تصنيف التايمز، وعلى المستوى الدولي صنفت في الشطر 501-600 (جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2021)، كما إحتلت الجامعة المرتبة التاسعة في قائمة تضم عشر جامعات الأفضل إفريقيا حسب نفس التصنيف حيث ضمت في تصنيفها 1500 مؤسسة جامعية عبر العالم (الشروق، 2021).

شكل رقم 03: تصنيف جامعة فرحات عباس سطيف 1 حسب تصنيف التايمز الدولي

Les 10 meilleures universités d'Afrique, *Times Higher Education World University Rankings* (2021), Grande-Bretagne

Université	Pays	Rang africain	Rang mondial
Le Cap	Afrique du Sud	1	155
Witswatersrand	Afrique du Sud	2	201-250
Kwazulu-Natal	Afrique du Sud	3	351-400
Assouan	Egypte	4	401-500
Durban Tech. Univ.	Afrique du Sud	5	401-500
Ibadan	Nigeria	6	401-500
Makerere	Ouganda	7	401-500
Mansoura	Egypte	8	401-500
Ferhat Abbas Sétif 1	Algérie	9	501-600
Lagos State	Nigeria	10	501-600

. © RFI / Sabine Cessou

المصدر: موقع الشروق على الرابط https://bit.ly/2X776dF

أصبحت الجامعات الجزائرية تشارك في التصنيفات الدولية وتجد موقع لها وسط جامعات عالمية جد متقدمة، وهذا يدل على المستوى الذي وصلت له هذه المؤسسات من حيث التدريس والبحث العلمي والمنشورات الدولية والإقتباسات. وفي الجدول التالي نميز بعض أفضل الجامعات الجزائرية التي حازت على أكبر عدد من التصنيفات من قبل بعض المؤشرات العالمية:

جدول رقم 2: تصنيف بعض الجامعات الجزائرية حسب بعض المؤشرات العالمية

التصنيفات / الجامعات	THE World University Rankings - Times Higher Education		Scimago Institutions Rankings - Universities		Nature Index - Top Academic Institutions		URAP World Ranking		UniRank 4icu - Top Arabic-Speaking Universities		Webometrics Ranking Web of Universities	
	🌐	🇩🇿	🌐	🇩🇿	🌐	🇩🇿	🌐	🇩🇿	🌐	🇩🇿	🌐	🇩🇿
سطيف 1	501	1	625	17	2569	1	1462	3	56	6	3809	14
وهران 1	801	2	610	9	/	/	/	/	62	9	2264	3
بجاية	1001	5	574	3	2683	2	1852	5	48	4	3810	15
قسنطينة	1001	8	617	12	3665	5	/	/	33	2	2067	2
بسكرة	1001	6	626	19	/	/	2643	10	71	10	/	/
تلمسان	1001	3	623	15	/	/	/	/	41	3	2514	5
بومرداس	1001	4	600	6	/	/	/	/	140	22	3181	8

المصدر: من إعداد الباحثتين بالإعتماد على معلومات الموقع UniversityGuru

3.2 براءات الإختراع:

المخترعان الجزائريان سيليا خشني وعبد الرحيم أحمد بورويس، خريجوا الجامعات الجزائرية، فازا بالجائزة الكبرى والميدالية الذهبية من المعرض الدولي للإختراعات في الشرق الأوسط بفضل براءة إختراع نظام ذكي مضاد للطائرات المسيرة والتشويش عليها. (الجزائر 1، 2020)

ويلاحظ تزايد عدد المخترعين الجزائرين من كل الفئات (الصغار والكبار)، وتحاول الجزائر أن توفر لهذه الفئة التجهيزات اللازمة لتطوير أبحاثهم واكتشاف المواهب الجديدة التي لم تسمح لها الفرصة بالظهور بعد بسبب عدم توفر التجهيزات والظروف الملائمة، كمخابر بحث مجهزة بأحدث التقنيات، حيث يعتبر الإبداع والإبتكار من الأولويات التي تعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة المسطرة من قبل الأمم المتحدة لسنة 2030.

الخاتمة:

أجبرت الجزائر على تبني نظام تعليم عالي وفق معايير دولية لمواكبة العولمة وهو نظام الLMD، هذا النظام عالمي يحتوي على ثلاث أطوار تتمثل في الليسانس والماستر والدكتوراه، حيث تختلف مدة التكوين

من طور لآخر وتتراوح بين ثلاث سنوات وسنتين، كما تدعم الدولة الجزائرية التعليم العالي بمجانية التعليم بل وتعتبر البلد الوحيد الذي يقدم منح للذين يثبتون عدم إنتسابهم في الضمان الإجتماعي لكل الأطوار. وبرقمنة قطاع التعليم العالي أصبح دوره أكثر فعالية من السابق ويمارس مختلف النشاطات التعليمية بسهولة وبدون عناء التنقل للأساتذة والطلبة.

تلعب الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الأخرى الجزائرية دورا مهما في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، حيث أن مخرجات الجامعة تعبر عن نسبة كبيرة جدا من المجتمع الجزائري، وبما أن مناصب العمل يشترط فيها غالبا شهادات جامعية، فإن التعليم العالي يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المعنية بالقضاء على الفقر والجوع من خلال توفير الشهادات التي تسمح بتولي مناصب العمل التي بدورها توفر مستوى معيشي محترم، فيما يخص الصحة فإن التعليم هو أساسها إذ بتكوين طاقم طبي وشبه طبي في المستوى تتوفر رعاية صحية جيدة للمجتمع، فيما يخص الطاقة النظيفة فإن للتعليم العالي دور أساسي أيضا حيث تقوم الجامعات المتخصصة بتطوير مراكز بحث من أجل إستغلال الطاقات المتجددة النظيفة، وفيما يخص الصناعة والإبتكار فللتعليم العالي النصيب الأكبر في هذا المجال عن طريق تكوين الطلبة في هذه التخصصات ودعمهم بمخابر بحث وتطوير، وبما أن أغلبية المجتمع أصبحت من الطلبة والمتخرجين فإن فكرة العدل والمساواة أصبحت بديهية في المجتمع الجزائري وعليه هناك إحترام ومساواة بين الجنسين إضافة إلى نظام مؤسسي قانوني قائم على تحقيق العدالة في البلد، ومما سبق نستنتج مدى الوعي الذي أصبح منتشرا في المجتمع الجزائري والذي من شأنه تحقيق مدن ومجتمعات مستدامة بالإضافة إلى إستهلاك وإنتاج عقلاني ومسؤول بين أفراده.

كما يمكن للتعليم العالي أن يساهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال دمجها في المناهج الجامعية إضافة إلى تشجيع الطلبة على إعداد مذكرات ورسائل وأطروحات حول موضوعات متعلقة بها.

قائمة المراجع:

African promise. (2019). *The global goals for sustainable developement*. Retrieved 12 30, 30/12/2019, from African promise: https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/sustainable-development-goals

Brundtland, R. (1987). *Les-grandes-etapes-du-developpement-durable,Our Common Future*. Consulté le 08 15, 2019, sur office fédéral du développement territirial ARE: https://bit.ly/3yERBrb

Digital 2021 Algeria. (2021). The Algerian digital report. *Digital 2021 Algeria*. Retrieved 09 08, 2021, from https://bit.ly/3zWQlAb

Dzair TIC. (2020). *إطلاق تطبيق لإيداع الحسابات الاجتماعية عبر الأنترنت*. تاريخ الاسترداد 08 02, 2021، من Dzair TIC: https://bit.ly/3rwrSgk

UNESCO. (2020). التعليم عن بعد، مفهومه أدواته وإستراتيجياته. *UNESCO*، 14. تاريخ الاسترداد 07 09, 2021، من https://en.unesco.org/sites/default/files/policy-breif-distance-learning-f-1.pdf

البنك الوطني الجزائري. (2018). *البنك الوطني الجزائري يشارك في الطبعة الثامنة لصالون البنوك، التأمينات و المنتجات المالية*. تاريخ الاسترداد 15 09, 2020، من البنك الوطني الجزائري: https://bit.ly/3twZmwS

الجريدة الرسمية. (2019). المرسوم التنفيذي رقم 02-115 المؤرخ في 20 محرم 1423 الموافق 3 أبريل 2002. *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية*، 14-15. تاريخ الاسترداد 22 03, 2019، من الجريدة الرسمية: https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/2002/A2002022.pdf?znjo=22

الجزائر 1. (2020). الجزائر تفوز بالجائزة الكبرى للمعرض الدولي للاختراعات. *الجزائر 1*. تاريخ الاسترداد 09 09, 2021، من https://bit.ly/3ts3I8O

الجزائر الآن. (2020). *وزارة الصحة تعلن عن اطلاق 6 مشاريع لرقمنة قطاع الصحة*. تاريخ الاسترداد 08 02, 2021، من الجزائر الآن: https://bit.ly/3tHhNyU

الشروق. (12 07, 2021). تصنيف دولي يضع أحسن جامعة جزائرية التاسعة إفريقيا. *الشروق*. تاريخ الاسترداد 08 09, 2021، من https://bit.ly/2X776dF

المديرية العامة للضرائب. (2019). *نظام معلوماتي جديد لتسيير ملفات دافعي الضرائب*. تاريخ الاسترداد 10 12, 2020، من المديرية العامة للضرائب: https://bit.ly/2MHLnUs

الميزان. (30 03, 2018). *قوانين وتشريعات*. تم الاسترداد من الميزان: https://www.elmizaine.com/2018/03/03-10-pdf.html

أماني فخر الدين. (10 03, 2021). أهمية التعليم العالي لرقي الفرد والمجتمع. *المرسال*. تاريخ الاسترداد 06 06, 2021، من https://www.almrsal.com/post/1020516

إيمان زوين. (2010-2011). ،*مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير"دور الجيل الثاني من الإصلاحات الإقتصادية في تحقيق التنمية" – دراسة حالة الجزائر-،جامعة منتوري قسنطينة*. تم الاسترداد من منشورة على الرابط https://bu.umc.edu.dz/theses/economie/AZOU3606.pdf

جامعة فرحات عباس سطيف 1. (2021). التصنيف العالمي للجامعات 2021. *موقع جامعة فرحات عباس سطيف 1*. تاريخ الاسترداد 08 09, 2021، من https://arabe.univ-setif.dz/menucachecache/2647-2021-5

حصة نيوز الجامعة عبر قناة الجزائر. (2018). *نحو رقمنة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي*. تاريخ الاسترداد 12 12, 2020، من حصة نيوز الجامعة عبر قناة الجزائر: https://bit.ly/3q4cnf9

زايد محمد. (2020). دور االتفاقيات الدولية في تحديد المسؤولية عن االضرار البيئية. *مجلة االجتهاد للدراسات القانونية واالقتصادية*. تاريخ الاسترداد 12 10, 2020، من https://alijtihed.cu-tamanrasset.dz/wp-content/uploads/2020/01/alijtihed-mag-025-art-011.pdf

صابر بليدي. (2016). خصخصة التعليم العالي في الجزائر: جرأة الحكومة على المحك. *العرب*. تم الاسترداد من https://bit.ly/3hngi4v

صخري محمد. (2019). معهد البحوث الاكاديمية: أول جامعة خاصة في الجزائر. *الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية*. تاريخ الاسترداد 10 09, 2021، من https://bit.ly/3hgJKcf

عمر أحمد. (24 01, 2019). مفاهيم هامة في البحث العلمي. *المدونة*. تاريخ الاسترداد 06 06, 2021، من https://bit.ly/3h8GcJc

مركز هاردو لدعم التعبير الرقمي. (2016). الرقمنة وحماية التراث الرقمي. *مركز هاردو لدعم التعبير الرقمي*. تاريخ الاسترداد 10 09, 2020، من https://bit.ly/3vqIRTS

موقع الدراسة الجزائري. (2007). إطلاق مشروع التعليم عن بعد عبر مؤسسات التعليم العالي. *موقع الدراسة الجزائري*. تاريخ الاسترداد 08 09, 2021، من https://bit.ly/3DWBBDJ

نعيمة بن ضيف الله، كمال بطوش. (2016). ملامح التعليم الإلكتروني بمؤسسات التعليم العالي الجزائرية. *حوليات جامعة قالمة للعلوم الإجتماعية والإنسانية، 10*(03)، 430. تاريخ الاسترداد 08 09, 2021، من https://www.asjp.cerist.dz/en/article/38631

وزارة البيئة والطاقات المتجددة. (19 03, 2015). *المساحات الخضراء*. تم الاسترداد من وزارة البيئة والطاقات المتجددة: https://www.me.gov.dz/a/?page_id=2447

وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية. (2019). *عصرنة المرفق العام*. تاريخ الاسترداد 12 10, 2020، من وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية: https://bit.ly/3tufwHi

وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي. (2020). *استعمال الخدمات الرقمية وتجنب التنقل إلى الهيئات التابعة للقطاع*. تاريخ الاسترداد 10 01, 2021، من وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي: https://www.mtess.gov.dz/ar/consignes-covid-19/

وكالة الأنباء الجزائرية. (2018). *مشروع "الجزائر العاصمة، مدينة ذكية" كنموذج لمدن الدول النامية*. تاريخ الاسترداد 10 12, 2020، من وكالة الأنباء الجزائرية: https://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie/58197-2018-06-10-00-18-27

وكالة الأنباء الجزائرية. (2019). *المصادقة على مشروع مرسوم رئاسي لإنشاء وكالة وطنية لتطوير الرقمنة*. تاريخ الاسترداد 12 12, 2020، من وكالة الأنباء الجزائرية: https://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie/79300-2019-11-12-14-08-07

وكالة الأنباء الجزائرية. (2020). *سرطان: اطلاق منصة رقمية خاصة بتحديد مواعيد العلاج بالأشعة*. تاريخ الاسترداد 10 12, 2020، من وكالة الأنباء الجزائرية: https://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie/89229-2020-07-28-18-15-06

وكالة الأنباء الجزائرية. (2021). *الإنترنت: مضاعفة النطاق الترددي الدولي في عام 2021*. تاريخ الاسترداد 12 02, 2021، من وكالة الأنباء الجزائرية: https://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie/101315-2021

يحي إدريس. (2019). الجامعات الخاصة في الجز ائر الو اقع واملستقبل . *مجلة دراسات في الإقتصاد وإدارة الأعمال*(03)، 7-8. تاريخ الاسترداد 10 09, 2021، من https://bit.ly/3nhD5CE

استمارة مشاركة ثنائية:

1/ الأستاذ الدكتور: يزيد ميهوب.

أستاذ محاضر أ بجامعة البشير الابرهيمي برج بوعريريج.

رقم الهاتف: 06.96.53.26.75

البريد الالكتروني: yazid.mihoub@univ-bba.dz

2/ الاستاذة: منيرة رقطي.

دكتوراه قانون أعمال جامعة قالمة.

رقم الهاتف:06.69.51.19.50

البريد الالكتروني: mounirarogti24@gmail.com

المحور الثاني: رقمنة خدمات المرافق العمومية والتنمية المستدامة.

عنوان المداخلة :عصرنة وترشيد الجماعات المحلية والتوجه نحو تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر – جواز السفر البيومتري الالكتروني أنموذجا–

مقدمة:

عرفت الادارة المحلية في الجزائر مؤخرا العديد من التطورات والتغييرات، حيث نتج عن التقدم العلمي والتقني التكنولوجي وانتشار شبكة الأنترنت، بروز تأثيرات عديدة على طبيعة وشكل عمل النظم الإدارية، والتي تراجعت معها أشكال الخدمة العامة التقليدية إلى نمط جديد يرتكز على البعد التكنولوجي والمعلوماتي لإعادة صياغة الخدمات العمومية، وجعلها قائمة على الإمكانات المتميزة للأنترنت وشبكات الأعمال، وبالتالي التحول نحو الإدارة الإلكترونية كمفهوم يعبر عن السرعة والتفاعل الآني واختراق الحدود.

لقد أفرز التحول نحو الإدارة الإلكترونية جملة من التغييرات على مفهوم الخدمة العمومية، تؤسس في النهاية إلى مقولة نهاية الإدارة العامة التقليدية ، فنموذج الإدارة الإلكترونية يوفر الكثير من فرص النجاح والوضوح والدقة في تقديم الخدمات وإنجاز المعاملات وبالتالي يمثل ثورة تحول مفاهيمي ونقلة نوعية في نموذج الخدمة العمومية من خلال منحها صبغة الجودة على أعمالها ونشاطاتها، اضافة إلى ذلك أصبح التحول نحو الإدارة الإلكترونية يمثل توجها عالميا، يشجع تبني نظم الخدمات الإلكترونية التي من بينها الخدمة العمومية الإلكترونية.

توجهت الجزائر على غرار باقي الدول نحو الدخول في عصر المعلومات ، ومواكبة التطورات الحاصلة لترقية وظائف المؤسسات الحكومية ، ومنظمات الخدمة العامة التي تبنت إحداث سلسلة من

التغيرات على وظائفها التقليدية في ظل التحول نحو استخدام تكنولوجيا المعلومات ضمن أنشطتها الخدمية، بغية التجسيد الفعلي نحو مفهوم الإدارة الإلكترونية وتطبيقها على الخدمات العامة الإلكترونية على سبيل المثال استخراج جواز السفر البيومتري وبطاقة التعريف البيومترية بحثا عن سبل لتحسين جودة الخدمة العامة، من هنا يتبادر لنا التساؤل التالي والذي يتكون من شطرين:

– ما مدى فعالية الاصلاحات التنظيمية والتقنية المتخذة من طرف المنظومة الإدارية لتوفير البنية الشاملة والناعمة لتحقيق عملية الرقمنة لترشيد وعصرنة الادارة الجزائرية سعيا لتحسين جودة الخدمات العمومية ؟

–كيف ساهمت كل من النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بعملية منح جواز السفر البيومتري الالكتروني في تطوير النظم الادارية داخل الادارة المحلية في الجزائر سعيا لتحقيق التنمية المستدامة ؟

للاجابة على هذه الاشكالية وحتى نتمكن من الالمام بمدى مساهمة النصوص القانونية والتنظيمية المتعقلة بعملية منح جواز السفر البيومتري الالكتروني في تحقيق التنمية المستدامة وعصرنة الادارة الجزائرية، ارتأينا تقسيم عناصر هذه المداخلة إلى مبحثين.

المبحث الأول: فعالية دور الادارة الالكترونية في تحسين جودة الخدمة العمومية.

المطلب الأول: واقع الجماعات المحلية الجزائرية في ظل التطور التكنولوجي.

المطلب الثاني: أهم الاصلاحات التنظيمية والتقنية المتخذة في المنظومة الادارية للتوجه نحو الرقمنة لترشيد وعصرنة الادارة الجزائري.

المبحث الثاني: بطاقة جواز السفر البيومتري الالكتروني: وثيقة لعصرنة وتحسين الخدمة العمومية.

المطلب الأول: الاجراءات القانونية والادارية للحصول على بطاقة جواز السفر البيومتري الالكتروني.

المطلب الثاني: جواز السفر البيومتري الالكتروني الاستعجالي.

خاتمة.

المبحث الأول: فعالية دور الادارة الالكترونية في تحسين جودة الخدمة العمومية.

تراهن الجماعات المحلية في الجزائر على عدة تحديات وجب عليها تجاوزها في ظل البيئة الاتصالية الحديثة التي تتميز بالتفاعلية و الآنية، خاصة مع تفعيل التكنولوجيات الحديثة والانتقال نحو رقمنة في عديد القطاعات، فهي تعمل ضمن الإمكانيات المتاحة والمتوفرة في حدود اختصاصاتها محليا، ويبقى العامل التقني رهانا حقيقيا أثناء محاولتها تجسيد الخطط والسياسات على أرض الواقع، فعند تأهيل الكوادر البشرية يتطلب ذلك أغلفة مالية ضخمة يصعب تغطيتها، كذلك غياب الخبرة الكفيلة

بتعزيز أداء المؤسسات العمومية وا يصالها بقاعدة رقمية فعالة تربط جميع المجالات، حتى كانت المبادرات الأولية عبارة عن استخراج بعض الوثائق البيومترية من قاعدة بيانات إلكترونية، إلا أن الرقمنة أثناء الإنجاز هي أعمق من ذلك بكثير، لذلك تحاول الجزائر انتهاج استراتيجيات اتصالية ناجحة، تمكنها من تحسين الخدمات العمومية ، ليبقى المواطن يعاني من طوابير قصد الحصول على الوثائق، بسبب غياب قاعدة رقمية تربط المؤسسات المختلفة ببعضها البعض، وهشاشة النظام الاتصالي وغياب التنسيق بين المواطن والمؤسسات العمومية[1]، لنجد الأمل في تخطي كل هذه السلبيات باتباع استراتيجية عصرنة الادارة الجزائرية، نوضح ذلك فيما يلي.

المطلب الأول: واقع الجماعات المحلية الجزائرية في ظل التطور التكنولوجي.

إن إسناد مهمة تطوير الجماعات المحلية عن طريق تفعيل الرقمنة يعد أمرا ضروريا، يقتضي مرافقتها بجملة من الآليات، بدءا بالتأطير القانوني والتنظيمي خاصة فيما يتعلق بتحسين الخدمة العمومية وتحقيق التنمية، أين يتقاطع دورها مع باقي القطاعات.

حيث شهدت الجزائر تحولا كبيرا في المجال الإداري من الإدارة التقليدية إلى الرقمنة ورصد إمكانيات تطبيقها ميدانيا، من خلال مجموعة من المشاريع لرقمنة الإدارة المحلية والتي تجسدت في: الحالة المدنية، بطاقة ترقيم السيارات ورخص السياقة وجوازات السفر وبطاقات التعريف البيومترية ومؤخرا تمت رقمنة مكتب الانتخابات إلا أن العملية مازالت لم تستوفي جميع جوانبها بعد، في المقابل نجد مشروع الرقمنة قد نجح إلى حد بعيد في مكاتب مصالح التنظيم من خلال مجموعة من الوثائق المقدمة، وهذا المشروع من شأنه أن يعود بالفائدة على الحكومة ويحسن الخدمات المقدمة للمواطنين، على حد سواء عن طريق عصرنة الإدارة بتطبيق تكنولوجيات المعلومات وتقريب الإدارة من المواطن والابتعاد عن البيروقراطية، لكن إنجاز هذا لا ينفي وجود مجموعة من العوائق والنقائص التي يجب تجاوزها من طرف المنظومة الإدارية خصوصا في الشق البشري والتقني لتوفير البنية الشاملة لتحقيق عملية الرقمنة[2].

الفرع الأول: واقع الخدمة العمومية في الجزائر.

إن الخدمة العمومية المقدمة من طرف الادارة الجزائرية تعاني من عدة نقائص، في الحقيقة هي تشكل نقط سوداء تعطي صورة سلبية على الادارة ككل، ويمكن أن نجزها في مايلي:

أولا : نقص الاهتمام بالجانب الاتصالي والإعالمي للمواطن: حيث أن هناك نقص في إعلام المواطنين حول مختلف الخدمات الإدارية والشروط التنظيمية اللازمة للاستفادة من بعض الخدمات، كذلك نقص وغياب وسائل توجيه المواطن على مستوى بعض الهيئات، وأحيانا وجود وسائل تقليدية غير

حديثة وغياب الاتصال الفعال الذي يثمن مجهود الإدارة، فيما يخص خدمات المرفق العمومي التي يقدمها، نقص الكفاءة للأعوان والموظفين مما سبب ضعف انفتاح الإدارة على المحيط الاجتماعي وغياب الرؤية الشاملة للخدمات الإدارية، مع وجود بعض الإجراءات الإدارية المتخذة بصفة، انفرادية، وغياب الوسائل والأطر والكفاءة اللازمة وهذا ما يؤدي إلى غياب معلومات دقيقة عن الخدمات التي تقدمها مختلف المصالح الإدارية، وينعكس ذلك على جودة الخدمات التي قدمها هذه المرافق العمومية.[3]

هذا بالإضافة للعديد من المظاهر المرسخة لسلبية الادارة الجزائرية والمتمثلة في مايلي:

-زيادة التضخم التنظيمي والوظيفي للجهاز الحكومي و تحوله إلى هيكل هش، نتيجة الازدواج في اختصاصات أجهزته و تفاقم مشكلة التنسيق على مختلف المستويات.

-المركزية الشديدة: حيث يميل القادة الإداريين إلى المركزية وعدم تفويض السلطة والمسؤولية لمن هم دونهم للسيطرة على زمام الأمور بأنفسهم، ما ينتج عنه صعوبة بين الالتزام بالإجراءات المسطرة والاستجابة للاحتياجات الاجتماعية.

- غياب الرقابة الفعالة في الإدارة الجزائرية، أدى إلى انتشار الفساد الإداري، أي استخدام السلطة العامة من أجل تحقيق أهداف خاصة، وما ترتب عنه من تفشي الوساطة، الرشوة واختلاس المال العام[4]...

كما يعتبر كل من التهرب من المسؤولية واستغلال النفوذ، وكذا ضعف القيم الأخلاقية وانتشار ظاهرة التسيب واللامبالاة من بين السلبيات التي أدت إلى تذمر المواطنين من الإدارة وفقدان الثقة بها.

ولقد أدت هذه العوامل ورغم النوايا والمحاولات المتعددة لرفع مستوى الكفاءة والأداء الإداري، إلى تفشي الظواهر المرضية في الإدارة الجزائرية و استفحال الإهمال واللامبالاة، مما زاد من اتساع الهوة بين الإدارة والمواطنين، ويعود فشل الإصلاحات الإدارية في الجزائر إلى تظافر جملة من العوامل والظروف الداخلية المتنوعة من بينها:

-الاضطرابات السياسية والوضع الأمني الخطير الذي عرفته الجزائر مع نهاية الثمانينات، مما أدى إلى انشغال الحكومة بحل مشكل الأمن على حساب المشاكل الأخرى، وهذا ما أثر سلبا على الادارة العمومية.[5]

ضعف الإطار القانوني، إذ أن معظم القوانين لا تتماشى والتغيرات الاجتماعية، السياسية والاقتصادية، مما انعكس سلبا على تحديث الأساليب الإدارية.

هذا بالإضافة إلى عدم اعتماد أسلوب المشاركة في عملية التطوير والتغيير.

- غياب الثقافة الإدارية الأصيلة و البناءة و ضعف القيم المهنية والأخلاقية للموظفين .

– عدم استقرار أنماط تسيير الأجهزة الإدارية وضعف وهشاشة الهيئات المكلفة بالإصلاح، كما أن التغير المستمر للعاملين بها أدى إلى نقص التجربة في ميدان الإصلاح الإداري، ناهيك عن غياب المقاييس العلمية و الموضوعية في اختار وتعيين المسؤولين والإداريين وغيرها...

بالإضافة لذلك نجد أن الاستراتيجية الاقتصادية الاشتراكية المعتمدة على الصناعة الثقيلة بالدرجة الأولى لم تعرف نجاحا وقد زاد تدهور سعر البترول (الممول الأساسي للاقتصاد الوطني) من حدة الوضع، مما أدى إلى نشوب أزمة اقتصادية ومالية تميزت بزيادة المديونية الخارجية للجزائر، وقد أدى هذا الوضع إلى اتخاذ إجراءات عاجلة أهمها: خفض ميزانية الإدارات العمومية، استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية وإعلان إفلاس العديد منها، وكنتيجة لهذه الأسباب اتجه الاهتمام نحو المشكلة الاقتصادية بالدرجة الأولى، باعتبارها ذات أثر واضح على الحياة الاجتماعية للمواطنين، دون الاهتمام الكافي بعملية الإصلاح الإداري ضمن المخططات التنموية.[6]

ثانيا: ضعف التكفل بانشغالات المواطنين بشكل مناسب:

تعاني الادارات المحلية في الجزائر من العديد من المظاهر السلبية مثل البطء في أداء الخدمة العمومية، والتمييز في أداء الخدمة بسبب تفشي ظاهرة الوساطة، وانتشار مظاهر الفساد، والتسيب على اختلاف أنواعه من فساد الذمم والمحسوبية والاهمال الاداري، وكذا ظاهرة العنف المكتبي [7]، وغياب الاتصال بين الإدارة في منظمات الخدمة العمومية وبين جماهير الخدمة، الأمر الذي ينتج عنه فجوة بين ما يتم تقديمه من أداء للخدمات العمومية، وبين ما يتوقع المواطنون نحو هذه الخدمات.[8]

هذا ما دفع بوزارة الداخلية والجماعات المحلية إلى المسارعة في معالجة النقائص التي تسود نشاط المرافق الإدارية، خاصة وأن أغلب الموظفين الذين يقومون باستقبال المواطنين للتكفل بانشغالاتهم غالبا ما يفتقدون للمؤهلات والقدرات التي تسمح لهم بالاستقبال وبالمعالجة الملائمة لطلبات المواطن والتكفل بانشغالاته لذلك أدرجت عدة إصلاحات قصد تعزيز الثقة بين المواطن والإدارة[9].

الفرع الثاني: استراتيجية الدولة الجزائرية في برمجة الرقمنة داخل الإدارة المحلية لتحسين الخدمة العمومية.

كثيرا ما تسعى الدولة لمواكبة التطورات الحاصلة على المستوى الوطني والعالمي معا، وذلك من خلال الصياغة المستمرة للنصوص القانونية تماشيا مع ما تملكه من امكانيات مادية وبشرية، وفي هذا الصدد سارعت الجزائر وعلى غرار بقية دول العلم لخلق أرضية تمكنها بالنهوض والطور العمل الاداري، الذي طالما عان من مختلف أنواع التماطل والبيروقراطية داخل مكاتب الادارات العمومية ، والذي يقابله رفض وعدم رضا المواطن عن مستوى الخدمات العمومية المتاحة في الادارة الجزائرية.

أولا : أولوية اعتماد الرقمنة داخل الادارة العمومية: سعت الدولة الجزائرية بشتى الطرق لتحسين الخدمة العمومية خاصة على مستوى الإدارة المحلية، حيث استفادت من تجارب ناجحة في هذا المجال، بداية من تأطير وتكوين الكفاءات البشرية على الخدمات الرقمية، ورصدها الأغلفة المالية الخاصة بذلك لتمكين الإدارة المحلية وتقريبها من المواطن، فاعتماد التكنولوجيات الحديثة في المجال الإداري أصبح ضرورة حتمية، لخلق تحول نوعي ليس مع الوظائف الحكومية والإدارية فحسب بل التأسيس لمجتمع معلومات له القدرة على التعامل مع المستجدات التقنية، بما يساهم في خلق شراكة بين جل القطاعات والمؤسسات، وهذا لن يتأتى إلا عن طريق خلق بنية تحتية تقنية، وهذا ما جعل مسألة الأمن المعلوماتي رهانا من خلال أخذ الدولة الجزائرية أولوية التأسيس لنظام قانوني كفيل بحماية الإدارة الرقمية من مخاطر البيئة الإلكترونية من مخاطر القرصنة والتجسس الإلكتروني.

فالادارة الرقمية تعد نموذجا للتسيير الذي تبنته الجزائر باعتبارها دعامة أساسية لإصلاح الإدارة المحلية حيث توفر الكثير من فرص النجاح، ويرفع من مبدأ الشفافية والوضوح في المعاملات الإدارية ونظر للأهمية التي تكتسيها الإدارة الرقمية في كونها قناة مفتوحة للاتصال بين المواطن والإدارة ، وأداة مهمة لمحاربة الفساد الذي استفحل في ظل الإدارة التقليدية، كما تعد آلية لإضفاء الشفافية وتعزيزها سواء على مستوى الإدارة المركزية أو المحلية فهي مطلوبة في حياة المواطن مع غيره من المواطن، كما أنها ضرورية أيضا في حياة المواطن وعلاقاته بالإدارة[10].

ثانيا: دوافع الأخذ بنظام الرقمنة على مستوى الجماعات المحلية: عرفت المنظومة الادارية في الجزائر وعلى غرار بقية الدول وعلى كل مستوياتها العديد من التعديلات والاصلاحات التنظيمية والتقنية التي تسعى من خلالها لتخطي المظاهر السلبية التي طالما لوحظت داخل الادراة الجزائرية، والتي تم ذكرها سابقا.

نظرا لهذه الوضعية المزرية وفي ظل تسارع التقدم التكنولوجي الهائل كانت الضرورة ملحة للاستجابة والتكيف مع المتطلبات البيئية المحيطة ، لذلك يعتبر تطبيق أساليب الرقمنة في كثير من المنظمات والمجتمعات سبيلا يحتم على الدول اللحاق بركب التطور تجنبا الاحتمالات العزلة والتخلف عن مواكبة عصر السرعة والمعلوماتية ، خاصة أمام حاجة الموظفين في الجماعات المحلية إلى التعاملات السريعة وبشكل مضمون عبر قاعدة رقمية.[11]

المطلب الثاني: أهم الاصلاحات التنظيمية والتقنية المتخذة في المنظومة الادارية للتوجه نحو الرقمنة لترشيد وعصرنة الادارة الجزائرية.

واجه العمل الإداري تحديات وتغيرات سريعة ومتعددة وعلى رأسها التغيرات التكنولوجية التي أتاحتها تكنولوجيا المعلومات بمكوناتها المختلفة خاصة الإنترنت، الإنترانت والإكسترانات تزايد استخدام الحاسب الآلي، ثورة المعلومات، والتطور في الفكر الإداري فقد غزت تكنولوجيا المعلومات مختلف جوانب العمل الإداري في جميع المؤسسات، وأصبحت قواعد البيانات من ضروريات المؤسسة العصرية وبدونها لا تستطيع المؤسسة الاستمرار في العمل، لذا أصبح التغيير الإداري من أهم سمات الوقت الحاضر والذي ينبغي التعامل معه وتوظيفه بكفاءة عالية لأنه أصبح ضرورة حتمية، حيث ظهر في العمل الإداري الحديث ما يسمى بالإدارة الالكترونية وهي الوجه الآخر للإدارة التقليدية وتؤدي ذات المهام لكنها تتمركز في الشبكات الإلكترونية وأنظمة المعلومات، وتتميز بتبادل الوثائق و إجراء مختلف التعاملات الكترونيا بدلا من الإدارة التقليدية التي تتميز بكثرة الأوراق والروتين والتعقيدات البيروقراطية، يعد قطاع الجماعات المحلية في الجزائر من بين أهم القطاعات التي سايرت هذا النهج الالكتروني وذلك لمواكبة التطورات التكنولوجية والثورة الرقمية الهائلة الحاصلة [12].

الفرع الأول: أهداف الإدارة الإلكترونية.

تسعى الدول من وراء تطبيق الإدارة الإلكترونية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يتمثل فيها يلي:

أولا: الرغبة في زيادة كفاءة وفعالية أداء العمل الإداري : لذلك أصبحت العديد من الدول تعمل على تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإدارة الأعمال والمشاريع وتسيير الإدارات المختلفة، والتخلي تدريجيا عمى أساليب العمل التقليدي، ولقد أصبحت الأنماط الاستراتيجية الحالية للإدارة تعمل على تحقيق المزيد من المرونة الإدارية والانتقال من إدارة الأشياء إلى إدارة الرقميات، ومن الإدارة المباشرة وجها لوجه إلى الإدارة عن بعد، ومن إدارة النشاط المادي إلى إدارة النشاط الافتراضي، والانتقال من التنظيم ال هرمي القائم ع لى سلسلة الأوامر إلى التنظيم الشبكي، وترتبط فوائد الإدارة الإلكترونية بوظائف الإدارة عموما، وذلك من خلال الحصول على أفضل النتائج على صعيد الأنشطة والخدمات المقدمة، من أجل تطوير أساليب العمل الاداري[13].

ثانيا: تعميق مفهوم الشفافية والابتعاد عن المحسوبية والبيروقراطية لكسب ثقة المواطنين : من خلال تحسين مستوى الخدمات واتباع معايير جودة الخدمات، خ لافا للخدمات التي تقدم ها الإدارة التقليدية التي كثيرا ما تقع في الخطأ .

ثالثا : التقليل من التعقيدات الإدارية، وتسريع انجاز الأعمال المهام المختلفة.، من أجل القدرة على استيعاب أكبر عدد من العملاء في وقت واحد دون الحاجة للانتظار في صفوف طويلة تعرقل العمل الإداري ..

رابعا : تقليل تكلفة الإجراءات الإدارية وما يتعمق بها من عمليات، وكذا زيادة كفاءة عمل الإدارة من خلال تعاملها مع المواطنين والشركات والمؤسسات .

خامسا : إلغاء عامل العلاقة المباشرة بين طرفي المعاملة أو التخفيف من ه إلى أقصى حد ممكن، مما يؤدي إلى الحد من تأثير العلاقات الشخصية والنفوذ في أداء المعاملات المتعلقة بأحد العملاء .

سادسا :إلغاء نظام الأرشيف الوطني الورقي واستبداله بنظام أرشفة الكتروني مع ما يحمله من ليونة في التعامل مع الوثائق والمقدرة عمى تصحيح الأخطاء الحاصلة بسرعة ونشر الوثائق لأكثر من جهة في أقل وقت ممكن والاستفادة منها في أي وقت كان.[14]

سابعا : إلغاء عامل المكان ، إذ تعمل الإدارة الإلكترونية على تحقيق تعيينات الموظفين والتخاطب معهم وارسال الأوامر والتعليمات والإشراف على الأداء واقامة الندوات والمؤتمرات من خلال الشبكة الإلكترونية للإدارة، إضافة لإمكانية عرض مختلف المعلومات على شبكات الأنترنت[15].

الفرع الثاني: مشروع الجزائر الالكترونية(E-Algerie 2013) :

يعد مشروع الجزائر الإلكترونية من المشاريع الكبرى التي أعدتها وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال بداية من العام 2009، في إطار تشاورات شملت مؤسسات وإدارات عمومية إضافة إلى متعاملين اقتصاديين عموميين وخواص، كما شملت الجامعات ومراكز مؤس البحث والجمعيات المهنية التي تنشط في مجال العلوم وتكنولوجيات الإعلام والاتصال ، ومن هذا المنطلق يرمي هذا البرنامج الاستراتيجي إلى الإسراع في تشييد مجتمع المعلومات والاقتصاد الرقمي في الجزائر، من خلال تعميم استخدام التكنولوجيات الحديثة في كافة القطاعات (المؤسسات، الإدارة العمومية، قطاع التربية والتعليم...)، بما يساهم في عصرنة الإدارة العمومية ويجعلها تقدم خدماتها بشكل أفضل وأبسط للمواطنين.[16]

وبذلك يعتبر هذا البرنامج بمثابة استراتيجية وطنية شاملة ومتكاملة لتأطير وتحيين السياسة الوطنية لتكنولوجيات الإعلام والاتصال، والتي تشكل إحدى القنوات لتنفيذ الاتجاهات الكبرى للسياسة الوطنية التنموية.[17]

أولا: أسس وأهداف مشروع الجزائر الإلكترونية 2013 (الحكومة الإلكترونية).

يعتمد مشروع الجزائر الالكترونية على 13 محورا رئيسيا، وتتلخص هذه المحاور في:

– تسريع استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الإدارة العمومية.

– تسريع استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الشركات.

– تطوير الآليات والإجراءات التحفيزية الكفيلة بتمكين المواطنين من الاستفادة من تجهيز ات وشبكات تكنولوجيات الإعلام والاتصال.

– دفع تطوير الاقتصاد الرقمي، من خلا ل توفير الظروف المناسبة لتطوير صناعة تكنولوجيات الإعلام والاتصال تطويرا مكثفا.

– تعزيز البنية الأساسية للاتصالات ذات التدفق السريع والفائق السرعة، تكون مؤمنة وذات خدمات عالية الجودة ، حيث يعتبر المحور الرئيسي لهذه الاستراتيجية (A) هو تسريع تطبيق تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الإدارات العمومية.[18]

– تطوير الكفاءات البشرية، من خلال وضع إجراءات ملموسة في مجال التكوين والتأطير الجيد .

–تدعيم ثلاثية "البحث والتطوير والابتكار"، وضبط مستوى الإطار القانوني، بالإضافة إلى محور الإعلام والاتصال الذي يهدف إلى التحسيس بدور تكنولوجيات الإعلام والاتصال في تحسين معيشة المواطن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للجزائر.

– تثمين التعاون الدولي في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصالات الذي يخص امتلاك التكنولوجيات والمهارات ذات الصلة من خلال المشاركة الفعالة في الحوار والمبادرات الدولية.

– وضع آليات التقييم والمتابعة، والتي تهدف إلى تحديد نظام مؤشرات معينة تعني بالمتابعة والتقييم وتسمح بقياس مدى تأثير تكنولوجيات الإعلام والاتصال على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى إجراء تقييم دوري لتنفيذ المخطط الاستراتيجي "للجزائر الالكترونية – 2013، وقد تمثلت أهداف مشروع الجزائر الإلكترونية فيما يلي:

–ضمان الفعالية في تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين في مختلف مجالات الحياة، وتحقيق السياسة الوطنية الجوارية عن طريق تقريب الإدارة من المواطن ، هذا بالإضافة إلى التنسيق بين مختلف الوزرات والهيئات الرسمية، وكذا تبسيط مختلف العمليات الإدارية ومكافحة البيروقراطية التي تشكل كبحا لتنمية البلاد[19].

ثانيا : البرامج الأساسية لمشروع الحكومة الالكترونية:

تضمن تنفيذ مشروع الحكومة الالكترونية البرامج الأساسية التالية:

- **برنـامج تطـوير التشـريعات:** والـذي يتضـمن إعداد قـانون ينظم المعـاملات الحكوميـة الالكترونيـة وتطـوير التشريعات.
- **برنامج تطوير البنية المالية:** يعمل البرنامج على تطوير المؤسسات ماليا لتصبح أكثر مرونة.
- **برنـامج التطـوير الإداري والتنفيـذي** : والـذي يشـمل تطـوير أسـاليب العمـل في الجهـات المقرر استخدامها للمعاملات الالكترونية [20].
- **برنـامج التطوير الفني** : يركز هذا البرنامج على استخدام التكنولوجيا الرقمية في الجهات الحكومية لتطوير الطاقات والقدرات اللازمة لإنجاز المشروع، كذلك يهتم البرنامج بتحسين الكفاءة التشغيلية، والتي تتضمن استخدام أحدث الأجهزة والمعدات وقواعد البيانات وتحديث البنية الأساسية للاتصالات والمعلومات.
- **برنامج تنمية الكوادر البشرية** : من خلال العمل على تطوير فكر القيادات الحكومية، بما يتلاءم مع مفهوم الحكومة الالكترونية، وإعداد خطة مناسبة لتدريب فرق العمل، التي يتم تكوينها من جميع الجهات الحكومية، التي تشارك في مشروع الحكومة الالكترونية، بهدف القدرة على إدارته كل حسب اختصاصه .
- **برنـامج الإعـلام والتوعيـة :** من خـلال إعداد خطـة تعريـف ا لمجتمع بمزايا التحـول إلى ا لمجتمع الرقمـي وكيفيـة الاستفادة من مشروع الحكومة الإلكترونية.[21]

وما تجدر الإشارة له في هذا الصدد أنه تتجلي ملامح الإدارة الالكترونية بالجزائر وأثرها في تحسين خدمة المواطنين، من خلال عدة مؤشرات أهمها عملية تخفيف الإجراءات الإدارية وتقريب الإدارة من المواطن من ضمن التوجهات الكبرى التي باشرت فيها الدولة، ففي مجال التسجيل المدني، ثم إصدار شهادات الميلاد، جوازات السفر وبطاقات التعريف البيومترية، عقود الزواج، شهادات الجنسية، وصحائف السوابق العدلية وعموما كل وثائق الحالة المدنية، وكذلك الأمر في الحالات التعليمية والصحية والاجتماعية، وكل تلك الخدمات التي يمكن تحويلها إلى خدمات الكترونية تسلّم عن طريق المكاتب اللاورقية، الشيء الذي يؤدي إلى تقليص الروتين الإداري وتخفيض تكلفة انجاز وتنفيذ التعاملات وتسريع وقت الانجاز ومن ثم زيادة كفاءة أداء الإدارة العمومية[22].

المبحث الثاني: بطاقة جواز السفر البيومتري الالكتروني: وثيقة لعصرنة وتحسين الخدمة العمومية.

تعتبر الإدارة الالكترونية مدخل جديد لعمل الجماعات المحلية، يقوم على استخدام المعرفة والمعلومات ونظم البرامج المتطورة والمعلومات والاتصالات للقيام بالوظائف الإدارية وانجاز الأعمال

التنفيذية، واعتماد الانترنت والشبكات الأخرى في تقديم الخدمات والسلع الأخرى بصورة إلكترونية بالإضافة إلى تبادل المعلومات بين العاملين في المؤسسة وبين الأطراف الخارجية بما يساعد على اتخاذ القرارات ورفع كفاءة الأداء وفعاليته وهذا ما يحسن من جودة الخدمات المقدمة، وحسب رأي الباحثين فإنه لا توجد دراسات سابقة تناولت استخدام الإدارة الالكترونية وتأثيرها على تحسين جودة استخراج جواز السفر البيومتري، حيث تم تناول كل موضوع على حدي بدون التطرق إلى استخراج جواز السفر البيومتري[23]، وفي مداخلتنا هذه سنحاول تسليط الضوء على الجوانب القانونية المتعلقة بكيفية تداول جواز السفر البيومتري الالكتروني بنوعيه العادي والاستعجالي.

المطلب الأول: الاجراءات القانونية والادارية للحصول على بطاقة جواز السفر البيومتري الالكتروني.

إن العمل الاداري على مستوى مختلف الادارات العمومية مرتبط ارتباط وثيق بمجموعة النصوص القانونية والتنظيمية التي تسن لتنظيم حسن سير العمليات الادارية بمختلف مراحلها، لذلك يسعى المشرع الجزائري دوما لصياغة النصوص، التي يمكن من خلالها ضمان سيرورة المرافق العمومية بأحسن صورة من أجل تلبية حاجيات المواطن المتزايدة والمتنامية باستمرار، ومن بين أهم الوثائق المطلوبة بكثرة في الآونة الأخيرة جواز السفر الذي هو الأخر كان محط اهتمام المشرع حيث تم اصدار العديد من النصوص التنظيمية الخاصة بتنظيم عملية منحه في اطار قانوني، وبصبغة ادارية الكترونية حديثة، وفي ما يلي نحاول تسليط الضوء على أهم هذه النصوص من أجل الالمام بكل التفاصيل المتعلقة بهذه العملية (منح جواز السفر البيومتري الالكتروني)، والمتمثلة في مواصفات وطريقة تداول هذه البطاقة الالكترونية بنوعيه العادي والاستعجالي.

ولهذا الغرض تم فتح منصة عبر الموقع الرسمي لوزارة الداخلية والجماعات المحلية تتم من خلاله الولوج من أجل التسجيل للحصول على الوثائق البيومترية الالكترونية، حيث تسمح هذه الخدمة للمواطنين الحائزين على جواز السفر البيومتري من الحصول على بطاقة التعريف الوطنية البيومترية دون التنقل إلى المصالح الإدارية إجراءات الإستفادة من هذه الخدمة بشرط أن [24]:

يكون لديك جواز سفر بيومتري، والمعلومات التي سيتم طبعها على بطاقة التعريف الوطنية هي نفسها الموجودة على جواز سفرك البيومتري، كما يجب تحديد عنوان إقامتك الحالية، بالاضافة إلى أنه يجب ادخال رقم الهاتف المحمول ، وذلك لكي تتمكن من تلقي رسالة نصية قصيرة (SMS) تعلمك عن تاريخ و مكان استلام بطاقة التعريف الوطنية، يجب إدخال على الصفحة التالية رقم تعريفك الوطني ورقم جواز سفرك البيومتري لمعاينة وتأكيد لقبك، اسمك وعنوانك، وفي مداخلتنا هذه سنسلط الضوء

للحديث عن كل ما يخص عملية الحصول على جواز السفر البيومتري الالكتروني حسب ما نصت عليه النصوص التنظيمية.

الفرع الأول : الشروط والمواصفات التقنية لجواز السفر الوطني البيومتري الالكتروني.

إن جواز السفر وللأهمية التي يحتلها بالنسبة للمواطن، فقد حظي باهتمام كبير من طرف الدولة وكان من بين الوثائق التي قامت الحكومة بتحويلها من الصيغة الورقية التقليدية إلى الصيغة البيومترية الإلكترونية مع بدايات تطبيق مشروع الجزائر الإلكترونية ، وبرامجها المسطرة من طرف الجماعات المحلية، ونص المشرع أنه يجب ع لى كل مواطن يسافر إلى الخارج أن يكون حاملا لجواز سفر بيومتري الكتروني قابل للقراءة بالآلة، والذي حدد القانون صلاحيته بعشر سنوات لمبالغين وخمسة سنوات للقصر الذين يقل سنهم عن تسع عشرة سنة[25].

أولا : الشروط والوثائق المطلوبة لملف جواز السفر البيومتري الالكتروني.

لقد تم اصدار مجموعة من القرارات الوزارية المتعلقة بعملية منح جواز السفر البيومتري الالكتروني، حيث تم الفصل بين الاجراءات المتبعة للحصول على جواز السفر بالنسبة لفئة المواطنين المقيمين داخل الجزائر، وبالنسبة للمواطنين المقيمين خارج الجزائر.

بالنسبة للمواطنين المقيمين داخل الجزائر: وفيما يخص سندات ووثائق السفر تمة صياغة قانون رقم 14/13[26]، بالاضافة لمجموعة من النصوص التنظيمية حيث نصن المادة 09 من القرار المؤرخ في 22 جمادى الثانية عام 1432 الموافق لـ 25 ماي 2011، المتعلق بملف طلب بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر على مجموعة من الوثائق: تفصل فيها بين أصحاب الطلب المقيمين داخل وخارج الجزائر، فبالنسبة للمقيمين في الجزائر لابد من ملء استمارة مملوءة وموقعة من طرف المعني، أو الولي الشرعي بالنسبة للقاصر وتكون مرفقة بما يلي:

1 - مستخرج خاص من عقود شهادة الميلاد رقم 12 خ ، يسلم في مطبوع خاص،
2 - شهادة الجنسية في حالة تقديم الطلب لأول مرة،
3 - شهادة إقامة يقل تاريخ إصدارها عن ستة أشهر ،
4 - شهادة عمل أو شهادة مدرسية بالنسبة للطلبة أو الأبناء المتمدرسين،
5 - أربع (04) صور شمسية للهوية ملونة ورقمية وحديثة ومماثلة تماما،
6 - قسيمة جبائية أو طابع جبائي بمبلغ يناسب نوع الوثيقة المطلوبة،
7 - نسخة من بطاقة فصيلة الدم" وفي حالة الضياع أو السرقة يرفق ملف التجديد بالتصريح الخاص بذلك.[27]

بالنسبة للمقيمين خارج الجزائر: جاء ضمن القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 04 رجب 1436 الموافق لـ 23 افريل 2015، مجموعة من النصوص التنظيمية التي تحدد الوثائق المكونة لملف طلب جواز السفر البيومتري الالكتروني بالنسبة للمواطنين الجزائريين المقيمين في الخارج ، وقد جاء في نص المادة 2 منه : " توضع استمارة خاصة للطلب في متناول المواطنين على مستوى المصالح القنصلية وموقع الأنترنت لوزارة الداخلية والجماعات المحلية أثناء تقديم طلب الحصول على جواز السفر البيومتري الإلكتروني".[28]

كما تنص المادة الثالثة منه على: أن يخصص للاستمارة المملوءة قانونا والمرفقة بالوثائق الثبوتية المذكورة في المادة 5 من نفس القرار عند التصديق الإداري، رقم تسجيل الملف على مستوى المصلحة القنصلية[29].

كما أنه يكون حضور صاحب الطلب الذي يتجاوز عمره اثنتي عشرة (12) سنة إجباريا لإيداع وأخذ بصمات الأصابع والتوقيع الرقمي، وتشهد المصالح القنصلية بمطابقة الوثائق المكوّنة الملف الطلب المودعة بالنسبة للقصّر الذين يقل عمرهم عن اثنتي عشرة (12) سنة على ذلك [30].

ويتضمن ملف طلب جواز السفر البيومتري الإلكتروني مجموعة من الوثائق نصت عليها المادة 05 من ذات القرار تتمثل في مايلي :

-الاستمارة المملوءة والموقعة من طرف المعني أو الوليّ الشرعي بالنسبة للقصّر، وتكون مرفقة بما يأتي:

1 - مستخرج عقد الميلاد الخاص رقم 12 -خ، للمعني يسلّم في مطبوع خاص،

2- بطاقة التسجيل القنصلية ذات صلاحية،

3 - إثبات الإقامة في الخارج،

4 -شهادة عمل أو شهادة مدرسية بالنسبة للطلبة أو الأبناء المتمدرسين،

5- أربع (4) صور شمسية للهوية ملوّنة وحديثة ومماثلة تماما تستجيب للمقاييس البيومترية المطلوبة واحدة منها مخصصة للمسح الضوئي،

6- قسيمة جبائية أو طابع جبائي بمبلغ يساوي ستة ألاف 6000 دينار جزائري.

في حالة التجديد يرفق ملف الطلب حسب الحالة بما يأتي:

-جواز السفر المنتهية صلاحيته خلال الأشهر الستة (6) السابقة لانقضاء مدة الصلاحية،

-جواز السفر الذي يستحيل وضع تأشيرات جديدة على أوراقه المخصصة لهذا الغرض،

-التصريح بالضياع أو الإتلاف أو السرقة مسلم من قبل المصالح المختصة المعنية"[31].

بعد تقديم الملف المطلوب يتم تسليم وصل من طرف المسؤول المؤهل[32].

أما بالنسبة للأشخاص الذين يتجاوز عمرهم اثنتي عشرة (12)سنة يستخرج جواز السفر البيومتري الإلكتروني من قبل الطالب نفسه في التاريخ المحدد مسبقا لذلك، وعند استخراج جواز السفر البيومتري الإلكتروني يتم التأكد من مطابقة المعلومات الشخصية المدونة على الوثيقة بحضور صاحب الطلب، ثم يسلّم جواز السفر البيومتري الإلكتروني لصاحبه مقابل إمضاء وصل استلام[33].

ثانيا : المواصفات التقنية لجواز السفر البيومتري الإلكتروني:

تنص المادّة الأولى من القرار المؤرخ في 01 صفر 1433 الموافق لـ 26 ديسمبر 2011، المحدد للمواصفات التقنية لجواز السفر الوطني البيومتري الالكتروني على مجموعة من المواصفات حيث جاء فيها : " يحدّد هذا القرار المواصفات التقنية لجواز السفر الوطني البيومتري الإلكتروني. يودع النموذج الأصلي لجواز السفر بمقر وزارة الداخلية والجماعات المحلية.

يضم جواز السفر البيومتري الإلكتروني شريحة إلكترونية من دون صلة تحتوي على الشهادات الإلكترونية للدولة الجزائرية وعلى معلومات الحالة المدنية لصاحب الطلب ومعلوماته البيومترية الرقمية من ضمنها صورته الشمسية وتوقيعه وبصماته"[34].

يعد جواز السفر البيومتري الإلكتروني وثيقة مغلقة مستطيلة الشكل طولها 125 مليمترا وعرضها 88 مليمترا، وحافتاها العليا والسفلى اليسريان مستديرتان وشعاع انحنائهما ثلاثة (3) مليمترات[35].

فيما يخص الشكل الخارجي له، يركب غلاف الوثيقة من مادة بلاستيكية صلبة سمكها 85,0 مليمترا من لون" – : أخضر داكن" بالنسبة لجواز السفر العادي،

" –أحمر" بالنسبة لجواز السفر الدبلوماسي،

" –أزرق" بالنسبة لجواز سفر المصلحة. يحتوي الغلاف على البيانات الآتية المنسوخة بأحرف مذهبة في اللغات الثلاث : العربية والفرنسية والإنجليزية.

*الأعلى : عبارة "الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.[36]"

*في الوسط : ختم الدولة، قطره : 30 مليمترا، *في الأسفل : عبارة "جواز السفر" بالعربية والفرنسية والإنجليزية متبوعة برمز الشريحة للإشارة إلى جواز السفر الإلكتروني كما هو محدد من طرف المنظمة العالمية للطيران المدني، في النصف الثاني من الغلاف غير

المذهب، تدمج شريحة إلكترونية من دون صلة تحتوي على المعلومات الشخصية لصاحب الجواز [37].

تضيف المادّة 5 من نفس القرار على أنه : تكون الصفحات الداخلية ذات صبغية عامة أصفر فاتح، سمكها 105 مكرون تحتوي في الوسط وفي العمق على ختم الدولة قطره 50 مليمترا، في شكل مظلل ومرئي من خلال الاستشفاف، ويكون جواز السفر البيومتري الإلكتروني في شكل دفتر من 14 ورقة مزدوجة، وترقم صفحاته من 3 إلى 28 ، ولا تحتوي الصفحتان الأولى والثانية على رقم، تحتوي الصفحات من 3 إلى 28 على رقم جواز السفر مثقوبة بالليزر في أسفل الصفحة.

كما تنص المادّة 7من نفس القرار على أن تكون الأوراق الداخلية باللون الأخضر بالنسبة لجواز السفر العادي والأحمر الرماني بالنسبة لجواز السفر الدبلوماسي والأزرق بالنسبة لجواز سفر المصلحة، يحتوي العمق الأمني المعالج بلونين اثنين على:

*في الوسط وبشكل مسكوكاتي ختم الدولة منسوخا داخل زخرف في شكل وردة.

*تتكون بقية الصفحة من رسم هندسي ذي أسطر من النصوص المكتوبة كتابة مجهرية.

*ينسخ رقم الصفحة في العمق الأمني على الجهة الخارجية للزخرف.

*تحتوي كل صفحة باستثناء الصفحة 2 على رقم بخط مطبعي من لون أسود.

تكمل المادّة 8 وصف الوثيقة بأنها تحتوي الصفحة الأولى للغلاف بالعربية على التوصيات الآتية: 1 –جواز السفر شخصي، لايمكن إعارته ولا يجوز إرساله عن طريق البريد،

2– يحتوي هذا الجواز على شريحة إلكترونية ذات حساسية بالغة، نوصي صاحبه بالحفاظ عليها، كل عطب يصيب الشريحة قد يجعلها غير صالحة للقراءة ويسبب إلغاء الوثيقة،

3– كل تزييف يعرض الوثيقة للإلغاء.

4– في حالة ضياع الجواز أو إصابته بعطب يجب على صاحبه إخطار السلطة الإدارية أو القنصلية المختصة فورا، كما تحتوي صفحة الغلاف الثانية على التوصيات المذكورة في المادّة 8 أعلاه بالفرنسية والإنجليزية[38].

تحتوي الصفحة رقم 1 منه على مطبوعة بأحرف سوداء في ثلاث (3) لغات: العربية والفرنسية والإنجليزية) على البيانات الآتية:

*في الأعلى : إشارة "الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية."

*في الوسط : ختم الدولة، *في الأسفل : البيانات الآتية:

-هذا الجواز ملك للدولة الجزائرية، هذا الجواز يحتوي على 28 صفحة[39].

تضيف المادة 11 من نفس القرار أن تحتوي الصفحة رقم 2 المسماة صفحة التشخيص وهي محمية بغلاف شفاف لا يمكن نته إلا بالتسخين على معلومات مبيّنة لصاحب الجواز وشريط المراقبة المرئية وشريط للقراءة الأتوماتية، على خط المراقبة المرئية، يشار إلى جميع الخانات في ثلاث لغات (العربية والفرنسية والإنجليزية) مع طباعة باللغتين العربية والفرنسية.

على يسار الصفحة:

-عبارة "جواز السفر" في ثلاث (3) لغات العربية والفرنسية والإنجليزية،

-الصورة الشمسية الرقمية لصاحب الجواز،

-تحت الصورة الشمسية الرقم التعريفي الوطني الوحيد.

على وسط الصفحة: حرف" P" للإشارة إلى جواز السفر العادي، الحرفان" DP" للإشارة إلى جواز السفر الدبلوماسي مع ذكر وظيفة حامله. الحرفان" PS" للإشارة إلى جواز سفر المصلحة مع ذكر وظيفة حامله، رمز الدولة الجزائرية بتسجيل الحروف : "DZA"الثلاثة اللقب، الاسم، تاريخ الميلاد، مكان الميلاد، توقيع صاحب الجواز.

على يمين الصفحة : رقم جواز السفر، اسم الزوج بالنسبة للمتزوجات أو الأرامل، عبارة "جنسية جزائرية"، الجنس، تاريخ الإصدار، تاريخ انقضاء الصلاحية، السلطة التي أصدرت الجواز، الإعادة للصورة الشمسية لصاحب الجواز مثقوبة بالمجهر واضحة للرؤية بالعين تحت الضوء.

في أسفل الصفحة : شريط للقراءة الأتوماتية في شكل سطرين (2) اثنين من 44 حرفا لكليهما يتضمنان المعلومات المشفرة الآتية : نوع الوثيقة، رمز الدولة الجزائرية، لقب واسم (أو أسماء)، صاحبها، رقم جواز السفر، الجنسية الجزائرية لصاحب الوثيقة، تاريخ ميلاد صاحب الوثيقة، الجنس، تاريخ انقضاء مدة صلاحية جواز السفر[40]، وتحتوي كل صفحة من الصفحات المرقمة من 3 إلى 28 في الأعلى وفي الوسط عبارة "تأشيرة" باللغة العربية وبالأحرف اللاتينية، يخيط الدفتر بخيط أبيض بارز في وسط الوثيقة.[41]

الفرع الثاني: تداول جواز السفر الوطني البيومتري الالكتروني.

نصت المادّة 14من القرار المتعلق بمواصفات جواز السفر المذكور أعلاه على أنه يحدد الوزير المكلف بالداخلية بقرار تاريخ الشروع في تداول جواز السفر الوطني البيومتري الإلكتروني، ليليه في نفس التاريخ(مؤرّخ في أوّل صفر عام 1433 الموافق 26 ديسمبر 2011) قرار يحدد تاريخ بداية تداول جواز السفر الوطني البيومتري الإلكتروني، والذي حدد في المادة الأولى منه

تاريخ 5 يناير سنة 2012 كأول يوم لتداول جواز السفر البيومتري الالكتروني على مستوى المصالح الادارية في الجزائر[42].

وبخصوص جوازات السفر من النموذج الحالي المتداولة قبل هذا التاريخ صالحة حتى سحبها حسب كيفيات تحدد بقرار[43].

المطلب الثاني: جواز السفر البيومتري الالكتروني الاستعجالي.

يعتبر القرار الوزاري المؤرّخ في 26 صفر 1437 الموافق 8 ديسمبر 2015 ، والذي يحدّد المواصفات التقنية لجواز السفر الاستعجالي من بين النصوص التنظيمية التي تعنى بتطبيق مشروع الجزائر الالكترونية 2013، في اطار تجسيد استراتيجية عصرنة الادارة الجزائرية، حيث تم استحداث وثيقة تعرف بجواز السفر الاستعجالي [44]،

الفرع الأول : المواصفات التقنية لجواز السفر البيومتري الالكتروني الاستعجالي.

تنص المادّة الأولى من القرار المتعلق بالمواصفات التقنية لجواز السفر الاستعجالي على أنه" يحدّد هذا القرار المواصفات التقنية لجواز السفر الاستعجالي ، ويودع النموذج الأصلي لجواز السفر الاستعجالي بمقر وزارة الداخلية والجماعات المحلية[45].

يجب أن يكون جواز السفر الاستعجالي مقروءا بالآلة بواسطة شريط القراءة الأتوماتيكية يدعى(ZLA) ويحتوي على المعلومات المشفّرة الآتية: نوع الوثيقة، رمز الدولة الجزائريّة، لقب واسم (أو أسماء) صاحبها، رقم جواز السفر، الجنسية الجزائريّة لصاحب الوثيقة، تاريخ ميلاد صاحب الوثيقة، الجنس، تاريخ انقضاء مدة صلاحية جواز السفر.

وفيما يخص شكل جواز السفر الاستعجالي فإنه وثيقة مغلقة مستطيلة الشكل طولها 125 مليمترا وعرضها 88 مليمترا، وحافتاها العليا والسفلى اليسريان مستديرتان وشعاع انحنائهما ثلاثة (3) مليمترات.

يكون جواز السفر الاستعجالي في شكل دفتر من 6 أوراق، وترقم صفحاته من 3 إلى 12، لا تحتوي الصفحتان الأولى والثانية على رقم، تحتوي الصفحات من 3 إلى 12 على رقم جواز السفر مثقوبة بالليزر في أسفل الصفحة[46].

تضيف المادّة 5: يركب غلاف الوثيقة من مادة بلاستيكية سمكها 85,0 مليمترا ، فيها الصفحة الأولى من لون أخضر داكن، يحتوي الغلاف على البيانات الآتية المنسوخة بأحرف مذهبة في ثلاث (3)لغات : العربية والفرنسية والإنجليزية:

*في الأعلى : عبارة "الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية."

*في الوسط :ختم الدولة قطره : 40 مليمترا.

*في الأسف الأسفل :عبارة "جواز سفر استعجالي" بالعربية والفرنسية والإنجليزية.

تواصل المادة 06 بالوصف حيث تنص على أن تكون الصفحات الداخلية لجواز السفر من ورق ذي لون أصفر فاتح سمكه 105 مكرون تحتوي في الوسط وفي العمق على ختم الدولة قطره 50 مليمترا، في شكل مظلل ومرئي من خلال الاستشفاف، يحتوي العمق الأمني المعالج بلونين اثنين على[47]:

*في الوسط وبشكل مسكوكاتي : ختم الدولة منسوخ داخل زخرف في شكل وردة،

*تتكون بقية الصفحة من رسم هندسي وتحتوي على أسطر من النصوص المكتوبة كتابة مجهرية،

*ينسخ رقم الصفحة في العمق الأمني على الجهة الخارجية لزخرف الوردة،

*تحتوي كل صفحة باستثناء الصفحة 2 على رقم بخط مطبعي من لون أسود[48].

المادّة 7: تحتوي الصفحة الأولى للغلاف بالعربية على التوصيات الآتية :

1 –جواز السفر شخصي، لا يمكن إعارته ولا يجوز إرساله عن طريق البريد.

2 –كل تزييف يعرض الوثيقة للإلغاء.

3 –في حالة ضياع الجواز أو إصابته بعطب يجب على صاحبه إخطار السلطة الإدارية أو القنصلية المختصة فورا، تحتوي صفحة الغلاف الثانية على التوصيات المذكورة في المادّة 7 أعلاه بالفرنسية والإنجليزية[49].

تضيف المادة 09 من نفس القرار أن الصفحة رقم 1 تحتوي على مطبوعة بأحرف سوداء في ثلاث (3) لغات (العربية والفرنسية والإنجليزية) على البيانات الآتية:

* في الأعلى: عبارة " الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية "،

*في الوسط : ختم الدولة *في الأسفل : البيانات الآتية :

– هذا الجواز ملك للدولة الجزائرية،– هذا الجواز يحتوي على 12 صفحة.

تحتوي الصفحة رقم 2 المسماة صفحة تشخيص جواز السفر، وهي محمية بغلاف شفاف لصوق على معلومات مبيّنة لصاحب الجواز وشريط المراقبة المرئية وشريط للقراءة الأتوماتيكية، على خط المراقبة المرئية يشار إلى جميع الخانات في ثلاث (3) لغات (العربية والفرنسية والإنجليزية) مع طباعة باللغة العربية وبالأحرف اللاتينية.

على يسار الصفحة:

– عبارة "جواز السفر" في ثلاث (3) لغات (العربية والفرنسية والإنجليزية)،

– الصورة الشمسية الرقمية لصاحب الجواز،

– تحت الصورة الشمسية الرقم التعريفي الوطني الوحيد.

على وسط الصفحة:

–حرف "P "للإشارة إلى جواز السفر، رمز الدولة الجزائرية بتسجيل الحروف الثلاثة " DZA " :

– اللقب، الاسم (أسماء)، تاريخ الميلاد، مكان الميلاد، توقيع صاحب الجواز[50].

على يمين الصفحة: رقم جواز السفر، لقب الزوج بالنسبة للمتزوجات والأرامل، عبارة "جنسية جزائرية"، الجنس، تاريخ الإصدار، تاريخ انقضاء الصلاحية، السلطة التي أصدرت جواز السفر.

في أسفل الصفحة: شريط للقراءة الأتوماتيكية في شكل سطرين اثنين من 44 حرفا لكليهما يتضمنان المعلومات المشفرة الآتية : نوع الوثيقة، رمز الدولة الجزائريّة، رقم جواز السفر، لقب واسم (أو أسماء) صاحبها، الجنسية الجزائريّة لصاحب الوثيقة، تاريخ ميلاد صاحب الوثيقة، الجنس، تاريخ انقضاء صلاحية جواز السفر.

المادّة 11: تحتوي كل صفحة من الصفحات المرقمة من 3 إلى 12 في الأعلى وفي الوسط على عبارة "تأشيرة" باللغة العربية وبالأحرف اللاتينية.

المادّة 12: يخيط الدفتر بخيط أبيض بارز في وسط الوثيقة.

الفرع الثاني: تداول جواز السفر الاستعجالي وشروط إعداده وإصداره .

نوضح كيفية تداول هذه الوثيقة أولا ثم نعود للتفصيل في شروط وحالات اصدار واعداد جواز السفر الاستعجالي.

أولا: تداول جواز السفر الاستعجالي.

نصت المادة 01 من القرار المؤرخ في 28 صفر عام 1437 الموافق 10 ديسمبر سنة 2015 والذي يحدّد تاريخ بداية تداول جواز السفر الاستعجال الاستعجالي على أن يتم تداول وثيقة جواز السفر الاستعجالي ابتداء من تاريخ 20 ديسمبر سنة 2015[51].

وما تشد الانتباه في هذا الصدد هو أن النصوص التنظيمية الخاصة بالمواصفات التقنية لجواز السفر الاستعجالي وتاريخ تداوله كانت سابقة للنصوص التنظيمية المتعلقة بشروط وطريقة اعداد واصداره، وهذا قد يعود لحرص الوزارة على خلق أرضية قانونية أولية تسبق النصوص التي توضح كيفية منح هذه الوثيقة، والتي أخذت صفة الاستعجال والاستثنائية والمؤقتة، حيث أن القرار المتعلق بشروط اعداد واصدار جواز السفر الاستعجالي كان سنة 2016، أي بعد قرابة الثلاثة أشهر من الاقرار بتداول هذه الوثيقة، الأمر الذي يدل على أنها وثيقة غير عادية ولها أحكام خاصة تختلف عن جواز

السفر البيومتري الالكتروني العادي وبقية الخاصة بالحالة المدنية الوثائق الأخرى، وهذا لتدارك أي نوع من المخالفات التي قد تمس شروط واجراءات اعداد واصدار هذه الوثيقة نظرا لحساسية مواطن استعمالها، حيث تم اصدار المرسوم التنفيذي رقم 16-58 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1437، الموافق لـ 3 فبراير 2016، يحدد شروط إعداد وإصدار جواز السفر الاستعجالي [52]، وهذا ما تضمنته المادة الأولى منه : يهدف هذا المرسوم إلى تحديد شروط إعداد وإصدار جواز السفر الاستعجالي.

ثانيا: الحالات القانونية وشروط اعداد واصدار وثيقة جواز السفر الاستعجالي: حددت المادة 02 من هذا المرسوم الحالات القانونية الاستثنائية التي يمكن طلب جواز السفر الاستعجالي بسببها ، والتي ذكرت على سبيل الحصر، حيث نصت على أنه يتم إصدار جواز السفر الاستعجالي بصفة استثنائية لفائدة:

1- المواطنين الجزائريين المقيمين في الخارج والمسجلين لدى مركز دبلوماسي أو قنصلي وغير حائزين جواز سفر بيومتري إلكتروني، الذين يضطرون إلى التنقل على عجل لأسباب عائلية أو مهنية أو إدارية أو صحية إلى خارج بلد إقامتهم،

2- المواطنين الجزائريين المقيمين في الخارج والمسجلين لدى مركز دبلوماسي أو قنصلي الذين يوجدون في إقامة مؤقتة في بلد غير بلد إقامتهم وضاع منهم جواز السفر أو تلف أو سرق،

3- المواطنين الجزائريين غير المسجلين لدى مركز دبلوماسي أو قنصلي الذين حظي ملف تسوية وضعيتهم الإدارية فيما يخص الإقامة بالقبول من طرف سلطات بلد الاستقبال أوهم في حاجة إلى جواز سفر ذي صلاحية جارية،

4- المواطنين الجزائريين الموجودين في إقامة مؤقتة في الخارج الذين ضاع منهم جواز السفر أو تلف أو سرق والمضطرين إلى الالتحاق ببلد أجنبي أو أكثر قبل عودتهم إلى الجزائر،

5- المواطنين الجزائريين المقيمين في الخارج والمسجلين لدى مركز دبلوماسي أو قنصلي الذين يوجدون في إقامة مؤقتة في الجزائر وضاع منهم جواز السفر أو تلف أو سرق أو انقضت مدة صلاحيته، والمضطرين للعودة إلى بلد إقامتهم،

6- المواطنين الجزائريين المقيمين في الجزائر وغير حائزين جواز سفر والمضطرين إلى التنقل على عجل لأسباب عائلية أو مهنية أو إدارية أو صحية إلى خارج التراب الوطني.

وفيما يخص مدة صلاحية جواز السفر الاستعجالي فقد حددت ضمن نص المادة 03 من نفس المرسوم بسنة واحدة (1)على الأكثر تسري ابتداء من تاريخ إعداده ولا يمكن تمديدها[53].

يتضمن ملف طلب جواز السفر الاستعجالي ما يأتي :

•الاستمارة المملوءة والموقعة من طرف المعني أو من طرف الولي الشرعي بالنسبة للقصر، مع وضع بصمة السبابة اليسرى لطالبه، وترفق استمارة الطلب بالوثائق الآتية:

1-نسخة من جواز السفر المنقضية صلاحيته أو التصريح بالضياع أو التلف أو السرقة بالنسبة للمواطنين المقيمين في الخارج،

2 -نسخة من جواز السفر المنقضية صلاحيته، وإن تعذر ذلك نسخة من بطاقة التعريف الوطنية بالنسبة للمواطنين المقيمين في الجزائر،

3- نسخة من بطاقة التسجيل القنصلية بالنسبة للمواطنين المسجلين لدى مركز دبلوماسي أو قنصلي،

4- وثيقة تبرر الطلب، 5 -صورتان شمسيتان (2) للهوية بالألوان ورقميتان وحديثتان ومتماثلتان، لتضيف المادة 5: يخضع جواز السفر الاستعجالي عند إعداده إلى نفس حقوق الطابع المطبقة على جواز السفر البيومتري الإلكتروني[54].

يعد ويسلم جواز السفر الاستعجالي للطالبين المذكورين في الفقرات من 1 إلى 4 من المادة 2 أعلاه من طرف المراكز الدبلوماسية أو القنصلية.

تختلف جهة تسليم الوثيقة حسب الطرف المتقدم بالطلب (من داخل أو خارج الوطن) ، حيث يعد ويسلم جواز السفر الاستعجالي للطالبين المذكورين في الفقرة 5 من المادة 2 أعلاه من طرف المصالح المؤهلة للوزارة المكلفة بالشؤون الخارجية.

يعد ويسلم جواز السفر الاستعجالي للطالبين المذكورين في الفقرة 6 من المادة 2 أعلاه من طرف الوالي، يسلم جواز السفر الاستعجالي إلى طالبه مقابل التوقيع على سجل التسليم المرقم والمؤشر عليه والمفتوح خصيصا لهذا الغرض[55].

وفي حالة إصدار جواز سفر بيومتري إلكتروني إلى صاحبه يعاد جواز السفر الاستعجالي إلى السلطة المختصة[56].

خاتمة:

من المؤكد أن الإدارة الإلكترونية أصبحت أكثر من ضرورة ملحة وبشدة ، تجسد نمطا جديدا في نظم الإدارة المعاصرة، من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في انجاز عملياتها الإدارية، حيث أصبحت تمثل أسلوب حضاري متطور في إدارة المؤسسات يرتكز على استخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة كوسيلة لتحقيق الأهداف الإدارية، حيث أصبح التحول نحو الرقمية وتجسيد قواعد الإدارة الإلكترونية أساسيا على كل الادارات لما لها من آثار ايجابية على مستوى عصرنة الإدارات العمومية وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين وتلبية حاجاتهم العامة.

ومن خلال ما سبق التطرق له في مداخلتنا هذه توصلنا لجملة من النتائج نحددها كما يلي:

- المشرع الجزائري كان حريصا على مواكبة التطورات العالمية، وإن كانت بسيرورة بطيئة ومحتشمة مقارنة بالدول المتقدمة، واعتماده على مجموعة لابأس بها من النصوص التنظيمية (قرارات ومراسيم) خاصة في مجال ضبط وتنظيم العمليات الادارية المعاصرة(وثائق واجراءات).

- سعي المنظومتين القانونية والادارية جنبا لجنب من أجل خلق نوع من التوازن والتوافق بين محتوى النص القانوني وضرورة تطبيقه في واقع يتنقض في كثيرا من الأمكان والأحيان مع متطلبات الرقمنة والادارة الالكترونية، نتيجة نقص الإمكانيات المادية والبشرية المؤهلة.

- سهر المشرع الجزائري على خلق أرضية قانونية وتنظيمية مسبقة، من أجل التحضير الجيد للممارسات الميدانية لمظاهر عصرنة الادارة الجزائرية، فيما يخص مسألة تداول جواز السفر الاستعجالي، حيث سبق قرار تداول ومواصفات هذه الوثيقة صدور القرار المتضمن شروط واجراءات اصدارها واعدادها، تفاديا لوجود أي ثغرات أو نقائص بهذا الخصوص.

- اصدار وثيقة جواز السفر الاستعجالي يعتبر إجراء قانوني عملي وفعال تفطن له المشرع الجزائري كونه ضرورة في كثير من الحالات التي كان يصعب فيها تنقل المواطنين في الظروف الاستثنائية.

وبناء على مجمل هذه النتائج نتقدم ببعض التوصيات المتواضعة سعيا للوصول لإدارة جزائرية معاصرة والمتمثلة في:

- مواصلة واعادة النظر في النصوص التنظيمية المتعلقة بتنظيم العمليات الادارية بما يتماشى مع التطورات والسعي للتوجه وخلق بيئة رقمية تعمل على دعم وتعزيز مشاريع التنمية المستدامة على جميع المستويات وفي كل المجالات.

- العمل على استكمال مشروع ربط الملحقات الإدارية بشبكة الألياف البصرية ، فرغم أن الحكومة قد قطعت شوطا في هذا المشروع وذلك بربط مجمل المدن بشبكة الألياف البصرية إلا أن أغلبية فروع البلديات والدوائر مازالت تفتقر إلى هاته شبكة .

- توفير المعدات التكنولوجية الحديثة وزيادة سرعة تدفق الأنترنت.

- مقاومة التغيير والخوف منه فهو من أهم المعوقات التي تواجه معظم الإدارات الجزائرية سواء من طرف المواطن وحتى من جهة الموظفين وتخوفهم من فقدان مراكزهم وهذا ما سهر المشروع لإيجاد حلول لنشر الثقافة الإلكترونية في المجتمع والقضاء على الأمية الإلكترونية وذلك مثال بزيادة الدورات التكوينية للموظفين وتكثيف إقامة المؤتمرات والندوات لتعريف بالإدارة الإلكترونية ونشر الوعي الإلكتروني بين مختلف فئات المجتمع .

– زيادة الموارد المالية كون مشروع الإدارة الإلكترونية يحتاج إلى أموال ضخمة تتلاءم مع هذا الأسلوب التقني الحديث وتوفير كافة مستلزماته،والأمر الذي يتقابل مع أزمة التقشف.

– حتى تتمكن مصالح الخدمة العمومية من تطبيق الإدارة الالكترونية عليها أن تقوم باستخدام آليات ووسائل تتناسب مع قدرات العاملين وذلك بغية تقديم خدمات ذات جودة عالية .

– مواصلة منح فرص لتكوين و تدريب العاملين في الادارة حول كيفية استخدام آليات الإدارة الالكترونية لتطبيق مشروع الجزائر الالكترونية، حتى يتمكن العاملين من التعامل مع هذه التقنيات بكل احترافية وبالتالي تقدم الخدمات بجودة عالية.

– التركيز على متطلبات المواطن المتعامل مع الادارة واهتمام مصالح الجماعات المحلية بالمواطنين والتعامل معهم باحترافية لكسب ثقتهم ونشر الوعي بينهم من أجل استخدام آليات وتقنيات الإدارة الالكترونية في الإدارة العمومية.

---

[1]- فوزية صادقي، واقع رقمنة الجماعات المحلية الجزائرية وتحديات تحسين الخدمة العمومية في ظل الثورة التكنولوجية وتأثيرات التحول الرقمي العالمي، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي ISSN 1112-9255 – العدد 3، المجلد7، ديسمبر 2020، ص 16.

[2]- فوزية صادقي، المرجع السابق، ص 20.

[3]– نفس المرجع، ص21.

[4]– فرطاس فتيحة، عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الالكترونية ودورها في تحسين خدمة المواطنين، مجلة الاقتصاد الجديد العدد : 15 – المجلد 02-2016، ص 312.

[5]– نفس المرجع، ص 312.

[6]– للتوسع في الفكرة أكثر أنظر : سامر زلاسي، حليمة لخضاري، اثر انخفاض سعر النفط في ترشيد النفقات ودعم سياسة التقشف دراسة تحليلية للسياسة الاجتماعية في الجزائر 2007/2008، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة ، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 04 ، جوان 2018 .

[7]– مصطفى يوسف كافي، الإصلاح والتطوير الإداري بين النظرية والتطبيق Reform and Administrative Development، دار رسلان، منشور عبر الموقع: https://books.google.dz/books ، تاريخ الاطلاع 2021/09/25، ص 202.

[8]– فوزية صادقي، نفس المرجع ، ص 21.

[9]– فوزية صادقي، المرجع السابق، ص 21 نقلا عن : بوسماح أمين، المرفق العام في الجزائر،ط02، ترجمة رحال بن أعمر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 45.

[10]– صليحة حدوش، محمود شرقي، دور رقمنة الإدارة المحلية في إضفاء الشفافية وتعزيزها في الجزائر، مجلة صوت القانون ، المجلد 07، العدد 03، 2021، ص 1155.

[11]– مختار، هشام أمين، تخطيط وتنمية المجتمعات الجديدة في جمهورية مصر، رسالة دكتوراه منشورة، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، مصر، 2000، ص 81.

[12]- رابح الوافي، شريط صلاح الدين، إستخدام الإدارة الالكترونية في الجماعات المحلية بين الواقع والمأمول، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، مجلة معارف، مجلة دولية محكمة، قسم علوم اقتصادية، السنة الثانية، العدد 23، ديسمبر 2017، ص 368. .

[13]– سعد غالب ياسين، الادارة الالكترونية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ص 30، منشور عبر الموقع الالكتروني: https://books.google.dz/books تاريخ الاطلاع: 2021/09/25، 16:05.

[14]- حمدي جلطة ايمان، بورايو محمد ياسين، واقع الإدارة الإلكترونية ومساهمتها في تحسين جودة الخدمة العمومية على مستوى الجماعات المحمية، مجلة طبنة للدراسات العلمية ألكاديميةissn2261-7633 المجلد: الثالث 03 العدد: الثاني 02 السنة: 2020 ص.ص: 325-357.

[15]- فرطاس فتيحة: عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين خدمة المواطنين، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، الجزائر، المجمد 02 ،العدد 16 ،2016 ، 315 ،316.

[16]- مقناني صبرينة، مشروع الحكومة الإلكترونية بالجزائر: خطوة نحو إرساء مجتمع المعرفة، مؤتمر للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، الحكومة وا لمجتمع والتكامل في بناء ا لمجتمعات المعرفية العربية، الدوحة، قطر، – 18 -20 نوفمبر، 2012، أنظر أيضا: فرطاس فتيحة، المرجع السابق، ص 317.

[17] – فرطاس فتيحة، المرجع السابق، ص 316.

[18]– خالد قاشي، لواج منير، جبلي حسيبة، استراتيجية " الجزائر الإلكترونية 2013" فجوة النظرية والتطبيق، مجلة التنمية للبحوث والدراسات، العدد 04 ، ص 93.

[19]– فرطاس فتيحة، المرجع السابق، ص 317.

[20]- اللجنة الإلكترونية، الجزائر الإلكترونية، ديسمبر 2008 ، ص 23، نقلا عن فرطاس فتيحة ، المرجع السابق، 317.

[21]– فرطاس فتيحة، المرجع السابق ، ص 317.

[22]– نفس المرجع ، ص 318.

[23]– إيمان مداوي، حورية قارطي، دراسة أثر استخدام الإدارة الالكترونية من طرف مصالح الخدمة العمومية في تحسين جودة الخدمة العمومية في الجزائر: دراسة استطلاعية حول خدمة استخراج جواز السفر البيومتبري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، مقال منشور عبر الرابط الالكتروني: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/74932 ، تاريخ الاطلاع: 2021/09/25.، 19:30، ص 248.

[24]– أنظر الموقع الرسمي لوزارة الداخلية والجماعات المحلية:
https://passeport.interieur.gov.dz/ar/demandecnibe/demander%20la%20carte%20d'identit%C3%A9%20en%20ligne تاريخ الاطلاع : 2021/09/25. ، 8:30.

[25]– مادة 06 من القانون03- 14 المؤرخ في 24 فيفري 2014 يتعمق بسندات ووثائق السفر ، العدد 16 الصادرة في 23 مارس2014، منشور عبر الموقع الرسمي لوزارة الداخلية والجماعات المحلية، أعلاه.

[26]– المادة 07 القانون رقم 03-14، المرجع السابق.

[27]– المادة 09 من القرار المؤرخ في 22 جمادى الثانية 1432، الموافق لـ 25 ماي 2011، المتعلق ب ملف طلب بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر ، منشور عبر الموقع الرسمي لوزارة الداخلية .

وما تجدر الاشارة له في هذا الصدد فقط تم النص ضمن نص المادة 08 من القرار المشترك المؤرخ في 04 رجب 1436 الموافق لـ 23 افريل 2015المذكور أعلاه : "يحدد هذا القرار الوثائق المكونة الملف طلب جواز السفر البيومتري الإلكتروني بالنسبة للمواطنين الجزائريين المقيمين في الخارج" ، ج ر العدد 24 ، الصادرة بتاريخ 24 رجب 1436 الموافق لـ 13 ماي 2015.، ص 15 ، على أنه يتم ألغاء أحكام القرار المؤرخ في 2011، بنصها على أنه :

تلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا القرار، لا سميا أحكام القرار المؤرخ في 22 جمادى الثانية عام 1432 الموافق 25 مايو سنة 2011 والمذكور أعلاه. لنجد أن الوثائق المتعلقة بالمقيمين في الخارج تمة إعادة ضبطها بقرار وزاري جديد في حين تبقى الوثائق المتعلقة بالمقيمين في الجزائر بنفس الكيفية.

[28]- المادة الأولى من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 04 رجب 1436 الموافق لـ 23 افريل 2015المذكور أعلاه : "يحدد هذا القرار الوثائق المكونة الملف طلب جواز السفر البيومتري الإلكتروني بالنسبة للمواطنين الجزائريين المقيمين في الخارج" ، ج ر العدد 24 ، الصادرة بتاريخ 24 رجب 1436 الموافق لـ 13 ماي 2015.، ص 15.

[29]– المادة 03 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في المؤرخ في 04 رجب 1436 الموافق لـ 23 افريل 2015، المرجع السابق، ص 15.

[30]– المواد 04 و 05 من القرار المذكور أعلاه ، ص 15.

[31]- المادة 05 من ذات القرار الوزاري المشترك المؤرخ في المؤرخ في 04 رجب 1436 الموافق لـ 23 افريل 2015، المرجع السابق، ص 15.

[32]– المادة 6 القرار الوزاري المشترك المؤرخ في المؤرخ في 04 رجب 1436 الموافق لـ 23 افريل 2015: يلي الإيداع المؤكد للملف تسليم وصل من طرف المسؤول المؤهل.

[33]– أنظر المواد 05، 06، 07، من ذات القرار الوزاري المشترك المذكور أعلاه.

[34]– المادة 02 من القرار المحدد لمواصفات جواز السفر البيومتري الالكتروني، المرجع السابق، ص 53.

[35]– المادة 03 من القرار المحدد لمواصفات جواز السفر البيومتري الالكتروني، المرجع السابق، ص 53.

[36]– المادة 04 من القرار المحدد لمواصفات جواز السفر البيومتري الالكتروني، المرجع السابق، ص 53.

[37]- أنظر المواد 01،02،03،04، القرار المؤرخ في 01 صفر 1433 الموافق لـ 26 ديسمبر 2011، المحدد للمواصفات التقنية لجواز السفر الوطني البيومتري الالكتروني المحدد للمواصفات التقنية لجواز السفر الالكتروني، الصادر في ج ر العدد 01، المؤرخة في 20 صفر عام 1433 هـ، الموافق لـ 14 يناير 2012، ص 53.

[38]– أنظر المواد 08،09 من القرار المحدد لمواصفات جواز السفر البيومتري الالكتروني، المرجع السابق، ص 53.

[39]- المادة 10 من القرار المؤرخ في 01 صفر 1433 الموافق لـ 26 ديسمبر 2011، المحدد للمواصفات التقنية لجواز السفر الوطني البيومتري الالكتروني المحدد للمواصفات التقنية لجواز السفر الالكتروني ، المرجع السابق، ص 54.

[40]– المادة 11 من القرار المؤرخ في 01 صفر 1433 الموافق لـ 26 ديسمبر 2011، نفس المرجع، ص 54.

[41]– أنظر المواد 12، 13 من نفس القرار المتعلق بتحديد مواصفات جواز السفر البيومتري الالكتروني، المرجع السابق، ص54، للتوضيح أكثر أنظر: الملحق رقم 01 أخر المداخلة.

[42]- المادّة الأولى من القرار المؤرخ في 01 صفر 1433 الموافق لـ 26 ديسمبر 2011، المتعلق بتداول جواز السفر الالكتروني، الصادر في ج ر العدد 01، المؤرخة في 20 صفر عام 1433 هـ، الموافق لـ 14 يناير 2012: يحدّد هذا القرار تاريخ الشروع في تداول جواز السفر الوطني البيومتري الإلكتروني الذي حددت مواصفاته التقنية بموجب القرار المؤرّخ في أوّل صفر عام 1433 الموافق 26 ديسمبر سنة 2011 والمذكور أعلاه ابتداء من تاريخ 5 يناير سنة 2012".

[43]– المادة 02 من نفس القرار المذكور اعلاه، والمتعلق بتداول جواز السفر البيومتري الالكتروني، المرجع السابق، ص 55.

[44]- القرار المؤرخ في 26 صفر عام 1437 الموافق 10 ديسمبر سنة 2015 والذي يحدّد مواصفات جواز السفر الاستعجالي، ج ر العدد 67، الصادرة بتاريخ 8 ربيع الأول 1437، الموافق لـ 20ديسمبر 2015.

[45]– المادة 01 من القرار المتعلق بمواصفات جواز السفر الاستعجالي، المرجع السابق، 52.

[46]– أنظر المواد 02، 03، 04، من القرار المتعلق بمواصفات جواز السفر الاستعجالي، المرجع السابق، 52.

[47]– أنظر المواد 05، 06، من القرار المتعلق بمواصفات جواز السفر الاستعجالي، المرجع السابق، 52.

[48]– المادة 06 من القرار المتعلق بمواصفات جواز السفر الاستعجالي، ص 52.

[49]– المادة 08 من القرار المتعلق بمواصفات جواز السفر الاستعجالي، المرجع السابق ، ص 52.

[50]– المادة 10 من القرار المتعلق بمواصفات التقنية للجواز السفر الاستعجالي، ص 52.

[51]– القرار المؤرخ في 28 صفر عام 1437 الموافق 10 ديسمبر سنة 2015 والذي يحدّد تاريخ بداية تداول جواز السفر الاستعجال الاستعجالي، ج ر العدد 67، الصادرة بتاريخ 8 ربيع الأول 1437، الموافق لـ 20ديسمبر 2015.

[52]- المرسوم التنفيذي رقم 16-58 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1437، الموافق لـ 3 فبراير 2016، يحدد شروط إعداد وإصدار جواز السفر الاستعجالي، ج ر العدد 07، الصادرة بتاريخ 28 ربيع الثاني 1437، الموافق لـ 7 فبراير 2016.

[53]– المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 16-58، المرجع السابق، ص 19.

[54]– المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 16-58، المرجع السابق، ص 19.

[55]– أنظر المواد 06، 07 المرسوم التنفيذي رقم 16-58، المرجع السابق، ص 19.

[56]– المادة 08 من المرسوم التنفيذي رقم 16-53، المرجع السابق، ص 19.

الملحق رقم 01.



الملحق رقم 01: صورة موضحة لجواز سفر بيومتري الكتروني من موقع وزارة الداخلية.

التحول الرقمي لهيئات الضمان الاجتماعي في الجزائر
بين أبعاد عصرنة القطاع وحتمية تحسين الأداء

The digital transformation of social security bodies in Algeria between the dimensions of modernizing the sector and the imperative of improving performance

ريمة العايب ، أستاذ محاضر ب [1*]، فرنان فاروق ، أستاذ مساعد أ [2]،

[1] كلية الحقوق والعلوم السياسية، مخبر الدراسات القانونية البيئية ، جامعة 8 ماي 1945 قالمة ،
[2] كلية الحقوق والعلوم السياسية، مخبر الدراسات القانونية البيئية ، جامعة 8 ماي 1945 قالمة،

ملخص:

ساهم التحول الرقمي لقطاع الضمان الاجتماعي في عصرنة نظام الحماية الاجتماعية، بما ينسجم مع التطورات التكنولوجية والرقمية الحديثة في إطار تسريع وتيرة التنمية المستدامة،على الرغم من تسجيل بعض النقائص ميدانيا، إذ أثمر عن تحسين العلاقات بين الوكالات والصناديق والمؤمن لهم اجتماعيا بصورة جلية، مما يجسد استمرارية المرفق العام مع ضمان تقريب الإدارة من المواطن.

تبقى جهود قطاع الضمان الاجتماعي المسجلة في مجال التحول الرقمي وعصرنة هيئاته مقبولة كخطوة أولى، في ظل مواصلة مسيرة الإصلاحات الرامية إلى تسهيل حصول المؤمن لهم اجتماعيا على الأداءات في ظروف تحفظ كرامتهم، وتجعل من هيئات الضمان الاجتماعي وسيلة حماية اجتماعية تستجيب لمطالب المواطنين المشروعة.

الكلمات المفتاح : رقمنة،آداءات، مؤمن اجتماعي، ضمان اجتماعي، عصرنة.

Abstract:

The digital transformation of the social security sector has contributed to the modernization of the social protection system, in line with modern technological and digital developments in the context of accelerating the pace of sustainable development, despite the registration of some deficiencies in the field, as it has clearly improved relations between agencies, funds and the social insured, which embodies The continuity of the public facility .

The efforts of the social security sector registered in the field of digital transformation and modernization of its agencies remain acceptable as a first step, in light of the continuing process of reforms.

Keywords: Digitization, payments, social insured, social security, modernization.

*ريمة العايب /فرنان فاروق

1 -تمهيد :

تقتضي تقنية المعلومات والاتصالات ضرورة تطوير الأجهزة الحكومية بما يتوافق مع المستجدات العالمية في استخدام النظم التقنية في تطوير إدارة الخدمات، حيث أصبح الهدف الأسمى الذي تسعى الدول لتجسيده في تقدمها ،وقد ارتبط الاعتماد على الأسلوب الالكتروني في الأجهزة الحكومية بظهور مفهوم الحكومة الالكترونية، حيث يُكَيّف هذا الأخير على أنه وسيلة من وسائل إعادة تطوير الجهاز الحكومي، بعد أن أصبح مجال نظم وتقنية المعلومات والاتصالات هو المعيار الأساسي الذي تقاس به درجة تقدم الأمم في القرن الحادي والعشرين **(محمود القدوة، 2010، ص 5)**.

تعتبر الإدارة الإلكترونية آلية جديدة من آليات عصرنة المرافق العمومية، بهدف ضمان تقديم أفضل الخدمات للمواطنين بما يكفل الشفافية في التسيير والتنظيم والمساواة، ناهيك عن ضمان مواكبة التطور العلمي لما له من أبعاد على ترقية البرامج التنموية خاصة منها الاقتصادية والاجتماعية .

وأمام هذا الواقع الذي فرضته إفرازات عصر التقنيات الرقمية العالمية، قامت الحكومة الجزائرية بتسطير مشروع الجزائر الالكترونية مع آفاق سنة 2013 **(نور الدين شنوفي، مولاي خليل ،2016، ص 266)** ، وذلك بغرض مسايرة هذه المستجدات في جميع القطاعات منها قطاع الضمان الاجتماعي من خلال تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، حيث تسعى الحكومة الالكترونية من خلال الإدارة الالكترونية ببساطة إلى إنتاج المعلومات والخدمات وتوزيعها الكترونيا خلال 24 ساعة في اليوم، 7 أيام في الأسبوع ، وبطريقة ترتكز على تلبية احتياجات المواطنين والأعمال**(محمد سمير أحمد، 2009، ص 53)**.

تُعرّف الإدارة الإلكترونية على أنها:"استغلال الإدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القيام بمهام ومسؤوليات الجهاز الإداري بهدف تحسين وتطوير العمليات الإدارية، وميكنة كافة النشاطات الإدارية وتبسيط الإجراءات، وتيسير تبادل المعلومات وتقديم الخدمات للمواطنين وقطاع الأعمال أو توفير الوقت والجهد والتكلفة في انجاز المعاملات بهدف تحقيق أهداف بأقل وقت وجهد وتكلفة" **(علي لطفي، 2007، ص6)** ، تم تحقيق العديد من الإنجازات في إطار التحول الالكتروني في مختلف المرافق العمومية الحكومة الالكترونية بالجزائر، حيث شملت الوظيف العمومي، الجماعات المحلية، قطاع العدالة، شبكة الصحة، نظام الدفع البنكي، السجل التجاري الالكتروني، ناهيك عن خدمات قطاع الضمان الاجتماعي القائمة على نظم تكنولوجية معاصرة بغرض تقديم أفضل خدمة للجمهور في أسرع وقت ممكن منها خدمات بطاقة الشفاء والتصريح عن بعد.

يتطلب مشروع التحول الرقمي لهيئات الضمان الاجتماعي تهيئة البيئة المناسبة له لكي يحقق الأهداف المنتظرة منه، والمتمثلة أساسا في تحقيق التنمية الاجتماعية للمؤمنين اجتماعيا، ولهذا يقتضي توافر مجموعة من العوامل لقيام التحول الرقمي على أسس صحيحة أهمها: البنية التحتية، توافر الوسائل الإلكترونية المعاصرة للتطور التكنولوجي، توفر عدد لا بأس به من مزودي الخدمات بالانترنت، التدريب وتكوين الكفاءات، صياغة تشريعات ونصوص قانونية تتلاءم مع عصرنة القطاع ، ناهيك عن توفير الأمن الالكتروني والسرية الالكترونية، بوضع عدة نظم للسداد النقدي مقابل خدمات الانترنت ببطاقات الائتمان **(بلغول عباس، 2019،ص 33)**.

تبرز أهداف الدراسة في مجالات متعددة، حيث يرتبط إصلاح نظام الضمان الاجتماعي بضرورة مواكبة صناديقه للتغيرات والتطورات التكنولوجية، بهدف ضمان عصرنة القطاع وتحسين الآداء بالقضاء على كل صور البيروقراطية، الغش وكل الممارسات المرتبطة بأعمال الفساد، ناهيك عن فوائد توظيف تقنية الإعلام والاتصال لدعم وبناء ثقافة مؤسسية إيجابية لدى كافة المستخدمين **(عصام عبد الفتاح مطر، 2008، ص36)** ،حيث تسعى الإدارة الالكترونية إلى تبسيط وتسهيل التعامل بين الحكومة والمواطنين والمؤسسات الإدارية والاقتصادية، وتوفير المعلومات بشكل متكامل وسريع لجميع المسؤولين لتحسين أداء الأجهزة الحكومية،وتسهيل حصول المواطن على الخدمة بأقل تكلفة، بحيث يزداد الترابط بين العاملين والإدارة العليا (الحكومة) ويمكنهم متابعة وإدارة كافة الموارد **(Jaque Audinet, ;1971, p91)**.

عملت الجزائر على عصرنة نظام الحماية الاجتماعية من خلال برامج التحول الرقمي لهيئات الضمان الاجتماعي، التي تهدف من خلالها إلى ضمان تحسين الأداءات، والرفع من قدرته على التفاعل مع تطلعات وطموحات المؤمن لهم اجتماعيا وكذا تطوير مساهمته، **من هذا المنطلق تطرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى ساهم التحول الرقمي لقطاع الضمان الاجتماعي في عصرنة نظام الحماية الاجتماعية، بما يستجيب مع التطورات التكنولوجية والرقمية الحديثة في إطار تسريع وتيرة التنمية المستدامة؟**

منهج الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة يستلزم البحث إتباع منهجين رئيسيين: المنهج الوصفي، وذلك بتسليط الضوء ووصف تجربة الجزائر في إرساء عصرنة قطاع الضمان الاجتماعي والتحديات التي تواجهها، ناهيك عن المنهج التحليلي ، وذلك بتحليل وتقييم مدى تكيُّف المنظومة التشريعية والهيكلية مع عصرنة منظومة الضمان الإجتماعي في إطار التحول الرقمي للقطاع.

لتحليل موضوع الدراسة قسمنا البحث إلى مبحثين أساسيين :

المبحث الأول : الأنظمة التقنية لرقمنة قطاع الضمان الاجتماعي بالجزائر.

المبحث الثاني: عصرنة الهياكل التحتية لقطاع الضمان الإجتماعي

2-الأنظمة التقنية لرقمنة قطاع الضمان الاجتماعي بالجزائر:

أطلق قطاع الضمان الاجتماعي برنامجا إصلاحيا واسعا لمؤسساته في إطار التكفل الأمثل بالمؤمن لهم اجتماعيا وذوي حقوقهم، في مسعى يهدف إلى تحسين نوعية الأداءات وعصرنة تسيير هيئات الضمان الاجتماعي والحفاظ على توازناتها المالية **(بوحنية قوي، غزيز محمد الطاهر، 2012، ص135)** ، والتركيز على تكثيف الجهود الرامية إلى التحسين المتواصل للخدمة العمومية وتعزيزها وترقيتها، وذلك من خلال تدعيم الصناديق والوكالات بالأرضيات الرقمية وبمراكز بيانات متقدمة، ناهيك عن ربط الشبكات وتطوير الأنظمة وفق معايير ومقاييس دولية، بما يضمن تأمين المعلومات وتوفير الخدمات عن بعد بصفة مستمرة، باستعمال

أحدث التقنيات، حيث تم إنشاء شبكات التواصل الداخلي، intranet ناهيك عن عدة أنظمة عمل خاصة بالشبكات.

إنّ الباعث الدافع من المنظور الإستراتيجي للتحول الرقمي لهيئات الضمان الاجتماعي، هو الرفع من قدرة القطاع من خلال هياكله ووكالاته على التفاعل مع تطلعات وطموحات المواطنين، وكذا تطوير مساهمته في تسريع وتيرة التنمية المستدامة بالجزائر، باعتباره أحد القطاعات الرائدة في مجال إدراج تكنولوجيا المعلومات ضمن تسييرها، حيث ركّزت هذه الأخيرة ضمن برامج العصرنة على محاوره أساسا أهمها: تحسين نوعية الأداءات المقدمة إلى المؤمن لهم اجتماعيا وذوي حقوقهم وكذا الشركاء الاجتماعيين، عصرنة تسيير القطاع، والحفاظ على التوازنات المالية لهيئات الضمان الاجتماعي، ناهيك عن أنسنة العلاقات بيمن مصالح الصناديق ومستعمليه.

2-1- إرساء البرمجيات المهنية:

لا يتأتى نجاح التنمية الاقتصادية في أي دولة إلاّ بإرفاقها بتنمية اجتماعية حقيقية، تكون مبنية على نظام فعّال للضمان الاجتماعي، حيث يفترض أن يستجيب هذا النظام دوما للواقع الاجتماعي المعاش، وأن يستند إلى آليات وأدوات عمل تواكب مختلف التطورات في العالم في هذا المجال، هذا مع استجابته للتطورات التكنولوجية والرقمية الحديثة، حيث عملت الجزائر في هذا الإطار على غرار العديد من الدول على تطوير وترقية قطاع الضمان الاجتماعي، من خلال اتخاذ العديد من القرارات والإجراءات التي سمحت بعصرنة نظام الحماية الاجتماعية في هذا البلد، وقد أفرزت برامج التطوير والتحديث التي اتبعتها الوزارة الوصية على القطاع آليات جديدة من نوعها من آليات الحماية والتأمين الاجتماعيين في الجزائر **(عرابة الحاج، زرقون محمد ،2014، ص 126).**

2-1-1- التقنيات الرقمية:

تمّ إدخال العمل بالإعلام الآلي وتزويد مختلف مصالح الضمان الاجتماعي ببرمجيات مهنية، سمحت بتخفيف إجراءات الحصول على مختلف الأداءات، حيث عرفت حظيرة الإعلام الآلي في القطاع ارتفاعا ملحوظا يدعو إلى الافتخار، كما عرفت مراكز الحساب ارتفاعا معتبرا.

تعمل وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، على رسم برنامج مستقبلي نحو التحول الرقمي من خلال تبني أفضل وأحدث التقنيات الرقمية، والتشجيع على الابتكار والإبداع وتعزيز دوره في الارتقاء بمختلف المهام التي يضطلع بها قطاع الضمان الاجتماعي، حيث صرّح الوزير في هذا الصدد بمايلي **(تصريح وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، 2019/12/17)**:

" إن المستقبل الرقمي للضمان الاجتماعي واعد في ظل امتلاك قطاع الضمان الاجتماعي لإحدى أفضل الأرضيات الرقمية المتطورة، ومراكز البيانات المتقدمة DATA CENTER ، دون أن ننسى كل النجاحات التي توجت بها مجهودات شبابنا على الصعيدين الوطني والدولي، كالجوائز التي تحصلت عليها CNAS في القمة

العالمية لمجتمع المعلومات المنظمة من طرف الإتحاد الدولي للاتصالات بسويسرا ، ومؤخرا جائزة أفضل موقع إلكتروني في صنف الإدارات العمومية سنة 2019".

لقد ساهم نظام (SYSCAS) باعتباره نظام مستحدث من نظم المعلومات الإلكترونية (المحوسبة) على تحسين الأداء العام لصناديق الضمان الاجتماعي **(شوقي جدي، الحاج عرابة ، 2016، ص 135)** ، حيث يهدف إلى تسيير كل العمليات الخاصة بالمديرية الفرعية الخاصة بالتحصيل، إدارة المراقبة والمنازعات التابعة لصناديق الضمان الاجتماعي، كما ساهم هذا النظام (SYSCAS) بشكل فعّال في الرفع من أداء الصندوق من خلال الدقة والسرعة في معالجة العمليات، بما ينعكس إيجابا على أداء الصناديق، حيث تعتبر نظم المعلومات الالكترونية المعدة للتشغيل الآلي أكثر فعالية وكفاءة بالمقارنة مع النظم الأقل تعقيدا، الأمر الذي دفع بهياكل قطاع الضمان الاجتماعي للاستفادة من التقنيات الحديثة في مجال المعلوماتية، من خلال استبدال النظم اليدوية للمعلومات بنظم محوسبة أكثر سرعة ودقة وكفاءة.

إنّ الحديث عن نظام المعلومات بصورته التقليدية ليس بالجديد، بل إن حوسبة نظام المعلومات هو الجديد، حيث ظهر الحاسب، الشبكات والبرمجيات وغيرها كأبعاد جديدة في نظم المعلومات، وقد عرف (Turban)نظام المعلومات (الالكتروني) بأنه"النظام الذي يستخدم تكنولوجيا الحاسب لأداء بعض أو كل الأعمال المطلوبة" (**موسى أحمد السعودي، ، 2005، ص59**) .

2-1-2-: تقنيات توفير الخدمات عن بعد

اتخذت الوزارة على مستوى قطاع الضمان الاجتماعي مشاريع جد متطورة تكنولوجيا، حيث تنوعت وتعددت حسب طبيعة الخدمات المقدمة أهمها : إنشاء مراكز البيانات، وربط الشبكات وتطوير الأنظمة وفق معايير ومقاييس دولية، بما يضمن تأمين المعلومات وتوفير الخدمات عن بعد بصفة مستمرة، باستعمال أحدث التقنيات، حيث تم انجاز وتطوير عدة تطبيقات، من بينها تلك المتعلقة ب"التصريح عن بعد لاشتراكات الضمان الاجتماعي"و"تطبيقات الدفع ومتابعة الملفات عن طريق الانترنت "،حيث يجري تنفيذها على مستوى كافة هيئات القطاع، سيما في مجال التشغيل والضمان الاجتماعي، وكذا"في إطار إستراتيجية منسقة ومدمجة تشمل قطاعات أخرى في إطار المساعدة الادارية المتبادلة" **(وكالة الأنباء الجزائرية، 2019)**.

لقد تم الربط بين قواعد بيانات صناديق الضمان الاجتماعي وقاعدة بيانات المركز الوطني للسجل التجاري، لتمكين المواطنين المتحصلين على السجل التجاري من الانتساب للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الأجراء (CNAS)، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الاجراء (CASNOS) وبصفة أوتوماتيكية، إذ أنّ القطاع يسعى لمواكبة عصر تكنولوجيا المعلوماتية الحديثة، وإدماج الثقافة الرقمية لتحقيق تكفل أسرع وأنجع بانشغالات المواطنين وتوفير لهم خدمات ذات نوعية.

2-2- نظام الشفاء في الجزائر:

يُعتر نظام الشفاء المشروع الأكبر في مجال عصرنة التسيير، إذ هو ثمرة لجهود حثيثة ومتواصلة، يجمع بين تقنيات الإعلام الآلي والإلكترونيك والاتصالات السلكية واللاسلكية مرتكزا على أحدث التكنولوجيات وأدقها، مشّكلا بذلك همزة وصل بين هيئة الضمان الاجتماعي والمؤمن له اجتماعيا ومهني الصحة.

2-2-1- .مراحل نشأة نظام الشفاء :

تمّ تجسيد نظام الشفاء عبر مرحلتين اثنتين، المرحلة الأولى وتمثلت في وضع الأسس التي يرتكز عليها نظام الشفاء، والتي انطلقت في 2007 لتنتهي في 2012 عكف خلالها القطاع، على وضع كافة الأدوات والآليات التي تكفل السير الحسن للنظام، انطلاقا من التجهيز، مرورا بإقامة شبكة معلوماتية وصولا إلى التطبيقات المعلوماتية **(الموقع الرسمي للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء (2019)، صفحة الشفاء)**.

أما المرحلة الثانية، والتي تشهد تعميم استعمال بطاقة الشفاء عبر جميع ولايات الوطن، بدءا من الثالث 03 فيفري 2013، بحيث أصبح بمقدور أي مؤمن له اجتماعيا استعمال بطاقة الشفاء لاقتناء الدواء من أي صيدلية متعاقد معها، داخل الولاية التي يقيم فيها أو خارجها، في أي ولاية من ولايات الوطن.

يعتمد مشروع نظام الشفاء الطموح على استعمال التكنولوجيات "الدقيقة"، والذي ينتج بطاقة ذات شريحة تسمى الشفاء بقدرة استيعاب : "32 كيلوبايت"، هي بطاقة مطابقة لمقاييس إيزو 7810،7816 ، ويأتي هذا النظام في إطار العصرنة الشاملة لقطاع الضمان الاجتماعي، إذ تعتبر الجزائر السباقة في العمل به قارياً وعربياً (، فهو نظام معقد سواء من الناحية التقنية أو العملية أو الوظيفية، متعدد الأبعاد ذو انعكاسات هيكلية على سير الصندوق وبيئته.

يهدف هذا النظام إلى تحسين نوعية الأداءات المقدمة عن طريق تبسيط الإجراءات المنتهجة في الحصول على الأداءات، التعويضات المنتظمة والسريعة، تحسين العلاقات فيما بين مقدمي الخدمات الصحية (الصيادلة،الأطباء،الهياكل الصحية)، التحكم في التسيير عن طريق القوة الإنتاجية،الدقة في المراقبة،مكافحة كل أشكال الغش والتجاوزات، إنشاء بنك معلومات دقيقة للضمان الاجتماعي، وتسهيل الدراسات الاستشرافية على المدى البعيد لمنظومة الضمان الاجتماعي**(سكيل رقية، 2016، ص91)**.

2-2-2-: بطاقة الشفاء والمفاتيح الالكترونية:

صدر مرسوم تنفيذي رقم 10 -116 يحدد مضمون البطاقة الإلكترونية للمؤمن له إجتماعيا، والمفاتيح الإلكترونية لهياكل العلاج ولمهني الصحة وشروط تسليمها واستعمالها و تجديدها **(المرسوم التنفيذي 10-116، المؤرخ في 18 أبريل 2010 يحدد مضمون البطاقة الإلكترونية للمؤمن له اجتماعيا، والمفاتيح الإلكترونية لهياكل العلاج ولمهني الصحة وشروط تسليمها واستعمالها وتجديدها ،جريدة رسمية رقم 26 لسنة 2010)** ، فقد حددت المادة 2منه تسمية البطاقة الالكترونية "ببطاقة الشفاء" تتضمن معلومات

شخصية تحمل صورة شخصية شمسية تتعلق بالمؤمن له اجتماعيا أو صاحب البطاقة وتركيبة إلكترونية "دارة مصغرة" كما هو مبين في النموذج التالي:



المصدر: الموقع الرسمي للصندوق الوطني للضمان الإجتماعي للعمال الأجراء وغير الأجراء

تنقسم بطاقة الشفاء إلى ثلاثة أنواع من البطاقات: بطاقة فردية(مرض مزمن) ، بطاقة عائلية(6أفراد على الأكثر) أو بطاقة لذوي الحقوق(فما فوق ستة أفراد)، مع العلم أن الرقم التسلسلي يكون مختلفا لكل بطاقة حتى ولو كان نفس المؤمن له اجتماعيا يملك الأنواع الثلاث.

أُستحدث مركز وطني للبطاقة الالكترونية للمؤمن له اجتماعيا "الشفاء" بموجب المرسوم التنفيذي رقم 12-92 ، المؤرخ في 28 فيفري 2012، المتضمن استحداث المركز الوطني للبطاقة الالكترونية للمؤمن له اجتماعيا، جريدة رسمية رقم 13 لسنة 2012، حيث صنفه بأنه مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلالية المالية، يسهر على تعميم تطبيق الاستفادة من بطاقة الشفاء،كما يعمل على الأخذ بعين الاعتبار كل الدراسات التي تهدف إلى تحسين الخدمات أو تطوير بطاقة الشفاء **(المادة 5 من المرسوم التنفيذي 12-92، المرجع السابق).**

أما بالنسبة للمفاتيح الإلكترونية، فقد قننّها المشرع في الفصل الثاني من المرسوم التنفيذي 10-116 السالف الذكر ، ليحدد بذلك بطريقة واضحة مضمونها وكيفية العمل بها، ناهيك عن شروط تسليمها وتجديدها بالنسبة لهياكل العلاج ومهني الصحة، ويتم العمل بها بناء على برمجيات **(المادة 3 من القانون رقم 08-01، المؤرخ في 2008/01/23، جريدة رسمية رقم 4 لسنة 2008، المعدل للقانون 83/ 11المتعلق بالتأمينات الإجتماعية)** ، يعتمدها ويقدمها مجانا الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، بحيث يسمح استعمال المفاتيح الإلكترونية لهياكل العلاج أو الخدمات المرتبطة بالعلاج ولمهني الصحة بالإطلاع على المعطيات المرخصة لبطاقة الشفاء للمؤمن له اجتماعيا، كما تُمكّنهم من إعداد وتوقيع الفاتورة الإلكترونية وإرسال كل وثيقة أو معطيات أخرى موجهة لهيئات الضمان الاجتماعي، كما تساهم هذه التقنية المعاصرة في قراءة وإدراج كل عمل وأداء مقدم للمؤمنين لهم اجتماعيا و/أو لذوي حقوقهم .

تساهم كذلك هذه التقنية في الإطلاع الإلكتروني المؤمن عن بعد، مع احترام قواعد أدبيات الطب على مجموع العلاجات الصحية ، والمنتجات الصيدلانية المتكفل بها، أو المعوضة للمؤمن له اجتماعيا أو لذوي حقوقه ،والمبينة على مستوى قواعد معطيات هيئات الضمان الاجتماعي، قبل كل وصف أو تقديم أعمال طبية أو منتجات صيدلانية تعوضها هيئة الضمان الاجتماعي، ماعدا في حالة الاستعجال الطبي أو القوة القاهرة. **(حددت ذلك المادة 20 من القانون رقم 11-08، المؤرخ في 05 يونيو2011، جريدة رسمية رقم 32 لسنة 2011، المعدل للقانون 83-11 المتعلق بالتأمينات).**

على الرغم من الفوائد الجمة التي تساهم بها الأنظمة التقنية في عصرنة قطاع الضمان الاجتماعي في الجزائر، إلاّ وأنه للأسف مازال يعاني من نقص فادح راجع بالدرجة الأولى لنقص تدفق الانترنيت الذي أثر سلبا على مردودية الخدمات، بالإضافة عن عدم التحكم الفعال في برمجياتها بسبب عدم تحكم الموارد البشرية في أنظمتها بسهولة، ناهيك عن النقائص التي سجلها نظام الشفاء بشأن السقف المالي للوصفة 3000 دج بالنسبة للمؤمن الاجتماعي في حالة نشاط، وبعض الأصناف الخاصة غير المسجلين ضمن فئة الأمراض المزمنة.

إضافة لما سبق تمّ تحديد سقف للوصفات الطبية القابلة للتعويض بوصفتين كل ثلاثة أشهر، وعدم إدراج بعض الأمراض الخطيرة ضمن فئة الأمراض المزمنة ....الخ ، بعض هذه العيوب وغيرها جعل الكثير من المؤمنين الاجتماعيين يعلقون على بطاقة الشفاء بالقول بأنها بطاقة "للشقاء" وليست "للشفاء"، وكذلك القول بأن: "بطاقة الشفاء تنتظر الشفاء " **(عرابة الحاج، زرقون محمد، عصرنة نظام الشفاء، المرجع السابق، ص 134).**

3-عصرنة الهياكل التحتية لقطاع الضمان الإجتماعي:

نال قطاع الضمان الاجتماعي في إطار جهود الجزائر الرامية إلى عصرنة الإدارة العمومية نصيبه من هذا البرنامج، وذلك في إطار عصرنته من أجل التكفل الأفضل باحتياجات المواطن، وضمان أكبر قدر من الاستقرار وتحسين أداءاته، وهو ما يستلزم ضرورة السهر على تقديم خدمات عمومية ذات نوعية جيدة من جميع هياكله القاعدية، سعيا لتطوير سبل التواصل والحرص على احترام وتقدير المؤمنين الاجتماعيين.

يرُكّز قطاع الضمان الاجتماعي بصدد تطوير برامجه في مجال العصرنة، على تسهيل الإجراءات الإدارية وضمان الجودة في تقديم الخدمة العمومية على مستوى الهياكل التحتية، باعتبارها همزة الوصل المباشرة بين المؤمن الاجتماعي والوكالات والصناديق، حيث أخذ تطوير وعصرنة الهياكل التحتية صورتين،إما عصرنة على مستوى الخدمات الجديدة المقدمة، أوعصرنة في تسير منظومة الضمان الاجتماعي.

3-1- عصرنة خدمات قطاع الضمان الاجتماعي:

يقتضي الاستغلال الأمثل والأحسن للبرامج والأنظمة الرقمية تقديم خدمات في أقصر وقت وفي أحسن الظروف، خاصة إذا ما تم استثمارها على الوجه المخصص لها مع توفير البيئة المناسبة لذلك، حيث عمل التحول الرقمي في قطاع الضمان الاجتماعي على سرعة التكفل بالملفات عن بعد، دون اللجوء إلى الملف

الطبي الورقي الكلاسيكي، التقليص بصفة كبيرة من عناء تنقل المؤمن لهم اجتماعيا لمصالح الصندوق على المستوى الوطني، عصرنة مصالح الآداءات والرقابة، يظهر ذلك جليا من خلال الخدمات الجديدة المسطرة والتي تأخذ الصور التالية(**سليم عميور،2018، ص3).**

3-1-1- التصريح عن بعد:

يتم التصريح بالنشاط لدى مصالح صناديق الضمان الإجتماعي كأصل عام عن طريق إيداع ملف لدى وكالة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء التابعة لولاية تواجد المؤسسة ، لكن في إطار العصرنة يوفر قطاع الضمان الاجتماعي خدمة حديثة لكافة أرباب العمل وهي «التصريح عن بعد بواسطة الانترنت"، والذي يسمح بإمكانية التصريح باشتراكات الضمان الاجتماعي، والتصريح السنوي للأجراء والأجور عن بعد عبر بوابة التصريح عن بعد مجانا وبكل أمان، والمتوفر 24سا/24على مدار الأسبوع، دون عناء التنقل ودون تقديم أي وثيقة. **(المادة 6 من القانون رقم 83-14، المؤرخ في 02 جويلية 1983، المتعلق بالتزامات المكلفين في مجال الضمان الاجتماعي،المعدل والمتمم، جريدة رسمية رقم 28 لسنة 1983).**

3-1-2- الدفع الالكتروني:

قامت مصالح الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء بإطلاق إجراء جديد لفائدة أرباب العمل، وهو"خدمة الدفع عن طريق الانترنت"، والذي يسمح بتسديد الاشتراكات الضمان الاجتماعي المصرح بها عبر بوابة التصريح عن بعد بصفة فورية وبكل أمان، والمتوفر 24سا/24على مدار الأسبوع، دون عناء التنقل ودون تقديم أي وثيقة ،كما توفر هذه الخدمة ثلاث طرق للدفع، ويتعلق الأمر ب: الدفع الالكتروني أو ما يعرف بالدفع بواسطة البطاقة الالكترونية بين البنوك، الصيرفة الالكترونية، كما يوفر الصندوق خدمة الدفع عن طريق محطات الدفع الالكتروني المتوفرة عبر مصالحه والتي تسمح بالدفع مباشرة بواسطة البطاقة البنكية.

يعكس إدراج هذه الخدمة الالكترونية إرادة قطاع الضمان الاجتماعي الملحة في تبني آليات جديدة في التعامل مع مختلف المتعاملين، مواكبة للتحولات الكبرى التي تعرفها البلاد، قصد تحسين الخدمة العمومية وعصرنتها.

3-1-3- فضاء الهناء الالكتروني:

قام قطاع الضمان الإجتماعي بتوفير فضاءات الكترونية مخصصة للمؤمنين اجتماعيا على غرار بوابة "الهناء"، التي تتيح لهم الإطلاع على الخدمات المقدمة،ولتحسين العلاقات بين الوكالات والصناديق والمؤمن الاجتماعي بصورة جلية، مع تكريس مبدأ المساواة من الانتفاع من خدمات الضمان الاجتماعي، مما يجسد استمرارية المرفق العام مع ضمان تقريب الإدارة من المواطن، وذلك من خلال القضاء على البطء في اتخاذ

القرار من خلال توفير البيانات اللازمة وربطها مباشرة وآنيا بمراكز اتخاذ القرار بالمركزية، ممّا يقلل من معوقات صدور القرارات في آجاله.(الموقع الرسمي لصندوق الضمان الاجتماعي).

3-2- عصرنة تسيير منظومة الضمان الاجتماعي:

تمّ الشروع في إدراج عدة آليات وتدابير جديدة قصد التخفيف من الإجراءات الإدارية، والتقليص من الوثائق وتحسين الخدمة العمومية وعصرنتها، وذلك عن طريق تعميم استعمال بطاقة الشفاء على مستوى كل الولايات، فتح شباك متخصص على مستوى الوكالات المحلية للتكفل بتحديد مواعيد الفحص بالأشعة (التصوير بالرنين المغناطيسي، التصوير الشعاعي للثدي...) لاجتناب تنقل المؤمن لهم اجتماعيا إلى المركز الجهوي للتصوير الطبي الشعاعي، المتواجد على مستوى الوكالات الجهوية، كما يتم التكفل بتبادل الوثائق الإدارية بين الهيئات التابعة للوزارة الوصية، بدلا من طلبها من المؤمن لهم اجتماعي في إطار التعاون الإداري ما بين صناديق الضمان الاجتماعي، ناهيك عن إلغاء إلزامية المصادقة على نسخ الوثائق الإدارية.

عملت الوزارة على استحداث آليات جديدة ضمن برنامج عصرنة التسيير، في إطار عصرنة الهياكل التحية لقطاع الضمان الاجتماعي، نركز على أهمها بما يترجم التحول الرقمي للقطاع على صعيد عملي .

3-2-1- تفعيل دور خلايا الإصغاء والاتصال:

تسجل مهام"خلية استقبال المواطن والاتصال والإصغاء الاجتماعي" مباشرة ضمن التكفل الفعلي وراحة المؤمن الاجتماعي، وذلك عن طريق تحسين نوعية الخدمات المقدمة على مستوى هياكل وزارة العمل والضمان الاجتماعي وتهذيب علاقات المصالح العمومية مع المواطن، يتمثل دورها في التدخل مع مساعدة جميع الهياكل المركزية للقطاع والمصالح اللامركزية، والهيئات الوطنية الواقعة تحت الوصاية، من أجل تحفيز التسوية السريعة للشكاوى المقدمة من طرف المواطن.**(عميور سليم، المرجع السابق، ص10)**

تتواجد خلايا استقبال المواطن والاتصال والإصغاء الاجتماعي على مستوى كل وكالة، وعلى مستوى المديرية العامة، حيث تتكفل بتوجيه المواطن ومساعدته في الإجراءات إلى أن يصل إلى النتائج المرغوب فيها، وفي هذا الصد تم تنصيب لجنة يقظة ، التي تسهر على تطبيق التعليمات الصادرة في مجال تحسين الخدمة العمومية وإرسال تقارير شهرية إلى المديرية العامة للمتابعة، كما تم وضع استبيان على مستوى كافة الهياكل، في متناول المواطنين لقياس نوعية الخدمة العمومية بكل جوانبها **(التعليمة رقم 409، المؤرخة في 26 مارس 2014، المتضمنة إرسال التقارير الشهرية للمديرية العامة بهدف تقييم تحسين الخدمة العمومية.).**

3-2-2-الشباك الوحيد

تمّ إنشاء الشباك الوحيد بهيئات الضمان الاجتماعي **(المنشور رقم 549 الصادر بتاريخ 4 أفريل 2017، ليتبع بصدور نصوص تطبيقية تبُيّن كيفية التطبيق ودخوله حيز التنفيذ بتاريخ 23 أفريل 2017)** ، إذ إنّ الهدف من إنشائه هو تقريب الخدمة من المؤمن له اجتماعيا أكثر، مع تسهيل الحصول على الأداءات المختلفة من شباك وحيد بسرعة، فبعدما كان كل شباك مختص بتقديم أداء معين، أصبح بإمكان المواطن المؤمن له اجتماعيا التقرب إلى الشباك الوحيد للحصول على أي خدمة يريدها من هيئات الضمان الاجتماعي دون الاحتجاج بتوزيع الاختصاص، حيث يُمكّن الشباك الوحيد كل عون من القيام بكل الخدمات، بدلا من توجيه المواطن إلى مصالح أخرى، وهذا لتسهيل وتبسيط الإجراءات الإدارية في إطار محاربة البيروقراطية، وتقريب الإدارة من المواطن وتحسين الخدمة العمومية **(Samia Laib; Mounia Chouaidia ; 2019 ;P1786)** .

3-2-3- المواقع الإلكترونية للوكالات والصناديق

وضعت صناديق الضمان الاجتماعي مواقعها الالكترونية في خدمة المؤمن لهم اجتماعيا، لتكون أهم الوسائل الاتصالية الحديثة، حيث تعتبر قيمة مضافة لعملية الاتصال الاجتماعي باستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال، حيث يُعتبر جسرا وبوابة اتصال إلكتروني، يتيح نشر كل الوثائق الإعلامية التي تمكنهم من معرفة المهام والآداءات التي يقدمها هذا الأخير في ثلاث لغات، ولقد سجل زيادة عدد زواره يوما بعد يوم، بعد تمكينهم من آلية تحميل استمارات طلب الآداءات عبر المواقع الإلكترونية للصناديق **(حميطوش زهية، 2018، ص 8).**

ساهمت المواقع الالكترونية لقطاع الضمان الاجتماعي، عبر تبني تقنيات تواصل حديثة التكفل بانشغالات المواطنين وتجنيبهم عناء التنقل إلى مختلف المصالح، حيث يتم تلقي الانشغالات عبر الصفحة الالكترونية"**انشغالاتكم" (سليم عميور،المرجع السابق،ص 15)**، وذلك قصد التكفل بطلبات المواطنين والتخفيف من تنقلهم غير المجدي نحو مختلف الهياكل والمصالح، مع ضمان الرد السريع في إطار القانون المنظم، ناهيك عن فتح صفحة على موقع التواصل الاجتماعي FACEBOOK لإعلام المؤمنين اجتماعيا بكل مستجدات القطاع وأولويات تحسين أداءاتهم لديه.

4- الخاتمة:

تساهم منظومة الضمان الاجتماعي في تنفيذ السياسة الاجتماعية للدولة الرامية إلى تكريس مبدأ التضامن وتوحيد المزايا، وتماثل المنافع عن طريق إعادة توزيع المداخيل وصولا إلى تعميم الحماية الاجتماعية، غير أن ارتباطها بالمتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية من شانه أن يضعف دورها، لذلك اتخذت الحلول البديلة من خلال اعتماد إصلاح دائم لهياكل الضمان الاجتماعي بما يتماشى مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وبما يتلاءم مع عصرنة القطاع التي تتطلب التكيّف مع التحولات الرقمية من خلال تبني وسائل وأساليب تسيير حديثة، ونمط ثقافة تنظيمية جديدة قائمة على إدخال التكنولوجيا وتحويل المعرفة

إلى خدمات، قصد مواكبة التطور الحاصل الداخل والخارج، لتحقيق رضا الموارد البشرية للقطاع وللمؤمن لهم اجتماعيا وبلوغ جودة تحسين خدمات الأداءات.

لقد ساهم التحول الرقمي لقطاع الضمان الاجتماعي في عصرنة نظام الحماية الاجتماعية، بما يستجيب مع التطورات التكنولوجية والرقمية الحديثة في إطار تسريع وتيرة التنمية المستدامة ، على الرغم من تسجيل بعض النقائص ميدانيا، وبناء على ما تمّ تحليله في هذه الدراسة المقتضبة **نسجّل أهم النتائج التالية**:

* على الرغم من مختلف الإجراءات المتخذة، والكم الهائل من المشاريع المسجلة للتحول الرقمي لهيئات الضمان الاجتماعي، في إطار عصرنة القطاع بالجزائر، إلاّ أنه لم يبلغ كل النتائج المرجوة منه، بسبب صعوبة إدماج الحلول التكنولوجية، ناهيك عن بعض العراقيل التقنية المرتبطة بضعف استخدام الانترنت وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، وهو الأمر الذي يتطلب تبني إستراتيجية ذات أهداف كمية ونوعية محددة بوضوح، والنظر في قوة ضخ التدفق الذي أصبح هو في حد ذاته عائقا أمام مستخدمي القطاع في تحسين خدمات المؤمن لهم اجتماعيا بل وفي تلبيتها أصلا.

*ساهمت ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل كبير في تعزيز جهود قطاع الضمان الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال الاستفادة من التطبيقات والبرامج وقواعد البيانات.

*أثمر التحول الرقمي للقطاع وعصرنة تسييره عن تحسين العلاقات بين الوكالات والصناديق والمؤمن لهم اجتماعيا بصورة جلية، مما يجسد استمرارية المرفق العام مع ضمان تقريب الإدارة من المواطن، والقضاء على البطء في اتخاذ القرار من خلال توفير البيانات اللازمة وربطها مباشرة وآنيا بمراكز اتخاذ القرار بالمركزية، مما يقلل من معوقات صدور القرارات في آجالها .

*محاربة الفساد الإداري والمالي، والقضاء على كل أشكال التلاعب من خلال الرقابة الذاتية والمتابعة الآلية التي تجسّدها البطاقات والمفاتيح الالكترونية، لما لها من دور فعّال في ضبط قواعد العلاج الصحي وفي توفير الإطلاع الالكتروني الآني وعن بعد، عن بعد لكل ظروف الحماية الاجتماعية المقررة للمؤمن له اجتماعيا ولذوي حقوقه.

* العمل على تظافر الجهود من أجل الحفاظ على صناديق الضمان الاجتماعي وديمومتها باعتبارها مكسب اجتماعي لكل المواطنين، ومواصلة تحسين وترقية الأداءات والخدمات المقدمة من طرفها.

ساهمت التطبيقات الإلكترونية التي استحدثت في قطاع الضمان الاجتماعي بشكل كبير في عصرنة منظومة الإدارة وتسييرها على السواء، والرقي بها نحو الأفضل وتحيينها مع التطور التكنولوجي الحديث في عالم الانترنيت والرقمنة والألياف البصرية وغيرها، ومع هذا مازالت الجزائر بعيدة عن المستوى المرجو من التحول الرقمي بكل أبعاده، لذا نقترح **بعض التوصيات** التي تصب في مجملها في ضرورة مضاعفة المجهودات في هذا المجال للالتحاق بركب التطورات الحاصلة ، نذكر أهمها:

*تدعيم البنية التحتية لهيئات الضمان الاجتماعي، لاستيعاب أبعاد مشروع التحول الرقمي وعصرنة تسيير القطاع .

* مراجعة محدودية الخدمات التي يقدمها نظام الشفاء من تحديد للوصفات الطبية وتسقيف لمبالغها .

* ضرورة مراجعة مسعى الحكومة بالنسبة لطبيعة التدفق بالانترنيت، حيث تعتبر الجزائر جد متأخرة عالميا وعربيا بسبب عدم توّفرها على تدفق عالي، مما أثر سلبا على مساعي القطاع نحو عصرنته بالشكل المطلوب.
*التنفيذ الصارم للتدابير الرامية إلى تبسيط وتعليل وأنسنة المراسلات والعلاقات مع المؤمن لهم اجتماعيا، مع اتخاذ كل التدابير وتوفير كل الإمكانيات المتاحة.

ومع كل هذا تبقى جهود وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي المسجلة في مجال التحول الرقمي وعصرنة الهيئات مقبولة كخطوة أولى، في ظل مواصلة مسيرة الإصلاحات الرامية إلى تسهيل حصول المؤمن لهم اجتماعيا على الأداءات في ظروف تحفظ كرامتهم، وتجعل من هيئات الضمان الاجتماعي وسيلة حماية اجتماعية تستجيب لمطالب المواطنين المشروعة .

5- الإحالات و قائمة المراجع :

أولا / قائمة المصادر:(النصوص القانونية):

-القانون رقم 83-14، المؤرخ في 02 جويلية 1983 ، المتعلق بالتزامات المكلفين في مجال الضمان الاجتماعي،المعدل والمتمم، جريدة رسمية رقم 28 لسنة 1983.

- القانون رقم 08-01، المؤرخ في 2008/01/23 ، جريدة رسمية رقم 4 لسنة 2008، المعدل للقانون 83/ 11المتعلق بالتأمينات الاجتماعية.

- القانون رقم 11- 08، المؤرخ في 05 يونيو2011 ، جريدة رسمية رقم 32 لسنة 2011، المعدل للقانون 83-11 المتعلق بالتأمينات الاجتماعية.

-المرسوم التنفيذي رقم 92-07،المؤرخ في 4يناير سنة 1992، يتضمن الوضع القانوني لصناديق الضمان الاجتماعي والتنظيم الإداري والمالي للضمان الاجتماعي، جريدة رسمية عدد 2لسنة 1992،معدل بالمرسوم التنفيذي رقم 05-69 المؤرخ في 6فيفيري 2005 ، يحدد أشكال الأعمال الصحية والاجتماعية لهيئات الضمان الاجتماعي ،جريدة رسمية رقم 11لسنة 2005.

-المرسوم الرئاسي رقم 99-131، المؤرخ في 11 يوليو 1899، الذي ينظم العلاقة بين المواطن والإدارة، الجريدة الرسمية عدد 27، 1988.

-المرسوم التنفيذي 10-116، المؤرخ في 18 أبريل 2010 يحدد مضمون البطاقة الإلكترونية للمؤمن له اجتماعيا، والمفاتيح الإلكترونية لهياكل العلاج ولمهني الصحة وشروط تسليمها واستعمالها وتجديدها،جريدة رسمية رقم 26 لسنة 2010.

-المرسوم التنفيذي رقم 12-92 ، المؤرخ في 28 فيفري 2012، المتضمن استحداث المركز الوطني للبطاقة الالكترونية للمؤمن له اجتماعيا، جريدة رسمية رقم13 لسنة 2012 .

- المنشور رقم 549 الصادر بتاريخ 4 أفريل 2017، المتعلق بإنشاء الشباك الوحيد على مستوى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الأجراء.

-التعليمة رقم 409، المؤرخة في 26 مارس 2014، المتضمنة إرسال التقارير الشهرية لمديرية العامة بهدف تقييم تحسين الخدمة العمومية.

ثانيا /قائمة المراجع:

أ-الكتب:

-محمد سمير أحمد (2009)، الإدارة الالكترونية ، الطبعة الأولى ، دار المسيرة، عمان.
-عصام عبد الفتاح مطر (2008)، الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة الجديدة، مصر.
-محمود القدوة (2010)، الحكومة الالكترونية والإدارة المعاصرة، الطبعة الأولى، دار أسامة، الأردن.

ب-الرسائل الجامعية:

- عساف سعد العقيبي (2006)،"دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل إجراءات وعمليات الحماية المدنية" ، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

ج-المقالات في المجلات:

- بلغول عباس (2019)،" الصفقات العمومية الإلكترونية في المرسوم الرئاسي 15-247 "، مجلة الدراسات الحقوقية ،جامعة سعيدة ، المجلد 6، العدد2، ديسمبر.
-بوحنية قوي وغزيز محمد الطاهر (2012)،"التسيير الذاتي للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية بالجزائر"، دفاتر السياسة و القانون -جامعة ورقلة ،العدد السابع (7)،الجزائر.
- خولة رشيج حسن(2014)، "الأبعاد الاقتصادية للحكومة الالكترونية"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 30، جامعة الكوفة، بغداد ،.
- سكيل رقية (2016)، "تكييف المنظومة التشريعية مع عصرنة منظومة الضمان الاجتماعي، لإطار القانوني للبطاقة الإلكترونية الشفاء"، مجلة الدراسات القانونية المقارنة ، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف ،المجلد 2، العدد1، الجزائر.
- موسى أحمد السعودي(2005) ،"أثر نظم المعلومات الإدارية المحوسبة على أداء العاملين في مؤسسة الضمان الاجتماعي (دراسة ميدانية)"، مجلة دراسات العلوم الإدارية، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، عمان، المجلد33 ،العدد1 ، الأردن .
- نور الدين شنوفي ،مولاي خليل (2016)، "الاتجاه نحو إرساء الحكومة الالكترونية في الجزائر-الانجازات والمعوقات –تجربة قطاع الضمان الاجتماعي-"، مجلة الاستراتجية والتنمية ، مجلة عدد 10، المجلد 06 ، مستغانم ، الجزائر.
-باحماوي عبد الله(2019)،"سبل تحسين الخدمة العمومية وعصرنة الإدارة العامة بالجزائر"، مجلة القانون والمجتمع ،جامعة أدرار، المجلد 7، العدد2، الجزائر.
-شوقي جدي، الحاج عرابة (2016)، "دور نظم المعلومات الالكترونية في تحسين أداء صندوق الضمان الإجتماعي لغير الأجراء لولاية تبسة –دراسة تطبيقية على نظام (syscas)"، مجلة الباحث ، جامعة قاصدي مرباح ورقة ، العدد 16 ، الجزائر.

-عبد العزيز شملال(2019) ،"الإدارة الالكترونية ودورها في مكافحة الفساد "، مجلة العلوم القانونية والسياسية،جامعة الوادي،المجلد 10،العدد2، الجزء الرابع، سبتمبر 2019، الجزائر.
-عرابة الحاج(2014)، زرقون محمد،"عصرنة نظام الضمان الإجتماعي في الجزائر –تجربة بطاقة الشفاء-" ، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 2، جامعة برج بوعريريج، الجزائر.

د-المداخلات في الملتقيات والندوات:

- سليم عميور (2018)، "عصرنة منظومة الضمان الاجتماعي، يوم إعلامي وتحسيسي لفائدة الإدارات العمومية والجماعات المحلية لولاية قالمة"، يوم 26 أفريل 2018، "الصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية للعمال الأجراء وكالة قالمة"،الجزائر، غير منشورة.
- علي لطفي(2007)،" الحكومة الالكترونية بين النظرية والتطبيق العملي"، المؤتمر العلمي السادس حول الإدارة العامة الجديدة والحكومة الالكترونية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، دبي، الإمارات العربية المتحدة.
-حميطوش زهية (2018)، "ترقية الاتصال الاجتماعي بالصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء -الآليات المنتهجة والآفاق-"، اليوم التحسيسي نوفمبر 2018، المديرية العامة ، الإدارة المركزية لوزارة الضمان الاجتماعي ، دراسة غير منشورة.

ه -المقالات على مواقع الانترنت:

-ف /س (2019)، "من أجل تحسين الخدمات المقدمة للمواطن "، تصريح وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، تاريخ النشر 2019/12/17، منشورة على الرابط : https://www.eldjazaironline.ne ، تاريخ الإطلاع ، 2019/12/28، 22:00.
- وكالة الأنباء الجزائرية(2019)، الإذاعة الجزائرية ، حسان تيجاني هدام" القطاع بصدد تطوير برامج في مجال العصرنة"، 2019/09/28، الساعة 15:32، على الرابط:
https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article، تاريخ الإطلاع 2020/02/17.
-الموقع الرسمي للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء (2019)، صفحة الشفاء، تاريخ الإطلاع 2019/12/14، الساعة00:05، على الرابط : https://cnas.dz/
- وكالة الأنباء الجزائرية(2020)، كلمة وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، خلال إشرافه رفقة وزير التعليم العالي والبحث العلمي، على افتتاح السنة الجامعية 2019-2020 بمدرسة الضمان الاجتماعي، الاثنين 2020/10/01.

و–المراجع باللغة الفرنسية:

- Samia Laib; Mounia Chouaidia(2019); Régime de la sécurité sociale en Algérie ; Revue des Sciences Juridiques et Politiques, V. 10, N° 02, el Oued ;Algérie.
-Jaque Audinet(1971), sécurité sociale, éditer par ministère de l'intérieur ; Algérie .
-Jean-Jacques Dupeyroux.(2005) ;Droit de la sécurité sociale ,15eme éd ; Dalloz , Paris .

عنوان المداخلة :.عصرنة الجماعات المحلية بين الواقع العملي والتخطيط النظري

عيسى بارش

طالب دكتوراه

كلية الحقوق والعلوم السياسية العربي بن مهيدي أم البواقي

البريد الالكتروني: barechfawzi@gmail.com

ملخص المداخلة:

لقد عرف العالم ثورة تكنولوجية غير مسبوقة خاصة بظهور الأنترنت وتحولت حياة الأفراد تحولا لافتا للإنتباه وفي شتى الميادين ومع هذا التطور المذهل ظهرت مصلحات جديدة كالتجارة الإكترونية ،التسويق الإلكتروني ، الحكومة الإلكترونية ، الإدارة الإلكترونية ،والجزائر كجميع دول العالم تحاول مسايرة هذا التطور الهائل والذي أصبح حتمية ملحة تتطلب الإسراع في الإصلاحات وتبني توفير إلكترونية جديدة وقد أخذنا في هذه الورقة البحثية عصرنة الإدارة المحلية في الجزائر والتي حققت الحكومة الجزائرية خطوات لابأس بها في الميدان وإن كان تعتبر بطيئة نوع لما إذا ما قرنت بما حققته الدول المتطورة ورغم تسجيل جملة من النقائص إلا أنه لا يمكن تجاهل بعض الإيجابيات التي يجب تثمينها والإنطلاق منها لإتمام ما يجب إتمامه .

RESUME

Le monde a connu une révolution technologique sans précédent, notamment avec l'avènement d'Internet, et la vie des individus a transformé une transformation remarquable dans divers domaines. Avec ce développement étonnant, de nouveaux intérêts ont émergé, tels que le commerce électronique, le marketing électronique , l'e-gouvernement, l'e-gestion, et l'Algérie, comme tous les pays du monde, essaie de suivre le rythme de cette formidable évolution, devenue inéluctable. Il est urgent qu'il faille accélérer les réformes et adopter de nouvelles dispositions électroniques. document, nous avons pris la modernisation de l'administration locale en Algérie, que le gouvernement algérien a fait pas mal de pas dans le domaine, même si elle est considérée comme un peu lente, si on la compare à ce qui a été réalisé par les pays développés et malgré Enregistrer un ensemble de lacunes, mais il n'est pas

possible d'ignorer certains des points positifs qui doivent être valorisés et à partir desquels procéder pour compléter ce qui doit être complété.

مقدمة:-

أصبح التحول نحو الإدارة الإلكترونية، يمثل توجها عالميا يشجع على تبني نظم الخدمات الإلكترونية التي من بينها الخدمة العمومية حيث كانت هناك من بينها جملة من المبادرات قدمتها حكومات دول عديدة توجت بنجاح كبير في مناطق منها .

لقد حاولت الجزائر إدخال التكنولوجيات الحديث في مختلف مصالح الإدارة العمومية وشرعت في ذلك سنة 2014 وكانت أبرز القطاعات قطاع العدالة والضمان الإجتماعي وقطاع التعليم العالي والإدارة المحلية أي البلدية والولاية ومختلف مصالحها خاصة في جعل الوثائق الرسمية تستخرج عن بعد وتقليل الأعباء التنقل عن المواطنين وكذلك إصدار الوثائق البيوميرية ولذلك حققت الجزائر خطوات هامة من بينها إصدار بطاقة التعريف الوطنية البيوميترية وجواز السفر البيوميتري وغيرها من الوثائق ولذا نطرح الإشكال التالي : أيمكن تحقيق أكثر نجاعة في التسيير المحلي بالإعتماد على عصرنة مصالح الإدارة المحلية فقط ؟

وللإجابة عن هذا السؤال وضعنا الخطة التالية :

أولا :مفهوم الإدارة الإلكترونية

ثانيا :تعريف الخدمة العمومية

ثالثا :تقييم الإنجازات المحققة في عصرنة الجماعات المحلية

أولا:مفهوم الإدارة الإلكترونية

ظهر مصطلح الإدارة الإلكترونية أول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية بإعتبارها الرائدة في مجال الإتصال والتكنولوجيا

أ-تعريف الإدارة الإلكترونية

أما مزهر شعبان العاري فيعرفها بأنها استراتيجية في عصر المعلوماتية غايتها التوظيف الأمثل للموارد المعلوماتية وفي إطار إلكتروني حديث بالتشغيل السليم للموارد البشرية بأسلوب إلكتروني لأجل تحقيق الكفأة[1] .

بالرغم من حداثة مصطلح الإدارة الالكترونية وفق ما تشير إليه أدبيات الفكر الإداري المعاصر، إلا أن هناك العديد من التعاريف التي قدمت لهذا المصطلح، وإن كان أغلبها قدم لتعريف الحكومة الالكترونية نظرا لوجود تداخل وترابط مفاهيمي بين مصطلح الحكومة الالكترونية والإدارة الالكترونية، حيث عرفت الإدارة الالكترونية بأنها " استخدام الوسائل والتقنيات [2] الالكترونية بكل ما تقتضيه الممارسة، أو التنظيم، أو الإجراءات أو التجارة، أو الإعلان . "وانطلاقا مما تضفيه تطبيقات الإدارة الالكترونية على الأجهزة البيروقراطية الحكومية، وخاصة منها الخدمية، توجهت تعريفات للإدارة الالكترونية حاولت ربطها بالخدمة العامة المعقلنة، ولذلك فهي تمثل تحولا أساسيا في مفهوم الوظيفة العامة، بحيث ترسخ قيم الخدمة العامة، ويصبح جمهور المستفيدين من الخدمة محور اهتمام مؤسسات الدولة، كما يتعدى مفهومها هدف التميز في تقديم الخدمة إلى التواصل مع الجمهور بالمعلومات، وتعزيز دوره في المشاركة، والرقابة من خلال تطوير [3]علاقات اتصال أفضل بين المواطن والدولة . "في حين ركزت بعض الدراسات على محاولة تبيين مدى إمكانية اختصار الوقت والسرعة في انجاز المعاملات، وتقريب المسافات، فعرفت الإدارة الالكترونية بأنها "انجاز المعاملات الإدارية، وتقديم الخدمات العامة عبر شبكة الانترنت، دون أن يضطر العملاء للانتقال إلى الإدارات 12شخصيا لإنجاز معاملاتهم، مع ما يترافق من إهدار للوقت والجهد والطاقات . " ويمكن تقديم تعريف آخر للإدارة الالكترونية، انطلاقا من محاولة التمييز بينها وبين بعض المصطلحات المرادفة لها، مثل الحكومة الالكترونية والأعمال الالكترونية، ويعرف الإدارة الالكترونية.

باعتبارها منظومة متكاملة، وبنية وظيفية وتقنية مفتوحة "هي إطار يشمل كل من الأعمال الإلكترونية للدلالة على الإدارة الالكترونية للأعمال، والحكومة الالكترونية للدلالة على الإدارة الالكترونية العامة أو الإدارة الالكترونية لأعمال الحكومة الموجهة للمواطنين، أو الموجهة للأعمال، 13أو الموجهة لمؤسسات ودوائر الحكومة المختلفة . "وعليه فالإدارة الالكترونية هي وسيلة لرفع أداء وكفاءة الحكومة وليست بديلا عنها ولا يهدف إلى إنهاء دورها، وهي إدارة بلا ورق لأنها تستخدم الأرشيف الإلكتروني والأدلة والمفكرات

---

[1] الصيرفي محمد،الإدارة الإلكترونية ،دار الفكر الجامعي ،الإسكندرية مصر،2006،ص33.

[2] محمد محمود وآخرون، الحكومة الإلكترونية وتطبيقاتها في الوطن العربي، الأردن، المنظمة العربية 10 للتنمية الإدارية، 2004 ،ص ص: 10-11

[3] سعيد بن معلا العمري، المتطلبات الإدارية والأمنية لتطبيق الإدارة الإلكترونية – دراسة مسحية على المؤسسة العامة للموانئ، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2003 ،ص 14

الإلكترونية والرسائل الصوتية، وهي إدارة بلا مكان وبلا زمان حيث تعمل على مدار الوقت، وهي إدارة بلا تنظيمات جامدة، فالمؤسسات الذكية تعتمد على عمال المعرفة وصناعات المعرفة، فهي رقمنة جل الأعمال والمهام الإدارية ومعالجتها إلكترونيا باستخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال كأجهزة الإعلام الآلي والإنترنت وغيرهما. و هي استراتيجية إدارية لعصر المعلومات، تعمل على تحقيق خدمات أفضل للمواطنين والمؤسسات ولزبائنها مع استغلال أمثل لمصادر المعلومات المتاحة من خلال توظيف الموارد المادية والبشرية والمعنوية المتاحة في إطار إلكتروني حديث من أجل استغلال أمثل للوقت والمال والجهد وتحقيقا للمطالب المستهدفة وبالجودة المطلوبة.

ب- خصائص الإدارة الإلكترونية:

لعل اختلاف نمط الإدارة من الشكل التقليدي، إلى نموذج إدارة الكترونية مبني أساسا على استخدام تقنيات المعلومات والاتصال، يجعل الإدارة الإلكترونية تتسم بجملة من السمات والخصائص يمكن إجمالها في الآتي[4]:

- إدارة ومتابعة الإدارات المختلفة للمؤسسة وكأنها وحدة مركزية؛

-تركيز نقطة اتخاذ القرار في نقاط العمل الخاصة مع إعطاء دعم أكبر في مراقبتها؛

-تجميع البيانات من مصادرها الأصلية بصورة موحدة، وتقليص معوقات اتخاذ القرار عن طريق توفير البيانات وربطها؛

-توفير تكنولوجيا المعلومات من أجل دعم وبناء ثقة مؤسسية ايجابية لدى كافة العاملين؛ -التعلم المستمر وبناء المعرفة، وتوفير المعلومات للمستفيدين بصورة فورية، مع زيادة الترابط بين العاملين والإدارة العليا، والمتابعة والإدارة لكافة الموارد؛ -

صفة التواصل الدائم فهي إدارة بلا زمان إذ ستستمر 24 ساعة متواصلة، الأمر الذي ينهي معاناة الأفراد في طابور الانتظار، ويرفع من جودة الخدمات المقدمة للمواطن؛

-مرونة تنظيمية يعكسها طابع المؤسسات الشبكية، والمؤسسات الذكية، باعتبارها تعتمد على صناعة المعرفة؛

[4] رأفت رضوان، الإدارة الإلكترونية – الإدارة والمتغيرات العالمية الجديدة، الملتقى الإداري الثاني 17 للجمعية السعودية للإدارة، القاهرة، مركز المعلومات واتخاذ القرار، 2004 ،ص 4

-السرعة والفعالية في تقديم الخدمات بشكل يقضي على العراقيل البيروقراطية والتعقيدات الإدارية، كما أنها إدارة بدون ورق حيث يستبدل التعامل الورقي بالبريد الالكتروني، والأرشيف الالكتروني والرسائل الصوتية ونظم المتابعة الآلية .كما يضفي تطبيق الإدارة الالكترونية مرونة على التنظيم الإداري، ويوفر الخدمات بشكل مباشر، ويسمح بالتخلص من التبعية اللصيقة بالمؤسسة العامة، والخاصة، وحتى طبيعة الخدمات، وبفضل المهام المنوطة بها تسمح الإدارة الالكترونية برقمنة جميع الوثائق، وتحقق نوعية رفيعة في معالجة البيانات، وخفض عدد العناصر الهامة الضرورية لخدمات غير محدودة .

[5]و بذلك فالإدارة الالكترونية تحقق مزيدا من الترابط في انجاز المعاملات، والقيام بالوظائف الإدارية بشكل يخلق مزيدا من التشاركية، بين مختلف القطاعات الحكومية، والعمل على زيادة المصداقية في تقديم الخدمة المدنية، واكتمال عنصر الشفافية إذا ما تم تعزيز علاقة الدولة بالمواطن، من خلال الخدمات العامة الإلكترونية. إضافة إلى ذلك تمثل الإدارة الإلكترونية مدخلا تكامليا لاستثمار الجهد والوقت والحيز، تعزيز الخدمة وتحقيق الرضا للجميع، فضلا عن أنها عمل مستمر[6]

. حيث تتميز الإدارة الالكترونية بتقليل أوجه الصرف في متابعة عمليات الإدارة المختلفة، وتقليل معوقات اتخاذ القرار عن طريق توفير قاعدة للبيانات، وربطها بمراكز اتخاذ القرار، وتوظيف تكنولوجيا المعلومات[7]، لدعم وبناء ثقافة مؤسسية ايجابية لدى كافة العاملين .مما سبق يمكن صياغة بعض الخصائص الجوهرية للإدارة الالكترونية وفق الآتي :

1 -**زيادة الإتقان:**

إن الإدارة الالكترونية كآلية عصرية في عمليات التطوير الإداري، والتغيير التنظيمي تمثل منعرجا حاسما في شكل المهام والأنشطة الإدارية التقليدية، وتنطوي على مزايا أهمها المعالجة الفورية للطلبات، والدقة والوضوح التام في انجاز المعاملات.

2 -**تخفيض التكاليف:**

[5] Jacques Sauret, Efficacité de l'Administration et Service à l'Administratré: Les Enjeux de l'Administration Electronique, revue française d'administration publique, école national d'administrative, N° 110, 2004, p 288

[6] -محمد محمود وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص: 11-12.

[7] إيهاب خميس أحمد مير، متطلبات تنمية الموارد البشرية لتطبيق الإدارة الإلكترونية (دراسة 20 تطبيقية على العاملين بالإدارة العامة للمرور بوزارة الداخلية في مملكة البحرين)، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2007 ،ص ص: 23-24.

إذا كانت الإدارة الالكترونية في البداية تحتاج لمشاريع مالية معتبرة بهدف دفع عملية التحول، فان انتهاج نموذج المنظمات الالكترونية بعد ذلك سيوفر ميزانيات مالية ضخمة، حيث لم تعد الحاجة في تلك المراحل لليد العاملة ذات العدد الكبير.

3 -**تبسيط الإجراءات:**

أمام الحاجة للتحديث العصرنة الإدارية عملت جل الإدارات على إدخال المعلومات إلى مصالحها، وحرصت على استخدامها الاستخدام الأمثل، لما لها من إمكانيات وقدرات في تلبية حاجات المواطنين بشكل مبسط وسريع، خاصة في ظل تنوع الفئات التي تستهدفها أنشطة المنظمات العامة.

4 -تحقيق الشفافية:

فالشفافية الكاملة داخل المنظمات الالكترونية هي محصلة لوجود الرقابة الالكترونية، التي تضمن المحاسبة الدورية على كل ما يقدم من خدمات، "إذ تعرف الشفافية بأنها الجسر الذي يربط بين المواطن، ومؤسسات المجتمع المدني، من جهة، والسلطات المسؤولة عن مهام الخدمة العامة من جهة أخرى[8]، فهي تتيح مشاركة المجتمع بأكمله في الرؤية . "إن خصائص تطبيق الإدارة الالكترونية قد مثلت دافعا أساسيا لدى القائمين على مبادرات التحول الالكتروني في الكثير من الدول، والحكومات، وتوجه بخلق استراتيجيات إلكترونية متنوعة، مقسمة على مراحل حسب الظروف، والإمكانيات، وهذا ما يبن أن التحول للإدارة الالكترونية لابد أن يتم عبر مراحل.

ثانيا– مفهوم الخدمة العمومية :

تعتبر أي نشاط يهدف إلى تحقيق منفعة عامة تقع على كاهل الدولة عن طريق مؤسسات سواء ادارية أو اقتصادية أو إعلامية، وذلك عن طريق تدخل الادارة العامة لضمان المنفعة العامة ومراقبتها .والنظرة الحديثة تربط مهام الخدمة العمومية بمقتضيات الديمقراطية والمتطلبات الاجتماعية والثقافية وبضرورة المحافظة على التعددية بما في ذلك التعددية الإعلامية، بل وتشجع على الشراكة[9] مع المتعاملين الخواص بما يشكل مرجعا للمصداقية والنوعية والإبداع بالنسبة لكل أنواع البرامج .كما يستمد مفهوم الخدمة العمومية من مفهوم المرفق العام في القانون الإداري، و يقصد بالمرفق العام "ذلك المشروع الذي

[8]أحمد درويش، الشفافية والنزاهة حلمنا القادم، نشرية تكنولوجيا الإدارة، العدد الثامن، 21 فيفري/مارس 2007 ،وزارة الدولة للتنمية الإدارية، مصر، ص 03.

[9]محمد شلوش، الإذاعة والخدمة العمومية، ندوة الإذاعة المسموعة: الواقع والآفاق، اتحاد إذاعات الدول العربية، الجزائر، 10 نوفمبر 2007.

بواسطته يتولى شخص إداري القيام بعمل لتحقيق المنفعة العامة، 3أو يقصد به إشباع حاجة عامة وذلك بسبب طبيعته. "

أ-أنواع الخدمة العمومية :

تضم الخدمة العمومية مجموعة كبيرة وغير متجانسة للخدمات الجماعية المنظمة من طرف الدولة، يمكن حصرها في مجموعة الخدمات التالية

1- **الخدمات الإدارية:** مثل خدمة الحالة المدنية بالبلديات.

2- الخدمات الاجتماعية والثقافية: مثل خدمة التمدرس الإلزامي، الخدمات الصحية والترفيهية

3- الخدمات الصناعية والتجارية: مثل خدمة الجزائرية للمياه، خدمة مؤسسة الكهرباء والغاز.

كما يمكننا أن نميز من ناحية أخرى بين ثلاثة أنواع من الخدمة العمومية وفق التصنيفات التالية:

- **- من حيث طبيعة الخدمة المقدمة:**

نجد صنفان، خدمة فردية كاستخراج الوثائق الإدارية من طرف أي فرد يحتاجها، وخدمة جماعية كالإنارة العمومية.

- **من حيث طبيعة استهلاك الخدمة:**

نجد صنفان، خدمة ذات استهلاك إجباري كاستخراج بطاقة التعريف الوطنية للبالغين، وخدمة ذات استهلاك اختياري كاستخراج جواز السفر.

- **من حيث طريقة تحمل التكلفة:** نجد في هذه الحالة ثلاثة أصناف من الخدمات، خدمة مجانية (تقدم دون مقابل وتتحمل تكلفتها كليا الخزينة العمومية للدولة مثل حملات التلقيح، الأمن العمومي والإنارة العمومية)، وخدمة بالمقابل (يتحمل تكلفتها كليا وبشكل مباشر المستفيد منها مثل الكهرباء المنزلية والهاتف العمومي)، وخدمة مدعمة (يتحمل تكلفتها جزئيا المستفيد منها والباقي دعم حكومي لها مثل السكن والسلع الاستهلاكية الأساسية كمادة الحليب والخبز(

كما يذهب البعض إلى تصنيف الخدمة العمومية إلى صنفين وفق المعيار التسويقي:

الصنف الأول: يتمثل في الخدمات غير المسوقة المقدمة والمفروضة على الجميع (مواطنين ومقيمين) من قبل القوة العمومية والحصول عليها مجاني وإنتاجها يمول بواسطة أموال عمومية مغذاة من الإيرادات العامة للدولة (من الحصيلة الجبائية خصوصا) مثل الأمن، الدفاع، خدمات البلدية، الإنارة العمومية، النظافة العمومية وحماية البيئة.

الصنف الثاني: يتمثل في الخدمات المسوقة والمقدمة للأفراد بشكل اختياري وطريقة الحصول عليها بمقابل يغطي إجمالي تكلفة الخدمة المقدمة مثل الكهرباء، الغاز والماء، كما يمكن أن تكون مدعمة جزئيا من الخزينة العمومية مثل السلع الاستهلاكية كمادة الحليب والخبز[10]

.ت-أهم المعايير التي تتميز بها الخدمة العمومية:

من خلال نتائج الأعمال والدراسات التي خلص إليها في مجال المناجمنت العمومي (علم الإدارة العمومية)، أكدوا أن كل عمليات التسيير لنشاطات الخدمة العمومية ينبغي عليها أن تستخدم قواعد مشتركة، تعد بمثابة قيم تستمد منها شرعيتها وصفاēا، والمتمثلة في المعايير التالية:

1معيار المساواة:

يعبر عن عدم التمييز بين المواطنين على أساس الأصل أو المعتقد أو اللون أو الانتماء الجزئي، فهو يفرض المساواة بين المستفيدين في حالة وجودهم في وضعيات متماثلة.

2معيار الاستمرارية:

هذا المعيار يتطلب الأداء الدائم للخدمة العمومية لضمان استمرارية الرفاهية الاجتماعية والرقي العام للمواطنين من خلال توفير الحاجات المشتركة الضرورية لهم، ولذلك يتعين على الدولة حماية المؤسسات والإدارات العمومية من حالات الفشل والإفلاس، كما يستوجب كذلك في حالات الإضراب الشرعي لعمال القطاع العمومي الالتزام بالحفاظ على الحد الأدنى في أداء بعض نشاطات الخدمات العمومية.

3- معيار التطور:

[10]لوهة بن عبد الرحمن، الخدمة العمومية، منتديات طاسيلي الجزائرية، منشور على الإنترنت بتاريخ ، 2014/09/06بتاريخ شوه د 52/2021/09/20 http://www.tassilialgerie.com/vb/showthread.php?t=17209.

هذا المعيار يسمح بتكيف محتوى الخدمة العمومية مع التطور الاجتماعي والتقدم التقني من جهة واحتياجات المستفيدين من جهة أخرى، مثلا إدخال البطاقات البيومترية في الحالة المدنية ومعالجة العمليات الجارية الحسابية بالنظم الآلية الحديثة، وتحديث وسائل النقل الجماعي كالمترو والقطار الكهربائي.

4- معيار المجانية النسبية:

امتدادا لمعيار المساواة بين المواطنين في حالة ما إذا كانت وضعياēم متباينة (من حيث مستوى الدخل)، يتم اعتماد سلم يبين هذا التباين بحيث يدرج في أعلى هذا السلم الخدمات العمومية التي يكون الوصول إليها مجانيا للجميع، مثل خدمة الصحة والأمن، ثم ترتيب الخدمات تنازليا حسب نوعية الخدمة ومستوى دخل المستفيد، بحيث تتعدد التسعيرات وتتدرج إلى غاية أسفل السلم، أين يقتضي معيار المساواة في التعامل، بالحصول على الخدمة العمومية بمقابل، مثل أغلبية الخدمات العمومية ذات الصفة الصناعية والتجارية كالسكن و التأمين وغيرهما، ويكون هذا التسعير خاضعا لثمن تقريبي قابل للمراجعة دوريا.

5- **معيار الشمولية:**

انطلاقا من مفهوم الخدمة العمومية كونها خدمة أساسية يكون حق الاستفادة منها مكفولا لكل المواطنين، لأنها تعتبر ضرورية في أغلب الأحيان، ومن ثم فإن هذه الخدمة ينبغي أن تكون في متناول جميع المواطنين، والسماح لهم بالوصول إليها بشروط مواتية لقدراēم ومستوياēم المعيشية.

6- معيار الفعالية:

الخدمة العمومية هي كل الأنشطة التي يثبت فيها عجز السوق في التصحيح الذي يحصل في حالات الاستغلال غير المتوازن بين مناطق الوطن (خلق الفوارق الجهوية)، فتوفي

بعض الخدمات العمومية الجوارية، في مجال النقل، الكهرباء، الغاز، الاتصالات، التعليم، الصحة، الأمن وشق الطرق في المناطق ذات الكثافة السكانية الضعيفة، يسهم في خلق التوازن الجهوي والحفاظ على مزاولة النشاطات الاقتصادية خارج التجمعات السكانية الكبرى، وعليه فإن مثل هذه الخدمات تجعل بيئة وتنمية هذه المناطق أكثر فعالية.

7- معيار التضامن:

الخدمة العمومية ما هي إلا تعبيرا عن التضامن الاجتماعي بين المواطنين تتولى الدولة قيادته وتجسيده ميدانيا، من خلال محاربة ظاهرة الفقر والحرمان، بالمساهمة في تقليص الفوارق بين المواطنين بسبب الدخل أو الإعاقة الصحية والمادية، لذا فالخدمة العمومية تصنف مهامها إلى ثلاثة أصناف وفق معيار التضامن الاجتماعي والمتمثلة في مهامē دف إلى جعل الخدمة العمومية مادية ومالية في متناول المواطنين المهددين بالفقر والتهميش (الفئات المعوزة)؛ مهام تهدف إلى المحافظة على الانسجام الاجتماعي والشعور بالمواطنة؛ مهام تهدف إلى المساهمة في تشجيع الاستعمال الفعال والعادل للموارد المشتركة.

ثالثا :تقييم الإنجازات المحققة في عصرنة الجماعات المحلية

لقد باشرت الحكومة الجزائرية عدة إصلاحات من بينها حيث أنه وبتفيذا لمخطط عمل الحكومة الهادف إلى تحسين أداء الإدارة العمومية وجعله يتميز بالفعالية و الشفافية، قامت وزارة الداخلية و الجماعات المحلية بتجسيد عدة مشاريع هامة في مجال عصرنة المرفق العام باستعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة.

تهدف مجمل هذه الإنجازات إلى تمكين المواطن من خدمة عمومية ذات جودة ونوعية.

من بين أهم الإنجازات لِسنة 2014 في هذا المجال:

1. رقمنة جميع سجلات الحالة المدنية على مستوى الوطني وإحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية و ربط كل البلديات و ملحقاتها الإدارية وكذا البعثات الدبلوماسية و الدوائر القنصلية به. و لقد مكن هذا الإنجاز من:

1. تمكين المواطن من استخراج كل وثائق الحالة المدنية بصفة آنية من أي بلدية أو ملحقة إدارية عبر الوطن دون أن يتكبد عناء التنقل.
2. تمكين الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج بتقديم طلب الحصول على عقد الميلاد الخاص 12خ مباشرة عبر خدمة الأنترنيت و الحصول عليه من الممثلية الديبلوماسية أو القنصلية المسجل فيها.

2. إنشاء السجل الوطني الآلي لترقيم المركبات الذي مكن المواطنين من الحصول على بطاقات الترقيم لمركباتهم بصفة آنية ودون تكبد عناء التنقل إلى ولاية التسجيل.
3. خدمات إلكترونية

-1خدمة جديدة عبر الإنترنت تمكن طالبي جواز السفر البيومتري من متابعة مراحل معالجة ملفاتهم

-2تمكين الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج بتقديم طلب الحصول على عقد الميلاد الخاص 12خ مباشرة عبر خدمة الأنترنيت و الحصول عليه من الممثلية الدبلوماسية أو القنصلية المسجل فيها[11].

ومتابعة لذلك وبالفعل نجد أن الحكومة صادقت أمس على استخراج أوّل بطاقة في الفاتح جانفي 2016

وفي مقال كتب بقلم فاطمة زهراء حاجي نشر في 04 نوفمبر 2015 - 23:00 على الموقع لإلكتروني لجريدة النهار اليومية بعنوان البطاقة ستستعمل في الحجز والتّصريح وطلب الملفات وتقديم وصفة الدّواء عبر الأنترنت حيث جاء فيه :

صادقت، أمس، الحكومة على النسخة النّهائية لبطاقة التعريف البيومترية الإلكترونية، حيث ستستخرج أوّل نسخة منها في أول جانفي 2016، أين ستسمح هذه البطاقة حسب العرض الذّي قدّمه أمس، وزير الدّاخلية والجماعات المحلية، نور الدّين بدوي، خلال اجتماع الحكومة بمحاربة الغش والرشوة والإرهاب . أعطت الحكومة موافقتها على إطلاق أولى بطاقات التعريف البيومترية الإلكترونية في الفاتح جانفي المقبل، حيث استكملت وزارة الداخلية والجماعات المحلية كلّ التّحضيرات لاستخراج أولى البطاقات، واللافت حسب العرض المفصّل الذي قدّمه وزير الداخلية والجماعات المحلية، نور الدّين بدوي، ستستعمل هذه البطاقة البيومترية الإلكترونية في محاربة الجريمة والإرهاب، إذ ستوفّر هذه البطاقة الإلكترونية لمختلف مصالح الأمن، التي ستكون موصولة بالنظام الآلي، إمكانية الاطّلاع على كلّ المعلومات والتّدقيق في الهوّيات، حيث أكّد وزير الدّاخلية أنّه من بين أهم أهداف بطاقة التعريف الوطنية البيومترية الإلكترونية »محاربة الغشّ والرّشوة والإرهاب .«وسيكون في إمكان حامل بطاقة التعريف البيومترية أيضا متابعة أبنائه بالمدارس من خلال تتبع النقاط والعلامات المحصل عليها وكذا برنامج الامتحانات وغيرها، فضلا عن استعمالها في أغلب مجالات الحياة الإجتماعية من خلال الرقم الوطني لكل فرد والذي سيصبح معتمدا لدى كل القطاعات الحكومية، إذ وبمجرد إدخال البطاقة والرقم الوطني للشخص يتمكن بذلك من تصفح كل المجالات .وحسب العرض الذّي قدّمه وزير الدّاخلية، ستستعمل بطاقة التعريف الوطنية البيومترية الإلكترونية في الملاعب وفي الطريق السريع .ومن بين صلاحياتها أيضا، تحميل واستخراج وتحويل بطاقة التشخيص الطبي، كما ستوفّر هذه البطاقة عدّة خدمات أخرى من بينها الحجز والتّصريح عبر الأنترنت، إذ وبمجرد الضغط على الرقم الوطني لصاحب بطاقة التعريف الوطنية

[11] https://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/2-non-categorise/242-.html تاريخ الزيارة 2021/09/10سا 30/10د

البيومترية، تظهر له عدّة خدمات تتعلّق بقطاعات أخرى كالصحة والتضامن والعدالة.وستكون بطاقة التعريف البيومترية الإلكترونية التي صادقت عليها الحكومة، أمس، مطابقة للمعايير العالمية، حيث تعتمد البطاقة على تكنولوجيات تسمح بالاستعمالات والمهام المتعددة لها، حيث أوضح الوزير أنّ هذه الخطوة التي تدخل في إطار عصرنة الإدارة العمومية جاهزة للتطبيق بعد الانتهاء من كلّ التحضيرات اللازمة، خاصة بعد إطلاق جواز السفر البيومتري الذي كان بمثابة عملية نموذجية ستسهّل إطلاق بطاقة التعريف البيومترية الإلكترونية من دون مشاكل وفي الآجال المحدّدة ووفق الأهداف المسطّرة[12].

ولكن ولحد الساعة نجد أن المميزات التي تتميز بها البطاقة البيوميترية نجد أنها لم تفعل بعد وهذا مايلام على الإدارة الجزائرية .ولذكر لا على سبيل الحصر نجد أن المنصة الإلكترونية الخاصة بالصفقات العمومية لم تحدث لحد الأن رغم التنصيص عليها بموجب المرسوم الرئاسي 15-247المتعلق بالصفقات العمومية وتفويض المرفق العام في مواده 203ألى غاية 206منه وهذا ما أكد عليه في كلمة السيد أيمن بن عبد الرحمان أمام مجلس الأمة يوم 2021/09/21يعرض فيها مخطط عمل حكومته والذي وعد فيها بإطلاق منصة الإلكترونية للصفقات العمومية نهاية نوفمبر القدم يقصد سنة 2021 والذي.

الخاتمة :

وفي الأخير يمكن القول أن الجزائر بذلت ولا زالت تبذل في مجهودات جبارة لتطوير المصالح الحكومية للدولة سواءا مركزية أو محلية ،كما يمكن أن نسجل أنه لا يمكن إصلاح الإدارة المحلية دون إدخال العصرنة في جميع مصالح الحكومة وجعلها تتماشى مع التطور الحاصل في الجماعات المحلية التي يجب إتمام الإصلاحات التي بدأت في الحالة المدنية .

التوصيات

-الإسراع في إتمام ماتم تنفيذه في مصلحة الحالة المدنية وجعل الوثائق المستخرجة ذات فعالية وليس مجرد إستبدال النسخة الورقية بالنسخة الإلكترونية

-تفعيل الأرضية الإلكترونية للصفقات العمومية وإدخال العصرنة على مرافق الإدارة المحلية خاصة المتعلقة بالصفقات العمومية

[12] : https://www.ennaharonline.com/?p=403789 تاريخ الزيارة 2021/09/28على الساعة 8ساو30د

-إدخال وسائل الإتصال الحديثة في جميع نواحي الإدارية والإقتصادية لتحقيق الحكومة الإلكترونية.

قائمة المراجع والمصادر

أ-قائمة المراجع بالعربية

1-الأطروحات والرسائل

-إيهاب خميس أحمد مير، متطلبات تنمية الموارد البشرية لتطبيق الإدارة الإلكترونية (دراسة 20 تطبيقية على العاملين بالإدارة العامة للمرور بوزارة الداخلية في مملكة البحرين)، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2007

-سعيد بن معلا العمري، المتطلبات الإدارية والأمنية لتطبيق الإدارة الإلكترونية – دراسة مسحية على المؤسسة العامة للموانئ، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض

2-الكتب والمؤلفات

-محمد محمود وآخرون، الحكومة الإلكترونية وتطبيقاتها في الوطن العربي، الأردن، المنظمة العربية10 للتنمية الإدارية، 2004.

– رأفت رضوان، الإدارة الإلكترونية – الإدارة والمتغيرات العالمية الجديدة، الملتقى الإداري الثاني 17 للجمعية السعودية للإدارة، القاهرة، مركز المعلومات واتخاذ القرار، 2004 ،

-3مراجع أخرى

محمد شلوش، الإذاعة والخدمة العمومية، ندوة الإذاعة المسموعة: الواقع والآفاق، اتحاد إذاعات الدول العربية، الجزائر، 10 نوفمبر 2007

أحمد درويش، الشفافية والنزاهة حلمنا القادم، نشرية تكنولوجيا الإدارة، العدد الثامن، 21 فيفري/مارس 2007 ،وزارة الدولة للتنمية الإدارية، مصر ..

4-المواقع الإلكترونية

: https://www.ennaharonline.com/?p=403789

https://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/2-non-categorise/242-.htm

http://www.tassilialgerie.com/vb/showthread.php?t=17209

-المراجع باللغة الأجنبية

Jacques Sauret, Efficacité de l'Administration et Service à l'Administratré: Les Enjeux de l'Administration Electronique, revue française d'administration publique, école national d'administrative, N° 110, 2004,

عنوان المداخلة: ضرورة تفعيل رقمنة قطاع العدالة والسياسة العقابية الحديثة في ظل جائحة كورونا.

استمارة المشاركة

الاسم:.. محمد علي...اللقب: ..... حسون .....

الرتبة العلمية:...أستاذ.....

التخصص:.....قانون عام.....

الوظيفة:.....أستاذ جامعي.....

مجال البحث::.....قانون الوظيفة العامة.....

المؤسسة:.....جامعة 08 ماي 1945 قالمة كلية الحقوق والعلوم السياسية.....

رقم الهاتف (إجباري):.... 06.63.77.45.02.....

البريد الالكتروني إجباريmohamedalihassoun@univ_guelma.dz....

رقم المحور:.....المحور الثاني.....

عنوان المداخلة : ضرورة تفعيل رقمنة قطاع العدالة والسياسة العقابية الحديثة في ظل جائحة كورونا

إستمـــارة المشاركـة :

الاسم:....يوسف.....اللقب: ...طايري.....

الرتبة العلمية:.....طالب دكتوراه الطور الثالث.....

التخصص:.....قانون البيئة.....

الوظيفة :.....

مجال البحث::.....قانون البيئة.....

المؤسسة:..... جامعة 08 ماي 1945 قالمة كلية الحقوق والعلوم السياسية.....

رقم الهاتف (إجباري):.....0672611190.....

البريد الالكتروني (إجباري):tairi.youcef@univ_guelma.dz....

رقم المحور:..... المحور الثاني.....

عنوان المداخلة: ضرورة تفعيل رقمنة قطاع العدالة والسياسة العقابية الحديثة في ظل جائحة كورونا.

الملخص:

يعد التحول إلى حكومة إلكترونية من بين أهم المساعي التي تهدف الدول النامية إلى تحقيقها بما فيها الجزائر، وذلك من خلال تبني أسلوب الإدارة الإلكترونية لتسيير قطاع الخدامات العمومية والخاصة. مرفق العدالة بدوره تأثر بتكنولوجيا المعلومات والإتصال مما دفع المشرع الجزائري إلى تأطير ذلك بنصوص قانونية. ولعل أهمية تفعيل ذلك ظهرت بشكل أبرز في ظل جائحة كورونا والظروف الوبائية التي أدت بكل القطاعات إلى اتخاذ إجراءات احترازية ووقائية واللجوء إلى التعامل الإلكتروني كحل بديب وضروري أيضا.

الكلمات المفتاحية: الرقمنة، قطاع العدالة، جائحة كورونا، المراقبة الإلكترونية، التقاضي الإلكتروني.

Abstract:

The transformation into an e-government is among the most important endeavors that developing countries aim to archives, including Algeria, by adopting the electronic management method to run the public and private services sector, The justice facility, in turn, was affected by the glow of information and communication technology, which prompted the Algerian legislator to frame this in legal texts. Perhaps the importance of activating this appears in light of the corona pandemic and the epidemiological condition that have led all sector to take precautionary and preventive measures and resort to electronic dealings as an alternative solutinon.

Keywords: Digitization-justice sector-corona virus pandemic- electronic surveillance.

المقدمة:

يعتبر قطاع العدالة الدعامة الأساسية للحكم الراشد باعتباره حامي للحقوق والحريات الفردية والعامة، ومجسدة للشرعية. ويتجلى دوره أيضا في دفع عجلة التنمية من خلال وظيفة الإصلاح التي يقوم بها على جميع الأصعدة والمجالات[1].

ويعتبر إضفاء الطابع الرقمي على قطاع العدالة مسعى العديد من الدول التي أصبحت تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصال على مستوى جميع القطاعات الحكومية، إذ لم يعد يقتصر ذلك على المعاملات الاقتصادية والتجارية فقط. هذا ما دفع المشرع إلى مواكبة تلك الدول من خلال إصلاح هذا القطاع بغية الدفع بعجلة التنمية، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال توفير الأساس القانوني اللازم[2]. وجسد المشرع ذلك سنة 2015 عندما أصدر الأمر رقم 03/15[3]، المتعلق بعصرنة قطاع العدالة، والذي تلته قوانين أخرى تؤطر نفس المنحى وتضفي الطابع الرقمي على السياسة العقابية.

ولقد ساهمت الظروف الوبائية التي عانى منها العالم بأكمله، والجزائر على وجه الخصوص من حتمية تفعيل رقمنة قطاع العدالة، نظرا لما يتسم به هذا القطاع من حيوية، وإقبال من طرف المرتفقين والمتدخلين في جهاز القضاء. واستفادت المؤسسات القضائية من وسائل تكنولوجيا الإعلام والاتصال من خلال تسخير الثورة الرقمية لخدمة العدالة والقانون..

كما ساهم تحديث وعصرنة السياسة العقابية من تخفيض نسبة المحبوسين بصفة مؤقتة، وكذلك المدانين بعقوبات سالبة للحرية أقل من ثلاثة سنوات وفق شروط وضوابط معينة. وذلك كإجراءات احترازية النقل الفيروس للمؤسسات العقابية، متى توافرت شروط ذلك.

وعليه، يجدر بنا طرح الإشكال الآتي: ماهي أبرز المستجدات التي جاء بها قانون رقمنة قطاع العدالة، والقوانين ذات الصلة التي نصت على عصرنة السياسة العقابية؟ وما مدى تفعيل ذلك في ظل جائحة كورونا؟

يتحدد نطاق هذه الدراسة بإلقاء الضوء على التقاضي الالكتروني والسياسة العقابية الحديثة باعتبارهما يجسدان مدى تأثر قطاع العدالة بوهج تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وما مدى تفعيل ذلك في ظل جائحة كورونا.

---

[1]- بواشري أمينة وسالم بركاهم، الإصلاح الإداري في الجزائر عرض تجربة مرفق العدالة (1999/2017). المجلة العلمية لجامعة الجزائر 3. العدد11، سنة 2018، ص.203.

[2]- عصماني ليلى، نظام التقاضي الالكتروني آلية لإنجاح الخطط التنموية، مجلة المفكر، العدد 13، سنة 2007، ص.216.

[3]- الأمر رقم 03/15، المؤرخ في 02 فبراير 2015، المتعلق بعصرنة قطاع العدالة، جريدة رسمية العدد 06، الصادرة في 10 فبراير 2015-2016

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي، وذلك لتحديد المفاهيم العامة ذات الصلة بالموضوع، وتحليل النصوص القانونية التي تؤطر ذلك، مع التعريج على الواقع الفعلي الذي ضرورة تفعيل رقمنة قطاع العدالة في ظل الظروف الوبائية.

المبحث الأول

التقاضي الالكتروني خطوة نحو عصرنة قطاع العدالة

يعد رقمنة قطاع العدالة خطوة أساسية سطرتها الجزائر في مشروع التحول إلى حكومة الكترونية (سنة 2009-2015)، مما يوجب علينا التعريج على المفاهيم العامة التي تحدد لنا مفهوم التقاضي الالكتروني، وأساس تطبيق ذلك في الجزائر مع التعريج على واقع تفعيل ذلك في ظل جائحة كورونا.

المطلب الأول

الإطار المفاهيمي والأساس القانوني للتقاضي الالكتروني

ويستوجب ذلك التطرق إلى مختلف التعريف الفقهية التي تحدد لنا مفهوم التقاضي الالكتروني والنصوص القانوني التي تؤطره في الجزائر.

أولا- التعريفات الفقهية للتقاضي الالكتروني:

يعرف التقاضي الالكتروني بأنه: "سلطة لمجموعة متخصصة من القضاة النظاميين بنظر الدعوى ومباشرة الإجراءات القضائية بوسائل الكترونية مستحدثة، ضمن نظام أو أنظمة قضائية معلوماتية متكاملة الأطراف والوسائل، تعتمد منهج تقنية شبكة الربط الدولية الأنترنت وبرامج الملفات الحاسوبية الالكترونية للنظر في الدعاوى والفصل فيها بغية الوصول لفصل سريع بالدعاوى والتسهيل على المتقاضين"[1].

كما يعرفه جانب آخر من الفقه على أنه "عملية نقل مستندات التقاضي الكترونيا إلى المحكمة عبر البريد الالكتروني، حيث يتم فحص هذه المستندات بواسطة الموظف المختص وإصدار قرار بشأن القبول أو الرفض وإرسال إشعار إلى المتقاضين علما بما تم بشأن هذه المستندات[2]."

ونستشف من خلال التعريفات السابقة أن التقاضي الالكتروني هو نظام تقني معلوماتي يتيح للمتقاضين تسجيل دعواهم وتقديم أدلتهم وحضور جلسات المحاكمة تمهيدا إلى الحكم وتنفيذه من خلال الاعتماد على وسائط الكترونية، والتي تمكن القضاة من الاتصال بالمتقاضين دون حضورهم الشخصي ومباشرة إجراءات التقاضي من خلال هذا النظام. ويتطلب ذلك محكمة الكترونية افتراضية ويراد بهذه الأخيرة حيز تقني معلوماتي ثنائي الوجود يسمح ببرمجة الدعوى الالكترونية، ويتألف من شبكة الربط الدولية الانترنت) إضافة

---

[1]- د محمد الشرعة، حازم، التقاضي الالكتروني والمحاكم الالكترونية كنظام قضائي معلوماتي عالي التقنية وكفرع من فروع القانون بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، سنة 2010، ص.57.

[2]- ممدوح إبراهيم خالد، التقاضي الالكتروني: الدعوى الالكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم، دار الفكر الجامعي، مصر، سنة 2008، ص.13.

إلى الوجود الفعلي للمحكمة أي مبنى المحكمة، بحيث يتيح الظهور المكاني الالكتروني الوحدات قضائية وإدارية، ويباشر من خلاله مجموعة من القضاة مهمة النظر في الدعاوى والفصل فيها بموجب تشريعات تخولهم مباشرة الإجراءات القضائية مع اعتماد آلية تقنية لتدوين ذلك وحفظ تداول ملفات الدعوى[1].

ثانيا- الأساس القانوني لرقمنة قطاع العدالة في الجزائر:

بالرجوع إلى القانون رقم 03/15، المؤرخ في 02 فبراير سنة 2015، والمتعلق بعصرنة قطاع العدالة، نجد أنه جسد في مواده تقنية التقاضي الالكتروني من خلال النص في المادة الأولى على وجوب وجود منظومة معلوماتية مركزية على مستوى وزارة العدل، وكذلك إرسال الوثائق والمقررات القضائية بطريقة الكترونية واستخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في الإجراءات.

أما المادة الثانية منه فقد حددت نطاق المنظومة المعلوماتية المركزية للمعالجة الآلية للمعطيات في وزارة العدل والمؤسسات التابعة لها، كذلك الجهات القضائية الخاصة بالنظام العادي والنظام الإداري ومحكمة التنازع.

أما المادة التاسعة فقد أكدت جلية تبني التقاضي الالكتروني من خلال النص على إمكانية التبليغ وإرسال المحررات القضائية بالطريقة الالكترونية.

أما المادة 15 من نفس القانون فقد مكنت قاضي التحقيق من استعمال المحادثة المرئية عن بعد في استجواب أو سماع شخص. وفي إجراء مواجهات عدة أشخاص يمكن لجهة الحكم أيضا أن تستعمل المحادثة المرئية عن بعد لسماع الشهود والأطراف المدنية والخبراء، ويمكن لجهة الحكم أن تنظر في قضايا الجنح وتلجأ إلى نفس الآلية التلقي تصريحات متهم محبوس إذا وافق المعني والنيابة العامة على ذلك.

أما المادة 16 فلقد أزالت اللبس والغموض بتحديد مكان إجراءات التقاضي الالكتروني، وذلك بنصها على أنه إذا تعلق الأمر بالاستجواب أو السماع أو المواجهة يتم ذلك باستعمال آلية المحادثة المرئية عن بعد بمقر المحكمة الأقرب من مكان إقامة الشخص المطلوب تلقي تصريحاته، بحضور وكيل الجمهورية المختص إقليميا وأمين الضبط، وذلك بعد تحقق وكيل الجمهورية من هوية الشخص الذي يتم سماعه وتحرير محضر بخصوص ذلك.

المطلب الثاني

واقع رقمنة قطاع العدالة في ظل جائحة كورونا

لقد ساهمت النصوص القانونية التي تؤطر رقمنة قطاع العدالة في التخفيف من حدة الثقل الذي كان على عاتق هذا القطاع في ظل الظروف الوبائية إثر جائحة كورونا. إذ بالرجوع إلى الموقع الرسمي لقطاع

[1]- الجلا نهى، المحكمة الالكترونية، مجلة المعلوماتية، العدد 47 سنة 2010، ص.57.

العدالة نجد أنه يوفر من خلال خلية عصرنة العدالة العديد من الخدمات الرقمية التي تهدف إلى تبسيط الإجراءات القضائية وترقية أساليب التسيير القضائي وتوفير وتطوير الخدمات القضائية عن بعد لفائدة المواطن والمتقاضي، ولا شك أن هذه الخدمات ساهمت بشكل كبير من سيرورة عمل مرفق العدالة في ظل تعليق جميع الأنشطة بسبب الجائحة. ويمكن تلخيصها فيما يلي:

أولا- الخدمات الالكترونية المتاحة للمواطنين:

- تفعيل تقنية التصديق والتوقيع الالكترونيين في المجال القضائي وفقا لأحكام القانون 15/03 سابق الذكر، من خلال استحداث مركز شخصنة الشريحة للإمضاء الالكتروني وإنشاء سلطة التصديق الالكتروني وتمكين كافة المتدخلين في القطاع من إمهار الوثائق الإدارية والمحررات القضائية بتوقيع الكتروني موثوق بهدف إتاحة الخدمات القضائية عن بعد.

-تمكين المواطنين من استخراج القسيمة رقم 03 لصحيفة السوابق العدلية وشهادة الجنسية ممضيتان الكترونيا عبر الانترنت، وعبر المثليات القنصلية بهدف إتاحة الخدمات القضائية عن بعد.

توفير خدمة التصحيح الالكتروني للأخطاء الواردة بسجلات الحالة المدنية عن بعد.

- فتح عناوين الكترونية الاستفادة المواطن من الخدمات القضائية عن بعد، وإتاحة خدمة المصادقة علىصحة الوثائق القضائية.

- استحداث مركز للنداء قصد التكفل بانشغالات المواطنين والمتقاضين والرد على استفساراتهم ذاتالصلة بالمجالين القضائي والقانوني من خلال الرقم الأخضر 10-78.

- تحسين وسائل التحصيل من خلال اعتماد آلية تحصيل الغرامات والمصاريف القضائية عبر نظامآلي وقاعدة وطنية. - إنشاء أرضية النيابة الالكترونية "e-nyaba " لتمكين الأشخاص الطبيعية والمعنوية من تقديم الشكاوى للنيابة العامة عن بعد"[1].

- استحداث منصة تمكن المواطن من معرفة مآل قضيته عن بعده[2].

ثانيا- الخدمات الالكترونية المتعلقة بالنشاط القضائي:

وتتمثل فيما يلي:

---

[1]- الموقع الرسمي لوزارة العدل: https://www.mjustice.dz/ar/modernisation -2-2-2، تاريخ أخر دخول2021/05/16

[2]- منصة متوفرة في الموقع الرسمي لوزارة العدل: http://coursdesaffaires.mjustice.dz/affaire/index.php تاريخ أخر دخول2021/05/16.

– استحداث نظام معلوماتي موحد ومؤمن خاص بالقطاع. – اعتماد تقنية المحادثة المرئية في تنظيم المحاكمات عن بعد. – اعتماد نظام التسيير الالكتروني للوثائق الإدارية والقضائية الممسوكة على مستوى المحاكم والمجالسالقضائية قصد الاستغلال الأمثل لأرشيف القطاع وتجسيد مبدأ الإدارة الالكترونية.

– تكريس آلية إرسال تقارير الخبرة ممضاة الكترونيا وتبادل الوثائق بصفة الكترونية بين الجهاتالقضائية والمصالح العلمية للضبطية القضائية.

– اعتماد آلية إرسال الوثائق والإجراءات القضائية بالطريق الالكتروني قصد تمكين الجهات القضائيةمن إرسال الاستدعاءات الكترونيا، عضوا عن إرسالها بالطريقة القانونية التقليدية.

– استحداث مصلحة مركزية للبصمات الوراثية يديرها قاض وخلية تقنية، تشرف على إنشاء وإدارة قاعدة المعطيات الوطنية للبصمات الوراثية تجسيدا لأحكام القانون03/16، المؤرخ في 19 جوان 2016 ، المتعلق باستعمالالبصمة الوراثية في الإجراءات القضائية والتعرف على الأشخاص[1].

وعلى الصعيد الفعلي ذاعت وسيلة التقاضي الالكتروني وانتشرت في ظل جائحة كورونا نظرا للضمانات التي توفرها في التقليل من حدة الوباء، إذ في مواد الجنح أصبح يتم مساءلة المتهم المحبوس وتلقي تصريحاته بالطريقة الالكتروني من المؤسسة العقابية، دون نقله للجلسة بمقر المحكمة، كما أصبح يجسد مبدأ وجاهية الأحكام الكترونيا بإعلام المتهم المدان بالعقوبة المسندة إليه، وتذكيره بإمكانية إجراء الطعن في المدد القانونية.

ولعل ذلك ساهم بشكل جلي في عدم اكتظاظ قاعات جلسات المحكمة بالمحبوسين في ظل الظروف الوبائية.

المبحث الثاني

تحديث السياسة العقابية ودورها في وضع حد لتفشي الفيروس من وإلى المؤسساتالعقابية

تعد الرقابة الالكترونية توجه جديد نحو السياسة العقابية المعاصرة، وتعزز وتكمل خطوات المشرع في رقمنة قطاع العدالة.

وقد تبنى المشرع هذا الإجراء من خلال الأمر رقم 02/10، المؤرخ في 23 جويلية 2015، المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية، وكذلك القانون رقم 18/ 01، المؤرخ في 30 يناير 2018، المتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين[1].

[1]– القانون 16/03 المؤرخ في 19 جوان 2016، المتعلق باستعمال البصمة الوراثية في الإجراءات القضائية والتعرف جريدة رسمية العدد 37، الصادرة في 22 يونيو سنة 2016.

ولقد ساهم هذا الإجراء بشكل كبير من التقليل من نقل الفيروس إلى المؤسسات العقابية من خلال حلول الرقابة الالكترونية محل الحبس المؤقت للمتهم وكذلك إدانة المتهم بعقوبات سالبة للحرية أقل من ثلاثة سنوات وفق شروط وضوابط سيتم التفصيل فيها.

المطلب الأول

الشروط القانونية والمادية لتطبيق المراقبة الالكترونية

وتتمثل فيما يلي:

أولا- الشروط القانونية لتطبيق المراقبة الالكترونية:

يشترط المشرع الجزائري مجموعة من الشروط القانونية لإصدار مقرر الوضع تحت المراقبة الالكترونية، يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ: من حيث الأشخاص محل المراقبة:

يطبق نظام المراقبة الالكترونية على الأحداث والبالغين سواء أكانوا ذكورا أو إناثا، وهذا ما يتم استقراؤه من نص المادة 150 مكرر الفقرة الثانية من القانون رقم 01/18، سابق الذكر، والتي تنص: "لا يمكن اتخاذ مقرر الوضع تحت المراقبة الالكترونية إلا بموافقة المحكوم عليه أو ممثله القانوني إذا كان قاصرة." مما يستلزم موافقة ولي الحدث.

ويشترط للاستفادة من نظام الرقابة الالكترونية أن يكون الحكم نهائيا بالنسبة للمتهم المدان، طبقا لنص المادة 150 مكرر 4 من ذات القانون؛ وهنا تعتبر الرقابة الالكترونية كبديل للعقوبة السالبة للحرية. أما المتهم في مرحلة التحقيق فلقد مكنه المشرع بموجب المادة 125 مكرر 1 الفقرة العاشرة من الأمر رقم 02/15، المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية. ويتم تطبيق ذلك بما يتوافق مع متطلبات تحقيق الأمنالعام، ووفقا لإلزامية حماية الأدلة والشهود والمجني عليهم، وحماية المتهم في حد ذاته[2].

ب: من حيث العقوبة

يقتصر نظام المراقبة الالكترونية على المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية لا تتجاوز مدتها ثلاث سنوات، أو في الحالة التي تكون فيها المدة المتبقية لا تتجاوز هذه المدة. وذلك طبقا لأحكام المادة 150 مكرر 1 الفقرة الأولى من القانون رقم 01/18سالف الذكر. في المقابل حدد المشرع الفرنسي مدة العقوبة السالبة للحرية بسنة واحدة فقط.

---

[1]- القانون رقم01/18، المؤرخ في 30 يناير 2018، المتمم للقانون رقم04/05، المؤرخ في 06 فبراير 2005، المتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، جريدة رسمية العدد 10، الصادرة في 30 يناير 2018.

[2]- ابراهيم الوليد، ساهر، مراقبة المتهم الكترونيا كوسيلة للحد من مساوئ الحبس الاحتياطي دراسة تحليلية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإسلامية، المجلد 21 العدد 1، سنة 2013، ص.667.

ويمكن للقاضي أن يقرر تنفيذ العقوبة تحت نظام الرقابة الالكترونية تلقائيا أو بناء على طلب المحكوم عليه شخصيا أو محاميه.

أما بالنسبة للمتهمين، فيمكن للقاضي أن يأمر بإجراء الرقابة القضائية في مرحلة التحقيق طبقا النص المادة 125 من قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم.

ج: من حيث الجهة المخولة بقرار الوضع تحت المراقبة الالكترونية

تعود سلطة الوضع تحت الرقابة الالكترونية كبديل للعقوبة السالبة للحرية لقاضي الموضوع، بعد أخذ رأي النيابة العامة، ولجنة تطبيق العقوبات بالنسبة للمحبوسين. أما بالنسبة بتطبيق هذا الإجراء على المتهمين، فيعهد ذلك لسلطة قاضي الموضوع.

وبالرجوع للمادة 150 مكرر 4 من القانون رقم 01/18 سالف الذكر، يقدم طلب الاستفادة من نظام المراقبة الالكترونية إلى قاضي تطبيق العقوبات في محكمو موطن إقامة المحكوم عليه، أو موطن مقر المؤسسة العقابية المحبوس فيها المعني.

يفصل القاضي في الطلب في مدة أقصاها عشرة أيام من إخطاره بمقرر غير قابل لأي طعن، إلا أنه يمكن للمحكوم عليه الذي رفض طلبه أن يقدم طلبة جديدة بعد مضي ستة أشهر من تاريخ رفض طلبه.

وطبقا للمادة 150 مكرر 1 من ذات القانون، لم يشترط المشرع موافقة النيابة العامة على مقرر الوضع تحت الرقابة الالكترونية، وإنما نص على وجوب أخذ رأيها فقط. إلا أنه يمكن للنائب العام إذا رأى أنذلك يمس بالأمن والنظام العام أن يطلب من لجنة تكييف العقوبات إلغاءه. وفي هذه الحالة يجب على هذه الأخيرة أي اللجنة أن يقدم تقرير غير قابل للطعن في أجل أقصاه عشرة أيام من تاريخ إخطارها.

د: من حيث رضا الخاضع للمراقة الالكترونية:

يرتكز نظام المراقبة الالكترونية كبديل للعقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة على رضا الخاضع للمراقبة، حيث وضع المشرع الجزائري شرطا جوهريا في المادة 150مكرر الفقرة الثانية من القانون 01/18 سالف الذكر، والتي تنص صراحة على أنه لا يمكن اتخاذ مقرر الوضع تحت المراقبة الالكترونية إلا بموافقة المحكوم عليه أو ممثله القانوني إذا كان قاصرا.

وعليه، فان رضا الخاضع للمراقبة أمر لازم ابتداء، إذ يمكن لقاضي تطبيق العقوبات تغيير أو تعديل الالتزامات المحددة في مقرر الوضع بصفة تلقائية. كما يمكنه إلغاء المراقبة الالكترونية في حالة عدم احترام المحكوم عليه لالتزاماته دون مبررات شرعية. أو في حالة الإدانة الجديدة. ومكن المشرع المحكوم عليه في هذه الحالة من التظلم ضد إلغاء قرار الوضع أمام لجنة تكييف العقوبات والتي يجب أن تفصل فيه في أجل خمسة عشر يوما من تاريخ إخطاره.

ثانيا: الشروط المادية لتطبيق المراقبة الالكترونية ومتطلباتها

ويمكن تلخصيها فيما يلي:

أ: الشروط المادية لتطبيق المراقبة الالكترونية

فضلا عن الشروط القانونية الواجب توافرها للوضع تحت المراقبة الالكترونية لا بد من توافر شروط مادية نصت عليها المادتين 150مكرر 2 و 150 مكرر 3 من القانون رقم01/18، حيث يمكن تلخصيها فيما يلي:

- وجود مقرر إقامة ثابت أو على الأقل مستقر للمحكوم عليه.

-أن لا يضر السوار الالكتروني بصحة المعني.

- الأخذ بعين الاعتبار الوضعية العائلية للموضوع تحت المراقبة، أو متابعته لعلاج طبي أو نشاطمهني أو دراسي أو تكويني أو إذا أظهر ضمانات جدية للاستقامة.

- تسديد مبالغ الغرامات المحكوم عليه بها.

-وعلى المستوى التشريع المقارن فلقد أولى المشرع الفرنسي مهمة التأكد من الوضع العائلي والمعيشيوالاجتماعي للمحكوم عليه، من خلال تحقيق أولي تقوم به إدارة المساعدة على الاندماج الاجتماعي[1] والغاية من ذلك هو مراعاة وضعية المحكوم عليه عند تحديد الأوقات والأماكن التي يمنع عليه الخروج فيها، من أجل ضمان توفيق القرار القضائي مع الحالة الفردية والشخصيةللمحكوم عليه[2].

ب: متطلبات تطبيق الرقابة الالكترونية

تتطلب عملية الوضع تحت المراقبة الالكترونية من خلال تقنية السوار الالكتروني حلقة تسلسلية تقنية ملحقة بجهاز مركزي يضبط ذلك، وهيئات متخصصة تحرص على ضمان حسن سير العملية. وفق ما يلي:

- **السوار الالكتروني**

هو جهاز إرسال بحجم ساعة كبيرة يوضع في معصم أو كاحل الشخص أي أسفل قدمه، يتضمن جهاز إرسال صغير يرسل أوتوماتيكيا المعلومات عن طريق رموز إلى جهاز الاستقبال.

- **جهاز الاستقبال**

[1] -بوزيدي مختارية، المراقبة الالكترونية ضمن السياسة العقابية الحديثة، مجلة الدراسات الحقوقية، العدد3، سنة 2017، ص.108.

[2] -Article R57, Décret n2004-1021 du 27 septembre2004, Portant modification du code pénal et du code de procédure pénale, in J.O de la République française, 29 septembre 2004.

وهو جهاز ثابت يوضع في مكان إقامة الشخص الموضوع تحت المراقبة، موصول بخط هاتفي، يستقبل المعلومات والإشارات من جهاز الإرسال، ويحولها بدوره إلى الجهاز المركزي[1].

- مركز المراقبة

هو عبارة عن كمبيوتر مركزي موضوع على مستوى إدارة السجون في مكان مخصص للمراقبة الالكترونية، يتولى عملية مقارنة الرموز المستقبلة من جهاز الاستقبال، ويحللها، ويحدد الموقع الجغرافي للمحكوم عليه. وكل تجاوز أو إخلال بالشروط من قبل الموضوع تحت المراقبة كمحاولة نزع الجهاز أوتعطيله أو عدم احترام البرنامج المعد له، يؤدي بالجهاز إلى إرسال إشارات إنذار إلى المصلحة المختصة في المراقبة[2].

- مكتب التسيير العملياتي

وهو مصلحة للمراقبة تحتوي على جهاز استقبال يستقبل كل الإنذارات والتجاوزات، ويعلم الجهات المعنية بذلك. إذ تنصالمادة 150 مكرر8/2 من القانون رقم 01/18 سالف الذكر:

تبلغ المصالح الخارجية لإدارة السجون المكلفة بإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين قاضي تطبيق العقوبات فورا، بكل خرق لمواقيت الوضع تحت المراقبة الالكترونية، وترسل إليه تقارير دورية عن تنفيذ الوضع تحت المراقبة الالكترونية."

أما برنامج الوضع تحت المراقبة الالكترونية فتعهد مهمة إعداده إلى القاضي، والذي يتولى إصدار مقرر الوضع، والذي يمنع من خلاله المحكوم عليه من مغادرة مكان إقامته خلال فترات محددة، ويراعي في ذلك مدى ممارسة الموضوع تحت المراقبة النشاط مهني أو متابعته لدراسة أو تكوين أو علاج، أو توليه الوظيفة.

كما يجوز للقاضي استنادا إلى المادة 150 مكرر 6 من نفس القانون، إخضاع المحكوم عليه لتدبير أو أكثر من التدابير الآتية:

- ممارسة نشاط مهني أو متابعة تعليم أو تكوين مهني.
- عدم ارتياد بعض الأماكن.
- عدم الاجتماع ببعض المحكوم عليهم، بما في ذلك الفاعلين الأصليين أو الشركاء في الجريمة.
- عدم الاجتماع ببعض الأشخاص، لاسيما الضحايا والقصر.

---

[1]- طالبي ليلى، الوضع تحت المراقبة الالكترونية، مجلة العلوم الإنسانية الإخوة متنوري قسنطينة، العدد 74 سنة 2014 ، ص. 258.

[2]- أوتاني صفاء، الوضع تحت المراقبة الالكترونية السوار الالكتروني والسياسة العقابية الفرنسية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد رقم 25 العدد الأول، سنة 2009، ص.145.

• الالتزام بشروط التكفل الصحي أو الاجتماعي أو التربوي أو النفسي التي تهدف إلى إعادة إدماجهاجتماعيا، خاصة إذا كان من مدمني المخدرات.

وسار المشرع الجزائري في النص على هذه التدابير على نفس نهج المشرع الفرنسي بهذا الصدد، وهذا ما يعكس البعد الانساني لإجراء المراقبة الالكترونية وذلك بإعادة ادماج المحكوم عليهم في المجتمع المدنيخاصة بالنسبة للتدبيرين المتعلقين بممارستهم لنشاط مهني وتكوني والالتزام بالتكفل الصحي والاجتماعي لهم

المطلب الثاني

مدى نجاعة الوضع تحت الرقابة الالكترونية في ظل جائحة كورونا

لقد عرفت الجزائر كباقي دول العالم اكتساح وباء كوفيد 19، الذي نتجت عنه العديد من الإصابات والوفيات ولتفادي تفاقم هذه الوضعية بين نزلاء المؤسسات العقابية، ووضع حد لظاهرة الاكتظاظ على مستوى هذه المؤسسات والتي أفقدتها وظيفتها الأساسية في تحقيق الردع والإصلاح. وتدعيما للإجراءات الاحترازية والوقائية التي تتخذها المؤسسات العقابية في حق المسجونين كمنع الزيارات وتدعيم الرعايا الصحية والاجتماعية خوفا من تفشي الوباء.

يعد تفعيل نظام المراقبة الالكترونية عبر السوار الالكتروني في هذا الصدد الحل الأمثل للتخفيف من حدة الإصابات على مستوى المؤسسات العقابية، والتخفيف من ظاهرة الاكتظاظ التي أصبحت تحمل المؤسسات العقابية أكثر من كاهلها في وجوب توفير الرعاية الصحية والمعدات الطبية لإنقاذ الحالات المصابة بجائحة كورونا.

ويعتبر تفعيل المراقبة الالكترونية الحل الأمثل الذي يساهم في عدم تفشي الوباء في الظروف الراهنة، متى توفرت شروط تطبيقه وفقا لما تم التفصيل فيه سابقا[1].

وبالرغم من صدور تعليمة من وزير العدل السيد زغماتي بتوقيف العمل بالسوار الالكتروني إلى غاية إعادة النظر فيه، وذلك لغرض إجراء تحقيق بخصوص قضية استيراد الأساور الالكترونية التي كلفت الخزينة العمومية أموالا باهظة [2]، إلا أن التعليق مؤقت فقط، ويبقى النص القانوني الذي ينظم هذه العقوبة البديلة ساري المفعول .

---

[1]–مزور ،بشرى، السوار الالكتروني ومدى فعاليته في زمن كورونا، 15 ماي 2020، ص. 04، منشور في الانترنت: 286/ https://www.aljami3a.com ، تاريخ أخر دخول2021/05/16

[2]– عملية اقتناء السوار الالكتروني محل تحقيق قضائي بمحكمة سيدي أمحمّد، مقال منشور في وكالة الأنباء الجزائرية، 1 فبراير سنة 2021، منشور في الانترنت: https://www.aps.dz/ar/algerie /101483-2021-02-11-11-19-47، تاريخ آخر دخول.16/05/2021

الخاتمة:

لا شك أن رقمنة قطاع العدالة وعصرنة السياسة العقابية أصبح أمر إلزامي في ظل توجه الدول تحول التحول إلى حكومات الكترونية واعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصال على مستوى جميع القطاعات.

فمن منظور ظاهرة اكتظاظ المحاكم والمؤسسات العقابية سيساهم ذلك في التخفيف من حدة القضايا التي ترفع أمام المحاكم حضورية ويقلل من ولوج المتهمين والمدانين إلى المؤسسات العقابية مما يؤدي إلى التقليل من الأعباء الاقتصادية لهذه المؤسسات من جهة، وتمكين المحبوسين من إعادة اندماجهم في المجتمع وإعفائهم من الإيداع في المؤسسات العقابية، وحمايتهم من تفشي الفيروس أو حمله من وإلى هذه المؤسسات في ظل الظروف الراهنة.

أما من منظور الخدمات الرقمية التي أصبح يتيحها قطاع العدالة للمواطنين، فلا شك أن ذلك سيخفف من لجوء المواطنين أمام المحاكم للمطالبة بخدمات لها علاقة بمرفق العدالة كصحيفة السوابق العدلية أو شهادة الجنسية، أو حتى تحصيل الغرامات أو الحصول على النسخ التنفيذية من الأحكام أو القرارات القضائية أو تقديم الطعون أو رفع الشكاوي أمام وكيل الجمهورية أو تسجيل العرائض بصفة شخصية دون الاستعانة بمحام.

إلا أن تدعيم تفعيل رقمنة قطاع العدالة يتطلب تفعيل مجموعة من التوصيات نلخصها فيما يلي:

– تدعيم توفير الدعامة البشرية والمادية اللازمة لتفعيل أمثل للتقاضي الالكتروني.

– عقد دورات تكوينية للقضاة والمحامين وأمناء الضبط لتعريفهم على أحدث أساليب تسيير الإدارةالقضائية الالكترونية.

– تفعيل الخدمات الرقمية المتعلقة بالعدالة على مستوى محاكم والمجالس القضائية الموجودة علىكامل التراب الوطني. – تخصيص السوار الالكتروني كإجراء بديل في مرحلة التحقيق فقط كمرحلة أولية مبدئية إلى حينالتحكم في أوضاع تفعيله.

– القضاء على بعض التجاوزات الذي تصدر من قضاة الحكم بالقضاء بالإفراج المؤقت أثناء سير

المحاكمة، والتي ليست من صلاحياته خاصة في القضايا التي تخضع للمثول الفوري، واستبدال ذلك بالمراقبة الالكترونية في غير قضايا المثول الفوري مع تخويل سلطة ذلك لقاضي التحقيق. في حين يمكن الحكم في قضايا المثول الفوري بتطبيق المراقبة الالكترونية كعقوبة بديلة، متى تم استئنافالعمل بهذه الآلية.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: النصوص القانونية النصوص القانونية الوطنية

1. االقانون رقم03/15، المؤرخ في 02 فبراير 2015، المتعلق بعصرنة قطاع العدالة، جريدة رسمية العدد 06، الصادرة في 10 فبراير 2015.

2. الأمر رقم 02/15، المؤرخ في 23 جويلية 2015، المعدل والمتمم للأمر رقم66/155، المؤرخ في 08 جوان 1966، المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، جريدة رسمية العدد 40، الصادرة بتاريخ 23جويلية 2015.

3. القانون 03/16، المؤرخ في 19 جوان 2016، المتعلق باستعمال البصمة الوراثية في الإجراءات القضائية والتعرفعلى الأشخاص، جريدة رسمية العدد 37، الصادرة في 22 يونيو سنة 2016.

4. القانون رقم 03/18 ، المؤرخ في 30 يناير 2018، المتمم للقانون رقم 05/04المؤرخ في 06 فبراير 2005، المتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، جريدة رسمية

العدد 10، الصادرة في 30 يناير 2018

النصوص القانونية الأجنبية

1. Décret n2004-1021 du 27 septembre 2004, Portant modification du code pénal et du codede procédure pénale, in J.O de la République française, 29 septembre 2004.

ثانيا : الكتب

1. محمد الشرعة حازم، التقاضي الالكتروني والمحاكم الالكترونية كنظام قضائي معلوماتي عالي التقنيةوكفرع من فروع القانون بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، سنة 2010.

2. ممدوح إبراهيم خالد، التقاضي الالكتروني: الدعوى الالكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم، دار الفكرالجامعي، مصر، سنة 2008.

ثالثا: المقالات

1. ابراهيم الوليد ساهر، مراقبة المتهم الكترونيا كوسيلة للحد من مساوئ الحبس الاحتياطي دراسة تحليلية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإسلامية، المجلد 21 العدد 1، سنة 2013.

2. أوتاني صفاء، الوضع تحت المراقبة الالكترونية "السوار الالكتروني والسياسة العقابية الفرنسية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد رقم 25 العدد الأول، سنة 2009.

3. بواشري أمينة وسالم بركاهم، الإصلاح الإداري في الجزائر عرض تجربة مرفق العدالة (2017/). المجلة العلمية لجامعة الجزائر 3. العدد 11، سنة 2018. 1999

4. بوزيدي مختارية، المراقبة الالكترونية ضمن السياسة العقابية الحديثة، مجلة الدراسات الحقوقية، العدد 3، سنة 2017

5. الجلا نهى، المحكمة الالكترونية، مجلة المعلوماتية، العدد 47، سنة 2010.

6. عصماني ليلى، نظام التقاضي الالكتروني آلية لإنجاح الخطط التنموية، مجلة المفكر، العدد 13، سنة 2007.

7. طالبي ليلى، الوضع تحت المراقبة الالكترونية، مجلة العلوم الإنسانية الإخوة متنوري قسنطينة، العدد 74، سنة 2017.

خامسا: المواقع الإلكترونية

- الموقع الرسمي لوزارة العدل: 2-2-2-https://www.mjustice.dz/ar/modernisation

- مزور، بشرى، السوار الالكتروني ومدى فعاليته في زمن كورونا، 15 ماي 2020، https://www.aljami3a.com/286

- عملية اقتناء السوار الالكتروني محل تحقيق قضائي بمحكمة سيدي أمحمد، مقال منشور في وكالة الأنباء الجزائرية، 1 فبراير سنة 2021، منشور في الانترنت:

https://www.aps.dz/ar/algerie/101483-2021-02-11-11-19-47

عنوان المداخلة : التراث الرقمي مابين تراثية المصدر و حداثة الوسيلة للوصول إليه

د. فاضل إلهام/ أستاذة محاضرة أ د. يلس آسيا/ أستاذة محاضرة ب

fadel.ilhem@univ-guelma.dz

جامعة 8 ماي 1945 قالمة، مخبر الدراسات القانونية البيئية

الملخص:

نتعرض في الورقة البحثية ما المقصود بالتراث الثقافي والرقمنة و كيفية تحويل النصوص التقليدية إلى نصوص مرقمنة يمكن الإطلاع عليها من خلال تقنيات الحاسبات الآلية, ثم تتناول أهمية الرقمنة والدور الذي تلعبه في تيسير عملية الوصول إلى المعلومات من جانب المستفيدين.

مقدمة:

يلعب التراث الثقافي دور الوسيط بين الأجيال، وفي ظل نظام عالمي رقمي وتراجع الإقبال على الكتاب كوعاء كلاسيكي انتشر التراث المادي في الفضاء السيبراني، كما أن هذا التراث لا يكتسب قيمة إلاّ من خلال نشاط إنساني ضروري يكون أحيانا مضنيا ومعقّدا للاعتراف بمكوّنات تلك القيمة تاريخيّا واجتماعيّا وثقافيّا.

حيث يصبح هذا التراث المادي مجال اتّصال في حركة تثقيفيّة للمجموعة المحليّة المالكة لذلك التراث، ومحاولة نشره لدى الأجانب وبصفة أعم لدى الآخر أينما كان موقعه في فضاء اتّصالي عالمي معولم مفتوح لا حدود جغرافية توقفه ولا حواجز ثقافية وحضاريّة ودينيّة تحدّ من حركة سيره .

حيث يصبح من السهل الإطلاع على التراث الثقافي عبر وسائل الرقمنة من أجهزة الحواسيب والإنترنت، الأمر الذي يرفع من قيمة التراث الثقافي ويفتح الآفاق أمامه نحو

السياحة والتنمية الاقتصادية، فالاهتمام لتأسيس تراث رقمي إلكتروني موثق يجعل تكنولوجيا المعلومات أداة إيجابية فاعلة لخدمة تراثنا الوطني في ظل العمل على تحقيق التنوع الاقتصادي.

الاشكالية:كيف ساهمت الآليات الرقمية في إيجاد مظاهر جديدة للهويّة عبر تثمين التراث وتحويله إلى تراث افتراضي لا مادّي ولا مكاني ولا زماني؟.

منهج الدراسة:

اعتمدنا المنهج الوصفي للإلمام بالموضوع من جميع جوانبه، ووصف الحالة كما هي، والمنهج التحليلي في معرض تحليلنا للنصوص القانونية، لبيان مدى كفايتها أو قصورها ومدى الفعالية التي يحققها على أرض الواقع للتراث المشمول بالحماية.

إنّ من بين أهداف الورقة البحثيةتوضيح أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات وتوظيفها فيالحفاظ على هوية وتراث الامة من الاندثار، بهدفحماية التراث الانساني والماديوالمعنوي باستخدام الوسائل العلمية والالكترونيةالحديثة .

المبحث الأول: ضبط المفاهيم المتعلقة بمصطلحات الدراسة:

المطلب الأول: مفهوم التراث الثقافي الرقمي

مكنت التكنولوجيا الرقمية الانتفاع بمختلف مصادر المعلومات في كافة أنحاء العالم، وهي تمكن الأفراد والحكومات والمجتمعات من استغلال مصادر المعلومات، وتساهم في التعرف والترويج للتراث الثقافي للشعوب وحفظه.

أولا:التراث لغة:التُّرَاثُ:الإِراثُ،تَرَكَ**تُرَاثاً**هَائِلاً: إِرْثاً ،**تُرَاثُ** الأُمَّةِ : مَا لَهُ قِيمَةٌ بَاقِيَةٌ مِنْ عَادَاتٍ وَآدَابٍ وَعُلُومٍ وَفُنُونٍ ويَنْتَقِلُ مِنْ جِيلٍ إِلَى جِيلٍ ، والتراثكلّ ما خلّفه السَّلف من آثار علميّة وفنية وأدبيّة، سواء مادِّيَّة كالكتب والآثار وغيرها، أم معنوية كالآراء والأنماط والعادات الحضاريّة المنتقلة جيلاً بعد جيل.[1]

[1]- ابن منظور ، لسان العرب، دار صادر، بيروت لبنان، ط 2، 1992، ص 199.

ثانيا :تعريف التراث اصطلاحًا:

يُعرّف التراث: على أنّه مجموعة من الموروثات التي تم نقلها من الجيل السابق – الآباء والأجداد–إلى الجيل الحالي، وتتعدد هذه الموروثات بين موروثات مادّية ، مثل الأدوات والمعدّات وطريقة صناعتها، ومعنوية ، مثل العادات والتقاليد المعمول بها، ومن دون التراث فإنه لن يكون تواجد للحضارة التي تميّز الشعوب عن بعضها البعض وتعطي لها كيانَا ويحفظ وارثيه من الضياع والتشرّد في حال التعرّض للتهديدات والضغوطات السياسية مثل الحروب التي تشرّد الأفراد والجماعات عن بعضهم البعض.[2]

ثالثا: تعريف التراث قانونيا

عرف القانون رقم 98-04 التراث الثقافي بأنه:"جميع الممتلكات الثقافية العقارية والعقارات بالتخصيص، والمنقولة، الموجودة على أرض عقارات الأملاك الوطنية وفي داخلها، المملوكة لأشخاص طبيعيين أو معنويين تابعين للقانون الخاص، والموجودة كذلك في الطبقات الجوفية للمياه الداخلية والإقليمية الوطنية الموروثة عن مختلف الحضارات المتعاقبة منذ عصر ما قبل التاريخ إلى يومنا هذا.[3]

وتعد جزء من التراث الثقافي للامة أيضا الممتلكات الثقافية غير المادية الناتجة عن تفاعلات اجتماعية وابداعات الافراد والجماعات عبر العصور، والتي لا تزال تعرب نفسها منذ الأزمنة الغابرة الى يومنا هذا.

رابعا: تعريف الرقمنة

يعد مصطلح "رقمنة التراث" جديد ا، وقد شاع استخدام الرقمنة في مجالات عديدة وأصبح من المفيد استخدام هذه التكنولوجيا في مجال النشر الإلكتروني عامة وفي نشر التراث

---

[2]- أنظر: محمد عابد الجابري، التراث والحداثة، المركز الثقافي، الدار البيضاء المغرب، 1992، ص 24.

[3]القانون رقم 98-04 مؤرخ في 20 صفر عام 1419 الموافق 15يونيو سنة 1998، يتعلق بحماية التراث الثقافي، الحريدة الرسمية، عدد 44.

خاصةً، وهناك العديد من الأسباب التي رجحت كفة الشكل الإلكتروني لمصادر التراث عن نظيره الورقي، وخاصة أنه أصبح من المألوف الآن أن نجد مصطلحات "المكتبات الرقمية" و "المكتبات الإلكترونية "في مقابلة المكتبات التقليدية، وكذلك "الكتب الإلكترونية" في مقابلة "الكتب المطبوعة".

يقصد برقمنة التراث تحويل هذا التراث ومصادره من الشكل الورقي المطبوع إلى الشكل الرقميأو الإلكترونيوتخزينه على وسائط متنوعة، وإتاحتها على أقراص أو عبر الشبكة العالمية، وبالطبع فهذا التراث الإلكتروني لا يمكن الاستفادة منه وقراءته إلا من خلال الحواسيب.[4]

أو هو نقل المؤلفات التي انتقلت ملكيتها الى المجال العمومي من رفوف المكتبات الواقعية إلى الرفوف الافتراضية لما تتيحهالأقراصالمدمجة وأقراص التخزين المحمولة وأجهزة الكومبيوتر وشبكة الإنترنت من سعة تخزينية هائلة وسهولة في التداول وإمكانية استنساخالعمل إلىما لا نهاية.[5]

أي أن الرقمنة تعمل على نقل التراث من الماضي من خلال الأرشيف إلى الحاضر عبر وسائل التكنولوجيا الحديثة من وسائل الحفظ والتخزين إلى المستقبل عبر الشبكة العنكبوتية الإنترنت.[6]

وبهذا فإن عملية الرقمنة لا تعني فقط الحصول على مجموعات من النصوص الإلكترونية وإدارتها، ولكن تتعلق في الأساس بتحويل مصدر المعلومات المتاح في شكل

---

[4]- أنظر الموقع الالكتروني: https://ba7ims.wordpress.com

[5]سوقال إيمان، ،رقمنة التراث وأثره على السياحة المستدامة: نماذج دولية وآفاقه في الجزائر، المجلة الدولية للاتصال الاجتماعي، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، المجلد 7، العدد ، 2020

[6]سيد إدريس يوسف، (2021)، دور الرقمنة والتكنولوجيا الحديثة في التعريف بالتراث الثقافي وتثمينه، مجلة منبر التراث الأثري، جامعة تلمسان، المجلد 4، العدد 9 ، ص 87.

ورقي أو على وسيط تخزين تقليدي إلى شكل إلكتروني، وبالتالي يصبح النص التقليدي نصًا مرقمنًا يمكن الاطلاع عليه من خلال تقنيات الحاسبات الآلية .

مما سبق يمكن تعريف رقمنة التراث الثقافي على أنه **عملية تقنية بحت تستند على جملة من الأدوات الذكية والوسائط الرقمية في البيئة الإلكترونية من الفضاء الافتراضي، حيث يتم من خلال هذا الإجراء تحويل أي نمط تراثي حسب طبيعته البنيوية أو ك قيمة معنوية تراثية إلى بند معلومات، يمكن تداولها ومشاركتها وتحيينها، ضمن مجتمع المعرفة.**[7]

المطلب الثاني: تصنيف التراث الثقافي الرقمي:

تضمن قانون 98-04 المتعلق بحماية التراث الثقافي، تصنيف التراث الثقافي حيث تشمل الممتلكات الثقافية كل من الممتلكات الثقافية العقارية والممتلكات الثقافية المنقولة والممتلكات الثقافية غير المادية[8]

أ/ الممتلكات الثقافية المادية: تشمل الممتلكات الثقافية المادية كل من الممتلكات الثقافية العقارية والممتلكات الثقافية المنقولة.

1/أ الممتلكات الثقافية العقارية:

بالرجوع إلى المادة 8 من قانون 98-04 نجد أن المشرع الجزائري أقر بضرورة جرد وتصنيف والمحافظة على مجمل الممتلكات الثقافية العقارية والتي تشمل كل من: **(محمد،** 2018، صفحة 244)

***المعالم التاريخية:**

تعرف المعالم التاريخية بأنها أي إنشاء هندسي معماري منفرد أو مجموع يقوم شاهدا على حضارة معينة أو على تطور هام أو حادثة تاريخية، والمعالم المعنية بالخصوص هي

---

[7] مصطفاي عايدة، حرقاسزكرياء، التثمين الرقمي للتراث ودوره في تحين التنمية السياحية، منشور سنة 2020، ص5 على الرابط الإلكتروني: https://dspace.zu.edu.ly

[8] أنظر المادة 3 من القانون 04/98 المتعلق بحماية التراث الثقافي، المرجع السابق.

المنجزات المعمارية الكبرى ، والرسم، والنقش، والفن الزخرفي، والخط العربي، والمباني أو المجمعات المعلمية الفخمة ذات الطابع الديني أو العسكري أو المدني أو الزراعي أو الصناعي، وهياكل عصر ما قبل التاريخ والمعالم الجنائزية أو المدافن، والمغارات، والكهوف واللوحات والرسوم الصخرية، والنصب التذكارية، والهياكل أو العناصر المعزولة التي لها صلة بالأحداث الكبرى في التاريخ الوطني[9]

*** المواقع الأثرية:**

تعرف المواقع الأثرية بأنها مساحات مبنية أو غير مبنية دونما وظيفة نشطة وتشهد بأعمال الإنسان أو بتفاعله مع الطبيعة، بما في ذلك باطن الأراضي المتصلة بها، ولها قيمة من الوجهة التاريخية أو الأثرية أو الدينية أو الفنية أو العلمية أو الإثنولوجية أو الانتروبولوجية، والمقصود بها على الخصوص المواقع الأثرية بما فيها المحميات الأثرية والحظائر الثقافية.[10]

***المجموعات الحضرية أو الريفية:**

هيالقطاعات المحفوظة مثل القصبات والمدن والقصور والقرى والمجمعات السكنية التقليدية المتميزة بغلبة المنطقة السكنية فيها والتي تكتسي، بتجانسها ووحدتها المعمارية والجمالية، أهمية تاريخيةأو معمارية أو فنية أو تقليدية من شأنها أن تبرر حمايتها وإصلاحها وإعادة تأهيلها[11]، وتنشأ القطاعات المحفوظة وتعين حدودها بمرسوم يتخذ بناء على تقرير مشترك بين الوزراء المكلفين بالثقافة والداخلية والجماعات المحلية والبيئة والتعمير والهندسة المعمارية، ويمكن أن تقترحها الجماعات المحلية أو الحركة الجمعوية على الوزير المكلف بالثقافة.

2/ أ الممتلكات الثقافية المنقولة:

هيالمقتنيات الأثرية وتتمثل في المقومات المنقولة والمتمثلة في مختلف البقايا الأثرية المحفوظة بالمتاحف الأثرية والتاريخية عبر التراب الوطني، أو ما تزال في حيازة خوا ص أو

---

[9]أنظر المادة 17من القانون 98/ 04 المتعلق بحماية التراث الثقافي.، المرجع السابق.

[10]المادة 28 من نفس القانون.

[11]المادة 41 مرنفس القانون.

جمعيات المشرع الجزائري أصاب لما اعتبر في المادة 64 من القانون 98-04 الممتلكات الثقافية الأثرية المنقولة من الأملاك الوطنية[i].

وتشمل الممتلكات الثقافية المنقولة على وجه الخصوص ما يأتي:

-ناتج الاستكشافات والأبحاث الأثرية في البر وتحت الماء،

-الأشياء العتيقة مثل الأدوات، والمصنوعات الخزفية، والكتابات والعملات، والأختام، والحلي والألبسة التقليدية والأسلحة، وبقايا المدافن،

-العناصر الناجمة عن تجزئة المعالم التاريخية،

-المعدات الأنتروبولوجيةوالإثنولوجية،

-الممتلكات الثقافية المتصلة بالدين وبتاريخ العلوم و التقنيات وتاريخ التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي،

-الممتلكات ذات الأهمية الفنية مثل:

*اللوحات الزيتية والرسوم المنجزة كاملة باليد على أية دعامة من أية مادة كانت،

*الرسمات الأصلية والملصقات والصور الفوتوغرافية باعتبارها وسيلة للإبداع الأصيل،

*التجميعات والتركيبات الفنية الأصلية من جميع المواد مثل منتجات الفن التمثالي والنقش من جميع المواد، وتحف الفن التطبيقي في مواد مثل الزجاج والخزف والمعدن والخشب...إلخ،

*المخطوطات والمطبوعات طباعة استهلالية، والكتب والوثائق والمنشورات ذات الأهمية الخاصة.

*المسكوكات (أوسمة وقطع نقدية)أو الطوابع البريدية،

*وثائق الأرشيف بما في ذلك تسجيلات النصوص، والخرائط وغير ذلك من معدات رسم الخرائط، والصور الفوتوغرافية، والأفلام السينمائية والمسجلات السمعية، والوثائق التي تقرأ عن طريق الآلة.

3/ أ الممتلكات الثقافية غير المادية:

تشتمل الممتلكات الثقافية غير المادية من مجموعة المعارف، أو تصورات اجتماعية، أو معرفة ومهارة، أو كفاءات أو تقنيات قائمة على التقاليد في مختلف ميادين التراث الثقافي، وتمثل الدلالاتالحقيقيةللارتباط بالهوية الثقافية، ويحوزها شخص أو مجموعة أشخاص، حيث يتعلق الأمر فيها بالميادين التي تضم علم الموسيقى العريقة، والاغاني التقليدية والشعبية، والأناشيد، والألحان، والمسرح وفن الرقص والإيقاعات الحركية والحكم والاساطير والالغاز والامثال والاقوال المأثورة والمواعظ والألعاب التقليدية.[12]

المبحث الثاني:الرقمنة كآلية مستحدثة في تثمين الموروث الثقافي:

تنبع أهمية نشر التراث في الشكل الإلكتروني المرقمن من أهمية التراث نفسه، فمن المؤكد أن كل أمة ليس لها تراث فليس لها تاريخ وتكمن قيمة الأمم فيما تحتفظ به من تراثها القديم الذي تراكم عبر العصور من خبرات السابقين، وأن هذا التراث القديم إنما هو أرض صلبة يقف عليها الحاضر ويُولد دفعة إلى مستقبل الأمم، و تراثنا يشكل دفعة هائلة للتطلع إلى المستقبل، وبالتالي فإن عملية بعث هذا التراث ونشره يمثل دفعة إلى مصاف الأمم الرائدة، ولكن الوقت الراهن يحتم علينا أشكال معينة في عمليات النشر، فمع أن العالم أصبح مجرد قرية صغيرة بفضل وسائل النقل والاتصالات الحديثة، إلا أنه من الصعب بمكان أن ننشر كتب التراث في شكلها المعتاد كأن ننشر الكتب متعددة المجلدات في هذا الحجم، وقد أصبح بالإمكان أن يتم تجميع عشرات بل مئات من هذه المجلدات على اسطوانة مكتنزة واحدة CD–ROM، بل أصبح متاحاً أن نجعلها بضغطة زر فقط على بوابة إلكترونية على الشبكة العالمية.

المطلب الأول: الأسباب التي رجحت فكرة الشكل الإلكتروني لمصادر التراث

1. قلة التكاليف: حيث أصبحت تكنولوجيا المعلومات متوفرة في متناول الغالبية وبتكاليف ميسرة، وبالتالي يمكن للفرد اقتناء المصادر التراثية في شكلها الجديد بسهولة ويسر.

[12] المادة 67 من القانون 04/98 ، السالف الذكر.

2. توفير الحيز المكاني: حيث لا يحتاج المصدر الرقمي أو الإلكتروني إلى حيز كبير لحفظه بل نجد أن أغلب المصادر في شكلها الجديد تحفظ على الحاسوب مباشرة وحتى إن كانت في وسائط خارجية كالأسطوانات المليزرة فإنها لا تحتاج إلى حيز كبير، مجرد رف من مكتبة البيت الصغيرة تجعلنا نقتني آلاف المصادر، وذلك إذا علمنا أن قرص واحد يمكن أن يضم الكثير والكثير من أمهات الكتب التراثية مجتمعة مع بعضها.[13]

3. سهولة الحصول عليها: تقدم تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصالات الحديثة جعلت من السهولة بمكان الحصول على المصادر التراثية، ولا نحتاج للحصول عليها سوى الاتصال بالشبكة العالمية في حالة إتاحة المصادر على الإنترنت أو وجود قارئ الاسطوانات المليزرة

4.المشاركة في المصادر: تتيح مصادر التراث الإلكترونية فرصة المشاركة بين الأفراد والجهات في أماكن متباعدة، ويمكن الإطلاع والاستفادة من نفس المادة لأكثر من جهة أو أكثر من شخص في نفس الوقت.

5. إمكانية الوصول إلى المصادر من أكثر نقط وصول Access Points ، فيمكن الوصول إلى المصدر من المكتبة أو المنزل أو مكان العمل أو أي مكان متصل بالحاسوب.

6. سهولة الوصول للمعلومات: فباستخدام تقنيات البحث البسيطة والمتقدمة يمكننا الحصول على المعلومات بسهولة ويسر وفي سرعة فائقة في المصادر الإلكترونية وفي ذلك توفير لوقت وجهد الباحثين مقارنةً بالمصادر المطبوعة.

7. الشكل الإلكتروني: يسهل عمليات مقارنة النصوص بين نسخ المطبوع الواحد وذلك في عمليات تحقيق ونسب المؤلفات.

---

[13]- أنظر الموقع الالكتروني: https://ba7ims.wordpress.com

8. العمل على تسهيل نشر الثقافة بين أفراد المجتمع وخصوصاً في حالة النشر الإلكتروني على الشبكة العالمية، وفي ذلك تعريف أبناء الأمة بمصادرها العتيقة من التراث وأمهات الكتب.

9. يسمح الشكل الإلكتروني بتخزين أشكال متعددة لمصادر التراث، فيمكن أن يتم تخزين الكتاب في شكل إلكتروني بالحروف كما يمكن أن يتضمن وسائط سمع بصرية، كأن يكون هناك صوت مرافق يقرأ الكتاب وفي ذلك مساعدة للباحثين ذوي الاحتياجات الخاصة، كما أنه يوجد الآن بعض المواقع التراثية التي تشتمل على خاصية التفاعل مع القارئ والتي ترتكز على المواقع الأدبية والشعرية.

ويمكن القول أن النشر الإلكتروني قد أحدث تطوراً هاماً على صعيد الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات في مجال نشر التراث وذلك على عدة أصعدة وهي:

-تخزين المعلومات: حيث أصبحت المساحة متوفرة لتخزين عدد هائل من المصادر التراثية، وذلك من خلال النشر الإلكتروني ورقمنة مصادر التراث .

-استرجاع المعلومات: فقد أمكن بواسطة النشر الإلكتروني لمصادر التراث ووسائل الإتصال من سرعة ودقة استرجاع المعلومات من مصادر التراث.

-استعمال المعلومات: فقد أصبح من الممكن عن طريق النشر الإلكتروني لمصادر التراث استخدام المعلومات عن طريق أكثر من شخص وذلك تحقيقا للاستفادة القصوى من المعلومات.

المطلب الثاني: وسائل الرقمنة:

لإنجاحعملية رقمنة التراث الثقافي لابد من توفر نوعين من الوسائل لا يمكن الاستغناء عنهما، كون الجهاز لا يقوم بدوره دون وجود برنامج يتحكم فيه والعكس صحيح، وتتمثل هذه الوسائل في وسائل مادية ووسائل برمجة لوجستيكية.

-**الوسائل المادية:** تتمثل أساسا في أجهزة الإعلام الآلي الكومبيوتر وأجهزة السكانير الكاميرا الرقمية وغيرها، تتميز بسرعتها ودقتها في معالجة البيانات والقدرة الكبيرة على التخزين.

-**النظم الآلية أو البرامج:** هي جمع ومعالجة وتشغيل البيانات المستخدمة في تلك الحواسيب بكيانها الآلي وكيانها البرمجي، لذا فالنظام الآلي للمعلومات هو النظام الذي يعالج البيانات ويحولها إلى معلومات، ويزود بها العاملين في المجال، وتستخدم مخرجات هذا النظام، وهي المعلومات لاتخاذ القرارات ومختلف عمليات التنظيم والتحكم داخل المؤسسة، وعليه فإن النظام الآلي للمعلومات يتكون من الإنسان والحاسوب والبيانات والبرمجيات المستعملة في معالجة هذه المعلومات لتحقيق الهدف الأساسي الذي وضع من أجله داخل المؤسسة، ومن بين البرامج الأكثر إستعمالا نجد" **MICROOFT OFFICE** "، بكل برامجه سواء لكتابة النصوص أو لوضع الجداول والحساب أو تحضير المحاضرات.[14ii]

-**البيانات:** تتخذ شكل نصوص مكتوبة، جداول، صور، مقاطع صوتية، مقاطع فيدي وأو مواقع تاريخية وغيرها، ويمكن أن نطلق عليها تسمية المادة الخام أو المادة الأصلية.[15]

المطلب الثالث. تحديات رقمنة التراث الثقافي الوطني:

---

[14]مزلاح رشيد، (2006)، الأنظمة الآلية ودورها في تنظيم مخطوطات مكتبة جامعة الأمير عبد القادر: واقع وآفاق، (*رسالة ماجيستير*)، قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، ص 35- 39.

[15]سيد إدريس يوسف، المرجع السابق، ص 291.

تشكل الثقافة الرقمية جزءاً لا يتجزأ من المجتمعات الحديثة ، فالتكنولوجيات الرقمية يسرت الانتفاع بمختلف مصادرالمعلومات في شتى أنحاء العالم وهي تمكن الأفراد والشركات والحكومات من استغلال مصادر المعلومات هذه بسهولة.

وتتوافر في العالم اليوم أساليب لإنتاج المعلومات واعادةتوليفهاواعادةتحديدغرضهابطريقةسهلةوفيصيغةجديدةقدتسهم في التنمية الوطنية وفي تحسين الوضع الإنساني.

ولا شك في أن التدابير الرامية إلى ضمان استمرارية التراثالوثائقي ستفضي إلى دعم الحكم الرشيد والشفافية والحمايةالحقوقوستسهمأيضاًفيبناءمجتمعاتمعرفةمنصفة.

وتُعتبر القيمة الاقتصادية للمعلومات الرقمية عاملاً مهماً بالنسبة إلى الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة علىالصعيد الوطني. ولكن المواد الرقمية الوطنية تشكل أيضاً ثروة هائلة للبلدان المعنية وللمجتمع بوجه عام، مما يعني أنزوال هذا التراث سيؤدي إلى إفقار البلدان من الناحيتين الاقتصادية والثقافية وسيجعل من الصعب إنتاج معارف جديدة.

ويجب التصدي لمجموعة من التحديات التكنولوجية والقانونية والاقتصادية والسياسية والثقافية من أجل ضمان استمراريةالمعلومات الرقمية.

وتشمل التحديات المذكورة ما يلي:

- إشكاليات حقوق الملكية الفكرية :ترتبط هذه الإشكالية بالمسائل المتعلقة بحماية حقوق الناشرين والحقوقالفكرية للمؤلفين، وحتى يمكن أن تتفادى المكتبات الدخول في منازعات قضائيةلجأت في البداية إلى قصر عملات الرقمنة على مصادر المعلومات التي لا

تخضعلحقوق المؤلفين والناشرين وهي عامة تمثل مجموعات المصادر المتعلقة بالتراثالثقافي والقومي[16].

●التحديات التكنولوجية: تقادم التكنولوجيات؛ والمخاطر التي تهدد صحة البيانات؛ وتنوع صيغ الملفات والأغلفةوبرمجيات التشفير وما إلى ذلك؛ وملكية التكنولوجيات؛ والبنى الأساسية التكنولوجية؛وعدم اتساق المعايير؛والمستودعات الرقمية الموثوق بها؛ وصون المواد السمعية البصرية؛ ونطاق برامج الصون؛ والمضامين الدينامية (البث التدفقي)، وما إلى ذلك؛ والخدمات المتاحة من خلال وسائط متعددة؛ والبيانات الوصفية؛

●التحديات القانونيةوالأخلاقية: دقة البيانات والوثائق والسجلات وأصالتها وامكانيةالتثبت من أصالتها؛ وادارة حقوقالملكية الفكرية والحقوق الاقتصادية؛ ومراقبة المواد المعهود بها إلى مقدمي خدمات "الحوسبة السحابية"؛ وحمايةالبيانات الشخصية (منعٌ تتبع البيانات الشخصية)؛ والحق في النسيان والحق في الانتفاع بالمعلومات؛ وجمعالأدلة الإلكترونية والمحافظة على المعلومات الرقميةفي إطار المنازعات القضائية؛ والإيداع القانوني؛ والمسؤوليةالمهنية والمؤسسية واليقين القانوني؛والاستثناءات التي تُطبق على حقوق المؤلف لضمان صون المعلوماتالرقمية؛ والملكية في مقابل التراخيص.

إن المتصفح للقانون رقم 98-04 المتعلق بحماية التراث الثقافي يلحظ أن جميع بنوده لا تنسجم خصوصية الرقمنة التراثية، بدء بالأحكام العامة ، التي كيفها التشريع ضمن ثوابت الهوية والأمة وما نص عليها دستور البلاد، من خلال مشتملات وتصنيفات التراث الثقافي الوطني ، الذي أبرز لكل صنف طرائق حمايته وتثمينه الكلاسيكي المعترف عليه لاسيما حرصه على اثراء الأبحاث ذات الطابع الاثري كونها تساهم في حشد المخزون القافي أو الموارد التراثية عامة ، والأجهزة المكلفة بالسهر على عملية حماية التراث وتمويل

[16]- الرقمنة وحماية التراث الرقمي، مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، القاهرة ، 2016، ص 9.

عمليات التدخل لصونه واستصلاحه ، كما ختم القانون نفسه في أخر باب منه بتحديد العقوبات التي تمس كل من يبعث بأي موروث ثقافي وطني.

ومن هذا المنطلق فان القانون رقم 04/98 لايتماشى مع ضوابط و محددات الرقمنة ، فهو تشريع ناجح في توفير اطر الحماية ، ولا يكرس آليات التثمين الرقمي في الفضاء الإلكتروني خاصة بعد صدور القانون رقم 05/18 المتعلق بالتجارة الإلكترونية والذي يحتم دخول البلاد مرحلة تشريع ثقافي أكثر ناجعة عن سابقه لمواكبة عصر الرقمنة.[17]

- التحديات الاقتصادية: تكاليف التكنولوجيا؛ والتكاليف اللازمة لاكتساب الخبرات والتدريب؛ وتكاليف أنشطة الرقمنةوالصون وتكاليف العمليات التي تستلزم تدخلاً بشرياً؛ والاستعانة بمصادرخارجية؛ واستدامة النماذج الاقتصادية؛والأدوار والمسؤوليات؛

- التحديات السياسية: عدم استقرار النظم السياسية؛ وعدم إعطاء الحكومات درجة عالية من الأولوية للبنى الأساسيةالتكنولوجية؛ والنطاق المحدود للسياسات الوطنية الخاصة بالمعلومات أو عدم توافر هذا النوع من السياسات؛وتدني مستوى الوعي بالتحديات السياسية في صفوف صانعي القرارات؛ والتحديد الذاتي للشؤون الرقمية (حقوقالمواطنين)؛[18]

- التحديات الثقافية والمهنية: النقص في التعاون بشأن تكنولوجيا المعلومات والمسائل القانونية وبين دور المحفوظاتوالمكتبات والمتاحف وغير ذلك من المؤسسات والمهنيين؛ وثقافة المنظمات والمؤسسات؛ وتضارب المصالح بينمنتجي المعلومات والجهات المعنية بصونها، وبين مناصري فلسفة الانتفاع بالمعلومات ومناصري فلسفة صونالمعلومات؛ وعمليات الصون على مستوى القواعدالشعبية، وتطور المهارات، ومراعاة الاعتبارات الثقافية[19].

---

[17] مصطفاي عايدة، حرقاسزكرياء، المرجع السابق، ص 16.

[18] - عن مطوية بعنوان: ذاكرة العالم في العصر الرقمي، مؤتمر عالمي، فانكوفر كندا، 2012، ص 2.

[19] - المرجع نفسه، ص3.

خاتمة:

يمثل رقمرةالتراث الثقافي عملية تنطوي على تحديات فكرية وتستهلك الكثير من الموارد وبالتالي فإن النجاح فيتنفيذ عمليات الصون هذه يستلزم تعاون جميع الأطراف المعنية، بما في ذلكراسمو السياسات، والمؤسسات والمنظماتالمعنية بالتراث والإشراف، والناشرون،ومِعّدو البرامجوالخدمات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات، والأكاديميات، ومنتجوالمعلومات الرقمية وأمناء التراث الرقمي، وشبكات التواصل الاجتماعي، ومقدمو الخدمات.

وسعياً إلى ضمان الانتفاع الدائمبالتراث الرقمي، بما في ذلك عناصر التراث الرقمي التي تملكها كيانات خاصة، لا بد من تقاسمالمسؤوليات.

وبالنظر إلىذلك، ُيقترح ما يلي:

- ضرورة توجه المشرع الجزائري نحو تبني إستراتيجية لتكريس رقمنة التراث الثقافي، وضمان فعاليته.
- إطلاق مبادرات محددة تتعلق بالصون الرقمي وبتعزيز الانتفاع بالتراث الوثائقي منخلال أنشطة الرقمنة؛
- تحديد الأطر القانونية الكفيلة بتيسير الصون الطويل الأجل للمواد الرقمية؛
- تحديد أفضل الممارسات التي تتيح توسيع نطاق الحلول المتاحة، بما في ذلك إعداد نماذج اقتصادية خاصةبالاستدامة؛
- تحديد أدوار المهنيين والأكاديميين والأوساط الصناعية والحكومات في معالجة مختلف قضايا الصون الرقميتحديداً واضحاً، ووضع نموذج يحدد أوجه التعاون فيما بينهم.

استراتيجية رقمنة النظام الجبائي من أجل تعزيز الايرادات الجبائية وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

The Strategy Of Digitizing The Fiscal System In Order To Enhance Fiscal Revenues And Achieve Sustainable Development

طالب الدكتوراه الباحث: نـــزار بـلال

جامعة 8 ماي 1945- قالمة

مخبر الدراسات القانونية البيئية

البريد الإلكتروني: bilalnezar26@gmail.com

البريد الإلكتروني المهني: nezar.bilal@univ-guelma.dz

رقم الهاتف: 12-22-99-59-06

الدكتورة: العايب سامية

جامعة 8 ماي 1945- قالمة

مخبر الدراسات القانونية البيئية

البريد الإلكتروني: samialaib@hotmail.fr

البريد الإلكتروني المهني: laib.samia@univ-guelma.dz

رقم الهاتف: 71-40-95-55-06

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم رؤية شاملة حول استراتيجية النظام الجبائي في البيئة الرقمية حتى تساير ما تفرضه المتطلبات المعاصرة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال ومحاولة بيان دورها في رقمنة النظام الجبائي من أجل تحقيق الايرادات الجبائية التي تعول عليها الدول لتحقيق التنمية المستدامة، خاصة في مجال الرقابة الجبائية التي تعد الركيزة الأساسية في تثمين الايرادات الجبائية ومنع الغش والتهرب الضريبين وكذا تحسين تقديم الخدمات العامة للمواطن بالإعتماد على قاعدة بيانات رقمية في متناول المواطن والمكلف بالضريبة لتسهيل عملية الاطلاع والحصول على المعلومة الآنية

الكلمات المفتاحية: النظام الجبائي، الرقمنة ،الايرادات الجبائية، الرقابة الجبائية، التنمية المستدامة

This study aims to provide a comprehensive vision about the strategy of the tax system in the digital environment in order to keep pace with what is imposed by contemporary requirements for information and communication technology and to try to demonstrate its role in digitizing the tax system in order to achieve the fiscal revenues that countries depend on to achieve sustainable development, especially in the field of tax control, which is considered The main pillar in valuing tax revenues, preventing fraud and tax evasion, as well as improving the provision of public services to the citizen by relying on a digital database accessible to the citizen and the taxpayer to facilitate the process of viewing and obtaining real-time information.

Abstract: Fiscal System, Digitization, Fiscal Revenue, Fiscal Control, Sustainable Development

مقدمة

يعرف العالم اليوم موجة متسارعة في مجال المعلومات والتقنيات المستخدمة في معالجتها والوصول إليها، حيث ساهم التطور التكنولوجي الحالي في نشر المعرفة إلى أبعد الحدود، وهو ما أدى إلى ظهور عدة إشكالات وامتيازات في نفس الوقت، تتمثل هذه الامتيازات في سهولة التوصل إلى المعرفة[1] ، ولتحقيق التنمية المستدامة أصبحت هذه المسألة مسؤولية مشتركة لجميع أعضاء المجتمع الدولية، لا سيما في ظل عالم يتعاظم فيه السوق ويتزايد دور المؤسسات المالية العالمية والشركات المتعددة الجنسيات، ومع تطور تقنيات المعلومات في ظل البيئة الجديدة التي تختلف عن البيئة التقليدية التي كنا نعرفها بالأمس، وهي البيئة التي تعتمد على شبكات المعلومات والحواسيب وتقنيات الاتصال وتشتمل على عدد هائل من مصادر المعلومات الرقمية، وتتميز بالتسهيلات الفنية وسهولة استخدامها، [2] أصبح لزاما على أي دولة ضرورة اللجوء الى حكومة الكترونية تعتمدها في مؤسساتها تسمح لها في المعرفة الدقيقة والآنية لأي معلومة تريد احصائها

وباعتبار الضريبة مصدر أساسي تعتمد عليه الدولة في التنمية الاقتصادية في سياستها، أصبح من الضروري أن تولي الدولة إهتماما لمورد ايراداتها، نظرا لكون النظام الضريبي الجزائري كغيره من الانظمة نظام تصريحي، بمعنى أن المكلف بالضريبة هو الذي يصرح عن مستحقاته الجبائية اتجاه الإدارة الضريبية، فمن المنطقي أن تكون هناك رقابة لتلك التصريحات حتى يتم الكشف عن الأخطاء الناتجة عن السهو أو عدم المطابقة المحاسبية لمبلغ الضريبة، واكتشاف أي ممارسة قد يلجأ إليها بعض المكلفين بالضريبة للتملص من التزاماته اتجاه الخزينة العامة مما يسبب انتهاك واضح لحقوقها، لذلك منح المشرع الجزائري حقوق للإدارة الضريبية لتمارس رقابتها في قانون المالية ، والسهر على إضفاء شفافية على

---

[1]– عبد الله قيبوعة، مسعود خثير، الحماية الجزائية للمصنفات الرقمية في التشريع الجزائري، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، المجلد 06، العدد 02، سنة 2020،الجزائر، ص 1136.

[2]– هتات محمد، سلوكيات الأساتذة الباحثين للوصول إلى المعلومات في البيئة الرقمية: الأساتذة الباحثون بجامعتي الجلفة والأغواط أنموذجا، مذكرة ماجستير في علم المكتبات والتوثيق، تخصص تقنيات التوثيق ومجتمع المعلومات، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاسلامية، قسم علم المكتبات والعلوم الوثائقية، جامعة أحمد بن بلة، وهران، سنة 2015/2014،ص 01.

إجراءاتها لحماية حقوقها و حقوق المكلفين بالضريبة،[3] كما نادى إلى الاسراع في رقمنة النظام الجبائي باعتباره قطاع حساس تستند إليه الدولة، إلا أنه قد تواجه الرقابة الجبائية عدد من العوامل التي تعرقل السير الحسن لإجراءاتها من اجل تحصيل الضريبة المستحقة على المكلفين بالضريبة وتعزيز الايرادات الجبائية للدولة.

ومن هنا تبرز أهمية هذه الدراسة التي تعد مساهمة علمية لفهم دور الرقمنة الجبائية أو النظام الجبائي ككل في زيادة الالتزام الضريبي، وتشجيع المكلفين بالضريبة أن يكونوا أكثر حذرا في إتمام تصريحاتهم الضريبية، فالرقمنة الضريبية تساعد الرقابة الجبائية في الهدف المرجو منه، وكذا كبح التهرب الضريبي، وتحسين الايرادات الجبائية.

كل هذا أدى بنا إلى طرح التساؤل حول : **ما مدى مساهمة رقمنة النظام الجبائي في تعزيز الايرادات الجبائية للدولة؟**

وفي هذا الإطار وبحكم مميزات هذه الدراسة والقضايا التي يثيرها الموضوع ارتأينا أن نتبع المنهج الوصفي الذي من خلاله يمكننا أن نصف دور الرقمنة داخل الادارة الجبائية وتحديد الدور المطلوب الذي تسعى إليه، كما اعتمدنا المنهج التحليلي في تحليل الدراسة المتأنية لمبادئ وأهداف الرقمنة داخل القطاع ودوره في تحقيق الايرادات الجبائية وذلك بتحليل واقعي يربط بين التشخيص والمعالجة من جهة والواقع من جهة أخرى، وذلك بالتطرق لأدوات النظام الجبائي في البيئة الرقمية ومتابعة تحليل فعالية تطبيق أهدافها التي ترتقي إليها، وتوضيح المفاهيم المتعلقة بمزايا الرقمنة في تعزيز الايرادات الجبائية داخل قطاع الضرائب.

حيث وللإجابة على الإشكالية السابقة ارتأينا تقسيم الإجابة وفق المحاور التالية:

المحور الأول: الاطار المفاهيمي للنظام الجبائي الرقمي

المحور الثاني: جهود الادارة الجبائية في ظل البيئة الرقمية من أجل تحقيق التوازن الضريبي

المحور الأول: الاطار المفاهيمي للنظام الجبائي الرقمي

شهد العقد الاخير من القرن العشرين نمو التنفيذ المتسارع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان المتقدمة، وهو زخم لم تستطع البلدان النامية أن تحذو بالسرعة نفسها، مما أدى إلى توسيع الفجوة

---

[3] – آسيا قاسيمي، فهيمة حدادو، الرقابة الجبائية في الجزائر وسبل تفعيلها، مجلة أوراق اقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، المجلد 03، العدد 01، ديسمبر 2019، الجزائر، ص 156.

الرقمية بين من لديهم إمكانية الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومن لا يمكنهم الحصول عليها[4]، فتبادل المعلومات في البيئة الرقمية هو في جوهره الأساس التكنولوجي لمجتمع المعلومات، بالإضافة إلى ذلك فإن الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يتيح للأفراد الحصول على قدر من المعلومات، وبالتالي فإن اتخاذ قرارات سيكون أفضل وأكثر ملائمة وفي وقت أقل،[5]

والنظام الضريبي كغيره من الأنظمة وجب رقمنته لتسهيل المعلومة ، فسياسة التحديث والتجديد التي تنتهجها الدولة للتغلب على العديد من المشاكل الضريبية أصبحت متجاورة في ظل رقمنة الادارة الجبائية، والانخراط في التحول الرقمي الذي فرضته العولمة والانفتاح على السوق الحرة [6] ، كل هذا أدى بنا إلى تحديد مفهوم لكل من الرقمنة والنظام الجبائي وكذا بيان ارتباطه بأهداف التنمية المستدامة وفق الآتي:

أولا: مفهوم البيئة الرقمية

عرفت الرقمنة على أنها عملية استنساخ راقية تكمن في تحويل الوثيقة مهما كان نوعها ووعائها إلى سلسلة رقمية Chaine Numérique يواكب هذا العمل التقني عمل فكري ومكتبي لتنظيم المعلومات، من أجل فهرستها وجدولتها وتمثيل محتوى النص المرقمن[7].

الرقمنة من أهم انجازات التكنولوجيا الرقمية للمعمومات وتعني إسقاط الحواجز الفاصمة بين أنساق الرموز المختلفة من نصوص وأصوات وأنغام وصور ثابتة ومتحركة، وتحويل هذه الأنساق إلى سلاسل رقمية قوامها الصفر والواحد، حتى تتواءم مع نظام الإعداد الثنائي أساس عمل الكمبيوتر.

---

[4]– مقترح الاجندة الرقمية العربية، مخطط تمهيدي للاستراتيجية العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية المستدامة،اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الامم المتحدة، بيروت، 2019، ص 04.

[5]–بوريش أحمد، تربش محمد، مومني عبد القادر، تأثير الفجوة الرقمية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة مع الاشارة لحالة الجزائر (دراسة تحليلية إحصائية لتقرير التنمية المستدامة 2019 بإستخدام ACP)، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة طاهري محمد ، بشار، المجلد 05، العدد 03، ديسمبر 2019، الجزائر، ص 687.

[6]– إسماعيل بن محمد بن عبد الله نويرة، شيماء بنت حميد بن عبد الله العبويي، أثر رقمنة النظام الضريبي على أداء الرقابة الجبائية بالمغرب (دراسة وصفية)، مجلة تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEC)،جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، المجلد 02، العدد 01 سنة 2020، الجزائر، ص 64.

[7]– بن علة فتيحة، بلحاج قمر، الرقمنة في المكتبات الجامعية الجزائرية :دراسة واقع الاطروحات والمذكرات: دراسة ميدانية بالمكتبات المركزية الجامعية ومكتبة كلية العلوم الاجتماعية بمستغانم "نموذجا"، مذكرة ماستر تخصص تكنولوجيا وهندسة المعلومات،قسم العلوم الانسانية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ، الجزائر، سنة 2018–2019، ص 32.

1- المفهوم الاصطلاحي للرقمنة

من الناحية الموضوعية، أصبح ما هو رقمي " Numérique "اليوم، يشكل تكنولوجية المعلومات والاتصال، أما الرقمنة " Numérisation " فهي تعني تحويل هذه التخصصات إلى التكنولوجية، هذه التسمية خاصة في اللغة الفرنسية، أما باقي اللغات فإنها تستعمل مصطلح Digital.[8]

أما المفهوم حسب المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات والأرشيف:" الرقمنة هي عملية تحويل المواد التناظرية إلى شكل إلكتروني رقمي"[9].

تعرف الرقمنة بأنها المعلومة في شكل أرقام ممزوجة بإشارات بحجم تطبيقاتها تسهل عملية الحساب، و انجاز الاحصائيات، ورقابة النماذج، فالرقمنة كعلم يخضع لضوابط ومنهجية دقيقة في التعامل معه، ولهذا لا يمكن التحدث عن الرقمنة كعلم قائم بذاته إلا من خلال معرفة معايير التعامل به، فوجود استراتيجية في مجال رقمنة وتداول وحماية المعلومات يثير موضوع حمايتها من كل أساليب الاعتداء المعلوماتي [10].

يتبين من خلال هذا العرض أن مصطلح "الرقمنة" يثير الكثير من المفاهيم نظرا لحداثته تعتمد على لغة الكبيوتر، ويخضع لنماذج معينة، مما يجعل تحديد إطار الدراسة لتطبيق علمي يحتاج الكثير من التخصص من الناحية العلمية التكنولوجية.

2- المفهوم الفقهي للرقمنة

ويقدم هوبرت ألكسندر سيمون تعريفا يستند إلى خصائص تكنولوجيا المعلومات والاتصالات " كل معلومة يمكن للأفراد الولوج إليها، سواء كانت شفهيا أو رمزيا، أو تقرأ عن طريق الحاسوب، أو توجد بالكتب وتخزن في الذاكرة الإلكًترونية". 11

وعرف فتحي عبد الهادي بأن الرقمنة هي عملية نقل أو تحويل البيانات إلى شكل رقمي للمعالجة

---

[8]- بوراس لطيفة، الرقمنة في الجامعة بين التغيير الجذرى والتكيف الحتمي، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، السياسية، والاقتصادية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر-1، المجلد 57، العدد الخاص، سنة 2020، الجزائر، ص 117-119.

[9]- إسماعيل بن محمد بن عبد الله نويرة، شيماء بنت حميد بن عبد الله العبويي، أثر رقمنة النظام الضريبي على أداء الرقابة الجبائية بالمغرب (دراسة وصفية)، المرجع السابق، ص 67.

[10]- بوراس لطيفة، المرجع نفسه، ص 118.

[11]- سلمى بشاري، تطوير الرقمنة في الجزائر كآلية لمرحلة ما بعد جائحة كورونا (كوفيد 19)، Les Cahiers du Cread - Centre de Recherche en Economie Appliquée pour le développement، المجلد 36، العدد 03، سنة 2020، الجزائر، ص 582.

بواسطة الحاسب الآلي.[12]

وهناك من يعرف البيئة الرقمية بربط الاقتصاد الرقمي بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تعتبر هذه التكنولوجيا أساسا لنشاطها، وهناك من يحصر مفهوم الاقتصاد الرقمي في التجارة الالكترونية لكن الأصح أن الاقتصاد الرقمي هو نتاج للاستعمال الفعلي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجمل القطاعات الاقتصادية ومن طرف الادارة والمؤسسات والأفراد[13].

3- البيئة الرقمية في الجزائر

الجزائر رغم وضعها لسياسة خاصة بتطوير قطاع الاتصالات سنة 2000 هدفها توفير مناخ قانوني مؤسساتي يسمح بترقية المنافسة والولوج إلى مختلف خدمات الاتصالات ، إلا أن الجزائر لم تكن لديها استراتيجية واضحة تسمح بتوفير بيئة رقمية مناسبة ومساعدة للتحول الرقمي، وبخصوص حماية أمن المعلومات الإلكترونية قام المشرع الجزائري، بتعديل قانون العقوبات بموجب القانون رقم 04-15، المتضمن الجرائم الماسة بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات[14]، حيث نض المشرع غلى عقوبة المساس بمنظومة المعالجة الآلية للمعطيات أو يحاول ذلك[15]، وأقر المشرع كذلك قواعد خاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال، حيث نصت المادة الأولى منه على: " أنه تطبيقا لأحكام المادة 13 من القانون 09 - 04 المؤرخ في 05 أوت 2009[16]، المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها، يهدف هذا المرسوم تحديد تشكيلة وتنظيم وكيفيات سير الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام ومكافحتها التي تدعى في صلب النص الهيئة."

وفي إطار الأمن المعلوماتي دائما نص نظام بنك الجزائر رقم 12 - 03 مؤرخ في 28 نوفمبر 2012 ، والمتعلق بالوقاية من تبييض الموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما في المادة 17 فقرة 2 كما

---

[12]- إسماعيل بن محمد بن عبد الله نويرة، شيماء بنت حميد بن عبد الله العبويي، المرجع نفسه، ص 67.

[13]- سلمى بشاري، ، المرجع السابق، ص 583.

[14]- القانون رقم04-15 المتضمن الجرائم الماسة بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات، المتمم للأمر رقم 66-156المتضمن لقانون العقوبات، الصادر بتاريخ2004/11/10، ج.ر .عدد. 71 .

[15]- المادة 394 مكرر/1، القانون رقم 04-15 المتضمن الجرائم الماسة بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات، المرجع نفسه.

[16]- قانون رقم 09 - 04 المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحتهما، ج ر عدد 47، الصادرة في 2009/08/16.

يلي: " يجب أن يحوز مسيرو نظام الدفع والمتعاملون المباشرون أو غير المباشرين على جهاز آلي لاكتشاف الزبائن والعمليات ويتعلق الأمر بالهيئات أو الأشخاص المسجلين في القوائم المعدة مسبقا."[17]

إلا أنه وفي سنة 2008 تمت بلورت اسَتراتيجية سميت بـ "الجزائر الالكترونية 2013" وكان من أهم أهدافها:

– تسريع استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الادارة العمومية، المؤسسات الاقتصادية وعند الأفراد.

– تطوير البنية التحتية الخاصة بالاتصالات ذات التدفق العالي.

– التكوين وتطوير البحث والابتكار في هذا المجال.

– وكذلك تأهيل الإطار القانوني الخامس باستعمال هذه التكنولوجيّ.

– كما قامت الجزائر كذلك بإطلاق بعض المشاريع لترقية الرقمنة نذكر منها: مشروع أسرتك، مشروع المدينة الذكية سيدي عبد الله، مجروع جبايت ك في قطاع الضرائب ، مشروع التعليم الالكتروني لطلبة الجامعات[18].

من خلال ما سبق يتضح جليا أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال تعتبر المرتكز الرئيسي في البيئة الرقمية باعتبارها أداة لجمع وتوثيق المعلومة الكترونيا لتسهيل عملية نقلها ونشرها ومتابعتها لما تتيحه من تحقيق الشفافية بين المتعاملين وكذا لتسهيل انتقال الدولة نحو اتباع نهج الحكومة الالكترونية السائد في البلدان المتقدمة.

ثانيا: مفهوم النظام الجبائي

1– **يعرف النظام الجبائي بالمعنى الواسع على أنه** : "مجموعة التشريعات أو السياسات والأجهزة التي تنظم وتخطط وتدبر وتنفذ عمليات تعبئة وجباية الاستقطاعات المالية التي يؤديها الافراد الطبيعيون والمعنويون للدولة بصورة جدية ونهائية مقابل خاص ومباشر[19]

فالنظام الجبائي يعتمد على سن ضريبة مفادها مساهمة نقدية تفرض على المكلفين بها حسب قدراتهم التساهمية، وتحدد دون اعتبار لتغطية النفقات العامة وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية

---

[17]– النظام رقم 12–03 المؤرخ في 2012/11/28 ، المتعلق بالوقاية من تبييض الموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، ج.ر.، عدد 12، صادر في 27 /02/ 2013.

[18]– سلمى بشارى، المرجع نفسه، ص 587.

[19]– بصاشي هدى، صفحة صليحة، واقع النظام الجبائي الجزائري وأثره على الاستثمار، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، المجلد 05، العدد 02، سنة 2020، ص 109.

التي وضعتها السلطات العامة فوجب على المكلف أن يسيرها خدمة لأهدافها، ومنها ظهر التسيير الجبائي الذي يعد سلوكا حديثا في المؤسسات وهو مرتبط كثيرا بالتسيير المالي.[20]

2- **المفهوم الواسع للنظام الجبائي يتمثل في:** "مجموع العناصر الإيديولوجية والاقتصادية والفنية التي تتفاعل مع بعضها البعض لتؤدي إلى كيان ضريبي معين ذلك الكيان الذي يمثل الواجهة الحسية للنظام والذي تختلف صورته في المجتمع الرأسمالي عن صورته في المجتمع الاشتراكي كما تختلف صورته من مجتمع متقدم اقتصاديا عن صورته في مجتمع مختلف[21] ."

هذا النظام هو تسيير جبائي حيث يعد فرع من فروع التسيير المالي ويعني إدراج العامل الجبائي في صناعة القرار، ويهدف إلى تمكين المؤسسة من الاستفادة من مزايا جميع الاختيارات الجبائية، وتجنب المؤسسة التكاليف الجبائية الاضافية من خلال قدرة المسير على انتقاء أحسن الطرق والاختيارات الجبائية وتوظيفها لفائدة المؤسسة في ظل الالتزام بقواعد التشريع الجبائي، وبالتالي فهو وسيلة لترشيد القرار، كما يعيد آلية لتقليل التكاليف الجبائية في إطار الهامش الذي يسمح به القانون الجبائي، في حدود مبدأ عدم التعسف في استعمال الحق والتصرف غير العادي في التسيير، كما يهتم بتقديم التقارير لإدارة المؤسسة من أجل تفادي الأخطار الجبائية الممكنة الوقوع[22]

3- **المفهوم الضيق للنظام الجبائي يتمثل في:** "مجموعة من القواعد القانونية والفنية والتي تتمثل في قواعد العدالة، اليقين، الملائمة في الدفع، والاقتصاد في تحصيل الضريبة[23] ."

ومنه يمكن القول بأن النظام الجبائي هو: "هيكل ضريبي ذي ملامح وطريقة عمل محددة وملائمة بالنهوض بدوره وتحقيق أهداف المجتمع التي تصيغها ظروفه المحلية المختلفة والتي تمثل بدورها الاطار الذي تعمل فيه الضرائب"

حيث وردت هذه الفكرة كذلك في دساتير العديد من الدول، حيث تم تعريف الضريبة طبقا لهذه النظرة، على أنها مقابل المنافع التي تعود على الفرد من حماية لأمواله [24].

---

[20]- بوعلالي ولهي، عثمان محادي، أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على فعالية التسيير الجبائي- دراسة حالة مجموعة من المؤسسات، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، المجلد 04، العدد 02، ديسمبر 2019،الجزائر، ص 201.

[21]- بصاشي هدى، صفحة صليحة، المرجع السابق، ص 109.

[22]- بوعلالي ولهي،عثمان محادي، المرجع نفسه، ص 201.

[23]- بصاشي هدى، صفحة صليحة، المرجع نفسه، ص 109.

[24]- بن غماري ميلود، الرقابة الجبائية كوسيلة لحماية أموال الخزينة العمومية، أطروحة دكتوراه في القانون العام،قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، سنة 2017-2018، ص 02.

والمشرع الجزائري في المادة 64 من دستور 1996 نص على: " كل المواطنون متساوون في أداء الضريبة ويجب على كل واحد أن يشارك في تمويل التكاليف العمومية حسب قدرته الضريبية"[25]

ثالثا: علاقة رقمنة النظام الجبائي بالتنمية المستدامة

الفكرة التقليدية القديمة التي كانت سائدة في أغلب المجتمعات والمتمثلة في حياد الدولة عن الأنشطة الاقتصادية بالشكل الذي يجعل دورها يقتصر إلى جانب توفير الأمن للأفراد الذين يعيشون تحت غطائها، وكذا توفير المواد الكافية لتغطية النفقات العامة ، حيث تغير مفهوم دور الدولة التقليدي واندثر كذلك المعتقد السائد آنذاك على أن التوازن في المجالات التي تسيرها الدولة هو ظاهرة حتمية بل يستوجب أن ترتبط النفقات بحجم الايرادات التي تعتمدها في نظامها الجبائي، لذلك أضحت مشكلة التنمية من أعقد المسائل التي تواجه الدول للوصول لى اقتصاد متين، لهذا ارتبط إشكال التمويل بالضريبة، كون هذه الأخيرة تعتبر أهم مصدر لتمويل الخزينة[26]

أن مشاركة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطاع الضرائب يساعد في الحصول على العدالة ونشر السلام، وهذا يتجلى من خلال الوصول إلى المعلومات التي تجعل مشاركة المكلفين بالضريبة مع الدولة في العمليات السياسية و الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على نحو شفاف ومتساوي .ومن الأمثلة على ذلك نقل المعلومات في الوقت المناسب إلى زيادة فعالية الإدارة الجبائية ، وتدعم تكنولوجيات المعلومات والاتصالات نطاق التنمية المستدامة من خلال إقامة علاقات وشراكات بين الأفراد والدول، وذلك في سبيل تحقيق أهداف مشتركة للبشرية، وهي أهداف تدعم النمو الاقتصادي والإدماج الاجتماعي والاستدامة البيئية، حيث يمكن أن تحقق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتقنيات الرقمية هذا الهدف بفعالية من خلال الحلول المبتكرة والذكية التي تقدمها [27].

فنجد أن كل حكومات العالم تعمل على رفع مستويات اقتصادها من خلال نظام جبائي متزن ومرقمن يعتمد على التكنولوجيا المعاصرة في البحث عن مصادر للقيام بالمشاريع وتسييرها داخل بيئة رقمية، واذا ما تحققت هذه الاخيرة، تجد الدول نفسها تحقق جزء من هدفها المسطر، ألا وهو التنمية المستدامة في مجالها الاقتصادي فتكون حريصة على مصادر التمويل الخارجية وفي نفس الوقت تشدد على المصادر الداخلية لما لها من امتيازات دائمة ومستمرة ومستقرة خلافا للجباية البترولية التي تتأثر

---

[25]– المادة 64، دستور 1996، المؤرخ في 28 نوفمبر 1996، الجريدة الرسمية رقم 76، المؤرخة في 1996/12/28.

[26]– بن غماري ميلود، المرجع السابق، ص 04.

[27]– بوريش أحمد، تربش محمد، موني عبد القادر، تأثير الفجوة الرقمية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة مع الإشارة لحالة الجزائر (دراسة تحليلية إحصائية لتقرير التنمية المستدامة 2019 بإستخدام ACP)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 07، العدد 01،أفريل 2021، الجزائر، ص 693.

بتقلبات الأسواق لا سيما في مجال الأسعار، هذه الايرادات الجبائية أو كما تسمى لدى البعض بالضرائب هي من أهم مصادر التمويل الثابتة للدولة التي تعتمد عليها في تحقيق التنمية المستدامة وخاصة أهدافها الاستراتيجية في رقمنة قطاع المالية [28]، فالمطلع على قوانين المالة السنوية في الجزائر يجد أن الدولة تعمل جاهدة على البحث عن تشريع ضريبي جديد محكم و رقمي يساهم بدوره في رفع مستوى الايرادات من خلال التخفيضات والاعفاءات والزيادات في النسب.

على الرغم من أنه يوجد إتجاه معاكس للفكرة التي تدعم دور تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في تحقيق التنمية المستدامة، التي يؤمن أصحابها أمثال Rodhain & Fallery & Fuchs & Filipo وآخرون على أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي منتج له آثار سلبية وعواقب على التنمية المستدامة، والمتمثلة باستهلاك الطاقة، ونقصان الموارد، والتلوث البيئي والآثار البيئية المباشرة بسبب إنتاج واستخدام البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، إلا أن ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ساهمت بشكل كبير في تعزيز الجهود لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال الإستفادة من التطبيقات والبرامج وقواعد البيانات، وخدمات التخزين الحسابي، وتقنيات الذكاء الاصطناعي[29]

تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في كانون الأول/ ديسمبر 2015 وتعتبر الخطة على أنها " خطة عمل للناس والكوكب والازدهار " وتحدد 17 هدفا تعرف باسم أهداف التنمية المستدامة التي تعتبر استمرارا للأهداف الإنمائية للألفية، بهدف القضاء على الفقر بكافة أشكاله والحفاظ على البيئة للأجيال القادمة بحلول العام2030 ، وفي نشاط مرافق على مستوى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، جرى تجديد ولاية القمة العالمية لمجتمع المعلومات، بما في ذلك منتدى حوكمة الإنترنت، في عام 2015 لمدة 10 سنوات، أي حتى العام 2025 ، ومن شأن ذلك أن يتيح لعملية القمة العالمية لمجتمع المعلومات بأن تغذي الاستعراض العام لخطة العام 2030 ، مما يعزز دور اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة في هذا المجال، وبالإضافة إلى خطوط العمل الـ 11 للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، تم التشديد على مواضيع جديدة، بما في ذلك حقوق الإنسان، والثقة والأمن، وكذلك حوكمة الإنترنت، كما تم تجديد ولاية منتدى حوكمة الإنترنت حتى عام 2025 وقد أخذت عملية القمة العالمية لمجتمع المعلومات وعملية منتدى حوكمة الإنترنت تتواءم على الفور مع خطة العام 2030 ، و أدخلت أهداف التنمية المستدامة في هذه العمليات من أجل إيجاد أنسب طريقة يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تدعم من خلالها تحقيق أهداف التنمية المستدامة[30].

---

[28]– بن غماري ميلود، المرجع نفسه، ص 05.

[29]– بوريش أحمد، تربش محمد، موني عبد القادر، المرجع نفسه، ص 693.

[30]– مقترح الأجندة الرقمية العربية، مخطط تمهيدي للاستراتيجية العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية المستدامة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغلابي آسيا (الإسكوا)، الأمم المتحدة، 2019، ص 5.

المحور الثاني: أهداف النظام الجبائي الرقمي من أجل تحقيق التوازن الضريبي في إطار التنمية المستدامة

يعتبر تدخل الدولة في الاقتصاد من الأمور الهامة والضرورية، وذلك لتحقيق أهداف كثيرة في مقدمتها تحقيق إيرادات مالية لإعادة توزيعها، وفي هذا السياق تعتبر الضرائب من أهم الوسائل التي تتدخل بها الدولة في الاقتصاد نظرا لما تحققه من عوائد مالية تمكنها من دفع عجلة التنمية ناهيك عن تمويل الميزانية، لاسيما وأن هذه الضرائب في وقتنا لا يمكن أن تستقطع بدون أن تثير أثر أو انعكاسات على الاستهلاك والادخار والانتاج والاستثمار وكذا النمو الاقتصادي[31]

أولا: أهداف رقمنة النظام الجبائي

يلعب النظام الجبائي دورا هاما في اقتصاديات الدول، ويعد الإطار الفعلي لتجسدي السياسة الجبائية، ففي ظل الاقتصاديات التي يشهدها العالم اليوم، تسعى معظم الدول لجذب أكبر قدر ممكن من التدفقات المالية، خاصة الاستثمارات منها، مستخدمة في ذلك مجموع ة من الوسائل أهمها السياسة الجبائية المعاصرة التي تعتمد على الرقمنة ، وذلك لتأثيرها على قرار المستثمر من جهة ولأهميتها في جذبه من جهة اخرى، [32]وتنفيذ السياسة الجبائية ضمن نظام جبائي معين، يناسب الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها، حيث يعد رقمنة النظام الجبائي من أهم أدوات السياسة الجبائية التي تتبعها الدولة من خلال مزايا الوصول السريع إلى المعلومة، وكذا تسهيل الرقابة الجبائية بما يتماشى ومتطلبات العصرنة سواءا من حيث التدقيق المحاسبي للمكلفين بالضريبة أو من خلال عمليات المتابعة لهم ، ويتضح ذلك جليا لمسعى رئيس الجمهورية الجزائرية والوزير الأول ووزير المالية في بذل الجهود في رقمنة قطاع المالية لمواكبة العالم المعاصر بهدف انشاء الحكومة الالكترونية.

1- الأهداف الاقتصادية للنظام الجبائي الرقمي: يحتل النظام الجبائي الرقمي الصدارة في ايرادات العامة المختلفة للدولة، حيث تعتبر الضريبة التي تستند اليها في نظامها الجبائي المصدر الرئيسي الأهم لدخول الأموال للدولة، كما تعتبر أداة فعالة في التأثير على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، حيث يعمل

---

[31]- حمزرة العرابي، عادل مستوي، أم الخير البرود، أثر الضرائب غير المباشرة على النمو الاقتصادي في الجزائر- رؤية تحليلية قياسية خلال الفترة(1990-2013)، مجلة معارف، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، المجلد 11، العدد 20، جوان 2016، الجزائر، ص 414-415.

[32]- محمد الأمين وليد طالب، نظيرة قلادي، المردودية المالية للنظام الجبائي الجزائري بعد الاصلاح الجبائي لعام 1992، مجلة البحوث الاقتصادية والماليةن جامعة أم البواقي، المجلد05، العدد 01، جوان 2008، الجزائر، ص 422.

الاصلاح الجبائي أو الرقمنة الجبائية على ادخال تغيرات أحسن على النظام الجبائي، بهدف الرفع من مردوديته، ففي سنة 1992 أدرج النظام الجبائي الجزائري في منطلق الاصلاحات من أجل مواكبة الاصلاحات الاقتصادية والتحولات التي يشهدها الاقتصاد الدولي، وك ان الهدف الرئيسي للإصلاح الجبائي سنة 1992 إلى إعطاء فعالية أكثر للجباية العادية، بتغليب دورها على الجباية البترولية[33]

2- تسهيل عملية الرقابة والحصول على المعلومة الجبائية : يمكن تعريف الرقابة الجبائية على أنها التحقق من شمول الوعاء الضريبي للممول لكافة العناصر الخاضعة للضريبة، ومن صحة القيم المالية لهذه العناصر والتأكد من حقيقة المركز المالي للممول خاصة عند تحديد دين الضريبة ، وهذه الرقابة فرضت من قبل المشرع خدمة لمصلحة المكلف وتسهيل الرقابة عليه، بحيث أنها تسمح بضمان تقسيم عادل للضريبة على كل المواطنين، كما تخدم مصلحة الدولة عن طريق التأكد من التصريحات المقدمة للإدارة الجبائية التي تخضع للمراقبة بناء على المعلومات المرقمنة لديها ومطابقتها مع المعلومات المتحصل عليها من مصادر أخرى لها علاقة بنشاط المكلف، وذلك بهدف تصحيح الأخطاء وتدقيقها، ولهذا السبب يقوم أعوان الادارة الجباءية بعملية المراقبة والفحص الدقيق بما يتماشى مع تطابق المعلومات في قاعدتها البيانية والمعلومات المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة[34]

حيث تحدث المشرع الجزائري في الباب الثاني" الضريبة على أرباح الشركات" من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مادة 151 مكرر ، على أن الأشخاص المشارين عليهم في المادة 136، أن يكتتب إلكترونيا وقبل يوم 20 ماي كحد أقصى، كشفا تلخيصي سنوي يتضمن المعلومات التي يجب أن تستقى من التصريح السنوي للنتائج والكشوف المرفقة، حيث أن عدم اكتتاب الكشف التلخيصي السنوي إلكترونيا يؤدي إلى تطبيق العقوبات.[35]

حيث نص قانون المالية لسنة 2019 على أنه: "يمكن لأعوان الإدارة الجبائية إجراء تحقيق في محاسبة المكلفين بالضريبة و إجراء كل التحريات الضرورية لتأسيس وعاء الضريبة و مراقبتها . إنّ

---

[33] – محمد الأمين وليد طالب، نظيرة قلادي، المرجع نفسه، ص 420.

[34]– اج قويدر عبد الهادي، بشرى عبد الغني، أثر الرقابة الجبائية على حصيلة إيرادات الجباية العادية في الجزائر– دراسة قياسية خلال الفترة 2000–2017، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة ، المجلد 05، العدد 02، أوت 2019، الجزائر، ص 877.

[35]– قانون رقم 20–16 مؤرخ في 16 جمادى الأول عام 1442، الموافق 31 ديسمبر سنة 2020، يتضمن قانون المالية لسنة 2021، ج ر ع 83، ص 10.

التحقيق في المحاسبة هو عبارة عن مجموعة العمليات الرّامية إلى مراقبة التصريحات الجبائية المتعلقة بسنوات مالية مقفلة".

وتعتبر الرقمية أيضًا حلاً موثوقًا للتقليل من نفقات الدولة وتحسين السير العام للمؤسسات العمومية بشكل أسرع وتعزيز عملها .كما تعد أيضا إدارة الضرائب النموذج المثالي للإدارات التي استفادت من هذه التكنولوجيا الجديدة في مديريات كبريات المؤسسات (DGE) التابعة لإدارة الضرائب وكذا بعض المراكز الجوارية(CDI)، بحيث استخدمت من خلالها تقنيات البيانات الضخمة وعممت نظام التصريح والدفع الإلكتروني .وعلى هذا الأساس فقد استفادت الرقابة الجبائية من جزء من دينامكية الإصلاحات من خلال اعتماد أسلوب جديد للتدخل وأدوات جديدة للتنقيب على البيانات، وهو ما يوسع إمكانية التحقيق من قبل المدققين .وبالتالي لا تقتصر الرقمنة على تنفيذ التقنيات الرقمية الجديدة فحسب بل تشمل أيضًا إنشاء ثقافة رقمية داخل إدارة الضرائب يمكن أن تؤدي إلى تغيير جذري في ممارسات الرقابة الجبائية[36].

والرقابة الجبائية تحقق مجموعة من الأهداف أهمها:

– قمع التهرب الضريبي وتحقيق مبدأ المساواة والعدالة للأفراد في تحمل عبء الضريبة، بتوفير المعلومة في البيئة الرقمية لكي تكون متاحة الاطلاع للمكلفين بالضريبة حتى لا يقعون في الخطأ.

– حماية الموارد الجبائية لميزانية الدولة برقمنتها وهذا الهدف يشكل مؤشرا لنجاح أو فشل الإدارة الجبائية في تحقيق مهامها المنوطة بها.

– التأكد من دقة وصحة التصريحات الجبائية الخاصة بالمكلفين بالضريبة مطابقتها للمعلومات المرقمنة وكذا للقوانين والتشريعات الجبائية المعمول بها.

– ضمان المتابعة والتطبيق السليم للمكاسب والامتيازات الجبائية التي يتيحها التشريع الجبائي.

مما لا شك فيه أن التقنية الرقمية التي تعتمدها الادارة الجبائية في نظامها الجبائي قد أثرت بشكل جذري على قيمة المعلومات المخزنة في برامجها الالكترونية وقاعدتها البيانية، حيث أصبح من السهل اقتناءها بضغطة زر في عالم الشبكات والانترنت، ، ومنه فإن إحدى مواصفات التقنية الرقمية الإلكترونية في النظام الجبائي هي قدرتها على تنظيم وتخزين وبث المعلومات للمكلفين بالضريبة من خلال المواقع

[36]– إسماعيل بن محمد بن عبد الله نويرة، شيماء بنت حميد بن عبد الله العبويي، المرجع السابق، ص 70.

التي خصصتها الوزارة لذلك مثل الموقع الخاص بوزارة المالية، المديرية العامة للضرائب https://www.mfdgi.gov.dz.

ثانيا: دور النظام الجبائي الرقمي في تحسين الايرادات الضريبية وتحقيق التنمية المستدامة

1 - **مساهمة الرقابة الجبائية في تنمية الايرادات الجبائية** : تساهم الرقابة الجبائية بمختلف أشكالها في رفع حصيلة الايرادات الجبائية، ورغم تعدد أشكال الرقابة الجبائية إلا أن الحصيلة الاجمالية للرقابة الجبائية ترتكز على نوعين أساسيين وهما التحقيق المحاسبي والرقابة على الوثائق، فخلال الفترة 2011-2018 ساهمت الرقابة الجبائية بتقديم إضافات مالية تفوق 383 مليار دج من التحقيق المحاسبي، وأكثر من 223 مليار دج من الرقابة على الوثائق، لتبقى مساهمة كل من الرقابة على المعاملات العقارية، التحقيق المصوب والتحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية الضعيفة نسبيا، حيث قدرت بأكثر من 78 مليار دج خلال نفس الفترة، وتبرز أهمية الرقابة الجبائية من خلال تعدد الضرائب والرسوم المؤثرة بصفة مباشرة في حصيلة الايرادات الجبائية، ونذكر أهمها في الرسم على القيمة المضافة باعتباره ضريبة غير مباشرة تساهم في تمويل خزينة الدولة، إضافة للضريبة على الدخل الاجمالي والرسم على النشاط المهني، فبالرغم من اعتبار الرقابة الجبائية مؤشر من مؤشرات تقييم حجم التهرب الجبائي، وبالرغم من أن الغاية الأساسية من قيام هذا الجهاز الرقابي هو مكافحة التهرب الجبائي، إلا أن هدف تنمية الايرادات الجبائية يبقى من الغايات الضمنية من وراء هذا الجهاز.[37]

حيث استحدثت الجزائر وزارة تواكب التطور الاقتصادي المعاصر للأنظمة المالية خاصة في النظم البنكية حيث عمد المشرع على سن قانون التجارة الالكترونية 18-05 المتعلق بالتجارة الاكترونية[38]

وترتكز حتمية فعالية الرقابة الجبائية على مجموعة من المقومات نذكر منه[39]ا:

- تطوير جهاز الأبحاث الجبائية الخارجية بتدعيمها بقاعدة بيانات مرقمنة الكترونيا لتسهيل عملية الرقابة الآنية.
- عقلنة برمجة الرقابة الجبائية لتعزيز الايرادات الجبائية
- استحداث أشكال رقابية متخصصة في الرقابة على الإيرادات الجبائية للجماعات المحلية بإنشاء

---

[37]- خذيري صبرينة، جنينة عمر، الرقابة الجبائية في الجزائر بين هدفي مكافحة التهرب الجبائي وتنمية الإيرادات الجبائية- دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2011-2018، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، المجلد 12، العدد 02، سنة 2019، الجزائر، ص 332.

[38]- القانون رقم : 18-05 مؤرخ في : 2018/05/10، يتعلق بالتجارة الإلكترونية، ج.ر عدد 28، صادرة في : 2018/05/16.

[39]- خذيري صبرينة، جنينة عمر، المرجع نفسه، ص 334.

بيئة رقمية شاملة لمختلف القطاعات

- التقييم المستمر لأداء جهاز الرقابة الجبائية في إطار الرقي بالنظام الجبائي الجزائري وضمان السير الحسن لجميع الأجهزة المكونة له، بوضع مؤشر رقمي لتقييم أداء هذا الجهاز من خلال تحليل المؤشرات والتمكن من الحصول على مخرجات تتماشى والغايات المسطرة من طرف المصالح الجبائية والمتمثلة في رفع الايرادات الجبائية بصفة عامة ومكافحة ظواهر التهرب والغش الضريبي
- إنجاح عملية تطوير الرقمنة داخل الادارة الجبائية كما ونوعا.

2-الحد من التهرب الضريبي في ظل البيئة الرقمية : التهرب الضريبي هو ذلك السلوك الذي من خلاله يمتنع المكلف بالضريبة عن دفع مستحقاته الضريبية، بإتباع أسلوب معين من التحايل أو التجاهل أو استغلال الثغرات القانونية أو نقص اليد العاملة في الادارة الجبائية أو ضعف في قاعدتها البيانية، وهذا التهرب له وجهين مشروع وغير مشروع، إلا أن الدولة وسعيا منها في وضع حد لمثل هذا النوع من التهرب وضعت تقنيات جديدة رقمية تدون فيها كل معلومات المكلفين بالضريبة في برامج خاصة هدفها معرفة كل التجار المحصيين لديها حتى تسهل مهمة الرقابة في التصريحات والكشوفات الجبائية[40]

تشكل عملية الرقابة الجبائية هدفا أساسيا بالنسبة للإدارة الجبائية ويعتبر الهدف الأساسي للرقابة الجبائية هو مكافحة التهرب الضريبي بكل أنواعه باستعمال المعلومات المرقمنة لديها وكذا مختلف الأساليب القانونية التي يمنحها المشرع الضريبي للإدارة الجبائية والمحافظة على الأموال العمومية من السرقة والنهب، وتوفير إيرادات إضافية للخزينة العمومية تعود على الانفاق العام.

وقد نصت المادة 21-1 من قانون الإجراءات الجبائية لسنة 2019 على أنه يمكن القيام بتحقيق معمق في الوضعية الجبائية الشاملة عندها تظهر وضعية الملكية وعناصرها نمط المعيشة لشخص غير محصى جبائيا وجود أنشطة أو مداخيل متملصة من الضريبة.

وحتى تضع الدولة الحد للغش والتهرب الضريبي لجأت أولا إلى خلق وعي ضريبي من خلال سن قوانين مرنة في صالح المواطن وسهلت عملية الحصول والاطلاع على المعلومة بتقنيات رقمية في مواقعها أو عبر الانترنت، تلتها بنصوص عقابية متمثلة في الضرائب المالية والغرامات وكذا الجزاءات، كما اتخذت الدولة عدة إجراءات من شأنها تدعيم آليات الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي،

---

[40]- حاج قويدر عبد الهادي، بوشرى عبد الغني، المرجع السابق، ص 878.

حيث تم تأسيس تقنيات رقمية جديدة للرقابة الجبائية من أجل تقوية وسائل مكافحة كل أشكال الاضرار بالحصيلة الضريبية فعلى المستوى التشريعي مكنت أحكام القانون المالية لسنة 2019 وكذا 2020 من تطوير وتقوية نظام الرقابة الجبائية بما يتماشى مع التطور الذي يعرفه التهرب الضريبي وسد الثغرات التي يتضمنها التشريع الضريبي وكمثال إلزام المكلف بالضريبة الذي سيتم التدقيق والتحقيق في محاسبته المالية بوضع أجهزة الاعلام الآلي تحت تصرف المحققين[41]

3- أسباب الفشل البيئة الرقمية في النظام الجبائي:

ثمة سوء تقدير لدى المشرفين على المؤسسات المعلوماتية المعقدة خاصة في الادارة الجبائية، إذ أنهم يعتقدون أن إدارة المعلومات مماثلة لإدارة الأشياء المادية، في حين أن المعلومة ليست مادية، وأن المصادر المعلوماتية معقدة وغزيرة وتتولد باستمرار ولا يمكن إدارتها بطريقة الهواية، والرأي الخاطئ الشائع بين المسؤولين بأن الحلول تكمن في استخدام النظم المحوسبة القادرة على إدارة جميع أوجه النشاط في المؤسسة وتقديم الحلول دون القيام بدارسة موضوعية للحاجات الحقيقية للأطراف المعنية بالمعلومات، ودون فهم دقيق لوظائف ومهام المؤسسات.

ورغم الاتجاهات والتطورات الحاصلة في مختلف المؤسسات المعلوماتية باستخدام الأساليب الرقمية في تخزين البيانات ومعالجتها. إلا أن هناك عقبات تقنية تحتاج مصادر المعلومات الإلكترونية إلى التغلب عليها قبل تمكنها من منافسة الطبع على الورق بنجاح، ومنها على سبيل المثال، ضرورة تأسيس تقنيات مناسبة موحدة لتشفير التصريحات الخاصة بالمكلف بالضريبة، ومثل هذه المقاييس الموحدة لا بد أن يتبناها المختصون بتطوير البرامج والأجهزة، ولا بد للأنظمة الناتجة من أن تحقق القدرة العالية والكفاءة لنقل المعلومات، والاستخدام الفعال لها، وتسهيل إتاحتها للمستفيدين عبر نظم المعلومات وشبكاتها المختلفة، فضلاً عن الصعوبات المتعلقة بالتصميم التقني والجهود والتكاليف الباهظة.[42]

الخاتمة:

وفي الختام يمكن القول أن رقمنة النظام الضريبي بالغ الأهمية من حيث الايرادات الجبائية التي تعتمد عليها الدولة حيث أصبح من الضروري على الدولة مواكبة العصر الحالي في مجال تكنولوجيا

---

[41]- حاج قويدر عبد الهادي، بوشرى عبد الغني، أثر الرقابة الجبائية على حصيلة إيرادات الجباية العادية في الجزائر- دراسة قياسية خلال الفترة 2000-2017، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، أوت 2019، الجزائر، ص 883.

[42]- محمد محمود مكاوي، البيئة الرقمية بين سلبيات الواقع وآمال المستقبل، المركز الوطني للمعلومات، جوان 2005، الجمهورية اليمنية، متاح على الموقع: https://yemen-nic.info/contents/Informatics/studies/8.pdf، تاريخ الاطلاع: 2021/09/20، على الساعة 14:50د، ص 11-12.

المعلومات وانشاء الحكومة الالكترونية مما يسهل عمل الرقابة الجبائية وتفادي الغش والتهرب الضريبي والتحكم في الكم الهائل للمعلومات المتعلقة بالمكلفين بالضريبة وهو ما فرضته الضرورة إلى إقحام الرقمنة لزيادة فعالية التحصيل الضريبي الذي تعول عليه الدولة في استحداث ميزانياتها

نتائج الدراسة:

- الوصول للمسعى الاستراتيجي لنظام جبائي متطور يتطلب توفير المزيد من الاهتمام من طرف السلطات العليا للبلاد وكذا الادارة المركزية وتوفير الامكانيات المادية التكنولوجية والبشرية
- تعتمد عملية الرقابة الجبائية بنسبة كبيرة على الرقمنة وقاعدة بيانات مرقمنة لكل من التحقيق المحاسبي والرقابة على الوثائق
- سعي الادارة الجبائية إلى تأسيس نظام جبائي معاصر يواكب التطورات العالمية سواءا في المجال الاقتصادي التجاري أو في مجال التحصيل الجبائي التي تعول عليه الدولة في إنشاء ميزانيتها

التوصيات:

حتى يتمكن النظام الجبائي من تحقيق أهدافه الاستراتيجية في الجانب المالي والفني يجب:

- تحسين صياغة النصوص الجبائية ورقمنتها بشكل يضمن وضوحها لتفادي التهرب والغش الجبائي من خلال هذه الثغرة.
- محاولة السلطة المركزية التخفيف من الضغط الجبائي المسبب الأول للتهرب الجبائي وذلك بتعديل نسب الضرائب والرسوم المفروضة من جهة وتوسيع الوعاء الجبائي من جهة أخرى
- تطوير الادارة الالكترونية من خلال إسراع النظام الجبائي في الاعتماد على الانظمة المعلوماتية في جميع العمليات الجبائية والتشغيل الآلي الشامل لجميع إجراءات معالجة المعطيات ذات الصلة بفرض الضريبة والتحصيل والرقابة، وهو ما يساعد على تخفيف عبء المهام الادارية التقليدية على الموظفين الجبائيين.
- ضرورة مواكبة نظام الرقابة الجبائية لتحديات التجارة الاكترونية التي تعتمد أساسا على الانظمة الالكترونية الحديثة لا على الأساليب التقليدية التي يعتمد عليها جهاز الرقابة الجبائية اليوم.
- فتح بيئة رقمية والتنسيق فيما بين مؤسسات الدولة والهيئات الادارية الأخرى للإلمام بأكبر عدد ممكن من المعلومات حول المكلفين بالضريبة، الأمر الذي يسهل تبادل المعلومات وكذا عملية الرقابة الجبائية الآنية.

قائمة المراجع:

النصوص القانونية:

1. دستور 1996، المؤرخ في 28 /11/ 1996، الجريدة الرسمية رقم 76،المؤرخة في 28 ديسمبر 1996.

2. قانون رقم 20-16 مؤرخ في 16 جمادى الأول عام 1442، الموافق 31 /2020/12، يتضمن قانون المالية لسنة 2021، ج ر ع 83.

3. القانون رقم 18-05 مؤرخ في: 2018/05/10، يتعلق بالتجارة الإلكترونية، ج. ر عدد 28، صادرة في 2018/05/16.

4. قانون رقم 09-04 المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحتهما، ج ر عدد 47، الصادرة في 2009/08/16.

5. النظام رقم 12-03 المؤرخ في 28 /11/ 2012 ، المتعلق بالوقاية من تبييض الموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، ج.ر.، عدد 12، صادر في 27 /02/ 2013.

6. القانون رقم:04-15 المتضمن الجرائم الماسة بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات، المتمم للأمر رقم 66-156، المتضمن لقانون العقوبات، الصادر بتاريخ2004/11/10، ج.ر. عدد 71 .

الرسائل والأطروحات الجامعية:

1. بن علة فتيحة، بلحاج قمر، الرقمنة في المكتبات الجامعية الجزائرية :دراسة واقع الاطروحات والمذكرات: دراسة ميدانية بالمكتبات المركزية الجامعية ومكتبة كلية العلوم الاجتماعية بمستغانم "نموذجا"، مذكرة ماستر تخصص تكنولوجيا وهندسة المعلومات، قسم العلوم الانسانية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ، الجزائر، سنة 2018-2019.

2. بن غماري ميلود، الرقابة الجبائية كوسيلة لحماية أموال الخزينة العمومية، أطروحة دكتوراه في القانون العام،قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، سنة 2017-2018.

3. هتات محمد، سلوكيات الأساتذة الباحثين للوصول إلى المعلومات في البيئة الرقمية: الأساتذة الباحثون بجامعتي الجلفة والأغواط أنموذجا، مذكرة ماجستير في علم المكتبات والتوثيق، تخصص تقنيات التوثيق ومجتمع المعلومات، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاسلامية، قسم علم المكتبات والعلوم الوثائقية، جامعة أحمد بن بلة، وهران، سنة 2015/2014.

المقالات العلمية:

4. إسماعيل بن محمد بن عبد الله نويرة، شيماء بنت حميد بن عبد الله العبويي، أثر رقمنة النظام الضريبي على أداء الرقابة الجبائية بالمغرب (دراسة وصفية)، مجلة تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEC)،جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، المجلد 02، العدد 01 سنة 2020، الجزائر.

5. آسيا قاسيمي، فهيمة حدادو، الرقابة الجبائية في الجزائر وسبل تفعيلها، مجلة أوراق اقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، المجلد 03، العدد 01، ديسمبر 2019، الجزائر

6. بصاشي هدى، صفحة صليحة، واقع النظام الجبائي الجزائري وأثره على الاستثمار، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، المجلد 05، العدد 02، سنة 2020.

7. بوراس لطيفة، الرقمنة في الجامعة بين التغيير الجذرى والتكيف الحتمي، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، السياسية، والاقتصادية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر– 1، المجلد 57، العدد الخاص، سنة 2020، الجزائر.

8. بوريش أحمد، تربش محمد، مومني عبد القادر، تأثير الفجوة الرقمية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة مع الاشارة لحالة الجزائر (دراسة تحليلية إحصائية لتقرير التنمية المستدامة 2019 بإستخدام ACP)، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة طاهري محمد ، بشار، المجلد 05، العدد 03، ديسمبر 2019، الجزائر.

9. بوريش أحمد، تربش محمد، موني عبد القادر، تأثير الفجوة الرقمية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة مع الإشارة لحالة الجزائر (دراسة تحليلية إحصائية لتقرير التنمية المستدامة 2019 بإستخدام ACP)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 07، العدد 01،أفريل 2021، الجزائر.

10. بوعلالي ولهي، عثمان محادي، أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على فعالية التسيير الجبائي– دراسة حالة مجموعة من المؤسسات، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، المجلد 04، العدد 02، ديسمبر 2019،الجزائر.

11. حاج قويدر عبد الهادي، بشرى عبد الغني، أثر الرقابة الجبائية على حصيلة إيرادات الجباية العادية في الجزائر– دراسة قياسية خلال الفترة 2000–2017، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة ، المجلد05، العدد 02، أوت 2019، الجزائر

12. حمزرة العرابي، عادل مستوي، أم الخير البرود، أثر الضرائب غير المباشرة على النمو الاقتصادي في الجزائر– رؤية تحليلية قياسية خلال الفترة(1990–2013)، مجلة معارف، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، المجلد 11، العدد 20، جوان 2016.

13. خذيري صبرينة، جنينة عمر، الرقابة الجبائية في الجزائر بين هدفي مكافحة التهرب الجبائي وتنمية الإيرادات الجبائية– دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2011–2018، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، المجلد 12، العدد 02، سنة 2019، الجزائر.

14. سلمى بشاري، تطوير الرقمنة في الجزائر كآلية لمرحلة ما بعد جائحة كورونا (كوفيد 19)، Les Cahiers du Cread، Centre de Recherche en Economie Appliquée pour le développement، المجلد 36، العدد 03، سنة 2020، الجزائر.

15. عبد الله قيبوعة، مسعود خثير، الحماية الجزائية للمصنفات الرقمية في التشريع الجزائري، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، المجلد 06، العدد 02، سنة 2020،الجزائر.

16. محمد الأمين وليد طالب، نظيرة قلادي، المردودية المالية للنظام الجبائي الجزائري بعد الاصلاح الجبائي لعام 1992، مجلة البحوث الاقتصادية والماليةن جامعة أم البواقي، المجلد05، العدد 01، جوان 2008، الجزائر.

17. مقترح الاجندة الرقمية العربية، مخطط تمهيدي للاستراتيجية العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية المستدامة،اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الامم المتحدة، بيروت، 2019.

المراجع الإلكترونية:

1. محمد محمود مكاوي، البيئة الرقمية بين سلبيات الواقع وآمال المستقبل، المركز الوطني للمعلومات، جوان 2005، الجمهورية اليمنية، متاح على الموقع:
https://yemen-nic.info/contents/Informatics/studies/8.pdf..

الضوابط القانونيةللإشهار الأخضرالإلكتروني
آلية لتحقيق التسويق الإلكتروني.

Legal controls for e-green advertising as a mechanism
To achieve e-marketing.

من إعداد: الدكتورة سماح فارة

ملخص:

يلعب الإشهار التجاري دورا حيويا في المعاملات التجارية من خلال الترويج و تقديم المنتجات للمستهلك، و يحكمه الضوابط القانونية ما يحكم المعاملة التجارية ، و إذا كانت المعاملات التجارية تطورت من المجال المادي إلى مجال إدخال تكنولوجيا الرقمنة فيما يسمى بالتجارة الإلكترونية و المعاملات التجارية الإلكترونية كذلك تطور الأمر إلى الإشهار الإلكتروني، و الذي أصبح اليوم يراعي متطلبات التنمية المستدامة بمختلف أبعادها كالتنمية البيئية، حيث أصبح الإشهار يستخدم للترويج لمنتجات صديقة للبيئة باستخدام تقنية الأنترنت ما يسمى بالإشهار الأخضر الإلكتروني ، الذي سنسلط الضوء عليه بالدراسة في هذه الورقة البحثية من خلال البحث في الضوابط القانونية التي تحكمه.

Summary:

Commercial advertising plays a vital role in commercial transactions by promoting and presenting products to the consumer, and it is governed by legal controls that govern the commercial transaction,and if commercial transactions have evolved from the physical field to the field of introducing digitization technology in the so-called electronic commercial transactions as well. The situation has evolved into electronic advertising , which today takes into account the requirements of sustainable development in its various dimensionswhich as environmental development, as it is used to promote environmentally friendly products in that called green electronic advertising, which we will study by researching the legal controls that govern it.

مقدمة:

يشهد العالم غزوا كبيرا للتكنولوجيا في جميعمجالات الحياة، و لا شك أن تحقيق التنمية هو الهدف الأساسي الذي تسعى إليه كل الدول ولا تذخر جهدا للوصول إليها بكل وسيلة متاحة، و هو ما نلمسه في مجال الأنشطة الاقتصادية التي تقوم على الاستثمار في رأسمال معين لتحقيق الربح في تقديم منتجات و توصيلها للمستهلك.

إن العملية الاقتصادية تقوم بدورها على عدة مراحل لا تكاد تخلو من استعمال التكنولوجيا أو ما يسمى بالرقمنة، فللوصول إلى تقديم المنتج للمستهلك يستعمل المتعامل الاقتصادي كل الوسائل التي تقربه من رغبات و احتياجات المستهلك، معتمدا على وسائل تدله و توجه نشاطه، ولا شك أن الدعاية و الإشهار أحد أهمها و التي لا غنى عنها اليوم.

يلعب الإشهار التجاري دورا حيويا في المعاملات التجارية من خلال الترويج و تقديم المنتجات ، و تحكمه ضوابط قانونية على غرار الضوابط القانونية للمعاملات التجارية ، و إذا كانت المعاملات التجارية تطورت من المجال المادي إلى مجال إدخال تكنولوجيا الرقمنة فيما يسمى بالتجارة الإلكترونية و المعاملات التجارية الإلكترونية،كذلك تطور الأمر إلى الإشهار و الدعاية الإلكترونية.

لقد أصبح الإشهار اليوم يراعي متطلبات التنمية المستدامة بمختلف أبعادها كالتنمية البيئية، حيث أصبح يستخدم للترويج لمنتجات صديقة للبيئة، باستخدام تقنية الأنترنت ما يسمى بالإشهار الأخضر الإلكتروني ، و هو الموضوع الذي سنسلط الضوء عليه بالدراسة من خلال البحث من خلال التساؤل عن الضوابط القانونية التي تحكمه؟

للإجابة على هذه الإشكالية سنتناول المنهجين الوصفي في وصف و تعريف الظواهر محل الدراسة، و التحليلي في تحليل النصوص القانونية و إيجاد الأجوبة على التساؤلات، وفق التقسيم التالي:

أولا– مبدأ الشفافية،
ثانيا–عدم المساس بالنظام و الآداب العامة،
ثالثا–مبدأ حرية المنافسة.

أولا– مبدأ الشفافية:

يجب الإشارة إلى أن النصوص القانونية التي تنظم الممارسات التجارية والتي من ضمنها الاشهار العادي[1] و الإلكتروني [2]، لا تشير إلى المعاملات التي تتناول المنتجات البيئية، مما يجعلنا تستنتجأن

الدعاية و الإشهار الأخضر الالكترونييخضع لنفس القواعد العامة التي تتناول المعاملات التجارية الالكترونية .

أ- مفهوم مبدأ الشفافية: تبادل و تشارك المعلومات و التصرف بطريقة معلنة، لإتاحة الفرصة لمن لديهم اهتمام حول شيء ما أن يحصلوا على المعلومات اللازمة عنه.[3]

و كذلك تعني العلن و الوضوح بحيث تعطي الانطباع بصدق ما أفصحت عنه الإرادة و اتفاق ظاهرها مع ما في باطن الشخص، فإذا ما تم ذلك كان للمتعاقد أن يتخذ قراره على بصيرة بكل جوانب العملية المتعاقد بشأنها، كما تشمل الإفصاح عن المعلومات الضرورية لبناء إرادة الطرف المقابل أيضا، و هذه من بين الأمور التي يقتضيها حسن النية في العقود، و نظرا لكون الشفافية من أهم العوامل التي ترصد لمواجهة السلبيات المحتملة لاقتصاد السوق، كرسها المشرع صراحة مبدأ يحكم القواعد المطبقة على الممارسات التجارية ، سواء تلك المتعلقة بعلاقة الأعوان الاقتصاديين بالمستهلكين، أو تلك المتعلقة بعلاقة الأعوان الاقتصاديين فيما بينهم.[4]

و ترتبط الشفافية بشكل وثيق بالممارسة التجارية الإشهارية، كون هذه الأخيرة تهدف إلى ترويج بيع السلع أو الخدمات مهما كان المكان أو وسائل الاتصال المستعملة.[5]

ب- الشفافية في الإشهار: بشأن وسيلة الاتصال المستعملة في الإشهار، فقد اعترف المشرع الجزائري بالإشهار الإلكتروني و الذي يهدف إلى ترويج بيع سلع أو خدمات عن طريق الاتصالات الإلكترونية [6]، بل يبدو فيه اهتمام من المشرع لدعم الاستثمارات الداعمة لأنشطة التجارة الإلكترونية و جعلها موضوع تدابير تحضيرية في النصوص القانونية.[7]

هذا و لم يفرق المشرع في أي من النصوص القانونية المتعلقة بالإشهار التجاري بين السلع و الخدمات من حيث كونها صديقة للبيئة أو لا، في حين أكد على و جوب احترام الممارسات التجارية أيا كان نوعها لقواعد و مبادئ الشفافية و النزاهة بين المتعاملين بها و المنتفعين منها.[8]

ومن خلال ذلك يخضع الإشهار التجاري لجملة من الشروط الواجب التقيد بها و تتعلق **ب:**

1- الشيء المعلن عنه أي المنتوج: فزيادة عن الشروط العامة المطلوبة و المتعلقة بمشروعية المحل و سلامته من العيوب ، فالمنتوج قد يكون سلعة على اختلاف أنواعها عقارات، منقولات أو مواد استهلاكية...، أو خدمة كعمل و كالات السفر السياحية، أو تصليح و صيانة الأشياء أو خدمات النقل و التنظيف ...، و سواء كان محل الإشهار ماديا كما سبق بيانه أو معنويا كبراءات الاختراع و الأعمال الفنية و غيرها.

إلا أنه ينبغي أن لا يفهم من وراء ذلك أن الإشهار حكر على التجار فقط، فقد يصدر الإشهار مثلا عن جمعيات ليس من أغراضها تحقيق الربح، كما تقوم به جمعيات حماية البيئة للترويج على حماية البيئة، وفي هذا الإطارو على عكس المشرع الجزائري فقد نظم المشرع الفرنسي أحكام الإشهار ذات الصلة بالبيئة.[9]

2-**بالطرف المعلن:** و هو العون الاقتصادي و قد يكون منتجا أو تاجرا أو حرفيا أو مقدم خدمات أيا كانت صفته القانونية، يمارس نشاطه في الإطار المهني العادي أو بقصد تحقيق الغاية التي أسس من أجلها[10]،حيث يلتزم المعلن بإظهار اسمه في الإشهار التجاري، و أن يكون جادا في عرضه للمنتجات و الخدمات، و أن يكون العرض متوفرا فلا يجوز أن تتضمن الرسالة الإشهارية سلعة لا تتوفر بكميات كبيرة أو أن يكون العرض محدودا، كما يجب تقديم التصريح الصادق بمحتويات المنتج أو الخدمة و يتضمن التصريح بيانات صحيحة تتعلق بالمنتوج و تعرف به.[11]

هذا فيما يتعلق بالإشهار التجاري العادي ، أما الإشهار الإلكتروني فلا يخرج عما سبق بيانه حيث أوجب المشرع الجزائري وضوح الإشهار الإلكتروني كأي رسالة تجارية أو إشهارية، ووجوب تحديد الشخص الذي تم تصميم الرسالة لحسابه، كما يجب أن يحدد بوضوح ما إذا كان العرض التجاري يشمل تخفيضا أو مكافآت أو هدايا، عندما يكون العرض تجاريا أو تنافسيا أو ترويجيا، كما يجب التأكد من أن جميع الشروط الواجب استيفاؤها للاستفادة من العرض التجاري ليست مضللة و لا غامضة.[12]

هذا وقد ألزم المشرع على المورد الإلكتروني أن يضع منظومة إلكترونية يسمح من خلالها لكل شخص بالتعبير عن رغبته في عدم تلقي أي إشهار منه عن طريق الاتصالات الإلكترونية، دون مصاريف أو مبررات.[13]

و قد منع المشرع نشر أي إشهار أو ترويج عن طريق الاتصالات الالكترونية لكل منتوج أو خدمة، ممنوعة من التسويق عن طريق الاتصالات الالكتروني حسب ما تنص عليه القوانين و التنظيمات.[14]

ج- أهمية تحقيق الشفافية في الإشهار التجاري الالكتروني : تبرز هذه الأهمية بالنسبة للعون الاقتصادي و كذا المستهلك.

1- بالنسبة للعون الاقتصادي: في كونها تجلب المستهلكين، و تفوق الإشهارات التقليدية من حيث استخدام المعلن للأصوات و الصور و الرسومات المتحركة التي تظهر الاشهار بشكل جذاب، كما لا تكلف شراء مساحة علانية و تمكن من متابعة درجة إقبال الجمهور على المنتج و تغييره حسب الظروف.

2- **بالنسبة للمستهلك:** فتحقق له تنوع المنتجات والخدمات وإمكانية الاتصال المباشر بالمعلن عن بعدو دون عناء، و تمكنه من إجراء مقارنة بين السلع لمختلف الشركات.[15]

وكل مخالفة لمبدأ الشفافية تجعل العملية الإشهارية ممارسة تجارية غير مشروعة تخضع لأحكام عقابية كما سنتناوله لاحقا.

ثانيا-عدم المساس بالنظام والآداب العامة:

يعتبر مفهوم النظام العام من أعقد المفاهيم تفسيرا على الساحة القانونية خاصة إذا أضفنا لها فكرة الآداب العامة، على اعتبار أنها مفاهيم واسعة ومتغيرة من مكان لآخر ولو في نفس الزمان، ومن زمان لآخر ولو في نفس المكان،غير لا خلاف في أنها فكرة قانونية لها وزنها في المنظومة القانونية تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة.

أ- **مفهوم النظام و الآداب العامة** : إن قواعد النظام العام متصلة اتصالا مباشرا بالمجتمع ، كونها مستمدة من مجموع القواعد العبرة عن القيم و الأسس العليا الكامنة في ضمير الجماعة، مما يجعلها صمام الأمان لهوية المجتمع و حفظ ثوابته، لما تقوم به من ترجمة لهده القيم و الأصول الدينية و السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، في صورة قواعد قانونية تسمو و تعلو على القواعد العادية،بهدف توفير حماية فعالة تضمن عدم اختراقها من كل تهديد أيا كان مصدره، و عليه تبعا لتغير نظرة الدولة إلى الأسس و القيم التي يقوم عليها نظامها، تتغير تبعا لذاك وظيفة النظام العام داخلها.[16]

و هناك من الفقهاء من يرى ضرورة التمييز بين النظام العام من جهة و الآداب العامة من جهة ثانية، انطلاقا من أن قواعد النظام العام هي التي يقصد بها تحقيق مصلحة عامة سياسية أو اجتماعية، أو اقتصادية تتعلق بنظام المجتمع و تعلو على مصلحة الفرد، في حين أن الآداب هي مجموعة القواعد الخلقية التي تدين بها الجماعة في بيئة معينة، و عصر معين، و هي وليدة المعتقدات الموروثة،و العادات المتصلة ، وما جرى به العرف ، و تواضع عليه الناس.[17]

ب- **النظام و الآداب العامة في الإشهار:** في مجال الإشهار صحيح أن الإبداع يتطلب الحرية غير أن هذه الحرية تظل نسبية احتراما لمبدأ المشروعية[18]، فعطفا على ما سبق بيانه فإن أن النصوص القانونية لم تقصر، فقد أشارت إلى ضرورة احترام النظام العام و الآداب العامة في أكثر من موضع، فنجد أن القانون المنظم للتجارة الإلكترونية قد أكد صراحة على إلزامية عدم مساس الإشهار الإلكتروني بالآداب العامة و النظام العام [19]، و في ذلك نص على منع نشر أي إشهار أو ترويج عن طريق الاتصالات الإلكترونية لكل منتوج أو خدمة ممنوعة من التسويق عن طريق الاتصالات الإلكترونية [20]، و اعتبر من

قبيل المحظورات في التجارة الإلكترونية لعب القمار و الرهان و اليانصيب، التعامل في المشروبات الكحولية و التبغ، و كل سلعة أو خدمة محضورة بموجب التشريع المعمول به [21] على غرار تقديم خدمات متعلقة بالدعارة، فنلمس سمو الاعتبارات الدينية فالإسلام دين الدولة و الأخلاقية فيها.

كما أشار القانون المتعلق بالإعلام على حرية الإعلام في ظل احترام عدة قيم منها متطلبات النظام العام و كرامة الانسان و الحريات الفردية و الجماعية [22]، و هو ما سار في نطاقه قانون بالنشاط السمعي البصري بأن من مهام سلطة ضبط السمعي البصري السهر على احترام الكرامة الإنسانية، السهر على حماية الطفل و المراهق [23] و أنها مؤهلة بعد إشعار السلطة المانحة للرخصة بممارسة النشاط للقيام بالتعليق الفوري للرخصة دون إعذار مسبق و قبل قرار سحبها في حالة الإخلال بالنظام العام و الآداب العامة[24]، كما أشار نفس القانون في نص فريد و يتيم على تكليفها بالسهر الدائم على تثمين حماية البيئة و ترقية الثقافة البيئية و المحافظة على صحة السكان.[25]

إن هذا القيد نجده بتربط أساسا بالرسالة الإشهارية و هي مجموع الرسائل التي يوجهها المعلنون إلى الجمهور لتعريفهم بالسلع و الخدمات التي يقدمونها ، مستخدمين في ذلك وسائل الاتصال المتاحة، و من مزايا الرسالة الإشهارية أنها تتسم بالوضوح و التوجه نحو الهدف مباشرة، وهناك عدد من المعلومات الأساسية اللازمة للبدء في إعداد و تحرير الرسالة الإشهارية، فيشترط فيها أن تكون معرفة و محددة للطابع الاشهاري حيث يمنع الاشهار المجهول ، كما يجب أن تتميز الرسالة الإشهارية بالبساطة و الوضوح، و اعتماد لغة يستطيع فهمها المستهلك لذا وجب اعتماد اللغة الوطنية و هي اللغة العربية، كما يجب أن يتضمن صحة البيانات الواردة في الرسالة الإشهارية.[26]

ج- أهمية الحفاظ على النظام العام و الآداب في الإشهار: و من الواضح أن هناك علاقة وطيدة بين الإشهار و المجتمع، فبات على المعلن أن يلتزم في عرضه للرسالة الإشهارية بالقيم الأدبية للمجتمع و منع كل إشهار مخالف للنظام العام، و بالرغم من اختلاف المفاهيم المتعلقة بالنظام العام و الآداب غير أن الإنسانية تشترك في حد أدنى من حيث نبذ العنف و الكراهية بكل أشكالها التي قد تسيء للإنسان و الطفل و المرأة غير ذلك من فئات المجتمع لاعتبارات غير أخلاقية، أو الإساءة للغير بدافع المعتقدات أو الانتماءات أيا كان نوعها، كما يجب احترام القيم الوطنية و العالميةو غيرذلك مما يعتبر قيما ذات قيمة في كل مجتمع.

إن النصوص القانونية في إشارتها لحماية القيم الوطنية و الدينية و الأخلاقية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، تهدف إلى الحفاظ على استتباب الأمن و الصحة و السكينة في المجتمع أي المصلحة العامة، فهي ضوابط تطبق على الإشهار بمفهومه التقليدي و بمفاهيمه الحديثة كالإشهار الإلكتروني و صولا إلى الإشهارات التي تروج لمنتجات و خدمات خضراء صديقة للبيئة، فالأحكام عامة

و تبقى صالحة للتطبيق، بالرغم من عدم كفايتها في نظرنا على اعتبار أن الإشهارات الخضراء لا تحظى بتنظيم مميز حتى بالنظر إلى المصلحة المهمة التي تحققها، ليس على المستوى المحلي بل و أيضا على المستوى العالمي، ويمكن القول أنها تجسد المصلحة العالمية فتحقق بذلك التنمية المستدامة العالمية بما يكفل الحياة الصحية و السليمة للأجيال الحاضرة و المستقبلة.

ثالثا-مبدأ حرية المنافسة :

تعتبر المنافسة نزعة فطرية تدعو إلى بذل الجهد في سبيل التفوق [27]، فبالرغم من أن الفكرة يتنازعها أثر من علم كالقانون وعلم الاقتصاد وعلم الاجتماع وقد نجدها حتى في علم السياسة، كل حسب المنظور الدي ينطلق منه ويسعى للوصول إليه.

أ- مفهوم مبدأ الحرية المنافسة : غير أن ما يهمنا هو المنظور القانوني، فقد عرفها مجلس المنافسة الفرنسي بأنها" نظام اجتماعي تكون فيه المبادرة غير المركزة للأعوان الاقتصاديين هي الأساس لضمان التوزيع الأمثل للموارد النادرة في المجتمع".، و يعود أول بروز لمفهوم المنافسة في الفقه القانوني بظهور المفهوم القانوني للمنافسة غير المشروعة في الفقه الفرنسي سنة 1850 من خلال المرور باجتهادات و تجارب عديدة ، فعندما وضع القانون مبدأ للمسؤولية المدنية استند القضاء على هذا المبدأ لإدانة أفعال المنافسة غير المشروعة، ثم تم بناء نظام للحماية من المنافسة غير المشروعة شيئا فشيئا.[28]

و يعتبر مبدأ المنافسة من المبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظام اقتصاد السوق و إن كان المشرع الدستوري في الجزائري قد ضمنه في مبدأ حرية الصناعة و التجارة[29]، و لا يخفى على أحد دور الإشهار في خلق المنافسة و تقويتها حتى أصبح اليوم لا غناء عنه داخليا أو عالميا، و مع الوسائل التكنولوجية الوسائل السمعية البصرية كالقنوات و الوسائل الإلكترونية الأخرى أصبحت السلع و الخدمات تحت طلب المستهلك ولو كان في أقصى بقاع العالم، ليكون الإشهار حلقة الوصل بين العون الاقتصادي المعلن و المستهلك، فالإشهار يكسب القوة للمنتج و يؤثر على الأسعار. غير أن إشكالية مصداقية الإشهار ومدى تأثيره على إرادة المستهلك تستعدي حماية قانونية باعتباره الطرف الضعيف.

ب- الإشهارو مبدأ المنافسة: متى احتوى الإشهار على عناصر تنفي عنه المصداقية والشفافية يكون تصرفا غير مشروع وغير نزيه، ويكون الإشهار كاذبا ومضللا.

فالإشهار الكاذب يعني تقديم معلومات مغايرة للحقيقة بصورة إرادية للمستهلك، ولا يقصد بالحقيقة في هذا المجال أن تكون قطعية وإنما يقاربها.

أما الإشهار المضلل فهو الإشهار الذي من شأنه أن يضلل المستهلك ويخدعه، ولن يتضمن بيانات و معلومات كاذبة، إلا أنه يصاغ بعبارات أو يستعمل وسائل من شأنها أن تؤدي إلى خداع المستهلك.[30]

وقد اعتبر القانون المنظم للممارسات التجارية أن كل إشهار من شأنه الإخلال بمبدأ النزاهة فهو إشهار تضليلي وبالتالي غير مشروع إذا كان:

– يتضمن تصريحات أو بيانات أو تشكيلات يمكن أن تؤدي إلى التضليل بتعريف منتوج أو خدمة بكميته او وفرته أو مميزاته،

– يتضمن عناصر يمكن أن تؤدي إلى الالتباس مع بائع آخر أو منتجاته أو خدماته او نشاطه،

– يتعلق بعرض معين لسلع أو خدمات في حين أن العون الاقتصادي لا يتوفر على مخزون كاف من تلك السلع ولا يمكنه ضمان الخدمات التي يجب تقديمها عادة بالمقارنة مع ضخامة الإشهار.[31]

فالواضح أن المشرع اعتمد في تحديده اعدم المشروعية على التضليل و الذي من شأنه المساس بمصالح المستهلك المشروعة، لا سيما إذا تعلق الأمر بتعريف المنتوج أو الخدمة أو مميزاته بما يوقعه في غش وتدليس، كذلك الأمر بالنسبة لارتفاع الأسعار بسبب ادعاء العون الاقتصادي نذرة المنتوج أو الخدمة، و عليه ينبغي اعتبار الإشهار التضليلي كل إشهار يتم بأية وسيلة كانت، و يتناول سلعة أو خدمة و يتضمن عرضا أو بيانا أو ادعاء كاذبا أو مصاغ بعبارات من شأنها أن تؤدي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى خداع و تضليل المستهلك و التضليل عليه، فالتضليل قد يقع على عنصر من عناصر السلعة أو الخدمة فيدفع الجمهور إلى الإقبال عليها و ما كان ليقبل عليها أصلا أو كان سيقبل عليها لكن و فق شروط مختلفة، فالتضليل يقع على المنتج أو الخدمة ذاتها أو على عناصر خارجية أو مستقلة عنها.[32]

فلجلب المستهلك واستمالته يستعمل العون الاقتصادي أية وسيلة في سبيل ذلك،كالادعاء بانفراد السلعة المقدمة، ومن أكتر الوسائل المعتمد عليها أجهزة السمعي البصري في الترويجللمنتوجات و الخدمات و غلبا لا تكون مطابقة لما هي عليه في الواقع لاستخدام التقنيات الحديثة في التصوير و المؤثرات و الفنيات، ضف إلى ذلك الاستعانة بشهادة الخبراء و المختصين و تشكل هذه الإعلانات خطورة على حماية المستهلك و لا بد من تفاديها لأن تصريحات الخبراء تعتبر دليل ضمان للمستهلك و محل اعتبار لديه.[33]

إلا أن يوجد فرق جوهري بين الكذب والتضليل فالإشهار المضلل لا يتضمن بيانات كاذبة وإنما يصاغ بعبارات تؤدي إلى خداع المستهلك، في حين أن الإشهار الكاذب يحتوي على معلومات كاذبة

وغير مطابقة للحقيقة، فالخروج عن الحقيقة في الإشهار الكاذب يكون أكثر وضوحا، والهدف من هذا التفريق هو الغاية من تجريم هذه التصرفات التجارية، فمعاقبة التضليل يكون بهدف حماية رضا المستهلك من التأثير فيه، في حين أن تجريم الكذب أو الغش فمبرراته ضمان تقديم بضاعة صالحة للاستخدام فيما أعدت لأجلهبعيدا عن التصريحات الكاذبة.[34]

و في هذا السياق شهد النشاط الاقتصادي تحولا نحو النشاطات الإنتاجية المحافظة على البيئة استجابة لميل الأفراد لكل ما هو بيئي نظيف و آمن للصحة و المحيط، خاصة مع الآثار و الاختلالات الخطيرة التي تشهدها الكرة الأرضية المسكن الطبيعي لكل الكائنات الحية، زادت الدعوة و يتبعها الطلب للتوجه نحو ما يسمى بالاقتصاد الأخضر.

غير أن هذا المجال من أكثر الميادين التي تشهد الممارسات التضليليةوالاحتيالية التي تتحجج بالطرح البيئي، وتدعي احترمها للمعايير البيئيةغير أنها في الواقع تندرج في ظاهرة خطيرة تدعى بالغسيل الأخضر، والتي كشفت عنها تجارب المستهلكين وتحريات الأجهزة الرقابية المختصة.[35]

و على الرغم من عدم لحاق المشرع الجزائري بركب الدول التي نظمت و لاحقت الإشهارات التضليلية في مجال المنتجات الخضراء، فإن النظام القانوني العام يبقى هو الساري في انتظار ما سيسفر عنه المستقبل، فيما أصبح اليوم السوق الجزائري يشهد ترويجا كبيرا للمنتوجات الصديقة للبيئة، و يمثل نظام الأيزو إطارا لما يعرف بالإدارة البيئية و ذلك عبر الأيزو 14000 و الذي هو مجموعة من المواصفات الاختيارية التي تحافظ على البيئة، فتصنف المنتج حسب مراعاته للبيئة فمثلا 14020و 14025 فتمثل علامة التوافق البيئي للمنتج.[36]

واستغلالا لرغبة الأفراد في الحصول على المنتجات الخضراء ولو بتكلفة أعلى مقارنة بغيرها، أصبحت الشركات تتنافس و يبدو ذلك واضحا من خلال ما تتداوله الإشهارات التي تتنوع في توصيف المنتجات، وفي الواقع ما هي إلا محض خداع يضر بمصلحة المستهلك و الأعوان الاقتصاديين الممارسين لنفس القطاع في إطار المنافسة غير المشروعة.

ج- الجزاءات القانونية عن الإخلال بمبدأ المنافسة : فبشأن الممارسات التضليلية في الإشهارات ومنها الالكترونية و الخضراء والتي من شأنها خداع المستهلك البسيط:

1- **في القضاء المدني:** يقع عبئ إثبات صحة البيانات والعروض الواردة في الاشهار على المعلن، وفي حال عدم صحتها تؤدي إلى قيام مسؤوليته[37] عن الإشهار التضليلي والكاذب وحتى تجريمه[38].

ويرجع في تقدير مدى إمكانية أن يؤدي الاعلان إلى خداع المستهلك وتضليله إلى معيار المستهلك المتوسط، وهذا المعيار يمكن أن يساعد على التمييز بين الإشهارات الخادعة التي تخضع للمسؤولية المدنية وللتجريم، وغيرها من الإشهارات المبالغ فيها والتي تخرج عن نطاقهما.[39]

ففي نطاق المسؤولية المدنيةتكون عقدية إذا اقترن الإيجاب على كافة العناصر الجوهرية للعقد بالقبول يملك المستهلك الحق في رفع دعوى التدليس بإبطال العقد لعيب في الإرادة [40]، كما يملك دعوى التنفيذ العيني بطلب تنفيذ ما ورد في الإشهار[41]، كما يملك في الأخير دعوى طلب التعويض[42].

و تكون المسؤولية تقصيريةباقتصار المعاملة علىالدعوة للتعاقد إذا وقع ضرر للمستهلك، و هذا غالبا غير وارد على اعتبار أن المعاملة لا تزال في مرحلة التفاوض و يمكن لأي من الطرفين العدول عنها، و بذلك فإن المسؤولية التقصيريةطبقا لقواعد القانون المدني لعدم وجود نصوص منظمة لها تكون مقررة لمصلحة الشخص المتضرر و هو العون الاقتصادي المنافس و تسمى دعوى المنافسة غير المشروعة و تحتل أهمية من حيث حماية المنافس و حماية المنافسة ذاتها في المعاملات التجارية، حيث يثبت المضرور الخطأ جراء العرض التضليلي أو الكاذب ليربطه الضرر الحاصل له و يثبته، ليستحق التعويض القائم على أساس ما لحق العون الاقتصادي المضرور من خسارة و ما فاته من كسب و بوقف بث الإشهار التجاري الكاذب و المضلل.

2- **في القضاء الجزائي:** فيعتبر الإشهار الكاذب أو المضلل جريمة يعاقب عليها القانون، و في عدم وجود نصوص عقابية خاصة اجتهد الفقه في إسقاط القواعد العامة الموجودة في الجرائم المقننة على الإشهار الكاذب أو المضلل فكان اجتهاده:

***الإشهار الكاذب أو المضلل جريمة نصب** : حيث تقوم جريمة النصب في حال الاستيلاء على مال الضحية دون عنف، وباستعمال طرق احتيالية من شأنها دفع الضحية إلى التخلي عن ماله، كقيام المعلن بنشر إشهار حول تأسيس شركة تقدم خدمة معينة وحمل المتلقي على الاكتتاب في هذه الشركة الوهمية، فهذه الجريمة لم تنص في شأن الإشهار لكن وأمام الفراغ القانوني أجمع الفقه والقضاء على إمكانية الاستعانة بأحكام النصوص المنظمة لجريمة النصب لمعاقبة مرتكبي جريمة الإشهار الكاذب أو المضلل.[43]

***الإشهار الكاذب أو المضلل جريمة خداع** : يتجسد الخداع في كل نشاط يؤتيه المعلن أو العون الاقتصادي يهدف من ورائه خداع المستهلك بصدور تأكيدات كاذبة لإيقاع المستهلك في الغلط، وقد أشار القانون إلى عدة حالات للخداع لكنها على سبيل المثال كالوزن بأدوات مزورة وغير مطابقة، وأشار إلى الإعلانات وكذا إلى النتائج المنتظرة في الإشهار وغير ذلك من الصور.[44]

و تكون العقوبة المقررة بالحبس من سنة إلى خمس سنوات و غرامة مالية من 20000 د ج إلى 1000000 د ج كعقوبة أصلية [45].و كذلك طبقا لأحكام القانون المطبق على الممارسات التجارية فالعقوبة الأصلية لمخالفة أحكام المادتين 27 و 28 هي الغرامة المالية من 50000د ج إلى 5000000 دج .[46] كما أضاف المشرع عقوبات تكميلية كالمصادرة [47]، و الأمر بنشر الحكم القضائي[48] ، غلق المحلات التجارية.[49] لمدة لا تتجاز 60 يوما.

وهنا يثورإلى الذهنالتساؤل حول الاشهار الأخضر لما يوضح دور المنتوج أو الخدمة في الحفاظ على البيئة والمحيط مقارنة بغيرها من السلع والخدمات التقليدية، والتي لا تراعيها بل وحتى تؤذيها هل يمكن اعتباره من قبيل الاشهار التجاري المقارن؟

فهذا الأخير يتميز بأنه لا يكتفي بإبراز خصائص ومميزات سلعته أو خدمته محل الإشهار بل يقوم فضلا عن ذلك بالحط من مزايا سلعة مماثلة لعون اقتصادي منافس وإبراز عيوبها والتقليل من قيمتها.[50]

و في إطار الضوابط القانونية للغسيل الأخضر نجد أن هناك دولا جابهت المشكلة، ففي فرنسا تم تكوين لجنة خبراء في مجال التسويق أعدت ميثاقا هدفه ردع الممارسات المضللة في مجال الادعاء بحماية البيئة، و إيقاف كل أعمال الترويج للمنتجات ذات الصلة بهذا المسعى، مع فرض عقوبات صارمة في هذا المجال، أما في الولايات المتحدة و التي تعرف أضخم المبادلات و المعاملات الإعلانية في العالم فقدسعتإلى سد الفراغ القانوني الذي يسمح باستمرار و تطور ممارسات غسيل البيئة، و قدمت هيئة حماية البيئة و اللجنة الفدرالية للتجارة دليلا تحت عنوان إرشادات لرفع الشكاوى ضد التسويق البيئي، كما قامت بريطانيا منذ 2003 بتحديث قانون الشكاوى الخضراء.[51]

الخاتمة:

من خلال كل هذه الدراسة نستشف فقدان البعد البيئي في الممارسات التجارية و منها الإشهار، على الرغم من اعتناء الدولة الجزائرية بموضوع البيئة في مجالات عديدة لا يمكن فصلها عن النشاط الاقتصادي و التجاري كالعمران و التنمية المستدامة، و أمام اكتمال الرؤية لا بد من استشعار المشرع لمواطن النقص لتداركها بما يحقق لا نقول الكمال و لكن التناسق والتوازي في الأهداف على المدى القصير و الطويل ، خاصة و أنها في ظل العولمة أصبحت أهدافا عالمية لمصلحة البشرية جمعاء، و لأجل ذلك ارتأينا الخروج بهذه التوصيات المتواضعة:

-إصدار قانون خاص بالإشهار التجاري و تنظيم أبعاده و أشكاله التقليدية و الحديثة الإلكترونية مثلا في نص واحد باعتباره أداة لا غنى عنها في التسويق للمنتجات، وإلحاقه بالقانون التجاري بدلا من جملة

النصوص التي تتناول مواضيع مشتركة في قوانين متفرقة مما يصعب دراستها و جمع شتاتها لتوضيع مسلك المشرع و تفسير أهدافه.

-إدراج البعد البيئي في القوانين المرتبطة بالإشهار والعمل على ترقيتها بتشجيع الترويج للمنتجات الخضراء كإعفائها ضريبيا وتسهيل التمويل المرتبط بها، دفعا للاستثمار الأخضر وخوض المنافسة فيه.

- تقييم المنتجات وإدخال التصنيفات البيئية العالمية في السوق الجزائرية ومراقبتها خاصة في الإشهارات التي تعرضها حماية للمستهلك من طرف خبراء عارفين تحت طائلة تسليط عقوبات رادعة.

***الهوامش:**

[1]- القانون 02/04 المؤرخ في 23 يونيو 2004 يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية، الجريدة الرسمية عدد 41، الصادرة بتاريخ 27 يونيو 2004.

- القانون 04/ 08 المؤرخ في 14 غشت 2004 المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية، الجريدة الرسمية عدد 52 الصادرة بتاريخ 14 غشت 2004 14، المعدل و المتمم بموجب القانون 08/18 المؤرخ في 10 يونيو 2018، جريدة رسمية عدد 35، الصادرة بتاريخ 13 يونيو 2018.

- القانون 03/09 المؤرخ في 25 فبراير 2009 والمتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، الجريدة الرسمية عدد 15، الصادرة بتاريخ 8 مارس 2009، المعدل والمتمم بموجب القانون 09/18 المؤرخ في 10 يونيو 2018، جريدة رسمية عدد 35، الصادرة بتاريخ 13 يونيو 2018.

[2]- القانون 05/18 المؤرخ في 10 مايو 2018 يتعلق بالتجارة الإلكترونية، الجريدة الرسمية عدد 28، الصادرة بتاريخ 2018.

[3]- سعود بن شباب عبد العالي الشلوي، الشفافية ودورها في الحد من الفساد الإداري، رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاجتماعية والإدارية، قسم العلوم الإدارية، كلية العلوم الاجتماعية والإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،1437هـ/2016م

[4]- معاشي سميرة و زكرياء جرفي، مبدأ الشفافية لحماية المستهلك في ظل قانون الممارسات التجارية 02/04، مجلة الحقوق و الحريات، العدد الرابع، أبريل 2017، مخبر الحقوق و الحريات في الأنظمة المقارنة، جامعة محمد خيضر - بسكرة، ص 661

[5]- وهو تعريف الإشهار حسب المادة 3 من القانون 02/04 الذي يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية السابق الذكر.

[6]- وهو تعريف الاشهار الإلكتروني حسب المادة 5 من القانون 05/18 المتعلق بالتجارة الإلكترونية السابق الذكر.

[7]- المادة 4 من نفس القانون.

[8]- انظر المادة 1 من القانون 02/04 الذي يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية السابق الذكر.

[9]– أسماع معكوف، القواعد الوقائية المنظمة للإشهار التجاري، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 31–عدد2، جوان 2020، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة1، ص 231و 232.

[10]– المادة 3 من القانون 02/04 السابق الذكر.

[11]– المادة 18 من مشروع قانون الإشهار لسنة 1999.

[12]– المادة 30 من القانون18 /05 المتعلق التجارة الإلكترونية السابق الذكر.

[13]– المادة 32 من نفس القانون.

[14]– المادة 34 من نفس القانون.

[15]– دمانة محمد و يوسفي نور الدين، الاشهار الإلكتروني التجاري و المستهلك، مجلة المفكر، العدد السابع عشر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 295 و 256.

[16]– عليان عدة، فكرة النظام العام و حرية التعاقد في ضوء القانون الجزائري و الفقه الإسلامي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الخاص، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد– تلمسان،2015–2016، ص 14.

[17]– نفس المرجع، ص 33.

[18]– محمد الحاجي صدوق، الضوابط القانونية للإشهار أي حماية للمستهلك؟ المعلومة القانونية، alkanounia.info

[19]– المادة 30 فقرة 3 من قانون التجارة الإلكترونية السابق الذكر.

[20]– المادة 34 من نفس القانون.

[21]– انظر المادة 3 من نفس القانون.

[22]– المادة 2 من القانون العضوي05/12 المؤرخ في 12 يناير 2012 المتضمن قانون الإعلام، الجريدة الرسمية عدد 2 الصادرة بتاريخ 15 يناير 2012.

[23]– المادة 54 من القانون 04/14 المؤرخ في 24 فبراير 2014 يتعلق بالنشاط السمعي البصري، الجريدة الرسمية عدد 16، الصادرة بتاريخ 23 مارس 2014.

[24]– المادة 103 من نفس القانون.

[25]– المادة 54 من نفس القانون.

[26]– أسماء معكوف مرجع سابق، ص 232و 233.

[27]– نقلا عن رافع مولوي/ مبدأ حرية المنافسة في التشريع الجزائري، مجلة الشريعة والاقتصاد، المجلد الثامن، الإصدار الأول لسنة 2019، ص 332.

[28]– نفس المرجع.

[29]– المادة 37 من القانون 01/16 المؤرخ في 6 مارس 2016 يتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية عدد 14 الصادرة بتاريخ 7 مارس 2016.

[30]خالدية معيزي، الإشهار التجاري كصورة للمنافسة غير المشروعة، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، العدد 2 ، جوان 2018، مجلة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، ص 241.

[31]– المادة 28 من القانون04 /02 المتعلق بالممارسات التجارية السابق الذكر.

[32]– أسماء معكوف، مرجع سابق، ص 237 و 238.

[33]– خالدية معيزي، مرجع سابق، 245و 246.

[34]– نفس المرجع، ص 244.

[35]– حميداني سليم و فلكاوي مريم، حماية البيئة بين التزامات الإنتاج الأنظف و سلوك الغسيل الأخضر، مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية، العدد الأول، المجلد الرابع، مارس 2019، جامعة زيان عاشور الجلفة، ص 341.

[36]– نفس المرجع، ص 343.

[37]– تطبق بشأنها قواعد العامة للمسؤولية المدنية.

[38]– نصت المادة 40 من القانون05/18 المتعلق بالتجارة الإلكترونية" دون المساس بحقوق الضحايا في التعويض، يعاقب بغرامة من 50000 د ج إلى 500000 د ج كل من يخاف أحكام المواد 30 و 31 و32 و 34 من هذا القانون".

[39]– عبد الحفيظ بوقندورة، ضوابط تجريم الاشهار الكاذب في سوق الاعلانات التجارية، مجلة حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 24، جوان 2018، ص 170.

[40]– حسب المواد من 59 المادة 91 من القانون المدني، الأمر 58/75 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، الجريدة الرسمية عدد 36, المعدل و المتمم.

[41]– حسب المواد من 164 إلى 175 من القانون المدني.

[42]– حسب المواد 176 إلى 187 من نفس القانون المدني.

[43]– خالدية معيزي، النظام القانوني للإشهار الكاذب أو المضلل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص القانون الخاص، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2018–2019، ص 330.

[44]– المادة 426 من قانون العقوبات الأمر 156/66 المؤرخ في 8 يونيو 1966 المعدل و المتمم، والمادة 68 من قانون حماية المستهلك و قمع الغش السابق الذكر

[45]– المادة 372 من قانون العقوبات السابق الذكر

[46]– المادة 38 من القانون02/04 السابق الذكر.

[47] – المادة 44 من القانون 02/04 السابق الذكر والمادة 82 ا من القانون 03/09 السابق الذكر

[48]المادة 18 مكرر من قانون العقوبات.

[49]– المادة 46 من القانون 02/04 السابق الذكر.

[50]– سفيان سوالم، الضوابط القانونية للإشهار التجاري المقارن، الملتقى الوطني حول الإطار القانوني لعقود الإشهار التجاري وآثارها على الاقتصاد الوطني والمستهلك، المنظم من طرف قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 195 قالمة، يوم 5 ديسمبر 2018.

[51]– سليم حميداني و مريم فلكاوي، مرجع سابق، ص 345.

***قائمة المراجع:**

أ- النصوص القانونية:

1- القانون العضوي 05/12 المؤرخ في 12 يناير 2012 المتضمن قانون الإعلام، الجريدة الرسمية عدد 2 الصادرة بتاريخ 15 يناير 2012.

2- قانون العقوبات الأمر 156/66 المؤرخ في 8 يونيو 1966 المعدل و المتمم.

3- قانون العقوبات الأمر 156/66 المؤرخ في 8 يونيو 1966 المعدل و المتمم.

4- القانون 02/04 المؤرخ في 23 يونيو 2004 يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية، الجريدة الرسمية عدد 1، الصادرة بتاريخ 27 يونيو 2004.

5- القانون 04/ 08 المؤرخ في 14 غشت 2004 المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية، الجريدة الرسمية عدد 52 الصادرة بتاريخ 14 غشت 2004 14، المعدل و المتمم بموجب القانون 08/18 المؤرخ في 10 يونيو 2018، جريدة رسمية عدد 35، الصادرة بتاريخ 13 يونيو 2018.

6- القانون 03/09 المؤرخ في 25 فبراير 2009 والمتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، الجريدة الرسمية عدد 15، الصادرة بتاريخ 8 مارس 2009، المعدل والمتمم بموجب القانون 09/18 المؤرخ في 10 يونيو 2018، جريدة رسمية عدد 35، الصادرة بتاريخ 13 يونيو 2018.

7- القانون 04/14 المؤرخ في 24 فبراير 2014 يتعلق بالنشاط السمعي البصري، الجريدة الرسمية عدد 16، الصادرة بتاريخ 23 مارس 2014.

8- القانون 01/16 المؤرخ في 6 مارس 2016 يتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية عدد 14 الصادرة بتاريخ 7 مارس 2016.

9- القانون 05/18 المؤرخ في 10 مايو 2018 يتعلق بالتجارة الإلكترونية، الجريدة الرسمية عدد 28، الصادرة بتاريخ 2018.

ب-المقالات العلمية:

1-أسماء معكوف، القواعد الوقائية المنظمة للإشهار التجاري، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 31-عدد2، جوان 2020، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة1.

2- حميداني سليم و فلكاوي مريم، حماية البيئة بين التزامات الإنتاج الأنظف و سلوك الغسيل الأخضر، مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية، العدد الأول، المجلد الرابع، مارس 2019، جامعة زيان عاشور الجلفة.

3-خالدية معيزي، الإشهار التجاري كصورة للمنافسة غير المشروعة، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، العدد 2 ، جوان 2018، مجلة الجيلالي بونعامة خميس مليانة.

4- دمانة محمد و يوسفي نور الدين، الاشهار الإلكتروني التجاري و المستهلك، مجلة المفكر، العدد السابع عشر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة.

5- عبد الحفيظ بوقندورة، ضوابط تجريم الاشهار الكاذب في سوق الاعلانات التجارية، مجلة حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 24، جوان 2018.

6- رافع مولوي، مبدأ حرية المنافسة في التشريع الجزائري، مجلة الشريعة والاقتصاد، المجلد الثامن، الإصدار الأول لسنة 2019.

7- معاشي سميرة و زكرياء جرفي، مبدأ الشفافية لحماية المستهلك في ظل قانون الممارسات التجارية 02/04، مجلة الحقوق و الحريات، العدد الرابع، أبريل 2017، مخبر الحقوق و الحريات في الأنظمة المقارنة، جامعة محمد خيضر – بسكرة.

8- محمد الحاجي صدوق، الضوابط القانونية للإشهار أي حماية للمستهلك؟ المعلومة القانونية، alkanounia.info

ج-المذكرات و الرسائل الجامعية:

1- خالدية معيزي، النظام القانوني للإشهار الكاذب أو المضلل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص القانون الخاص، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2018-2019.

2- عليان عدة، فكرة النظام العام و حرية التعاقد في ضوء القانون الجزائري و الفقه الإسلامي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الخاص، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان.

3- سعود بن شباب عبد العالي الشلوي، الشفافية ودورها في الحد من الفساد الإداري، رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاجتماعية والإدارية، قسم العلوم الإدارية، كلية العلوم الاجتماعية والإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،1437هـ/2016م

-الملتقيات العلمية:

- سفيان سوالم، الضوابط القانونية للإشهار التجاري المقارن، الملتقى الوطني حول الإطار القانوني لعقود الإشهار التجاري وآثارها على الاقتصاد الوطني والمستهلك، المنظم من طرف قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 195 قالمة، يوم 5 ديسمبر 2018.

ملتقى الوطني الافتراضي بعنوان:

"البيئة الرقمية ضمن متطلبات التنمية المستدامة"

يوم 13 ديسمبر 2021

جامعة 8 ماي 1945 قالمة، ضمن مشروع بحث: "التجارة الإلكترونية والتنمية البيئية"

كلية العلوم القانونية والسياسية، قسم العلوم القانونية

مداخلة بعنوان:

الاقتصاد الرقمي : صورة الاقتصاد المبني على المعرفة والإبتكار

د- بوالقدرة نزيهة، د-لكحل نبيلة

naziha.boulkedra@univ-annaba.dz

جامعة باجي مختار-عنابة، مخبر: الذكاء الاقتصادي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،

nabila.lakhal@univ-annaba.dz

جامعة باجي مختار-عنابة، مخبر: الذكاء الاقتصادي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

الاقتصاد الرقمي : صورة الاقتصاد المبني على المعرفة والإبتكار

ملخص:

يعد الاقتصاد الرقمي أسلوبا حديثا لممارسة الأعمال الإقتصادية من خلال استخدام التكنولوجيا الرقمية، ويتزامن مع مفهوم الثورة الصناعية الرابعة. وفيه يلاحظ تداخل التكنولوجيا الرقمية مع الأنشطة والقطاعات الاقتصادية، ما يجعل كل من قطاعاته، تعاملاته، معلوماته، منتجاته، زبائنه، يأخذون صفة الرقمنة. وهو في نفس الوقت اقتصاد ما بعد الاقتصاد المعرفي، كون بنيانه أسست عليه، من جهة أولى. ومن جهة ثانية فهو اقتصاد أسس وحفز لتوافر نظام بيئي ذكي للابتكار الذي يتجسد في مختلف المساهمات التقنية الرقمية مثل الانترنيت الأشياء، الحوسبة السحابية، البيانات الضخمة... وغيرها.

الكلمات المفتاحية:

الاقتصاد الرقمي، الاقتصاد المعرفي، الثورة الصناعية الرابعة، نظام البيئي الذكي للابتكار، التكنولوجيا الرقمية.

L'économie numérique : une présentation de l'économie fondée sur la connaissance et l'innovation

Résumé

L'économie numérique est une méthode révolutionnaire d'utilisation de la technologie numérique dans le domaine économique s'associant à la quatrième révolution industrielle.On constate l'interférence du numérique avec les activités des secteurs économiques, font que chaque secteurs, transactions, informations, produits, clients, prend le caractère de la numérisation. C'est une économie au-delà de l'économie du savoir d'une part et de l'autre, elle établit et stimule la disponibilité d'un écosystème intelligent pour l'innovation qui s'incarne dans diverses contributions techniques numériques telles que l'Internet des objets, le cloud computing, le big data... et autres.

Les mots clés: Économie numérique, économie du savoir, quatrième révolution industrielle, écosystème d'innovation intelligente, technologie numérique.

مقدمة:

يتزايد الارتباط والترابط في ظل الاقتصاد الرقمي بين الأشخاص والمؤسسات والآلات، والتقنيات التكنولوجيا الرقمية سمة الثورة الصناعية الرابعة مثل الهاتف المحمول وإنترنت الأشياء. فكل الأنشطة الاقتصادية أصبحت ذات صلة بالتكنولوجيا الرقمية. وهو يعتمد في تطبيقه على أبعاد متعددة من أهمها الانتشار الواسع والسريع للشبكة العنكبوتية، والتي أتاحت لمختلف البشر والأعمال من استكشاف العالم والقيام بإجراء عمليات تجارية متعددة ومعقدة في نفس الوقت، وهو اقتصاد معتمد في الأساس على نظام تحركه وتنظمه المعرفة وانتشار المعلومة والقيام بالسيطرة عليها.

الاقتصاد الرقمي يتشابك بشكل كبير وفي تزايد مع الاقتصاد التقليدي مما يجعل الفصل بينهما صعب جداً. ومفهومه ظهر لأول مرة في اليابان خاصة في وقت ركود اليابان وفي فترة التسعينيات وتم صياغة مصطلح الاقتصاد في أوروبا في كتاب تابسكوت بعنوان "الاقتصاد الرقمي: الوعد والخطر في عصر الذكاء الاتصالي". ويعتبر ذلك الكتاب من أوائل الكتب التي نظرت إلى الإنترنت كطريقة لأداء الأعمال وتطور هذا المصطلح وبشكل كبير في مختلف أنحاء العالم [1].

"الاقتصاد الرقمي" يعبر عن عملية التحول الرقمي (أي استخدام الإنترنت) أصبح أكثر انتشاراً في جميع القطاعات الاقتصادية، وهو اقتصاد تدعمه عوامل كثيرة مثل تطور التجارة الإلكترونية، وتحسن البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وانتشار الخدمات الإلكترونية، واستخدام الهواتف الذكية، وتوسع أنظمة الدفع الإلكتروني، وكذلك الدعم الحكومي الكبير لعملية التحول الرقمي.

مما تم طرحه سابقا يمكن طرح الإشكالية التالية:

لماذا تم بناء صورة للاقتصاد الرقمي على أسس الاقتصاد المعرفي من جهة أولى، وعلى أسس النظام البيئي الذكي للابتكار من جهة ثانية؟

ولتوضيح هذه الإشكالية تم توزيعها على الأسئلة الفرعية التالية:

- فيما يتمثل مضمون الاقتصاد الرقمي؟
- هل الاقتصاد الرقمي هو متزامن مع الثورة الصناعية الرابعة؟ وما هي محركات الأساسية لهذه الثورة؟
- هل اقتصاد الرقمي هو اقتصاد مبني على أسس الاقتصاد المعرفي؟ وهل هو اقتصاد ما بعد الاقتصاد المعرفي؟
- هل الاقتصاد الرقمي هو اقتصاد مبني على أسس النظام البيئي الذكي للابتكار؟ ومما يتكون هذا النظام؟

– ما هي التحديات التي تواجه اقتصاد الرقمي وما هي السياسات الداعمة لقيامه؟

I. مضمون الاقتصاد الرقمي:

يتحدد مضمون الاقتصاد الرقمي من خلال عرض مفهومه، مميزاته، سماته، خصائصه، وهي على التوالي:

1- مفهوم الاقتصاد الرقمي:

تتعدد التعريفات التي تتناول هذا المصطلح بشكل كبير، ومن أهم التعريفات التي تناولت هذا المفهوم هو:

- الاقتصاد الرقمي يطلق عليه "الاقتصاد الجديد" أو "اقتصاد الانترنت" يعتمد بشكل رئيسي على المعلومات وعلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات التي تسمح بتدفق المعلومات والعملات الرقمية والسلع والخدمات حول العالم، بسرعة هائلة وشفافية كبيرة، ومصادر الميزة التنافسية للاقتصاد الرقمي هي الابتكار والمرونة والجودة [2]؛
- الاقتصاد الذي يتعامل مع المعلومات الرقمية، والزبائن الرقميين والشركات الرقمية، التكنولوجيا والمنتجات الرقمية[3]؛
- هو الاقتصاد الذي يحدث فيه التفاعل والتكامل والتنسيق المستمر بين تكنولوجيا المعلومات والاتصال من جهة، وبين الاقتصاد المحلي والقطاعي والدولي من جهة أخرى، بما يحقق الشفافية والفورية لجميع المؤشرات الاقتصادية المساندة لجميع القرارات الاقتصادية والتجارية والمالية في الدولة[4]؛
- يعرف "الاقتصاد الرقمي" بشكل ضيّق على أنه يشمل المنصات الإلكترونية على شبكة الإنترنت وأنشطتها الملازمة، ولكن، وبمعنى أوسع، فإن كافة الأنشطة التي تستخدم البيانات الرقمية هي جزء من الاقتصاد الرقمي[5].

2- مميزات الاقتصاد الرقمي[6]:

أ. **اقتصاد الكتروني:** من البديهي أن الاقتصاد الرقمي يعتمد على تكنولوجيا المعلومات الالكترونية حيث يتم تحويل المعلومات الخاصة بهذا الاقتصاد إلى أرقام ويتم جمعها عبر شبكة الانترنت وتشبه في سماتها العملات الافتراضية مثل البيتكوين و Libraوغيرها من العملات المشفرة؛

ب. **اقتصاد افتراضي:** يعتمد الاقتصاد الرقمي في الأساس على شبكة الأنترنت، لذا فالمعلومات التي يتم جمعها وتبادلها تعتبر افتراضية غير ملموسة، ولكن يمكن الإستفادة منها في الوقت ذاته بدون الحصول عليها بشكل مادي، مثل الدروس التي يمكن تعلمها عبر الانترنت بدون الجلوس مع المعلم وجهًا لوجه؛

ت. **اقتصاد شبكي:** بما انه نظام يقوم على تبادل المعلومات من خلال شبكة الأنترنت لذا فهو يتميز بصفة الشبكية، أي أنه يسمح بتداول المعلومات بين مجموعة من الاشخاص المتواجدين على شبكة واحدة وهي شبكة الانترنت؛

ث. **اقتصاد معرفي:** يقوم على جمع المعلومات من المجتمع الثقافي والمعرفي ويساهم في الوقت ذاته على نشر هذه المعلومات وتبادلها بين الدول.

3- أهمية الاقتصاد الرقمي[7]:

أ. يعمل الاقتصاد الرقمي على نشر ما يسمى بمجتمع المعلومات والمعرفة، أو ما يطلق عليه إقصاد المعرفة، وبالتالي يحقق الاقتصاد الرقمي مجموعة من المزايا في إطار تحقيق هذا الهدف، ومن أهمها ما يلي:

ب. يعتمد على العقول البشرية بشكل رئيسي، أما بقية الأمور الأخرى فتعتبر مساندة له بأكثر من كونها محرك أساسي في الاقتصاد؛

ت. تحسين المراكز التنافسية: حيث تقوم تكنولوجيا المعلومات وأدواتها المختلفة مثل (الانترنيت) في تحويل وتغيير أنماط الأداء الاقتصادي في المال والأعمال والتجارة والاستثمار من الشكل التقليدي إلى الشكل الفوري؛

ث. زيادة اندماج اقتصاد الدولة في الاقتصاد العالمي وزيادة فرص التجارة العالمية والوصول إلى الأسواق العالمية والقطاعات السوقية التي كان من الصعب الوصول إليها في الماضي؛

ج. سهولة اتخاذ القرارات: يمكن من خلال الاقتصاد الرقمي الحصول على المعلومات بسهولة جدا، وبالتالي تساعد مهارات إدارة المعلومات على الاستخدام الفعال لها وتوظيفها لخدمة القرارات والسياسات الاقتصادية في مختلف الدول .

4- أثر الاقتصاد الرقمي على الاقتصاديات الدولية[8]:

أ. الانتشار الكبير لحجم البيانات بالإضافة إلى أمن المعلومات الخاص بذلك وما نتج عن ذلك الترابط بين كميات هائلة من البيانات؛

ب. تنفيذ الاستراتيجيات التي من مهامها تسخير هذه المعلومات وتحليلها وتفسيرها وبشكل فعال؛

ت. الأمن الخاص بالمعلومات مهم جداً في الحفاظ على هذه البيانات التي لها قيمة كبيرة. ويجعلها آمنة في الاقتصاد الرقمي مما ينتج عن التقنية الرقمية ويمكنها من إنشاء بني تحتية جديدة خاصة بها؛

ث. الطلب المتزايد على التطبيقات والأجهزة التي تساعد على الاتصال السريع بالمعلومات وصلت إلى 9 تريليون دولار في عام 2020 . مما عاد بالفائدة على جميع أنواع الصناعات

وأيضاً تجاوزت إيرادات الإنترنت في قطاع التكنولوجيا والاتصالات وازدادت المبيعات. أيضاً إلى 309 مليار دولار في هذا العام ومثلت الهواتف المحمولة واللوحية وأجهزة الكمبيوتر المحمولة فائقة السرعة أكثر من 80% من إنفاق الويب؛

ج. الاقتصاد الرقمي هو تصور لقطاع الأنشطة الاقتصادية والتي لها صلة بالتقنية الرقمية. كما أن تلك الأنشطة مبنية على النماذج الاقتصادية الكلاسيكية أو الحديثة مثل نماذج الويب.

5- خصائص الاقتصاد الرقمي:

توجد عدة أمكونات تساعد على قيام هذا النوع من الاقتصاد وهي[9]:

أ. **تطبيقات الإنترنت:** والتي تساعد على تسهيل المعاملات الرقمية من تطبيقات تجارية ومحركات بحث

ب. **البنية التحتية:** والتي تتمثل في الشركات التي تقدم الخدمات والمنتجات التي يتم من خلالها المعاملات بالعملات الالكترونية. **وهي الأعمال الإلكترونية:** ويندرج تحت الأعمال الإلكترونية كل من: **الإدارة الإلكترونية، الأرشفة الإلكترونية ؛الخدمات الإلكترونية.**

ت. **الوسطاء:** ولا يقصد هنا بالوسيط بالمعنى الحرفي، ولكن يقصد بها الوسطاء الذين يوفرون الوسائل التي تساعد على تدشين اقتصاد رقمي ومنها مواقع السوشيال ميديا والاسواق الالكترونية.

ث. **التجارة اون لاين -التجارة الإلكترونية:** يمكن أن يكون الاقتصادج الرقمي من خلال بيع المنتجات من خلال المواقع المختلفة عبر شبكة الانترنت مثل موقع جوميا وأمازون وغيرها.- الشراء الإلكتروني ؛البيع الإلكتروني: ؛ التسويق والاعلان الإلكتروني.

وتتضمن ايضا مكونات الاقتصاد الرقمي[10]، وضع السياسات واللوائح ذات الصلة، ووجود البنية التحتية اللازمة في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، والابتكار والبحوث العلمية الضرورية للتطور، ووجود انظمة لإدارة المعلومات، ووجود التقنيات الرائدة، وزيادة الإنتاجية مع الاهتمام بالمحتوى المحلي، وتدريب وتأهيل الكوادر الوطنية وخلق وظائف المستقبل وتطوير أساليب العمل، ونشر الثقافة الرقمية وتحسين جودة الحياة باستخدام التقنية، وغيرها من المكونات.

ج. : سمات الاقتصاد الرقمي[11]:

أ. السلع الرقمية حيث تتواجد كافة السلع بصورة رقمية؛

ب. انتشار المعرفة وتزايدها بصورة هائلة؛

ت. توفير المنتجات الذكية؛

ث. الأصول الفكرية؛

ج. التعلم والتدريب المستمر؛
ح. الفكر الشبكي مقابل الفكر الانعزالي؛
خ. انتشار وضخامة المعلومات بشكل هائل؛
د. الاجتماع الافتراضي حيث يتم عقد الاجتماعات عبر الإنترنت دون الخروج من المنزل؛
ذ. الشركة الافتراضية حيث تقوم الشركة بعملها عبر الإنترنت؛
ر. السوق الافتراضية حيث يعرض السوق كل المنتجات وبشكل افتراضي؛
ز. الجامعة الافتراضية حيث يتم التعلم عبر الجامعات الافتراضية؛

II. الاقتصاد الرقمي ومحركات الأساسية للثورة الصناعية الرابعة:

ركزت **الثورة الصناعية الثالثة** في التسعينات على أتمتة الآلات الفردية والعمليات، والرجل الآلي، حيث تشكل الالكترونيات، وتكنولوجيا المعلومات، والحواسيب والرجال الآليين، والانترنيت بداية عصر المعلومات الجديد؛ في حين جمعت الثورة الصناعية الرابعة منذ**(2015-إلى الآن)** بين التحول الرقمي الشامل لكافة الأصول المادية والتكامل في المنظومة الرقمية مع الشركاء في سلسلة القيمة، مع نشر مجموعة كبيرة من القنيات الحديثة لخلق القيمة، ويلاحظ الاعتماد على أنظمة الإنتاج الإلكتروني الملموس التي تهدف إلى ربط عالمي الإنتاج المادي والإفتراضي، فإن الثورة الصناعية الرابعة / العمليات الرقمية تجمع بين عمليات التحول الرقمي وتكامل سلاسل القيمة والمنتجات/الخدمات. إلى جانب ذلك ، فإن تكنولوجيا المعلومات، والآلات ، والإنسان مرتبطين معا ويتفاعلون في الوقت الحقيقي، مما يؤدي إلى خلق طريقة تصنيع مخصصة، زمرنة، مع كفاءة في استخدام الموارد وهو ما يعادل المصنع الذكي الذي يستعين بانترنيت الأشياء في العمل، وعليه، يعد تحليل البيانات المتكامل والتعاون محركات القيمة الأساسية للثورة الصناعية الرابعة[12].

وهذه الثورة تحركها ثلاث متغيرات: [13]

1- **التحول الرقمي والتكامل لسلاسل القيمة العمودية والأفقية:** إذ تعمل الثورة الصناعية الرابعة في **التكامل العمودي** بدء من تطوير المنتج والشراء تحويل العمليات رقميا وتكاملها بشكل عمودي(إدارة دورة حياة المنتجات الشاملة، المصنع الذكي، أتمتة الآلات، نظام تنفيذ التصنيع، الإدارة المتقدة للأصول)، أما **التكامل الأفقي** فيمتد إلى أبعد من العمليات الداخلية بدأ من المزودين ووصولا إلى العملاء وجميع شركاء سلسلة القيمة(تخطيط متكامل وشامل وتنفيذ مباشر، وضوح الخدمات اللوجستية، وجهات نظر توجيهية لسلسلة التوريد، توريد رقمي، خدمات لوجستية وتخزين ذكي، إدارة ذكية لقطع الغيار)؛
2- **التحول الرقمي في المنتجات والخدمات:** يشمل تحويل المنتجات رقميا إلى توسعة المنتجات الموجودة، مثل إضافة المستشعرات الذكية أو أجهزة الإتصال التي يمكن

استخدامها مع أدوات تحليل البيانات، بالإضافة إلى إيجاد منتجات رقمية جديدة تركز على تقديم حلول متكاملة؛

3- **تطوير نماذج أعمال رقمية للوصول إلى العملاء:** تركز هذه النماذج على توليد إيرادات رقمية إضافية وتحسين التفاعل مع العملاء والوصول اليهم.

III. اقتصاد الرقمي هو اقتصاد مبني على أسس الاقتصاد المعرفي:

أن الاقتصاد المعرفي هو ما يتعلق باقتصاديات عمليات المعرفة ذاتها، أي إنتاج المعرفة وصناعتها، وعمليات البحث والتطوير، سواء من حيث تكاليف العملية المعرفية مثل تكاليف البحث والتطوير، أو تكاليف إدارة الأعمال الاستشارية، أو تكاليف إعداد الخبراء وتدريبهم من جهة، وبين العائد أو الإيراد الناتج عن هذه العملية باعتبارها اقتصادية مجردة، مثلها مثل اقتصاديات الخدمة السياحية أو الفندقية من جهة أخرى[14]. بينما ينصب تعبير "االاقتصاد الرقمي أو الاقتصاد القائم على المعرفة" على معنى أكثر اتساعاً ورحابة، بحيث يشمل في دلالته حجم قطاعات المعرفة والمعلومات والاستثمارات داخل نسيج الاقتصاد، وكذلك مدى تغلغل المعرفة والتكنولوجيا في الأنشطة الإنتاجية[15]؛

ويعتبر الاقتصاد الرقمي المبني على المعرفة مرحلة متقدمة من الاقتصاد المعرفي[16]، أي أنه يعتمد على تطبيق الاقتصاد المبني على المعرفة في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية كالتزاوج بين تكنولوجيا المعلومات مع قطاعات عديدة كالاتصالات (مثل تشخيص الأمراض عن بعد، وإجراء العمليات الجراحية عن بعد، والإنتاج عن بعد، وعقد المؤتمرات عن بعد)، وهذه كلها تجعل الاقتصاد مبنياً على العلم والمعرفة، فالبلدان الصناعية الكبرى التي استفادت من منجزات الثورة العلمية التكنولوجية وسخرتها في صناعات تولد لها معارف ومكتشفات جديدة وتقنيات متطورة[17]، وصلت إلى مرحلة الاقتصاد الرقمي المبني على المعرفة، أو ما يمكن أن يسمى مرحلة ما بعد الاقتصاد المعرفي، فيما لا تزال البلدان الساعية إلى إنتاج المعرفة، من ابتكارها واكتسابها ونشرها وتخزينها في طور الاقتصاد المعرفي.

وهناك إختلاف فيما بينهما ، ويوضح الجدول التالي أوجه الإختلاف بينهما على النحو التالي:

جدول رقم(1):أوجه الاختلاف بين الإقتصاد المعرفي مقابل الاقتصاد الرقمي القائم على المعرفة

أوجه الاختلاف	الاقتصاد المعرفي	الاقتصاد الرقمي- الاقتصاد القائم على المعرفة
الصفة	توظيف المعرفة(أداة)	إنتاج المعرفة(منتج)
النظر للمعرفة	عنصر قيادي	سلعة مقومة بذاتها
التكلفة	منخفضة	عالية
الاستخدام	المدى القصير	المدى المتوسط والطويل
المزايا التنافسية	محدودة	واسعة
التطور	محدود	مستمر ومتجدد
العائد	متوسط	مرتفع

المصدر: خالد عجيل الحشاش، (2015): الاقتصاد المعرفي... الثروة المستدامة، طبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة: مصر، ص294.

أن الاقتصاد الرقمي القائم على المعرفة العالية هو مرحلة متقدّمة من الاقتصاد المعرفي، حيث أن هذا الأخير يستخدم مُنتج المعرفة في مجالات بعينها، في حين أن الاقتصاد القائم على المعرفة هو اقتصاد تقوم كافة قطاعاته على المعرفة- الرقمنة-[18].

IV. اقتصاد الرقمي هو اقتصاد مبني على أسس النظام البيئي الذكي للابتكار[19]:

1- انترنيت الأشياء (Internet Of Things (IoT:

شبكة تربط بين الأجهزة والمركبات و الأدوات المنزلية التي تشمل على مكونات الكترونية وبرامج محركات، بالإضافة إلى خاصية اتصال تتيح لها جميعا التواصل فيما بينها والتفاعل وتبادل البيانات. وصممت (IoT) كتقنية معقدة لتقدم استخدامات للأجهزة المنزلية، وأجهزة الإستشعار و الإلكترونيات الحياة اليومية المترابطة معا كي توفر للمستهلكين والأعمال التجارية قيمة متزايدة ومنتجة أكثر مما كان ممكنا في السابق، وتمكن (IoT) من تحسين الكفاءة مع أجهزة الاستشعار المستخدمة لتقديم تحديثات واقعية عن حالة المعدات، مستويات المواد، والمعايير الصحية للآلة، ما يقلص أوقات التوقف عن العمل، فضلا عن تتبع مواقع العمال وتقديم المعلومات الفضلى عن الصحة والسلامة.

فما لا شك فيه أن ال (IoT) سوف تحدث ثورة في الطريقة التي يتفاعل فيها البشر مع بيئاتهم المختلفة وذلك بتوفير المعطيات الحقيقية في أوقاتها الراهنة، ما يتيح لهم اتخاذ قرارت أفضل و أكثر استنارة استنادا إلى معلومات موثوقة وواقعية. هذا ما سيفتح آفاقا جديدة للتفاعل بين الإنسان والتكنولوجيا، ويطور الإستشعار الذكي ويعممه ليصبح متاحا على نطاق واسع من خلال التعاون وتبادل المعلومات، ما يشرع الأبواب لمؤسسات خدماتية جديدة ويوفر قيما هائلة ومتجددة للمجتمعات تمس كافة جوانب الحياة البشرية.

2- الروبوتيات- Robotic- :

آلات كهربائية ميكانيكية أو حيوية أو هجينة يوظف فيها الذكاء الإصناعي لتنفيذ أنشطة بشرية آليا، أو تعزيزها أو المساعدة في تنفيذها، سواء عبر التشغيل الآلي أو باتباع توجهات محددة.

إلى جانب ال (IoT)، ستصبح الروبوتيات جزءا من حياتنا اليومية في المستقبل.هذه التكنولوجيا تستخدم بالفعل ومنذ سنوات في الصناعات المختلفة لتطوير الإنتاجية وتأمين الدقة والحد من التكاليف، التي لم تكن ممكنة باستخدام القوى البشرية وحدها. والتقدم في التكنولوجيا الروبوتية والذكاء الصطناعي (AI) يعني أن تصبح الروبوتات في مستوى الإنسان بل ربما أكثر ذكاء، مما يتيح علاقة تكافلية أوثق بين الإنسان والتكنولوجيا. و مع إمكانية التواصل مع تكنولوجيات مثل ال (IoT)، ستكون الروبوتات قادرة على اتخاذ قرارات أكثر و بدقة متزايدة في أوقاتها المناسبة لا سيما في ظروف حرجة وخطيرة حيث تحتاج مجموعات ضخمة من المعلومات إلى تقييم سريع دون أية انفعالات.

3- الذكاء الصناعي-Artificial Intelligence-(AI):

يدعى أيضا الذكاء الآلي، وهو مجموعة خورزميات حاسوبية مهيأة للتعلم وقادرة على أداء مهام تحتاج عادة إلى ذكاء بشري وعوامل أخرى(مثل: الإدراك البصري والتعرف على الكلام واتخاذ القرار).

التقدم في التكنولوجيا الروبوتية والذكاء الاصطناعي (AI) يعني أن تصبح الروبوتات في مستوى الإنسان بل ربما أكثر ذكاء، مما يتيح علاقة تكافلية أوثق بين الإنسان والتكنولوجيا. ومع إمكانية التواصل مع تكنولوجيا مثل ال (IoT)،ستكون الروبوتات قادرة على إتخاذ قرارات أكثر وبدقة متزايدة في أوقاتها المناسبة لا سيما في ظروف حرجة وخطيرة حيث تحتاج مجموعات ضخمة من المعلومات إلى تقييم سريع دون أية انفعالات. ما يعطي أنظمة الذكاء الإصطناعي مركز الريادة هي تلك القدرة على التحليل والربط بين مقادير ضخمة من المعلومات في لحظة واحدة، واستخدام هذه المعلومات لاتخاذ القرارات، وقبل كل شيء للتعلم. وهذا الجانب من جوانب التعلم يجعل أنظمة الذكاء الإصطناعي قوية جدا كونها لم تعد على التغذية بشكل جامد من المعلومات، بل بدأت تشبه العقول العضوية التي يمكنها التفكير داخل حدود برمجتها، هذا ما يسمح لها ببناء علاقات بين المعلومات و إنشاء روابط بين مجموعت ضخمة من البيانات بسرعة فائقة، وهو بدوره يفيذ المشارك البشري في توسيع أفقه، وتمكينه من فحص العديد من الحالات، وتوليد أفكار جديدة سيكون من العسير على البشر استنتاجها بالطرق الإحصائية التقليدية.

4- الطباعة ثلاثية الأبعاد-- Three-Dimenseional Printing (3D) :

استخدام أساليب التصنيع الإضافي في صناعة منتجات ثلاثية الأبعاد بطريقة "الطباعة" طبقات متتالية من المادة الخام فوق بعضها البعض.

تكمن الثروة الحقيقية في الإنتاج المكثف بتقنية الطباعة ثلاثية الأبعاد، الذي يجمع في الواقع تكنولوجيا مشابهةلحقن المجسمات ووضعها بتصرف عامة الناس. ف(3D) تسمح لأي شخص في المنزل بطباعة نموذج (3D) من أي صورة يمكن أن يراها على جهاز الكمبيوتر، باستخدام مجموعة واسعة من المواد بما فيها البلاستيك والزجاج وحتى المعادن. (3D) مصممة خصيصا ومزودة براس فوهة فريدة تذيب المواد التي توضع فيها، ما يسمح لنموذج(3D) في طبقات متلاصقة حتى يتم اكتمال الشكل المطلوب. وعليه (3D) سوف تسمح لهذه التصاميم بالانتقال المباشر من المصمم إلى الطباعة، مفسحة المجال للنماذج الأولية السريعة وخفض أوقات التجهيز والتسليم التقليدية. إذ سيتمكن الناس أيضا من شراء تصاميم منتجاتهم من الانترنيت، حيث يتم طباعتها ويجري تسليمها في نفس اليوم، ومع النوعية ذاتها التي توفرها الشركات المصنعة التقليدية.

5- تقنيات العمل المعرفي-القوى العاملة المختلطة-:

أسلوب عمل يشمل تعاونا وثيقا بين الانسان والالات الذكية، بحيث يعزز بعضها الآخر، كالتعاون الإنسان مع الروبوتات في المصانع، وكالتطبيقات الواقع المعزز المعزز التي تعين الفنيين على تنفيذ عمليات صيانة معقدة.

أصبح التشغيل الآلي للعمل المعرفي ممكنا مع تقدم واجهات التفاعل البشري الحاسوبي، لقد تطورت تكنولوجيا الحوسبة إلى الأسرع و الأقوى بين علوم الذكاء الإصطناعي وتوافر البيانات الرقمية الكبيرة. هذه الأخيرة هي أحد المفاتيح الرئيسية لنظم المعرفة الممكنة، وسواء كانت مهيكلة أو غير مهيكلة، لقد أصبحت منتشرة جدا ومتعاظمة حيث يتم استحداث تكنولوجيات جديدة لاستخراج المعلومات واستثمارها بيسر وفعالية. وسوف تلعب البيانات الكبرى دورا أكبر في العمل الآلي المعرفي بسبب نمائها المتزايد، موفرة المعلومات والتحليلات اللازمة للناس كي يتخذوا القرارات في ظروف متأرجحة تكتنفها الأعداد الضخمة من البيانات. إن أحد أكبر القطاعات المتأثرة بالمعرفة الآلية هو عالم الأعمال. قبل التكنولوجيا كان العديد من مهام العمل المتكررة يقوم بها البشر، وكانت بطيئة مرهقة، غير مرضية وعرضة للخطأ. التكنولوجيا أنجزت ثورة في الطريقة التي تعمل بها الشركات، بعد أن زودتهم بالوافر من المعلومات التجارية، وأهلتهم لتقديم قرارات تجارية أفضل و أكثر استنارة مع تواجد الرقميات الذكية.

6- الشبكات الاجتماعية :

هي بلا شك واحدة من أكبر الظواهر في عصرنا هذا، ومع منصاتها التي لحصر لها تفرض علنا تغييرات جدرية في طرائق التفاعل و الاختلاط. هذه المنصات تتيح الرصد والتعقب للتبادل التفاعلي بين المشتركين. ما يعني أنها وسيلة ممتازة لإستخدامها في تسويق المنتجات والخدمات . وما يسمح الآن للإنخراط بثقة تامة مع العملاء، وتزويدهم بترويجات مخصصة تناسب أذواقهم ورغباتهم. ومع امعان النظر في الإتجاهات الحالية للشبكات

الاجتماعية، ندرك أنها تنمو وتتسع بكل تأكيد وسوف نرى شبكات أكثر متصلة بالصناعة تتشكل تباعا لتسمح بتعاون أفضل بين المجتمعات المحلية و الحكومات والصناعة.

7- الحوسبة السحابية – Cloud Computing :

الحوسبة السحابية هي من الخوادم الحاسوبية عن بعد لحفظ البيانات الشخصية على الانترنيت عوضا عن الحاسوب الشخصي. ويمكن لمستخدم الحوسبة السحابية الإستفادة من خدمات متعددة متاحة عبر الإنترنيت مثل منصات تطوير البرامج أو الخوادم الحاسوبية أو ذاكرات التخزين. وتتمثل خدمات الحوسبة السحابية في معالجة النصوص على الانترنيت، البريد الالكتروني على شبكة الإنترنيت، و أنظمة إدارة علاقات العملاء وما شابه ذلك، أدت إلى إنخفاض الإنفاق في أنظمة . وهو ما قلص الحاجة إلى الموارد الحاسوبية المحلية الكبيرة والموظفين العاملين عليها.

سيكون للحوسبة السحابية تأثير أكبر على حياة المستهلكين وستنتج إيرادات أكيدة بتريليونات الدولارات عندما تطور خدمات جديدة مبتكرة وتدخلها الأسواق، ستسمح للملايين في الدول الفقيرة بالانضمام الى سبكة الانترنيت والاستفادة من المزايا التي توفرها تكنولوجيا الحوسبة السحابية. منصات الحوسبة السحابية ستستفيد منها بشكل خاص المؤسسات الصغيرة، ما يؤهلها لإنشاء متاجرها بوتيرة أسرع وتغيير حجم مشاركتها الرقمية حسب الحاجة ودون تكبد تكاليف لا لزوم لها.

8- التقنيات الخليوية:

مع التقدم التكنولوجي الكبير وانخفاض السر يع لتكاليفها، أصبحت التقنيات الخليوية منتشرة في كل مكان، فالأجهزة النقالة تغلغلت عالميا لتمكن الملايين من الإتصال مع بعضها البعض على نحو لم يكن ممكنا في السابق. وسوف يستمر هذا المسار مع ابتكار أجهزة أرخص وأكثر وظيفية بمرور الزمن، مؤهلة الدول الفقيرة للمشاركة الكاملة في الاقتصاد الرقمي الجديد.

9- السلسلة المغلقة – سلسلة الكتل- او قواعد البيانات المتسلسلة–Blockchain :

منصة رقمية عامة لا مركزية تعمل كدفتتر حساب لجميع عمليات تداول العملات الرقمية مثل عملة البتكوين. وتنمو هذه العمليات باستمرار في هيئة كتل مكتملة تسجل وتضاف إلى المنصة وفق ترتيب زمني. وتتيح المنصة أيضا للمشاركين في السوق تعقب عمليات تداول العملة الرقمية دون حفظها في السجل المركزي.

فالسلسلة المغلقة هي كناية عن دفتر أستاذ بالغ الشفافية وعالي المضمون، والحفاظ لمعاملات يمكن أن تخضع للمراجعة بشكل مستقل. لقد وضعت السلسلة أصلا لتخزين المعاملات المتصلة بالعملة المشفرة، لكنها تحولت لتكنولوجيا مبتكرة في حد ذاتها تتلمس حاليا طريقها الى العديد من القطاعات.

الجانب الموزع منها يعني الا احد له حق السيطرة عليها بواقع أن الاف النسخ يتم توزيعها عبر الالاف من أجهزة الكمبيوتر التي يجب أن تكون في توافق ضمني للسماح بالمعاملات لأن تضاف، ويتم التحقق من صحتها، وبعد ذلك تثبت حالتها عبر السلسلة بشكل مشفر وموثق.هذا ما يوفر مستويات آمنة لهذه البيانات وسلامتها.

10- البيانات الضخمة- Big Data-BD :

جمع كمية هائلة من البيانات وتخزينها وتتسم البيانات الضخمة بقدر كبير من الكم والسرعة والتنوع، وتستخدم خصيصا في تحديد النتائج ومعوقات الإنتاج والأنماط التي يصعب ملاحظتها من دون تحليل منهجي.

ارتفعت قدرات التخزين الى حد كبير منذ زمن الأشرطة الممغنطة – مقدار صغير من البايت لمحركات أقراص الكترونية SSD التي أصبحت الآن متاحة بسعة تيرابايت. لقد أصبحت الآن علاقة جهاز الكمبيوتر والإنترنيت تكافلية، بمعنى أن أحدها غير قادر على البقاء دون صاحبة، بعد أن اندمج واقع كل منها بالآخر.

11- واقع معزز Augmented reality-AR :

تقنية تضيف معلومات رقمية إلى معلومات مستقاة من البيئة المحيطة، فتعرضها معا عبر صورة مركبة غنية بالمعلومات. وعلى عكس تقنية الواقع الافتراضي لا تعرض تقنية الواقع المعزز بيئة اصطناعية بالكامل و إنما تدمج المعلومات الجديدة مع المعلومات المستقاة من الواقع. وكمثال صارخ على ذلك هي النظارات الرقمية والعدسات اللاصقة التي توفر مساحة ممتعة حول من يضعها.

12- المواطنة الرقمية:

تتطلب التكنولوجيا الرقمية من المواطنين وجوب امتلاك المعرفة والمهارات اللازمة لتسخير قوة التكنولوجيا بنجاح وبطريقة امنة ذات مغزى. وتحتاج المواطنة الرقمية لتوسيع نطاقها ليشمل جميع مستخدمي الانترنيت، حتى يتمكنوا من الاستمرار في تواجدهم مع الانترنيت.

V. تحديات وسياسات رقمية تنظيمية لاقتصاد رقمي سريع النمو:

1- تحديات رقمية تنظيمية لاقتصاد رقمي سريع النمو:

يتعين على الدول إعادة تصميم الطريقة التي تنظم بها الاقتصاد الرقمي سريع النمو، مع مراعاة أربع تحديات رقمية جديدة موازية وناشئة، وهي تتمثل في[20]:

أ. **اتساع النطاق للأعمال والأسواق**: امتداد عمل الشركات عبر كل شيء انطلاقا من السلع الاستهلاكية والتجزئة إلى الاتصالات والطاقة وغيرها، ففي المملكة المتحدة مثلا: تعد

هيئة المنافسة والأسواق ومكتب مفوض المعلومات وكالات منافسة متعددة القطاعات، وهي تسهر على حماية البيانات التي تضع المعايير عبر الاقتصاد بأكمله؛

ب. **المقياس:** وهو وضع المعايير الدولية، ولعل النطاق الهائل ومتعدد القطاعات للأسواق الرقمية سيؤدي إلى خلق مشكلات جديدة ويجعل التنسيق الدولي أمرا صعبا، لكن ذلك لا يعد سببا يمكن أن يحول دون التنسيق الإقليمي -وليس العالمي-للأسواق الرقمية بين الدول ذات التوجهات المتشابهة على المدى القصير؛

ت. **المنتجات الرقمية:** إن تنظيم البيانات الرقمية يحتاج إلى إعادة تصور، وهناك افتراض ضمني بأن المنتجات المادية المباعة على منصة رقمية تسيرها الأنظمة التنظيمية الحالية. لكن غياب هيئة حماية المستهلك عبر القطاعات الواضحة في أي بلد حاليا يترك المستهلكين عرضة للاستغلال الرقمي من خلال القوانين، فضلا عن أن الأنشطة الرقمية لا تخضع غالبا للفحص بنفس الطريقة، وبالتالي لا تخضع لنفس درجة الإشراف؛

ث. **السلوك الرقمي:** يجب تصميم القوانين لمعالجة الأشكال الجديدة للسلوك الرقمي، وأن تُبنى القوانين التنظيمية الرقمية حول فهم أكثر تطورا لما يفعله الناس بالفعل مع المنتجات والخدمات الرقمية الجديدة بدلا من الطريقة التي يتوقع منهم أن يتصرفوا بها حتى لو لم يكن المستهلكون أنفسهم على دراية دائما بالطريقة التي تُستخدم بها بياناتهم وقيمتها المستخرجة.

2- سياسات رقمية تنظيمية لاقتصاد رقمي سريع النمو:

تهدف سياسات الاقتصاد إلى دعم تنمية الاقتصاديات الوطنية، وإيجاد مزايا تنافسية، وتحقيق نمو اقتصادي متنوع ومستدام، وريادة عالمية في القطاعات الواعدة، وتتألف سياسة الاقتصاد الرقمي من سبعة مبادئ،وهي على التوالي[21]:

أ. **تحقيق بنية رقمية ذكية ومتصلة**: تمكن من توسيع مشاركة الجميع في الاقتصاد الرقمي وتعظيم دور البيانات والمنصات الرقمية الحكومية؛

ب. **دعم تطبيقات التقنيات الناشئة:** من خلال توظيف التقنيات الناشئة لخدمة الإنسان وزيادة الإنتاجية مع الاهتمام بالمحتوى المحلي؛

ت. **الاستعداد لوظائف المستقبل:** عبر تدريب وتأهيل الكوادر الوطنية وخلق وظائف المستقبل وتطوير أساليب العمل؛

ث. **دعم وتشجيع الابتكار:** وتسخير الحلول المبتكرة لخدمة المجتمع ودعم البحث العلمي وريادة الأعمال؛

ج. **نشر الثقافة الرقمية وتحسين جودة الحياة:** باستخدام التقنية ونشر الثقافة الرقمية وتمكين المرأة من المشاركة في الاقتصاد الرقمي. بيئة رقمية آمنة وموثوقة؛

ح. **تأمين بيئة رقمية آمنة وموثوقة:** عبر تطوير الأنظمة واللوائح وتعزيز الأمن السيبراني؛

خ. **خلق بيئة استثمارية تنافسية جاذبة:** عبر تعزيز نمو الأسواق الواعدة وتمكين تطبيقات التجارة الإلكترونية.

خلاصة و استنتاجات:

يشكل الاقتصاد الرقمي جزءًا أساسياً من معظم اقتصاديات الدول، بدءًا من قطاع الزراعة إلى مجال البحث والتطوير. وبنسب متفاوته حسب مستوى التقدم الاقتصادي، كما تعتبر الرقمنة للاقتصاد والتي تشهدها العديد من البلدان في العالم واعدة للغاية من ناحية تحفيز الابتكار واستغلال المعارف وتوليد الكفاءات وتحسين الخدمات في كافة قطاعات الاقتصاد. وعليه، فقد أضحت الرقمنة شرطًا ضروريًا للنمو الشامل والمستدام.

ويمكن استنتاج التالي:

- الاقتصاد الرقمي يتشابك بشكل كبير وفي تزايد مع الاقتصاد التقليدي مما يجعل الفصل بينهما صعب جداً. وهو أصبح يكتسب مكانة كبيرة ضمن الاقتصاد العالمي وهذا بالنظر لسياساته، سماته، خصائصه، تحدياته؛
- الاقتصاد الرقمي مفهوم يظهر بقوة وقت ركود ومتزامن مع الثورة الصناعية الرابعة؛
- اقتصاد الرقمي يختلف عن المعرفي، وهو مرحلة متطورة للإقتصاد المعرفي؛
- تساهم مختلف التقنيات والتكنولوجيا الرقمية في تشكيل نظام بيئي ذكي للابتكار الذي يعد الأساس المتين الذي يقوم عليه الاقتصاد الرقمي؛
- يواجه الاقتصاد ليحقق اقتصاد رقمي سريع النمو تحدي اتساع نطاق الأعمال ومشكلة القياس والمنتجات الرقمية الهائلة والسلوك الرقمي،
- تتجلى أهم السياسات لاقامة اقتصاد رقمي في تحقيق بنية رقمية ذكية ومتصلة، دعم تطبيقات التقنيات الناشئة، الاستعداد لوظائف المستقبل، دعم وتشجيع الابتكار، نشر الثقافة الرقمية وتحسين جودة الحياة، تأمين بيئة رقمية آمنة وموثوقة، خلق بيئة استثمارية تنافسية جاذبة.

الهوامش:

1- اقرأ المزيد في إسلام أون لاين

https://islamonline.net/%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A%D8%9F/

2- الاقتصاد الرقمي يدفع للانتعاش الاقتصادي العالمي؛اقتصاد عالمي نُشر الثلاثاء، 24 تشرين2/نوفمبر 2020، متوفر على الموقع:
https://alestethmar.net/index.php/money-and-business/world-eco/36069-36069

3- أحمد حسن ، يناير 17, 2020،الاقتصاد الرقمي .. ماهو وأبرز مكوناته وخصائصهى الموقع الهامة، متوفر عل،%https://bitcoinnews.ae/%D8%A7%D9%84

4- نفين حسين،ندى الهاشمي، تقرير الاقتصاد الرقمي في الامارات، ص2

5- صفا مصطفى, 28 فبراير/شباط ،2019؛كيفية قياس مدى التحوّل الرقمي في البلدان العربية؛
البوابة العربية للتنمية،العون العربي، متوفر على الموقع:
https://arabdevelopmentportal.com/ar/blog/how-measure-digital-transformation-arab-countries

6-أحمد حسن ، يناير 17, 2020،الاقتصاد الرقمي .. ماهو وأبرز مكوناته وخصائصهى الموقع الهامة، مرجع سابق.

7- نفين حسين،ندى الهاشمي، تقرير الاقتصاد الرقمي في الامارات، مرجع سابق، ص2

8- اقرأ المزيد في إسلام أون لاين، مرجع سابق

9- أحمد حسن ، يناير 17, 2020،الاقتصاد الرقمي .. ماهو وأبرز مكوناته وخصائصهى الموقع الهامة، مرجع سابق.

10- الاقتصاد الرقمي يدفع للانتعاش الاقتصادي العالمي؛اقتصاد عالمي نُشر الثلاثاء، 24 تشرين2/نوفمبر 2020، مرجع سابق.

11- اقرأ المزيد في إسلام أون لاين، مرجع سابق

12- أنيل كورانا، بدر العلماء، (2016):الثورة الصناعية الرابعة: بناء المؤسسات الصناعية الرقمية، ص6.
13- أنيل كورانا، بدر العلماء، (2016):مرجع سابق ، ص6
14- فاروق عبد الخالق،(2005): اقتصاد المعرفة في العالم العربي مشكلاته...وأفق تطويره، الطبعة 1،الامارات العربية المتحدة، ص26.
15-الزيادات محمد عواد،(2000): اتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة، الطبعة 1، دار الصفاء للنشر والتوزيع: عمان، الأردن،ص ص 238-239.
16- بيان القاضي، قراءة في تقرير مؤشر المعرفة العربي - منظمة المجتمع العلمي العربي ، متوفر على الموقع: www.arsco.org/detailed/80d1a0ab-7842-4c1e-ab9b-7445ddbb2c1f
17- ولعل أقرب مثال حول تبني البلدان الصناعية الكبرى للمنجزات العلمية التكنولوجية لإنتاج واكتشاف معارف ونظريات جديدة هو بناء منظمة سيرن الأوروبية لأكبر مصادم جسيمات في العالم، وكان الغرض منه هو فهم المسائل المتعلقة ببناء الكون، عن طريق فهم الجسيمات المكونة للكون، أنواعها، وطرق التآثر بينها، أي فهم أعمق لقوانين الطبيعة، ونشأة الكون، قوانين التآثر بين القوى المختلفة المؤثرة على الجسيمات الأولية، وكيفية بناء الكون من تلك الجسيمات والزمان والمكان، والتأثير الكمومي لنظرية الكم والنظرية النسبية، طبيعة المادة المظلمة التي تشكل ثلاثة أرباع الكون. وقد أسفرت نتائج البحث العلمي للجسيمات الأولية في المنظمة عن اكتشاف جسيم "بوزون هيغز" الذي يلعب دوراً حيوياً في تشكيل الكون وتخليق المواد.
18- بيان القاضي، قراءة في تقرير مؤشر المعرفة العربي - منظمة المجتمع العلمي العربي ، متوفر على الموقع: www.arsco.org/detailed/80d1a0ab-7842-4c1e-ab9b-7445ddbb2c1f

19- معلومات مجمعة من:
- مسرد الثورة الصناعية الرابعة، جانفي 2019، شركة تنمية نفط عمان،
- طلال أبو غزالة،2018، ثورة المعرفة-انها الثورة الصناعية الرابعة، انها الثورة الجديدة،انها أداة التنمية والرفاهية، عمان الاردن

20- أربع طرق لمواكبة الاقتصاد الرقمي العالمي،-https://www.aljazeera.net/ebusiness/2021/7/24/4

-21
سياسة الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية، متوفر على الموقع:
https://www.mcit.gov.sa/sites/default/files/digitaleconomypolicy_ar.pdf

ملتقى وطني عن بعد بعنوان: البيئة الرقمية ضمن متطلبات التنمية المستدامة

يوم 28 أكتوبر 2021

عنوان المداخلة: تقنية البلوك شين آلية لحماية الخدمات المصرفية الإلكترونية وتحسينها

وحيدة حمودة
طالبة دكتوراه
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة 8 ماي 1945 قالمة
مخبر الدراسات القانونية البيئية
wahidahamouda1981@gmail.com

حسام بوحجر
أستاذ محاضر -أ-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة 8 ماي 1945 قالمة
مخبر الدراسات القانونية البيئية
houssam.abuhajar@gmail.com

ملخص المداخلة:

ساهمت الرقمنة إلى حد كبير في تحسين جل الخدمات العمومية وعلى رأسها الخدمات المالية والمصرفية التي تم وضعها في شكل معطيات وبيانات رقمية يسهل الوصول إليها من قبل القائمين عليها، وحفاظا على هذه المعطيات وعلى سريتها لجأت غالبية الدول إلى استخدام تقنيات جد متطورة لحماية أي نوع من أنواع الاختراق التي في كثير من الأحيان تشكل تهديدا لأمن واستقرار هذه المؤسسات، وتعتبر تقنية البلوك شين أهم البرامج الحديثة إلى غاية الآن لكونها تتميز بقدرتها على كشف وتتبع أي عملية اختراق ومنع أي نوع من أنواع التغيير أو التعديل او التزوير فيها لذا تسارع غالبية الدول وعلى رأسها الجزائر لاقتنائها واستخدامها على مستوى مؤسساتها المالية.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج اهمها:

-إن حماية المعطيات الخاصة والبيانات الإدارية للمؤسسات المالية يحتاج إلى العديد من الأطر أهمها الإطار التشريعي والبشري والتكنولوجي حتى ينجح في حمايتها.

الكلمات المفتاحية:

تقنية البلوك شين – الخدمات المصرفية – المؤسسات المالية–المعطيات والبيانات الرقمية.

Abstract

Of the intervention, digital contributed greatly to the improvement of must public systems. Especially the financial and banking services, which were developed in the form of data, and digital data that are easily accessible by those in charge of them, and in order to preserve these data and their passing, the majority of countries resorted to using techniques very sophisticated to protect any kind of hacking that often poses a threat to the security and stability of these institution .block chain technology is the most important program so far because it is characterized by ability to detect and track any penetration process and prevent any kind of expression modification or forgery in it .

The majority of sacks, especially Algeria struggle to acquire and use them at the level of their financial institutions .the study reached many results the most important of which are

The protection of private data and administrative data of financial institutions needs many frameworks the most important of which are the legislative, human and technological framework in order to succeed in protecting them.

Key word;

.block chain technology- banking services- financial institutions- data, and digital data

مقدمة:

تعتبر تقنية البلوك شين أو ما يعرف بسلسلة الكتل أحدث ابداعات عالم التكنولوجيا المبتكرة باعتباره ا أكبر قاعدة بيانات ومعطيات رقمية، تم تصميم البرنامج المعلوماتي بطريقة تتسم باللامركزية مما يسمح بحصول معاملات بين المستخدمين دون الحاجة الى تدخل اطراف ثالثة كالحكومات والمصارف أو أنظمة التداول المركزية من قبيل نظام "سويفت " swift، المستخدم عالميا على نظام واسع.[1]

ونظرا لاستخداماتها المتعددة اتجهت غالبية الدول لاعتمادها في نظامها المالي خاصة أنها تضمن أمن وشفافية المعاملات المالية وسرعة إجراءاتها.

تعد تقنية البلوك شين من بين الركائز التي تقوم عليها العقود الذكية والآليات الفاعلة التي لجات اليها الدول واعتمدتها في التجارة الالكترونية بسبب تفشي جائحة فيروس كورونا في العالم والتعامل بالعملات النقدية الافتراضية مثل البيتيكوين. أين لقيت رواجا كبيرا وبرزت حتمية ادخال هذه التقنية بأنظمة المؤسسات المالية والمصارف والبنوك على المستوى الدولي أو الإقليمي أو الوطني في إطار المبادلات التجارية ومختلف عقود التجارة الالكترونية خاصة لما تقدمه من خدمات للبنوك ومختلف المؤسسات المالية رغم مخاوف المجتمع الدولي من مخاطر التعامل الالكتروني في العالم الافتراضي بسبب تعرض الحسابات للاختراق وانتشار جرائم تبيض وغسيل الأموال.

لأجل ذلك يطرح الإشكال الآتي: ما مدى فعالية تقنية البلوك شين في حماية الخدمات المصرفية الإلكترونية وترقيتها؟

إن الإجابة على الإشكالية المطروحة أعلاه يستدعي بالضرورة اتباع المنهج الوصفي في وصف تقنية البلوك شين ونظام تسييرها، كما استخدمنا المنهج التحليلي في تبيان مبرراتها ومتطلباتها والتنظيم القانوني الذي ينظمها حيث اتبعنا في هذه الورقة البحثية المتواضعة الخطة التالية:

خطة المداخلة:

المبحث الاول: مفهوم تقنية البلوك شين

المطلب الأول: تعريف تقنية البلوك شين أو كيفية عمل التقنية

المطلب الثاني: أهمية تقنية البلوك شين

المطلب الثالث: خصائص تقنية البلوك شين

المبحث الثاني: مبررات استخدام تقنية البلوك شين

المطلب الأول: حماية المعطيات والبيانات الرقمية

المطلب الثاني: الحد من التلاعب بالسجلات

المطلب الثالث: تداعيات استخدامها على النظام الاقتصادي

المبحث الثالث: متطلبات العمل بتقنية البلوك شين

المطلب الأول: إطار تشريعي يضمن حماية قانونية

---

[1] / مصطفى محمد الحسبان، **النظام القانوني لتقنية البلوك تشين في التجارة الإلكترونية**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الثالث، نوفمبر 2019، ص 137.

المطلب الثاني: وسائل بشرية (التكوين و التأهيل)

المطلب الثالث: وسائل مادية (أجهزة جد متطورة

المبحث الاول: مفهوم تقنية البلوك شين

المطلب الأول: تعريف تقنية البلوك شين أو كيفية عمل التقنية

البلوك تشين بمثابة السجل الذي يتم الاحتفاظ به بجميع الحركات المالية والأصول والمصاريف وما شابهها ، أي سجل المحاسبة العام في القطاع المالي، وأطلقت اصطلاحا لعملية انتاج الكتل المتتالية في العملة الافتراضية التي يتم تعديلها بطريقة تسلسلية و ويجرى حاليا استكشاف استخدامات أخرى في مجالات وقطاعات عديدة مثل القطاع اللوجستي ومتابعة توصيل البضائع وتتبع سيرها وتقنية المعلومات في أجهزة أنترنيت الأشياء بالإضافة الى نقل الملكيات حيث لو اردت استيراد بضاعة من بلد أجنبي السوق يقوم البنك بمساعدتك على ضمان تسليمها من خلال ما يسمى كتاب اعتمادي تودع ثمن البضاعة لدى البنك ولا يتم تسديدها للشركة التي تصدر لك البضاعة الا بعد أن تسلم تلك البضاعة وهنا تختصر البلوك تشين هذه العملية من خلال كونها قاعدة بيانات موحدة توثق للأطراف سلامة الإجراءات فيما بينهم.[2]

يجمع Block Chain بطريقة أصلية بين تقنيتين الأول تتألف من سجل لامركزي يحتوي على تاريخ جميع عمليات التبادل بين مستخدميها منذ انشائها والثاني هو تـأمين كتل البيانات عن طريق التشفير المتتالي الذي يجعل من المستحيل التلاعب بأحد هذه الكتل وكلها مدمجة مع تواريخها في سلسلة من الكتل الأخرى .

وإن سلسلة الكتل سجل لامركزي يهدف نقل الثقة من الوسيط الى الشبكة. ويعرف بمعهد بلوك تشين في فرنسا بأنه تقنية لتحزين ونقل المعلومات شفافة امنة وتعمل بدون هيئة تحكم مركزية للوهلة الأولى لا يبدو ان هذا التعريف يقدم الكثير من الجديد لما هو موجود بالفعل من حيث التخزين المعلومات ونقلها لكن الجديد يكمن في القدرة على نقل المعلومات أو الأصول دون هيئة رقابة مركزية وهو بذلك يتفوق على الأنظمة الأخرى باعتباره أحد التكنولوجيات المغيرة بخاصية الاستغناء عن الوساطة في التعامل وفكرة الغير المؤتمن.[3]

تتعدد استخدامات البلوك تشين في عدة مجالات مختلفة اذ يقتصر دوره فقط على تحويل الأموال سواء كانت افتراضية او تقليدية ويمكن توضيح ذلك في عدة نقاط رئيسية:

1 -تسجيل الممتلكات: تتمثل أحد وظائف البلوك نظام البلوك تشين هو قدرة الافراد على تسجبل ممتلكاتهم أيا كانت هذه الممتلكات سواء كانت عقارات واراضي المجوهرات واحجار كريمة او سيارات وممتلكات شخصية او براءات اختراع وحقوق ملكية فكرية كالكتب والاغاني والاشعار بل وحتى مجرد الأفكار العادية التي لم ترتقي لاختراع او انجاز بشري او غبرها مما يمتلكه الافراد ويرغبون في الإعلان عنه او تسجيله لضمان حقوقهم بحيث يستطيع الافراد بعد ذلك بيعها عبر نظام البلوك تشين او اجراء معاملات عليها فيما بعد.

2 -توثيق المعاملات: يقصد بها أي معاملة سواء كانت شخصية بين الافراد او داحل شركة او مؤسسة حكومية او غير حكومية فالبلوك تشين بمنزلة سجل رقمي مفتوح وموزع ,يسمح للجميع بإدخال البيانات كافة عليه سواء كانت هذه البيانات إجراءات حكومية او متابعة خطوط الإنتاج في مصنع ,او خط سير الطائرات او حاملات البترول

---

[2] /مصطفى محمد الحسبان، **المرجع السابق**، ص 138.

[3] / منصور داود، **القيمة القانونية للبوك تشين في الاثبات ودوره في نطاق التوثيق الرقمي للمعاملات الالكترونية**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 14، العدد2، 2021، ص285.

فضلا عن تسجيل معاملات البيع والشراء ونقل الملكية ومتابعة خدمة العملاء وتسجيل المعاملات كافة التي تمت بين أي فردين في أي مجال بما يتيح اكتشاف الثغرات ومكافحة الفساد ومراقبة الجودة.[4]

3- يقوم البلوك تشين بلعب دور الوسيط الموجود اثناء تقديم الخدمة ، فيحل محل البنوك في تحويل الأموال ومحل الشهر العقاري في تسجيل الممتلكات ومحل ادارة المرور في تسجيل السيارات ومحل السماسرة في عمليات البيع والراء ومحل الشركات الوسيطة مثل اوبر في تقديم الخدمات وذلك لصالح وسيط جديد ، هو ملايين الافراد حول العالم الذين يستخدمون السلسلة ويستفيدون من العائد المادي الذي كان يعود الى الوسيط التقليدي فانه يحقق مبدا العدالة في توزيع الثروة بين الافراد .

يتشكل نظام البلوك تشين من عدة عناصر هي الكتلة والهاش والبصمة الوقت والمعلومة بحيث تتكون وتترابط فيما بينها مشكلة ما يسمى بسلسلة الكتل وعليه فإن:

1- الكتلة: وهي عبارة عن مجموعة من العمليات او المهام المراد القيام بها او تنفيذها داخل السلسلة ومن امثلة الكتل تحويل أموال او تسجيل بيانات او متابعة حالة وغيرها وعادة ما تستوعب كل كتلة مقدارا محددا من العمليان والمعلومات لا تقبل أكبر منه حتى يتم انجاز العمليات بداخلها بصورة نهائية ثم يتم انشاء كتلة جديدة مرتبطة بها والهدف الرئيسي هو منع اجراء معاملات وهمية داخل الكتلة تتسبب في تجميد السلسلة او منعها من تسجيل وانهاء المعاملات.

2- المعلومة: يقصد بها العملية الفرعية التي تتم داحل الكتلة الواحدة أي هي الامر الفردي الذي يتم داخل الكتلة ويمثل مع غيره من أوامر والمعلومات الكتلة نفسها.

3- الهاش: ويعتبر بمثابة البصمة الرقمية او المحدد الوجيد وكل كتلة تحتوي على هاش وهو عبارة عن كود يتم انتاجه من خلال خوارزمية داخل برنامج سلسلة الكتل وللهاش أربع وظائف:

تمييز السلسلة عن غيرها من السلاسل حيث تحصل كل سلسلة على هاش مميز وخاص بها.

تحديد ومعرفة كل كتلة وتمييزها عن غيرها داخل السلسلة حيث تأخذ كل كتلة أيضا هاشا خاص بها.

وسم كل معلومة داخل الكتلة نفسها بهاش مميز.

ربط الكتلة ببعضها البعض داخل السلسلة حيث ترتبط كل كتلة بالهاش السابق لها والهاش اللاحق عليها وما يجعل الهاش يسير في اتجاه واحد فقط من الكتلة الاصلية اللاحقة عليه وهكذا ويلاحظ هنا ان الهاش لا يسمح بالتعديل على الكتل التي تم انشاؤها.

4- بصمة الوقت: وهو التوقيت الذي تم فيه اجراء أي عملية داخل السلسلة.[5]

---

[4] / إيهاب خليفة، **الثورة التكنولوجية القادمة في عالم المال والأعمال**، أوراق أكاديمية، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد 3، 20 مارس 2018، ص 4.

[5] / ندير طروبيا، **تكنولوجيا البلوك تشين وتأثيراتها على المستقبل الرقمي للمعاملات الاقتصادية –الفرص والتحديات-**، جامعة أحمد دراية أدرار –الجزائر، تاريخ القبول 2020/04/15، ص 103. /2020/04

المطلب الثاني: أهمية تقنية البلوك شين

تقدم تقنية البلوك تشين العديد من الخدمات ويحظى بالعديد من المزايا في الواقع العملي يمكن تبيانها فيما يلي:

1 –توفر الأمن الالكتروني وتعزز الثقة في المعاملات المالية على مستوى البنوك و المصارف؛

2 –قلة نفقات البلوك تشين ، انتقال الأطراف للتعاقد ، اختصار مسافات السفر ميزة غير موجودة في الأنظمة الإدارية العامة إضافة إلى السرعة الفائقة في أداء المعاملات المالية الالكترونية.

حيث ان انتقال من اقتصاد يعتمد على المال النقدي الى اقتصاد غير نقدي سيزداد بشكل كبير ، حيث انطلقت الشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية في 12 بلدا حتى أواخر سنة 2015 وتوزعت ما بين بلدان مجلس التعاون الخليجي والمشرق وشمال افريقيا ولكن أربعة بلدان فقط تستضيف 75% من الشركات الناشئة في هذا المجال تقريبا وهي الامارات لبنان الأردن ومصر؛[6]

3 –التصدي للفساد لا يسمح نظام البلوك تشين بالتعديل او الإلغاء وجميع المعاملات التي تتم عليه مسجلة خطوة بخطوة بالتوقيت وفي حالة التلاعب او التزوير لا تقبل السلسلة ادخال المعاملة مرة أخرى بما يساعد في القضاء على الفساد.

المطلب الثالث: خصائص تقنية البلوك شين

- هي عبارة عن قاعدة بيانات، أو سجل مفتوح، إذ تتيح لكل مستخدميها، سواء كانت عامة أو خاصة البيانات والمعلومات الخاصة بهم.
- عملية التعدين تعتمد عليها تقنية البلوك تشنين، فيقصد بها التحقق من صحة »الهاش«، أي الكود الصحيح الميز للعملية المراد إجراؤها، عن طريق إجراء مجموعة من العمليات الحسابية المعقدة عرب ماليني أجهزة الحاسبِ مستخدمي هذه التقنية، والذين يعرفون باسم المنقبين، حيث يقوم هؤلاء المنقبون بإجراء عمليات رياضية معقدة للحصول على رمز تشفري)هاش(الكتلة، ومن ثم تأكيد ارتباط هذا »الهاش« لتلك المعاملة بالمعاملة السابقة عليها داخل السلسلة، وأنها استغرقت ذات المدة الزمنية التي استغرقتها المعاملة السابقة لها داخل السلسلة، وبالتالي الموافقة على انشاء الكتلة.[7]
- اللامركزية في نظام المعاملة المركزية التقليدية تحتاج كل معاملة الى التحقق من مصداقيتها من وكالة مركزية موثوق فيها مما يؤدي لا محال الى تحمل التكاليف وحدوث الضغوطات على الخوادم المركزية على النقيض من ذلك لم تعد هناك حاجة الى طرف ثالث في البلوك تشين اذ يتم است خدام خوارزميات الاجماع للحفاظ على تناسق البيانات في الشبكة الموزعة.

---

[6] / مليكة بن علقمة يوسف سايحي، **دور التكنولوجيا المالية في دعم قطاع الخدمات المالية والمصرفية**، مجلة الاجتهادات للدراسات القانونية والاقتصادية ، المجلد 7، العدد 3، سنة 2018، ص98.

[7] / أنور جابر، **البلوك تشين والاثبات الرقمي في مجال حق المؤلف المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع**، العدد 1، عام 2020، ص 36.

- .يمكن التحقق من صحة المعاملات بسرعة والمعاملات غير الصالحة لن يتم قبولها من قبل منقبين شرفاء من المستحيل تقريبا حذف او تغيير المعاملات بعد ضمها الى البلوك تشين فالكتل التي تختوي على المعاملات غير الصالحة يتم اكتشافها فورا.
- عدم الكشف عن الهوية يمكن لكل مستخدم التفاعل مع البلوك تشين عن طريق عنوان يتم انشائه المفتاح العام والذي لا يكشف الهوية الحقيقية للمستخدم. [8]

المبحث الثاني: مبررات استخدام تقنية البلوك شين

استدعت ضرورة استقرار المعاملات المالية للأفراد والدول الى وجود ميكانيزمات أو اليات تعمل على الحفاظ على سرية المعطيات وحفظها وأمنها والحد من الظواهر الاجرامية المنتشرة مثل غسيل وتبيض الأموال وتحقيق ذلك يضمنه اعتماد تقنية البلوك شين وما تتمتع به من مزايا وللتعرف على مبررات استخدامها نوضح ذلك فيما يلي:

المطلب الأول: حماية المعطيات والبيانات الرقمية

يعزز استخدام تقنية البلوك شين حماية المعطيات والبيانات الرقمية الموجودة في قاعدة معطيات الأنظمة المؤسسات المالية كالمصارف والبنوك والشركات.

تمنح الجزائر اهتماما واسعا بالحفاظ على سرية المعلومة وحفظها ضمانا لحقوق الأفراد في المجتمع وتوفير الأمن والاستقرار اين القانون 18-07 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي جاء في اطار احترام الكرامة الإنسانية والحياة الخاصة والحريات العامة والا تمس حقوق الافراد وشرفهم وسمعتهم، [9] كما كرس المشرع الجزائري الحماية الجزائية للمعاملات الالكترونية من خلال القانون رقم 09-04 بنص المادة 2 [10]منه التي تحدد في مضمونها الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال وكذلك مفهوم بعض المصطلحات مثل منظومة معلوماتية، معطيات معلوماتية. مقدمو الخدمات...الخ وهذا ما أكد بموجب المرسوم الرئاسي رقم 19-172 يحدد تشكيلة الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الاعلام والاتصال ومكافحتها، ليوفر بذلك الاطار المؤسساتي والتشريعي كألية لتنظيم وحماية المعاملات الالكترونية والحفاظ على مختلف البيانات الرقمية، ورغم ذلك لم تعتمد الجزائر العمل بتقنية البلوك شين.

وصدر القانون 20-05 المتعلق بالأمن السيبيراني ومما جاء في المادة 2 منه يقصد في مدلول هذا القانون بما يلي:

" الأمن السبيراني: مجموعة من التدابير والإجراءات والمفاهيم الأمن وطرق إدارة المخاطر والاعمال والتكوينات وأفضل الممارسات والتكنولوجيات التي تسمح لنظام معلومات أن يقاوم احداثا مرتبطة بالفضاء السيبراني، من شأنها أن تمس

---

[8] / هدى بن مجمد ابتسام طوبال، **تكنولوجيا البلوك تشين وتطبيقاتها الممكنة في قطاع الأعمال**، مجلة دراسات اقتصادية المجلد 7، العدد 1، (جوان/ 2020)، ص52.

[9] / يوسف زروق، **حماية المعطيات الشخصية في الجزائر على ضوء القانون رقم 18-07 "المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي)**، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، العدد 5 ديسمبر 2018، تاريخ النشر 2020/12/20، ص117.

[10] /أنظر المادة 2 من القانون 09-04 المؤرخ في 2009/08/05 يتضمن **الوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الاعلام والاتصال ومكافحتها**، الجريدة الرسمية رقم 47 المؤرخة في 2009/08/16.

بتوافر وسلامة وأمن المعطيات المخزنة أو المعالجة أو المرسلة، والخدمات ذات الصلة التي يقدمها هذا النظام أو تسمح بالولوج اليه ...." فهو يهدف الى وضع اطر قانونية تتكفل بتعزيز امن أنظمة المعلومات والمعطيات الالية فيما يخص الإدارة العامة والمؤسسات العمومية وكل شخص اعتباري يتمتع بالشخصية المعنوية، فهو يكرس حماية النظم والشبكات المعلوماتية ومستغلي الشبكات العامة ومزودي خدمات الأنترانت وخدمات الأمن السيبراني ومقدمي الخدمات الرقمية وكل ما ينشر على منصات الأنترانت من شانه المساس بخصوصيتهم.[11]

المطلب الثاني: الحد من التلاعب بالسجلات الخاصة بالمؤسسات المالية

إن تقنية البلوك تشين نظام يتيح لمجموعة من الحواسب المتصلة انشاء سجل دفتري الكتروني للتحقق من البيانات والمعاملات والمصادقة عليها وحفظه ا في سلسلة طويلة من البيانات المشفرة على الملايين من العقد nodes (جميع الأجهزة المرتبطة بالشبكة) تسمح هذه التقنية بإدخال المعلومات والتأكد منها بحيث يملك كل حاسب نفس النسخة من هذه البيانات والمعلومات، وفي كل مرة يتم إضافة أي عقود أو اتفاقيات الكترونية للسلسلة يتم التحقق من صحها قبل اضافتها من خلال آلية الاجماع المتبعة في تلك التقنية ، ويؤدي ذلك في نهاية الأمر الى وجود سجل علني مشفر وآمن لا يمكن التلاعب به أو التعديل عليه.[12]

المطلب الثالث: تداعيات استخدامها على النظام الاقتصادي

كان لأعمدة النشاط الاقتصادي ان استخدام تقنية البلوك تشين من مؤسسات مالية ومصرفية واقتصادية في الدول الحديثة، السبق في استثمار نتائج الثورة التكنولوجية في المعلومات والاتصالات والاستفادة منها ومن معطياتها، حيث استفادت البنوك والمؤسسات المالية من تكنولوجيا الاتصالات ونظم المعلومات بإيجاد نوع من الحسابات الالكترونية.[13]

وعلى مستوى الدول فقد اتجهت العديد من الحكومات الى استخدام تقنية البلوك تشين في أجهزتها الحكومية من اجل زيادة مستويات فعاليتها خاصة إدارة المالية العامة بما يخدم أهدافها ويعمل على تطوير اليات اكثر كفاءة لجمع الأموال العامة واتفاقها بما يحقق أهدافها السياسية المالية للدولة ويمكن استخدام تكنولوجيا البلوك تشين لتعزيز الشمول المالي من خلال جعلها وسيلة دفع منخفضة التكاليف لمن يمتلكون حسابات مصرفية رسمية ومن ثم تمكين الملايين في البلدان المنخفضة الدخل كما ان عددا من الأشخاص المختصين بالأعمال الإنسانية يطالبون بان يتم اعتماد تقنية بلوك تشين لتتبع الأموال التي يتم تمريرها بشكال مستمر من المنظمات الإنسانية و المؤسسات و الافراد الى الدول المستفيدة

---

[11] / المادة 2 من القانون 20-05 المتعلق **بالأمن السيبراني** المؤرخ في 25 يوليو 2020 العدد 69 المؤرخة في 30 يوليو 2020.

[12] / مروة إبراهيم ربيع، **اثر استخدام نظام المعلومات المحاسبي المستند على تقنية البلوك تشين على سلاسل التوريد المدعومة بتكنولوجيا الثورة الصناعية الرابعة إزاء مواجهة فيروس كورونا المستجد مع دراسة تجريبية**، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية المجلد الرابع، العدد الثالث، سبتمبر 2020، 10.

[13] / هداية بوعزة، **النظام القانوني للدفع الالكتروني –دراسة مقارنة–**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الخاص، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2019/2018، ص 7.

والفقيرة وذلك بهدف الحد من الهدر المالي الناتج عن التبذير والفساد في مثل هذه المنح المالية وضمان الوصول الأموال الى المستفيدين بشكل خاص.[14]

تحمل تقنية البلوك تشين العديد من المخاطر والتهديدات المستقبلية التي سوف يطرحها هذا النظام أهمها:

- القضاء على المؤسسات الوسيطة:

يهدد نظام البلوك تشين المؤسسات والوظائف الوسيطة في قطاعات المال والإدارة والاعمال اذ سيؤدي انتشار الاعتماد في هذا النظام الى اندثار عدد كبير من الوظائف في الصناعات والاعمال والحرف من قبل وقد تتمكن الوظائف المصرفية والاشرافية من الحفاظ على بقائها اذ تمكنت من تطوير نفسها لاستيعاب هذه التقنية الجديدة[15]

- تنظيم الاعمال غير القانونية قد يتم استخدام تقنية البلوك تشين في تنظيم اعمال غير مشروعة مثل تجارة المخدرات والسلاح وتهريب البشر ما يهدد السلم المجتمعي ويضر بمصالح الافراد.
- سرقة بيانات الافراد: يمكن ان يتم الاستلاء على البيانات الشخصية الخاصة بالأفراد عقب د خولهم السلسلة وقد يتم ا استغلال هذه البيانات في التلاعب بممتلكاتهم او بيعها او الاضرار بوظائفهم او غيرها من المخاطر.
- تهديدات هجمات منح الخدمة

قد تشهد نظم البلوك تشين هجمات بمنع الخدمة على الرغم من تصميم النظام القائم على منع مثل هذه الهجمات من خلال تحديد حجم البلوكات ولكنه يظل احتمال قائم أيضا وقد يتسبب في إيقاف السلسلة عن العمل.

- احتمالية التعرض للاختراق

على الرغم من ان اختراق السلسلة صعب الى حد كبير لأنه يتطلب اختراق جميع الموجودين بالسلسلة ومن يقوم بعملية التنقيب لكنه احتمال وارد في السلاسل قليلة العدد ومحدودة الاستخدام والتي لا يقبل عليها عدد كبير من المنقبين.

---

[14] / ندير طروبيا ، **المرجع السابق**، ص106.

[15] / حسين السيد حسين، **التقنيات الحديثة في الاقتصاد تأثير تقنية البلوك تشين على المعاملات العمولات المشفرة البلوك تشين التحديات والمخاطر دراسة المنازعات المصرفية المملكة العربية نموذج**، تاريخ النشر 2020/12/20، ص26.

المبحث الثالث: متطلبات العمل بتقنية البلوك شين

تقتضي تقنية البلوك تشين توفير العديد من الأطر والوسائل المتاحة لاستخدامها بشكل فعال ويمكن إيضاح ذلك فيما يلي:

المطلب الأول: إطار تشريعي

نقصد بالإطار التشريعي الخاص بالمنصة البلوك تشين القوانين والاتفاقيات الدولية التي تنظم بعض المسائل الالكترونية والتي تنطبق على منصة البلوك تشين كما هو الحال في القانون النموذجي للتجارة الالكترونية والقانون النموذجي للتوقيع الالكتروني ويقصد كذلك بهذا الإطار الخاص اية لوائح متعلقة بالمواقع الافتراضية التي تمارس التجارة الالكترونية ولهذا فان الإطار التشريعي الخاص بمنصة البلوك تشين يتمثل في القانون النموذجي للتجارة الإلكترونية الصادر في 14يونيو 1996 التي عدلت باتفاقية الخطابات الالكترونية الصادرة عام 2005 ويهدف هذا القانون الى التمكين من مزاولة التجارة باستخدام وسائل الكترونية وتيسير تلك الأنشطة التجارية من خلال تزويد المشرعين الوطنيين بمجموعة قواعد مقبولة دوليا ترمي الى تذليل العقبات القانونية وتعزيز القدرة على التنبؤ بالتطورات القانونية في مجال التجارة الالكترونية والغرض من قانون التجارة تحديدا هو التغلب على العقبات الناجمة عن الاحكام القانونية التي قد لا تكون متنوعة تعاقديا مع طريق معاملة المعلومات الورقية والالكترونية معاملة متساوية والتي تعتبر بانها مقوم أساسي للتمكن من استخدام الخطابات الورقية مما يعزز من الكفاءة في التجارة الدولية. [16]

وبهذا الخصوص ساير المشرع الجزائري التطورات الحاصلة في تكنولوجيا الثورة الصناعية الرابعة حيث صدر القانون 18-05 المتعلق بالقواعد العامة المتعلقة التجارة الإلكتروني ة للسلع والخدمات التي تتنوع بين التسويق وأنترنت الأشياء وغيرها كما اعتمد العقد الالكتروني بنص المادة 6 منه بمفهوم القانون 04-02 الموافق ل 23 يونيو سنة 2004 الذي يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية ويتم ابرامه دون الحضور الفعلي والمتزامن لأطرافه باللجوء حصريا لتقنية الاتصال الالكتروني. [17]

كما اعتمدت الدول المتقدمة القانون النموذجي للتوقيع الالكتروني لسنة 2001 ويهدف هذا القانون بالاعتراف بحجية التوقيع الإلكتروني، حيث بذلت الجزائر جهود ومساعي لمواكبة التحولات العالمية خاصة في القطاع المالي والتجاري باعتباره مجالا حيويا للنهوض بعجلة التنمية المستدامة حيث صدر القانون 15-04 [18]الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين حرصا منه على موثوقية المعاملات في إطار التجارة الالكترونية وامنها وتؤكده نص 1-7 منه "بحيث ان توفير الثقة والأمان لدى المتعاملين عبر شبكة الأنترانت يأتيان في مقدمة الضمانات التي توافرها لازدهار

---

[16] /مصطفى محمد الحسبان، **المرجع السابق**، ص146.

[17] / أنظر نص المادة 6 من القانون 18-05 المؤرخ في 2018/05/10 المتعلق **بالتجارة الإلكترونية**، الجريدة الرسمية العدد رقم 28 المؤرخة في 2018/05/16.

[18] / انظر المواد من 1-7 من القانون 15-04 الذي يحدد **القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين**، الجريدة الرسمية رقم 6 المؤرخة في 2015/02/20.

المعاملات الالكترونية وهو ما يتطلب أجهزة محايدة تتولى حماية البيانات والمعلومات المتبادلة بين المتعاملين وتأكيد صحتها". [19]

المطلب الثاني: وسائل بشرية (التكوين و التأهيل)

تنص المادة 38 من الأمر 06-03 الذي يتضمن القانون الأساسي للوظيفة العامة رقم 06-03 على حق الموظف في التكوين وتحسين المستوى والترقية في الرتبة خلال حياته المهنية كم ا تعرف المادة 1/8 من المرسوم التنفيذي 20-194 التكوين المتخصص على أنه "يعد تكوينا متخصصا كل تكوين منصوص عليه بالقوانين الأساسية الخاصة قصد التوظيف المباشر في رتبة أو الترقية الى رتبة أعلى."[20]

وفي الشأن نفسه نصت المادة 2/8 من المرسوم التنفيذي 20-194 على الهدف من التكوين المتخصص وهو التمكين من اكتساب المعارف والنظرية والتطبيقية الضرورية لممارسة المهام المرتبطة بالرتبة المراد الانتماء اليها، وعليه يتطلب تحسين أداء المرفق العام تكوين متواصل للأعوان العموميين خاصة في ظل توجه الدولة نحو توفير متطلبات الإدارة الالكترونية واستغلال التطورات التكنولوجية في هذا المجال. [21]

ان العمل بتقنية البلوك شين في أنظمة المؤسسات المالية الإلكتروني ة يقتضي التكوين المتخصص فيها لحسن استغلالها وتحقيق الهدف من اعتمادها "حيث يجب على الحكومات والشركات الخاصة تدريجيا انشاء هيئات في دوائرها المختلفة لتستفيد من فوائد التقنيات الناشئة من المتمثلة بمنصات البلوك شين. [22]

المطلب الثالث: وسال مادية (أجهزة جد متطورة)

تحتاج هذه التقنية حاسوب وشبكات أنترانت محولات بالإضافة الى برامج معلوماتية متطورة تدخل بقاعدة البيانات المتعلقة بالسجلات الالكترونية المتاحة على مستوى المؤسسات بمختلف اشكالها مثل المالية كالبنوك والمصارف.

إضافة الى الإمكانيات والوسائل مثل الشبكات الكهربائية والاتصالات سلاسل التوريد بحيث تعد سلسلة التوريد شبكة تتكون من مجموعة من الشركاء يتم من خلالها تحرك المواد الحام والمنتجات بدءا من المورد وصولا الى العميل النهائي ومن خلالها يتم تبادل المعلومات بين الشركاء، [23] وقد كرس القانون 18-05 أطر التجارة الالكترونية التجارية وكل العناصر التي يجب توافرها.

---

[19] / رضوان قرواش، **هيئات التصديق الإلكتروني في ظل القانون 15-04 المتعلق بالقواعد العامة للتوقيع والتصديق الإلكترونيين – المفهوم والالتزامات**–، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 24 جوان 2017، ص 410.

[20] / أنظر نص المادة 38 من الأمر 06-03 مؤرخ في 15 يوليو 2006 يتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، الجريدة الرسمية رقم 46، المؤرخة في 2006/06/16.

[21] / سهيلة بوخميس، يزيد بوحليط ، **تكوين وتأهيل الأعوان العمومين كآلية لترقية الخدمة العمومية المحلية قراءة تحليلية للمرسوم التنفيذي 20-194**، الملتقى الدولي الافتراضي حول الجماعات الإقليمية والتنمية المستدامة، مخبر الاليات القانونية للتنمية المستدامة، جامعة أمحمد بوقرة- كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2020

[22] / مصطفى محمد الحسبان، المرجع السابق، ص 148.

[23] / مروة إبراهيم ربيع، **المرجع السابق**، ص 4

خاتمة:

تناولنا في هذه الدراسة تقنية البلوك شين كآلية رقمية حديثة تساهم في فعالية الخدمات المصرفية وترقيتها على الرغم من أن استخدام هذه التقنية لا يقتصر على المعاملات المالية الرقمية وتقديم الخدمات المصرفية، وكما رأينا أن غالبية دول العالم تسعى لوضع الأطر القانونية والمؤسساتية لاعتماد المعاملات الإلكترونية وتأثيرها في سير حركة النمو والازدهار وتداعياتها على الاقتصاد ومن بينها الجزائر، حيث عمد المشرع الجزائري إلى وضع ترسانة من النصوص القانونية لحماية المعاملات الالكترونية وتشجيع التجارة الالكترونية وتنظيمها إلا أن هذا المجال لايزال تنقصه التقنيات الحديثة المستخدمة في البيئة الرقمية مثل تقنية البلوك شين كآلية لتحسين الخدمات المصرفية وترقيتها.

وعلى ضوء هذه الدراسة المتواضعة نخلص إلى جملة من النتائج وتقديم بعض التوصيات نوضحها فيما يأتي:

النتائج:

- وجود التنظيم القانوني للمعاملات الإلكترونية وآليات حماية المعطيات والبيانات الرقمية الخاصة بها؛
- التوجهات الحديثة نحو استخدام تكنولوجيا الاعلام والاتصال واعتمادها في العقود الالكترونية مثل العقود الذكية التي تتطلب التوقيع والتصديق الإلكتروني وما سيتبعه من استخدام العملة الافتراضية مثل البيتكوين؛
- مساهمة تكنولوجيا الاعلام والاتصال في التحولات العميقة لاقتصاديات العالم واجتياح عالم البيئة الرقمية شتى المجالات.

التوصيات:

- تشجيع البحث العلمي في مجال تكنولوجيا الاعلام والاتصال مع دعم التكوين المتخصص للأعوان الإداريين ككفاءات فنية لتمكينهم من العمل باحترافية وجودة عالية؛
- اعتماد تقنيات وبرامج معلوماتية تكنولوجية متطورة في أنظمة المؤسسات المالية كالبنوك والمصارف لتشجيع التجارة الإلكترونية الدولية؛
- تمويل المشاريع الاستثمارية والمؤسسات الناشئة ودعم السياسة التي تعنى بترقية التعاملات الالكترونية.

قائمة المراجع:

أولا: النصوص القانونية:

- الأمر 06-03 المتعلق مؤرخ في 15 يوليو 2006 يتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، الجريدة الرسمية رقم 46، المؤرخة في 2006/06/16.
- القانون 09-04 المؤرخ في 2009/08/05 المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الاعلام والاتصال ومكافحتهما، الجريدة الرسمية العدد رقم 47 المؤرخة في 2009/08/16.
- القانون 15-04 المؤرخ في 2015/02/01 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين
- الجريدة الرسمية العدد رقم 6 المؤرخة في 2015/02/20.
- القانون 18-05 المؤرخ في 2018/05/10 المتعلق بالتجارة الإلكترونية الجريدة الرسمية العدد رقم 28 المؤرخة في 2018/05/16.
- القانون 18-07 المؤرخ في 2018/06/10 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الجريدة الرسمية العدد رقم 34، المؤرخة في 2018/06/10.
- القانون 20-05 المتعلق بالأمن السيبراني لمؤرخ في 25 يوليو 2020 العدد 69 المؤرخة في 30 يوليو 2020.
- المرسوم الرئاسي رقم 19-172 المؤرخ في 2019/06/06 يحدد تشكيلة الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الاعلام والاتصال ومكافحتها، الجريدة الرسمية العدد رقم 37 المؤرخة في 2019/06/09.
- المرسوم التنفيذي رقم 20-194 المؤرخ في 25 يوليو 2020 والمتعلق بتكوين الموظفين والأعوان العموميين وتحسين مستواهم في المؤسسات والإدارات العمومية، الجريدة الرسمية رقم 43 مؤرخة في 28 يوليو 2020.

ثالثا: المذكرات والرسائل العلمية

- هداية بوعزة، النظام القانوني للدفع الالكتروني –دراسة مقارنة–، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الخاص، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2019/2018.

رابعا: المقالات العلمية:

- أنور جابر، البلوك تشين والاثبات الرقمي في مجال حق المؤلف المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع، العدد 1، عام 2020.
- حسين السيد حسين، التقنيات الحديثة في الاقتصاد تأثير تقنية البلوك تشين على المعاملات العمولات المشفرة البلوك تشين التحديات والمخاطر دراسة المنازعات المصرفية المملكة العربية نموذج تاريخ النشر 2020/12/20.
- رضوان قرواش، هيئات التصديق الالكتروني في ظل القانون 15-04 المتعلق بالقواعد العامة للتوقيع والتصديق الالكترونيين – المفهوم والالتزامات–، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 24 جوان 2017.

- سهيلة بوخميس، يزيد بوحليط ، تكوين وتأهيل الأعوان العمومين كآلية لترقية الخدمة العمومية المحلية قراءة تحليلية للمرسوم التنفيذي 20-194، الملتقى الدولي الافتراضي حول الجماعات الإقليمية والتنمية المستدامة، مخبر الاليات القانونية للتنمية المستدامة، جامعة أمحمد بوقرة كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2020 .

-مروة إبراهيم ربيع، أثر استخدام نظام المعلومات المحاسبي المستند على تقنية البلوك تشين على سلاسل التوريد المدعومة بتكنولوجيا الثورة الصناعية الرابعة إزاء مواجهة فيروس كورونا المستجد مع دراسة تجريبية، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية المجلد الرابع، العدد الثالث، سبتمبر 2020.

- مليكة بن علقمة يوسف سايحي، دور التكنولوجيا المالية في دعم قطاع الخدمات المالية والمصرفية، مجلة الاجتهادات للدراسات القانونية والاقتصادية ، المجلد 7، العدد 3، سنة 2018.

- مصطفى محمد الحسبان. النظام القانوني لتقنية البلوك تشين في التجارة الالكترونية ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الثالث، نوفمبر 2019.

- منصور داود، القيمة القانونية للبوك تشين في الاثبات ودوره في نطاق التوثيق الرقمي للمعاملات الالكترونية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 14، العدد 2 سنة 2021،

- إيهاب خليفة، الثورة التكنولوجية القادمة في عالم المال والأعمال، أوراق أكاديمية، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد 3، 20 مارس 2018.

-ندير طروبيا، تكنولوجيا البلوك تشين وتأثيراتها على المستقبل الرقمي للمعاملات الاقتصادية -الفرص والتحديات-، جامعة أحمد دراية أدرار -الجزائر، تاريخ القبول 2020/04/15، 2020/04/30.

- هدى بن مجمد ابتسام طوبال، تكنولوجيا البلوك تشين وتطبيقاتها الممكنة في قطاع الاعمال، مجلة دراسات اقتصادية المجلد 7، العدد 1، (جوان/ 2020).

- يوسف زروق، حماية المعطيات الشخصية في الجزائر على ضوء القانون رقم 18-07 'المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي) مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، العدد ديسمبر 2018.

ملتقى وطني عن بعد بعنوان : البيئة الرقمية ضمن متطلبات التنمية المستدامة

عنوان المداخلة:تطبيقات التوقيع الإلكتروني في مجال المعاملات التجارية الإلكترونية

Presentation title:Electronic signature application in the field of electronic commercial transactions

قوسم ياسمين

goucem.yasmine@univ-guelma.dz

مخبر الدراسات القانونية البيئية

جامعة 08 ماي 1945

مهدي أسماء

mahdi.asma@univ-guelma.dz

مخبر الدراسات القانونية البيئية

جامعة 08 ماي 1945

الملخص :

أحدثت الثورة التقنية التي بات يشهدها العالم اليوم تغييرات في جميع مناحي الحياة بما فيها الجانب التجاري، وذلك بظهور العقود الإلكترونية التي تتطلب أنماطا جديدة تتناسب مع طبيعتها، فظهر التوقيع الالكتروني لتوثيق المحررات الإلكترونية نظرا لخصوصيتها باعتبارها تتم في دعامة غير ملموسة بدلا عن التوقيع التقليدي الذي يشكل عقبة أمام التعاملات الإلكترونية ، لذا عمل المشرع الجزائري على ادراج هذا النمط الجديد من التوقيع ضمن منظومته القانونية وذلك بموجب القانون 15-04 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، وكذا بمقتضى القانون 18-05 المتعلق بالتجارة الإلكترونية.

نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على دور التوقيع الالكتروني في تعزيز الثقة في المعاملات التي تتم عن بعد وحماية حقوق المتعاقدين، وكذا تحديد مختلف الصور التي قد يتم بها التوقيع الإلكتروني وأهم التطبيقات التجارية التي أصبحت تعتمد هذا النوع من التوقيع المستحدث .

الكلمات المفتاحية:

التوقيع الالكتروني- التعاملات الإلكترونية- التجارة الالكترونية- وسائل الدفع- التطور التكنولوجي .

Abstract :

The technological revolution that the world is witnessing today has brought about changes at the level of all aspects of life, including the commercial aspect , with the emergence of electronic contracts that require new patterns commensurate with their nature . It constitutes an obstacle to electronic transactions, so the Algerian legislator worked to include this new type of signature within its legal system, according to Law 15-04 defining the general rules related to electronic signature and certification , as well as under Law 18-05 related to electronic commerce .

Through this research paper , we aim to shed light on the role of the electronic signature in enhancing confidence in remote transaction and protecting the rights of contractors , as well as identifying the various forms in which an electronic signature may be made and the most important commercial applications that have adopted this type of innovative signature.

Keywords :

Electronic signature – electronic transactions – electronic commerce – means of payment – technological development.

مقدمة:

أحدثت الثورة التكنولوجية التي يشهدها عصرنا الحالي تطورات هامة مست جميع النواحي سواء الاقتصادية ، الاجتماعية ، الثقافية وحتى التجارية منها، وذلك بظهور نمط جديد من التعاملات التجارية لم يكن معروفا من قبل ، يعتمد على الثروة الرقمية تسمى بالتجارة الإلكترونية، حيث أحدثت قطيعة مع القواعد التقليدية وذلك بتخليها عن المعاملات الورقية ذات الدعامة الملموسة والتي تذيل بالتوقيع التقليدي وتشجع على استخدام العقود الإلكترونية الموقعة توقيعا الكترونيا لتتناسب مع نمط التجارة الحديثة، ومواكبة التطور التقني في مجال الاتصال والمعلومات، مع إضفاء نوع من الثقة والحماية للمتعاقدين.

حيث أضحى موضوع التوقيع الالكتروني من أهم المسائل التي فرضت نفسها بقوة في السنوات الأخيرة باعتباره مجالا خصبا للبحث نظرا للأهمية التي يتمتع بها خصوصا في ظل التطور السريع والمستمر الذي تعرفه التجارة الإلكترونية، فتزايد وسائل الاتصال لتبادل المعلومات الكترونيا كان له أثر في استبدال المحررات المادية إلى محررات الكترونية مما استوجب استحداث التوقيع الالكتروني ليتماشى مع هذه المعاملات، لذا كانت محط اهتمام على المستوى الدولي فقد تم تناوله بمقتضى قانون الأونسترال النموذجي، وقانون التوجيه الأوروبي بشأن التجارة الالكترونية الذي نلتمس من خلاله جهود دول الاتحاد الأوروبي في هذا المجال، وباعتبار أن الجزائر ليست بمنأى عن ما تشهده الساحة الدولية من تغييرات

فقد عملت على إدراج التوقيع الإلكتروني في المنظومة القانونية بموجب القانون 10-05 المتضمن تعديل القانون المدني، و كذلك من خلال اصدار تنظيم خاص به بمقتضى القانون 15-04 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، ثم اصدار قانون 18-05 المتعلق بالتجارة الإلكترونية الذي يدعو إلى ابرام العقود الالكترونية والاعتماد في توقيعها على التوقيع الالكتروني تماشيا مع ما فرضته تكنولوجيا الاعلام والاتصال في مجال المعاملات الالكترونية.

و **تهدف** دراسة هذا الموضوع لتحقيق عدة أهداف نذكر منها:

- تسليط الضوء على أهم مجالات تطبيق التوقيع الالكتروني نتيجة تزايد استعمال التكنولوجيا في جميع المجالات.
- توضيح أهمية التوقيع الإلكتروني نظرا لما يوفره من حماية للمتعاملين في البيئة الرقمية.

ومن هنا يمكن أن نطرح **الإشكالية** الآتية: ما المقصود بالتوقيع الإلكتروني ؟ و ما هي أهم الاستخدامات التي أصبح التوقيع الإلكتروني فيها جوهرا أساسيا في معاملاتها ؟

للإجابة على الإشكالية المطروحة اتبعنا المنهج الوصفي للوقوف على مفهوم التوقيع الإلكتروني وأهم الصور التي قد يتم بها، إلى جانب تحديد أهم التطبيقات التي بات يدرج فيها التوقيع الإلكتروني.

و ذلك بالاعتماد على **الخطة** التالية:

المبحث الأول : مفهوم التوقيع الإلكتروني

المطلب الأول: التعريف الفقهي و القانوني للتوقيع الإلكتروني

المطلب الثاني: صور التوقيع الإلكتروني

المبحث الثاني: أنظمة السداد الإلكتروني (استخدامات التوقيع الإلكتروني)

المطلب الأول: النقود الإلكترونية و بطاقات أو وسائل الدفع الإلكتروني

المطلب الثاني: الشيك الذكي و الشيك الإلكتروني

المبحث الأول: مفهوم التوقيع الإلكتروني

بالنسبة لمفهوم التوقيع الإلكتروني فقد أورد الفقه والقانون تعريفات له ، بعدما أصبح ضروريا في المعاملات الإلكترونية التي استحدثت في ظل التطور التكنولوجي الهائل الذي يشهده العالم خاصة في المعاملات التجارية الإلكترونية ، لذلك سنعرض في المطلب الأول تعريف التوقيع الإلكتروني فقها و تشريعا ، ثم التطرق لصوره في المطلب الثاني

المطلب الأول: تعريف التوقيع الإلكتروني

سنتناول من خلال هذا المطلب التعريف الفقهي للتوقيع الالكتروني (الفرع الأول)، ثم التعريف التشريعي (الفرع الثاني).

الفرع الأول: التعريف الفقهي للتوقيع الإلكتروني

لم يثر تعريف التوقيع الإلكتروني جدلا كبيرا في الفقه فمعظم التعريفات الفقهية التي قيلت في شأنه تدور كلها حول فكرة إظهار شكل التوقيع وبيان خصائصه ، فقد عرف التوقيع الإلكتروني بأنه "اتباع إجراءات محددة تؤدي في النهاية إلى نتيجة ، فيكون مجموع هذه الإجراءات هو البديل للتوقيع التقليدي معينة ومعروفة مقدما، كما عرفه جانب أخر من الفقه بأنه مجموعة من الأرقام التي تختلط أو تمتزج مع بعضها بعمليات حسابية معقدة ليظهر في النهاية كود سري خاص بشخص معين[1] .

كما عرف بعض الفقه التوقيع الإلكتروني بأنه بيان مكتوب بشكل إلكتروني يتمثل بحرف أو رقم أو رمز أو إشارة أو صوت أو شفرة خاصة ومميزة ، ينتج عن اتباع وسيلة آمنة، وهذا البيان يلحق أو يربط منطقيا ببيانات المحور الإلكتروني للدلالة على هوية الموقع على المحرر والرضا بمضمونه.

الفرع الثاني: التعريف التشريعي للتوقيع الإلكتروني

يعد التوقيع الإلكتروني مصطلح ا دخيلا على الفكر القانوني وهذا ما دفع بالتشريعات الدولية والوطنية إلى إصدار قوانين لتنظيمه وإزالة الغموض عن هذا المصطلح، فقد كان محور اهتمام العديد من المنظمات سواء الدولية أو الإقليمية ل تقتدي بها بعد ذلك تشريعات مختلف الدول، حيث كانت الخطوة الأولى لميلاد التوقيع الإلكتروني هو صدور القانون النموذجي للتجارة الإلكترونية سنة 1996 والذي

[1]– سامية بولافة، غيلاني الطاهر ، التوقيع الإلكتروني في ظل القانون 15–04، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني ، المجلد 05، العدد 01، جانفي 2020، ص108.

أعطى ملامح عامة عن التوقيع الإلكتروني بموجب نص المادة 7 منه، حيث نصت بأنه "عندما يشترط القانون وجود توقيع من شخص يستوي ذلك الشرط بالنسبة إلى رسالة البيانات إذا:

أ/ استخدمت طريقة لتعيين هوية ذلك الشخص والتدليل على موافقة ذلك الشخص على المعلومات الواردة في رسالة البيانات.

ب/ كانت تلك الطريقة جديرة بالتعويل عليها بالقدر المناسب للغرض الذي أنشئت من أجله رسالة البيانات في ضوء كل الظروف بما في ذلك أي اتفاق متصل بالأمر"[1]

أولا/ تعريف التوقيع الإلكتروني في التشريعات الدولية

من أهم التشريعات الدولية التي تناولت مفهوم التوقيع الإلكتروني نجد:

1- قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية لسنة 2001 الذي أعدته لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري بتقريرها رقم (A/56/588) الذي اعتمدته الجمعية العامة حيث أشارت هذه الأخيرة إلى أن وضع تشريعات نموذجية لتسيير استخدام التوقيعات الإلكترونية على نحو مقبول لدى الدول ذات النظم القانونية والاجتماعية والاقتصادية المختلفة ، يمكن أن يساهم في تطوير علاقات اقتصادية دولية متناسقة، حيث نصت المادة الثانية فقرة – أ- على أن التوقيع الإلكتروني يعني بيانات في شكل إلكتروني مدرجة في رسالة بيانات ، أو مضافة إليها أو مرتبطة بها منطقيا يجوز أن تستخدم لتعيين هوية الموقع بالنسبة إلى رسالة بيانات، ولبيان موافقة الموقع على المعلومات الواردة في رسالة البيانات "، كما نصت المادة السادسة من هذا القانون في الفقرة –د- على أنه " كان الغرض من اشتراط التوقيع قانونيا هو تأكيد سلامة المعلومات المتعلقة بالتوقيع و يكون أي تغيير يجري في تلك المعلومات بعد وقت التوقيع قابلا للاكتشاف"[2].

2- تعريف التوقيع الإلكتروني حسب التوجيه الأوروبي عام 1999.

[1]- أمال بوهنتالة ، بسمة فوغالي، مدى حجية التوقيع الإلكتروني في عقود التجارة الإلكترونية ، مجلة البحوث في العقود و قانون الأعمال ، جامعة الاخوة منتوري، قسنطينة، الجزائر، المجلد 5، العدد02، 2020.

[2]- قاسم محجوبة ، الحماية القانونية للتوقيع الإلكتروني من جريمة التزوير، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور، الجلفة ، الجزائر ، المجلد 06 ، العدد 02، جوان 2021 ، ص 417.

ورد بالمادة الأولى من التوجيه الأوروبي بشأن التوقيعات الإلكترونية أن الهدف منه هو تسهيل استخدام التوقيعات الإلكترونية، والمساهمة بالاعتراف القانوني بها وهو بذلك يعمل على إنشاء اطار قانوني للتوقيعات الإلكترونية وخدمات مصادقة معينة من أجل التوظيف الملائم للسوق الداخلي [1] ، كما أورد التوجيه الأوروبي بشأن التوقيعات الإلكترونية في نصوصه نوعين من التوقيعات الإلكترونية، النوع الأول يعرف بالتوقيع الإلكتروني العادي وقد عرفته المادة 02 من التوجيه الأوروبي بأنه " معلومة تأخذ شكلا إلكترونيا تقترن أو ترتبط بشكل منطقي ببيانات أخرى إلكترونية، والذي يشكل أساس منهج التوثيق"، أما النوع الثاني فهو التوقيع الإلكتروني المتقدم وهو توقيع يرتبط بالنص الموقع يشترط فيه توافر بعض الشروط التي سنوجزها كالتالي:

- أن يرتبط التوقيع الالكتروني وبشكل منفرد بصاحب التوقيع .
- أن يتيح تحديد وكشف هوية صاحب التوقيع.
- أن ينشأ من خلال وسائل موضوعة تحت رقابة صاحب التوقيع .
- أن يرتبط بالبيانات التي وضع عليها التوقيع إلى درجة أن أي تعديل لحق البيانات يمكن كشفه[2].

ثانيا/ تعريف التوقيع الالكتروني في التشريع الجزائري

من خلال القانون 15-04 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين فقد عرف التوقيع الالكتروني بأنه بيانات في شكل إلكتروني مرفقة أو مرتبطة منطقيا ببيانات إلكترونية أخرى تستعمل كوسيلة توثيق[3]، حيث يتضح أن المشرع الجزائري قد اعتمد في تعريفه للتوقيع الإلكتروني على أشكال وإجراءات انشائه وركز على أن تكون مرتبطة بما ورد في المحرر الإلكتروني وهو توثيق وقبول الموقع على ما ورد في المحرر الإلكتروني.

المطلب الثاني : صور التوقيع الإلكتروني

---

[1]– حنان عبده علي أبو شام ، التوقيع الإلكتروني وحجيته في الإثبات، المجلة العربية للنشر العلمي ، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، الأردن، العدد 18، 2020 ، ص481.

[2]–– فضيلة يسعد ، القوة الثبوتية للتوقيع الإلكتروني في التشريع الجزائري ، مجلة العلوم الإنسانية، كلية الحقوق، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، المجلد 30، العدد 03 ، ديسمبر 2019، ص505.

[3]– المادة 02 من القانون رقم 04/15، المؤرخ في 01 – 02– 2015، المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع و التصديق الإلكترونيين، الجريدة الرسمية، العدد 06، الصادرة في 10 –02 – 2015.

للتوقيع الإلكتروني عدة أشكال تختلف حسب الآلية المستخدمة في القيام بعملية التوقيع ، و كذا درجة الثقة والأمان التي تعطيها لمستخدميها، لذا سنقوم من خلال هذا المطلب بتعداد صور التوقيع الإلكتروني.

الفرع الأول: التوقيع بالقلم الإلكتروني

يتم التوقيع بالقلم الالكتروني بقيام الشخص بالتوقيع على شاشة جهاز الكمبيوتر باستخدام قلم إلكتروني خاص ، وهو ما يستوجب توافر جهاز كمبيوتر ذا مواصفات خاصة تمكنه من أداء مهمته في التقاط التوقيع من شاشته وذلك عن طريق برنامج خاص يقوم بخدمة التقاط التوقيع ، والتحقق من صحته بالاستناد إلى حركة هذا القلم على الشاشة ، والأشكال التي يتخذها من دوائر وانحناءات أو نقاط ، ودرجة الضغط على القلم، وغيرها من السمات خاصة بالتوقيع الخاص للشخص الموقع والذي يتم تخزينه بعد ذلك على جهاز الحاسب ، ومن ثم يتم نقل التوقيع الذي سبق تخزينه عن طريق التصوير بالماسح الضوئي (scanner) إلى الملف الذي يراد إضافة هذا التوقيع إليه عبر شبكة الاتصال الإلكتروني ، وتعتبر هذه الطريقة من طرق التوقيع الإلكتروني التي يتم من خلالها تحويل التوقيع التقليدي إلى توقيع إلكتروني من خلال أنظمة معالجة المعلومات[1] .

الفرع الثاني: التوقيع بالرقم السري أو البطاقة الممغنطة

أصبح التعامل بالبطاقات الممغنطة يعرف انتشارا واسعا في الحياة العملية من قبل المتعاملين، حيث يتم استعمالها في السحب النقدي من خلال بطاقة الصرف الآلي، كما يمكن من خلالها أن يحول صاحبها مبلغا من النقود من حسابه واستعمالها في عمليات الدفع عبر الأنترنت، حيث تحتوي البطاقة الممغنطة على رقم سري لإجراء العمليات لا يعرفه إلا صاحبها وهذا الرقم يعد توقيعا في حد ذاته، حيث يطلق عليه اسم التوقيع الكودي، فيقوم على تزويد الوثيقة الإلكترونية بتوقيع مشفر يمكنه تحديد الشخص الذي قام بتوقيعها، والوقت الذي تم فيه التوقيع ، والمعلومات الأخرى الخاصة بصاحب التوقيع فيتعرف الجهاز على صاحب البطاقة لدى استخدامها للدفع عبر شبكة الأنترنت مباشرة وذلك بتشغيل الرقم السري

[1]- أحمد إسماعيل إبراهيم الراوي، الالتزام بالإعلام الإلكتروني قبل التعاقد في العقود الإلكترونية، دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، سنة 2018، ص 195.

لها ، حيث يتميز هذا النوع من التوقيع بالسرية التامة بين العميل و البنك مصدر البطاقة، ولكن في المقابل لا يصلح هذا التوقيع للإثبات بسبب عدم وجود مستند موقع عليه إلكترونيا يثبت ذلك[1] .

الفرع الثالث :التوقيع الرقمي أو الكودي

يقصد بالتوقيع الرقمي البيانات أو المعلومات المتصلة بمنظومة بيانات أخرى أو صياغة منظومة في صورة شفرة (كود) والذي يسمح للمرسل إليه بإثبات مصدرها والإستيثاق من سلامة مضمونها وتأمينها ضد أي تعديل أو تحريف "[2] ، وقد عرفه الفقه وفقا لما صدر عن المنظمة الدولية للمواصفات والمقاييس على أنه بيان أو معلومة تتصل بمنظومة بيانات أخرى أو صياغة منظومة في صورة شفرة – كود – الذي يسمح للمرسل إليه بإثبات مصدرها والإستيثاق من سلامة مضمونها وتأمينها ضد أي تعديل أو تحريف [3].

ثم يتم تحويل المحرر المكتوب باستخدام العمليات الحسابية من أسلوب الكتابة العادية إلى معادلة رياضية وتحويل التوقيع إلى أرقام ، وحتى يكتمل المحرر من الناحية القانونية يجب وضع التوقيع عليه وهو ما يحدث بإضافة الأرقام إلى المعادلة الرياضية ويتم حفظه في جهاز الكمبيوتر.

و التوقيع الرقمي قد يتم باستخدام مفتاح تشفير واحد ، حيث يتم تشفير الرسالة وفك الشفرة بمفتاح تشفير واحد فيقوم مرسل الرسالة الإلكترونية بتشفيرها باستخدام ذلك المفتاح ثم يرسل الرسالة المشفرة ومفتاح التشفير إلى المرسل إليه بطريقة آمنة ، ليقوم هذا الأخير بفك شفرة الرسالة للتمكن من قراءتها والتأكد من المرسل، أما الطريقة الثانية فتتم باستخدام المفتاح العام والمفتاح الخاص، فللمفتاح الخاص يستخدمه الموقع لتشفير رسالة البيانات ولا يعلمه إلا هو ، أما المفتاح العام فيستخدمه المرسل إليه وعن طريقه يستطيع متلقى الرسالة فك شفرة رسالة البيانات[4] .

الفرع الرابع :التوقيع البيومتري

---

[1]– عيشة سنقرة ، حجية التوقيع الإلكتروني في الإثبات، مجلة الميدان للدراسات الرياضية والاجتماعية والإنسانية المجلد الثاني العدد الثامن، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر،سبتمبر، 2019، ص345،(ص 338 –ص 355).

[2]– السيد عبد الهادي محمد العيسوى ، العقود الإلكترونية للمستهلك، مكتبة الوفاء القانونية، القاهرة ، 2019، ص27.

[3]– عائشة قصار الليل ، حجية المحرر و التوقيع الإلكتروني في الإثبات ، دراسة تحليلية مقارنة، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم الحقوق ، جامعة الحاج لخضر ، 2016،2017،ص 110.

[4]– السيد عبد الهادي محمد العيسوى ، المرجع السابق، ص 28

يعتمد التوقيع البيومتري على الصفات المميزة للإنسان وخصائصه الطبيعية والسلوكية التي تختلف من شخص إلى آخر، كبصمة الأصابع وبصمة شبكة العين ونبرة الصوت ودرجة ضغط الدم والتعرف على الوجه البشري وسواها من الصفات الجسدية والسلوكية التي يمكن أن تعتمد باعتبارها توقيعا إلكتروني، ويتم التحقق من شخصية الموقع عن طريق أجهزة إدخال المعلومات إلى الحاسب الآلي مثل الفأرة ولوحة المفاتيح التي تقوم بالتقاط صورة دقيقة لأحد الخواص الذاتية للإنسان ويتم تخزينها بطريقة مشفرة داخل الحاسوب بحيث لا يستطيع أحد التعامل به إلا في حالة المطابقة[1] .

المبحث الثاني: أنظمة السداد الإلكتروني (استخدامات التوقيع الإلكتروني)

من بين الأشكال التي طورتها البنوك بطاقات الائتمان غير مرتفعة الحد وهي مخصصة لمعاملات "الأنترنت" وبذلك فإنه حتى في حال الاستيلاء على بيانتها فإن الضرر الذي قد يعود على أصحابها سيكون منخفض القدر كبطاقة "أنترنت كارد" ، وكذلك هناك بدعة أخرى في هذا المجال وهي النقود الإلكترونية وغيرها من استخدامات وتطبيقات التوقيع الإلكتروني التي سنتناولها في هذا المبحث.

المطلب الأول: النقود الإلكترونية وبطاقات أو وسائل الدفع الإلكتروني

تختلف النقود الإلكترونية في مفهومها باعتبارها طريقة جديدة لإدارة النقود عن بطاقات الصرف الإلكتروني التي تتعامل بها البنوك والتي تختلف من بنك لآخر كما سنبينه من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: النقود الإلكترونية

صاحب استخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة في التجارة الإلكترونية تجريد النقود الورقية أو القطع المعدنية من صفتها المادية إلى أخرى إلكترونية حتى تتماشى مع الوضع الجديد، وكمحاولة لضبط مفهومها حاول الفقه وضع تعريف لها.

فعرفها البعض على أنها القيمة النقدية لعملة تصدر بشكل إلكتروني من قبل القطاع العام أو الخاص يتم تخزينها في جهاز إلكتروني ، ويمكن اعتبار هذه النقود أحد أشكال الأدوات المالية الرقمية التي تقوم ببعض مهمات ووظائف النقود التقليدية[2] .

[1]– فضيلة يسعد، المرجع السابق، ص510.

[2]– عائشة قصار الليل، المرجع السابق، ص130.

إلا أنه يمكن القول بوجه عام أن هذا المصطلح يشمل كل ما هو مصمم لتزويد المستهلك بوسائل بديلة عن الطرق التقليدية في الدفع ، فهذه النقود الإلكترونية ليست نوعا جديدا من النقود بقدر ماهي طريقة جديدة لإدارة النقود بغرض الوصول إلى قيمة نقدية عن طريق وحدة الكترونية ، وفي هذا الإطار تعرف النقود الإلكترونية بأنها مجموعة أنظمة دفع تحتوي على أنظمة دفع غير نقدية على أنظمة دفع أصلية[1]، وهناك من يعرفها بأنها نوع جديد من العملة قابلة للتخزين والتداول وطبيعتها ليست مادية كالدولار واليورو ، وانما هي عبارة عن أرقام يتم نقلها من الكمبيوتر الخاص للمصرف إلى الكمبيوتر الخاص للمشتري ومنه إلى البائع عن طريق القرص الصلب المثبت على جهاز الكمبيوتر ويقوم المشتري بالحصول على النقود الإلكترونية من البنك وبفئة معينة من العملة تعادل قيمة الفئة نفسها.

تختلف النقود الإلكترونية في آلية استخدامها عن النقود التقليدية كما تمتاز بالقدرة على المرور والتنقل بين الحدود الدولية بسرعة ، كما تسمح للمتعاملين بالسحب نقدا في حدود مبلغ معين مع تقديم تسهيلات في دفع قرض مؤجل على أقساط وفي صيغة قرض ممتد متجدد على فترات بفائدة محددة هي الزيادة الربوية ، وأكثر البطاقات انتشارا في العالم وأشهرها نذكر منها فيزا، وماستر كارد[2].

الفرع الثاني : بطاقات أو وسائل الدفع الإلكتروني

هذا النوع من البطاقات يعتمد على وجود رصيد للعميل لدى البنك المسوق لبطاقة الدفع أو الوفاء في شكل حسابات بنكية بغرض تسوية تعاملات العميل أول بأول ومن بين هذه البطاقات البطاقة الزرقاء في فرنسا (la carte bleue) وبطاقة الفيزا (visa Electron) التي يتم من خلالها دفع ثمن المشتريات والحاجات دونما حاجة إلى حمل النقود في جيب المستخدم ، لكن لا بد من توفر الجهاز الخاص بهذه البطاقة في المتجر كي يتم تمرير البطاقة من خلال هذا الجهاز وخصم الثمن منها[3] .

بتأسيس شركة "ساتيم" تم انشاء بطاقة السحب الخاصة بكل مصرف ، حيث تقوم هذه الشركة بصنع البطاقات المصرفية الخاصة بالسحب حسب المقياس المعمول به دوليا و طبع الإشارة السرية، وتنشأ هذه الخدمة عن طريق عقد يبرم مع شركة "ساتيم" التي تحدد التزام الطرفين خاصة فيما يتعلق بالآجال و

---

[1]– سعاد سفار طبي، حسينة شرون ، الإطار القانوني لأنظمة الدفع الإلكتروني، مجلة صوت القانون، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، المجلد 07، العدد 02 ، 2020،ص 285، (ص 277،ص315).

[2]– سمير دنون، العقود الإلكترونية في إطار تنظيم التجارة الإلكترونية، المؤسسة الحديثة للكتاب ، لبنان، 2012، ص175–176.

[3]– سعدي الربيع ، حجية التوقيع الإلكتروني في التشريع الجزائري ، أطروحة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم القانونية ، تخصص قانون جنائي، كلية الحقوق ، جامعة باتنة، الجزائر، 2015،2016،ص84.

الإجراءات السليمة ، إضافة الى الربط بين الموزعات الآلية DAB ومصالح شركة "ساتيم" بواسطة شبكة اتصال تسمح بالقيام بإجراء عمليات السحب سواء كانت داخلية أو محولة بالإضافة إلى سجل متصل بهيئة المقاصة لتصفية الحسابات بين البنوك ، غير أنه وحسب بعض الإحصائيات والدراسات تبين أن إقبال الزبائن على السحب الفوري باستخدام البطاقة المصرفية للسحب لايزال ضعيفا، لذلك فإن فشل نظام السحب دفع بالمصارف إلى بذل المزيد من الجهد في مجال البطاقات، ليتم استبدال مشروع البطاقة البنكية المشتركة للسحب بمشروع آخر هو " بطاقة السحب و الدفع بين البنكية CIB "، والتي تؤدي وظيفة مزدوجة تتمثل في سحب الأموال من الموزعات الآلية ، بالإضافة إلى دفع قيمة المشتريات والخدمات على مستوى أجهزة الدفع الإلكترونية المتوفرة لدى التجار المنخرطين في شبكة النقد الآلي بين بنكية حتى و لو لم تكن الأجهزة تابعة للبنك المصدر للبطاقة ، وتحمل البطاقة البنكية المشتركة "CIB" وخلية الكترونية تتوافق مع المعايير الدولية لشركتي VISA و MasterCard تسمح بعمليات السداد وشريط مغناطيسي لعمليات السحب[1] .

المطلب الثاني : الشيك الذكي والشيك الإلكتروني

الشيك الإلكتروني والشيك الذكي هما أحد وسائل السداد الإلكتروني الحديثة إلا أن كل منهما يختلف عن الآخر في طريقة معالجته للبيانات و في تنظيمه.

الفرع الأول: الشيك الذكي

الشيك الذكي هو أحد وسائل الدفع الإلكترونية التي ظهرت حديثا والتي تعد مكافئة للشيكات التقليدية الورقية، وهي عبارة عن نسخة الكترونية من هذه الشيكات إلا أنها تأخذ شكل إلكتروني على صورة رسالة الكترونية يرسلها مصدر الشيك إلى المستلم " الحامل " ليعتمده ، فهو عبارة عن نظام لاستخدام وانتاج شيكات مصرفية جديدة مزودة بشريط ممغنط أو خلايا مدمجة على الأجزاء السميكة من الشيك، تعد لعلاج مشكلة تزوير الشيكات أو انعدام أرصدتها و إتمام تداولها الفوري إذ تتضمن اصدار شيكات مصرفية تحمل بيانات مرئية مطبوعة ومسجل عليها بيانات غير مرئية "مخفية" مخزونة و مشفرة و تقرأ بواسط قارئ مناسب معد خصيصا لها [2]، الشيك الذكي يكون مزودا بشريحة إلكترونية دقيقة تعمل وفق

[1]– هداية بوعزة، الدفع الإلكتروني في القانون الجزائري، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، جامعة وهران 02، الجزائر، المجلد 06، العدد 02، ص200،201،(ص195– ص 219).

تقنية التحقق من الأصول عبر موجات إلكترونية، وتوفر هذه الشريحة المعلومات المطلوبة واللازمة للتحقق من هوية حامل الشيك وبياناته، وتقوم الشريحة بخزن جميع المعلومات المطبوعة على الشيك و الخاصة بكل عملية على حد ى مما يسهل لمستخدمي الشيك الذكي من التحقق من صحة التعامل الإلكتروني وضمان دفع الشيك[1].

الفرع الثاني : الشيك الإلكتروني

المشرع الجزائري لم يتعرض لتعريف الشيك الإلكتروني على وجه الخصوص فشأنه شأن سائر باقي الأوراق التجارية الإلكترونية، كما لم يخصه بقواعد قانونية خاصة ، ولعل السبب وراء ذلك هو حداثة الشيكات الإلكترونية كوسيلة دفع وعدم انتشار التعامل به ا على الصعيد المحلي عندما بدأ المشرع في وضع قوانين تتعلق بالمعاملات الإلكترونية ، مما جعل المشرع يختار طريق التجربة العملية للأوراق التجارية الإلكترونية في ظل أحكام القواعد العامة و يتيح المجال للفقه في محاولة وضع تعريفات فقهية لهل علها تكون مصيبة...

و يرى بعض الفقهاء عدم الحاجة إلى وضع تعريف تشريعي للشيك ، لأن العرف كفيل بتحديد الضوابط اللازمة لأداء الشيك لوظيفته وتبيان مقوماته و شروطه ، كما انه يواكب التطورات في المعاملات بعكس التعريف التشريعي الذي يتميز بالبطيء و الجمود ، مما يجعله لا يستجيب للمتغيرات مما يجعل الشيك لا يواكب التطور الحالي كما أن تعريف الشيك بنص تشريعي يؤدي إلى حصر بياناته ، و ما ينتج عنها من آثار خصوصا مدى قوة هذه البيانات في الإلزام، و تبعا حول أثرها في بقاء صفة الصك كشيك أو تحويله إلى ورقة من نوع آخر ، في حين القواعد العرفية هي من المرونة مما يسهل تفسيرها بما فيه مطابقة لحاجات العمل ، لذلك فهي أقدر من التشريع على تحديد ضوابط الشيك و تطويرها بما يتفق مع الحاجات العملية[2] .

فالشيك الإلكتروني هو شيك قد حرر باستخدام وسائل الكترونية ، فرغم طبيعته المتميزة عن الشيك الورقي إلا أنه يظل ورقة تجارية اسمها "الشيك" و تخضع لذات أحكام القانون التجاري و تتمتع بذات وظيفة نظيرتها الورقية طبقا لمبدأ التعادل الوظيفي ، كل ذلك مع مراعاة خصوصيات الشيك الإلكتروني

[1]– حاتم غائب سعيد ، الشيك الذكي بين آليات الإصدار وعبئ الإثبات ، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، جامعة محمد بن يحي، جيجل، الجزائر، المجلد 06، العدد 01، جوان 2021 ، ص 300.(ص298–ص314).

[2]– نبيلة كردي، الشيك الإلكتروني ، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية ، جامعة تبسة، الجزائر، العدد 13، ، ص247،(ص247–ص260).

الذي يحتاج إلى نصوص قانونية خاصة و إجراءات عملية متميزة لا وجود لها في الشيك الورقي [1] ، كما يحقق مصلحة اجتماعية هامة إذ يقلل من مخاطر حمل النقود و ما ينجر عنها من جرائم و يساهم في الحد من كمية النقود المتداولة و يشجع على إيداع النقود بالبنوك ، خاصة و أن المدين يفي بدينه عن طريق تسليم دائنه مبلغ السلعة أو مقابل الخدمات كما يفي به (الدين) عن طريق سحب شيك لمصلحة الدائن بهذا المبلغ[2] ، بالإضافة لما يعرف به الشيك التقليدي يعرف بأنه :" محرر ثلاثي الأطراف معالج إلكترونيا بشكل كلي أو جزئي يتضمن أمرا من شخص يسمى الساحب إلى البنك المسحوب عليه بأن يدفع مبلغا من النقود لإذن شخص ثالث يسمى المستفيد و لقد كانت طبيعة الشيك الإلكترونية محور نقاشات فقهية ، فمنهم من قال ان الشيك وكالة بالدفع لمصلحة الساحب أو لغيره غير قابلة للرجوع فيها بالدفع ، و رأي آخر قال بأن الشيك لا يعدو عن كونه حوالة حق[3].

الخاتمة:

أحدثت الثورة التكنولوجية قفزة نوعية في مجال المعاملات التجارية، فظهرت التجارة الالكترونية كنمط جديد نتيجة لإدراج الآليات الحديثة للاتصال والمعلوماتية في التجارة، فخلقت تلك المستجدات تغييرات جذرية على طريقة ابرام العقد الإلكتروني وكيفية اثباته ، ومن هنا بدأت المساعي الجادة للبحث عن وسائل جديدة لتوثيق تلك العقود الالكترونية باعتبار أن الوسائل التقليدية أصبت لا تتماشى مع التحولات التكنولوجية، فتم ادخال التوقيع الإلكتروني لينوب عن التوقيع التقليدي في إثبات العقود الالكترونية.

وقد استجاب المشرع الجزائري لضرورة مواكبة عجلة التطور التكنولوجي لينص أول مرة على التوقيع الالكتروني من خلال تعديل القانون المدني بموجب القانون 05-10 ، ثم إصدار قانون خاص يتضمن التوقيع الالكتروني بمقتضى القانون 15-04 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، مع التأكيد عليه بموجب القانون 18-05 المتعلق بالتجارة الإلكترونية.

و من خلال هذه الدراسة توصلنا لجملة من **النتائج** تتمثل في:

[1]- سعاد سفار طبي، حسينة شرون ، المرجع السابق، ص 291

[2]- سعدي الربيع ، المرجع السابق، ص92

[3]- سامية بولافة، غيلاني الطاهر ، المرجع السابق، ص130.

– يعتبر التوقيع الإلكتروني حجر الزاوية في إثبات المحررات الالكترونية التي يبرمها المتعاقدين باعتبار أن تلك المحررات تبرم عن بعد وتتم دون دعامة مادية ملموسة، لذا فقد اعترفت الدول بحجيته في الإثبات طالما أنه يتم وفق شروط وبيانات يوافق عليها الأطراف ويضمن تحديد هوية الموقعين ويعبر عن ارادتهم بمضمون المحرر الالكتروني.

– حظي مفهوم التوقيع الالكتروني باهتمام كبير في العديد من المحافل الدولية ومن قبل المشرعين وفقهاء القانون، فهو عبارة عن اشارات أو رموز أو حروف مرخص بها من قبل الجهة المختصة باعتماد التوقيع الإلكتروني، وذلك بغرض تمييز صاحبه وتحديد هويته دون غموض، لذا عملت مختلف الدول على انشاء جهات التصديق الإلكتروني لتتولى التصديق على التوقيعات الالكترونية بهدف منح الثقة في تلك التوقيعات من قبل المتعاملين والتشجيع على انتشار التجارة الإلكترونية.

– يأخذ التوقيع الإلكتروني أشكالا وصورا متعددة فقد يكون التوقيع بواسطة القلم الالكتروني، أو التوقيع البيومتري، كما قد يتم باستخدام البطاقة الممغنطة الذكية المقترنة بالرقم السري، أو بالتوقيع الكودي.

– أصبح التوقيع الالكتروني يشهد تطبيقات واسعة في مختلف المجالات، فقد بات يستعمل في بطاقات الدفع الحديثة، وكذا في النقود الإلكترونية، إلى جانب ادراج استخدامه في الشيك الالكتروني والشيك الذكي.

التوصيات:

– يجب على المشرع الجزائري استدراك النقائص التي تعتري القانون المتعلق بالتوقيع والتصديق الالكترونيين رقم 15–04 وذلك بمواكبة التطورات القانونية والتقنية الخاصة بالتوقيع الالكتروني في الدول المتقدمة.

– العمل على تعزيز استخدام تطبيقات التوقيع الإلكتروني بتوسيع نطاق المجالات والقطاعات داخل الدولة والتي يمكن الاعتماد فيها على هذا النوع المستحدث من التوقيع لتطوير المعاملات المدنية والتجارية، ومن ثم المساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني.

قائمة المراجع والمصادر:

أولا – النصوص القانونية:

– القانون رقم 04/15، المؤرخ في 01 – 02– 2015، المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع و التصديق الإلكترونيين ، الجريدة الرسمية، العدد 06، الصادرة في 10 –02 – 2015.

ثانيا– الكتب :

1– أحمد إسماعيل إبراهيم الراوي، الالتزام بالإعلام الإلكتروني قبل التعاقد في العقود الإلكترونية، دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2018.

2– السيد عبد الهادي محمد العيسوى ، العقود الإلكترونية للمستهلك، مكتبة الوفاء القانونية، القاهرة ، 2019.

3– سمير دنون، العقود الإلكترونية في إطار تنظيم التجارة الإلكترونية، المؤسسة الحديثة للكتاب ، لبنان، 2012.

ثالثا– الرسائل الجامعية:

1– سعدي الربيع ، حجية التوقيع الإلكتروني في التشريع الجزائري ، أطروحة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم القانونية ، تخصص قانون جنائي، كلية الحقوق ، جامعة باتنة، الجزائر، 2015،2016.

2– عائشة قصار الليل، حجية المحرر والتوقيع الإلكتروني في الإثبات، دراسة تحليلية مقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2016 – 2017.

ثالثا– المقالات:

1– أمال بوهنتالة ، بسمة فوغالي، مدى حجية التوقيع الإلكتروني في عقود التجارة الإلكترونية ، مجلة البحوث في العقود و قانون الأعمال ، جامعة الاخوة منتوري، قسنطينة، الجزائر، المجلد 5، العدد02، 2020.

2– حاتم غائب سعيد ، الشيك الذكي بين آليات الإصدار وعبئ الإثبات ، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، جامعة محمد صديي بن يحي، جيجل، الجزائر، المجلد 06، العدد 01، جوان 2021 .

3– حنان عبده علي أبو شام ، التوقيع الإلكتروني وحجيته في الإثبات، المجلة العربية للنشر العلمي ، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، الأردن، العدد 18، 2020.

4- سامية بولافة، غيلاني الطاهر ، التوقيع الإلكتروني في ظل القانون 15-04، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني ، المجلد 05، العدد 01، جانفي 2020.

5- سعاد سفار طبي، حسينة شرون ، الإطار القانوني لأنظمة الدفع الإلكتروني، مجلة صوت القانون ، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، المجلد 07، العدد 02 ، 2020.

6- عيشة سنقرة ، حجية التوقيع الإلكتروني في الإثبات، مجلة الميدان للدراسات الرياضية والاجتماعية والإنسانية ، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد 02 ، العدد 08، 2019 .

7- فضيلة يسعد ، القوة الثبوتية للتوقيع الإلكتروني في التشريع الجزائري ،مجلة العلوم الإنسانية، كلية الحقوق، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، المجلد 30، العدد 03 ، ديسمبر 2019.

8- قاسم محجوبة ، الحماية القانونية للتوقيع الإلكتروني من جريمة التزوير، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور، الجلفة ، الجزائر ، المجلد 06 ، العدد 02، جوان 2021.

9- نبيلة كردي، الشيك الإلكتروني ، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية ، جامعة تبسة، الجزائر، العدد 13، دس.

10- هداية بوعزة ، الدفع الإلكتروني في القانون الجزائري ، مجلة الدراسات القانونية المقارنة ، جامعة وهران 2، الجزائر، المجلد 06 ، العدد 02 ، 2020،.

جامعة 08 ماي 1945 قالمة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

مخبر الدراسات القانونية البيئية

مشروع بحث التجارة الإلكترونية والتنمية البيئية

بالتعاون مع المحكمة الإدارية – قالمة

الملتقى الوطني عن بعد: البيئة الرقمية ضمن متطلبات التنمية المستدامة

ليوم 12 ديسمبر 2021

تحديات وسائل الدفع الإلكتروني الحديثة في الجزائر

Challenges of Modern Electronic Payment Methods in Algeria

باحث الدكتوراه: غـربي فريد

جامعة 08 ماي 1945 قالمة

gharbi.farid@univ-guelma.dz

الأستاذ: مهيـدي كمال

جامعة 08 ماي 1945 قالمة

mehidikamel@gmail.com

ملخص:

يعتبر تحديث وعصرنة المعاملات المالية والمصرفية وطرق معالجة المعلومات في الجزائر مجالا ذا أولوية وأهمية بالغة، قصد تدارك النقائص في مشروع الرقمنة من جهة، ومن جهة أخرى لاستكمال مسار إصلاح القطاع المصرفي، وتحقيق الوثبة المنتظرة في ميدان التجارة الإلكترونية وتكنولوجيا الاتصالات.

في هذا الاتجاه، تسعى البنوك والمؤسسات المالية إلى تجاوز العقبات التي تعرقل تطوير الخدمات المصرفية من خلال دمج مختلف وسائل الدفع الإلكترونية التي تضمن السرعة والسرية والأمان والشفافية. تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مجمل التحديات والمخاطر التي يفرزها استخدام تكنولوجيات الدفع الحديثة خصوصا على المستويات التقنية والتنظيمية وكذا سبل تأمينها.

الكلمات المفتاحية : *وسائل الدفع الإلكتروني الحديثة، الرقمنة، القطاع المصرفي، البطاقة الذكية، التصديق الإلكتروني، النقود الإلكترونية.*

Abstract:

The modernization of financial and banking transactions and information processing methods in Algeria is an area of priority and great importance, in order to remedy the deficiencies in the digitization project on the one hand, and on the other hand to complete the path of banking sector reform, and achieve the expected leap in the field of e-commerce and communication technology.

In this direction, banks and financial institutions seek to bypass the obstacles that hinder the development of banking services by integrating various electronic payment methods that guarantee speed, confidentiality, security and transparency.

This study aims to shed light on the overall challenges and risks posed by the use of modern payment technologies, especially at the technical and regulatory levels, as well as ways to secure them.

Keywords: *modern e-payment methods, digitization, banking sector, smart card, e-authentication, e- money.*

مقدمة

مع التطورات الثورية غير المسبوقة في مجال المعلوماتية وتكنولوجيا الاتصالات برزت وسائل الدفع الحديثة كبديل إلكتروني لوسائل الدفع التقليدية، يتلاءم مع طبيعة الصفقات والمعاملات التجارية والمصرفية الإلكترونية التي فرضها تحول الثروة والمبادلات والأموال إلى سلاسل رقمية وآليات افتراضية عبر شبكات الانترنت.

والدفع الإلكتروني هو عبارة عن معاملات مالية تتم بدون استخدام مستندات ورقية مثل الشيكات، وتشمل عادة بطاقات الخصم وبطاقة الائتمان والبطاقة الذكية والمحفظة الإلكترونية والنقود الإلكترونية والشيكات الإلكترونية وغيرها.

لقد ساهمت وسائل الدفع الإلكتروني الحديثة بشكل جذري في تحسين الخدمات المصرفية من خلال اختصار الوقت والجهد وإلغاء المسافة وتخفيض النفقات التقليدية، كما شكلت قفزة نوعية عملاقة في

مجال التجارة الإلكترونية العالمية بالنظر للمزايا العديدة التي توفرها للمستهلك أو المورد خصوصا ما تعلق بالسهولة واليسر والأمان والائتمان وتقليل المخاطر.

وفي المقابل، فإن استخدام أنظمة الدفع الإلكتروني الحديثة يطرح بعض المخاطر والتحديات الشائكة التي تتعلق أساسا بمعايير وبروتوكولات ضمان أمن وسرية نقل المعلومات في الشبكة لمجابهة حالات الاحتيال والغش كانتحال الشخصية، وجرائم السطو على أرقام البطاقات الإلكترونية وغسيل الأموال، بالإضافة إلى إشكالات تقنية وتنظيمية وقانونية مثل مشاكل السيولة والأطر التنظيمية وضمان الأمن والثقة.

ولشعور البنوك والمؤسسات المالية الجزائر بأهمية أنظمة الدفع الإلكتروني، باشرت إلى إطلاق عدة مشاريع واتفاقات شراكة في هذا الإطار غير أن حركية إصلاح المنظومة المصرفية ككل تبقى بعيدة عن الأهداف المنشودة بالمقارنة مع الدول الإفريقية المجاورة ناهيك عن باقي الدول المتقدمة.

بناء على ما تقدم يمكننا طرح التساؤل التالي: ما هي العوائق القانونية والتنظيمية التي تواجه استخدام وسائل الدفع الإلكتروني الحديثة في الجزائر وكذا سبل مواجهتها وتأمينها؟

وللإجابة عن هذا التساؤل قسمنا هاته الورقة إلى مبحثين، عرضنا في المبحث الأول إلى تعريف وسائل الدفع الإلكتروني الحديثة وبينا خصائصها ومزاياها ومختلف أنواعها، ثم تطرقنا في المبحث الثاني إلى المخاطر القانونية والتنظيمية التي تطرحها أنظمة الدفع الإلكتروني الحديثة وكذا سبل تأمينها وحمايتها.

المبحث الأول: الإطار العام لوسائل الدفع الإلكتروني الحديثة

لا تشبه وسائل الدفع الالكتروني الحديثة تلك الوسائل التي دأب الناس على التعامل بها، إلا من حيث أنها وسائل تستخدم لإجراء الدفعات خلال عمليات الشراء، فبين مفهوم وسائل الدفع بالمعنى التقليدي ووسائل الدفع الإلكتروني للتعامل كرديف لوسائل الدفع العادية، أمر يستوجب الغوص في معرفة التفاصيل المتعلقة بها، كونها صيغة جديدة للتعامل بين الأشخاص، والتي تستوفي الخصائص العامة لوسائل الدفع التقليدية، إلا أنها تختلف عن هذه الأخيرة في الكيفية التي تتم من خلالها.

كانت التجارة الالكترونية من أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور واستخدام هذا النوع الحديث من وسائل الدفع، إذ هي عبارة عن الصورة أو الوسيلة الإلكترونية للدفع والتي نستعملها في حياتنا اليومية،

والفرق بين الوسيلتين يكمن في أن وسائل الدفع الالكتروني تتم كل عملياتها إلكترونيا باستبعاد أي وجود للحوالات والقطع النقدية.

على هذا الأساس سنتعرض أولا إلى مفهوم وسائل الدفع الإلكتروني، ثم التعرف على أنواع وسائل الدفع الإلكتروني الحديثة.

المطلب الأول: مفهوم وسائل الدفع الإلكتروني

يحتاج الأشخاص في حياتهم اليومي أو العملية إلى سحب أو تحويل أموال، هذه العمليات كانت في القديم تجرى بطرق تقليدية طويلة، لكن مع التطور التكنلوجي الكبير تطورت وسائل الدفع معه ليصبح هناك في العصر الحالي وسائل دفع إلكترونية سهلت كل المعاملات التي يحتاجها الأشخاص.

وبالتالي، وللإحاطة بهذا الموضوع سنتطرق أولا إلى تعريف وسائل الدفع الإلكتروني، ثم إلى بيان أهميتها والخصائص التي تميزها ثانيا.

الفرع الأول: تعريف وسائل الدفع الإلكتروني

للتوصل لتعريف وسائل الدفع الإلكتروني، سنتطرق أولا إلى التعريف اللغوي، ثم التعريف الاصطلاحي، وأخيرا التعريف القانوني.

أولا: التعريف اللغوي

فمصطلح الدفع الالكتروني مكون من شقين، الأول يعالج تقنية الدفع والثاني يعالج مصطلح الكتروني، وعلى هذا الأساس سيتم التطرق إلى كل واحد على حدى وفق ما يلي:

أ- المقصود من تقنية الدفع الالكتروني هو مجموعة الخطوات التي تبدأ بأمر التحويل الصادر عن المستفيد بهدف الدفع للمستفيد من الأمر، حيث يتم ذلك شفهيا أو الكترونيا أو كتابيا، بحيث يشمل أي أمر صادر عن بنك الآمر، أو البنك الوسيط يهدف إلى تنفيذ أمر الآمر بالتحويل، ويتم النقل بقبول بنك المستفيد دفع قيمة الحوالة لمصلحة المستفيد المبين في الأمر.[1]

ب-معنى مصطلح الالكتروني نظام الدفع الالكتروني الجزائري هو نظام دفع مبني على تقنيات إلكترونية وتقنيات الإعلام الآلي التي تستعمل لغرض صناعة الدفع الإلكتروني، من خلاله يتم تحصيل قيم وسائل الدفع التي تم ضبطها عن طريق تطويق المبادلات البنكية عبر سند معلوماتي بدل سند ورقي،

[1]- دبابشة عبد الرؤوف، هشام ذبيح، **وسائل الدفع ما بين التقنية والقانونية للمستهلك الإلكتروني** ، مجلة الاجتهاد القضائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 14، أفريل 2017، ص 104.

من أجل القضاء على مساوئ نظام الدفع الكلاسيكي التي عانت منه المنظومة البنكية الجزائرية، [1] وهو تقنية كهربائية، رقمية مغناطيسية، بصرية، الكترومغناطسية أو أي شكل من أشكال التكنولوجيا، يضم إمكانات مماثلة لتلك التقنيات، أو بمعنى آخر استخدام لكل قطاعات الاتصال عن بعد.[2]

ثانيا:التعريف الاصطلاحي لوسائل الدفع الإلكتروني

الدفع الالكتروني هو:" تلك المنظومة المتكاملة من النظم والبرامج، بهدف تسهيل إجراء عمليات التسويق الالكتروني، والتي تعمل تحت مظلة من القواعد والقوانين التي تضمن سرية تأمين وحماية إجراءات الشراء وضمان وصول الخدمة".[3]

كما يعرف على أنه:" عملية تحويل الأموال هي في الأساس ثمن لسلعة أو خدمة بطريقة رقمية أي باستخدام أجهزة الكمبيوتر، وإرسال البيانات عبر خط تلفوني أو شبكة ما أو أي طريقة لإرسال البيانات".[4]

ثالثا: التعريف القانوني

بالرجوع إلى القانون التجاري الجزائري نجد المشرع الجزائري قد عرف بطاقة الدفع الالكتروني بموجب المادة (543)، قد قسم البطاقات إلى نوعين بطاقات دفع وبطاقات سحب تصدرها البنوك أو الهيئات المالية المؤهلة قانونا لذلك، حيث جاء فيها أنه:" تعتبر بطاقة الدفع كل بطاقة صادرة عن البنوك والهيئات المالية المؤهلة قانونا وتسمح لصاحبها بسحب أو تحويل الأموال،

تعتبر بطاقة سحب كل بطاقة صادرة عن البنوك والهيئات المالية المؤهلة قانونا وتسمح لصاحبها فقط بسحب الأموال".[5]

---

[1]– بصير محفوظ، **نظام الدفع الالكتروني الجزائري كألية لتطوير وسائل الدفع الجديدة** ، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، المجلد 11، العدد 04، أكتوبر 2019، ص 63.

[2]– دبابش عبد الرؤوف، هشام ذبيح، مرجع سابق، ص 104.

[3]– رضا محتار، **الدفع الالكتروني آلية داعمة لخلق ديناميكية لتسويق الالكتروني للمنتجات الغذائية في الجزائر** ، مجلة معالم للدراسات الاعلامية والاتصالية، كلية علوم الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر3، العدد 04، سبتمبر 2020، ص 8.

[4]– صراع كريمة، **واقع وأفاق التجارة الإلكترونية في الجزائر** ، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارة، جامعة وهران، 2013، 2014، ص 58.

[5]– الأمر رقم 75– 59 مؤرخ في 29 جوان 1975، يتضمن **التقنين التجاري**، معدل ومتمم بموجب القانون رقم 05–02، مؤرخ في 06 فيفري 2005، ج ر، العدد11 الصادرة بتاريخ 09 فيفري 2005.

وبصدور القانون 18- 05، المتعلق بالتجارة الإلكترونية، ومن غير العادة عرف أيضا وسائل الدفع الالكتروني بموجب المادة 06 منه بأنها:" كل وسيلة دفع مرخص بها طبقا للتشريع المعمول بع تمكن صاحبها من القيام بالدفع عن قرب أو عن بعد عبر منظومة إلكترونية".[1]

الفرع الثاني أهمية وخصائص وسائل الدفع الالكتروني

تعتبر وسائل الدفع الإلكترونية من الوسائل الحديثة التي سهلة على المتعاملين بها مشاق التعامل بالوسائل التقليدية الكلاسيكية، حيث سنوضح أهمية هذا النوع الجديد من وسائل الدفع أولا، ثم تبيان الخصائص التي تميزه ثانيا.

أولا: أهمية وسائل الدفع الالكتروني

لعبت المعلوماتية دورا مهما في اتساع نطاق التجارة الالكترونية الذي يسمح بتضاؤل دور النقود الورقية والدفع التقليدي أمام ازدهار الدفع الإلكتروني، من خلال تكريس وسائل دفع حديثة تكفل متطلباتها، وتتجلى أهمية وسائل الدفع الالكتروني في النقاط التالية:[2]

- ✓ اختصار المسافات الجغرافية.
- ✓ التعريف بالبنوك والترويج لخدماتها.
- ✓ تقديم خدمات بنكية إضافية ذات جودة عالية وعلى مدار الوقت.
- ✓ تخفيض النفقات التي كانت تتحملها البنوك جراء تقديمها للخدمة بالوسائل التقليدية.
- ✓ تعزيز رأس المال الفكري.
- ✓ تطوير تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات.
- ✓ مواكبة مستجدات العمل البنكي العالمي.
- ✓ الاستفادة من مزايا التجارة الالكترونية.

ثانيا: خصائص وسائل الدفع الالكتروني

تتميز وسائل الدفع الالكتروني بجملة من الخصائص تميزها عن غيرها من وسائل الدفع المعروفة، هذه الخصائص تتمثل على وجه الخصوص فيما يلي:

---

[1]- قانون رقم: 18- 05 مؤرخ في 10 ماي سنة 2018، يتعلق **بالتجارة الإلكترونية**، ج ر، عدد 28 صادرة في 16 ماي سنة 2018.

[2]- عريوة محاد، محمد خواي، **واقع وسائل وأنظمة الدفع الالكتروني في النظام البنكي الجزائري**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، العدد 4، 2017، ص 141.

-الدفع الالكتروني ذو طبيعة دولية، أي أنه وسيلة مقبولة في جميع الدول، حيث يتم استخدامه لتسوية الحساب في المعاملات التي تتم عبر فضاء الكتروني بين المستخدمين في كل أنحاء العالم، [1] خصوصا وأن عمليات التجارة تتوسع إقليميا ودوليا، وبذلك تساعد وسائل الدفع الالكترونية على تحسين السيطرة على عمليات التوزيع والنقل.[2]

-يتم الدفع الالكتروني باستخدام النقود الالكترونية، والتي هي وحدات نقدية عادية محفوظة بشكل الكتروني يتم الوفاء بها الكترونيا.[3]

-يستخدم الدفع الالكتروني لتسوية المعاملات الالكترونية عن بعد، من خلال إبرام العقد بين أطراف متباعدة في المكان بحيث يتم الدفع عبر شبكة الانترنت، يتم إعطاء أمر الدفع وفقا لمعطيات الكترونية تسمح بالاتصال المباشر بين طرفي العقد، كما يلزم تواجد نظام مصرفي معد لإتمام ذلك، بمعنى توفر أجهزة تتولى هذه العمليات التي تتم عن بعد لتسهيل تعامل الأطراف وتوفير الثقة فيما بينهم.[4]

المطلب الثاني: أنواع وسائل الدفع الإلكتروني الحديثة

نتيجة للتطورات التي عرفتها التجارة الالكترونية في العالم حولت البنوك أغلب وسائل الدفع إلى وسائل دفع الكترونية، كبديل للوسائل التقليدية التي كانت تتبعها سابقا، حيث تعددت وسائل الدف الالكترونية وتطورت عبر مراحل تطور تكنولوجيا المعلومات حيث اتخذت أشكال مختلفة تتلاءم مع طبيعة المعاملات عبر شبكة الأنترنيت، ابتداء بالبطاقة البنكية، البطاقة الذكية، والنقود والمحافظ الالكترونية.

الفرع الأول: البطاقة البنكية

يعرف الدفع بواسطة البطاقات البنكية باسم النقود البلاستيكية، فهي عبارة عن بطاقات بلاستيكية ومغناطيسية كالكارت الشخصي أو الفيزا أو الماستركارد، حيث تمكن حاملها من الحصول على النقود عن طريق آلات الصرف الذاتي بالإضافة إلى تمكينه من شراء معظم احتياجاته أو أداء مقابل ما يريده

---

[1]- السعيد بريكة، فوزي شوق، **تحديات وسائل الدفع الالكتروني دراسة استطلاعية من وجهة نظر الموظفين بالوكالات البنكية لولاية أم البواقي**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، العدد الثاني، ديسمبر 2014، ص 58.

[2]- رابح حمدي باشا، وهيبة عبد الرحيم، **تطور طرق الدفع في التجارة الالكترونية** ، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر3، المجلد 15، العدد 4، 2004، ص 170، 171.

[3]- السعيد بريكة، فوزي شوق، المرجع السابق، ص 58.

[4]- رابح حمدي باشا، وهيبة عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 171.

من خدمات دون أن يكون بحوزته مبالغ مالية كبيرة والتي قد تتعرض في بعض الأحيان للسرقة أو الضياع.[1]

وعليه سنحاول التطرق إلى تعريفها (أولا)، ثم إلى محاولة ذكر أنواعها (ثانيا)، على الشكل المبين أدناه.

أولا: تعريف البطاقة البنكية

عرفت البطاقة البنكية على أنها:" بطاقة بلاستيكية ومغناطيسية يصدرها البنك لصالح عملائه بدلا من حمل النقود"،[2] كما تعرف أيضابأنها:" أداة دفع وسحب نقدي يصدرها بنك تجاري أو مؤسسة مالية، تمكن حاملها من الشراء بالأجل على ذمة مصدرها، ومن الحصول على النقد اقتراضا من مصدرها أو من غيره بضمانه وتمكنه من الحصول على خدمات خاصة".[3]

ثانيا: أنواع البطاقة البنكية

تستخدم هذه البطاقات في السحب النقدي من آلات الصراف الألي وفي شراء السلع والحصول على الخدمات، حيث تعطي لحاملها قدرا كبيرا من المرونة في السداد، وقدر أكبر من الأمان وتكلفة أقل في إتمام العمليات، وبسرعة أكبر في إتمام التسويات المالية، [4] مثل: بطاقة السحب الآلي، بطاقة الشيكات، بطاقة الدفع، بطاقة الصرف البنكي، بطاقة الانترنت، بطاقة الائتمان.[5]

الفرع الثاني: البطاقة الذكية

من بين بطاقات الدفع الإلكتروني نجد البطاقات الذكية هذه التسمية التي توحي للوهلة الأولى أنها ذات طبيعة خاصة أو أنها تتميز بمميزات عن غيرها من بطاقات الدفع الأخرى.

---

[1]– صراع كريمة، مرجع سابق، ص 60.

[2]– نريمان بن علي، حمودي ناصر، **الدفع الإلكتروني في الجزائر بين العوائق التي تواجهه والحماية الفنية والجزائية المقررة له**، دراسات وأبحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 13، عدد 04، جويلية 2021، السنة الثالثة عشر، ص 420.

[3]– مرباح صليحة، ميمون خيرة، **مظاهر تفعيل الدفع الالكتروني بين الحتمية الاقتصادية والمتطلبات القانونية، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية**، جامعة باتنة، المجلد3، العدد5، 2016. ص 202.

[4]– عريوة محاد، محمد خواي، مرجع سابق، ص 141، 142.

[5]– رابح حمدي باشا، وهيبة عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 173.

بالتالي، ومن أجل التعرف على هذا النوع من بطاقات الدف المتطورة بعض الشيء، سنتطرق أولا إلى المقصود بالدفع باستخدام البطاقة الذكية، مع توضيح أسباب تبني هذا النوع من البطاقات الذكية ثانيا.

أولا: المقصود بالدفع باستخدام البطاقة الذكية

تحتوي البطاقة الالكترونية على شريحة الكترونية مدمجة في بطاقة شبيهة ببطاقة الدفع البلاستيكية المغناطيسية، تخزن على مستواها المعلومات الالكترونية وبرامج حماية متطورة.[1]

البطاقة الذكية هي بطاقة بلاستيكية في حجم بطاقة الائتمان، تحتوي على شريط ممغنط يحمل شريحة (رقاقة) إلكترونية أو أكثر، فهي إذن عبارة عن حاسب آلي صغير مزود بذاكرة مصاحبة، تسمح بتخزين كمية كبيرة من المعلومات، تهتم بالتفاصيل المتناهية عن الحالة المالية لحاملها، الاسم والعنوان، اسم البنك، المبلغ المصروف وتاريخه كما يمكن لهذه الشريحة أن تقوم باسترجاع البيانات ومعالجتها؛ حيث يتم تحميلها بقيمة معينة من حساب العميل لدى البنك من أحد خطوط أو من ATM أو حتى الحاسب الشخصي الذي يكون مزودا بألة مجهزة لذلك.[2]

هذا النوع من البطاقات يمكن التعامل به إما بشكل ائتماني أو الدفع الفوري، بحيث اتجهت العديد من المصارف والشركات الملية في العصر الحديث إلى استخدام هذا النوع من البطاقات لعدة أسباب، بحيث أصبحت تستخدم من طرف أشخاص محددين تمكن من الشراء والتعامل الآمن ذات الدرجة العالية ومن بينها smart card وبطاقة mondex، كما تسمح هذه البطاقة باستعمال النقود الالكترونية من خلال إرسالها واستلامها عبر شبكة الإنترنت، بالإضافة إلى التعامل مع أي جهاز يحتوي برمجيات تناسب تشغيلها.[3]

ثانيا: أسباب تبني البطاقات الذكية

من بين أسباب لجوء المصارف والشركات المالية لهذا النوع الحديث من البطاقات الإلكترونية الذكية ما يلي:[4]

-تناقص تكلفة البطاقة الذكية.

---

[1]– زحوفي نور الدين، زمالة عمر، **التحويل المالي الالكتروني: آليات التعامل والمخاطر في ظل عصرنة وسائل الدفع** ، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، جامعة الجلفة، المجلد 01، العدد 01، 2018، ص 253.

[2]– صراع كريمة، مرجع سابق، ص 67، 68.

[3]– زحوفي نور الدين، زمالة عمر، مرجع سابق، ص 253.

[4]– صراع كريمة، مرجع سابق، ص 67، 68.

-تعاظم احتمالات التزوير التي ترافق استعمال نظام البطاقات الاعتيادية.

+الاهتمام بالتعامل عن بعد عبر الهواتف والحواسيب الشخصية.

+اهتمام شركات الاتصالات والحواسيب بهذه البطاقات وتحويلها غلى بطاقات متعددة الاستخدامات كتحويلها لبطاقة الهوية، أو بطاقة التأمين الصحية.

الفرع الثالث النقود والمحافظ الإلكترونية

من وسائل الدفع الالكترونية التي بدأ صيتها ينتشر عبر أنحاء العالم نجد النقود والمحافظ الالكترونية، والتي يتوقع أنها تحقق نفس الأهمية والمكانة التي حظيت بها البطاقات البنكية والبطاقات الذكية، حيث كثر الحديث على مصطلح النقود الإلكترونية وانتشرت العديد من المصطلحات في الآونة الأخير للتعبير عنه.

وعلى هذا الأساس، سنتطرق أولا إلى النقود الإلكترونية، ثم التطرق إلى المحافظ الإلكترونية ثانيا.

أولا:النقود الالكترونية

النقود الإلكترونية هي بطاقة تحتوي مخزن إلكتروني أو أرصدة نقدية محملة إلكترونيا على بطاقة تخزين القيمة،[1] أي هي التمثيل الإلكتروني للنقود التقليدية، كما يشار عادة لوحدة النقود الإلكترونية أو الرقمية على قيام العميل بشراء عملات إلكترونية من البنك الذي يقوم بإصدارها وتحميلها على الكمبيوتر الخاص بالعميل فتكون في صورة وحدات إلكترونية تعمل محل العملات العادية، وتكون بنفس القيمة المحددة لتلك العملات العادية.[2]

عرفت من قبل المفوضية الأوروبية بأنها:" قيمة نقدية مخزونة بطريقة إلكترونية على وسيلة إلكترونية كبطاقة او ذاكرة كمبيوتر، ومقبولة كوسيلة للدفع بواسطة متعهدين غير المؤسسة التي أصدرتها ويتم وضعها في متناول المستخدمين لاستعمالها كبديل عن العملات النقدية والورقية وذلك بهدف إحداث تحويلات إلكترونية لمدفوعات ذات قيمة محددة".[3]

ثانيا: المحافظ الالكترونية

المحافظ الالكترونية تقوم بتحويل النقد إلى سلسلة رقمية، تخزن على القرص الثابت في موقع العمل، وهذا يحد من استخدام النقود في المعاملات التي تتم على شبكة الانترنت، ومعظم الحقائب

---

[1]– زحوفي نور الدين، زمالة عمر، مرجع سابق، ص 251.

[2]– بورحلة سارة، نور الدين قدوري، **فعالية آليات الدفع الالكترونية في الجزائر" الواقع والتحديات** "، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد04، العدد 02، ديسمبر 2019، ص 84.

[3]– صراع كريمة، مرجع سابق، ص 72.

الالكترونية تقوم بتخزين النقد الالكتروني على البطاقات الذكية التي تتمكن من دفع أي مبلغ من الحقيبة الالكترونية في أي مكان، وعليه يمكن تعريف محفظة النقود الالكترونية بأنها:" وسيلة دفع افتراضية تستخدم في سداد المبالغ قليلة القيمة بشكل مباشر أو غير مباشر".[1]

المبحث الثاني: معوقات وسائل الدفع الإلكترونية وسبل مواجهتها

تتيح شبكة الأنترنت الفرصة للاستفادة من الخدمات من أي مكان في العالم، لكن هناك خطر في محاولة البنوك التهرب من التنظيم والإشراف، غير أنه في الحالة التي تطلب فيها البنوك تقديم خدماتها عن بعد، عن طريق شبكة الأنترنت بالحصول على ترخيص لذلك، فقد تتهرب بعضه من الخضوع للسلطة النقدية، لا سيما في الدول الأقل تنظيما أو الأقل تطورا من حيث تقنيات الرقابة على استعمال مختلف وسائل الدفع الالكترونية في التعامل البنكي، [2] لكن هناك مخاطر كثيرة تحيط بوسائل الدفع الإلكتروني وتعترض مستقبلها في بعض الأحيان، سواء من الناحية الأمنية التنظيمية أو من الناحية القانونية، والتي تحتاج إلى تأمين.

وعلى هذا الأساس، سنعالج أولا مخاطر الدفع الإلكتروني، ثم سنتطرق إلى كيفية تأمين عملية الدفع الإلكتروني ثانيا.

المطلب الأول: مخاطر الدفع الإلكتروني

بالرغم من محاسن وسائل الدفع الالكتروني الحديث المتعددة، إلا أنها تظل محاطة بمجموعة من العوائق التي تحول دون التطبيق السليم والأمن لها في كل الأحوال، هذه العوائق تتمثل في المخاطر التي قد تعترض هذا النوع من الوسائل والمتمثلة في بعض المخاطر التنظيمية أو القانونية، ومخاطر العمليات، بالإضافة إلى تلك التي تمس بالسمعة، والتي سنحاول معالجتها على النحو المبين أدناه.

أدى التطور الهائل للصناعة المصرفية وزيادة الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة المتطورة للخدمات المالية، الأمر الذي أدى إلى ازدياد المخاطر التي تعترض السير الحسن لهذه العملية والتي يمكن تقسيمها إلى مخاطر قانونية وأخرى تنظيمية.

الفرع الأول المخاطر القانونية

[1]– رابح حمدي باشا، وهيبة عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 177، 178.

[2]– عريوة محاد، محمد خواي، مرجع سابق، ص 143.

أدى التطور الهائل للصناعة المصرفية وزيادة الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة المتطورة للخدمات المالية، الأمر الذي أدى إلى ازدياد المخاطر التي تعترض السير الحسن لهذه العملية والتي يمكن تقسيمها إلى مخاطر قانونية وأخرى تنظيمية.

تعترض وسائل الدفع الإلكترونية جملة من المخاطر القانونية التي تتميزبدرجة عالية من الخطورة خاصة بالنسبة للبنوك، لأنها تساهم في المساس بالخصوصية من جهة،كما أنها تساهم بدرجة كبيرة في في عملية غسيل أو تبييض الأموال وتمويل الإرهاب في العالم، وهذا طبعا من الأثار السلبيةالناجم عن السرية المصرفية التي توفرها التقنية للمتعاملين بها.

أولا: المساس بالخصوصية

الحق في الخصوصية في معناه التقليدي هو حق الفرد في أن يقرر بنفسه متى وإلى أي حد يمكن أن يطلع الغير على شؤونه الخاصة،[1] ففيما يتعلق باحترام خصوصية المستهلك في الدفع الالكتروني فإنه يتطلب احترام سرية البيانات الخاصة بالعملاء بوصفهم مستهلكين، بعدم نشر أو بث أي بيانات تتعلق بشخصيتهم.[2]

على الرغم من المنافع الكبيرة التي أفرزتها تكنولوجيا المعلومات خاصة فيما يتعلق بالدفع الالكتروني وما صاحبه من تسهيلات للأشخاص، توجد العديد من السلبيات تتمثل في إمكانية جمع المعلومات وتخزينها واستخدامها على نحو غير مشروع بدون علم صاحبها، فالاعتداء على البيانات والمعطيات السرية للعملاء والمتعاملين بوسائل الدفع الالكتروني سيؤدي بالنتيجة إلى الاعتداء على البيانات الشخصية المتصلة بالحياة الشخصية للعملاء.[3]

وبالتالي فإن وجود نظام دفع الكتروني مالي على شبكة الانترنت بدون توفير نظام قانوني خاص وصارملحماية الخصوصية، سيؤدي لا محالة إلى قلب الهدف الذي من أجله ابتدعت وسائل الدفع، وهو السرية بالانتقال إلى عالم مليء بوسائل موازية تستعمل للكشف والتعريف والتي ستؤدي إلى المساس بالسرية المصرفية، بتتبع الأشخاص ومشترياتهم عبر العالم.

ثانيا: تبييض الأموال باستعمال وسائل الدفع الالكترونية

---

[1]– نريمان بن علي، حمودي ناصر، **الحماية المقررة لمواجهة مخاطر الدفع الالكتروني وفقا للتشريعات الجزائرية الحديثة**، مجلة معارف، جامعة محند أولحاج، البويرة، الجزائر، المجلد 16، العدد 01، 2021، ص 256.

[2]– كريمة شايب باشا، **آليات الحماية من مخاطر الدفع الالكتروني في التشريع الجزائري** ، المجلة الجزائرية للسياسة العامة، جامعة الجزائر3، المجلد 07، العدد 02، ديسمبر 2018، ص 40.

[3]– نريمان بن علي، حمودي ناصر، **الحماية المقررة لمواجهة مخاطر الدفع الالكتروني**، مرجع سابق، ص 256.

إن التطور الكبير في الوسائل التكنولوجية التي تستخدم في نقل وتحويل الأموال عبر الحدود بالإضافةإلى تطور أنظمة التحويل المالي واستخدام شبكات الحاسوب في الربط بين كافة الأسواق وسهولة نقل أموال كبيرة وانتشار التجارة الالكترونية بشكل كبير، تزايدت معه عمليات غسيل الأموال.

لم تقدم التشريعات أي تعريف لجريمة تبييض الأموال، واكتفت بتحديد الأفعال المشكلة للركن المادي لها تاركة بذلك مهمة تعريفها للفقه، حيث عرفها الفقه على أنها:" تحويل الأموال التي تم الحصول عليها بطرق غير مشروعة، أو التهرب من الالتزامات القانونية، أو بأي شكل من أشكال الحصول على الثروة، ثم التغطية على مصدرها حتى تأخذ شكل الأموال المشروعة بعد ذلك".[1] ويقصد بها كذلك استثمار أو تحويل آخر لتدفق الأموال من مصادر غير قانونية إلى قنوات شرعية بحيث لا يمكن معه معرفة مصدرها الأصلي، ومثالها صفقات تجارة المخدرات واحتجاز الرهائن، القمار وتجارة البشر وتهريب الكحول والأدوية والتبغ والأسلحة وعمليات التهرب الضريبي وغيرها من الأنشطة الغير مشروعة.[2]

إن التطور الذي شهدته وسائل الدفع الالكتروني رافقه تطور طرق ارتكاب الجريمة من قبل المنظمات الإجرامية، إذ حاولت هذه الأخيرة تسخير كل الإمكانيات العلمية في سبيل ممارسة انشطتها غير المشروعة بقصد الحصول على أكبر قدر ممكن من الأرباح وتبييض أموالها.[3]

الفرع الثاني: المخاطر التنظيمية

قد تتعرض وسائل الدفع الإلكتروني إلى مخاطر مختلفة والتي سنحاول معالجتها من خلال التعرض أولا إلى المخاطرالناتجة عن خلل في تشغيل أداة الدفع، ثم إلى تلك المتعلقة بحالة فقدان أداة الدفع الالكتروني في حد ذاتها ثانيا، ومخاطر القرصنة الالكترونية ثالثا،كما سنتعرض إلى مخاطر السمعة رابعا، وأخيرا إلى مخاطر الاستخدام غير المشروع لوسيلة الدفع الالكتروني خامسا.

أولا: مخاطر ناتجة عن خلل في تشغيل أداة الدفع

هناك العديد من الحالات ترتبط فيها المخاطر بالنظام نفسه أو بالأجهزة الإلكترونية أو بسلامة البرمجيات المطورة والحاملة للنظام النقدي، الأمر الذي يتطلب المراجعة الدورية التأكد من سلامة الشبكة

---

[1]– نفس المرجع، ص 254.

[2]– كريمة شايب باشا، مرجع سابق، ص 40.

[3]– نريمان بن علي، حمودي ناصر، **الحماية المقررة لمواجهة مخاطر الدفع الالكتروني**، مرجع سابق، ص 254.

والآلات من الأخطار، بالإضافة إلى بناء نظام متطور للكشف عن هجمات القرصنة المحتملة أو بالفيروسات المدمرة للبرامج.[1]

قد يلحق بالمستهلك أضرار نتيجة للقصور الوظيفي الذي قد تعانيه أداة الدفع، حيث قد تنشأ مخاطر تتعلق بالتشغيل من عدم التأمين الكافي للنظم وعدم ملاءمة تصميمها أو إنجاز العمل أو أعمال الصيانة وكذا نتيجة إساءة الاستخدام من قبل العملاء لوسائل الدفع الالكتروني، بحيث قد يترتب عنها خسارته للأرصدة النقدية الالكترونية المنجزة مثلا[2]، كل هذه الأسباب قد تؤدي إلى اختلالات في العمل أو إمكانية توقفه نهائيا، حيث تنتج هذه المخاطر عن:[3]

أ- إمكانية اختراق الحسابات عن طريق اختراق بطاقات الدفع والتلاعب بالمعلومات أو محوها أو تغييرها أو استغلالها، أو قد يكون هذا الاختراق إما من طرف العاملين بالبنوك أو من خارجها، بسبب عدم التامين الكافي للنظم.

ب- عدم قدرة العملاء على استخدام الأنظمة أو إساءة استخدامها لعدم إحاطتهم بالإجراءات الوقائية والتأمينية أو بسبب سماحهم لأفراد آخرين باستخدام حسابهم واستغلال هؤلاء الأخيرين لعمليات تبييض الأموال.

جـ- عدم التصميم الجيد للأنظمة مما يؤثر على كفاءتها سلبا وبالتالي عدم القدرة على حل المشكلات وضعف أعمال الصيانة وعدم السرعة في حل المشاكل.

ثانيا: فقدان أداة الدفع الالكتروني

تقوم البنوك باتخاذ إجراءات احترازية تفعل في حالة تضيع العميل لوسيلة الدفع الالكتروني الخاصة به، بنظام حماية خاص كاسم المستخدم وكلمة المرور مثلا، كما يمكن تزويد النظام أيضا بنظام حماية ذاتي، يستخدم في حالة نسيانهلكلمة السر الخاصة به، وتمكينه من بطاقة جديدة من البنك ذاته مع كلمة سر جديدة، بينما في حالة إدخال الرمز السري بشكل خاطئ لثلاث مرات متتالية فإن الآلة تحتفظ تلقائيا بالبطاقة، بينما في حالة فقدانه للبطاقة بسبب الغير، فإنه يتم تعطيل وسيلة الدفع من قبل الحاسب المركزي للمصدر، ولا يسمحبالعمليات التي تتم بواسطتها، ويشير إليها بأنها مسروقة، [4] أي أن البنك يقوم

---

[1]- زحوفي نور الدين، زمالة عمر، مرجع سابق، ص 259.

[2]- كريمة شايب باشا، مرجع سابق، ص 39.

[3]- فريد مشري، آمنة قاجة، لمزاودة رياض، **الحماية القانونية لوسائل الدفع الالكتروني ـ الجزائر نموذجا ـ**، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الملتقى الوطني الثالث حول المستهلك والاقتصاد الرقمي: ضرورة الانتقال وتحديات الحماية المنعقد يومي 23و24 أفريل 2018، ص 7.

[4]- نريمان بن علي، حمودي ناصر، **الحماية المقررة لمواجهة مخاطر الدفع الالكتروني**، مرجع سابق، ص 252.

بحجز البطاقة تلقائيا كنوع من الحماية التلقائية لعميلها من المخاطر المحتملة في حالة نسيان الرمز السري، بينما في حالة السرقة وبعد التبليغ عنها فإن البنك المصدر يقوم بتعطيلها.

على اعتبار أنه قد يتم الحصول على أرقام بطاقة الائتمان الخاصة بالغير سواء بسرقة البطاقة ذاتها أو سرقة بياناتها خارج الوسط الالكتروني أو يتم الحصول على تلك البيانات عبر الوسط الالكتروني، ثم يقدم الجاني على استخدام بيانات البطاقة المملوكة للغير في شراء سلع او خدمات عبر الانترنت.[1]

ثالثا: القرصنة الالكترونية

يعتبر الهدف الأساسي وراء قرصنة وسائل الدفع الالكترونية هو الحصول على مكاسب مادية، حيث تتم من خلال إيجاد وسائل دفع مزورة مشابهة للأصلية وتكون مقبولة من طرف المصدرين والأطراف على حد سواء.[2]

قد تكمن القرصنة في وسائل الدفع الالكترونية في التزوير ويمكن تصور وقوع التزوير في هذا النوع من البطاقات باستعمال إحدى طرق التزوير المتمثلة في الاضافة او الحذف أو اصطناع ألفاظ أو أرقام أو امضاءات أو أختام أو بصمات، وقد يكون التزوير كلي من خلال تقليد بطاقة الدفع الالكتروني أو تزوير جزئي لها، وتتم عملية التزوير إما في الاشعارات او المستندات أو إصدار وسائل دفع صحيحة بمستندات مزورة.[3]

رابعا: مخاطر السمعة

تنشأ مخاطر السمعة في حالة توافر رأي عام سلبي تجاه البنك أو المؤسسة المصدرة لوسيلة الدفع أو الرأي السلبي للوسيلة بحد ذاتها نتيجة عدم قدرتهم على تقديم الخدمات الدفع عبر الانترنيت وفق معايير الأمان والسرية والدقة مع الاستمرارية والاستجابة الفورية للاحتياجات ومتطلبات العملاء، وهو أمر لا يمكن تجنبه إلا بتكثيف اهتمام المؤسسات والبنوك بتطوير ورقابة معايير أداء وسائل الدفع الالكتروني.[4]

---

[1]– كريمة شايب باشا، مرجع سابق، ص 39.

[2]– نريمان بن علي، حمودي ناصر، الحماية المقررة لمواجهة مخاطر الدفع الالكتروني ...، مرجع سابق، ص 252.

[3]– كريمة شايب باشا، مرجع سابق، ص 39.

[4]– فريد مشري، آمنة قاجة، لمزاودة رياض، مرجع سابق، ص 8.

إن أهم ما يعترض عمل البنوك بصفة عامة سواء العادية منها أو الإلكترونية عامل الثقة الذي يجب أن يكون للأفراد في صلاحية أجهزة الدفع والسحب والتحويل دون الرؤية الحقيقية لذلك، وهو ما لا تسمح به بعض عمليات الدفع الإلكتروني بفعل سرية المعلومات.[1]

خامسا: الاستخدام غير المشروع لوسيلة الدفع الالكتروني

الاستخدام غير المشروع لوسائل الدفع الإلكتروني من قبل الغير يأخذ ثلاثة صور، الأولى تكون عندما يقدم هذا الغير على تزوير وسيلة الدفع الإلكتروني، بينما الصورة الثانية فتتمثل في استعمال وسيلة دفع إلكتروني مزورة، بالإضافة إلى سرقة وسيلة الدفع الإلكتروني واستخدامها، هذا الضياع أو السرقة يمكن أن يكون نتيجة لإهمال صاحب البطاقة نفسه لكن الأمر الأكثر خطورة هو ضياع وسيله الدفع ومعها الرقم السري والذي يترتب عليه تحمل الحامل لوسيلة الدف المسؤولية الكاملة لجميع العمليات التي يقوم بها الجاني طيلة الفترة السابقة على اخطاره البنك المصدر لها، والجدير بالذكر أن الغير ورغم مساءلة حامل الوسيلة يعاقب على إقدامه على سرقة وسيلة الدفع الإلكتروني واستعمالها بعد سرقتها، بالإضافة إلى معاقبته أيضا على استعمالها دون قيامه بسرقتها.[2]

المطلب الثاني: تأمين الدفع الإلكتروني

أدى ظهور الوسائط الالكترونية للتعامل التي تتخطى الحدود الجغرافية إلى بروز العديد من المشاكل القانونية المترتبة عن استخدامها،حيث أنه أصبح من الممكن إبرام عقود دون مستجدات أو مرتكزات مالية، الأمر الذي ترتب عنه ضرورة تعديل وتوفير تشريعات وتدابير قانونية تساعد على حماية هذه الأطراف أثناء التبادل في عملية إبرام وتنفيذ العقود الالكترونية، وتشجيع على تبني مختلف آليات الدفع الالكترونية؛ لكن تواجه الجزائر تحديا حقيقيا في وضع التشريعات التي تتلاءم مع النمط الحديث من العمليات التجارية الالكترونية.[3]

فإن العمليات التجارية الإلكترونية التي تتخذ من وسائل الدفع الإلكترونية بمختلف أنواعها تتطلب نوع من الحماية الخاصة، لكن إذا كانت مهمة حماية نظام الدفع الالكتروني تقع على عاتق أصحاب الاختصاص في مجال الإعلام الآلي كتقنيين في هذا المجال لمعرفتهم بتلك المهارات وكيفية ردع الاعتداءات من خلال استعمال البيانات الالكترونية وانتقالها، فإن مهمة الحماية القانونية تقع على المشرع

---

[1]– زحوفي نور الدين، زمالة عمر، مرجع سابق، ص 259.

[2]– بوعزة هداية، **الدفع الإلكتروني في القانون الجزائري** ، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، المجلد06، العدد02، 2020، 210، 211.

[3]– بورحلة سارة، نور الدين قدوري، مرجع سابق، ص 88.

من خلال إصدار نصوص قانونية ردعية لكل من تسول له نفسه القيام بأي اعتداء على أنظمة الدفع الإلكترونية.

وعلى هذا الأساس سنعالج أولا مسألة الحماية التقنية لوسائل الدفع الإلكتروني، ثم التطرق إلى الحماية القانونية لهذه الوسائل.

الفرع الأول الحماية التقنية لوسائل الدفع الالكتروني

تحدث في بعض الأحيان بعض الاختلالات في قاعدة البيانات أو نظام المعلومات والمعطيات في شبكة الأنترنت، سواء كان هذا الخلل تقني بحت متعلق بالنظام ككل أو راجع إلى خلل وظيفي ناتج عن عدم دراية التقنيين أو عن اهمال وتقصير منهم وفي حالات أخرى تكون بسبب إهمال أو عدم دراية ناتج عن جهل المتعاملين بهذه الوسائل، الأمر الذي يمكن أن ينتج عنه أثار وعواقب سلبية تعيق السير الحسن لعمليات الدفع الإلكتروني وتمس بسمعتها.

وعليه، سنتعرض لسبل حماية وسائل الدفع الإلكتروني لما لها من أهمية، من خلال التطرق أولا إلى التوقيع الالكتروني ودوره في تأمين وسائل الدفع الالكتروني، ثم التطرق إلى التصديق الالكتروني ودوره في تأمين وسائل الدفع الالكتروني.

أولا: التوقيع الالكتروني ودوره في تأمين وسائل الدفع الالكتروني

قبل التطرق إلى الدور الذي يلعبه التوقيع الإلكتروني في تأمين هذا الوع من الوسائل الحديثة نسبيا في الجزائر وجب علينا أولا تقديم تعريف لها، ثم تبيان دورها في عملية تأمين وسائل الدفع الإلكتروني ثانيا.

أ- تعريف التوقيع الالكتروني: عرف التوقيع الإلكتروني عدة تعريفات منها الفقهية وأخري تشريعية، حيث عرفه بعض الفقه بأنه:" مجموعة من الإجراءات التقنية التي تسمح بتحديد شخصية من تصدر عنه هذه الإجراءات وقبوله بمضمون التصرف الذي يصدر التوقيع بشأنه".[1]

كما عرف بأنه:" مجموعة من الرموز والأرقام أو الحروف الإلكترونية التي تدل على شخصية الموقع دون غيره".[2]

---

[1]- زكرياء مسعودي، جقريف الزهرة، **التوقيع الإلكتروني وحمايته لعملية للدفع الإلكتروني** ، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، جامعة الشهيد محمد لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد01، العدد03، دون سنة نشر، ص 157.

[2]- مرباح صليحة، ميمون خيرة، مرجع سابق، ص 198.

عرف المشرع الجزائري التوقيع الالكتروني بأنه:" بيانات في شكل الكتروني مرفقة أو مرتبطة منطقيا ببيانات إلكترونية أخرى تستعمل كوسيلة توثيق"، [1] والملاحظ على هذا التعريف أنه أعطى وصفا للتوقيع الالكتروني كونه عبارة على بيانات في شكل الكتروني التي ترتبط بأخرى تستعمل كوسيلة توثيقية أي كوسيل إثبات سواء للمعاملات أو العقود.

تستخدم هذه التقنية في إصدار أوامر الدفع الالكتروني التي هي أهم مكونات الجانب القانوني والتشريعي في مجال الأعمال والتجارة الالكتروني، ويتم الاستناد عليه في تنظيم التعاقدات الالكترونية من خلال بطاقة الائتمان، [2] يعتمد على لوغاريتمات الترقيم أو التشفير أو التكويد في إخفاء معنى الرمز أو الرقم، والذي يأخذ أشكال عديدة يجمع بينها قيامها على الوسائط الإلكترونية واستخدام تقنيات حديثة ومتطورة من أهمها ما يلي:

التوقيع بالرقم السري والذي يتم في العاملات البنكية وغير البنكية والمراسلات الإلكترونية بين التجار، التوقيع بالقلم الإلكتروني من خلال استخدام قلم الكتروني يمكنه الكتابة على شاشة الكمبيوتر عن طريق برنامج معين ومعد خصيصا لذلك الغرض، بالإضافة إلى التوقيع البيوميتري، والذي يعتمد على أحد الخواص المميزة للشخص كالبصمة الشخصية، مسح العين البشرية، التعرف على الوجه، خواص اليد البشرية ونبرة الصوت، [3] حيث تحوي جميع وسائل الدفع الالكتروني دون استثناء على توقيع الكتروني مهمته الأساسية هي تحديد هوية صاحب البطاقة والتعبير عن إرادته.

ب- دور التوقيع الالكتروني في حماية وسائل الدفع الإلكتروني: لا يخرج دور التوقيع الالكتروني في حماية وسائل الدفع الالكتروني بمختلف أنواعها، عن تحديد هوية حامل وسيلة الدفع الالكتروني، وتأكيد رضا الموقع على ما وقع عليه من معاملات قانونية، وعليه سنحاول معالجة هذا كالتالي:

1- تحديد هوية حامل وسيلة الدفع الإلكتروني نظرا لاعتماد التوقيع الرقمي على تقنية التشفير اللاتماثلي، والذي يعتمد على مفتاحين خاص وعام، حيث يقوم بتشفير التوقيع وتحويله إلى معادلات خوارزمية معقدة لا يستطيع أحد فكها ولا يمكن تزويرها إلا إذا فقد الشخص سيطرته على مفتاحه الخاص،

---

[1]- المادة 2 من القانون رقم: 15- 04 مؤرخ في 01 فبراير سنة 2015، يحدد **القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين**، ج ر، العدد06، الصادرة في 10 فبراير 2015.

[2]- غزالي نزيهة، **الآليات القانونية لحماية وسائل الدفع الالكتروني في التشريع الجزائري** ، مجلة البحوث السياسية والإدارية، المجلد06، العدد العاشر، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2016، ص 289.

[3]- مرباح صليحة، ميمون خيرة، مرجع سابق، ص 198.

بالإضافة إلى أن مؤدي خدمات التصديق الإلكتروني يقومون بإصدار شهادات تصديق الكترونية تحدد هوية الموقع بشك دقيق.[1]

2- تأكيد رضا الموقع: يعتبر التوقيع من طرق التعبير عن الإرادة التي يستخدمها الشخص لإنشاء تصرف قانوني معين كالعقد والالتزام به، [2]حيث يصلح للتوثيق من عملية الدفع الالكتروني مهما كانت وسيلة الدفع المستعملة، ويتم ذلك بمجرد إدخال الرقم السري للبطاقة وإعطاء الموافقة على إتمام العملية المطلوبة والذي يعد دليل قطعي على رضا الزبون. [3]الأمر الذي يعطي حجية قانونية تعكس وجه الحماية القانونية التي أقرها المشرع سواء لأموال المورد أو المستهلك على حد سواء.

ثانيا: تشفير البيانات وطبقة الفتحات الأمنية كتقنين لتأمين الدفع الالكتروني

لتأمين عمليات الدفع الإلكتروني اتخذت المؤسسات المصرفية بناء على نصوص تشريعية واتفاقيات دولية جملة من الإجراءات من أجل محاولة تأمين الدفع الإلكتروني بتبنيها لآليتين، الأولى تتعلق بتشفير البيانات بينما الثانية فتتمثل في اعتماد تقنية طبقة الفتحات الأمنية.

أ- تقنية تشفير البيانات يعتمد التشفير على تحويل البيانات إلى رموز لحمايتها من اطلاع غير المرخص لهم بها، [4]ويطلق عليه لفظ التعمية للتعبير عن الرسالة المشفرة بحيث حتى ولو تم اعتراض الرسالة لا ينكشف مضمونها، هذه التقنية تستعمل خوارزميات رياضية معقدة لتشفير ونزع تشفير البيانات بهدف ضمان السرية، وعن طريقها يمكننا التغلب وتجاوز الكثير من المخاطر، والمتمثلة في تجنب:[5]

- الاطلاع على المعلومات المحظورة والشخصية.
- محاولة تعديل البيانات المنقولة بالشبكة.
- إعادة توجيه البيانات إلى جهة أخرى.
- تغيير محتويات الرسائل المتبادلة.
- تغيير كلمة السر الخاصة بالمستفيدين.
- انتحال شخصية المستخدم الحقيقي.
- تعديل الحسابات المخزنة على الحسابات نفسها.

---

[1]- نريمان بن علي، حمودي ناصر، **الحماية المقررة لمواجهة مخاطر الدفع الالكتروني** ، مرجع سابق، ص 258، 259.

[2]- زكرية مسعودي، جقريف الزهرة، مرجع سابق، ص 167.

[3]- نريمان بن علي، حمودي ناصر، **الحماية المقررة لمواجهة مخاطر الدفع الالكتروني**، مرجع سابق، ص 259.

[4]- زحوفي نور الدين، زمالة عمر، مرجع سابق، ص 259.

[5]- دبابشة عبد الرؤوف، هشام ذبيح، مرجع سابق، ص 108، 109.

ب- تقنية طبقة الفتحات الأمنية: هو برنامج يعتمد على بروتوكول تشفير متخصص لنقل البيانات والمعلومات المشفرة بين جهازين عبر شبكة الأنترنت بطريقة آمنة، بالإضافة إلى قيام المواقع بخطوات إضافية لحماية عملائها بعد فك التشفير بوضع بيانات العميل في بنك معلومات خاص وحفظ أرقام بطاقات الائتمان مشفرة بأجهزة غير مرتبطة بالأنترنت.[1]

ثالثا: التصديق الالكتروني ودوره في تأمين وسائل الدفع الالكتروني

للوقوف على الدور الذي يلعبه التصديق الإلكتروني في تأمين وسائل الدفع الإلكتروني نتبع دوما في ذلك نفس النسق من خلال تعريف التصديق الإلكتروني أولا، ثم التطرق إلى دوره في تأمين وسائل الدفع الإلكتروني ثانيا.

أ- تعريف التصديق الإلكتروني: التصديق أو التوثيق الالكتروني هو وسيلة فنية آمنة للتحقق من صحة التوقيع أو المحرر، من خلال التحقق من نسبته إلى شخص محدد، عن طريق جهة محايدة تسمى بمقدم خدمات التصديق أو التوثيق الالكتروني، حيث يعرف بأنه:" التحقق من أن التوقيع الالكتروني قد تم تنفيذه من شخص معين، باستخدام وسائل التحليل للتعرف على الرموز والأرقام وفك التشفير والاستعارة العكسية وأية وسيلة أو إجراءات أخرى تحقق الغرض المطلوب".[2]

وعلى غير العادة عرف المشرع الجزائري مقدم خدمات التصديق الإلكتروني بموجب المادة 3 مكرر من المرسوم التنفيذي رقم 07- 162، بأنه:" كل شخص في مفهوم المادة 8/8 من القانون رقم 200- 03 المؤرخ في 05 أوت 2000، يسلم شهادات الكترونية أو يقدم خدمات أخرى في مجال التوقيع الالكتروني".

كما عرفه أيضا في الفقرة 12 من المادة 02 من القانون 15- 04 المتعلق بالتوقيع الالكتروني على أنه:" شخص طبيعي أو معنوي يقوم بمنح شهادات تصديق الكتروني موصوفة وقد يقدم خدمات أخرى في مجال التصديق الالكتروني".

ب- دور التصديق الإلكتروني في تأمين وسائل الدفع الإلكتروني: يعد التصديق الإلكتروني آلية أمان حديثة قررت لضمان وتوثيق معاملات التجارة الإلكترونية، هذه الأخير تتم في بيئة إلكترونية مليئة بالمخاطر المتعلقة على وجه الخصوص بانتحال هوية أطراف التعامل الإلكتروني، والتي تتمثل إما في

---

[1]- زحوفي نور الدين، زمالة عمر، مرجع سابق، ص 259.

[2]- فطيمة الزهراء مصدق، **التصديق الالكتروني كوسيلة لحماية التوقيع الالكتروني** ، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، المجلد 05، العدد 01، 2020، ص 38.

اختراق بياناتهم الإلكترونية أو إنكار عملية البيع او الشراء أو دفع قيمة المستحقات عبر شبكة الأنترنت، وهي بهذا الشكل تعد آلية تضمن من الناحيتين التقنية والقانونية.[1]

حيث يقوم بتوثيق الرسائل المتبادلة بين العميل والبنك خاصة العمليات التي تتم بواسطة وسائل الدفع الإلكتروني، من خلال التأكد من صدورها من المعني، ويتم إثبات الصلة بين الطرفين بشهادة التصديق الإلكترونية التي تصدرها سلطة التصديق الإلكتروني الموثوق بها.[2]

ونظرا للدور الهام الذي تضطلع به سلطة التصديق الإلكتروني في تأمين التوقيع الإلكتروني من كل أشكال التلاعب والاحتيال خولت العديد من الواجبات، أولها التحقق من هوية الشخص الموقع، إثبات مضمون التبادل الإلكتروني، تحديد لحظة إبرام العقد، إصدار المفاتيح الإلكترونية.[3]

الفرع الثاني الحماية القانونية لوسائل الدفع الالكتروني

لقد صاحب التزايد في الإقبال على نظام الدفع الالكتروني، تزايد حالات استخدام هذه الوسائل بطريقة غير مشروعة، الأمر الذي دفع مصدري هذه الوسائل إلى تطويرها للحد من هذه الاستخدامات الغير مشروعة لها، الامر الذي يدعو إلى ضرورة وجود حماية قانونية لوسائل الدفع الالكترونية تحمي الثقة التي يوليها الجمهور في هذه الوسائل الحديثة، فلا بد من وجود نوع من الحماية الجزائية.

إن الحماية الجزائية لوسائل الدفع الالكتروني لا تكون إلا من خلال سن تشريعات جزائية، تجرم وتعاقب على مثل هذه الاستخدامات الغير مشروعة سواء من خلال قانون العقوبات أو القوانين المكملة له، احتراما لمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات.

أولا: الحماية القانونية من خطر المساس بالخصوصية

أفرزت تكنولوجيا المعلومات خاصة فيما تعلق بوسائل الدفع الإلكتروني وما صاحبه من تسهيلات كثيرة، العديد من السلبيات التيث أثرت بشكل ملحوظ وسهلت إمكانية جمع المعلومات وتخزينها ومن ثم استخدامها بشك غير مشروع دون علم صاحبها، هذا الاعتداد على البيانات والمعطيات السرية للعملاء المتعاملين بوسائل الدفع الإلكترونية هو اعتداء على الحياة الشخصية.[4]

---

[1]– دحماني سميرة، **التصديق الإلكتروني كوسيلة أمان لآليات الدفع الإلكتروني عبر الإنترنت** ، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 04، العدد 01، 2018، ص 38.

[2]– نريمان بن علي، حمودي ناصر، **الحماية المقررة لمواجهة مخاطر الدفع الالكتروني**، مرجع سابق، ص 260 ، 261.

[3]– فطيمة الزهراء مصدق، مرجع سابق، ص 39، 40.

[4]– نريمان بن علي، حمودي ناصر، **الحماية المقررة لمواجهة مخاطر الدفع الالكتروني**، مرجع سابق، ص 256.

لقد وجدت عدة نصوص قانونية وتشريعية مختلفة لهذه المخاطر، غير أن المشرع الجزائري ورغم إشارته إلى ضمان الحقوق الملازمة للشخصية ونص على ضمان الدولة لعدم انتهاك حرمة الإنسان بموجب الدستور وجرم انتهاك حرمة الحياة الشخصية، أنها لم تعرف وتوضح بالتفصيل هذه الحقوق المتعلقة بالخصوصية الالكترونية.[1]

ثانيا: مكافحة جريمة تبييض الأموال باستعمال وسائل الدفع الالكتروني

شهدت وسائل الدفع الإلكتروني تطورا كبير في العصر الحالي، إلا أنه وبالمقابل رافقه تطور خطير في وسائل ارتكاب الجرائم الإلكترونية من قبل المنظمات الإجرامية، من خلال تسخير الإمكانيات العلمية المتطورة في سبيل ممارسة أنشطتها غير المشروعة قصد الحصول على أكبر قدر ممكن من الأرباح وتبييض أموالها القذرة.[2]

لما تشكله هذه الجريمة من خطورة كونها من الجرائم العابرة للحدود تكاتفت الجهود الدولية لمواجهتها ومحاربتها، حيث اعتمدت عدة دول اجراءات خاصة من اجل الحد من تفشي هذه الظاهرة كمحاصرة المناطق الاكثر نشاط في تبييض الأموال وتعزيز التعاون بين الجهات الرقابية الدولية والداخلية؛ بينما على المستوى الداخلي فقد عمد المشرع الجزائري إلى إصدار تشريعات خاصة بمكافحة هذه الجريمة بإصدار القانون رقم: 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، والقانون رقم: 12-02 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب والذي جاء بتدبير وقائية وأخرى إجرائية.[3]

على اعتبار أن وسائل الدفع الإلكتروني تعتمد على المعالجة الآلية والإلكترونية للمعلومات والمعطيات، فإن المشرع الجزائري قد تفطن إلى ضرورة توفير حماية جزائية للمعاملات الإلكترونية، وهو ما قام بالسهر على تطبيقه منذ سنة 2004، بتعديل قانون العقوبات، وإضافة قسم سابع مكرر تحت عنوان" المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات"، تضمن المواد من 394 مكرر إلى 394 مكرر 7، هذه المواد تعاقب كل أشكال الاعتداء على نظام المعالجة الآلية للمعطيات، [4]حيث سارع المشرع أيضا بغية تأمين بيئة ملائمة لتداول المعلومات الإلكترونية من مخاطر الاستخدام غير المشروع لتقنية المعلومات بإصدار القانون المتعلق بالوقاية من جرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال.[5]

---

[1]- كريمة شايب باشا، مرجع سابق، ص 45.

[2]- نريمان بن علي، حمودي ناصر، **الحماية المقررة لمواجهة مخاطر الدفع الالكتروني**، مرجع سابق، ص 254.

[3]- كريمة شايب باشا، مرجع سابق، ص 45، 46.

[4]- بوعزة هداية، مرجع سابق، ص 198.

[5]- القانون 09- 04 المؤرخ في 05 غشت 2009 يتضمن **القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها**، ج ر، عدد 47، الصادرة في 06 غشت 2009.

ثالثا: مكافحة الاستخدام غير المشروع لوسائل الدفع الإلكتروني

الاستخدام غير المشروع لوسائل الدفع الإلكتروني من قبل الغير يأخذ ثلاثة صور، الأولى تكون عندما يقدم هذا الغير على تزوير وسيلة الدفع الإلكتروني، بينما الصورة الثانية فتتمثل في استعمال وسيلة دفع إلكتروني مزورة، بالإضافة إلى سرقة وسيلة الدفع الإلكتروني واستخدامها، هذا الضياع أو السرقة يمكن أن يكون نتيجة لإهمال صاحب البطاقة نفسه لكن الأمر الأكثر خطورة هو ضياع وسيله الدفع ومعها الرقم السري والذي يترتب عليه تحمل الحامل لوسيلة الدفع المسؤولية الكاملة لجميع العمليات التي يقوم بها الجاني طيلة الفترة السابقة على إخطاره البنك المصدر لها، والجدير بالذكر أن الغير ورغم مساءلة حامل الوسيلة يعاقب على إقدامه على سرقة وسيلة الدفع الإلكتروني واستعمالها بعد سرقتها، بالإضافة إلى معاقبته أيضا على استعمالها دون قيامه بسرقتها.[1]

الخاتمة

لقد أدى تبني وسائل الدفع الإلكتروني إلى ازدهار التجارة الإلكترونية التي كانت السبب الرئيسي في تبني هذا النوع الجديد من وسائل الدفع الذي يرتكز على التطور التكنولوجي الكبير، ورغم هذا التطور والتنوع في وسائل الدفع الحديثة، إلا أنها تعترضها الكثير من التحديات التي تشكل عوائق تواجه البنوك والمتعاملين معها على حد سواء، ورغم الجهود المبذولة لتأمينها من الناحيتين التنظيمية أو القانونية إلا أنها لا تكفي لردع كل التجاوزات والجرائم الماسة بأمن البيانات والمعطيات الشخصية للبنوك والمتعاملين خاصة في التجارة الإلكترونية.

من خلال الدراسة التي قمنا بها لموضوع تحديات وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر، توصلنا لعدة نتائج التي تتمخض عنها عدة توصيات نرى أنها ضرورية لنجاح وسائل الدفع الإلكترونية في أداء الدور الذي من أجله تم استحداثها.

النتائج:

- غياب إطار قانوني وتشريعي لمحاربة الاستعمال غير الشرعي لوسائل الدفع الإلكتروني، وغياب أي تنسيق دولي في هذا الإطار.
- عدم وجود نص قانوني خاص بالدفع الإلكتروني في وجود نصوص تنظيمية متفرقة صادرة من قبل عدة وزارات غير موحدة.
- نقص في الاطارات والموظفين الأكفاء في المجال المصرفي، وافتقارهم للتكوين المتخصص في مجال تأمين مختلف وسائل الدفع الإلكتروني من المخاطر المحتملة.

[1]- بوعزة هداية، مرجع سابق، ص 210، 211.

التوصيات:

- ضرورة اتخاذ الحكومة لقرار سياسي شجاع، لأن الجزائر لا بد وأن تواجه مصيرها المحتوم، ويتعلق الأمر برفع الحظر عن تحويل الأموال من الحسابات الجزائريين إلى الخارج ، لإنعاش التجارة الإلكترونية التي أصبحت واقعا مفروضا وفك العزلة الإلكترونية عن المواطن على الأقل، وإنعاش القطاع المصرفي والخزينة العمومية بالاستفادة المباشرة من الأموال التي تضخ من خلال أنظمة الدفع الموازية في السوق السوداء.
- ضرورة التفكير في وضع إطار قانوني وتشريعي لمحاربة كل استعمال غير شرعي لوسائل الدفع الالكتروني، فضلا عن التنسيق والتكامل الدوليين لتضييق الخناق على مثل هذه الممارسات.
- ضرورة وضع قانون خاص يتعلق بالدفع الإلكتروني، مع توحيد النصوص التنظيمية المتناثرة بإصدار نص شامل يعالج مختلف الجوانب التنظيمية المتعلقة بها.
- ضرورة الاهتمام والتركيز على تكوين الإطارات والموظفين المتخصصين في البنوك، بتوظيف تقنية المقاربة بالكفاءات في إطار عصرنة المجال المصرفي.

قائمة المراجع

1) صراع كريمة، واقع وأفاق التجارة الإلكترونية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارة، جامعة وهران، 2013، 2014.
2) زحوفي نور الدين، زمالة عمر، التحويل المالي الالكتروني: آليات التعامل والمخاطر في ظل عصرنة وسائل الدفع، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، جامعة الجلفة، المجلد 01، العدد 01، 2018.
3) بصير محفوظ، نظام الدفع الالكتروني الجزائري كألية لتطوير وسائل الدفع الجديدة، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، المجلد 11، العدد 04، أكتوبر 2019.
4) رضا محتار، الدفع الالكتروني آلية داعمة لخلق ديناميكية لتسويق الالكتروني للمنتجات الغذائية في الجزائر، مجلة معالم للدراسات الاعلامية والاتصالية، كلية علوم الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر3، العدد الرابع، سبتمبر 2020.

5) دبابش عبد الرؤوف، هشام ذبيح، وسائل الدفع ما بين التقنية والقانونية للمستهلك الإلكتروني، مجلة الاجتهاد القضائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 14، أفريل 2017.

6) عريوة محاد، محمد خواي، واقع وسائل وأنظمة الدفع الالكتروني في النظام البنكي الجزائري، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، العدد 4، 2017.

7) الأمر رقم 75- 59 مؤرخ في 29 جوان 1975، يتضمن التقنين التجاري، معدل ومتمم بموجب القانون رقم05-02، مؤرخ في 06 فيفري 2005، ج ر، العدد 11 الصادرة بتاريخ 09 فيفري 2005.

8) قانون رقم: 18- 05 مؤرخ في 10 ماي سنة 2018، يتعلق بالتجارة الإلكترونية، ج ر، عدد 28 صادرة في 16 ماي سنة 2018.

9) بن علي نريمان، حمودي ناصر، الدفع الإلكتروني في الجزائر بين العوائق التي تواجهه والحماية الفنية والجزائية المقررة له، دراسات وأبحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 13، عدد 04، جويلية 2021.

10) مرباح صليحة، ميمون خيرة، مظاهر تفعيل الدفع الالكتروني بين الحتمية الاقتصادية والمتطلبات القانونية، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، جامعة باتنة، المجلد3، العدد5، 2016.

11) بورحلة سارة، نور الدين قدوري، فعالية آليات الدفع الالكترونية في الجزائر" الواقع والتحديات"، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد04، العدد 02، ديسمبر 2019.

12) رابح حمدي باشا، وهيبة عبد الرحيم، تطور طرق الدفع في التجارة الالكترونية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر3، المجلد 15، العدد 4، 2004، ص 177، 178.

13) السعيد بريكة، فوزي شوق، تحديات وسائل الدفع الالكتروني دراسة استطلاعية من وجهة نظر الموظفين بالوكالات البنكية لولاية أم البواقي، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، العدد الثاني، ديسمبر 2014.

14) فريد مشري، آمنة قاجة، لمزاودة رياض، الحماية القاونية لوسائل الدفع الالكتروني ـ الجزائر نموذجا ـ، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الملتقى الوطني الثالث حول المستهلك والاقتصاد الرقمي: ضرورة الانتقال وتحديات الحماية المنعقد يومي 23و24 أفريل 2018.

15) كريمة شايب باشا، أليات الحماية من مخاطر الدفع الالكتروني في التشريع الجزائري، المجلة الجزائرية للسياسة العامة، جامعة الجزائر3، المجلد 07، العدد 02، ديسمبر 2018.

16) غزالي نزيهة، الآليات القانونية لحماية وسائل الدفع الالكتروني في التشريع الجزائري، مجلة البحوث السياسية والإدارية، المجلد06، العدد العاشر، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2016.

17) نريمان بن علي، حمودي ناصر، الحماية المقررة لمواجهة مخاطر الدفع الالكتروني وفقا للتشريعات الجزائرية الحديثة، مجلة معارف، جامعة محند أولحاج، البويرة، الجزائر، المجلد 16، العدد 01، 2021.

18) القانون رقم: 15- 04 مؤرخ في 01 فبراير سنة 2015، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، ج ر، العدد06، الصادرة في 10 فبراير 2015.

19) زكرية مسعودي، جقريف الزهرة، التوقيع الالكتروني وحمايته لعملية للدفع الالكتروني، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، جامعة الشهيد محمد لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد 01، العدد03، دون سنة نشر.

20) دحماني سميرة، التصديق الإلكتروني كوسيلة أمان لآليات الدفع الإلكتروني عبر الإنترنت، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 04، العدد 01، 2018.

21) بوعزة هداية، الدفع الإلكتروني في القانون الجزائري، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، المجلد06، العدد02، 2020.

22) فطيمة الزهراء مصدق، التصديق الالكتروني كوسيلة لحماية التوقيع الالكتروني، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، المجلد 05، العدد 01، 2020.

23) القانون 09- 04 المؤرخ في 05 غشت 2009 يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها، ج ر، عدد 47، الصادرة في 06 غشت 2009.

جامعة 08 ماي 1945 قالمة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
مخبر الدراسات القانونية البيئية

مشروع بحث التجارة الإلكترونية والتنمية البيئية
بالتعاون مع المحكمة الإدارية – قالمة

الملتقى الوطني عن بعد: البيئة الرقمية ضمن متطلبات التنمية المستدامة
ليوم 12 ديسمبر 2021

أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحسين أداء الأسواق المالية

Impact of information and communication technology on improving the performance of financial markets

أ.د منية شوايدية
جامعة 08 ماي 1945 قالمة

باحثة الدكتوراه: سماح كحل الراس
جامعة 08 ماي 1945 قالمة

ملخص:

ساهمت تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تطوير اقتصاد دول العالم، كما أثرت على أداء أسواقها المالية، وذلك من خلال تطوير أنظمة التداول وتغيير آلية عمل أسواقها التقليدية التي تعتمد على الوساطة المالية في كتابة الأوامر بشكل يدوي إلى أسواق الكترونية من خلال التعامل عبر الانترنت، كما أدت إلى إزالة حواجز دخول المستثمرين إلى الأسواق العالمية، وتسهيل الحصول على المعلومات حول الصفقات والعمليات المنفذة بتلك السوق، وكذا سرعة نشر المعلومات وانخفاض تكاليف الحصول عليها.

مقدمة:

تحتل الأسواق المالية مكانة هامة في الاقتصاد الدولي، حيث تقلل من اعتماد الشركات على القروض الممنوحة من قبل المصارف، كما تساهم في جذب وتوجيه المدخرات، فهي تعتبر بمثابة وسيط بين

أطراف الادخار من أفراد ومؤسسات وبين المشروعات المختلفة التي تحتاج إلى رؤوس أموال لتمويلها، وحتى تتمكن الأسواق المالية من تأدية وظائفها على أكمل وجه يجب أن تتمتع بمستوى من الكفاءة في ممارسة نشاطاتها [1]، ويتحقق ذلك من خلال مواكبة التطورات الحاصلة باستخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات التي تلعب دورا هاما في تسهيل عمليات التبادل وزيادة نشاط السوق، فقد ظهرت نتيجة لذلك بورصات الكترونية كبورصة ناسداك في الولايات المتحدة الأمريكية.

تكمن أهمية هذه الورقة البحثية في محاولة تسليط الضوء على دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تطوير نشاط الأسواق المالية، وتحقيق الكفاءة اللازمة لها مما يؤدي إلى تنمية الاقتصاد.

إن دراسة هذا الموضوع تهدف إلى إبراز أثر التكنولوجيا على الأسواق المالية في ظل تحول العديد من الأسواق المالية التقليدية إلى أسواق الكترونية تعتمد على الانترنت في تنفيذ أعمالها الداخلية والخارجية.

ومما سبق يتبادر إلى أذهاننا طرح التساؤل التالي: **ما مدى مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحسين أداء الأسواق المالية؟**

وللإجابة على الإشكالية اعتمدنا على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي و أدوات المنهج المقارن وقسمنا موضوع دراستنا إلى مبحثين: تطرقنا في المبحث الأول ل: الإطار المفاهيمي العام لتكنولوجيا المعلومات والأسواق المالية ، وفي المبحث الثاني، تجسيد تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الأسواق المالية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي العام لتكنولوجيا المعلومات والأسواق المالية

سنتطرق في هذا المبحث إلى مفاهيم حول تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ومفهوم الأسواق المالية(المطلب الأول)، وكذا أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحقيق كفاءة الأسواق المالية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: مفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصال والأسواق المالية

تحلت تكنولوجيا المعلومات والاتصال مكانة هامة في الاقتصاد المعاصر، وهي قاعدة للابتكار في مختلف القطاعات لذا نجد عدة محاولات لوضع تعريف دقيق لها(الفرع الأول)، كما تعد الأسواق المالية أحد آليات اقتصاد السوق التي عرفت منذ فترة طويلة ويعتبر مسمى " البورصة" هو الشائع لسوق الأوراق المالية(الفرع الثاني)

---

[1] ماجد إبراهيم حمادي، تأثير تكنولوجيا ونظم المعلومات في نشاط الأسواق المالية حالة دراسية في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية جامعة بغداد ، المجلد12، العدد39، سنة2017، ص260.

الفرع الأول: مفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصال

تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصال، والتي يمكن تصنيفها حسب مفاهيم ترتكز على الأجهزة التي تشملها تكنولوجيا المعلومات والاتصال، حيث عرّفها التقرير الاقتصادي الدولي الذي يصدره صندوق النقد الدولي بأنها:" تتضمن الحاسبات الآلية والبرامج الجاهزة ومعدات الاتصال عن بعد"[1].

وقد عرّفها palvia بأنها تشمل جميع الجوانب المتعلقة بالحاسبات الآلية(المكونات المادية والبرامج الجاهزة) والاتصالات عن بعد وآلية المكاتب، ويرى Patterson أن مفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصال يقصد به:" تطبيق النظم التكنولوجية الحديثة في معالجة المعلومات وإرسالها، تخزينها واسترجاعها بسرعة ودقة وكفاءة، ومن أهم هذه النظم: تكنولوجيا توصيل البيانات، تكنولوجيا الاتصالات عن بعد، تكنولوجيا الحاسبات الآلية والبرامج الجاهزة" [2].

ويقصد أيضا بتكنولوجيا المعلومات اندماج ثلاثي الأطراف بين الالكترونيات الدقيقة والحواسيب ووسائل الاتصالات الحديثة التي تشمل جميع الأجهزة والنظم والبرمجيات المتعلقة بتداول المعلومات آليا، وقد عرّفتها مجموعة المعلومات الأمريكية بأنها: دراسة تصميم ، تطوير، تفعيل، دعم أو تسيير أنظمة المعلومات التي تعتمد على الحواسيب، ويتم تطبيقها على الحواسيب والتطبيقات البرمجية، وتعمل هذه التطبيقات على التحويل وتخزين ومعالجة وإرسال واسترجاع آمن للمعلومات بشتى أنواعها[3].

وقد أدى التطور والانتشار السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى تغيير أساليب ممارسة الأنشطة الاقتصادية وأساليب حياة الأفراد، فنتج عن ذلك نوع جديد من الاقتصاد يعرف بالاقتصاد الرقمي، وهو ما يجعله مرتبطا أساسا بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، البرمجيات، الفضاء الالكتروني، لذلك نجد أن INSEE يربط الاقتصاد الرقمي بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات:" الاقتصاد الرقمي في التجارة

---

[1] الجوزي جميلة، العمري صفية، تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال على كفاءة الأسواق المالية الخليجية، دراسة حالة بورصة(الإمارات، السعودية، الكويت)، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، المجلد8، العدد2، سنة 2017، ص120.

[2] حسين العلمي، دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين ماليزيا، تونس والجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف– 1–، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، سنة2013/2012، ص26.

[3] خوجلي عثمان نور الدين بابكر، دور تكنولوجيا المعلومات على الأسواق المالية، رسالة ماجستير في الاقتصاد، أكاديمية السودان للعلوم، مجلس الدراسات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، سنة2017/2010، ص20.

الالكترونية، لكن الأصح أن الاقتصاد الرقمي هو نتاج للاستعمال الفعلي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجمل القطاعات الاقتصادية ومن طرف الإدارة والمؤسسات والأفراد[1].

الفرع الثاني: مفهوم الأسواق المالية

يطلق مصطلح السوق المالية بمعناه الضيق على سوق أو بورصة الأوراق المالية، وبمعناه الواسع يطلق على مجموع التدفقات المالية في المجتمع سواء كانت لآجال قصيرة أو متوسطة، أو طويلة بين أفراده ومؤسساته وقطاعاته[2].

يعرّف السوق المالي بأنه: " الإطار الذي يجمع بين الوحدات المدخرة والتي ترغب بالاستثمار ووحدات العجز التي هي بحاجة إلى الأموال لغرض الاستثمار، عبر فئات متخصصة عاملة في السوق بشرط توافر قنوات اتصال فعّالة"[3].

كما يعرف بأنه: " عبارة عن نظام يتم بموجبه الجمع بين البائعين والمشترين لنوع معين من الأوراق أو لأصل مالي معين، حيث يتمكن بذلك المستثمرين من بيع وشراء عدد من الأسهم والسندات داخل السوق، إما عن طريق السماسرة أو الشركات في هذا المجال"، غير أنه مع نمو شبكات ووسائل الاتصال فقد أدى ذلك إلى التقليل من أهمية الوجود في مقر سوق الأوراق المالية المركزي، وبالتالي سمحت بالتعامل من خارج السوق من خلال شركات السمسرة المنتشرة في مختلف الدول[4].

كما تعرّف سوق الأوراق المالية في الاقتصاد بأنها :" سوق استغلال الأموال وهي بالفرنسية(Bourse) وتعني: المكان الذي يلتقي فيه المصرفيون وسماسرة الأوراق المالية والتجار لإجراء الصفقات التجارية في الأسهم والسندات وحصص التأسيس[5].

وتعرّف أيضا بأنها: " سوق منظمة تجرى فيها المعاملات على الأوراق المالية من أسهم وسندات الشركات وكذا السندات الحكومية القابلة للتداول في هذه السوق، وذلك بواسطة أشخاص مؤهلين ومتخصصين في

---

[1] سلمى بشاري، تطوير الرقمنة في الجزائر كآلية لمرحلة ما بعد جائحة كورونا(كوفيد19)، les cahiers du cread، مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التطوير، المجلد36، العدد3، سنة2020، ص583.

[2] حريزي رابح، البورصة والأدوات محل التداول فيها، دار بلقيس– الجزائر–، سنة2015، ص20.

[3] مسعداوي يوسف، متطلبات تحقيق كفاءة الأسواق المالية دراسة تحليلية لبورصة الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة بليدة2، المجلد5، العدد2، سنة2014، ص8.

[4] خوجلي عثمان نور الدين بابكر، المرجع السابق، ص32.

[5] أدهم إبراهيم جلال الدين، الصكوك والأسواق المالية الإسلامية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الجوهرة للنشر والتوزيع، القاهرة، سنة2014، ص31.

هذا النوع من التعامل، ولابد أن يلتزم هؤلاء المتعاملون في السوق بالقوانين واللوائح التي تنظم التعامل فيها، وتقوم على إدارة السوق هيئة تتولى الإشراف على تنفيذ تلك القوانين واللوائح[1].

وعرفها المشرع الجزائري بأنها:" إطار لتنظيم وسير العمليات فيما يخص القيم المنقولة التي تصدرها الدولة والأشخاص الآخرون من القانون العام والشركات ذات الأسهم"[2].

المطلب الثاني: أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحقيق كفاءة الأسواق المالية

بداية لا بد من الإشارة إلى أن الأسواق المالية تحتل مركزا حيويا في النظم الاقتصادية المعاصرة، خاصة النظم الرأسمالية، حيث يتم من خلالها تجميع مدخرات بعض الوحدات الاقتصادية التي تحقق فوائض مالية لا تحتاج إليها في زمن معين وترغب في استثمار هذا الفائض بدلا من الاحتفاظ به في صورة سيولة نقدية تمثل رأسمال عاطل، وتوجيه تلك المدخرات إلى وحدات اقتصادية أخرى تعاني عجزا في مواردها المالية[3]، ولقد أحدث التقدم التكنولوجي تطورا كبيرا على مستوى أداء الأسواق المالية وعلى كافة أنظمتها المالية[4].

تساهم تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحقيق كفاءة الأسواق المالية فمن شروط كفاءة السوق المالي كفاءة نظام المعلومات الذي يعمل به ذلك السوق، ويجب أن يتصف هذا النظام بتوفر المعلومات بطريقة يسهل الحصول عليها، وأن تكون نسبة الحصول على المعلومات متساوية لجميع المشاركين في السوق من المستثمرين، وذلك لأهمية تدفق المعلومات في زيادة رأس المال[5].

تجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن تحقيق كفاءة الأسواق المالية إلا بتميز المعلومات الواردة إليه بخصائص معينة، وقد أدى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الأسواق المالية إلى تكريس تلك الخصائص، فالمعلومة تعمل على تنمية وزيادة المعارف وتتصف بالدقة، الملائمة، وتوفرها في الوقت

---

[1] عبد الله غالم، أسواق الأوراق المالية (نشأتها، الوظائف الاقتصادية، خصائصها، وأقسامها)، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة محمد خيدر، بسكرة، المجلد8، العدد11، سنة2016، ص74.

[2] المادة الأولى من المرسوم التشريعي 93-10 المؤرخ في 23ماي 1993، المتعلق ببورصة القيم المنقولة، المعدل والمتمم جريدة رسميةعدد34، الصادرة بتاريخ 23ماي1993،ص04.

[3] عبد القادر دبون، محمد الهاشمي حجاج، أهمية المعلومات المالية والمحاسبية وأثرها على كفاءة بورصة الجزائر في ظل الإصلاح المحاسبي، مقال منشور عبر الموقع www.univ-ourgla.dz، بتاريخ 2021/10/5، على الساعة 13:49،ص10.

[4] الجوزي جميلة، المرجع السابق، ص119.

[5] خوجلي عثمان نور الدين بابكر، المرجع السابق، ص63.

المناسب، والشمولية والانتظام في نشر المعلومات بصفة دورية، والعدالة في توفير البيانات لجميع المستثمرين بشكل متساو[1].

كما ساهمت التكنولوجيا بشكل فعّال في إزالة العوائق أمام المستثمرين الجدد للدخول إلى السوق المالي، وجذب الاستثمار الأجنبي، كما ساهم التطور التقني في مجال وسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في تسهيل عمليات التداول خارج الحدود الجغرافية للبلدان مع العلم أن كفاءة وقدرة ومستوى التداول في الأسواق المالية تختلف من دولة لأخرى، حسب الإمكانات وطبيعة الأدوات المالية المتاحة وتنوع القطاعات في الاقتصاد الوطني وارتفاع مستوى المتعاملين[2].

وساهمت التكنولوجيا أيضا في دمج وتكامل الأسواق المالية الدولية، وولدت توجه عالمي نحو الأسواق المالية، والتي أصبحت مرتبطة فيما بينها بوسائل جد متطورة مما أدى إلى زيادة رسملة البورصات العالمية، وزيادة حجم التعامل في أسهمها، وتمّ التغلب على الحواجز المكانية والزمنية بين الأسواق العالمية، وانخفضت تكلفة الاتصالات المختلفة بدرجة كبيرة، وأصبح تجميع المعلومات وتصنيفها يتم بسرعة فائقة، وهو الأمر الذي كان له أثر بالغ في زيادة سرعة حركة رؤوس الأموال من سوق لآخر[3].

إن استخدام تكنولوجيا له مجموعة من الفوائد والمزايا نوجزها كالآتي:

* تقديم معلومات عن الاستثمارات المختلفة وبشكل مجاني، وكذا تخفيض تكاليف الاستثمار
* زيادة الفرص المتاحة للمستثمرين من خلال دخول أسواق عديدة كان سابقا مكلفا جدا الوصول إليها
* زيادة حجم التداول من خلال دخول مستثمرين جدد[4].

في الأخير لابد من الإشارة إلى أن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال لرفع كفاءة الأسواق المالية له ايجابيات كثيرة كما سبق وأشرنا، غير أنه له جانب سلبي من جهة أخرى يتضح خاصة في الأسواق المالية غير الكفؤة، ففي ظل اندماج الأسواق من خلال التحرير المالي وعولمة حركة رأس المال، ازدادت المخاطر التي تتعرض لها هذه الأسواق المالية حيث أصبحت تعد ساحة لتجار الأسهم والسندات

---

[1] الجوزي جميلة، المرجع السابق، ص121.

[2] خوجلي عثمان نور الدين بابكر، المرجع السابق، ص64.

[3] عبد القادر دبون، نور الدين بابكر، المرجع السابق،ص12.

[4] عبد الناصر طلب الزيود، محمد خير سليم أبو زيد، أثر الانترنت في الأسواق المالية" دراسة تطبيقية على بورصة عمان المالية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد23، العدد الأول، سنة2007، ص83.

والمضاربين وبالتالي قد تتأثر بالعديد من الأزمات واحتمالية خروج رؤوس الأموال فجأة من أسواقها مما يعرضها إلى حالة من اللااستقرار المالي كما حدث في المكسيك عام 1994[1] .

المبحث الثاني: تجسيد تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الأسواق المالية

ساهمت تكنولوجيا المعلومات والاتصال في توسيع وزيادة استعمال الانترنت في الأسواق المالية، كما فتحت أمام الأسواق المالية أبواب جديدة وذلك بظهور مفهوم " التداول الالكتروني" (المطلب الأول)، كما كان لها أثر بالغ على الوساطة المالية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: اعتماد نظام التداول الالكتروني

يتجسد استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الأسواق المالية من خلال تبنيها للتداول الالكتروني، فقد اقترح **فيشر بلاك** عام 1971 مراحل رقمنة الأسواق المالية في إطار شبكة الاتصالات الالكترونية تدار بواسطة محطات طرفية من الحواسيب مربوطة بالمركز تعمل على تسهيل تنفيذ الصفقات عبر أنظمة اتصال متطورة، وتستعمل لإرسال أوامر الشراء والبيع من قبل الوسطاء وتثبيتها في شكل عروض وطلبات يتم تنفيذها من أجل تخفيف الضغوط على المتخصصين وصناع السوق [2]، وتعد الابتكارات والإبداع في تكنولوجيا الاتصال هو محور تركيز رقمنة عمليات تداول الأوراق المالية، وتعتبر بورصة ناسداك(**NASDAQ**) في الولايات المتحدة الأمريكية الرائدة في إحلال التداول الالكتروني محل التداول التقليدي [3]، ثم امتداد استخدام هذا النظام إلى الأسواق المالية العالمية الأخرى كأسواق تورنتو عام1982، وسوق باريس عام1986 [4].

هناك من عرّف التداول الالكتروني بأنه:" مجموعة كبيرة من الأنظمة المتعددة إذ يقدم خدمات متكاملة في مجال تبادل الأوراق المالية، فيبدأ بتوجيه وتسليم الأوامر من المستخدمين إلى النظام الذي ينفذ الأوامر، الذي يقوم بنقل الأوامر إلى صفقات والنشر الالكتروني الذي يتم قبل التداول(البيع والشراء)، معلومات

---

[1] الجوزي جميلة، المرجع السابق، ص124.

[2] حسان طاهر الشريف، تقرورت محمد، أنساعد رضوان، دور نظام التداول الالكتروني في تفعيل أداء الأسواق المالية العربية(دراسة حالة سوق الخرطوم للأوراق المالية)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف المجلد15، العدد1، سنة2019، ص120.

[3] الجوزي جميلة، المرجع السابق، ص123.

[4] هشام طلعت عبد الحكيم، عماد عبد الحسين، نظام التداول الالكتروني وانعكاسه في مؤشرات تداول سوق الأوراق المالية– دراسة تحليلية على سوق العراق للأوراق المالية)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد22، العدد92، سنة2016،ص253.

بعد التداول(سعر الصفقة وكمية البيانات)، ويوفر المتعاملين السرعة في التداول، تسهيل عملية اتصال العملاء مع بعضهم انخفاض التكاليف، انخفاض مخاطر الإدارة، وحيادية موقع التداول"[1].

وعرّف أيضا بأنه ذلك التشابك والترابط شبه الكامل للأنظمة النقدية والمالية لمختلف الدول، والذي بدأ يتجسد أكثر مع تطبيق إجراءات التحرير المالي ورفع الحواجز في الولايات المتحدة وبريطانيا مابين 1982 و1997، ثم بعد ذلك باقي الدول الصناعية الرئيسية الأخرى وتطبيق أسعار الصرف المرنة وتحويل الديون العمومية إلى أوراق مالية[2].

نظرا لأهمية التداول الالكتروني في السوق المالي، سعت مختلف الأسواق المالية العربية لانتهاج هذا النظام بدلا من أنظمة التداول اليدوية، وذلك للارتقاء بهذه الأسواق إلى مصاف الأسواق المالية العالمية المتقدمة، فقد اعتمد سوق الأسهم السعودية نظام التداول الالكتروني عام 1990 وكان النظام يحمل اسم" النظام الالكتروني لمعلومات الأسهم"، وقد تمّ تحديثه تسع مرات ، وقد ازداد الاهتمام بنظام التداول الالكتروني في أغلب الدول بسبب زيادة المنافسة على التعاملات المالية الدولية بين الأسواق المالية المختلفة نتيجة لتحرير التجارة وانفتاح الأسواق، والتقدم في تقنية الاتصالات وزيادة حجم الاستثمار المؤسسي، والاتجاه نحو الخوصصة [3]، ففي هذا المجال تمكنت الأسواق المالية في كل من تونس والمغرب والأردن ولبنان وعمان من تطبيق نظام التداول الفرنسي NSCUNIX المطبق في عدد كبير من البورصات العالمية مثل باريس وأمستردام وبروكسل وغيرها، في حين قامت كل من البحرين والإمارات وفلسطين ومصر وقطر والسعودية بتطبيق نظام التداول الكندي المعروف باسم EFA، وتطبيق كل من الكويت وليبيا أنظمة تداول خاصة بها[4].

بينما الجزائر لا تزال متأخرة مقارنة بباقي الدول العربية الأخرى، فهي تعتمد على نظام تداول القيم المنقولة بصورة تقليدية [5] ، في انتظار إنشاء بوابة الكترونية لتداول القيم المنقولة حسب تصريح مدير بورصة الجزائر [1] وذلك لمواكبة التطورات التكنولوجية وتطوير نشاط بورصة القيم المنقولة.

---

[1] نغم حسين نعمة، هبة مهدي صالح، التداول الالكتروني في سوق العراق للأوراق المالية الواقع والطموح، مجلة أريد الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة العراق، المجلد الثاني، العدد الخاص، سنة2020، ص173.

[2] خوجلي عثمان نور الدين بابكر، المرجع السابق، ص72.

[3] هشام طلعت عبد الحكيم، عماد عبد الحسين، المرجع السابق، ص253.

[4] نوال بن لكحل، واقع الأسواق المالية العربية وسبل تطويره، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، المجلد6، العدد2، سنة2015، ص155.

[5] كحل الراس سماح، منية شوايدية،"تداول القيم المنقولة في البورصة طبقا للتشريع الجزائري"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، المجلد 13، العدد 1، جانفي 2021،ص 289.

في الأخير تجدر الإشارة إلى أنه رغم المميزات التي ينفرد بها التداول الالكتروني، إلا أنه قد ينجم عن استخدامه مخاطر عديدة سواء مرتبطة بشبكة الانترنت نفسها، أو البرنامج المستخدم، أو مرتبطة بنظام التداول الالكتروني في حد ذاته، بالإضافة إلى استخدام الخدمة من قبل المستثمر، لذا يجب على هذا الأخير أن يكون مدركا للمخاطر التي يمكن أن يواجهها أثناء ممارسة عملية التداول عبر الانترنت[2].

المطلب الثاني: تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الوساطة المالية

ساهمت تكنولوجيا المعلومات في تقديم الكثير من الخدمات المالية من خلال أجهزة الحاسوب، وهذا الأمر شكل تحديا كبيرا للوسطاء الماليين، فقد كانت الكثير من الخدمات تتم من خلال الوسطاء الموجودين في مكان محدد، ويتم الاتصال بينهم وبين العديد من المستثمرين من خلال التواجد في مكان محدد أو عن طريق الهاتف، وكان محور عملهم يتجلى في إقناع المستثمرين في عمليات البيع والشراء [3]، ومع التقدم التكنولوجي أصبحت معاملات العديد من البورصات العالمية مثل بورصة باريس تتم من خلال أجهزة الكمبيوتر حيث تمّ استبدال الوسطاء بالأجهزة، وبالتالي جميع معاملات البورصة تتم بطريقة الكترونية وتمّ التخلي عن الأشخاص بصورة كاملة، فبورصة باريس تسعى دائما إلى عرض أحدث منصات وخدمات التداول المتطورة للمتداولين والمستثمرين، وهي جزء من بورصة أوروبية Euronext تعمل بوصفها بوابة للشركات الدولية للوصول إلى المجتمعات الاستثمارية الأوروبية، إضافة إلى كونها قاعدة دعم للاقتصاد الأوروبي ككل [4] ، لكن من ناحية أخرى بقيت بورصة نيويورك وناسداك تعتمدان بشكل كبير على الأشخاص في التعامل[5].

فظهور التكنولوجيا المالية أدى إلى التخلي عن الوساطة المالية، وإلى الحد من سيطرة الوسطاء الماليين، وزيادة سيطرة الأسواق الرأسمالية والمؤسسات المالية المالكة للأوراق المالية القابلة للتداول، ويرجع السبب في الحد من أهمية الوساطة المالية لكون السيولة للأصول المالية قد ازدادت بشكل كبير بعد انتشار الانترنت، وذلك أن عدم تماثل المعلومات كان سابقا يحد من مستوى السيولة– أي البائع

---

[1] محمد علي، رقمنة بورصة الجزائر خلال 2019، مقال منشور في موقع جريدة التحرير الجزائري http//: www.altahrironline.dz ، بتاريخ30نوفمبر2018، تمّ الإطلاع بتاريخ2021/10/7 على الساعة10:30.

[2] حسام مسعودي، أثر تطبيق نظام التداول الالكتروني على أداء السوق المالية السعودية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، المجلد2، العدد2، سنة2013، ص126.

[3] عبد الناصر طلب الزيود، محمد خير سليم أبوزيد، المرجع السابق، ص84.

[4] بدون مؤلف، دليل المستثمر لبورصة باريس– يورونكست باريس، تمّ التصفح عبر الموقع الالكتروني:https://www.lopratedforexbokers.com، بتاريخ2021/10/10، على الساعة11و30 دقيقة.

[5] Brad M. Barber an Terrance Odem, " the Internet and the investor", journal of economic perpective, 2001 vol 15.N 01, p43.

كانت لديه معلومات غير متاحة للمشتري–، لكن نتيجة لظهور الانترنت فقد تمّ تقديم هذه المعلومات وبتكلفة منخفضة قد تصل إلى الصفر[1].

الخاتمة:

لقد أحدث التقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصال قفزة نوعية في البنية التحتية للأسواق المالية، فقد انعكس هذا التأثير على نموذج أعمال الأسواق المالية، الأمر الذي زاد من حدة المنافسة بين الأسواق المالية العالمية لاسيما نتيجة إزالة حواجز دخول المستثمرين لهذه الأسواق.

فمن خلال ورقتنا البحثية توصلنا لمجموعة من النتائج نوجزها كالآتي:

1/ ساهمت تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحقيق كفاءة السوق المالي من خلال إيصال المعلومات لكافة المتعاملين بسرعة، مما يتيح مبدأ تكافؤ الفرص بين المستثمرين، وكذا تخفيض تكاليف الحصول على المعلومة

2/ كما ساهمت بشكل فعّال في إزالة العوائق أمام المستثمرين الجدد لدخول الأسواق المالية، وجذب المستثمرين الأجانب، وأدت أيضا إلى دمج وتكامل الأسواق المالية.

3/ أدى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى تغيير آلية التداول اليدوية والاعتماد على التداول الالكتروني الذي أعطى مرونة كبيرة في التعامل، فقد تمّ اعتماد هذا النظام الجديد من قبل مختلف الدول الأوروبية والعربية، غير أن الجزائر لا تزال متأخرة في انتهاج هذا النظام.

4/ نتيجة للتطور التكنولوجي أصبحت العديد من البورصات العالمية تقوم بمعاملاتها من خلال أجهزة الكمبيوتر، وتمّ التخلي عن الوسطاء في عمليات البورصة فقد أصبح المستثمرين يقومون بعمليات البيع والشراء مباشرة عبر الانترنت دون الحاجة للاستعانة بوسيط مالي.

من خلال هذه النتائج نقترح جملة من التوصيات نوجزها كالآتي:

1/ ضرورة تعزيز ثقافة المستثمرين بمزايا ومخاطر استخدام نظام التداول الإلكتروني.

2/ ضرورة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الأسواق المالية العربية النامية وذلك لمواكبة التطورات الحاصلة والارتقاء إلى مصاف الأسواق المالية العربية لاسيما السوق المالي الجزائري.

3/ بالرغم من ايجابيات استخدام تكنولوجيا المعلومات في الأسواق المالية إلى أنها لها أثر سلبي فهي تؤدي للتخلي عن العنصر البشري بشكل كامل وهذا يشكل خطرا بالدرجة الأولى للمستثمر الجديد خاصة الذي يحتاج إلى استشارة شخص خبير في المعاملات المالية، لذا لابد من الموازنة بين استخدام التكنولوجيا والاستعانة بالجانب البشري لما له من دور فعّال.

[1] Franklin Allen, James Mcandrews, Philips Strahan, "E- Finance: An introduction", journal of Financial services Research, October2001,p10.

قائمة المراجع والمصادر:

مراجع باللغة العربية:

1/ النصوص القانونية:

- المرسوم التشريعي 93-10 المؤرخ في 23ماي 1993، المتعلق ببورصة القيم المنقولة، المعدل والمتمم جريدة رسمية عدد34، الصادرة بتاريخ 23ماي1993،ص04.

2/الكتب:

- أدهم إبراهيم جلال الدين، الصكوك والأسواق المالية الإسلامية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الجوهرة للنشر والتوزيع، القاهرة، سنة2014.

- رابح حريزي، البورصة والأدوات محل التداول فيها، دار بلقيس- الجزائر-، سنة2015.

3/الرسائل الجامعية:

- حسين العلمي، دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين ماليزيا، تونس والجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف- 1-، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، سنة2013/2012.

4/المقالات العلمية:

- جميلة الجوزي ، العمري صفية، تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال على كفاءة الأسواق المالية الخليجية، دراسة حالة بورصة(الإمارات، السعودية، الكويت)، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، المجلد8، العدد2، سنة 2017.

-حسام مسعودي، أثر تطبيق نظام التداول الالكتروني على أداء السوق المالية السعودية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، المجلد2، العدد2، سنة2013.

-حسان طاهر الشريف، تقرورت محمد، أنساعد رضوان، دور نظام التداول الالكتروني في تفعيل أداء الأسواق المالية العربية(دراسة حالة سوق الخرطوم للأوراق المالية)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف المجلد15، العدد1، سنة2019

- خوجلي عثمان نور الدين بابكر، دور تكنولوجيا المعلومات على الأسواق المالية، رسالة ماجستير في الاقتصاد، أكاديمية السودان للعلوم، مجلس الدراسات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، سنة2017/2010.

-سلمى بشاري، تطوير الرقمنة في الجزائر كآلية لمرحلة ما بعد جائحة كورونا(كوفيد 19)، les cahiers du cread، مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التطوير، المجلد 36، العدد 3، سنة2020.

- سماح كحل الراس ، منية شوايدية،"تداول القيم المنقولة في البورصة طبقا للتشريع الجزائري"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، المجلد 13، العدد 1، جانفي 2021.

-عبد القادر دبون، محمد الهاشمي حجاج، أهمية المعلومات المالية والمحاسبية وأثرها على كفاءة بورصة الجزائر في ظل الإصلاح المحاسبي، مقال منشور عبر الموقع www.univ-ourgla.dz، بتاريخ 2021/10/5، على الساعة 13:49.

-عبد الله غالم، أسواق الأوراق المالية (نشأتها، الوظائف الاقتصادية، خصائصها، وأقسامها)، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة محمد خيدر، بسكرة، المجلد8، العدد11، سنة2016.

-عبد الناصر طلب الزيود، محمد خير سليم أبو زيد، أثر الانترنت في الأسواق المالية" دراسة تطبيقية على بورصة عمان المالية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 23، العدد الأول، سنة2007.

- ماجد إبراهيم حمادي، تأثير تكنولوجيا ونظم المعلومات في نشاط الأسواق المالية حالة دراسية في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية جامعة بغداد ، المجلد12، العدد39، سنة2017.

-نغم حسين نعمة، هبة مهدي صالح، التداول الالكتروني في سوق العراق للأوراق المالية الواقع والطموح، مجلة أريد الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة العراق، المجلد الثاني، العدد الخاص، سنة2020.

-نوال بن لكحل، واقع الأسواق المالية العربية وسبل تطويره، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، المجلد6، العدد2، سنة2015.

-هشام طلعت عبد الحكيم، عماد عبد الحسين، نظام التداول الالكتروني وانعكاسه في مؤشرات تداول سوق الأوراق المالية- دراسة تحليلية على سوق العراق للأوراق المالية)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد22، العدد92، سنة2016

- يوسف مسعداوي ، متطلبات تحقيق كفاءة الأسواق المالية دراسة تحليلية لبورصة الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة بليدة2، المجلد5، العدد2، سنة2014.

5/ المواقع الالكترونية:

- بدون مؤلف، دليل المستثمر لبورصة باريس– يورونكست باريس، تمّ التصفح عبر الموقع الالكتروني:https://www.lopratedforexbokers.com، بتاريخ2021/10/10، على الساعة 11و30 دقيقة.

*** المراجع باللغة الأجنبية:**

− Brad M. Barber an Terrance Odem, " the Internet and the investor", journal of economic perpective, 2001 vol 15.N 01.

-Franklin Allen, James Mcandrews, Philips Strahan, "E- Finance: An introduction", journal of Financial services Research, October2001.

كلية الحقوق والعلوم السياسية قالمة
قـــــسم الحـــــقـــــوق
مخبر الدراسات القانونية البيئية
فرقة الحماية الجنائية والمدنية للبيئة
مشروع بحث التجارة الالكترونية والتنمية البيئية

الملتقى الوطني: البيئة الرقمية ضمن متطلبات التنمية المستدامة

عنوان المداخلة:

الدفع الإلكتروني والتنمية المستدامة

د/ صليح بونفلــة. كلية الحقوق والعلوم السياسية. قالمة
البريد الالكتروني: bounefla.salih@univ-guelma.dz

مقدمة:

تتجه التجارة نحو تحول عميق من العالم المادي المحسوس إلى العالم الافتراضي، كما أن طريقة اقتناء السلع والخدمات وطريقة تسديد ثمنها في تطور دائم ومستمر نتيجة تطور الوسائل التقنية التي تقوم عليها عمليات الدفع وتسدد الثمن [1]، ومن ثم وجب على القانون أن يواكب وينظم ويؤطر هذه الوسائل، حتى تتم مختلف هذه العلميات في بيئة قانونية آمنة يتمكن من خلالها كل الأطراف معرفة حقوقهم والتزاماتهم بمناسبة القيام بمختلف هذه العمليات المصرفية.

وتتجه التنمية في العام نحو تحول عميقمن مجرد العمل على تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لمجتمع معين، إلى التنمية المستدامة القائمة على تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لهذا الجيل لكن مع حفظ حقوق وموارد الاجيال القادمة.

من خلال هذه الورقة البحثية نعمل على الاجابة على الاشكالية التالية: **ما مدى مساهمة توسيع وتطوير الدفع الالكتروني في تحقيق التنمية المستدامة في بعدها الاقتصادي؟**

للإجابة على هذه الاشكالية قسمنا الموضوع إلى مبحثين، نتناول في البحث الأول وسائل الدفع الإلكتروني، المفهوم والتنظيم القانوني، ونتناول في المبحث الثاني علاقة الدفع الالكتروني بتطوير الأداء البنكي في ظل التنمية المستدامة.

المبحث الأول: وسائل الدفع الالكترونية

نتناول الحديث عن وسائل الدفع الالكترونية من خلال التطرق لتحديد مفهومها وتعريف مختلف المصطلحات المتعلقة بها أولا، ثم نتناول التنظيم القانوني لهذه الوسائل من خلال التطرق لمدى اعتراف المشرع الجزائري بهذه الوسائل الحديثة، وكذا تنظيم القانون المقارن لها.

المطلب الأول: مفهوم وسائل الدفع الالكترونية والمصطلحات ذات العلاقة بها

يقصد بالدفع الالكتروني نظام الدفع الآلي عبر شبكة الانترنت، أو أية شبكة اتصال الكترونية أخرى. وهو نتيجة طبيعة للتطور التكنولوجي الكبير لوسائل الاعلام والاتصال من جهة، ولتطور تكنولوجيا الإعلام الآلي من جهة أخرى. على أن الدفع أو الوفاء الالكتروني قد ينصرف إلى معنيين، احدهما واسع والآخر ضيق.

يقصد بالدفع الالكتروني بالمعنى الواسع كل عملية وفاء أو دفع لمبلغ من النقود التي تتم بأسلوب غير مادي ولا يعتمد على دعامات ورقية، إنما يكون بالاعتماد على الوسائل والأجهزة والتقنيات الالكترونية. ويقصد بالدفع الالكتروني بالمعنى الضيق، عمليات الوفاء أو الدفع التي تتم عن بعد ودون وجود اتصال مباشر بين الاشخاص الطبيعيين [2]. وهذا المعنى الأخير الضيق هو الذي اعتمدناه في تعريف العمليات المصرفية الالكترونية، وهو الذي نعتمده هنا وفي كامل هذه الدراسة. وهو الدفع عن بعد من غير الحضور الفعلي للدافع إلى البنك أو المؤسسة المالية لإعطاء أمر الدفع كتابيا. ومنه يمكن القول أن الدفع الالكتروني هو الدفع الذي تتم كل مراحله عن بعد.

ومع هذا نعتبر عمليات الدفع أو التحويل التي تتم عبر نهائيات الدفع الإلكتروني (TPE) أو الشبابيك الآلية للبنوك (GAB) أو الموزعات البنكية للأموال (DAB) من قبل الدفع الالكتروني. وذلك على اعتبار عدم وجود اتصال مباشر بين الدافع، مستعمل أحد أجهزة الدفع السابقة، والمستفيد.

وللحديث عن وسائل الدفع الالكترونية نتطرق لتعريفها وكذا تعريف بعض المصطلحات المشابهة، ومنها أنظمة الدفع الالكتروني وكذا خدمات الدفع الالكتروني.

الفرع الأول: وسائل الدفع الالكترونية

عرف قانون التجارة الالكترونية وسيلة الدفع الإلكتروني على أنها: "كل وسيلة دفع مرخص بها طبقا للتشريع المعمول به، تمكن صاحبها من القيام بالدفع عن قرب أو عن بعد، عبر منظومة الكترونية"[3].

بينما عرف الفصل 02 من قانون المبادلات والتجارة الالكترونية التونسي، وسيلة الدفع الالكتروني على أنها: "الوسيلة التي تمكن صاحبها من القيام بعمليات الدفع المباشر عن بعد عبر الشبكات العمومية للاتصال"[4].

ومن جهته اعتبر القانون العربي الإسترشادي للمعاملات والتجارة الالكترونية، وسيلة دفع الكتروني[5]، كلبطاقات الوفاء الالكترونية، أي كلا من بطاقات الدفع أو بطاقات السحب أو بطاقات الائتمان. والتحويل الالكتروني للأموال، والنقود الالكترونية، والاعتماد المستندي الالكتروني والأوراق التجارية الالكترونية، ومنها خاصة الشيك الالكتروني. كما عرف ذات القانون أمر الدفع على أنه كل أوامر الدفع الصادرة فقط عن وسيط الالكتروني[6]. أي لا يمكن الاعتداد هنا بأوامر الدفع الكتابية التي تقدم يدويا للبنوك والمؤسسات المالية. من جهة أخرى فإن أوامر الدفع الالكترونية الصادر تنفيذا للعقود الالكترونية، وباستخدام وسائل أو أدوات الدفع الالكتروني يكون غير قابل للرجوع فيها، إلا للأسباب التي يحددها القانون[7].

الفرع الثاني: المصطلحات المشابهة

للدفع الالكتروني علاقة مباشرة بأنظمة الدفع الإلكتروني وكذا خدمات الدفع الإلكتروني، نحاول توضيح هذين المصطلحين في ما يلي.

أولا: أنظمة الدفع الالكتروني

تعبر أنظمة الدفع الالكترونية عن كل الأنظمة التي تستخدم في تسوية العمليات المالية عبر الوسائط الالكترونية، إذ يتم اعتمادها بين المصارف أو الشركات أو الأفراد داخل الوطن الواحد أو خارجه. وتعمل هذه الأنظمة على أساس نظامين أساسيين؛ الأول معروف باسم نظام التحويل الالكتروني للأموال (EFT)، أما الثاني فيعرف باسم نظام التبادل الالكتروني للبيانات المالية (FEDI)[8]. ويختلف هذا الأخير عن الأول بأنه يحول بيانات وشروحات الصفقات التي تمت، بمعنى تحويل كل البيانات بصورة آنية، عكس الأول الذي لا يقوم بتحويل إلا المعلومات المتعلقة بقيمة الصفقة فقط[9].

ولقد عرف النظام 05-07 الصادر عن بنك الجزائر، المتضمن أمن أنظمة الدفع، نظام الدفع على أنه: "إجراء وطني أو دولي ينظم العلاقات بين طرفين على الأقل لهما صفة بنك أو مؤسسة مالية أو هيئة مالية مختصة أو مؤسسة منخرطة في غرفة مقاصة أو مؤسسة غير مقيمة تتمتع بوضع قانوني مماثل، يسمح التنفيذ بصفة اعتيادية عن طريق المقاصة أم لا، بالتسديد. وكذا فيما يتعلق بأنظمة التسوية وتسليم أدوات مالية وتسليم السندات بين المشاركين"[10].

يبدوا أن صياغة هذا التعريف جاءت معقدة وغير واضحة نتيجة سوء الترجمة من اللغة الفرنسية. ومن جهته نظام الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال الأردني [11] عرف نظام الدفع الالكتروني تعريفا بسيطا ودقيقا، على أنه: "مجموعة البرامج أو الأدوات المعدة للدفع أو التحويل أو التقاص أو التسويات للأموال إلكترونيا، والتي يعتمدها البنك المركزي".

ولقد بينت دراسة، غير حديثة، قامت بها أحدى الشركات الأمريكية، أن تكلفة إتمام العمليات التجارية الخاصة بالشراء بالطرق اليدوية تكلف 70 دولارا، تنخفض هذه التكلفة إلى دولار واحد عند استخدام نظام التبادل الالكتروني للبيانات [12]. ونظرا لهذا الاقتصاد الكبير في مصاريف التحويل نجد أن معظم البنوك سارعت إلى تبني أنظمة الدفع الالكتروني.

ثانيا: خدمات الدفع الالكتروني

لم نجد تعريفا لمصطلح خدمات الدفع الإلكتروني، في مختلف الأنظمة التي أصدرها بنك الجزائر، غير أن نظام الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال الأردني السابق ذكره، عرف خدمات الدفع على أنها: "الاجراءات المتعلقة بإصدار وإدارة أي من أدوات الدفع أو التحويل الالكتروني للأموال"[13].

ومن جهتها قواعد خدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول، المصرية، السابقة الذكر، عرفت الدفع عن طريق الهاتف المحمول على أنها:"أوامر الخصم على حساب الهاتف المحمول الخاص بمستخدم النظام لدى أي من البنوك المسجلة في مصر والتي يرخص لها البنك المركزي المصري بتشغيل النظام التي يصدرها المستخدم و يرسلها إلى البنك الذي يتعامل معه عن طريق الهاتف المحمول الخاص بالمستخدم ذاته"[14].

ومن جهته ايضا، القانون العربي الإسترشادي للمعاملات والتجارة الالكترونية، عرف الدفع الالكتروني على أنه: "كل نظام أو برنامج يمكن من القيام بعمليات الوفاء بالاستعمال الكلي أو الجزئي للوسيلة الإلكترونية"[15].

ولقد عرف التوجيه الأوروبي [16] 2366/2015 المتعلق بخدمات الدفع في السوق الأوروبية الداخلية، خدمات الدفع « **services de paiement** »على أنها واحدة أو أكثر من الخدمات الواردة بالملحق رقم 1 لهذا التوجيه، والتي يتم القيام بها بطريقة احترافية [17]. وبالعودة إلى المحق رقم 01 لهذا التوجيه، نجده قد عدد خدمات الدفع وقسمها إلى 08 فئات أو مجموعات. ما يهمنا منها في هذا الموضوع هو ما تعلق بالخدمات المصرفية الالكترونية. ومنها، القيام بعمليات الدفع وتحويل الأموال عن طريق حساب الدفع لدى مقدم خدمات الدفع الخاص بمستعمل الخدمة أو مقدم خدمات آخر، وذلك عن طريق بطاقة دفع أو أية أداة مشابهة. ومنها القيام بخدمات الدفع لما تكون الأموال مغطاة بخط ائتمان

لصالح مستعمل الخدمة، وذلك عن طريق بطاقة دفع أو أية أداة مشابهة. ومن خدمات الدفع أيضا، حسب ملحق التوجيه الأوروبي، إصدار وسائل الدفع، مثل البطاقات البنكية الالكترونية والنقود الالكترونية وغيرها. و/أو الحصول على خدمات الدفع[18].

وهكذا يمكن القول أن خدمات الدفع الالكتروني هي كل الأعمال التي تقوم بها البنوك والمؤسسات المالية، أو أية هيئات أو شركات يسمح لها القانون بذلك، بطريقة احترافية، والمتعلقة بالقيام بعمليات دفع وتحويل الأموال بطريقة الكترونية.

المطلب الثاني: التنظيم القانوني لوسائل الدفع الالكترونية

نتناول التنظيم القانوني لوسائل الدفع الالكترونية من خلال دراسة مدى اعتراف وتنظيم المشرع الجزائري لهذه الوسائل المستحدثة، وكذا تنظيمها من خلال القانون المقارن.

الفرع الأول: مدى اعتراف المشرع الجزائري بوسائل الدفع الالكترونية

تناول المشرع الجزائري وسائل الدفع الالكترونية بطريقة غير مباشرة أول مرة سنة 2003 من خلال قانون النقد والقرض 03-11، وذلك من بمناسبة تعريفه لوسائل الدفع، من خلال المادة 69 من بعبارة "مهما كان السند أو الأسلوب التقني المستعمل". فهذه العبارة تشير إلى الاعتراف الضمني للمشرع الجزائري بوسائل الدفع الالكترونية، من غير أن ينظم العمل بها.

كما تناول المشرع الجزائري وسائل الدفع الالكترونية سنة 2005، بمناسبة تعديل القانون التجاري بموجب القانون 05-02. حيث أضاف للمادة 414 التي تتحدث عن الوفاء بالسفتجة، فقرة ثانية تنص على: "يمكن أن يتم هذا التقديم أيضا بأية وسيلة تبادل الكترونية محددة في التشريع والتنظيم المعمول بهما"[19]. وأضاف نفس الفقرة أيضا إلى المادة 502 التي تتحدث عن تقديم الشيك للوفاء، وجاءت الفقرة الثانية من المادة 502 بصيغة: "يمكن أن يتم هذا التقديم أيضا بأية وسيلة تبادل الكترونية محددة في التشريع والتنظيم المعمول بهما".

وبموجب القانون 05-02 السابق ذكره، المعدل للقانون التجاري ، تم إضافة باب رابع تحت عنوان "في بعض وسائل وطرق الدفع" تم فيه إدراج التحويل والاقتطاع وبطاقات الدفع والسحب، كوسائل دفع جديدة. لكن ما يلاحظ على الفصل الأول من هذا الباب الذي نظم التحويل أنه لم يتطرق أبدا إلى التحويل المصرفي أو المالي الالكتروني، أو إمكانية إجراء هذا التحويل بطريقة الكترونية. ونفس الأمر ينطبق على عملية الاقتطاع، حيث لم يشير القانون إلى إمكانية إجرائها بطريقة الكترونية.

أما الفصل الثالث من الباب الرابع، من القانون التجاري بعد تعديله، فقط اعترف أو عرف بطاقتي الدفع وبطاقة السحب من خلال المادة 543 مكرر 23 ، بينما أكتفت المادة 543 مكرر 24 ببيان أن الأمر أو الالزام بالدفع المعطى بموجب بطاقة الدفع غير قابل للرجوع فيه ولا يمكن الاعتراض عليه إلا في حالة ضياع أو سرقة البطاقة المصرح بها.

وهنا نسجل عدم اعتراف أو عدم تنظيم المشرع الجزائري لبطاقة الائتمان، وعدم ترخيصه باستعمالها، كإحدى أهم أنواع البطاقات البنكية الالكترونية، وذلك على خلاف كثير من التشريعات التي اعترفت بها. كما أن المشرع الجزائري بموجب القانون 05-02 اكتفى بمجرد تعريف ببطاقتي الدفع والسحب، ولم ينظمهما ولم يفصل حقوق والتزامات مختلف الاطراف محل العلاقة في التعامل بهما. كما لم يذكر، القانون التجاري الجزائري ولا قانون العقوبات [20] مختلف الجرائم التي يمكن أن تقوم نتيجة الاستعمال غير المشروع لهذه البطاقات البنكية. وعلى خلاف هذا فصل قانون العقوبات في الجرائم الواقعة على الشيك والسفتجة كوسيلتي دفع تقليديتين.

وفي خطوة يمكن أن توصف بالمفاجئة جاء في نص المادة 111 من قانون المالية لسنة 2018 أنه يتعين على المتعاملين الاقتصاديين أن يضعوا تحت تصرف المستهلكين وسائل الدفع الالكتروني التي تسمح لهم بدفع مشترياتهم باستعمال بطاقات الدفع الالكتروني بناء على طلبهم. وحدد أجل الامتثال لهذا القانون بسنة واحدة[21]. جاء هذا القانون من غير تحظير تقني ولا تنظيمي سابق له ولا تالي له، ونتج عن هذا أنه كان عديم الأثر، ولم نر له أي مظهر في مختلف المعاملات المالية للمستهلكين.

أما قانون التجارة الالكترونية 18-05 الصادر حديثا، فقد اكتفت الفقرة 02 من المادة 05 منه بتعريف وسيلة الدفع الالكتروني، حسب ما ذكرناه سابقا. بينما جاء الفصل السادس من الباب الثاني تحت عنوان "الدفع في المعاملات الالكترونية" ضمن ثلاث مواد. حيث نصت المادة 27 منه على أن الدفع في التجارة الالكترونية يكون بطرقتين عن بعد أو عند تسليم المنتوج، عن طريق وسائل الدفع المرخص بها وفقا للتشريع المعمول به. وإذا كان الدفع عن بعد أو الدفع الالكتروني هو الأصل وهو الطبيعي في التجارة الالكترونية نظرا لطبيعتها، كونها تتم بين مورد ومستهلك الكترونيين، بهدف توفير سلع وخدمات عن طريق الاتصالات الالكترونية ومن غير التقاء بينهما [22]. فإننا نتساءل لماذا أضاف المشرع الجزائري الطريقة الثانية في الدفع وهي الدفع المباشر عند تسليم المنتوج، أي أن هذه الطريقة تكون بتلاقي البائع أو مقدم الخدمات والمشتري ومن ثم تتم عملية الدفع بإحدى وسائل الدفع التقليدية؟

إن طريقة الدفع عند تسليم المنتوج، التي تكون بكل تأكيد بتلاقي كلا من المورد والمستهلك لا تواكب طبيعة هذا النوع من التجارة القائمة على تقديم السلع والخدمات عن بعد. ولقد كان هذا في المرحلة البدائية لظهور التجارة الالكترونية. حيث كان الموقع التجاري يقوم بعرض كل المعلومات الخاصة بالسلع

والخدمات المعروضة للبيع، وما على الزبون إلا اختيار السلعة أو السلع المراد اقتناؤها مباشرة عن طريق الانترنت، وأما تسديد قيمة السلعة فيتم نقدا عند الاستلام[23].

وقد أقر هذه الطريقة، المشرع الجزائري عندما تكون التجارة الإلكترونية داخلية، أي عندما يكون كلا من المورد والمستهلك مقيمان في الجزائر. ولهذا جاء في الفقرة الأخيرة من نفس المادة، "يتم الدفع في المعاملات التجارية العابرة للحدود حصريا عن بعد، عبر الاتصالات الالكترونية". ونعتقد أن المشرع الجزائري أقر هذه الطريقة وذلك نظرا لضعف منظومة الدفع الإلكتروني في الجزائري، وعدم تطورها ومواكبتها للتطور الحاصل في عالم التجارة الالكترونية. وكذلك عدم وجود تنظيم قانوني لوسائل الدفع الالكترونية على غرار ما هو في بقية الدول، وخاصة المتطورة منها. ومنه يمكن القول أن المشرع الجزائري عند تنظيمه للتجارة الالكترونية بموجب هذا القانون، اصطم بالتأخر الكبير الحاصل في أنظمة الدفع الالكترونية في الجزائر، ومن ثم أشار إلى إمكانية القيام بعمليات الدفع بطريقة "تقليدية"، هذا كمرحلة أولية على الأقل في انتظار تنظيم وتطوير وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر.

أما المادة 28، أي المادة الثانية في الفصل السادس، فنصت على ضرورة أن يكون وصل موقع الانترنت الخاص بالمورد الالكتروني، بمنصة الدفع الإلكتروني مؤمنا بواسطة نظام تصديق الكتروني. ومن جهتها المادة 29 من قانون التجارة الكترونية، أي المادة الثالثة في هذا الفصل، نصت على ضرورة خضوع منصات الدفع الالكتروني لرقابة بنك الجزائر، لضمان استجابتها لمتطلبات التشغيل البيئي وسرية البيانات وسلامتها وأمن تبادلها. غير أننا لا نعلم إن كان هناك تنظيم يفصل كيفية تطبيق هذه المادة، ومن ثم يحدد كيفية مراقبة بنك الجزائر لمنصات الدفع الالكتروني. وبالتالي فإن تطبيق هذه المادة مرهون بصدور التنظيم المفصل لها.

ولقد أعاد قانون المالية لسنة 2020 نفس المادة 111 من قانون المالية 2018 السابق الذكر، مع تعديل بسيط في مضمونها، حيث جاء في نص المادة 111 "أن كل متعامل اقتصادي يجب أن يضع تحت تصرف المستهلك وسائل الدفع الإلكتروني، قصد السماح له بناء على طلبه، بتسديد مبلغ مشترياته عبر حسابه البنكي أو البريدي الموطن قانونا على مستوى بنك معتمد أو بريد الجزائر"[24]. فبعد أن حصر قانون المالية لسنة 2017 وسائل الدفع في بطاقات الدفع الالكتروني، التي يجب على المتعاملين الاقتصاديين والبنوك توفير المتطلبات التقنية اللازمة لتشغيلها، وسع قانون المالية لسنة 2020 ذلك إلى كل وسائل الدفع الالكترونية ومنها الدفع باستعمال البطاقات البنكية أو الدفع عن طريق الانترنت. كما حدد أجل سنة واحدة لامتثال المتعاملين الاقتصاديين لأحكام هذه المادة. فهل تنجح الحكومة الجزائرية سنة 2020 في تعميم الدفع الالكتروني الذي عجزت عنه سنة 2018؟

نخلص مما سبق أن المشرع الجزائري رغم أنه اعترف بوسائل الدفع الالكترونية صراحة وطلب تعميمها، لكن هذا غير كاف فهو لم يقوم بتنظيمها بموجب القانون التجاري ولا قانون التجارة الإلكترونية ولا مختلف قوانين المالية، ولا أصدر قانونا خاصا ينظم وسائل الدفع الالكترونية، على غرار كثير من القوانين المقارنة[25]. كما لم ينظمها حتى بموجب نظام صادر عن بنك الجزائر. كما فعل البنك المركزي المصري عندما أصدر القواعد المنظمة لتقديم خدمات الدفع باستخدام الهاتف الجوال [26]، أو كما فعلت مؤسسة النقد العربي السعودي، عندما أصدرت قواعد الخدمات المصرفية الالكترونية[27] سنة 2010.

من جهة أخرى لم يتم تنظيم بطاقة الدفع الالكتروني "الذهبية" [28] الصادرة عن بريد الجزائر، من خلال قانون البريد والاتصالات الالكترونية [29] الصادر سنة 2018 رغم انتشارها الكبير منذ بداية العمل بها سنة 2017، وهذا رغم تنظيم ذات القانون للصك البريدي كوسيلة دفع تقليدية، في القسم الثالث من الفصل الثاني في الباب الثاني، من خلال 14 مادة، أي من المادة 46إلى المادة 59، مع بعض الإحالات إلى قوانين أخرى. فهذا القانون الحديث رغم أنه جاء لتنظيم البريد والاتصالات الالكترونية، وكان يفترض أن يتطرق لتنظيم هذه البطاقة الهامة وكثيرة الاستعمال في المجتمع الجزائري، على غرا ر تنظيمه للصك البريدي، لكن هذا لم يتم.

ولقد أصدر بنك الجزائر في جانفي 2005، عن طريقة لجنة التقييس، وثيقة معايير التسيير الآلي لوسائل الدفع ما بين البنوك[30]، من أجل تحديد المعايير الدنيا المطبقة على وسائل الدفع، والوسائل التقنية الملحقة بها. وفي هذه الوثيقة نظم بنك الجزائر المعايير التقنية لكل من بطاقة الدفع والشيك. والحقيقة أن هذه الوثيقة هي ذات طابع تقني أكثر منها تنظيمي قانوني. ولقد تم النص في هذه الوثيقة على أنواع البطاقات البنكية المعتمدة في الجزائر، وهي بطاقة الدفع وبطاقة السحب نقدا. والمواصفات التقنية التي يلتزم المصدر، البنوك وبريد الجزائر، بتوفرها في كل بطاقة وشروط منح البطاقة والعمليات المصرفية التي يمكن للبطاقة القيام بها، وكيفية وشروط انضمام البنوك وبريد الجزائر إلى برنامج إصدار البطاقات البيبنكية، وكيفية تسيير البطاقات من طرف المؤسسات المصدرة لها، وكيفية مواجهة المخاطر المحتملة الناتجة عن استعمال هذه البطاقات[31].

كما تم في هذه الوثيقة تحديد المعايير التقنية لنهائيات الدفع الالكترونية [32]، وكيفية تسييرها وطرق منحها للتجار المنظمين للنظام. كما تم فيها أيضا النص على المواصفات التقنية للشبابيك الآلية للبنوك وكذا موزعي النقود التي تعمل عليها البطاقات البنكية [33]، وطرق تثبيتها والمعايير التي يجب على البنوك احترامها في كل هذه الأجهزة. كما تم النص في هذه الوثيقة أيضا على طريقة نقل المعلومات بين مختلف البنوك والمؤسسات المالية والتجارية المتدخلة في العمل بهذه البطاقات البنكية[34].

من جهة أخرى فإن العلاقات التعاقدية بين البنك مصدر البطاقة البنكية الالكترونية وحامل البطاقة من جهة، والبنك مصدر البطاقة التاجر المنخرط في نظام العمل بالبطاقة من جهة أخرى، تم تنظيمها بموجب عقود نموذجية هي "عقد الحامل [35]" و "عقد التاجر" [36]. حددت البنود العامة لهذه العقود شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك [37]« SATIM » بينما حددت البنوك بإرادتها المنفردة بقية الشروط التعاقدية الخاصة. ومن خلال هذه العقود النموذجية تم تنظيم العمل بالبطاقة البيبنيكة « CIB » وكذا حقوق والتزامات الأطراف الثلاثة في العلاقة، البنك، حامل البطاقة والتاجر.

الفرع الثاني: تنظيم وسائل الدفع الالكترونية بموجب القانون المقارن

اهتم الاتحاد الأوروبي بعمليات الدفع منذ انشاء العملة الأوروبية الموحدة "الأورو" من خلال مشروع الفضاء الموحد للدفع بالأورو [38]« SEPA »، وبظهور التجارة الالكترونية وانتشار الدفع الالكتروني اهتم الاتحاد الأوروبي بتنظيم خدمات ووسائل الدفع الالكترونية بطريقة دقيقة، من خلال إدماجها في وسائل الدفع العادية وتنظيمها جميعا بالتوجيه الأوروبي [39] 64/2007 الصادر في 13 نوفمبر 2007. ورغم أن هذا التوجيه نظم كل وسائل الدفع المستعلمة في الاتحاد الاوروبي بما فيها وسائل الدفع الإلكترونية، بطريقة دقيقة إلا أنه تم إلغاؤه سنة 2015 وتعويضه بالتوجيه الأوربي [40] 2366/2015 الصادر في 25 نوفمبر 2015، والذي دخل حيز التنفيذ في 13 جانفي 2018 .

ومن أجل توفير الحماية اللازمة والكافية لوسائل الدفع الالكترونية، أصدر الاتحاد الأوربي توجيها[41] جديدا بتاريخ 17 أفريل 2019، يتعلق بمكافحة الغش والتزوير في وسائل الدفع الالكترونية، من غير النقود. حيث تم فيه دعوة الدول الأوروبية الأعضاء إلى تجريم كل الأفعال غير المشروعة المتعلقة بالتزوير والغش في وسائل الدفع الالكترونية واستعمال وسائل الدفع المزورة أو المسروقة وكذا النص على العقوبات الجزائية المطبقة على هذه الجرائم [42]. ومن جهته المشرع الفرنسي قام بمطابقة القانون الفرنسي مع هذا التوجيه، وقام بتعديل القانون النقدي والمالي ليتوافق معه.

و من خلال بطاقة معلومات عن التوجيه الأخير لخدمات الدفع لسنة 2015، التي قدمتها اللجنة الأوروبية[43]، بتاريخ 27 نوفمبر 2017، بينت هذه الوثيقة أن مراجعة التوجيه الخاص بالدفع تهدف إلى تدعيم التجديد والابتكار في وسائل الدفع، وكذا المنافسة بين مختلف الهيئات التي تعمل على تقديم خدمات الدفع في السوق الأوروبية. كما تهدف المراجعة إلى تحقيق الفعالية، وذلك من خلال توسيع وتحسين خيارات المستهلكين في سوق وسائل الدفع. كما يهدف التوجيه الأوروبي الأخير لخدمات الدفع إلى إيجاد مقاييس أمنية عالية للدفع الالكتروني على الخط، وهذا من شأنه أن يدعم ثقة المستهلكين في الشراء الالكتروني.

ولقد تم من خلال هذا التوجيه أيضا تدعيم حماية المستهلكين عن طرق تحسين أمن عمليات الدفع الالكتروني، ولهذا الغرض تم إجبار مقدمي خدمات الدفع الالكتروني، ومنها البنوك وبقية المؤسسات التي تقدم هذه الخدمات، على الالتزام بالمعايير التقنية عند القيام بعمليات الدفع الالكتروني أو بقية العمليات المالية ذات العلاقة. كما تم من خلال هذا التوجيه تحديد الشروط الواجب توافرها للتوثيق القوي « authentification forte » لمستعملي خدمات الدفع الالكتروني، والتأكد من هويتهم، والحالات التي يمكن اعفاء مقدمي خدمات الدفع منها.

وتهدف عملية التوثيق إلى تمكين مقدم خدمات الدفع من التحقق من هوية مستعمل خدم ة الدفع وصلاحية استعمال وسيلة الدفع المناسبة، وكذا التحقق من البيانات السرية الخاصة بالمستعمل[44].

ولقد فصل ونظم التوجيه الأوروبي 2366/2015 كل ما يتعلق بخدمات الدفع ومنه ما يتعلق بخدمات الدفع الالكترونية. فنظم مؤسسات الدفع والشروط اللازمة للقيام بهذه الخدمة ومنها ضرورة الحصول على الاعتماد والإجراءات اللازمة لذلك. كما نص ذات التنظيم على رأس المال الأدنى الذي يجب أن توفره مؤسسات الدفع للحصول على الاعتماد. ونص التوجيه على الحالات التي يمكن فيها للسلطات المؤهلة القيام بسحب الاعتماد من مؤسسات الدفع. ولأن هذه الأخيرة يمكن أن تقوم بخدمات كثيرة و متنوعة، نص التوجيه الأوروبي على الرأسمال الأدنى حسب نوعية خدمات الدفع المقدمة. وفي هذا الإطار على مؤسسات الدفع أن تتوفر على رأسمال لا يقل عن 20.000 أورو عندما تقوم فقط بخدمات الدفع المتعلقة بتحويل الأموال [45]. ويجب أن لا يقل رأسمالها على 50.000 أورو عندما تقوم بالخدمات المتعلقة ببدء الدفع [46]. ويجب أن لا يقل رأسمالها على 125.000 أورو عندما تقوم بكل خدمات الدفع المحددة في ملحق هذا التوجيه، خاصة منها ما تعلق بخدمات الدفع وتحويل الأموال من خلال حساب دفع أو من خلال بطاقات الدفع وبقية الوسائل المشابهة. وكذا القيام بخدمات الدفع وتحويل الأموال من خلال حساب ائتمان باستعمال بطاقات الائتمان أو بقية وسائل الدفع المشابهة [47]. كما نص التوجيه على أن الأموال الخاصة بمؤسسة الدفع لا يجب أن تكون أقل من رأس المال السابق ذكره، أو أقل مما هو محدد في هذا التوجيه[48].

المبحث الثاني

علاقةوسائلالدفعالالكترونيبتطويرالأداءالبنكيفيظلتحدياتالتنميةالمستدامة

لتفصيل علاقة وسائل الدفع الإلكتروني بتطوير الاداء البنكي في ظل التنمية المستدامة، نتناول الحديث عن ماهية التنمية المستدامة في المطلب الأول، وأبعاد تأثير الدفع الإلكتروني على أداء البنوك في المطلب الثاني.

المطلب الأول: ماهية التنمية المستدامة

للحديث عن ماهية التنمية المستدامة، نتناول مفهوم التنمية المستدامة في الفرع الأول، ونتناول مبادئها وأبعادها في الفرع الثاني.

الفرع الأول: مفهوم التنمية المستدامة

قبل التطرق لمفهوم التنمية المستدامة، يجدر بنا توضيح مفهوم التنمية بوجه عام، ثم نتناول بعدها مفهوم التنمية المستدامة واهدافها.

عرف البرنامج الانمائي للأمم المتحدة لسنة 1990 التنمية على أنها: "عملية توسيع نطاق الخيارات المتاحة أمام الفرد، وأهم هذه الخيارات، أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل وأن يتعلموا وأن يكون بوسعهم الحصول على الموارد التي تكفل مستوى معيشة مريحة"[49].

وعرفت هيئة الأمم المتحدة التنمية على أنها: "مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم من أجل توحيد جهود الأهالي والسلطات العامة بهدف تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المجتمعات القومية والمحلية واخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك إيجابيا في الحياة العامة القومية، وبالتالي تساهم في تقدم البلاد"[50].

ومنه يمكن القول أن التنمية بصفة عامة هي مجموع التغيرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع التي تمكنه من الخروج من حالة الركود والتخلف إلى حالة التقدم والنمو[51].

يفرق الاقتصاديون من مفهومي التنمية والنمو، فالتنمية ترتبط دائما بتغيرات جذرية في هيكل المؤسسة أو الهيئة نفسها، بخلاف البحث عن النتيجة كما هو بالنسبة للنمو.

أولا: تعريف التنمية المستدامة

عرفت المادة 03 من القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، مصطلح التنمية المستدامة على أنها: "مفهوم يعني التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة، أي ادراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والاجيال المستقبلية".

وعرفتها اللجنة العالمية للتنمية المستدامة على أنها: "تلبية حاجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة".

ومنه يمكن القول أن التنمية المستدامة هي التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية والتي يمكن أن تحدث من خلال استراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لها.

ولقد اهتم المشرع الجزائري بموضوع التنمية المستدامة وربطها بمختلف مشاريع التمية الاقتصادية والاقليمية والسياحية والطاقات المتجددة، بل وحتى الوقاية من الكوارث الطبيعية، ومن جملة القوانين التي صدرت في هذا الموضوع، نذكر:

القانون 01-20، المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتهيئة الاقليم وتنميته المستدامة، القانون 03-01 المؤرخ في 17 فيفري 2003 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، القانون 03-10 المؤرخ في 19 أوت 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، القانون 04-03 المؤرخ في 23 جوان 2004 المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة، القانون 04-20 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة، والقانون 11-02 المؤرخ في 17 فيفري 2011 المتعلق بالمحمية في إطارالتنمية المستدامة.

وبالنظر لخصوصية مفهوم التنمية المستدامة وتميزها عن مفهوم التنمية الاقتصادية أو التنمية الشاملة، فهي أشد تعقيدا وتشمل ابعادا متعددة، يمكن الوقوف على أهم وأبرز سماتها[52]:

- التنمية المستدامة تقوم أساس تقوية الأحوال وتحسين الظروف والاستيفاء بمتطلبات أكثر الشرائح فقرا في المجتمع.
- تحترم التنمية المستدامة الخصوصيات الحضارية للأوطان والمجتمعات.
- تأخذ التنمية المستدامة في الاعتبار البيئة كأهم بعد، لحفظ حقوق الأجيال القادمة، خاصة بالنسبة للموارد غير قابلة التجديد.
- تحمل التنمية المستدامة عناصر كمية وأخرى نوعية، فهي تجمع بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والتنمية الروحية والتنمية البشرية.
- يمكن لبرامج التنمية المستدامة داخل الوطن أن تتكامل مع برامج التنمية المستدامة في الدول الأخرى في إطار العولمة أو الاندماج في الاقتصادي العالمي.

ثانيا: أهداف التنمية المستدامة

جاء في القرار الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 25 سبتمبر 2015، تحت عنوان: **تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030**[53]، "أن أهداف التنمية المستدامة وغاياتها متكاملة وغير قابلة للتجزئة، وهي عالمية بطبيعتها وشاملة من حيث تطبيقها، تراعي اختلاف الواقع

المعيش في كل بلد وقدراته ومستوى تنميته وتحترم السياسات والأولويات الوطنية، وتعتبر الأهداف أهدافا ذات طابع عالمي، تحدد كل حكومة غاياتها الوطنية الخاصة بها مسترشدة بمستوى الطموح العالمي ولكن مع مراعاة الظروف الوطنية، وعلى كل حكومة أن تقرر سبل ادماج هذه الأهداف العالمية الطموحة ضمن عمليات التخطيط والسياسيات الاستراتيجية الوطنية، والمهم هو مراعاة الصلة بين التنمية المستدامة وبين سائر العمليات الجارية التي تتصل بها في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية".

ولقد حدد وثيقة الأمم المتحدة السابقة الذكر، سبعة عشرة (17) هدفا في مختلف الميادين تسعى الأمم المتحدة إلى تحقيقه في أفاق سنة 2030، نذكر هذه الأهداف كما هي[54]:

- القضاء على الفقر بجميع اشكاله وفي كل مكان
- القضاء على الجوع وتوفير الامن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة
- ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار
- ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع
- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات
- ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وادارتها ادارة مستدامة
- ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة والموثوقة والمستدامة
- تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام للجميع، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع
- إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار
- الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفي ما بينها
- جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة
- ضمان وجود انماط استهلاك وانتاج مستدامة
- اتخاذ اجراءات عاجلة للتصدي لتغير للمناخ وآثاره
- حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة
- حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وادارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي
- التشجيع على اقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، واتاحة وصول الجميع للعدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات
- تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

انطلاق من هذه الاهداف سعى البعض[55] إلى اختصار اهداف التنمية المستدامة في بعض الأهداف الهامة، منها المياه، الصحة، الغذاء، والسكن. والحقيقة أن هذه الاهداف المختصرة مهمة، لكنها لا تعبر عن احتياجات كل الناس في كل الأماكن، فما هو مهم وضروري لسكان هذه المنطقة أو هذه المدينة ربما يكون غير ذي اولوية ويوجد ما هو أهم منهم منه في منطقة أو مدينة أو دولة أخرى.

الفرع الثاني: مبادئ وأبعاد التنمية المستدامة

نتناول في هذا الفرع مبادئ التنمية المستدامة أولا وأبعادها ثانيا.

أولا: مبادئ التنمية المستدامة

يمكن اجمال أهم مبادئ التنمية المستدامة في النقاط التالية[56]:

- إدماج البيئة منذ البداية: الوقاية من حدوث المشاكل البيئية تكون أقل تكلفة وأكثر فاعلية من العلاج، وهو ما تسعى اليه معظم الدول.
- تحديد الأولويات بعناية: اقتضت خطورة المشكلات البيئية في العصر الحديث وندرة الموارد، الدقة والتشدد في وضع وتحديد الأولويات، وهذا ما تسعى إليه معظم الدول والمنظمات بوضع خطط قائمة على التحليل المعمق للآثار.
- الاستفادة من كل دولار: ويقصد به تحقيق أكبر قدر من الانجازات بموارد محددة، وهو ما يتطلب العمل المتكامل والدقيق لتحديد سبل الوصول إلى ذلك.
- العمل على تحقيق الربح لكل الاطراف، أي وضع سياسة تحقيق الربح للجميع مع المحافظة على البيئة ومواردها.
- استخدام ادوات السوق، كالضرائب مثلا من اجل تخفيض الاضرار بالبيئة.
- عمل الدول مع القطاع الخاص باعتباره عنصرا اساسيا في العملية الاستثمارية من خلال تشجيع التحسينات البيئية للمؤسسات.
- اشراك المواطنين في التصدي للمشكلات البيئية من اجل انجاز العمل أكثر.
- اشراك الحكومة للقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في تنفيذ تدابير واجراءات الحد من المشاكل البيئية.

ثانيا: أبعاد التنمية المستدامة

من خلال تعريف التنمية المستدامة الوارد بالمادة 03 من القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، السابق ذكره، يتضح أن للتنمية المستدامة ثلاثة أبعاد أساسية: البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي والبعد البيئي، نحاول تفصيلها في ما يلي:

أ -**البعد الاقتصادي** : تعني الاستدامة في البعد الاقتصاديالاستمرارية وتعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة زمنية ممكنة من خلال توفير مقومات الرفاه الانساني بأفضل نوعية مثل: الطعام، المسكن، الملبس، الصحة والتعليم.

ب **البعد الاجتماعي**: يؤكد البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن الانسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية لجميع المحتاجين لها، بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية.

ج- **البعد البيئي**: يركز البعد البيئي للتنمية المستدامة على مراعاة الحدود البيئية، حيث أن لكل نظام بيئي حدودا معينة لا يمكن تجاوزها بالاستهلاك أو الاستنزاف. وفي حالة تجاوز هذه الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي. وعلى هذا الاساس يجب وضع الحدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الانتاج السيئة واستنزاف المياه وقطع الغابات وانجراف التربة.

المطلب الثاني: أبعاد تأثير الدفع الإلكتروني على أداء البنوك

يعتبرالأداءالمتميزللبنوكاحدأهمالعواملاللازملنجاحهاعلىالصعيدالداخليوالخارجيلتحقيقالتنمية المستدامة،وحتيتمالتميزفيالأداءوتحسينهلابدمنالتحسينوالتطويرفيالخدماتالبنكية،وتوفيرالوسائلالتي تمكنمنالعملبشكلمرضوتقديمالخدمات،ومعظهوروسائلالدفعالالكترونيوالاعتمادعلىاستخدامها سوفيؤديذلكالىتحسينأداءالخدماتالبنكيةبالاعتمادعلىنظمالكترونيةتمكنمنتقديمالخدمةبشكل أفضل،ويمكنتوضيحعلاقةتبنيوسائلالدفعالإلكترونيبتحسينأداءالبنكمنخلالالابعادالخمسةالتالية57:

الفرع الأول: فتحأسواقجديدةمحليةودولية

منشأنااعتمادوسائلالدفعالالكترونيأنيبعثالتجديدفيالبنوكويفتحأسواقجديدةمحليةودوليةفضلا عنالزيادةفيالحصةالسوقيةمنخلالقنواتالتوزيعالجديدةالتيتسمحبتأمينالخدماتللمستهلكينعبر جغرافيةأوسع،وبالتاليالتغلبعلىالأسواقجغرافيا،فكلماعتمدالبنكعلىتوفيروسائلالدفعالالكتروني سيكونقادراعلىكسرالحواجزالزمانيةوالمكانيةوبالتاليسيكونقادراعلىغزوالأسواقوهذاللحفاظعلى عملائهبلواستهدافشرائحجديدةفيالأسواقالمحليةوالأجنبيةوهومامنشأنهاالتأثيرعلىأدائه.

الفرع الثاني: تخفيضالتكاليف

انأداءالبنوكلخدماتهاالبنكيةمنخلالشبكةالانترنيتأدىالىتخفيضتكلفةالخدمةالبنكية،كون انخفاضالتكلفةسمةمنسماتالخدماتالالكترونية،إضافةلعدمالحاجةالىالبنيةالتحتيةللاستثماروالحدمن العوائقاللوجستيةوكذاانخفاضالتكاليفالتشغيلية،ممايرفعمنأداءالبنوكالمقدمةلخدماتالدفعالالكتروني.

الفرع الثالث: تحسينطرقإدارةالعلاقةمعالعملاء

وذلكلكونالخدمةالالكترونيةتميزهاالدقةفيالأداء،وتمكنالعملاءمنالحصولعلىالمعلوماتفيالوقت الحقيقيمنمواقعهمالبعيدةفيأيوقتوفي أي مكان،وبالتاليفانهمنالمفروضأنتؤديالىتحسينالعلاقاتمع عملاءالبنكخاصةفيظلعدمانتقالالعميلالىالبنكوتجنبطوابيرالانتظار،إضافةالىالمزاياالعديدةالتي يحققهااستعمالوسائلالدفعالالكترونيخاصةفيمايتعلقبتوفيرالوقتوالجهدللعميلوتوفيرالخدمةعلىمدار24ساعةبمافيهاأ ياماالعطلالرسمية.

وكذا تحقيقالأمانبدلحملالنقودالورقيةوتفاديالسرقةوالضيا ع، وكذالك أيضاسهولةاجراءالعملياتالماليةدونالحاجةالىالذهابللبنك .

الفرع الرابع:توسيعمجموعةالخدماتالمقدمة

فمنخلالاستخداماالصيرفةالالكترونيةيستطيعالبنكالتوسعفيالخدماتالبنكيةالتييقدمها،ويظهرذلكمنخلالمخت لفأنواعوسائلالدفعالالكترونيمننقودالكترونيةوبطاقاتائتمانيةمتنوعةوعملياتتحويلماليوغيرهامنالخدماتالتيتتوفرالكتر ونياللعميل،وتمكنهمنسدادمختلفمشترياتهمنالسلعوالخدماتالتييرد الحصول عليها.

الفرع الخامس: تحسين جودةالخدمات

تتمثلالجودةفيملائمةمايتوقعهالعملاءمنالخدمةالبنكيةالمقدمةإليهمبوسائلتكنولوجيةمعادراكهمللمنفعةالتي يحصلونعليهانتيجةحصولهمعلىالخدمةوتتضمنخمسةأبعادوهي:

- الكفاءة:وهيالقدرةعلىالدخولالىالموقعوسهولةالاستخداموطلبالخدمةوالحصولعلىالمعلوماتالمرتبطةبها.
- الاعتمادية: وهيالقدرةعلىتقديمالخدمةالموعودبهابالدقةوالثقة المطلوبة.
- السرية:وذلكمنخلالالمحافظةعلىالمعلوماتالخاصةبالعملاء.
- الاستجابة:وهيالقدرةعلىالتفاعلمعالعملاءوالاجابةعنالأسئلةالمتعلقةبتسهيلاستعمالوسائلالدفعالالكتروني ة.
- الاتصال:وذلكبإبقاء الزبائنعلىاتصالبلغةيفهمونهاوتوفيركافةالمعلوماتوالاصغاءلهموتوفيرنظاماتصالتفا ع ليبينالطرفين.

منخلالهذهالابعادوالتييمكنتوفيرهامنخلالالخدماتالالكترونيةبصفةعامةووسائلالدفعالالكترونيةبصفةخاصة ،يمكنتحقيقرضاالعميلوالشعوربالمصداقيةتجاهالبنك،إضافةالرغبةالعميلفيالمحافظةعلىالعلاقةالقائمةبينهوبينالبن ك.

الخاتمة:

تناولنا في هذه الورقة البحثية دراسة موضوع الدفع الالكتروني والتنمية المستدامة، تطرقنا إلى مفهوم الدفع الالكتروني والنظام القانون المنظم لوسائل الدفع لإلكتروني في الجزائر وكذا مفهوم التنمية المستدامة وعلاقة تطوير الدفع الإلكتروني بالتنمية المستدامة في القطا ع البنكي. وفي ختام هذه الدراسة يمكن التأكيد على النتائج التالية:

لم ينظم القانون الجزائري وسائل الدفع الالكترونية المستعملة من طرف الجمهور، للقيام بمختلف العلميات المصرفية الالكترونية، رغم اعترافه بها بموجب قانون التجارة الالكترونية، ورغم دعوته من خلال قانون المالية 2020، المتعاملين الاقتصاديين ليجعلوا هذه الوسائل تحت تصرف الجمهور، وهذا رغم مختلف التعديلات المتكررة لقانون النقد والقرض، الذي نظم وسائل الدفع التقليدية الكتابية بطريقة دقيقة ومفصلة.

قبل العمل على تنظيم وسائل الدفع الإلكترونية نحن في حاجة إلى تنظيم وسائل الدفع التقليدية، وذلك بإصدار مختلف المراسيم والانظمةالتي تحدد الحد المطبق على عمليات الدفع عن طريق القنوات البنكية والمالية، وكذا القضاء على السوق الموازية للعملة.

على الرغم من النصوص القانونية الكثيرة التي تم إصدارها من طرف السلطة التشريعية، المنظمة والمشجعة للمضي قدما في طريق التنمية المستدامة في الجزائر، إلا أن ذلك لم يكن كافيا للمحافظة على البيئة والموارد الطاقوية التقليدية، مما يتطلب المزيد من العمل في ميدان التنمية المستدامة خاصة في بعدها الاقتصادي.

الهوامش:

[1]- La commission européenne, LIVRE VERT:Vers un marché européen intégrédes paiements par carte, par internet et par téléphone mobile, Bruxelles, le 11.1.2012, p 02.

[2]- عدنان ابراهيم سرحان، **"الوفاء (الدفع) الكتروني"**، بحوث مؤتمر الأعمال المصرفية بين الشريعة والقانون، المنعقد بتاريخ 10-12 ماي 2003، كلية الشريعة والقانون وغرفة تجارة وصناعة دبي، المجلد الأول، ص 271.

[3]- المادة 06، فقرة 05 من القانون 18-05، مؤرخ في 10 ماي 2018، متعلق بالتجارة الالكترونية، ج ر رقم 28 بتاريخ 16 ماي 2018.

[4]- قانون المبادلات و التجارة الالكترونية التونسي، قانون عدد 83 مؤرخ في 9 أوت 2000، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، عدد 64 ،تاريخ 11 أوت 2000.

[5]- المادة 27 من القانون العربي الإسترشادي للمعاملات والتجارة الالكترونية، المعتمد بقرار مجلس وزراء العدل العرب رقم 812/د25 بتاريخ 2009/11/19.على الموقع: https://carji.org/laws
[6]- المادة 28 من القانون العربي الإسترشادي، المرجع نفسه.
[7]- المادة 29، القانون العربي الإسترشادي، المرجع نفسه.
[8]- EFT : Electronic Funds Transfers. FEDI :Fincial Electronic Data Interchange.
[9]- سماح ميهوب، أثر تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات على الأداء التجاري والمالي للمصارف الفرنسية، حالة نشاط بنك عن بعد، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة 2، السنة الجامعية 2014-2015، ص 84.
[10]- المادة 02 من النظام رقم 05-07 مؤرخ في 28 ديسمبر 2005، يتضمن أمن أنظمة الدفع، ج ر رقم 37 بتاريخ 2005/07/04.
[11]- المادة 02 فقرة 07 من النظام رقم 111 لسنة 2017، المؤرخ في 2017/10/18، المتضمن نظام الدفع والتحويل الالكتروني للأموال، الأردني.
[12]- حسين شحادة الحسين، **"العمليات المصرفية الالكترونية"**، أعمال مؤتمر الجديد في أعمال المصارف من الوجهة القانونية والاقتصادية – الجديد في التقنيات المصرفية- الجزء الأول، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2002، ص 200.
[13]- المادة 02 من النظام رقم 111 لسنة 2015، مرجع سابق.
[14]- الملحق (ب) للقواعد المنظمة لتقديم خدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول، الصادرة عن البنك المركزي المصري، في نوفمبر 2016، على الموقع: https://cbe.org.eg/.
[15]- المادة 1 فقرة 14 من القانون العربي الإسترشادي، مرجع سابق.
[16] - Directive (UE) 2015/2366 du parlement européenne et du conseil, du 25 novembre 2015, concernant les services de paiement dans le marché intérieur, disponible sur le site : https://eur-lex.europa.eu/legal-content/FR

[17]-Article 4-3 : Service de paiement ; une ou plusieurs des activités visées à l'annexe I exercées à titre professionnel.

[18]- Annexe 1, services de paiement, directive N° 2015/2366. Op cit.
[19]- المادة 414، فقرة 02، من القانون التجاري الصادر بالأمر 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1976، المعدل بالقانون 05-02، المؤرخ في 2005/02/06، ج ر رقم 11، بتاريخ 2005/02/09.
[20]- سنفصل في هذا الموضوع عند الحديث عن المسؤولية الجزائية في الفصل الأول من الباب الثاني.
[21]- المادة 111 من القانون 17-11 المؤرخ في 27 ديسمبر 2017، المضمن قانون المالية لسنة 2018، ج ر رقم 76 بتاريخ 28 ديسمبر 2017.
[22]- حسب تعريف التجارة الالكترونية الوارد بالفقرة الأولى من المادة 6 من القانون 18-05، السابق ذكره.
[23]- هادف حيزية، **"نجاح وسائل الدفع الالكتروني والتحول الجوهري إلى عمليات التفاعل مع التجارة الالكترونية، استعراض لتجارب بعض الدول الأوروبية"**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، تصدر عن جامعة يحيى فارس المدية، مجلد 8، عدد2، سنة 2017، ص 270.
[24]- المادة 111 من القانون 19-14 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019، المتضمن قانون المالية لسنة 2020، ج ر رقم 81 بتاريخ 30 ديسمبر 2019.
[25]- ومنها القانون الأردني بموجب النظام رقم 111 لسنة 2015، السباق ذكره.
[26]- القواعد المنظمة لتقديم لخدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول، الصادر في نوفمبر 2016، مرجع سابق.
[27]- قواعد الخدمات المصرفية الالكترونية الصادر في أفريل 2010، عن مؤسسة النقد العربي السعودي، مرجع سابق.
[28]- بطاقة الدفع الالكتروني "الذهبية" هي النسخة المطورة لبطاقة السحب المغناطسية لبريد الجزائر، تم اصدارها رسميا بتاريخ 07 ديسمبر 2016، وبدأ استعمالها على مستوى الموزعات الآلية للأوراق النقدية لبريد الجزائر نهاية جانفي 2017. حسب بيان صحفي لبريد الجزائر بتاريخ 2016/12/14 على العنوان: https://www.poste.dz/news/communiques-de-presse?page=12
[29]- القانون رقم 18-04 المؤرخ في 10 ماي 2018، المحدد للقواع العامة المتعلقة بالبريد و الاتصالات الالكترونية، ج ر رقم 27 بتاريخ 13 ماي 2018.
[30] - Normes interbancaires de gestion automatisée des instruments de paiement, janvier 2005, Banque d'Algérie, Comité de normalisation. Disponible sur le site de la banque d'Algérie : www.bank-of-algeria.dz/
[31]- المادة 5 من وثيقة بنك الجزائر، المرجع نفسه.
[32]- المادة 8-1 وثيقة بنك الجزائر، المرجع نفسه.
[33]- المادة 8-2 وثيقة بنك الجزائر، المرجع نفسه.
[34]- حسب نص المادة 09 من وثيقة بنك الجزائر، المرجع نفسه.
[35]- Contrat carte interbancaire de paiement CIB.
[36] - Contrat d'adhésion du commerçant au système de paiement par carte bancaire « CIB ».
[37] - SATIM : Société d'automatisation des transactions interbancaires et de monétique.
[38]- Adou Christelle LOBA, Le modernisation des systèmes de paiement -Le projet **SEPA** (Single Euro Payments Area- Espace unique de paiement en euros), Thèse de Doctorat en sciences économiques, Université de Bordeaux IV, Année 2011, p 82.
[39]- Directive 2007/64/CE du parlement européen et du conseil du 13 novembre 2007, concernant les services de paiement dans le marché intérieur, disponible sur le site : https://eur-lex.europa.eu/legal-content/FR

[40]- Directive (UE) 2015/2366, du parlement européen et du conseil du 25 novembre 2015,. Op cit.
[41]- Directive (EU) 2019/713 du parlement européen et du conseil du 17 avril 2019, concernant la lutte contre la fraude et la contrefaçon des moyens de paiement autres que les espèces et remplaçant la décision-cadre 2001/413/JAI du conseil. disponible sur le site : https://eur-lex.europa.eu/legal-content/FR
[42]- نفصل الحديث عن هذا التوجيه عند الحديث عن المسؤولية الجزائية في الفصل الأول من الباب الثاني.
[43]- Commission européenne, Fiche d'information, sur la directive de paiement (DSP2)/ Normes techniques de règlementation permettant aux consommateurs de bénéficier de paiement électronique plus surs et innovants, Bruxelles, le 27 novembre 2017.
[44]- Article 4-29 du directive 2015/2366/CE, op cit.
[45]- Ibid, Article 7-a.
[46]- Article 7-b) du directive 2015/2366/CE, op cit.
[47]- Article 7-c) du directive 2015/2366/CE, Ibid.
[48]- Article 8 et 9 du directive 2015/2366/CE, Ibid.
[49]- سهير حامد، اشكالية التنمية في الوطن العربي، دار الشروق للنشر والتوزيع، الاردن، 2007ن ص 22.
[50]- محمد منير حجاب، والاعلام والتنمية الشاملة، دار افجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2000، ص 32.
[51]- العربي حجام وسميحة طري، "التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات"، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 06، العدد 02 ، ديسمبر 2019، ص 123.
[52]- علي قابوسة وحمزة طيبي، منظومة الإدارة البيئية السليمة والتنمية المستدامة في المناطق الريفية، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد 04، جانفي 2014،جامعة الوادي ، ص 183.
[53]- برنامج الأمم المتحدة الانمائي الى الموقع:
https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals.html
[54]- قررا الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة السبعون بتاريخ 25 سبتمبر 2015
[55]- بن عوالي خالدية، "آفاق وأبعاد التنمية المستدامة في ظل الطاقات المتجددة"، مجلة المقريزي للدراسات والاقتصادية والمالية، المجلد 2، العدد2، ديسمبر 2018، ص 170.
[56]- المرجع أعلاه، ص 172
[57]- هارون العشي وفايزة بوراس، وسائل الدفع الالكتروني ودورها في تحسين الأداء البنكي في ظل تحديات التنمية المستدامة، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 9، العدد 3، ص 12.

استمـــــــــــارة المشـــــــــــاركة

الاسم: آسية.اللقب عيادي.

الرتبة العلمية: طالب دكتوراه.

التخصص: قانون أعمال.

الوظيفة: / .

مجال البحث:الآليات القانونية الجديدة المنظمة لنشاط البنوك

المؤسسة :جامعة08 ماي 1945 –قالمة–.

رقم الهاتف: 0676048800 .

البريد الإلكتروني: ayadi.assia@univ-guelma.dz.

الاسم: ميلود. اللقب حمصي.

الرتبة العلمية: طالب دكتوراه.

التخصص: قانون خاص.

الوظيفة: موظف.

مجال البحث: أحكام العقد في ظل التحولات القانونية الجديدة.

المؤسسة :جامعة08 ماي 1945 –قالمة–.

رقم الهاتف : 0777 98 99 12.

البريد الإلكتروني: homci20@gmail.com

رقم المحور : المحور الثالث: رقمنة المعاملات التجارية والتنمية.

عنوان المداخـــــلة:الطبيعة القانونية للعملات الافتراضية (البتكوين نموذجا).

ملخـــــــــص:

إن التطور التكنولوجي شمل مختلف المجالات بما في ذلك القطاع المالي و النقدي، فلم يقتصر على عصرنة المعاملات المصرفية و اعتماد وسائل الدفع الالكترونية كالبطاقات الإلكترونية، بل شمل أيضا العملات لتتحول من عملات نقدية ملموسة إلى عملات إلكترونية افتراضية و هذا التوجه عرف نقاشا واسعا لدى حكومات الدول نظرا لعدم وجود نظام قانوني فعلي يضبط هذه العملات و ما يرتبط بها من سلوكيات غير قانونية كالاحتيال، التهرب الضريبي و تبييض الأموال.

و عليه ركزنا دراستنا لتبيان مفهوم العملات الافتراضية مركزين بذلك على البتكوين على اعتبارها الأكثر انتشارا، تحديد طبيعتها القانونية، موقف التشريعات الدولية من التعامل بها و تبيان المخاطر الاقتصادية و كذا القانونية الناجمة عن اعتمادها من قبل السلطات المالية.

الكلمات المفتاحية: البتكوين، العملات الافتراضية، الطبيعة القانونية، السلطات المالية.

Abstract

Technological development has covered various areas, including the financial and monetary sector, not only the modernization of banking transactions and the adoption of electronic means of payment, such as electronic cards, but also currencies from tangible to virtual currencies. This trend has been widely discussed by the Governments of States in the absence of an effective legal regime to regulate such currencies and associated illegal conduct such as fraud, tax evasion and money-laundering.

We have therefore focused our study on the concept of virtual currencies, focusing on bitcoin as the most widely used, determining its legal nature, the position of international legislation in dealing with it and the economic as well as legal risks arising from its adoption by the financial authorities.

Keywords: bitcoin, virtual currencies, legal nature, financial authorities.

مقدمـــــة :

أدى الانفتاح في مجال المبادلات والتعاملات وتنوع الاستهلاك مع اختلاف الثقافات وتباعد المسافات، والرغبة في الحصول على المنتجات، ومع اختلاف العملات وفوارق القيمة بينها، ومجارات للسرعة والتطور التكنولوجي في مختلف المجالات لاسيما الحياة الاقتصادية وما تعرفه من انتشار للتجارة الإلكترونية، وتطور وسائل الرقمنة، والتي نتج عنها عملات افتراضية، وعملات مشفرة، فرضت نفسها على الساحة الدولية من خلال الانتشار الواسع وكسب ثقة بعض المتعاملين رغم مخاوف البعض الآخر من التقلبات في قيمتها.

ولقد عرفت هذه العملات تنوع وتعدد، ولعل من أهم هذه العملات الافتراضية المشفرة ما يعرف "بالبتكوين"، هذه الأخيرة ولكونها السباقة في الظهور من بين العملات الافتراضية، ولكونها الأكثر شعبية من جهة، والأكثر إثارة للتساؤل من جهة ثانية، فمن أجل هذا جعلنا منها نموذجا في هذه الورقة البحثية.

وتكمن أهمية الموضوع لما للعملة من قيمة حقيقية وصدى ودور فعال في تجاوز الدور التقليدي، حيث لم يبقى هدفها تحقيق المبادلات بقدر ما لها من قيمة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال استخدام بيئة رقمية حقيقية يتم تداولها من خلالها.

ولقد تناول عدد من الدراسات للعملات الافتراضية، من عدة جوانب ومختلف وجهات النظر، بل وتم الإشارة للبيتكوين، كنموذج من خلال دراستها كعملة مشفرة. أو كعملة رقمية، أو كعملة افتراضية، ولم يتم دراستها من الناحية القانونية وتبيان الطبيعة القانونية للعملة الافتراضية.

ولعل السرعة التي تمتاز بها التحولات الرقمية بخصوص الحياة الاقتصادية أفرزت العملة الافتراضية، وهذا بالضرورة يجعلنا نفهم أنها تجاوزت الحياة التشريعية.

إن هذا النقاش هو ما يدفعنا لطرح الإشكالية التالية:

الإشكالية: ما هي الطبيعة القانونية للعملات الافتراضية ؟

وللإجابة على هذه الإشكالية وجب تذليلها بالإشكالات فرعية التالية:

ما مفهوم البتكوين ؟ وهل يعتبر وسيلة رقمية للدفع؟

وكيف تعاملت مختلف التشريعات مع العملات الافتراضية؟

للإجابة على هذه الإشكالية والإشكالات الفرعية ارتأينا اعتماد المنهج الوصفي التحليلي. معتمدين في ذلك على خطة ثنائية مكونة من مبحثين، وينطوي تحت كل مبحث مطلبين كما هي موضحة أدناه:

خـــطة الدراسة

المبحث الأول: ماهية البتكوين.

المطلب الأول: مفهوم البتكوين.

المطلب الثاني: نشأة البتكوين وطبيعته القانونية.

المبحث الثاني: المعالجة القانونية للعملات الافتراضية (البيتكوين نموذجا).

المطلب الأول:موقف الاتجاهات القانونية من التعامل بالعملات الافتراضية (البيتكوين نموذجا).

المطلب الثاني:مخاطر التعامل بالعملات الافتراضية (البيتكوين نموذجا).

المبحث الأول: ماهية البيتكوين.

إذا سلمنا بضرورة وجود عملات افتراضية، لمواكبة العصر والتطور في المجالات التي يكون لتداول العملة فيها نصيب، ومجاراة للرقمنة، في مختلف الأنشطة والمعاملات خاصة،ولعل أهم هذه العملات ما يعرف "بالبتكوين"، بات من الضروري الإحاطة بالمفهوم العام لهذه العملة (المطلب الأول)، و التطرق لنشأة هذه النقود الإلكترونية والطبيعة القانونية لها(المطلب الثاني).

المطلب الأول: مفهوم البتكوين.

يعتبر البتكوين من بين أهم العملات الافتراضية من بين المتعاملين به ومن حيث الشهرة والانتشار، فهو يملك قاعدة تعاملية كبيرة بين متعامليه، ويعد هذا المصطلح في حد ذاته حديث ولم يمنح له تعريف واحد فله عدة تعريفات نستعرضها في الفرع الأول. ويمتاز بخصائص عدة نوضحها في الفرع الثاني.

الفرع الأول تعريف البتكوين.

إذا كان البتكوين عملة رقمية خلاف العملات التقليدية المعروفة والمتداولة فقد إختلف في تعريفه حيث لا يوجد تعريف موحد وإنما هناك عدة تعريفات لهذه العملة ومن بينها:

أولا: من حيث التركيب اللغوي:

يعرفها البعض، على أن البتكوين كلمة إنجليزية (BITCOIN) وهي اسم لعملة رقمية إلكترونية مشفرة فهي غير ملموسة ولا مطبوعة ولا مسكوكة وليس لها وجود فيزيائي فهي مجرد أرقام إلكترونية[1].

وهناك من يرى بأن البتكوين مصطلح مركب من كلمتين، بيت Bit ويعني المعلومات الأبسط في النظام الثنائي (0،1)، ومصطلح كوين Coin وتعني باللغة الإنجليزية وحدة نقدية. وعند كتابة bitcoinأي بأحرف صغيرة فهي تعني النقود المتداولة في الشبكة. أما كتابتها بالشكل Bitcoin فهي تعني البرتوكول أي الطريق التي تعمل بها[2]

ثانيا: من حيث كونها عملة:

فلقد عرف البعض عملة البتكوين على أنها: "عملة رقمية افتراضية (ليس لها كيان مادي ملموس او وجود فيزيائي)، منتجة بواسطة برامج حاسوبية، لا تخضع للسيطرة أو التحكم فيها من جانب بنك او أي إي إدارة رسمية دولية يتم استخدامها عن طريق الإنترنت في عمليات البيع والشراء او تحويلها الى عملات أخرى، وتلقى قبولا اختياريا لدى المتعاملين فيها".[3]

وهناك من يعتبر البتكوين من أشهر العملات الرقمية على مستوى العالم، فهو الأكثر تداولا وبهذا فهو الأكث ر قيمة من الناحية التسويقية، والأكثر شعبية من بين كل العملات الرقمية، وبالنتيجة فهو يؤثر على باقي العملات الرقمية على مستوى العالم[4].

بينما يعرفها آخرون بأن البتكوين عبارة عن عملة إلكترونية تقارن بالعملات التقليدية الأخرى كالدولار والأورو مع ملاحظة فورق تتمثل في عدم وجود هيئة تنظيمية مركزية تقف خلفها، كما يمكن استخدامها في عمليات الشراء والبيع لكن كل تعاملاتها تكون عبر الإنترنت بشكل كامل ولا وجود فعلي فيزيائي لها.[5]

ومن خلال التعريفات التي تم عرضها يتبين لنا بأن البتكوين كلمة من أصل إنجليزي، وهي تمثل عملة رقمية مشفرة ليس لها وجود مادي فيزيائي ملموس، وهي من أشهر العملات الرقمية بين المتعاملين، ولا يقف خلفها أي هيئة رسمية تدعمها، فهي عملة وهمية منتجة بواسطة برامج الحاسوب، لها قيمة تسويقية تسمح لها بالتداول بين المتعاملين.

---

[1]– رواق خالد، العملات المشفرة البيتكوين أنموذجا(مدى مواكبة التكيف الفقهي والشرعي للواقع المعاصر)، مجلة افاق للبحوث والدراسات، المجلد04، العدد02، سنة 2021، ص488.

[2]– عثمان عثمانية، وداد بن قيراط، العملات المشفرة البيتكوين والعملات التقليدية، مجلة رؤى اقتصادية، مجلد 11، العدد 01، الوادي، الجزائر 2021، ص74.

[3]– عبد المالك توبي، منصف شرفي، أثر العملات الرقمية المشفرة على مستقبل المعاملات المالية: البتكوين نموذجا، مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)، المجلد11، العدد01، 2021، ص 195.

[4]– أيمن صالح، واقع العملات الرقمية، سلسة كتيبات تعريفية، العدد 10، صندوق النقد العربي، أبو ظبي– الإمارات العربية المتحدة، 2021، ص09.

[5]– طاهري الصديق، انتشار العملات الرقمية في ظل جائحة كورونا البيتكوين نموذجا، مجلة دفاتر بوداكس، المجلد 10، العدد01 سنة 2021، ص432.

الفرع الثاني: خصائص البتكوين.

بالنظر للتعريفات التي تم عرضها يتبين لنا بأن البتكوين كعملة افتراضية تمتاز بالعديد من الخصائص تميزها عن غيرها أهمها:

أولا: ليس لها وجود مادي:

العملة المشفرة لا تتوفر على ميزات العالم المادي الملموس، ويمكن تبادل العملات المشفرة للسلع والخدمات باتفاق الطرفين، دون تحديد العملة المشفرة كعملة قانونية، ومن الصعب تحصيل الديون التي يحددها أطراف المعاملة بالعملة المشفرة في المحكمة.[1]

يقتصر وجود هذه العملة على وجود تخيلي فليس لها وجود فيزيائ ي مادي ملموس حقيقي، فوجودها افتراضي، معتمدا في ذلك على برامج مشفرة محضون في أجهزة الإعلام الآلي، فهي تمثيل رقمي للقيمة افتراضي وهذه من أهم الميزات التي تشكل فارق بينها وبين باقي العملات التقليدية.

ثانيا: عملة لا تعتمد على وسيط:

عمليات التبادل فيها تتم من شخص لآخر دون وسيط. [2]عملة لا يمكن تتبع أو مراقبة العمليات التجارية التي تتم بواسطتها، فهي لا تخضع لوساطة البنك في تعاملاتها، تستخدم عبر الإنترنت في نطاق المؤسسات التي تقبل التعامل بها. حيث يمكن تبادلها بالعملات الورقية مثل الدولار والأورو بعملات مشفرة عبر الإنترنت.[3]

فهي عملة يتم التعامل بها بين أشخاص معينين عبر الإنترنت باستخدام وسائل الاتصال فهي تعتمد على التكنولوجيا في تبادلها، وتنتقل مباشرة من متعامل لمتعامل آخر دون تدخل طرف ثالث " البنك" أو أي مؤسسة مالية أخرى.

ثالثا: عملة غير معتمدة من هيئة رسمية:

مقارنة مع العملات الإلكترونية و التقليدية فهذه العملة رقمية مجهولة Anonymous فهي لا تملك رقما تسلسليا، وليس لها سلطة مركزية تنظم هذه العملة، أو جهة إدارية وصية عليها، عملة غير مدعومة من الجهات الرسمية فهي غير نظامية فهي تنتقل من حساب مستخدم إلى آخر بشكل فوري دون وجود رسوم تحويل، ولا وجود مصارف حيث يتم انتقالها بتقنية الند للند.[4]

يعتبرها متتبعي حركة الاقتصاد بأن العملة الافتراضية ليس لها سند قانوني ولم يتم تبنى هده العملة من هيئة رسمية معتمدة سواء بنك أو أي مؤسسة مالية أخرى، وبالتالي فهي لا تخضع لسلطة مراقبة وغير مقيدة برقم تسلسلي يضمن وجودها ويمسك قيدها، فهي تنتقل بالند للند حيث لا وجود لفارق القيمة الموجود بين

---

[1] – مريم جامع، أحمد علاش، دراسة تقلبات العملات المشفرة وأسبابها في الفترة الممتدة من 2010– 2021، مجلة أفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد05، العدد01 سنة 2021، ص 151.

[2]– بن معتوق صابر، تحديات التعامل بالعملات المشفرة – البتكوين نموذجا، المجلة الجزائرية للبحاث الاقتصادية والمالية، المجلد 03 العدد 02 سنة 2020، ص 94.

[3]– عبد المالك توبي، منصف شرفي، المرجع السابق، ص 195.

[4]– طاهري الصديق، المرجع لسابق، ص 432.

العملات التقليدية، فتنتقل مباشرة من حساب لآخر دون خضوعها لنظام دفع الرسوم وضرائب حركة تنقل الأموال.

المطلب الثاني: نشأة البتكوين وطبيعته القانونية.

لقد سعى الإنسان جاهدا من أجل تطوير المبادلات وسعى من أجل كسب ثقة المتعاملين وتذليل الصعوبات من أجل تسهيل عملية التعامل والمبادلات ولعل من المجالات التي سعى لتطويرها العملة الافتراضية، ومن أهم هذه العملات الافتراضية البتكوين وسنستعرض كيف نشأة هذه العملة في الفرع الأول، ثم نحاول توضيح الطبيعة القانونية هل هو نقود إلكترونية، أم أنه مجرد وسيلة دفع، أم بضاعة يتم تداولها بين المتعاملين بهذه العملة، الفرع الثاني.

الفرع الأول: نشأة البتكوين.

ظهر البتكوين في البداية عبارة عن فكرة تم إطلاقها من طرف شخص أو مجموعة من الأشخاص غير معروفة أطلقت على نفسها اسم "ساتوشيناكاموتو" [1]. وقد طرح الفكرة هذا الأخير من خلال بحث نشره سنة 2008م.[2] ولقد انشق عن هذه العملة ما يعرف بالبتكوين كاش، (BCH)، حيث يطلق عليها بتوأم البتكوين حيث انشقت عن البتكوين سنة 2017 ومن رموزها أو مختصراتها (BCH، Bcash،BCC)[3]. وجرى إدخال نظام هذه العملة سنة 2009، وقد عرفت تداولا كبيرا مع مرور الوقت وقيمة تسويقية كبيرة. [4] إلا أنه هناك من يرى بأن العملة الرقمية الليتكوين(LITECOIN)، أشهر العملات الرقمية، بل أشهر من البتكوين وهو أسهل منه من حيث التداول ويتميز عنه من حيث عملية التعدين بأنها أسهل وأرخص ويختلف من حيث الخوارزميا ت والتشفير المستخدم في البتكوين[5].

فالبتكوين نشأ نتيجة حتمية لتسهيل التعاملات دون استعمال النقود التقليدية، فبمجرد أن ألقى بالفكرة في عالم الحياة الاقتصادية انتشرت واشتهرت كالنار في الهشيم، رغم إبداء مخاوف من تقلبات الأسعار لهذه العملة الرقمية من البعض، فلقد لاقت صدى كبير وشهرة، وهذا راجع لسرعة انتقالها من حساب لحساب دون وكيل أو عمولة أو وسيط، وعدم وجود فوارق بين العملات فهي تعتمد في انتقالها على تقنية الند للند.

كيفية عمل نظام البتوكين:

تعتبر البتكوين قمة عقود التشفير والأنظمة الموزعة من خلال أربعة ابتكارات أساسية:

- شبكة ند للند الأمريكية لامركزية (بروتوكول البيتكوين).
- سجل معاملات عام (سلسلة الكتلة).

---

[1]- أيمن صالح، المرجع السابق، ص9.

[2]- حفيظة لصنوني، رحمة بلهادف، نادية غوال، العملات الافتراضية: مخاطرها ومدى قانونيتها البتكوين نموذجا، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 04، العدد03، سنة 2020، ص353.

[3] - أيمن صالح، المرجع السابق، ص12.

[4]- حفيظة لصنوني، رحمة بلهادف، نادية غوال، المرجع السابق، ص 345.

[5]- عبد المالك توبي، منصف شرفي، المرجع السابق، ص 186.

– إصدار النقود بشكل رياضي لا مركزي (التعدين الموزع).

– نظام تحقيق من الصفقات لا مركزي (برنامج الصفقات).[1]

فالبتكوين يعتمد على خوارزميات التشفير، حيث يعتمد على قدرات اللذين يستخدمونه من خلال قدراتهم الحاسوبية، في إجراء المعاملات وتسويتها، والتأكد في مدى صحتها، فمصدر الثقة فيها يكمن إثبات التشفير لكل معاملة متاحة للجمهور، كما تمثل سلسلة الكتل دفتر حسابات عام ، يسمح من خلاله بالإطلاع على المعاملات التي التي تمت معالجتها، وبهذا يتم اكتشاف أي محاولة غش أو خطأ سواء متعمد أو غير متعمد.[2]

الفرع الثاني: الطبيعة القانونية للبتكوين.

هل هو نقود إلكترونية، وسيلة دفع، أم مجرد بضاعة.

تتضمن وسائل الدفع الإلكتروني عدة وسائل نذكر منها البطاقات البنكية والأوراق التجارية والنقود الإلكترونية Electronic money وهي نوعين النقود الرقمية Digital money، والمحفظة الإلكترونية Electronic wallet وهناك وسائط حديثة كالذهب الإلكتروني E-gold والشيك الإلكتروني Electronic check ويتم تحويل الأموال بين أطراف التعاقد إلكترونيا.[3]

ولقد صنف صندوق النقد الدولي FMI العملات المشفرة على أنها فرع من العملات الافتراضية، وهي تمثيلات للقيمة، صادرة من مطورين من القطاع الخاص ومرقمة بوحدة حسابهم الخاصة، والبتكوين عملة مشفرة لامركزية.[4]

فمن الصعب إيجاد حصر للمشكلات التي قد تنجم جراء التعامل بالنقود المشفرة مقارنة بالتعريف التقليدي للنقود، والتصنيف التقليدي للنقود يحدد ثلاث وظائف، فهي يجب الوفاء بها، وهي وسيلة دفع، ووحدة حساب ومخزن القيمة.

إلا أن البرلمان الأوربي لم يقبل الأصول المشفرة كوسيلة للدفع مقابل السلع والخدمات لحداثتها وعدم وجود ثقة بها، ولصعوبة الاحتفاظ بها وللتقلبات الخاضعة لها يجعلها تواجه الصعبة في الاحتفاظ بها.[5]

---

[1]– عثمان عثمانية، وداد بن قيراط، المرجع السابق، ص74.

[2] – عبد الحليم شاهين، الخصائص الاقتصادية للبيتكوين "دراسة تحليلية"، مجلة التنمية والسياسة الاقتصادية، المجلد 22، العدد02، ص 60.

[3]– مناني فراح، العقد الإلكتروني وسيلة إثبات حديثة في القانون المدني الجزائري، دار الهدى عين مليلة، الجزائر، طبعة 2009، ص46.

4 – مريم جامع، أحمد علاش، المرجع السابق، ص149.

5– مريم جامع، أحمد علاش، المرجع السابق، ص 150.

المبحث الثاني: المعالجة القانونية للعملات الافتراضية (البيتكوين نموذجا):

إن الطبيعة القانونية للعملات الافتراضية غير واضحة بعد ذلك لعدم اعتمادها من قبل العديد من الدول و هذا ما أدى إلى بطئ في تأسيس نظام قانوني فعلي يحكم هذا النوع من العملات من حيث إصدارها، تحويلها، و ما إلى ذلك من العمليات الواردة على الصرف، و يرجع ذلك إلى أن العملات الافتراضية بالأساس تصدر من جهات غير حكومية و بالتالي تؤدي إلى تعطيل السيادة و زيادة سلطة الجهات الفاعلة غير الحكومية السياسية و الاقتصادية، من خلال إحلال العملات الافتراضية محل العملات التي تصدر من الدولة، بالإضافة إلى أن اعتماد العملات الافتراضية يتطلب إلماما تكنولوجيا عاليا و بنية تحتية حاسوبية و بنى تحتية لشبكات الإنترنت واسعة النطاق، مع خبرة كافية لضمان طرحها و اعتمادها بنجاح و هذا ما تفتقد إليه الجهات غير الحكومية، كما يرجع عدم اعتمادها إلى عدم تقبل المجتمع التعامل بها كونها عملة جديدة تفتقر إلى الخلفية التاريخية، و بالتالي إلى الشرعية، كونها عملة غير ملموسة في المجتمعات التي اعتادت أن يكون المال ماديا.

و نظرا لعدم مواكبة الدول النامية للتطور التكنولوجي بشكل كاف فهناك تخوف من قبل العديد من الدول إلى اعتماد هذا النوع من العملات، غير أن البعض الآخر توجه إلى اعتمادها بنوع من التحفظ، وعليه سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى موقف الاتجاهات القانونية من التعامل بالعملات الافتراضية في مطلب أول، ثم نتطرق إلى المخاطر الناتجة عن استعمال العملات الافتراضية في مطلب ثاني.

المطلب الأول: موقف الاتجاهات القانونية من التعامل بالعملات الافتراضية (البيتكوين نموذجا):

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى موقف كل من المؤسسات الدولية و كذا التشريعات الدولية من التعامل بالعملات الافتراضية، حيث سنعرض من خلال الفرع الأول موقف كل من صندوق النقد الدولي و الاتحاد الأوروبي، ثم نتطرق في الفرع الثاني إلى موقف التشريعات الغربية و العربية و نحدد موقف المشرع الجزائري بالخصوص من التعامل بالعملات الافتراضية و ذلك وفق الآتي:

الفرع الأول: موقف المؤسسات الدولية من التعامل بالعملات الافتراضية (البيتكوين نموذجا):

سنبرز من خلال هذا الفرع موقف كل من صندوق النقد الدولي و كذا موقف الاتحاد الأوروبي باعتبارهما كيانان يؤثران بشكل مباشر في مفهوم السياسة النقدية بشكل خاص و الاقتصاد العالمي بشكل عام وذلك وفق الآتي:

أولا: موقف صندوق النقد الدولي:

أبرز صندوق النقد الدولي نوعا من التحفظ حول تحديد موقفه من التعامل بالعملات الافتراضية بشكل صريح، ولكنه حذر من مخاطر التعامل بها من خلال إبراز عيوبها و التي تتمثل حسبه في:

-اعتماد العملات الافتراضية التي تصدرها البنوك المركزية و كبرى شركات التكنولوجيا يؤدي إلى تقليص دور العملات النقدية.

-استخدام العملات الافتراضية دون وجود ضمانات قانونية يؤدي إلى تعزيز التدفقات غير المشروعة و تجعل من الصعب على السلطات المحلية فرض ضوابط على حركة رؤوس الأموال الواحدة.

–سهولة استخدام العملات الافتراضية لأغراض غير مشروعة كتجارة المخدرات وغسيل الأموال والاحتيال ودعم الإرهاب.

لذا دعا صندوق النقد الدولي إلى تكاثف الجهود الدولية للتأسيس لنظام قانوني فعلي يحكم العملات الافتراضية من حيث إصدارها، تداولها و كذا تنظيم الحماية القانونية المقررة للمتعاملين فيها.[1]

و لقد أقر المدير العام لصندوق النقد الدولي السيدة "كريستين لاغارد" ضرورة التفكير الجدي في التأسيس لإطار تنظيمي يطبق مستقبلا على كل ما يخص العملات الافتراضية ذلك للحد من المخاطر التي تفرزها، ومن بين المناهج المستخدمة نجد ما هو معمول به في كل من أبو ظب ي هونغ كونغ حيث تم بناء مختبرات تنظيمية لاختبار التكنولوجيات المالية الجديدة تحت إشراف دقيق.

كما أكدت السيدة "كريستين لاغارد" على وجوب التفتح على كل ما يتعلق بالأصول المشفرة و التكنولوجيا المالية عموما، وذلك بسبب ما تحمله من إمكانيات و لقد استجابت الجهات التنظيمية حتى الآن عن طريق فرضها لقيود تنظيمية متفاوتة من أجل فرض رقابة على الأصول المشفرة، أما على الصعيد الدولي فنجد فرقة العمل للإجراءات المالية (كيان عالمي معني بوضع المعايير) عملت على وضع مجموعة من الإرشادات لأعضائها حول كيفية مواجهة مخاطر غسل الأموال و تمويل الإرهاب المرتبطة بالأصول المشفرة.

في حين عمل مجلس الاستقرار المالي، الذي ينسق شؤون التنظيم على مستوى مجموعة العشرين المكونة من أكبر الاقتصاديات المتقدمة و اقتصاديات الأسواق الصاعدة، على دراسة سبل مراقبة نمو الأموال المشفرة، مع التركيز على كيفية اكتشاف المخاطر المستجدة التي تهدد الاستقرار.[2]

الفرع الثاني: موقف الاتحاد الأوروبي:

أجاز البرلمان الأوروبي استخدام النقود المشفرة عن طريق إصداره لتعليمة أوروبية في 16 سبتمبر 2009 حيث عرف النقود الإلكترونية أو العملات الافتراضية بأنها: "قيمة نقدية يتم تخزينها في شكل إلكتروني، تمثل مطالبة مقدمة إلى الجهة المصدرة، و تصدر مقابل تحويل معاملات الدفع".

حيث نجد من خلال هذا التعريف أن البرلمان الأوروبي لا يعتبر "البيتكوين" نقودا إلكترونية لأن نظام بيتكوين يقوم على المجهولية و لا يشترط أن يتم إصدارها من قبل جهة رسمية.[3]

أما البنك المركزي الأوروبي، برغم من تشجيعه لتقنية "بلوكشين"، فإنه لا يشاطر نفس الرؤية فيما يتعلق بالبيتكوين، حيث لا يعتبرها عملة قانونية، بل هي وسيلة تبادل بدلا من وسيلة دفع، في حين أرادت اللجنة الأوروبية تعزيز القيود المفروضة على مشغلي العملة المشفرة عن طريق تعميم الضوابط التي يتم تطبيقها على

---

[1]: عبد الله ناصر عبيد نصيري الزعابي، التنظيم القانوني للعملات الرقمية المستحدثة في التشريع الإماراتي و المقارن (دراسة تحليلية مقارنة)، أطروحة ماجستير، كلية القانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، الإمارات العربية المتحدة، 2018، ص 24.

[2]: كريستين لاغارد، التكنولوجيا المالية من منظور تنظيمي، مجلة التمويل و التنمية، العدد 55، صندوق النقد الدولي، 2018، ص 10.

[3] Abdoulaye Hamadou, étude comparative des moyens de paiement, mémoire vue de l'obtention du grade de maitre ès (m.se.) en informatique, département d'informatique et de recherche opérationnelle, université de Montréal, Canada, 2015 , P58.

المشاركين على غرار تلك المطبقة على البنوك، و بالتالي وضع المنصات المستعملة تحت الإطار التنظيمي لمكافحة تبييض و غسل الأموال.[1]

و بشكل عام، قد حذر البنك المركزي الأوروبي، السلطة المالية الأوروبية و كذا السلطة الأوروبية للأسواق المالية البنوك المركزية و السلطات التشريعية و المواطنين من مخاطر التعامل بالبيتكوين سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات لما لها من ارتباطات بأعمال غير مشروعة كتبييض الأموال، تمويل الإرهاب و غيرها من الجرائم التي تمس المصلحة العامة ككل.

حيث تم إعداد تقرير سنة 2014 من طرف فريق عمل تحت قيادة فرقة معالجة المعلومات و اتخاذ الإجراءات ضد الشبكات المالية السرية (TRACFIN) المؤلفة من العديد من السلطات التنظيمية حول الإطار القانوني للعملات الافتراضية تحت عنوان "توصيات" تمنع من خلاله استخدام العملات الافتراضية لأغراض الاحتيال أو تبييض الأموال.[2]

غير أن موقف الاتحاد الأوروبي عرف تطورا ابتداءا من سنة 2018، حيث اعتمد تعريفا شاملا للعملات الافتراضية بواسطة التوجيه رقم 2018/843، حيث نص على:«يتعلق مصطلح عملة افتراضية بالتمثيل الرقمي لقيمة غير موزعة ومضمونة من طرف مصرف مركزي أو سلطة عامة، والتي لا ترتبط بعملة قانونية، ولا تحظى بالنظام القانوني لعملة وطنية أو أجنبية، غير أنها رغم ذلك تقبل من طرف أشخاص يتمتعون بالشخصية القانونية على أساس أنها وسيلة للمبادلة، والتي يمكن تحويلها و مبادلتها إلكترونيا»

و من خلال التعريف السابق ذكره نجد أن المشرع الأوروبي يقبل العملات الافتراضية كوسيلة للمبادلة لا غير و غير الممكن إعطائها نفس تكييف و دور العملات القانونية سواء الصادرة عن دول الإتحاد أو الأجنبية، غير أن تنظيمها و تحديد مفهومها يعتبر مؤشر على التفكير الجدي للمشرع الأوروبي لتخصيص تنظيم شامل للعملات الافتراضية لاسيما أنها أضحت واقعا اقتصاديا و ماليا، وعليه ما يؤثر بشكل تبعي على التشريعات الداخلة في الاتحاد الأوروبي خاصة و أنها ملزمة بتطبيق هذا التوجيه ابتداء من 10 جانفي 2020.[3]

---

[1]: مخاطر و تداعيات العملات المشفرة على القطاع المالي، مجلة صندوق النقد العربي، رقم 117، أبوظبي، الإمارات، 2019، ص 11.

[2] AMAURY PERRIN, le bitcoin et le droit problématiques de qualification, enjeux de régulation, université paris2, panthéonassas, France, 2018, p 4.

[3]: محمد الهادي المكنوزي، صعوبة تحديد الطبيعة القانونية للعملات الإفتراضية: دراسة على ضوء موقف المشرعين الفرنسي و الأوروبي، المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة و الدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة" العملات الافتراضية في الميزان"، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 2019، ص536.

الفرع الثاني: موقف التشريعات الدولية من التعامل بالعملات الافتراضية (البيتكوين نموذجا):

سنتطرق من خلال هذا الفرع إلى مختلف المواقف المتبناة من قبل بعض الدول الغربية وكذا العربية اتجاه التعامل بالعملات الافتراضية وذلك وفق الآتي:

أولا: موقف التشريعات الغربية:

سنتناول موقف كل من المشرع الأمريكي، الفرنسي و الكندي.

أ-موقف المشرع الأمريكي:

تم افتتاح لجنة على العملات المشفرة في مجلس الشيوخ، ونتيجة ذلك أعلن البنك الاحتياطي الفيدرالي عام 2014 عبر مديرته أنه ليس جهة للإشراف أو تنظيم هذا النوع من العملات، ونتيجة هذا القرار تم تجريد هذه العملة المشفرة من صبغتها القانونية، غير أن الهيئة القانونية في الولايات المتحدة اعتبرت أن البيتكوين يمكن أن يكون له قيمة قانونية للتبادل دون التشكيك في شرعيته، و انتهج مكتب التحقيقات الفيدرالي نفس نهجها مقرا أن العملات المشفرة تقدم خدمات مالية مشروعة.

كما كيفت لجنة القيم المالية البيتكوين على أنه مال وبالتالي يمكن تطبيق القوانين الاتحادية لمكافحة غسل الأموال و قوانين القيم المالية الاتحادية، غير أنه لا يزال هناك تخوف من مخاطر التعامل بالبيتكوين لما له من صلة بالسلوكيات الاحتيالية أو التلاعب و يظهر ذلك من خلال رفض لجنة القيم المالية سنة 2017 طلبا بخصوص فتح صندوق مؤشر على أساس أسعار البيتكوين مبررة ذلك بغياب التنظيم الفعال لهذه الأسواق، كما أصدرت هيئة التنظيم الفيدرالية الأمريكية في 17 سبتمبر 2015 عقوبة ضد منصة تداول بالبيتكوين غير مسجلة لدى لجنة القيم المالية.[1]

ب-موقف المشرع الفرنسي:

حذر البنك المركزي الفرنسي و كذا سلطة الأسواق المالية سنة 2014 المواطنين من التعامل بالعملات الافتراضية و ذلك لما تحمله من مخاطر كالاحتيال، التهرب الضريبي، تبييض الأموال و تمويل الإرهاب فكلها تؤثر بشكل متتابع على النشاط الاقتصادي للدولة.

وبالرجوع إلى القوانين الفرنسية نجد أن المادة L111-1 من التقنين النقدي و المالي تنص صراحة على أن: «العملة الفرنسية هي الأورو »، و بالتالي فالأورو هي العملة الشرعية و القانونية المعتمدة من طرف الدولة الفرنسية.[2]

وعليه اعتبر المصرف المركزي الفرنسي البيتكوين عملة افتراضية غير منظمة، مما يحرمها من الاستفادة من الأحكام القانونية المتعلقة بالسعر الرسمي للعملة، و تماشيا مع هذا الموقف نشرت سلطة الأسواق المالية الفرنسية بيانا إخباريا سنة 2014 تبين من خلاله مخاطر العملات الافتراضية و ما تسببه من عدم استقرار مالي، بالإضافة إلى أخطار تظهر على مستوى السوق متعلقة بالسيولة، المحاسبة، الامتناع عن التنفيذ و غيرها.

---

[1]: مخاطر و تداعيات العملات المشفرة على القطاع المالي، مرجع سابق، ص 14.

[2]Hubert de vauplane, l'analyse juridique du bitcoin, lex base revue, n°567, paris, France, 2014, p 351, 353.

غير أن وزير المالية الفرنسي أصدر بيانا بعد ذلك سمح من خلاله إمكانية تطوير منصات تداول جديدة و معاملات للأوراق المالية غير المدرجة و هذا ما دفع المشرع إلى تمديد نطاق القانون الفرنسي المتعلق بمكافحة تبييض الأموال و تمويل الإرهاب إلى منصات التعامل بالعملات الافتراضية نظرا لما تضمنه من سرية لمستعمليها ما يجعلها مجالا خصبا لتبييض الأموال وتمويل الإرهاب.[1]

ج-موقف المشرع الكندي:

عرّف البنك المركزي الكندي العملات الافتراضية بأنها عبارة عن: «قيمة نقدية تخزن في شكل إلكتروني بوسائل مختلفة، قابلة للتحويل الإلكتروني في معظم الأحيان، وهذه الأموال تصدر عن مؤسسة سواء كانت حكومية أو غير حكومية، ويتم التعبير عن قيمتها بالعملة الوطنية».[2]

و أصدر بنك كندا ورقة مناقشة تتناول ما إذا كان البنك المركزي يجب أن يصدر عملة مركزية رقمية (CBDC) يمكن استخدامها من قبل العامة، حيث ركز في دراسته على استخلاص مجموع المخاطر و الفوائد المحتملة من إصدار العملة الرقمية و يمكن جمعها في النقاط الآتية:

-زيادة القدرة على المنافسة في مدفوعات التجزئة هو الدافع الأكثر مصداقية لإصدار CBDC.

-عدم الكشف عن الهوية بالكامل أمر غير مرغوب فيه لأنه يمكن أن يعزز النشاط الإجرامي.

-يجب على البنوك التي تفكر في إصدار عملة مشفرة أن تتقدم بحذر و تدريجيا.

وعليه فإن العملات المشفرة في كندا ليست لها مصداقية قانونية في كندا و لكنها ليست ممنوعة كذلك.[3]

ثانيا: موقف التشريعات العربية:

سنتناول موقف كل من المشرع الإماراتي، الأردني والجزائري.

أ-موقف المشرع الإماراتي:

حذر مصرف الإمارات المركزي من التعامل بالعملات الافتراضية باعتباره جهة سيادة على إصدار العملات الوطنية، وأقر ضرورة الاستعجال في التصريح عن قبول أو حظر التعامل بها لحين الاستقرار على طبيعتها و كيفية تنظيمها و مراقبتها و مدى تأثيرها على العملة الوطنية.

غير أنه من الجانب المحلي أطلقت إمارة دبي أول عملة رقمية رسمية مرتبطة بالدرهم الإماراتي، وأطلق عليها اسم إم كاش (EMCACH).

و تعتزم هيئة الأوراق المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة طرح العملات الرقمية الافتراضية في أسواقها، حيث تعمل الجهات الرسمية في الدولة بالتعاون مع المستثمرين الدوليين في سن القوانين و اللوائح الخاصة بالعملات الرقمية وكذا تطوير منصات التداول في أسواق الأسهم في إمارة أبو ظبي و دبي.

و لم تمنع دولة الإمارات تداول البيتكوين، وإنما حذرت من التعامل بالعملات التي تسخدم في المضاربات و الاستثمارات الوهمية.[1]

---

[1]: محمد الهادي المكنوزي، مرجع سابق، ص537، 538.

[2] Abdoulaye Hamadou , référence précédente, p 59.

[3]: مخاطر و تداعيات العملات المشفرة على القطاع المالي، مرجع سابق، ص 14.

ب-موقف المشرع الأردني:

أصدر البنك المركزي الأردني عام 2014 تعميمه الأول الذي حظر بموجبه على البنوك و كافة المؤسسات المالية الأخرى الخاضعة لإشرافه ورقابته التعامل بها بأي شكل من الأشكال أو تبديلها مقابل عملة أخرى أو فتح حسابات للعملاء للتعامل بها أو إرسال أو استقبال حوالات مقابلها أو بغرض شرائها أو بيعها، كونها عملة ليست قانونية لعدم وجود التزام تحويلها في ذمة البنوك سواء مقابل نقود أو سلع كالذهب.

كما أصدر عام 2018 تعميمه الثاني للتأكيد على عدم مشروعية التعامل في العملات الافتراضية وذلك بسبب الترويج لعملة مشفرة أطلق عليها اسم (DAGCOIN).[2]

ج-موقف المشرع الجزائري:

حظر المشرع الجزائري التعامل بالعملات الافتراضية من خلال نص المادة 117 من قانون المالية لسنة 2018 حيث نصت على أنه: «يمنع شراء العملة الافتراضية و بيعها و استعمالها وحيازتها».

و أشار المشرع بموجب نص المادة إلى مفهوم العملات الافتراضية و كذا تحذير المتعاملين فيها باتخاذ الإجراءات العقابية في حقهم بنصه: «العملة الافتراضية هي تلك التي يستعملها مستخدمو الانترنت عبر شبكة الانترنت، و هي تتميز بغياب الدعامة المادية كالقطع و الأوراق النقدية و عمليات الدفع بالصك أو بالبطاقة البنكية.

ويعاقب على كل مخالفة لهذا الحكم، طبقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها».[3]

غير أنه بالرجوع إلى الناحية العملية نجد أن العملات الافتراضية و خاصة البيتكوين تقوم على عامل المجهولية والسرية مما يصعب على الجهات المعنية بمراقبة السوق المالية كالبنك المركزي و أجهزته المتمثلة في اللجنة المصرفية، وكذا لجنة تنظيم و مراقبة عمليات البورصة، و ذلك لعدم وجود بنية تكنولوجية متطورة تمكنهم من ذلك هذا من جهة.

من جهة أخرى فإن نص المشرع الجزائري على معاقبة المتعاملين بالعملات الافتراضية وفقا للقوانين و التنظيمات المعمول بها لا نجد له تأطير عقابي فعلي سواء في قانون العقوبات أو القانون البنكي بشكل عام، وهذا ما يشكل وجود ثغرة قانونية في تطبيق نص المادة 117 -سالفة الذكر-.[4]

المطلب الثاني: مخاطر التعامل بالعملات الافتراضية (البيتكوين نموذجا):

سنتناول من خلال هذا المطلب مجموع المخاطر التي تهدد المتعاملين بالعملات الافتراضية والتي تعد السبب الأول الذي يجعل الدول يتخوفون من اعتمادها كعملة رسمية.

و عليه سنتناول المخاطر الاقتصادية في فرع أول، ثم المخاطر القانونية في فرع ثاني.

---

[1]: عبد الله ناصر عبيد نصيري الزعابي، مرجع سابق، ص 27، 28، 29.

[2]: العملات المشفرة (CRYPTOCURRENCIES)، البنك المركزي الأردني ، الأردن، 2020، ص 40،41.

[3]: المادة 117 من القانون رقم 17-11 المؤرخ في 27 ديسمبر 2017 المتضمن قانون المالية لسنة 2018، جريدة رسمية عدد 76، الصادر في 28 ديسمبر 2017.

[4]: فريدة حداد، عبد الحق قريمس، "العملة الافتراضية في القانون الجزائري"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و السياسية، العدد 3، المجلد 58، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحيى -جيجل-، الجزائر، 2021، ص 386.

الفرع الأول: المخاطر الاقتصادية:

و تتمثل فيما يلي:

1-عدم قبول المجتمع العملات الافتراضية كعملة رسمية: ذلك لعدم تمتعها بالخلفية التاريخية، بالتالي تفتقر إلى الشرعية كونها عملة لا تتمتع بتمثيل ملموس ومادي، بالإضافة إلى غياب الثقافة الالكترونية في المعاملات المصرفية لدى الدول النامية مما يشكل عائقا أساسيا على توفر القبول لمثل هذه العملات، لذا فإن على الدول الاتجاه إلى رقمنة القطاع المصرفي كخطوة أولى للاتجاه نحو تكريس ثقافة التعامل بالعملات الافتراضية وكذا التركيز على خصائص التعامل بها و ما توفره من مجهولية في عملية التحويل وأمانها و توافرها.[1]

2-التوسع في استخدام العملات الافتراضية سيشكل خطرا على الأنظمة المصرفية التقليدية و الحكومات، و سيكون النظام المصرفي الرقمي الموازي للنظام المصرفي التقليدي مما سيؤدي إلى تراجع وظائفه نظرا لما يحمله من ميزات في تسهيل المعاملات مما يجعله مع مرور الوقت بديلا لأنظمة الدفع التقليدية.[2]

3-مخاطر الائتمان: إن المتعاملون بالعملات الافتراضية يتعرضون لمخاطر الضمان حيث أنهم لا يضمنون قدرة الطرف المقابل على تلبية كامل احتياجاته المالية و التزاماته عند استحقاقها أو في أي وقت في المستقبل.

4-مخاطر السيولة: و تتمثل في فشل الطرف المقابل في الوفاء بأي التزامات تعهد بها لتوفير السيولة للمشاركين عند حاجتهم لها.

5-ظهور العملات الافتراضية و اعتمادها كعملة موازية للعملات النقدية الرسمية من قبل الدول يؤدي إلى تقليل الطلب على الأوراق النقدية و ودائع الأفراد لدى البنوك التجارية مما يؤثر على السياسة النقدية ككل و يحد من دور البنوك المركزية باعتبارها سلطة نقدية وحيدة في الدولة.

6-المساس باستقرار الأسعار: و يكون ذلك من خلال تأثير العملات الافتراضية على طلب التزامات البنوك المركزية والسلطات النقدية اتجاه التدخل و التحكم في النقد المصدر، وذلك من خلال:

-التأثير الكبير على حجم النقد المصدر.

-التأثير على سرعة دوران النقد.

-العلاقة بين العملات الافتراضية والعملة التقليدية.[3]

كما أن العملات الافتراضية أسعارها غير مستقرة، بحيث تشكو من تذبذب يجعلها في ارتفاع و انخفاض مستمر بسبب المضاربات على العملة، على عكس العملات التقليدية التي ترجع أسباب انخفاض أسعارها إلى أسباب اقتصادية واضحة.

7-عدم وجود غطاء مالي: العملات الرقمية الخاصة غير مدعومة أو مرتبطة بالعملات التقليدية، وتبادلها يكون خارج سيطرة البنوك المركزية مع عدم التحكم في عرض و طرح هذه العملات من طرف البنوك المركزية.[1]

---

[1]: جوشوا بارون، أنجيلا أوماهوني، دايفيد مانهايم، سينثيا ديون-شفارتس، تداعيات العملة الافتراضية على الأمن القومي، مجلة RAND CORPORATION، كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 2015، ص 67.

[2]: عبد الحليم شاهين، مرجع سابق، ص 68.

[3]:العملات المشفرة، البنك المركزي الأردني، الأردن، 2020، ص 39/36.

الفرع الثاني: المخاطر القانونية:

يفرز التعامل بالعملات الافتراضية مجموعة من المخاطر القانونية و التي يمكن إيجازها في النقاط الآتي ذكرها:

1-استقلال العملة الافتراضية عن رقابة النظام المالي:

عدم خضوع العملات الافتراضية للإشراف من طرف السلطات النقدية، ذلك لإمكانية إصدارها من جهات غير حكومية، إضافة إلى عدم اعتمادها من طرف العديد من الدول أو فرض قيود على تداولها والتعامل بها من طرف الدول التي اعتمدتها بنوع من التحفظ، وهذا ما يجعلها تفتقر للقبول القانوني في معظم الدول.

2-عدم توفر الحماية للمستهلك: و ذلك لعدم وجود سلطة تسهر على احترام الشروط اللازمة لتأمين المحافظ الإلكترونية التي تسمح بتخزين العملات الافتراضية، وبالتالي لا يحق للمالكين اللجوء إلى العدالة في حال سرقة العملات من قبل القراصنة.

بالإضافة إلى عدم إمكانية ضمان قابلية تحويل العملات المشفرة من قبل أي هيئة مركزية إلى مختلف العملات القانونية، التي هي ضرورية لجني فوائد المضاربة.[2]

3-استغلال العملة الافتراضية في الأنشطة الإجرامية:

إن تداول العملات الافتراضية يجري بين الأشخاص دون مرور على البنوك المركزية و دون رقابة حقيقية من الدولة، بالإضافة إلى غياب قواعد موحدة لتحويل الأموال كتلك التي يتم إتباعها في العملات التقليدية، هذا ما جعل تداول هذه العملات غالبا ما يكون مرتبط بعدد من الجرائم التي بات من السهل تمويلها أو إتمام الصفقات فيها أو غسل الأموال غير المشروعة الناتجة عنها.

و من بين الأنشطة الإجرامية المرتكبة نجد غسل الأموال، تمويل الإرهاب، سرقة الهويات، الجرائم الماسة بالأسرار و الخصوصية، التهرب الضريبي و غيرها من الجرائم.[3]

الخاتمة:

من خلال عمل هذه الورقة البحثية تبين لنا بأن العملات الافتراضية ظهرت من خلال سعي الإنسان على وسائط للتبادل وإجراء المعاملات عن بعد، ومن المعروف بأن جوهر التعامل يكون بالنقود ونتيجة لصعوبة تحقيق تحويل النقود والعملات بصفة عامة، ونتيجة للاختلاف في القيمة بينها، فمن خلال جهوده اهتدى للعملات الافتراضية التي تختزل عليه مشقة التنقل وحمل العملة، حيث يمكنه إجراء معاملات وهو جالس أمام الحاسوب في العديد من الأماكن حول العالم، وهذا ما أدى إلى انتشارها واتساع رقعة التعامل بها بين المتعاملين، والأكثر من ذلك عرفت هذه العملات تعدد ولم تقتصر على عملة واحدة، إلا أنه يبقى أشهرها والأكثر تعاملا والأكثر انتشارا عملة البيتكوين.

---

[1] أيمن صالح، مرجع سابق، ص 13، 14.

[2]: مخاطر و تداعيات العملات المشفرة على القطاع المالي، مرجع سابق، ص 27، 28.

[3]: أشرف توفيق شمس الدين، " مخاطر العملات الافتراضية في نظر السياسة الجنائية"، المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة و الدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة "العملات الافتراضية في الميزان"، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 2019، ص672.

حيث كان الغرض من تطويرها تغيير النظام المالي وتداول العملات التقليدية والانتقال إلى الرقمنة في المجال المالي والتعامل بالعملات الافتراضية، وتفادي التنقل واستخدام وسائل الدفع الرقمي الإلكتروني من خلال الإنترنت في مجال المعاملات والمبادلات التجارية.

وفي هذا الورقة البحثية توصلنا إلى أن إعطاء القيمة للعملات الافتراضية، يعطي الحلول لبعض الإشكالات ولعل من بينها قد يقضي على أزمة السيولة، وربما الفوارق بين العملات كونه يعتمد على تقنية الند للند، ويحافظ على السرية كون تعاملاته تكون عبر الإنترنت وبين المتعاملين مباشرة. وفي ذات السياق ارتأينا إعطاء بعض التوصيات التي نراها ضرورية في هذا الموضوع.

التوصيات:

- توفير بيئة تشريعية بإمكانها استيعاب العملات الافتراضية من جهة وحماية للمتعاملين بها من جهة ثانية.
- من أجل إسهام العملة الافتراضية في تحقيق التنمية المستدامة، بات من الضروري توفير نظام مصرفي يتم من خلاله تتبع حركة العملة الافتراضية وتقييدها، حيث يتم الاقتطاع ودفع الرسوم، آليا من خلال استخدام تكنولوجيا ونظام التشفير عبر الإنترنت.
- وكون هذه العملة تعتمد أساسا على الرقمنة والنظام المعلوماتي التشفيري، بات من الضروري استخدام أجهزة الإعلام الآلي ذات المواصفات العالمية، وتقوية شبكة الإنترنت بالخصوص.

-بما أن العملات الافتراضية هي مستقبل النظام المالي الحالي، وجب على المشرع الجزائري التفكير الجاد في عصرنة القطاع المصرفي و البناء لنظام قانوني يضبط ما يفرزه التعامل بالعملات الافتراضية من جرائم من جهة و حماية المتعاملين فيها من جهة أخرى.

-تمكين الأفراد من التعامل بالعملات الافتراضية لما لها من ميزات خاصة في ظل تنامي التجارة الدولية و ظهور ما يسمى بالتجارة الإلكترونية ما يسهل على الأفراد مختلف المعاملات التجارية.

-التأسيس لقواعد تنظيمية تمكن السلطات النقدية من فرض الرقابة على السوق الموازي للسوق الرسمية خاصة مع منع المشرع الجزائري المواطنين من التعامل بالعملات الافتراضية، ووضع المادة 117 من قانون المالية لسنة 2018 حيز التنفيذ من خلال تشريع عقوبات في حق المتعاملين بها نظرا لما يسببه ذلك من ضرر للاقتصاد الوطني نتيجة لما ينتج عنه من تراجع لأداء البنوك باعتبارها أداة هامة ممولة للاقتصاد بشكل رئيسي.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

I. التشريعات:

1 -الأمر رقم 58/75 المؤرخ في 1975/09/26، المتضمن القانون المدني الجزائري، المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد:78، الصادرة بتاريخ: 1975/09/30.

1-القانون رقم 17-11 المؤرخ في 27 ديسمبر 2017 المتضمن قانون المالية لسنة 2018، جريدة رسمية عدد 76، الصادر في 28 ديسمبر 2017.

2- القانون رقم:18-05 المؤرخ في 10 ماي 2018، المتعلق بالتجارة الإلكترونية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 28، الصادر في

II. الكتب.

1 -أيمن صالح، واقع العملات الرقمية، سلسة كتيبات تعريفية، العدد 10، صندوق النقد العربي، أبو ظبي- الإمارات العربية المتحدة، 2021.

2 -مناني فراح، العقد الإلكتروني وسيلة إثبات حديثة في القانون المدني الجزائري، دار الهدى عين مليلة، الجزائر، طبعة 2009.

III. المقالات:

3 بن معتوق صابر، تحديات التعامل بالعملات المشفرة – البتكوين نموذجا، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، المجلد 03 العدد 02 سنة 2020، ص 85- 111.

4 حفيظة لصنوني، رحمة بلهادف، نادية غوال، العملات الافتراضية: مخاطرها ومدى قانونيتها البتكوين نموذجا، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد04، العدد03، سنة 2020، ص 341- 360.

5 جوشوا بارون، أنجيلا أوماهوني، دايفيد مانهايم، سينثيا ديون-شفارتس، تداعيات العملة الافتراضية على الأمن القومي، مجلة RAND CORPORATION، كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 2015.

6 رواق خالد، العملات المشفرة البيتكوين أنموذجا(مدى مواكبة التكيف الفقهي والشرعي للواقع المعاصر)، مجلة أفاق للبحوث والدراسات، المجلد04، العدد02، سنة 2021، ص 485-502.

7 طاهري الصديق، انتشار العملات الرقمية في ظل جائحة كورونا البيتكوين نموذجا، مجلة دفاتر بوداكس، المجلد 10، العدد01 سنة 2021، ص 423-441.

8 -عبد الحليم شاهين، الخصائص الاقتصادية للبيتكوين "دراسة تحليلية"، مجلة التنمية والسياسة الاقتصادية،المجلد 22، العدد 02، كلية الدراسات الاقتصادية و العلوم السياسية، جامعة الاسكندرية، مصر، 2020.
9 -عبد المالك توبي، منصف شرفي، أثر العملات الرقمية المشفرة على مستقبل المعاملات المالية: البتكوين نموذجا، مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)، المجلد11، العدد01،2021.
10 -عثمان عثمانية، وداد بن قيراط، العملات المشفرة البيتكوين والعملات التقليدية، مجلة رؤى اقتصادية، مجلد11 ، العدد01، الوادي، الجزائر 2021.
11 -فريدة حداد، عبد الحق قريمس، "العملة الافتراضية في القانون الجزائري"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و السياسية، العدد 3، المجلد 58، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحيى -جيجل-، الجزائر، 2021.
12 -كريستين لاغارد، التكنولوجيا المالية من منظور تنظيمي، مجلة التمويل و التنمية، العدد 55، صندوق النقد الدولي، 2018.
13 -مريم جامع، أحمد علاش، دراسة تقلبات العملات المشفرة وأسبابها في الفترة الممتدة من 2010-2021، مجلة أفاق علوم الإدارة والإقتصاد، المجلد05، العدد01 سنة 2021.
14 -مخاطر و تداعيات العملات المشفرة على القطاع المالي، مجلة صندوق النقد العربي، رقم 117، أبوظبي، الإمارات، 2019.
15 -العملات المشفرة (CRYPTOCURRENCIES)، البنك المركزي الأردني ، الأردن، 2020.

IV. الرسائل و المذكرات الجامعية:

- عبد الله ناصر عبيد نصيري الزعابي، التنظيم القانوني للعملات الرقمية المستحدثة في التشريع الإماراتي و المقارن (دراسة تحليلية مقارنة)، أطروحة ماجستير، كلية القانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، الإمارات العربية المتحدة، 2018.

V. المداخلات:

1 -محمد الهادي المكنوزي، صعوبة تحديد الطبيعة القانونية للعملات الافتراضية: دراسة على ضوء موقف المشرعين الفرنسي و الأوروبي، المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة و الدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة" العملات الافتراضية في الميزان"، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 2019.
2 -أشرف توفيق شمس الدين، " مخاطر العملات الافتراضية في نظر السياسة الجنائية"، المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة و الدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة "العملات الافتراضية في الميزان"، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 2019.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية:

1- AMAURY PERRIN, le bitcoin et le droit problématiques de qualification, enjeux de régulation, université Paris2, panthéonassas, France, 2018.

2- Hubert de vauplane, l'analyse juridique du bitcoin, lex base revue, n°567, Paris, France, 2014.

3- Abdoulaye Hamadou, étude comparative des moyens de paiement, mémoire vue de l'obtention du grade de maitre ès (m.se.) en informatique, département d'informatique et de recherche opérationnelle, université de Montréal, Canada, 2015.

عنوان المداخلة: أثر الرقمنة على أداء مؤسسات التعليم العالي
جامعة محمد بوضياف –المسيلة– نموذجا

Title: The impact of digitization on the performance of higher education institutions

د. أسماء زدوري
أستاذة محاضرة –أ –
جامعة 8 ماي 1945– قالمة، الجزائر
zedouriesma@yahoo.fr
0662599669
مخبر الانتماء: التنمية الذاتية والحكم الراشد، قالمة

نورة قدوش
طالبة دكتوراه،
جامعة 8 ماي 1945– قالمة، الجزائر،
gueddouchenora9@gmail.com
0665825782
مخبر الانتماء: التنمية الذاتية والحكم الراشد، قالمة.

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية الرقمنة وأثرها على أداء مؤسسات التعليم العالي، حيث أصبحت الرقمنة واقعا ملموسا تعيشه كل الدول وفي جميع القطاعات داخل الدولة بحكم عدة عوامل منها تطور تكنولوجيات الإعلام والإتصال والعولمة التي جعلت من العالم قرية صغيرة لأنها دخلت في كل المجالات، خاصة في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي حيث ساهمت الرقمنة في رفع المستوى العلمي والثقافي والمهني، كما ساهمت في نشر المعارف ونتائج البحث والإعلام العلمي والتقني.

الكلمات المفتاحية: الرقمنة، التعليم الرقمي، التعليم العالي.

Summary

This study aimed to shed light on the importance of digitization and its impact on the performance of higher education institutions, as digitization has become a tangible reality experienced by all countries and in all sectors within the country due to several factors, including the development of information and communication technologies and globalization that made the world a small village because it entered in all fields, Especially in the higher education and scientific research sector, where digitization has contributed to raising the scientific, cultural and professional level, and has also contributed to the dissemination of knowledge, research results, and scientific and technical media.

Keywords: Human capital, Investing in human capital, Productivity

المقدمة

تدخل الرقمنة ضمن أحد معايير الجودة وهو إستخدام الوسائل التقنية في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في ظل الأزمة التي شهدت انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد– 19) في مختلف أنحاء العالم حيث قررت منظمة الصحة العالمية الإعلان عن حالة طوارئ بسبب تزايد وكثرة الإصابات بفعل الانتشار السريع لهذا الفيروس في العالم، فالوضع الاستثنائي جعل كافة الدول عامة والجزائر خاصة تعمل على اتخاذ كامل الإجراءات والتدابير اللازمة بجدية وصرامة لمواجهة هذا الوباء للتقليل من الإصابات والوفيات في انتظار التخلص منه نهائيا من خلال التوصل إلى وجود لقاح فعال وعلاج مناسب له.

ومن بين أهم التدبير والإجراءات التي تقلل وتمنع من العدوى والانتشار عملت الجزائر على وضع برتوكول صحي وذلك بفرض إجراءات التباعد الاجتماعي، عن طريق غلق كل المدارس والمعاهد والجامعات وهذا الانقطاع المستمر عن الدراسة دفع بمؤسسات التعليم العالي لتبني الرقمنة كبديل للتعليم الحضوري ولتمكن الجامعات من أداء مختلف نشاطاتها وتحقيق أهدافها المسطرة لاستكمال ونجاح السنة الدراسية 2019–2020.

حيث أن الرقمنة بصفة عامة والتعليم الرقمي بصفة خاصة يعتبر أساسا فعالا في ترسيخ مختلف المعلومات والبيانات في البيئة التعليمية، ويعمل على تثبيتها واسترجاعها في مختلف المواقف الضرورية لاستخدامها استخدام الأمثل، ومن هذا المنطلق تسعى الأمم والمجتمعات إلى اعتماد إستراتيجيات الرقمنة للتماشي مع التطور الحاصل على مستوى حاجات واهتمامات الأفراد وفق متطلبات جودة الحياة التي يسعون إلى تحقيقها.

إن استخدام التعليم الرقمي في العملية التعليمية ليس بجديد بل يعود إلى سنوات خلت، فأغلب مؤسسات التعليمية ومعظم الجامعات تستخدم أنظمة إدارة التعلم عن بعد moodel، لكن في ظل أزمة كورونا توجهت غالبية الجامعات نحو التعليم الرقمي لضمان استمرار التعليم والتعلم في ظل الحجر المنزلي، كما زاد بشكل مبهر استخدام تطبيقات المحادثة بالفيديو عبر الإنترنت بتقنية GOOGLE MEET/ZOOM وغيرها من التطبيقات الجديدة التي استخدمتها امؤسسات التعليم العالي في مزاولة مختلف نشاطاتها منها التدريس وتنظيم الملتقيات وغيرها في هذا الظرف الاستثنائي.

I. الإطار المنهجي للدراسة

الإشكالية

وعليه الإشكالية المطروحة لهذه الورقة البحثية تتمثل فيما يلي:

ما هو أثر الرقمنة على أداء مؤسسات التعليم العالي؟

فرضيات الدراسة

تستند الدراسة على الفرضيات التالية:

- الرقمنة لها أثر إيجابي على تطوير مؤسسات التعليم العالي؛
- مساهمة الرقمنة في إثراء وتطوير محتوي التعليم العالي من النظري إلى التطبيقي.

أهمية الدارسة

وبناء عليه تتجلى أهمية الدراسة في محاولتها:

- موضوع الرقمنة من المواضيع الحديثة التي ما تزال بحاجة الى الدراسة أو التنظير.
- دور الرقمنة في تطوير وتحسين جودة وريادة مؤسسات التعليم العالي.

أهداف الدارسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تناول المفاهيم النظرية المتصلة بمفهوم الرقمنة؛
- التعرف على أثر الرقمنة ودورها في تحسين أداء مؤسسات التعليم العالي؛
- إبراز مساهمة جامعة محمد بوضياف – المسيلة في تطوير الجامعة عن طريق تبني الرقمنة؛
- تقديم مقترحات وتوصيات فيما يخص موضوع الدراسة.

تقسيمات الدراسة:

بغية تحقيق الأهداف المرجوة من البحث تم تقسيمه أربع محاور:

- **المحور الأول:** ماهية الرقمنة
- **المحور الثاني:** أساسيات التعليم الرقمي
- **المحور الثالث:** الرقمنة في التعليم العالي
- **المحور الرابع:** الرقمنة في جامعة محمد بوضياف – المسيلة

منهجية الدراسة وأدواتها:

من أجل دراسة المشكلة موضوع البحث، وتحصيل أبعادها ومحاولة اختبار صحة الفرضيات المقدمة، تنتهج هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، باعتباره الأنسب لتحديد الحقائق، وفهم مكونات الموضوع، وإخضاعه للدراسة الدقيقة، وكذا تحليل أبعاده.

المحور الأول: ماهية الرقمنة

في السنوات القليلة الماضية أصبح مصطلح الرقمنة يستخدم في جميع بلدان العالم المتقدمة منها والنامية على حد سواء لأن الدول المتقدمة تعتمد على تكنولوجياتها على الرقمنة والدول النامية لا تريد أن تتأخر عن الركب.

1-مفهوم الرقمنة

سنتطرق في مفهوم الرقمنة للتعاريفات الخاصة بالرقمنة وأهميتها واهدافها

1-1-تعريف الرقمنة

الرقمنة هي تحويل المنتجات المادية، أو التناظرية إلى موارد رقمية، وتعد الرقمنة عملية تطوير جذرية في طريقة عمل المؤسسة باستخدام التقنيات الرقمية الحديثة في توافق مع أهداف الموئسسة والعملاء، والرقمنة شكل من اشكال إزالة المواد حيث يسمح التحويل الى التقنية الرقمية للمؤسسة والشركات والاستفادة من الاتجاهات الناشئة مثل البيانات الضخمة. (مهري، 2006، صفحة 83)

عرفت الرقمنة على أنها تحويل البيانات إلى شكل رقمي وذلك لأجل معالجتها بواسطة الحاسب الإلكتروني وفي سياق نظم المعلومات، عادة ماتشيير الرقمنة إلى تحويل النصوص المطبوعة أو الصور إلى اشارت ثنائية باستخدام نوع من أجهزة المسح الضوئي التي تسمح بعرض نتيجة ذلك على شاشة الحاسب. (فراج، 2005، صفحة 38)

كما تعرف الرقمنة بأنها إستخدام التقنيات الرقمية لتغيير نماذج الأعمال والعمليات وتوفير فرص جديدة لتوليد الثروة وللتنمية المستدامة.

كما عرفت الرقمنة على أنها إستنساخ راقية من تحويل الوثيقة مهما كان نوعها ووعاؤها إلى سلسلة رقمية، يواكب هذا العمل التقني عمل فكري ومكتتبي لتنظيم ما بعد المعلومات، من أجل فهرستها وجدولتها وتمثيل محتوى النص المرقمة. (خثير و فوزية فاطمة، 2007، صفحة 131)

1-2-أهمية الرقمنة

تتمثل أهمية الرقمنة فيمايلي: (الشيخ بلة إسماعيل، 2010، صفحة 90)

- إتاحة الدخول إلى المعلومات بصورة واسعة ومعمقة بأصول وفروعها،
- الحصول على المعلومات بالصوت والصورة وبالألوان أيضا،
- إمكانية التكامل مع المواد التعليمية وتطوير البحوث العلمية،
- إمكانية التكامل مع الوسائل الأخرى الصوت، الصورة، الفيديو...إلخ؛
- تحصيل المعلومات من المجموعات الضخمة مهما بلغت ضخامتها؛
- القدرة على طباعة المعلومات منها عند الحاجة وإصدار صور طبق الأل عنها؛
- سهولة تسريع وسرعة تحصيل المعرفة والمعلومات من مفرادتها.

1-3-أهداف الرقمنة

تتوزع أهداف الرقمنة على المستويات التالية: (دياب حامد الشافعي ، صفحة 102)

- **الحفظ:** حيث أن الوسائط الرقمية تعد أقل عرضة للتلف والضرر مقارنة بالوسائط الورقية التي تتعرض لعدة أخطار.
- **التخزين:** أما بخصوص التخزين فأن القرص المضغوط يمكنه تخزين ألاف الصفحات، فماباالك بقرص رقمي DVD فالرقمنة توفر علينا الكثير من المساحات.
- **الإقتسام:** من خلال الشبكات وخصوصا شبكة الإنترنت سمحت الرقمنة بالأطلاع على نفس الوثيقة من قبل مئات الأشخاص في نفس الوقت.
- **سرعة الإسترجاع وسهولة الإستخدام:** تتميز الرقمنة بسرعة كبيرة في الإسترجاع، حيث أنه عندما تحول المواد الوثائقية إلى الشكل الرقمي يمكن للمرء استرجاعها في ثوان بدلا من عدة دقائق.
- **بأضافة إلى أهداف أخرى تتمثل في:**
- توصيل المعلومات للمستفيد دون التدخل البشري؛
- الربح المادي من خلال بيع المنتج الرقمي سواء على أقراص أو إتاحته على الشبكة.

2- متطلبات الرقمنة

لنجاح الرقمنة يجب توفر المتطلبات التالية:

2-1-التخطيط: لتخطيط الرقمنة رصيد معين في مؤسسة توثيقية يتم من خلال إسناد المشروع إلى لجنة تشرف عليه وتعرف باسم فريق عمل الرقمنة والتي يجب أن يتكون من عناصر يشهد لها بالكفاءة العلمية والعملية حيث تقوم هده اللجنة بوضع خطة مناسبة لمراحل تنفيذ المشروع أبرز عناصر هذه الخطة:

- تحديد أهداف هذا المشروع؛

- دراسة جدوى يتم فيها تحديد المتطلبات الضرورية لعملية الرقمنة، الوسائل والتجيهزات والإطارات البشرية؛

- تحديد تكاليف المشروع وإقرار ميزانية مناسبة للمشروع مع تبويبها؛

- إعادة الإجراءات الإدارية التنظيمية والعمليات الفنية بما يتناسب والحول الجديد؛

- تحديد الإجراءات التي سوف تتخذ بخصوص المشاكل التي سوف تعترض المشروع، فعملية التخطيط لمشروعات الرقمنة يعتبر بمثابة الإنطلاقة الصحيحة التي تسمح بتوضيح مراحل الرقمنة وتحديد المسؤوليات إبراز معالم المشروع والحصول على الهدف المطلوب. (محمود و عباس، 2004، صفحة 190)

2-2- الماسح الضوئي: يعتبر الماسح الضوئي من الأجهزة الهامة في عملية الرقمنة ، والماسح الضوئي هو جهاز يقوم بتحويل أي شكل من أشكال البيانات المتوفرة في الوثائق المطبوعة والمصورة والمخطوطة والمرسومة إلى إشارات رقمية قابلة للتخزين في ذاكرة الحاسوب، وتكون نتيجة المسح الضوئي عبارة عن صورة رقمية متعددة الأشكال، والماسح الضوئي له عدة أنواع:

2-2-1- الماسح الضوئي المسطح: وهذا النوع يعمل من خلال تثبيت الورقة المراد تأديتها للحاسب داخل الماسح وتبقى مكانها، يمسح ضوء الماسح الورقة.

2-2-2- الماسح الضوئي ذو التغذية اليدوية: وهو يعمل من خلال سحب الورقة داخل الماسح لتتعرض لمصدر صوتي ثابت، ويتميز بصغر حجمه ويستخدم عادة مع الحاسبات المحمولة.

2-2-3- الماسح الضوئي اليدوي: وهو الأصغر حجما ويقوم بالمسح بطريقة يدوية، وهو لا يعطي صورة عالية الجودة.

2-2-4- الماسح الضوئي الإسطواني: يستخدم في مؤسسات النشر، وتفوق دقته كل الأنواع السابقة الذكر، كما تختلف فكرة عمله عن الماسحات الأخرى حيث تثبت الورقة على أسطونة زجاجية ويسطع ضوء من داخل الاسطونة ليضئ الورقة ويقوم جهاز حساس للضوء يسمى أنبوبة تكبير الفوتونات ليحول الضوء المعكس الى تيار كهربائي.

2-2-5- الماسح الضوئي الرأسي: وتسمى كذلك ماسحات الكتب، وتتميز بالحد من مخاطر إتلاف أثناء المسح الضوئي، بالإضافة إلى تغلبها على مشكلة انحناء أو تقوس الصفحات بسبب التجليد، وهو الأمر الذي يحتاج الى مزيد من الجهد في تحرير الصور إذا ما استخدمت ماسحة مسطحة، وهي مرتفعة الأسعار مقارنة بالماسحات الأخرى.

3- آلات التصوير الرقمية: يتعلق الامر بألات تصوير رقمية منتظمة، نظام رقمنة داخلي وأغلبيتها متشابهة من الناحية البصرية على غرار نظيرتها الكلاسيكية، وحاليا تصل إحطات بالصورة إلى عدد من البيكسلات يصل إلى ثلاثة ملايين بيسكال وهذا مايسمح بالوصول إلى النوعية مذهلة من الصور والوثائق، وهناك نوع أخرى يسمى كاميرا كلاسيكية موصلة ببطاقة امتلاك والتي تعمل بالنظام التناظري موصولة ببطاقة امتلاك موجودة على الحاسوب وقد كانت هذه الطريقة أكثر استعمالا قبل ظهور آلات التصوير الرقمية وانخفاض أسعارها. (صالح محمد و عماد عيسى، 2005، صفحة 286)

4- اوعية التخزين: إن من بين أساسيات التكنولوجيا الرقمنة اختيار اوعية تخزين ذات جودة واسعة وعالية،وتتعامل مع الإعلام الألي ومن هذه الأجهزة الأقراص الضوئية، الأوعية المغناطيسية المتصلة بالإعلام الألي.

وعموما فتبني قرار الإعتماد على متعامل خارجي لابد أن يرتكز على على اتفاق مسبق معها بخصوص الغلتزام بالمعايير والاشكال والمواصفات المتفق عليها في عمليات الرقمنة، والإخلال بهذه المواصفات يلزم المتعامل التصحيح دون تكاليف إضافية

5- البرمجيات: لا يمكننا استخدام الحاسب الآلي في عملية الرقمنة بدون برامج سواء كانت برامج تشغيل أو برامج تطبيقات التي تستخدم للقيام بمهام الرقمنة وتتمثل أهم هذه البرامج الأساسية والمهمة في عملية الرقمنة فيمايلي: (عادل غزال، 2012، صفحة 38)

- برامج إلتقاط الصور التي تتاح غالبا مه جهاز المسح الضوئي ويتم التعامل معها اثناء عملية المسح الضوئي.
- برمجيات تحرير الصورالتي تقوم بمعالجةوتحسين الصور الرقمية بعد إلتقاطها من جهاز المسح الضوئي.
- برمجيات التعرف البصري على الاحرففي حالة القيام برقمنة النصوصوالذي يقوم بتحويل صور الصفحات الى نصوص كاملة.
-

المحور الثاني: أساسيات التعليم الرقمي

يعد التعليم الرقمي وسيلة من الوسائل التي تهتم بتكنولوجيا المعلومات في صورة متزامنة أو غير متزامنة، حيث يعد ممارسة من الممارسات التدريسية الحديثة والتي تهدف إلى تقديم المحتويات التعليمية والذي يعتمد على التقنيات العلمية والوسائط التكنولوجية المتعددة.

1 تعريف التعليم الرقمي

يعد التعليم الرقمي من الموضوعات المهمة التي يجب الاهتمام بها في الجامعات المعاصرة لما له من إسهامات ذات فعالية في العملية التعليمية سواء داخل المؤسسات التعليمية أو خارجها، حيث قدمت له مجموعة من التعاريف نذكر منها ما يلي:

يعرف التعليم الرقمي: بأنه تقديم محتوى تعليمي الكتروني عبر الوسائط المتعددة على الكمبيوتر وشبكاته إلى المتعلم بشكل يتيح له إمكانية التفاعل النشط مع هذا المحتوى،ومع المعلم ومع أقرانه، سواء كانذلك بصورة متزامنة آم غير متزامنة،وكذا إمكانية إتمام هذا للتعليم في الوقت والمكان وبالسرعة التي تناسب ظروفه وقدراته، فضلا عن إمكانية إدارة هذا التعلم أيضا من خلال تلك الوسائط. (لونيس علي و ياسمينة اشعلال ، 2011، صفحة 88)

كما يعرف بأنه عبارة عن مجموعة واسعة من التطبيقات والعمليات مثل استخدام الويب كأساس للتعلم والكمبيوتر كأساس للتعليم، والصفوف الافتراضية، والتعاون الرقمي، كما يمكن نقل المحتوى من خلال الإنترنت، وأشرطة تسجيل صوت وصورة، والبث عن طريق الأقمار الصناعية، والتلفزيون التفاعلي والأقراص المضغوطة. (مليكة، 2019، صفحة 221)

2 أهمية التعلم الرقمي

يمكن إجمال أهمية التعليم الرقمي في:

- يؤثر التعليم الرقمي على الممارسات التدريسية للمعلم، وكذلك استخدام الوسائط الرقمية، حيث أدت التكنولوجيا الرقمية إلى ظهور أشكال جديدة من التقنيات تساعد في دعم عمليات التعليم. (Macieod.H, 2015, p. 25)

- يستخدم التعليم الرقمي التكنولوجيا من خلال تقديم المحتوى بأشكال متعددة، بطريقة تفاعلية، لتعزيز التحصيل العلمي للطلاب، وذلك من خلال توفير ووسائل وأساليب تساعد في فهم المفاهيم الصعبة. (Hammond.l, p. 02)

- يساعد التعليم الرقمي في نمو المعرفة من خلال تصميم واستخدام وتقييم الموارد التعليمية الرقمية. (Hartog.r, 2013, p. 15)

- توفر مصادر التعليم الرقمية خيارات وفرص جديدة للتعليم، إضافة إلى مميزات الموارد التعليمية الرقمية، مما يساعد في تثقيف المجتمع (Yang.l, 2013, p. 269)

- التعليم الرقمي له تطبيقات يمكن الاستفادة منها في: (مناعي، 2003، صفحة 64)

  - ✓ الوصول إلى مصادر ومراجع ودوريات علمية تفتقر إليها المكتبات التعليمية.
  - ✓ الاتصال بقواعد البيانات والدوريات التكوينية والمكتبات الرقمية المتاحة على الإنترنت.
  - ✓ استخدام خدمة البريد الإلكتروني في مراسلة المؤسسات والجهات المسؤولة.
  - ✓ متابعة التطورات المتلاحقة في الميدان التربوي للاستفادة من نتائجها في تطوير العملية التعليمية.

3- مكونات التعليم الرقمي

يجب أن يشتمل التعليم الرقمي على المكونات الآتية: (خالد، 2003، صفحة 32)

- **المكون التعليمي**: وشمل الطلبة، الأساتذة، المواد التعليمية، الإداريون، الماليون، المكتبة، المعامل، مراكز الأبحاث، الامتحانات.

- **المكون التكنولوجي**: ويشمل مواقع على الانترنت، الحواسب الشخصية، الشبكة، تحويل المكون التعليمي رقميا.

- **المكون الإداري**: ويشمل أهداف التعليم الرقمي، فلسفة التعليم الرقمي، خطط وبرامج وموازنات التعليم الرقمي، الجداول الزمنية للتعليم الرقمي، إستراتيجية وأهداف كلمن الأجل القصير والأجل الطويل، الرقابة المانعة الوقائية والتابعة العلاجية لانحرافات برنامج التعليم الرقمي.

- **المضمون:** ويقصد به كل ما يحتوي عليه عنصر التعلم من مادة تعليمية سواء كانت نصية أو مرئية أو صورة ثابتة أو متحركة.
- **النشاط:** يقصد به المهام والمشروعات المتضمنة داخل عنصر التعليم لكي تتيح للمتعلم التدرب والفهم.
- **التقويم:** ويقصد به التأكد من تحقيق الهدف التعليمي لعنصر التعليم.
- **البيانات الواصفة:** وهي بمثابة معلومات نصية مختصرة عن عنصر التعليم توضح مكوناته وأهدافه.

المحور الثالث: الرقمنة في التعليم العالي

1 تعريف الرقمنة في التعليم العالي

كل مايستخدم في عملية التعليم والتعلم من تقنيات المعلومات والاتصالات، والتي تستخدم بهدف تخزين، معالجة، استرجاع ونقل المعلومات من مكان لأخر، فهي تعمل على تطويره وتجويده بجيع الوسائل الحديثة كالحاسب الالي وبرمجياته، شبكة الإنترنت، قواعد البيانات، الموسوعات، الدوريات، المواقع التعليمية، البريد الإلكتروني، البريد الصوتي، التخاطب الكتابي والصوتي، المؤتمرات المرئية، الفصول الدراسية الإفتراضية

2 أهمية التعليم الرقمي في الجامعات خاصة في ظل جائحة كورونا

ألقت أزمة فيروس كورونا بظلالها على قطاع التعليم؛ إذ دفعت الجامعات والمؤسسات التعليمية لإغلاق أبوابها تقليلا من فرص انتشاره. وهو ما أثار قلقا كبيرا كل هذا دفع بالمؤسسات التعليمية للتحول إلى التعلم الرقمي، كبديل طال الحديث عنه والجدل حول ضرورة دمجه في العملية التعليمية في الجامعات.

حيث تزايد أهمية استخدام التعلم الرقمي في الجامعات نظرا لما يتمتع به من مميزات تشجع على استخدامه عن غيره من أساليب التعلم التقليدية، ورغم ما تعانيه الدولة من مشاكل إلا أن تطبيق التعلم الرقمي ومعارتفاع تكلفته سوف يسهم في حل هذه المشاكل وإحراز التقدم والتطور في مختلف الميادين هذا و يرى العديد من الباحثين أن التعلم الرقمي في الجامعات يحتاج إلى وجود إستراتيجية واضحة المعالم بحيث لا يصبح تقليدا أو تظاهرا باستخدام التكنولوجيا وإنما ينبغي أن يتجسد في تطوير أداء الجامعة والمجتمع، وترقية الحياة المجتمعية حيث يلعب التعلم الرقمي دورا كبيرا في تحسين وتطوير العملية التعليمية بما يزيد في تحسين الأداء المرتقب وحل جميع المشاكل المتراكمة وبالتالي هذا ما يؤدي

بتحقيق الأهداف المنشودة من خلال المساهمة في تحقيق جودة التعليم العالي، إضافة إلى كونه يمنح فرصا كبيرة لتبادل الحوار والنقاش واستخدام العديد من التقنيات التربوية ومساعدات التعليم وتشجيع التعليم الذاتي والتقييم الفوري وتصحيح الأخطاء بعد معرفة نتائج الطلبة ومراعاة الفروق الفردية بين الطلبة وتعدد وتنوع مصادر المعلومات والمعرفة والاستخدام السهل والميسر للأجهزة والأدوات وتبادل الخبرات بين الطلبة وسهولة تغيير وتطوير المادة العلمية فيه بسهولة في ضوء التغييرات والاكتشافات العلمية الجديدة وبذلك فقد أصبح التعلم الإلكتروني وتقنياته المتعددة ضرورة من ضرورات التعليم الجامعي في الوقت الحاضر،حيث اعتبر الاهتمام به والاستفادة من إمكانياته الكبيرة مظهرا أساسيا وفاعلا من مظاهر الاهتمام والعناية بتعزيز العملية التعليمية في المؤسسات الجامعية.

3 عناصر ومتطلبات الرقمنة في التعليم العالي

يستفاد من التعريف المذكور سابقا أن الرقمنة في التعليم تشتمل على العناصر ومتطلبات يجي توفيرها

3-1- عناصر الرقمنة في التعليم العالي

- وجود برامج لتخزين وتدوال المعلومات والبيانات، المواقع، قواعد البيانات، البريد الإلكتروني، برامج التخاطب بمختلف انواعه؛
- استعمال تقنيات المعلومات والاتصالات في الوصول إلى البيانات وتبادلها نظرا للدور الكبير الذي تلعبه الرقمنة في تطوير العملية التعليمية وجودة مخرجاتها بما ينعكس على التنمية المستدامة.

3-2- متطلبات الرقمنة في التعليم العالي

يمكن تلخيص متطلبات الرقمنة قي قطاع التعليم العالي في النقاط التالية:

- استخدام تكنولوجيا الإعلام والإتصال في العملية التعليمية؛
- توفير التجهيزات وشبكات تكنولوجيا الإعلام والإتصال بأعتبارها من من البنى التحتية الضرورية لتسجيد الرقمنة.
- تطوير الكفاءات البشرية ويشمل تعليم الإعلام الالي وتكنولوجيا الإعلام والإتصال كشعبة مستقلة وتعليمها للطلبة في جميع الشعب.
- الإستفادة من تجارب الدول الأخرى في مجال الرقمنة، ويكون ذلك بتبادل الخبرات والبعثات العلمية والتكوينية. (الدين، 2021، صفحة 126)

4-جهود وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في مجال الرقمنة

أثمرت جهود وزارة التعليم العالي التعليم العالي والبحث العلمي في مجال الرقمنة العديد من النتائج ساهمت في تطوير التعليم العالي نذكر على سبيل المثال:

4-1- على مستوى الاهتمام بتكنولوجيا الإعلام والإتصال:

إهتمت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتكنولوجيا الإعلام والإتصال كشعبة، حيث يتم التكوين فيها في كليات العلوم في أغلب جامعات الوطن، كما تدرس أيضا كمادة في أطوار التعليم خاصة في طوري الماستر والدكتوراه.

بالإضافة إلى ذلك تمتلك الجامعات الموارد البشرية المخصصة لرقمنة التعليم العالي من مهندسين وتقنيين المكلفين بأدارة وتسيير أنظمة المعلومات والبرامج المختلفة، وكذا لصيانة شبكات الإنترنت والإعلام الالي ومختلف الأجهزة والمعدات.

4-2- على مستوى البرامج وأنظمة المعلومات

عملت الوزارة على إنشاء العديد من البرامج والمنصات الغلكترونية في مجال التعليم العالي والبحث العلمي

نذكر منها على سبيل المثال

4-2-1-نظام البرقراس (système progres): هو عبارة عن أرضية رقمية وطنية تتضمن قواعد بيانات رقمية تخص متابعة المسار الدراسي للطلبة الجامعيين في الطور الأول والثاني والثالث، وكذا تسيير الخدامات الجامعية للطلبة فيما يخص الإيواء والمنح.

4-2-2- نظام تسيير المكتبات الجامعية: système normalise de gestion de bibliothique هو نظام رقمي خاص بتسيير المكتبات الجامعية من إنشاء وتطوير مراكز البحث عن المعلومة العلمية والتقنية ويعمل على شبكات المعلوماتية المحلية والإنترنت.

4-2-3- النظام الوطني للتوثيق عبر الخط: système national de documentation en ligne هو نظام أنشأه مركز CERIST خاص برقمنة أطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير والبحث عنها عبر الخط يدعى اختصارا ب SNDL

4-2-4- البوابة الجزائرية للمجلات العلمية: Algerian scientific journals platform

هي أرضية رقمية تدعى إختصارا ASJP تنشر فيه الأعمال البحثية في جميع المجالات

4-2-5- الأرضية الرقمية البيداغوجية E-learning

هي أرضية رقمية بيداغوجية تفاعلية تتضع فيه ملخصات الدروس بمختلف أشكالها، فهي وسيلة تواصل رقمية ببين الطلبة والأساتذة

4-2-6- الإيميل المهني: بريد إلكتروني يستعمل في التواصل بين المؤسسات الجامعية وبينها وبين الوزارة، وفي التواصل بين الإدارة والأساتذة ويوضع أيضا تحت تصرف الطلبة.

المحور الرابع: الرقمنة في جامعة محمد بوضياف – المسيلة

تأسست جامعة ولاية المسيلة في عام 1985 من خلال فتح معهد للتعليم العالي في الميكانيك، ثم في عام 1989 فُتح معهد الهندسة المدنية ومعهد التقنيات الحضرية. وفي عام 1992 أصبحت مركزًا جامعيًا، أما في عام 2001 تحصلت على مرتبة جامعة، مع أربع كليات و23 قسما

حالياً يوجد بالجامعة سبع كليات، معهدين وثلاثة وعشرون مخبراً للبحث معتمدة من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

1 -المنصة التعليمية الرقمية لجامعة محمد بوضياف -المسيلة

كان لجامعة المسيلة تجربة سباقة وهذا قبل إنتشار جائحة كوفيد 19 بحوالي سنة سعت من خلالها إلى تبني سياسة التعليم عن بعد وصفر ورقة وهذا عبر منصة مودل والمراسلات الإلكترونية، مما جعلها تتأقلم بسرعة مع الاحداث بسرعة وتنهي المواسم الجامعية في وقتها دون تاخيرحسب الرزنامة المعتمدة من الوزارة الوصية هذا بفضل تبني الجامعة إستراتيجيات ومنصات تعليمية حديثة بتفاعل جميع الأطراف البيداغوجية وتجهيز الوسائل الرقمية الحديثة من الإنترنت وأجهزة ومنصات

ولقد سجلت العملية للتعليم الرقمي مواقف إيجابية من طرف الطلاب

2-تطبيق مشروع صفر ورقة بجامعة محمد بوضياف –المسيلة

أعلنت جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، مؤخرا، عن إصدار بطاقات مهنية بخاصية متعددة الخدمات للموظفين والطلبة والتي توفر على حامليها عناء وتكاليف التنقل إلى الإدارة بالطريقة الكلاسيكة وهذا

بتحويل البطاقة المهنية من بطاقة كشف الهوية وصفة المهنية لحاملها، إلى مجموعة خدمات إدارية الكترونية تسهل لصاحبها جملة من الخدمات الإدارية في إطار سعي مديرية الرقمنة لرقمنة الإدارة وتطبيق مشروع صفر ورقة.

وفي هذا الصدد، أوضح مدير الرقمنة بجامعة المسيلة الدكتور، هراقمي كمال الدين، بأن هذه البطاقة قفزة نوعية في مجال الرقمنة والإدارة الالكترونية، بحيث تعود بالفائدة على حاملها، فبالنسبة للموظف تسهل علية استخراج شهادة العمل وكشف الراتب والاطلاع على التعليمات الإدارية وأيضا بالنسبة للطلبة، حيث تسهل عليهم استخراج الشهادة المدرسية وكشف النقاط وتوقيت الدراسة والاطلاع على كل الإعلانات البيداغوجية التي تخصهم.

وفيما يخص الناحية التقنية، فهي تعمل من خلال مسح الرمز الموجود في البطاقة بأي نوع من كاميرات الهواتف الذكية، فيتم الولوج مباشرة للحساب الشخصي، كما لا يحتاج هذا النوع من البطاقات لتحديث وفي حالة ضياعها أو تلفها، يتقيد صاحبها بنفس الإجراءات التي يقوم بها في حالة ضياع أو تلف البطاقة الكلاسيكية سابقا وكمرحلة أولى، تكون متابعة خدمات هذه البطاقات مركزيا على مستوى مديرية الرقمنة، إلى أن تنتقل على مستوى الكليات والمديريات.

مضيفا بالقول إنه ومنذ انطلاق إصدار هذا النوع من البطاقات بتاريخ 2021/09/04، أصدرت ذات المديرية لفائدة الطلبة الجدد، 7131 بطاقة، أما مستخدمي الجامعة، فتم إصدار 3 آلاف بطاقة سيتم تسليم أول دفعة للأساتذة يوم 21 سبتمبر 2021، ثم تليها دفعة للموظفين يوم 10 أكتوبر 2021، إلى أن تكتمل عملية إصدار بطاقات لباقي الطلبة (https://www.sawteldjazair.dz، 2021)

3-جامعة محمد بوضياف –المسيلة تطلق منصة رقمية لإستقبال الشكاوى والإستفسارات

أطلقت جامعة محمد بوضياف بالمسيلة أول منصة إلكترونية لفائدة الطلبة والأساتذة والعمال لإيداع الشكاوى والاستفسارات والانشغالات المختلفة، في إطار سياسة "صفر ورقة" التي انتهجتها الجامعة منذ ثلاث سنوات، تدعيما لعصرنة ورقمنة قطاع التعليم العالي.

وبحسب مدير الجامعة البروفيسور كمال بداري فإنه يتم الولوج إلى هذه المنصة باستعمال البريد الإلكتروني والرقم السري الذي يختاره المعنى، ليتم تحرير الإنشغال آو الشكوى وتوجه للمصلحة المعنية

مباشرة، سواء كانت مديرية الجامعة او نيابة المديرية او مختلف الكليات والاقسام، حتى يتسنى الرد عليها في أقرب مدة ممكنة، كما أكد بأن مصالحه تعمل على تنفيذ المخطط الإستراتيجي للجامعة المتعلق بانفتاح هذه الاخيرة على المحيط الإقتصادي والإجتماعي.

من جانبه قال نائب مدير الجامعة الهاشمي بن واضح "إن هذه المنصة أعدت من طرف القائمين على مديرية الرقمنة ومركز الشبكات والإعلام الآلي، بهدف تسهيل عملية التواصل بين أفراد الأسرة الجامعية من طلبة وأساتذة وإداريين والتكفل بانشغالاتهم المطروحة، مشيرا إلى أن جامعة المسيلة تعد من المؤسسات الجامعية الأولى وطنيا التي استوفت كل الدروس الموضوعة على الخط وفق المعايير العالمية على غرار باقي الجامعات الدولية حيث بلغ عدد الدروس الموضوع على الخط 3670 درس لكل الأطوار والمستويات والتي تتمشى ومبدأ جودة التعليم ويستجيب لمتطلبات الطالب."
هذا و للإشارة تحصي الجامعة حاليا أكثر من 35 ألف طالب موزعين عبر 7 كليات ومعهدين وطنيين و35 قسم في 11 ميدان تكوين و42 شعبة في 69 تخصص في مستوى الليسانس. يؤطرهم أكثر من 1400 أستاذ(http://www.djazairess.com, 2021) .

الخاتمة

نستنتج من خلال هذه الدراسة النظرية والميدانية التي تضمنت أثر الرقمنة على أداء مؤسسات التعليم العالي، أن الرقمنة فتحت المجال لقطاع التعليم العالي للتطوير أكثر من خلال توفير منصات مبتكرة هدفها رفع المستوى التعليمي ودعم البحث العلمي والتعليم الرقمي خاصة له دور استراتيجي وفعال في قطاع التعليم العالي. لاسيما في ظل التقدم التكنولوجي الهائل حيث ساهم في نجاحها من خلال مزاولة نشاطها في الظرف الاستثنائي بسبب تفشي فيروس كورونا، فاستخدام التعليم الرقمي يزيد من كفاءة الموقف التعليمي لأنه وفر ظروفا ملائمة للأساتذة والطلبة ومختلف الإداريين تساعدهم على متابعة أعمالهم ومختلف التزاماتهم وإكمال السنة الدراسية على أكمل وجه.

ومن خلال دراستنا وجدنا أن الجامعة تبنت التعليم الرقمي بمختلف تقنياته. وإتاحة كافة الظروف للأساتذة والطلبة لإكمال ونجاح السنة الدراسية الاستثنائية لتسهيل التواصل بينهم، حيث وضعت الجامعة مختلف المقررات الدراسية على المنصة الرقمية الخاصة بها.

وفيما يلي سيتم عرض أهم **النتائج** التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة واقتراح أهم التوصيات:

- الرقمنة في قطاع التعليم العالي تنمي وتسهل عملية التواصل بين الأساتذة والطلاب؛
- التعليم الرقمي يمنح للطلبة مهارات التعلم المستقل والتعلم الذاتي ويكسبهم مهارات شخصية؛

- ساهم التعليم الرقمي بجامعة محمد بوضياف – المسيلة على إتمام السنة الدراسية بنجاح، حيث عملت على وضع مختلف المحاضرات في المنصة الرقمية الخاصة بالجامعة لتسهيل الإطلاع عليها.

التوصيات

- توفير ورش أكثر لصيانة الأجهزة الإلكترونية وتكوين الإداريين الإطارات وأعضاء هيئة التدريس على التقنيات المتطورة لريادة التعليم العالي في مجال الرقمنة.
- تقييم دوري ومستمر لعملية تطبيق إستراتيجيات الرقمنة والتعليم الرقمي لاكتشاف النقائص ومعالجتها في الوقت المناسب؛
- وضع برامج مدروسة لمعالجة الانحرافات والفجوات في الرقمنة مع توفير الميزانيات اللازمة لذلك؛
- توعية مختلف الأطراف (أساتذة، إداريين، طلبة) لأهمية كل منهم في نجاح تطبيق إستراتيجية الرقمنة.

قائمة المراجع

Bibliographie

(2021, 12 05). Récupéré sur http://www.djazairess.com.

Hammond.l. (s.d.). Using technology to support atriskstudents learning.

Hartog.r. (2013). Output-Classes for Faculty BASED.dESING- Oriented.

https://www.sawteldjazair.dz. (04 12, 2021).

Macieod.H. (2015). Dijital learning and the changing role of teacher encyclopedia ofeducational philosophy and theory.

Yang.l. (2013). Intergration an Utilization of digital learning resources in community education.

البحيري خالد. (2003). التعليم الرقمي في الأقطار العربية.

الشيخ بلة إسماعيل. (2010). الرقمنة كوسيلة تكنولوجية حديثة لحفظ وإتاحة المخطوطات ، ماجستير. جامعة قسنطينة.

بطاط نور الدين. (2021). واقع التعليم الرقمي بالجامعة الجزائرية جامعة المسيلة نموذجا.

خثير، و فوزية فاطمة. (2007). رقمنة الارشيف في الجزائر : الغشكالية والتنفيذ دراسة حالة المدرية العامة للارشيف الوطني بولاية الجزائر وهران. جامعة وهران.

دياب حامد الشافعي . (بلا تاريخ). *إدارة المكتبات الجامعية اسسها وتطبيقاتها العملية*. القاهرة: دار غريب للنشر والتوزيع .

سهيلة مهري. (2006). *المكتبة الرقمية في الجزائر*. جامعة قسنطينة: ماجستير.

صالح محمد، و عماد عيسى. (2005). *المكتبات الرقمية، الأسس النظرية والتطبيقات العلمية* . القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

عادل غزال. (2012). *التسيير الإلكتروني للوثائق الجزائر* . الدار الألمعية للنشر والتوزيع .

عبد الرحمن فراج. (2005). مفاهيم اساسية في المكتبات الرقمية.

عبد الله مناعي. (2003). تطبيقات الإنترنت في التطبيقات العلمية والبحث العلمي . العدد 03.

عرعور مليكة. (2019). التحديات الأسرية لأجل تفعيل التعليم الرقمي الغيجابي. صفحة العدد 06.

لونيس علي، و ياسمينة اشعلال . (2011). دور التعليم الرقمي في تحسين الأداء لدى المعلم والمتعلم - البيئة المهنية نموذجا.

محمود، و طارق عباس. (2004). *مجتمع المعلومات الرقمي*. القاهرة: مركز الاصيل للنشر والتوزيع .

إشكالات التراضي الالكتروني بين المتدخل والمستهلك في عقود التجارة الالكترونية

ـ د/ محمودي سماح. أستاذ محاضر أ . المركز الجامعي بريكة.

البريد الالكتروني: mahmoudisamah@yahoo.fr

ـ ط. د/طرشي عبد المؤمن المركز الجامعي بريكة.

البريد الالكتروني: Abdelmoumin.torchi@cu-barika.dz

ملخص:

يشهد حجم التجارة الالكترونية تطورا كبيرا في العالم و يحاول الوصول إلى المستوى المطلوب في الجزائر، وقد صاحبه أيضا تطور ملحوظا في المجال القانوني بفعل المجهودات المبذولة من أجل مسايرة التقدم التكنولوجي، ولما جاء القانون رقم 18/ 05 المتعلق بالتجارة الالكترونية حاول تنظيم المعاملات الالكترونية في عقود التجارة الالكترونية لا سيما ما تعلق منها بمسألة التراضي في العقد الالكتروني والإشكالاتالناتجة عنه.

وقد شمل أيضا قانون التجارة الالكترونية السابق بحماية خاصة للمستهلك من خلال عقود التجارة الالكترونية، غير أن هذا التعاقد الخاص والمبرم بين المتدخل والمستهلك في هذا الخصوص يطرح بدوره إشكالات عملية كثيرة تتعلق بمسألة التراضي الذي يطرحه عقد الاستهلاك الكتروني.

الكلمات المفتاحية: التراضي الالكتروني، التعاقد الالكتروني، الايجاب، القبول.

Abstract:

The volume of electronic commerce is witnessing a great development in the world and is trying to reach the required level in Algeria. It has also been accompanied by a remarkable development in the legal field due to the efforts made to keep pace with technological progress, and when Law No. 18/05 related to electronic commerce came to try to regulate electronic transactions

in contracts Electronic commerce, especially those related to the issue of consent in the electronic contract and the problems arising from it.

The previous electronic commerce law also included special protection for the consumer through electronic commerce contracts... However, this private contract concluded between the intervenor and the consumer in this regard, in turn, poses many practical problems related to the issue of consent posed by the electronic consumption contract.

مقدمة:

في ظل التطور التكنولوجي ومع ظهور وسائل اتصال حديثة بشكل واسع أدى الى بروز بيئة رقمية على رأسهاشبكة الانترنت ، هذه الأخيرة التي صاحبها تطور قانوني سريعا انطلاقا مناجتماعية القاعدة القانونية.

بطبيعة الحال أصبحت الانترنت احدث وسيلة لإبرام العقود، هذا الأمر الذي لا يدع أي شك خاصة من ناحية تأثير التعاقد عبر الانترنت على نظرية العقد في القانون المدني، الأمر الذي استدعى ضرورة البحث في مدى قدرة [1]القواعد العامة التقليدية المنصوص عليها في القانون المدني ومدى تلائمها مع الطرق الحديثة من أجل إبرام العقود الالكترونيةفي إطار التنمية المستدامة.

إنإبرام العقود في الغالب لا يؤثر على الطبيعة القانونيةلها وإنما يضفي عليها طابعا خصوصيا، كما أن إبرامها يثير العديد من الإشكالات القانونية–هذا بالنظر إلى طبيعة شبكة الإنترنت نفسها محل البيئة الرقمية– وعليه تطرح اشكالية التعاقد الالكتروني بين المتعاقدين عموما وبين بعض العقود الخاصة كالتي تبرم في في مجال التجارة الالكترونية كعقود الاستهلاك بين المتدخل والمستهلك، وعليه نطرح اشكالية الدراسة كما يلي : **ما مدى تطابق إرادتي المتعاقدين في العقود الالكترونية الاستهلاكية بين المتدخل والمستهلك؟**

وللإجابة على هذه الإشكالية سيتم إتباع المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل القواعد العامة للإيجاب والقبول والوقوف واسقاطها على مدى توفيق المشرع لها في عقود الاستهلاك وفقا لاحكام قانون التجارة الالكترونية،ومعرفة خصوصية العقود الالكترونية وكيفية إبرامها، من خلال هذه الدراسة عبر محورين أساسين، سيتم تناول الإيجاب الالكتروني المحور الأول بين المتدخل والمستهلك، ويتم التطرق في المحور الثاني إلى القبول الالكتروني بين المتدخل والمستهلك.

المحور الأول: الإيجابالالكتروني بين المتدخل والمستهلك

يمكن القول أنه لا يخرج التراضي في العقود الالكترونية من ناحية نطاق إرادتي الطرفين عند ارتباط القبول بالإيجاب، في ما عدا أنالإيجاب والقبول يتم عن طريق لوسائط إلكترونية في بيئة رقمية.

حيث يعد تعاقدا الكترونيا في مفهوم قانون التجارة الالكترونية رقم 05/18 [1] العقد الذي يتم ابرامه عن بعد دون الحضور الفعلي والمتزامن لأطرافه باللجوء حصريا لتقنية الاتصال الالكتروني، وعلى ذلك يتم التفصيل في تلك المسائل كالتالي:

أولا:<u>مفهوم الايجاب الالكتروني</u>

نتعرف أولا عن المستهلك الالكتروني والمورد الالكتروني، حيث انه حسب المادة 6 الفقرتين 3 و 4 من قانون التجارة الالكترونية يعتبر المستهلك الالكتروني كل شخص طبيعي أو معنوي يقتضي بعوض أو بصفة مجانية سلعة أو خدمة عن طريق الاتصالات الالكترونية من المورد الالكتروني بغرض الاستخدام النهائي.

أما المورد الالكتروني كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم بتسويق أو اقتراح توفير السلع أو الخدمات عن طريق الاتصالات الالكترونية.

ويندرج ضمن مفهوم الايجاب الالكتروني الذي يعرضه المورد ما نصت عليه المادة 10 من القانون أعلاه: " يجب ان تكون كل معاملة تجارية الكترونية مسبوقة بعرض تجاري الكتروني وأن توثق بموجب عقد الكتروني يصادق عليه المستهلك الالكتروني".

[1] المادة 6 فقرة 2 قانون رقم 18-05 المؤرخ في 10 ماي 2018 المتعلق بالتجارة الالكترونية، جريدة رسمية عدد 28 لسنة 2018.

نستنتج من ذلك أن الايجاب الواقع من المورد الالكتروني يتلائم مع القواعد العامة للايجاب، وفق المفاهيم التالية،

1-تعريف الإيجاب الالكتروني: " الإيجاب هو تعبير جازم وقاطع الدلالة على اتجاه ارادة من صدر منه إلى قبول التعاقد وفقا لشروط معينة".

فالإيجاب الالكتروني لا يختلف على الإيجاب التقليدي إلا في خصوصية الانعقاد عن بعد، أين يتم عن طريق وسائط الكترونية[1].

حينعرفالإيجاب الالكتروني بمقتضى التوجيه الأوروبي الخاص بحماية المستهلكين، على أنه: " كل اتصال عن بعد يتضمن كافة العناصر اللازمة لتمكين المرسل إليه من أن يقبل التعاقد مباشرة، ويستبعد من هذا النطاق مجرد الإعلان ".[2]

2-شروطالإيجاب الالكتروني: للإيجاب الالكتروني عدة شروط نذكر منها:

أ-يجب على الإيجاب الالكتروني أن يكون واضحا وباتا.

ب-أن لا يحتمل غموضا أو تأويلا.

ج-أن لا يتضمن تخفضا.

د-أن يتضمن الإيجاب الالكتروني العناصر الجوهرية للعقد المراد إبرامه.

هـ-أن يتضمن الإيجاب الالكتروني جميع البيانات التي تدل على هوية الموجب.

و-أن يكون الإيجاب الالكتروني واضحا ومحددا، عاما موجها إلى الجميع، أو يكون خاص بفئة معينة[3]

3-الرجوع عن الإيجاب الالكتروني:

---

[1] محمد بيسي،التراضي في العقد الالكتروني الإيجاب الالكتروني القبول الالكتروني،مقال منشور بتاريخ 2015/12/07 تحت رقم 273 بالجريدة الالكترونية، أول جريدة قانونية الكترونية احترافية بالمغرب،ص: 10.

[2] بركات حليمة: حماية المستهلك في العقد الالكتروني، محاضرات للطلبة سنة أولى ماستر، تخصص عقود ومسؤولية، قسم القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أكلي محند أولاج البويرة2014-2015، ص14

[3] محمد بيسي، التراضي الالكتروني الإيجاب الالكتروني القبول الالكتروني، المرجع السابق،ص03

يكون الرجوع عن الإيجاب الالكتروني عن طريق سحب الإيجاب من موقع تم عرضه في شبكة الانترنت، بشرط أن يعلن الموجب عن رغبته في الرجوع عن إيجابه، وبالتالي يعدم أثره القانوني، استثناء ذلك في حالة كان الإيجاب مقترنا بأجل للقبول فيكون أن يكون ملزما.

إلاأن العدول لا يكون له أثر قانوني إلاإذا علم به الموجب له، كما يقع عبئ الإثبات على الموجب، ولكن في حالة قام الموجب بسحب الإيجاب من شبكة الانترنت كون أن الوسيط الالكتروني لم يتيح للمتعاقدين الاطلاع عليه، أماإذا حدث اختفاء للإيجاب لأسباب تقنية أو فنية في الشبكة أو جهاز الحاسوب لأسباب لاعلاقة للموجب بها، يبقى الإيجاب قائما.

لذلك و وفقا للقواعد العامة لا يكون الإيجاب ملزما إلاإذا اقترن بميعاد صريح أو ضمني، ولكن الأمر مختلف في العقود الالكترونية، ذلك أنه يتعين على الموجب تحديد ميعاد معين لصلاحية إيجابه مع إعلام الموجب له بهذا الإيجاب[1].

ثانيا:النطاقالزماني والمكاني للإيجاب الالكتروني

1-**النطاق الزمانيللإيجاب الالكتروني:** ينقسم زمان الإيجاب في هذه الحالة إلى قسمين:

أ-في حالة تعيين ميعاد للإيجاب الالكتروني:

إنالإيجاب المبثوث عبر صفحاتالوابإذا ما عين الموجب فترة صلاحية لهذا الإيجاب صراحة، فان الإيجاب يبقى ساريا ويبقى الموجب ملتزما بإيجابه طوال هاته الفترة، فالإيجاب يجب أن يكون صريحا، كما لا يمكن أن نستخلصه من ظروف الحال أو من طبيعة المعاملة، أي عكس ما تنص عليه القواعد العامة في القانون المدني الجزائري، ذلك أنه في العقود الالكترونية بمجرد بث الإيجاب عبر شبكة الانترنت تبدأ فعاليته من هذه اللحظة، كما يعتبر الإيجاب قرينة على وصوله لعلم الموجب له.

ب-في حلة عدم تعيين ميعادللإيجاب الالكتروني:

في هذه الحالة لا يبقي الموجب على إيجابه، إلا مادام العرض قائما على الشاشة، فإذا ما اختفى العرض من الصفحة يعد هذا قرينة على انتهاء الإيجاب، ولذلك فهو يحتاج إيجاب جديد من الموجب له موجه إلى المنتج أو المورد أو المهني من اجل إصدار قبولا جديدا[1].

[1] المادة 11 من القانون رقم 18-05 المؤرخ في 10 ماي 2018 يتعلق بالتجارة الالكترونية

2-النطاق المكاني للإيجاب الالكتروني:

في هذه الحالة يتم الاتصال عبرالمتعاقدين من أية نقطة في العالم، مما يؤدي إلى صعوبة تحديد النطاق المكاني للإيجاب الالكتروني، ذلك أن مكان إرسال الرسالة واستقبالها يتم عبر فضاء الكتروني cyber- space، وبالتالي يثور التساؤل حول الاعتداد بحمل إقامة المستهلك أو بمكان استلام الموجب للقبول أو بمكان تسجيل موقع الواب[2]web.

وبالتالي أصبح للتاجر أو المهني في العقود الالكترونية الحق في تحديد النطاق المكاني للإيجاب الالكتروني(منطقة التغطية، lieu de couverture) ، ومثال على ذلك المركز التجاري infomieمزاد العروض لا تتم إلا على التراب الفرنسي، والمركز التجاري Apple storeعلى أن بيع المنتجات يكون على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية أو ألاسكا وهاواي فقط[3].

المحور الثاني: القبول الالكتروني بين المتدخل والمستهلك

القبول هو التعبير الثاني عن الإرادة ممن وجه إليهالإيجاب، وقد نص المشرع الجزائري على حالات تؤكد بها قبول المستهلك الالكتروني للطلبية بحيث يتم تمكينه من التعاقد بعلم ودراية تامة بالشروط التعاقدية التي يضعها المورد الالكتروني في متناوله سيما فيما تعلق بماهية المنتوجات وأسعارها، كما يجب أن يكون الاختيار الذي يقوم به المستهلك الالكتروني معبر عنه بصراحة [4]، وعلى ذلك نحدد تلك المفاهيم على ضوء القواعد العامة كما يلي:

أولا:مفهوم القبول الالكتروني

1-تعريف القبول الالكتروني:القبول هو الإرادة الثانية ممن وجه إليهالإيجاب بشرط توفر النية القاطعة في التعاقد دون شرط أو قيد، مع اتجاه الإرادةإلى تحقيق أثر قانوني.

---

[1] بركات كريمة: حماية المستهلك في عقد البيع الالكتروني، المرجع السابق، ص21

[2]خالد ممدوح إبراهيم، إبرام العقد الالكتروني، دار الفكر العربي، الإسكندرية، 2005، ص131

[3]مخلوف عبد الوهاب، التجارة الالكترونية عبر الانترنت، أطروحة دكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2012، ص62

[4] المادة 12 من قانون التجارة الالكترونية رقم: 05/18 السابق الاشارة اليه.

فإذا صدر قبول من الموجب لهيزيد أو ينقص أو يعدل من الإيجاب، فانه يعتبر إيجاب جديد يحتاج إلى قبول جديد من الموجب[1].

وعليه يجب أن يصدر القبول مطابقا لإيجاب.

2-شروط القبول:

للقبول شروط نذكر منها:

أ-يعتبر لاحقا للإيجاب.

ب-يصدر ممن وجه إليهالإيجابيحملإرادة مطابقة لإرادة الموجب.

جـ-مضمونه الرضا بالعقد المعروض من قبل الموجبوبالشروط التي حددها في العقد[2].

أما بالنسبة للقبول الالكتروني في مضمونه له خصوصية عن المضمون الكلاسيكي، فيما يخص أنه يتم عبر الوسائط الالكترونية(عن بعد)، كما يخضع لنفس القواعد العامة التي تحكم القبول الكلاسيكي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى ونظرا لعدم إمكانية المستهلك من معاينة السلعة أو الإلمام بالخدمة قبل التعاقد فان أغلب التشريعات أقرت بحق العدول وخاصة دول الاتحاد الأوروبي (حق عدول المشتري).

ومن ذلك نص قانون التجارة الالكترونية على أنه يجب على المورد الالكتروني إرجاع الثمن في حالة دفعه قبل توفر المنتوج في المخزون وذلك دون المساس بحق المستهلك الالكتروني في التعويض[3].

3- السكوت في العقود الالكترونية:

السكوت في القواعد العامة لا يصح أن يكون من الموجب، وإنما يكون من قبل الموجب له إلاإذا لابسته ظروف معينة تدل على أن الموجب لم يكن ينتظر ردا على ايجابه[4].

---

[1] المادة 13/01 من قانون اليونيسترال المتعلق بالتجارة الالكترونية

[2] محمد بيسي، التراضي الالكتروني الإيجاب الالكتروني القبول الالكتروني، المرجع السابق، ص07

[3] المادة 15 من قانون التجارة الالكترونية رقم: 05/18 السابق الاشارة اليه.

[4] المادة 02/68 من القانون المدني الجزائري.

أما السكوت في العقود الالكترونية قد لا يكفي التعبيرعن القبول، لان شبكة الانترنت وفرت وسائل متعددة للتعبير عن الإرادة ويكون بصورة صريحة وواضح، فالقضاء غالبا يتبع الأعراف في مجال العقود والمعاملات الالكترونية، في الوقت التي لم تستكمل الأعراف في هذا المجال جوانبها بعد[1]

ثانيا:تحديد وقت القبول وانعقاد العقد

على اعتبار أن التعاقد الالكتروني عبر الانترنت هو التعاقد بين غائبين، ذو طبيعة خاصة، ذلك لانعدام الفارق الزمني بين صدور الإيجاب وبين تلقي القبول(اتصال مباشر)، بمعنى اتصال فوري مباشر بين المتعاقدين، بالرغم من أنهما غير مجتمعين في مكان واحد.

فبالنظر إلى القواعد العامة نجد أن زمان انعقاد العقد هو لحظة تلقي الموجب للقبول من الموجب له[2].

ولكن كيف يمكن تحديد لحظة انعقاد العقد مع وجود كل طرف من المتعاقدين في مكان مختلف عن الطرف الأخر، في ظل بيئة رقمية و عدم اجتماع المتعاقدين بشكل مادي وفي مكان واحد، أي بمعنى يكون تداخل بين القوانين كما تثار هنا مسألة تنازع القوانين في حل المشاكل الناشئة بين الأطراف.

لذلك نجد أن اتفاقية فينا الصادرة بتاريخ 11 أفريل 1980 والخاصة بالبيع الدولي للبضائع(الأموال المنقولة)، قد فرقت بين الموجب والقابل، فأخذت بنظرية استلام القبول بالنسبة للموجب وفقا لنص المادة 18 منها،والذي بدوره يستطيع الموجب له(القابل) الرجوع في قبوله، مالم يتم تسلمه من قبل الموجب، على العكس بالنسبة للموجب فهو ملتزم بمجرد تصدير الإيجاب.

وعليه فان نظرية استلام القبول هي النظرية السائدة في التجارة الدولية، كما أن هذه النظرية معمول بها في قانون اليونيسترال النموذجي المتعلق بالتجارة الدولية [3]، كما أخذ به المشرع الجزائري من

---

[1] يحي يوسف فلاح حسن،التنظيم القانوني للعقود الالكترونية، مذكرة ماجيستير في القانون الخاص، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية،نابلس فلسطين،2007، ص55

[2]بركات كريمة،حماية المستهلك في العقد الالكتروني، المرجع السابق، ص26

[3] بركات كريمة،حماية المستهلك في العقد الالكتروني، المرجع نفسه، ص28و29

خلالتسليم وصل الاستلام، عن طريق الاتصالات الالكترونية، يؤكد من خلاله الشخص المعني تسجيل طلبه[1].

خاتمة:

على الرغم من أن العقود الالكترونية تدخل ضمن طائفة العقود المبرمة عن بعد، ولا تخرج كليا عن نطاق القواعد التقليدية لأحكام العقد، إلا فيما يخص الطبيعة الخاصة للبيئة الرقمية والتي تتطلب اعادة النظر في الكثير من القواعد والمفاهيم الخاصة التي تدخل في تكوين العقد الالكتروني،فكانت معظمها تتلائم ويمكن العمل بها على معاملات التجارة الالكترونية بين المورد الالكتروني والمستهلك الالكتروني وتطبيقها بما يتلائم مع الوسط الالكتروني ،، وعليه مساهمة منا في تطبيق تلك الاحكام عل معاملات التجارة الالكترونية نستطيع التقدم جملة المقترحات التالية:

1-يجب على المشرع أن يكرس في تشريعاته حماية كافية للمستهلك تجعله طرف أقوى في العلاقة التعاقدية كتعزيز بعض الحقوق مثلحق الإعلام والعدول.

2-إضافة أحكام قانونية لحق العدول، استدراكا لبعض الآثار التي قد تنتج عن الايجاب والقبول الذي قد ينطوي على عيوبا للارادة، إذ لا تكفي القواعد العامة وتحديدها بمدة أطول على ماكانت عليه،وكذا تحديد التزامات الأطراف بعد العدول و مسؤولياتهم.

3-عقد ندوات ودورات لرجال القضاء والقانونيين بشكل عام، بهدف مسايرة المستجدات في مجال التكنولوجيا الحديثةوالبيئة الرقميةفي إطار التنمية المستدامة.

4-نشر الوعي والتعريف بأهمية المعاملات الالكترونية، ونشر ثقافة التعاقد الالكترونيعبر العالم العربي خاصة في مجال الاستهلاك.

[1] المادة32 من القانون 18-05 المتعلق بالتجارة الالكترونية.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا:االمصادر

1-الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر1975 المتضمن القانون المدني، المعدل والتمم.

2-قانون رقم 18-05 المؤرخ في 10 ماي 2018 المتعلق بالتجارة الالكترونية، جريدة رسمية عدد 28 لسنة 2018.

3- قانون اليونيسترال النموذجي المنشئ بقرار الجمعية العامة رقم 51-162المؤرخ في 16 ديسمبر1996،المتعلق بالتجارة الالكترونية.

ثانيا: المراجع

1-محمد بيسي،التراضي في العقد الالكتروني الإيجاب الالكتروني القبول الالكتروني،مقال منشور بتاريخ 2015/12/07 تحت رقم 273 بالجريدة الالكترونية، أول جريدة قانونية الكترونية احترافية بالمغرب.

2- بركات حليمة،حماية المستهلك في العقد الالكتروني، محاضرات للطلبة سنة أولى ماستر، تخصص عقود ومسؤولية، قسم القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أكلي محند أولاج البويرة2014-2015

3- خالد ممدوح ابراهيم، ابرام العقد الالكتروني، دار الفكر العربي، الإسكندرية، 2005.

4- مخلوف عبد الوهاب، التجارة الالكترونية عبر الانترنت، أطروحة دكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2012.

5- يحي يوسف فلاح حسن،التنظيم القانوني للعقود الالكترونية، مذكرة ماجيستير في القانون الخاص، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية،نابلس فلسطين،2007.